دون فروعهما لان فروعهما لا تاء فيها وابنه في الشرح وزيادة الهاء واللام
قليلة في الاستعمال فزيادة الهاء كامهات واهراق وزيادة اللام نحو طيسل
بفتح الطاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفتح السين المهملة للكثير بالمثلثة
بدليل سقوطهما اي الهاء في المصدر نحو الامومة وفي الجمع ايضا كقوله فرجت
الظلام بأماتكا وقد غلب الامهات في العقلاء والامات في البهائم وقيل
الامهات جمع امهة قال امهتي خندف والياس ابي والهاء زائدة في المفرد والجمع
ووزن امهة فعلهة والهاء للتكثير او للالحاق وعنه من اثبت فعللا وجوز ابن
السراج اصالتها فيكون وزن امهة فعلة كابهة وهي العظمة ويقويه حكاية
الخليل في كتاب العين تامهت اما اي اتخذت اما ثم حذفت الهاء فقيل اما ووزنه
فع لكنه كتاب مضطرب وكان الفارسي يدفع عنه وفي الصحاح امهات جمع
امهة اصل ام انتهى وسقوطهما من الاراقة مصدر اراق وبذلك يرد على المبرد
في دعواه عدم زيادة الهاء قال ولا جواب له عنه الا دعوى الغلط ممن قاله
لانه لما ابدل الهمزة في هراق توهم انها فاء فادخلت الهمزة عليها فاسكنت
وسقوط اللام في الهيس وهو العدد الكثير وكل ما على وجه الارض من التراب
والقمام او هو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهوام قاله في القاموس واما
تمثيل الناظم في النظم وابنه في الشرح وكثير من النحويين للهاء بنحو لمه
ولم يره وتمثيلهم للام بذلك وتلك من اسماء الاشارة في البعد تذكيرا وتانيثا
فمردود بجواب اما الاول فلان هاء السكت في لمه ولام البعد في ذلك وتلك
كلمة براسها وليست جزءا من غيرها ولا منزلة الجزء مما قبلها فقال

عليه

223

عليه وكذلك تاء التانيث كلمة براسها وليست جزءا من غيرها كقائمة وقد
مثل بها وما خلا من هذه القيود حكم باصالته الا ان قامت حجة او دليل على
الزيادة وادلتها تسعة احدها سقوط الحرف من اصل كسقوط الف ضارب من
اصله وهو المصدر فلذلك حكم بزيادة همزتي شمال بفتح الشين المعجمة والهمزة
وسكون الميم بينهما وهو ريح الشمال واحبنطا بسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة
وسكون النون وفتح الطاء المهملة بالهمزة في آخره للالحاق بافرنجم والحبنطى
الصغير البطن وميمي دلامص بضم الدال وكسر الميم وبالصاد المهملة ملحق
بعلابط وابنم هو ابن والميم للمبالغة ونوني حنظل بفتح الحاء المهملة
والظاء المعجمة وبينهما نون ساكنة وسنبل بضم السين المهملة وسكون النون
وفتح الموحدة وتاءي ملكوت بفتح الميم واللام وعفريت بكسر العين وسكون الفاء
وسيني قدموس بضم القاف والميم وبينهما دال ساكنة وفي آخره سين مهملة
العظيم وهو ملحق بعصفور وفي ذلك ابن المرحل قدموس على وزن فردوس
واسطاع بفتح الهمزة لسقوطها في الشمول بضم الشين مصدر شملت الريح
تشمل شمولا اذا تحولت شمالا قاله في الصحاح وفي احبنطا بفتحتين راجع الى
احبطا وهو مبني على انها خلفت همزة فوزنه افنعلا وقيل هذا الوزن
مفقود وانما هو افعنلى دال فتنبيه البران كقولهم درع دلامص وبقال فيهما
دمص لهو وابو الحسن وابو عثمان يريان اصالة ميمهما وان فوافق
الاربعة وافق ذوات الثلاثة وفيها ست لغات سادستها دلبص وهو
ايضا دليل على الزيادة وفي البنوة راجع الى ابنم فهو ابن بزيادة الميم وفي

الملكوت راجع الى ملكوت قال في الصحاح والملكوت من الملك كالرهبوت من الرهبة
وفي العفر بفتح اوله وهو التراب راجع الى عفريت بكسر العين وفي القدم بكسر
القاف وفتح الدال راجع الى فردوس وكان حقه ان يقول وفي التقديم بدل كتاب
الترقيص لمحمد بن المعلى الازدي الفردوس السبع المتقدم قومه وجمعه فلاميس
قال قاله الفخ وسر ما تقدم واشرف من ارض الجبل وفي الطاع راجع الى استطاع
واصله اطوع كاكرم نقلت حركة العين وهي الواو الى فاء الكلمة وهي الطاء فانقلبت
الفا بعد ان كانت واوا متحركة فعوضوا من هذه الحركة السين هذا مذهب سيبويه
وجمهور البصريين ويدل على ان اصله اطاع قولهم يستطيع بضم حرف المضارعة
وفي قولهم حنظلت الابل اذا اكلت الحنظل راجع الى حنظل وفي قولهم
اسبل الزرع راجع الى سنبل الدليل الثاني على الزيادة لزوم عدم النظير
بتقدير الاصالة في تلك الكلمة التي في تلك الحروف منها فبذلك حكم بزيادة نوني
نرجس بفتح النون وكسر الجيم نوع من الرياحين فان قيل هذه الكلمة اعجمية
فكيف حكم بالزيادة قلنا تكلمت بها العرب ونصوا فيها بالتثنية والجمع
والتصغير وغير ذلك فاجروها مجرى العربية ولهذا حكمنا على ابراهيم بان الهمزة زايدة
وكذا واو ونون زوز ويا ابراهيم لقولهم بجم ونوارز وابارهة وهندلع بضم
الهاء وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام اسم قبيلة وتاءي بالمثناة الفوقانية
تنضب بفتح التاء المثناة فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة وهو ضرب
من الشجر تالفه الحرباء ويروى بضم اوله وفتح ثانيه وبضمهما وقيل ان ضم التاء
اتباع لضم النون نقله السخاوي في سفر السعادة وتخييب بضم التاء المثناة

فوق

فوق والخاء المعجمة وكسر الياء المثناة تحت مع التشديد وفي آخره باء موحدة وهو
الباطل يقال وقعوا في وادي تخييب اي باطل قاله الكسائي لا ينقاد وفعلل بفتح اوله
وكسر ثالثه راجع لنرجس وفعلل بضم اوله وفتح ثالثه وكسر رابعه راجع لهندلع
وفعلل بفتح اوله وضم ثالثه راجع لتنضب وفعلل بضم اوله وثانيه وكسر ثالثه
مع التشديد راجع لتخييب قيل وفي ذكر هذا نظر لانه منقول من الفعل كتعلم
نصوا على ذلك ومنعوه من الصرف والدليل الثالث سقوطه من فرع كسقوط
الف كتاب في جمعه على كتب والدليل الرابع سقوطه لغير علة في نظير كسقوط
ياء ايطل من ايل وايطل الخاصرة والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق
في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق نحو عنبس بالعين المكررة فان النون فيه
محكوم بزيادتها مع انه لا يعرف له اشتقاق لان نونه في موضع لا تكون فيه مع
الاشتقاق الا زائدة نحو جحنفل من الجحفلة وهي لحي الحافر كالشفة للانسان
والجحنفل العظيم الشفة والدليل السادس كونه مع عدم الاشتقاق في موضع تكثر
فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف نحو
افكل حكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو احمر والافكل الرعدة والدليل
السابع اختصاصه بموضع لا يقع فيه الا حرف من حروف الزيادة كالنون في كنتأ
و وهو العظيم اللحية وتاؤه مثناة ومثلثة وفي حنطأو للعظيم البطن وطاؤه
مهملة ومعجمة والدليل الثامن لزوم عدم النظير بتقدير اصالته في تلك الكلمة
في نظير الكلمة التي في تلك الحروف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء وهو
ولد الثعلب فان تاءه زايدة وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير فانها لو

جعلت اصلا كان وزنه فعللا نحو برثن وهو موجود ولكن يلزم عدم النظير في
نظيرها اعني لغة الفتح فلما ثبتت زيادة الثاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة
الضم ايضا لان الاصل اتحاد المادة والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحروف
المضارعة فصل في زيادة همزة الوصل سميت بذلك لانه يتوصل بها
الى النطق بالساكن كما قاله الشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع سميت
بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها ولا اضافة تكون بمعنى ملابسة
وهي همزة سابقة في اول الكلمة موجودة في الابتدا مفقودة في الدرج ولا تكون
في مضارع مطلقا سواء كان ثلاثيا ام رباعيا مجردا ام مزيدا فيه لان المضارع
مبدوء بحرف المضارعة وهي متحركة ابدا فلم تحتج لهمزة الوصل ولا تكون في
حرف غير ال عند سيبويه ولا في فعل ماض ثلاثي مجرد كامر واخذ ولا رباعي
في العدد كاكرم واعطى فالهمزة في ذلك كله همزة قطع بل تكون في الفعل
الخماسي وهو ما فيه زيادتان كانطلق وافتقر والسداسي وهو نوعان
الثلاثي الذي فيه ثلاث زوائد كاستخرج والرباعي الذي فيه زيادتان
كاحرنجم وفي امرهما اي الخماسي والسداسي كانطلق واستخرج واحرنجم
وفي امر الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظا كاضرب بخلاف نحو هب
وعد وقل مما ثاني مضارعه متحرك فلا يحتاج الى همزة ولا تكون في اسم
لتحرك اوله الا في مصادر الفعل الخماسي والسداسي تبعا لافعالها
وضابطها كل مصدر بعد الف فعله الماضي اربعة احرف فصاعدا ومجموع
ذلك احد عشر بناء الاول الانفعال كالانطلاق والثاني الافتعال كالاكتساب

والثالث

والثالث الافعلال كالاحمرار والرابع الافعيلال كالاحميرار والخامس الاستفعال
نحو الاستخراج والسادس الافعيعال كالاعشيشاب والسابع الافعوال
كالاجلواذ والثامن الافعنلال كالاقعنساس والتاسع الافعنلاء كالا
سلنقاء والعاشر الافعنلال كالاحرنجام والحادي عشر الافعلال
كالاقشعرار فالواو في عشرة اسماء محفوظة وهي اسم واصله عند
البصريين سمو وعند الكوفيين وسم حذفت لامه على الاول وفاؤه على الثاني
وعوض منها الهمزة واست وهو الدبر واصله سته بفتح اوله وثانيه
كجمل وفيه ثلاث لغات است وسه وست وابن حذفت اللام ثم قيل
هي ياء من بنيت لان الابن يبنى على الاب كبناء الحائط على الاس وقيل
واو وهو الصحيح لان جميع الاسماء المحذوفة اللام المعوض عنها الهمزة
لامها واو الا استا وكان الحمل على الاعم اولى واما الاستدلال بالبنوة فمردود
بقولهم الفتوة ولام فتى ياء ووزن ابن فعل بفتحتين وابنم بمعنى ابن والميم
زائدة للتوكيد والمبالغة كما في زرقم بمعنى الازرق وليست هي بدلا من لام
الكلمة ولا كانت اللام في حكم الثابتة فلا تحتاج الى همزة وصل وتتبع نونه
ميمه في الاعراب وابنة هي ابن بزيادة الهاء فلا حاجة الى اعادة وامرء
اسم تام لم تحذف منه شيء لانه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها
الى الساكن قبلها مع الالف واللام نحو المراة اعلوه لذلك ولكثرة الاستعمال
وامراة وهي امرء بزيادة الهاء واثنان واثنتان اصلهما ثنيان وثنيتان
كجملان وشجرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي بفتحتين فحذفت اللام

واسكن التاء وجيء بهمزة الوصل وايمن المخصوص بالقسم وهو اسم مفرد
مشتق من اليمن وهي البركة وهمزته همزة وصل عند البصريين وعند الكوفيين
جمع يمين وهمزته همزة قطع والحاصل ان بعض هذه الهمزات عوض عن لام هي
واو وذلك في ابن وابنة وابنم وبعضها عن لام هي ياء وذلك في اثنين واثنتين
وبعضها عن لام صحيحة هي هاء وذلك في است وبعضها من حرف متوهم وذلك في
امرء وامرأة وبعضها من حرف واقع احيانا وذلك في ايمن وينبغوا ان يزيدوا
ال الموصولة بالصفة كالضارب والمضروب وايم لغة في ايمن قالوا في ايم هي
ايمن محذوفة اللام قلنا وابنم هو ابن مزيدة الميم مما كان جوابهم فهو
جوابنا ولهم ان يتخلصوا بالفرق بان ابنما حرك له بزيادة الميم اتباع النون
للميم في حركاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الاصلية حتى ذهب الكوفيين
الى انه معرب من مكانين بخلاف ايم لغة في ايمن فانه لم يصر بهذه المثابة ثم لا
خصوصية للمعاوضة بذكر ابنم فان مونثات هذه الاسماء هي من ذكرانها بزيادة
التاء وحيث نظر الى لغات الكلمة فكان ينبغي ان يقولوا ام لغة في ال عند قوم
فانهم يبدلون لام التعريف ميما فيقولون في الرجل ام رجل وانما المرجع الى الضابط
وهو ان كل همزة تثبت في التصغير فهي همزة قطع والا فهي همزة وصل وتركوا
ال الموصولة للخلاف في اسميتها فان المعرفة صورة مسئلة اختلف في اصل
همزة الوصل هل هو السكون او الحركة والاول مذهب الفارسي واختاره الشلوبين
والثاني مذهب سيبويه وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف مبتدا به
كلاما ابتداء وعلى هذا فاصل حركة الهمزة الكسرة كما في اضرب واذهب وانما
ضمت

ضمت في نحو اخرج كراهية للخروج من كسر الى ضم وعلى الاول فحركت بحركة ما قبل
الاخر فكسرت في اضرب وضمت في اخرج وامتنع ان يفتح في اذهب للالتباس بالمضارع
حالة الوقف وكسرت لانه اخف من الضم وتحصل لهمزة الوصل بالنسبة الى حركتها
في الاسم والفعل والحرف سبع حالات الاولى وجوب الفتح في الميم وفي ال كالرجل
لكثرة الاستعمال والثانية وجوب الضم في نحو انطلق واستخرج حال كونهما
مبنيين للمفعول وفي امر الثلاثي المضموم العين في الاصل نحو اقتل اكتب كراهة
للخروج من الكسر الى الضم لان الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة
الاصلية حكاه ابن جني في المنصف عن بعض العرب ووجهه انه الاصل ولم تلتفت
الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن
وعدم الاعتداد به بخلاف امشوا اقضوا فان الهمزة فيهما مكسورة وانما
ضمت لمناسبة الواو والاصل امشيوا واقضيوا سكنت اليا للاستثقال
ثم حذفت لالتقاء الساكنين وضمت العين لمناسبة الواو ولتسلم من القلب ياء
وان شئت قلت استثقلت الضمة على اليا فنقلت منها الى ما قبلها بعد
سلب حركة ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الاعلال الاول
مجتلبة وعلى الثاني منقولة والثالثة رجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل
ضمة عينه كسرة من نحو اغزي بضم الهمزة راجحا وبكسرها مرجوحا قال ابن
الناظم في الشرح لابيه في الكافية وشرحها ونصه فان زالت الضمة اللازمة من
اللفظ لاتصال مخاطبة بياء المؤنثة نحو اغزي جاز في الهمزة وجهان الوجه الضم
لان الاصل اغزوي انتهى فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو

لا لغة الشاكيين في الضم نظرا الى ان الضمة الاصلية مقدرة لان المقدر كالموجود
والكسر نظرا الى الحالة الراهنة ومرجع الوجهين الى الاعتداد بالعارض وعدمه
ولم يجز هذان الوجهان في امشوا لان الاصل كسرة الهمزة وقد عضد باصل الكسر
فالغي العارض لمعارضة اصلين ولا كذلك اغزي لان هذا العارض في اغزي لا اصل هو
الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم في امشوا وفي تكملة ابي علي الفارسي انه
يجب اشمامها قبل الضمة تنبيها على الضم الاصلي واخلاص ضم الهمزة من
غير اشمام وفي التسهيل لابن مالك ان همزة الوصل يعني في اختيروا ونحوه تشم
قبل الضمة المشمة يعني اذا اشممت الثالث اشممت الهمزة والا فلا وهذه
مخالفة لكلام ابي علي من وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة والرابعة
رجحان الفتح على الكسر على الضم في كلمة اسم لان الكسر اخف من الضم لانه اعمال عضلة
واحدة والضم اعمال عضلتين والسادسة جواز الضم والكسر والاشمام في نحو
اختاروا وانقادوا حال كونهما مبنيين للمفعول والضم في اختور وانقود والكسر
والاشمام في اختير وانقيد والسابعة وجوب الكسر فيما بقي من اسماء العشرة
والمصادر والافعال مسئلة لا تحذف همزة الوصل المفتوحة في ال وايمن وايم
اذا دخل عليها همزة الاستفهام كما حذفت همزة الوصل المكسورة في نحو
اتخذناهم سخريا في قراءة غير ابي عمرو والاخوين وفي نحو استغفرت لهم في قراءة
الجميع والكسر هو الاصل اتخذناهم استغفرت لهم بهمزة مفتوحة للاستفهام
مكسورة للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام وكما
حذفت المضمومة في نحو اضطر الرجل الاصل اأضطر بهمزة مضمومة بعدها مثله
همزة

227

همزة الاستفهام حذفت وترك مقتضى القياس في المفتوحة لئلا يلتبس
الاستفهام بالخبر وانما تحذف لان همزة الوصل لا تثبت في الدرج الا في الضرورة
كقوله الا لا ارى اثنين احسن شيمة على حدثان الدهر مني ومن جمل فاثبت همزة
اثنين ضرورة بل الوجه ان تبدل الفا قال الخضراوي ولم يذكر ابو علي وجماعة غير
البدل ولم يعرفوا الاختلاف فيه واجاز في كلامهم وقد تسهل بين الهمزة والالف مع
القصر وهو القياس لان الابدال شاذ في الساكنة وقال ابن الباذش تسهيل هذه
فيها ذكر اصحاب سيبويه بالبدل ونقل الشلوبين عن ابي عمرو ان هذه الالف انقلبت
للفرق كالف اخر بناء وانه خطا من قال انها مبدلة من الهمزة لانها ليست همزة
قطع واجاب الشلوبين بانها قد اشبهت همزة القطع من وجوه فلا بعد في
ثبوتها وتغيير صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار وهو اولى من
اجتلاب همزة اجنبية واحتج بانها قد جمع بينها وبين ساكن في نحو الحسن
عندك فلولا ان الالتقاء الى حركتها الاصلية لم يجز بخلاف الف اخر بناء وان فرق في
ذلك بين همزة ال وهمزة ايمن نحو الحسن عندك وايمن الله يمينك بالمد على
الابدال راجحا وبالتسهيل مرجوحا ومنه اي من التسهيل قوله الخو دار
الرباب تباعدت او انبت حبل ان قلبك طائر بتسهيل الهمزة الثانية من الخو
وان شرطية وجوابها محذوف وان قلبك طائر خبر الخو وقد قرئ بهما اي
بالمد والتسهيل في نحو الذكرين الان في السبع هذا باب الابدال
بكسر الهمزة مصدر ابدل وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف اخر مطلقا
فخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه كتاء عدة

وهمزة ابن فصيح لا لاطلاق القلب بانه مختص بحروف العلة الاحرف التي
تبدل من غيرها اربعة اقسام ما يبدل ابدالا شائعا للادغام وهو جميع الحروف
الا الالف وما يبدل ابدالا نادرا وهو ستة احرف الحاء والخاء والعين المهملة
والقاف والضاد والذال المعجمتان كقولهم فزولته وهي بنت الفصالة بجيل
وقنه وفي اغن اخن وفي ربع ربح وفي حكم عكم وفي جلخ جضح وفي تلعثم تلعذم
وما يبدل ابدالا شائعا لغير ادغام وهو قسمان ما هو غير ضروري في التصريف
وهو اثنان وعشرون حرفا يجمعها هجا قولك بجد صرف شكس امن طي ثوب
عزته وما هو ضروري في التصريف وهو تسعة يجمعها هجا قولك هدأت موطيا
وهي الهاء والدال المهملة والهمزة والتاء المثناة من فوق والميم والواو والطاء المهملة
والياء المثناة تحت والالف وخرج بقولنا شائعا ما ابدل ابدالا نادرا نحو قولهم في اصيلان
تصغير اصيل على غير قياس كما تقدم في شرح اللامية وذكر ان كلام سيبويه يدل
عليه وقال ابن السيد كانه تصغير اصلان وهو عكس قياس المصغر لان حكم الجمع
اذا صغر ان يرد الى الواحد وهذا جاء مصغرا على لفظ جمعه وفي الصحاح
الاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه اصل واصال واصائل وجمع ايضا على
اصلان مثل بعير وبعران ثم صغروا الجمع فقالوا اصيلان ثم ابدلوا من النون لاما فقالوا
اصيلال انتهى وهذان النقلان مخالفان لصنيع الموضح وصنيعه اولى من وجه
لان الحمل على تصغير المفرد شذوذا اولى من الحمل على تصغير الجمع شذوذا لكثرته
كمغيربان تصغير مغرب وعشيشيان تصغير عشية ونحوهما وصنيعهما
اولى من وجه لسلامته من دعوى الزيادة التي الاصل عدمها وفي الصحاح اذا

نام على جنبه وفي نحو علي بتشديد الياء عليج في الوقف او مجرى مجراه اصيلال
بابدال اللام من النون لقرب المخرج وكان الفراء يقول اصيلال تصغير اصال وجعلوا
زيادة اللام عوضا مما حذفوا لانهم لو جاءوا به على الاصل قالوا اويصال وشبهه
في هذا دهرا ثم قال لا حرف هذا زبر وزعم انهم ارادوا ادهيم والطجع بابدال
اللام من الضاد وعلج بابدال الجيم من الياء المشددة لاشتراكهما في المخرج لكونهما
من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر وانما اختص ذلك بالوقف لانه يرفع خفيا
قال النابغة وقفت فيها اصيلالا اسائلها عيت جوابا وما بالربع من
احد والمعنى وقفت بدار الحبيبة احيانا وسالتها عن الحبيبة فعجزت عن
الجواب وما بها احد يجيبني وقال منظور بن امية الاسدي في ذئب لما راى
ان لا دعه ولا شبع مال الى ارطاة حقف فالطجع والدعة سعة العيش
والهاء عوض من الواو والارطاة شجر من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل
والجمع حقاف واحقاف فالطجع قال المازني بعض العرب يكره الجمع بين حرفين
مطبقين فيبدل مكان الضاد اقرب الحروف اليها وهي اللام وقال اعرابي من
البادية خالي عويف وابو علج المطعمان اللحم بالعشج يريد ابو علي والعشي
بابدال الجيم من الياء المشددة وهذا من اجرى الوصل مجرى الوقف قاله السيد في
شرح الشافية وتسمى هذه اللغة عجعجة قضاعة قال الجوهري والعجعجة
في قضاعة يحولون الياء جيما مع العين يقولون هذا راعج خرج معج اي هذا راعي
خرج معي انتهى ومنهم من يحولون الياء جيما وان لم تجتمع مع العين قال ابو عمرو قلت
لرجل من بني حنظلة ممن انت فقال فقيمج فقلت من ايهم فقال مرج يريد

وفيمي وموري وقد تبدل من الياء المخففة حملا على المشددة كقوله لا هم ان كنت
قبلت حجتج فلا يزال شاحج ياتيك بج اقمر نهات ينزي وفرتج يريد اللهم ان كنت
قبلته حجتي فلا يزال ياتي بي شاحج هذه صفته والشاحج بمعجمة ثم مهملة
فجيم من شحيج البغل اي صوته والاقمر الابيض والنهات النهاق وينزي يحرك
وفرتج اي وفرتي اي [illegible] وهو الشعر الى شحمة الاذن ومعناه ان
سكنت من السكون ضد الحركة قال يعقوب اهدأت الصبي اذا جعلت تضرب
عليه رويدا لينام وموطيا حال من التاء في هدأت وهو اسم فاعل من اوطأته
جعلته وطيا الا انك ابدلت همزته يا بعد ابدالها [illegible] وانكسار ما قبلها
والياء فيه بدل من الهمزة وذكره الهاء في النظم زيادة على ما في التسهيل اذ
اجمعها فيه في هجا قولك هدأت موطيا وفيه مناقشة من ثلاثة اوجه اسقاط
الهاء كما مر وتكرار الالف واعمال الماضي في دايما وهو مثل ابدا قاله الموضح بالحواشي
ثم انه لما ذكر الهاء لم يتكلم هنا اي في باب الابدال عليها مع عده اياها فيه
ووجهه اي وجه عدم تكلمه عليها هنا ان ابدال الهاء من غيرها انما يطرد
في الوقف على نحو رحمه ونعمه وذلك مذكور في باب الوقف فاستغني به
واما ابدال الهاء من غير التاء فمسموع لا يقاس عليه كقولهم في اياك هياك و
في لانك قايم لهنك قايم وفي ارقت الماء هرقت الماء وفي اردت الشيء هردت
الشيء وفي ارحت الدابة هرحت الدابة فابدلوا في الجميع الهاء من الهمزة
لاتفاقهما مخرجا لانهما من اقصى الحلق فصل في ابدال الهمزة تبدل
من الواو والياء وجوبا في اربع مسايل احداها ان تتطرفا اثر الف وهي ام

او زايدة

229

او زايدة للالحاق بعد الف زايدة سواء كسر اول كلمتها ام فتح او ضم نحو كسا
وسماء ودعاء بالهمزة فيهن عن واو اذ الاصل كساو وسماو ودعاو ونحو
بناء وظباء وقباء بالهمزة فيهن مبدلة عن يا اذ الاصل بناي وظباي وقباي
فابدلت الواو والياء همزة لتطرفهما اثر الف زايدة على احد القولين وقيل ان
الواو والياء ابدلتا الفين لتحركهما ووقوعهما بعد فتحة لم يحجز بينهما الا ساكن
معتل زايد مع انهما في مظنة التغيير وهو الطرف فقلبتا الفين فاجتمع
ساكنان فوجب اما الحذف واما التحريك لا سبيل الى الحذف لانه يفوت المد فيهن
ان حذفت الاولى ويفوت بناء الكلمة ان حذفت الثانية ولما امتنع الحذف تعين
التحريك وكانت الثانية اولى لاربعة اوجه احدها ان تحريكها لا يفوت حكمها
وهو المد الثاني ان التغيير في الاخر اولى الثالث ان حروف الاعراب محل التغيير
فلا بعد في تحريكه لقبوله الرابع ان في تحريكه تحصيلا لظهور الاعراب الذي يحصل
به الفرق بين المعاني ونحو علباء وقوباء بالهمزة فيهما مبدلة من ياء زايدة
للالحاق بقرطاس وقرناس بخلاف نحو قاول وبايع ونحو اداوة وهداية لان الواو
والياء لم يتطرفا فيهن اما الاولان فلوقوعهما عينا واما الاخيران فلان كلمتيهما
بنيت على تاء التانيث بخلاف التانيث العارض فانه لا يمنع الابدال كبناءة
وبناية و بخلاف نحو غزو وظبي لعدم تقدم الالف عليهما و بخلاف نحو واو وآي
اسما للحرف وآي جمع اية لاصالة الالف فيهما اما واو فوزنه فعل بفتحتين
وفي كون عينه ياء او واوا قولان الاول لابي علي والثاني لابي الحسن وعلى القولين
فالالف منقلبة عن اصل واما اي فاصله ايي بفتحتين قلبت الياء الاولى الفا لتحركها

وانفتاح ما قبلها والواو والياء تشاركهما في ذلك الحكم الاول فانها اذا تطرفت
بعد الف زائدة ابدلت همزة وذلك في نحو حمراء فان اصله حمرا بالف مقصورة
كسكرى فزيدت الف قبل الآخر للمد كالف كتاب وغلام فالتقا الفان
لا يمكن النطق بهما فابدلت الالف الثانية همزة لانها من مخرج الالف
ولظهور الحركة التي كانت مقدرة فيها المسألة الثانية من ابدال الهمزة
من الواو والياء ان تقع احداهما عينا لاسم فاعل فعل اعلت فيه اي في الفعل
نحو قائل وبائع اصلهما قاول وبايع ولكنهم اعلوهما حملا على الفعل فكما
قالوا قال وباع فقلبوا عينيهما الفا كذلك قلبوا عين اسم فاعلهما الفا
لوقوعها متحركة بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين ثم قلبوا الالف
همزة على حد القلب في كساء هذا قول الاكثرين وقال المبرد ادخلت الف فاعل
على الف قال وباع ونحوهما فالتقى الفان ولم يمكن الحذف للالتباس فوجب تحريك
احداهما وكانت العين لان اصلها الحركة ولان الالف اذا تحركت صارت همزة وكتب
على حكم التخفيف ولا تنقط قاله المرادي بخلاف نحو عين فهو عاين وعور
فهو عاور لان العين لما صحت في الفعل خوف الالتباس بعير وعار صحت في اسم
الفاعل وما ذكره تابعا لغيره من ان اسم الفاعل مع الفعل في الاعلال
والتصحيح مشكل من وجهين احدهما ان اسم الفاعل قد يعل مع خلوه لا اعلال
ولم يكن له فعل اصلا كجائز بالجيم والزاي وهو البستان وجائزة مونثة
وهي الخشبة في وسط السقف فان دعوا انهما نقلا من اسماء الفاعلين
فقد كثروا النقل في اسماء الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثاني

ان الصحيح

ان الصحيح ان الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل المسألة الثالثة من ابدال
الهمزة من الواو والياء ان تقع احداهما بعد الف مفاعل وقد كانت احداهما
مدة زائدة في الواحد نحو عجوز وعجائز وصحيفة وصحائف وسبانة بوجهه
بخلاف قسور وهو الاسد وقساور لان الواو ليست بمدة ومعيشة ومعايش
لان المدة في الواحد اصلية فلا تبدل لان اصلها الحركة لكونها عين الكلمة
فاذا وقعت بعد الف مفاعل حركت بحركتها فتبعد عن الابدال وشذ
مصيبة ومصائب ومنارة ومنائر بالابدال مع ان المدة في الواحد اصلية
لانها عين الكلمة والذي سهل ابدالها همزة تشبيه الاصلي بالزائد
وتشارك الواو والياء في هذه المسألة وهي مسألة الجمع الالف فتبدل
همزة نحو قلادة وقلائد ورسالة ورسائل وذلك لانك لما جمعت قلادة
ورسالة على مفاعل وقعت الف الجمع ثالثة ووقع بعدها الف قلادة ورسالة
فاجتمع الفان فلم يمكن بد من حذف احدى الالفين او تحريكها فلو حذفوا الالف
الاولى لفاتت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع لان هذا
الجمع لا بد ان يكون بعد الفه حرف مكسور بينها وبين حرف الاعراب ليكون
كفاعل فلم يبق الا حركة الالف الثانية بالكسر ليكون كعين مفاعل فلما حركت
انقلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بالف قلادة ورسالة
لان قبلهما حركة من جنسهما وهما ساكنان فجريا مجراها لالف هذا التعليل
ابن جني وقال الخليل انما همزت الالف والياء والواو في رسائل وصحائف وعجائز
لان حروف اللين فيهن ليس اصلهن الحركة وانما هي حروف ميتة لا يدخلها

الحركات قبلها وقد يعمد الالف همزة ولم يظهر ان يكون اصل الهمزة في الحركة انتهى
المسألة الرابعة مما تبدل فيه الهمزة من الواو والياء ان تقع احداهما ثاني
حرفين لينين بينهما الف مفاعل سواء كان اللينان ياءين كنيائف جمع نيف
وهو الزيادة على العقد وهو من ناف ينيف وقول الشاطبي واصله نيوف
كهين مبني على انه من ناف ينوف وتقدم في العرض بيانه او واوين كاوائل
جمع اول مختلفين بان تكون احداهما ياء والاخرى واوا كسيائد جمع سيد اذ
اصله سيود اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو
ياء وادغمت الياء في الياء وصوائد جمع صائد فابدل ما بعد الف الجمع همزة في
الامثلة الاربعة استثقالا لتوالي ثلاث لينات متصلة بالطرف واما
قوله وهو ابن المثنى الطهوي حتى عظام في واراه ثاغم وكحل العينين
بالعواور بغير ابدال فاصله بالعواوير بياء مثناة تحتانية قبل الراء لانه
جمع عوار بضم العين وتخفيف الواو وهو الرمد الشديد وهو مفاعيل
كطواويس لا مفاعل كمساجد فلذلك صح فيه الواو ولبعده من الطرف
ثم حذفت الياء وبقي التصحيح لان حذف الياء عارض ولا اعتبار بالعارض لان
المحذوف في حكم الموجود وفاعل كحل بالتخفيف ضمير يرجع الى الدمع في ابيات
قبله وعكسه قول الآخر وهو حكيم بن معية الربعي فيها عيائيل اسود
ونمر فابدل الهمزة من ياء مفاعيل لان عيائيل بكسر الياء المشددة
وقبلها عين مهملة مفتوحة على زنة فيعال واصله عيوال قلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء واحد العيائل قاله صاحب الضياء والياء زائدة في عيائيل

للاشباع

للاشباع مثلها في قوله وهو الفرزدق تنفي يداها الحصى في كل هاجرة
نفي الدراهم تنقاد الصياريف بزيادة الياء فلذلك اعل بابدال الهمزة
من الياء ونفي مصدر نوعي مضاف الى مفعوله وفاعله تنقاد وهو ايضا مصدر
مضاف الى فاعله والاصل كنفي الدراهم نقد الصياريف وما ذكره من انه
لا فرق في التبيين بين الياءين والواوين والواو والياء هو مذهب سيبويه
والخليل ومن وافقهما وذهب الاخفش الى ان الهمزة في الواوين فقط ولا همز
في الياءين ولا في الواو مع الياء فيقول نيايف وسياود على الاصل وشبهته ان
الابدال في الواوين انما كان لثقلهما وان لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين اول
الكلمة واما اذا اجتمعت الياءان او الياء والواو فلا ابدال لانه اذا التقت
الياءان او الياء والواو اول الكلمة فلا همز نحو يين اسم موضع ونحو يوم والصحيح
ما ذهب اليه سيبويه من الابدال مطلقا للقياس والسماع اما القياس فلان
الابدال في اوائل انما هو بالحمل على كساء ورداء الشبيهة به من جهة قربه
من الطرف وفي كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذا هنا واما السماع فحكى
ابو زيد في سيقة سيايق بالهمز وهي فيعلة من ساق يسوق وحكى الجوهري
في تاج اللغة جيد وجيايد بالهمز وفهم من كلامه فقد علم ان هذا الابدال
لا يختص بتالي الف الجمع حتى لو بنيت من القول مثل عوارض قلت قوايل بالهمز
هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف في ذلك الاخفش والزجاج فذهبا
الى منع الابدال في المفرد لخفته على الجمع وهنا مسألة خاصة بالواو
اعلم انه اذا اجتمع واوان وكانت الاولى مصدرة في اول الكلمة

والثانية اما متحركة مطلقا او ساكنة متأصلة الواوية بدل الواو الاول
همزة وجوبا لامرين احدهما ان التضعيف في اول الكلمة قليل وانما جاء منه احرف
معلومة كددن فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح في اول الكلمة امتنع في الواو
لثقلها والثاني انهم لما كانوا يجيزون البدل في وجوه ونحوه وهو واو مفردة لاجل
انضمامها بالضمة كان الواوين كانوا خلقا ان يلتزموا الابدال اذا وجد الواوان لان الواوين
اثقل من واو وضمة وهذا التعليل لسيبويه ويدخل تحت ذلك صورتان احداهما
ان تكون الواو الثانية متحركة والصورة الثانية ان تكون الواو الثانية ساكنة
متأصلة الواوية فالصورة الاولى نحو جمع واصلة وواقية تقول اواصل
واواق كضاربة وضوارب واصلهما وواصل وواق بواوين فابدلت الواو الاولى
همزة واعل اواق اعلال قاض فاذا دخلت عليه ال ثبتت ياؤه كقوله ضربت
صدرها الي وقالت يا عديا لقد وقتك الاواقي والصورة الثانية نحو
الاولى انثى الاول مقابل الاخر بالكسر اصلها وولى بواوين اولاهما فاء
مضمومة والثانية عين ساكنة متأصلة الواوية فقلبت الواو الاولى همزة
لما مر وجمعها اول واصله وول فيفعل به ما تقدم - بخلاف نحو ووفي وورى
مبنيين للمفعول فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية ساكنة
منقلبة عن الف فاعل بفتح العين وهو وافى ووارى وليست متأصلة
الواوية لانها بدل من الف زائدة وبخلاف نحو الوولى بواوين مخففا من
الوؤلى بواو مضمومة فهمزة وهي انثى الاول افعل تفضيل من وال اذا لجأ
فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية منقلبة عن همزة فليست

متأصلة

متأصلة الواوية ويفهم من نفي الوجوب الجواز وخرج باشتراط التصدر
نحو هووي ونووي في المنسوب الى هوى ونوى فلا تبدل الواو الاولى همزة
لعدم تصدرها فصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من
الهمزة ويقع ذلك الابدال في بابين احدهما باب الجمع الذي على وزن مفاعل
وشبهه اذا وقعت الهمزة بعد الف الجمع وكانت تلك الهمزة عارضة في
الجمع وكانت لام الجمع همزة او ياء او واوا وخرج باشتراط العروض في الهمزة
نحو المرائي والمرائي فان الهمزة موجودة في المفرد لان المرآة مفعلة بكسر
الميم من الرؤية فلا تغير في الجمع بالابدال لان هذه الهمزة اصلية في الجمع وسبب
الابدال عروضها فيه على انه قد سمع المرايا بالابدال شذوذا كقوله مثل
المرايا ولعابا لافكار وخرج باشتراط اعلال اللام نحو صحائف وعجائز
ورسائل جمع صحيفة وعجوز ورسالة فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك
ايضا وان كانت في الجمع لفقد علة الابدال الاتية واما ما تحصل فيه ما
شرطناه من وقوع الهمزة بعد الف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع وكون
لام الجمع معتلة فيجب فيه عملان قلب كسرة الهمزة فتحة ثم قلبها
اي الهمزة ياء في ثلاث مسائل وهي ان يكون لام الواحد همزة او ياء اصلية
او واوا منقلبة ياء وقلب الهمزة واوا في مسألة واحدة وهي ان تكون لام
الواحد واوا ظاهرة في اللفظ سالمة من القلب فهذه اربع مسائل تحتاج الى
اربع مسائل تحتاج الى اربعة امثلة فمثال ما لامه همزة خطايا جمع خطيئة
فعيلة من الخطأ اصلها خطائي على زنة مفاعل بياء مكسورة هي ياء خطيئة

وهمزة بعدها الا منها ثم ابدلت الياء المكسورة همزة على حد الابدال المتقدم
في صحايف. جمع خطيئة خطائي بهمزتين الاولى المبدلة من الياء والثانية لام
الكلمة ثم ابدلت الهمزة الثانية وهي لام الكلمة ياء لما سيأتي من ان الهمزة
المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وان لم تكن بعد همزة مكسورة فما ظنك بها
بعد الهمزة المكسورة ثم قلبت كسرة الهمزة الاولى فتحة للتخفيف اذ كانوا
يفعلون ذلك الفتح فيما لامه صحيحة نحو مدارى جمع مدرى بكسر الميم وسكون
الدال المهملة وفتح الراء آلة تشبه المسلة تكون مع الماشطة تصلح بها قرون
النساء وعذارى جمع عذراء وهي البكر في المدارى والعذارى بكسر الراء فيهما
قال امرؤ القيس الكندي ويوم عقرت للعذارى مطيتي فيا عجبا من رحلها
المتحمل وقال ايضا غدائره مستشزرات الى العلى تضل المدارى في مثنى ومرسل
بفتح الراء فيهما فان فعلن ذلك فيما لامه واو وهو حرف صحيح فيفعلن ذلك
الفتح هنا فيما لامه غير صحيحة اولى لثقل الكسرة وتضل بالضاد المعجمة اي
تغيب والمثنى الشعر المفتول والمرسل بخلافه والغرض بيان كثرة الشعر ثم قلبت
الياء المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بالفين بينهما
همزة والهمزة تشبه الالف لكونها من مخرجها وهي متوسطة بين الالفين
فاجتمع شبه ثلاث الفات وذلك مستكره فابدلت الهمزة ياء ولم تبدل
واوا لان الياء اخف منها فصار خطايا بعد خمسة اعمال اولها ابدال الياء
همزة وثانيها ابدال الهمزة الثانية ياء وثالثها قلب كسرة الهمزة الاولى
فتحة ورابعها قلب الياء الفا وخامسها قلب الالف ياء على الترتيب هكذا.

مذهب

مذهب سيبويه وجمهور البصريين ومذهب الخليل ان الهمزة الواحدة
لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء
فيصير خطائي ثم يفعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء الفا
ثم قلب الالف ياء واعترض بانهم قد نطقوا به على الاصل سمع من كلامهم
اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين ولو كان كما قال الخليل لم يكن همزة ثانية
البتة ومثال ما لامه ياء اصلية قضايا جمع قضية اصلها قضايي بياءين
الاولى ياء فعيلة والثانية لام قضية ثم ابدلت الياء الاولى همزة كما في صحايف
فصار قضائي ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة فصار قضاءي ثم قلبت الياء الفا
فصار قضاءا فاجتمع شبه ثلاث الفات ثم قلبت الهمزة المتوسطة بين
الالفين ياء رجوعا الى اصلها فصار قضايا بعد اربعة اعمال احدها ابدال
الياء الاولى همزة والثاني قلب كسرة الهمزة فتحة والثالث قلب الياء الثانية
الفا والرابع قلب الهمزة ياء على الترتيب ومثال ما لامه واو وقلبت في المفرد
ياء مطية وهي الراحلة فان اصلها مطيوة فعيلة من المطا وهو الظهر
او من المطو وهو المد يقال مطوت به في السير اي مددت اجتمع فيها الواو
والياء وسبقت احداهما بالسكون ثم ابدلت الواو ياء ثم ادغمت الياء فيها
اي في الياء وذلك على حد الابدال والادغام في سيود وميوت اذ اصل
فيهما سيد وميت فقلب الواو ياء وادغام الياء في الياء وجمعها مطايا
واصلها مطايو بياء مكسورة قبل الواو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد
الكسرة فصار مطايي بياءين كما قلبت الواو ياء لتطرفها في الغازي والداعي

واصلهما الغازو والداعو فقلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم قلبت الياء
الاولى همزة كما في صحايف فصار مطايي ثم ابدلت الكسرة فتحة فصار مطاءى
ثم ابدلت الياء الفا فاجتمع شبه ثلاث الفات ثم ابدلت الهمزة المتوسطة
بين الفين ياء فصار مطايا فبعد خمسة اعمال احدها قلب الواو ياء والثاني قلب الياء
الاولى همزة والثالث ابدال الكسرة فتحة والرابع ابدال الياء الفا والخامس ابدال
الالف ياء ولم يرجع الى اصلها لان الواو اثقل من الياء ولانها لما اعلت في المفرد
اعلت في الجمع ومثال ما لامه واو ظاهرة سلمت في الواحد هراوة وهي العصا
الضخمة وجمعها هراوى واصلها هراوو بواوين ولذلك انا قلبنا الالف همزة
في الجمع همزة على حد القلب في رسالة ورسائل فصار هرائو ثم ابدلنا الواو ياء
لتطرفها بعد الكسرة فصار هرائي ثم فتحنا الكسرة فصار هراءى فانقلبت
الياء الفا ليشاكل الجمع واحده فصار هراوى فبعد خمسة اعمال ايضا احدها قلب
الالف همزة والثاني ابدال الواو ياء والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب
الياء الفا والخامس قلب الهمزة واوا وشذ في هذا الباب ثلاثة انواع احدها
تصحيح الهمزة التي بعد الالف كقوله فتى ارزيرو المنائيا بالهمزة والقياس
المنايا ولكنه اتى به على الاصل والثاني تصحيحها وتصحيح الهمزة التي هي لام
بعدها كقولهم اللهم اغفر لي خطائي بهمزتين والقياس خطاياي وهذا اشذ
مما قبله والثالث ابدال الهمزة ما بعد الالف حرفا لا يقتضيه القياس نحو هدية وهداوى
والقياس هدايا والله الموفق الباب الثاني من البابين اللذين
يقع فيهما ابدال الواو والياء من الهمزة باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة

واحدة

واحدة والذي يبدل منهما ابدا هو الثانية لا الاولى لان ابدا الثقل بالثانية
حصل واذا اجتمع همزتان في كلمة فلهما ثلاثة احوال لانه لا تخلو الهمزتان
المذكورتان من ان تكون الاولى متحركة والثانية ساكنة او بالعكس بان تكون
الاولى ساكنة والثانية متحركة او تكونان متحركتين ويمتنع ان تكونا ساكنتين
معا فان كانت الاولى متحركة بفتحة او كسرة او ضمة والثانية ساكنة
ابدلت الثانية حرف علة الفا او واوا او ياء من جنس حركة الاولى كراهة اجتماع
الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة فتبدل الفا بعد الفتحة نحو
امنت والاصل اامنت بهمزتين مفتوحة فهمزة ساكنة ابدلت الثانية الفا
لسكونها وانفتاح ما قبلها ومنه اي ومن ابدال الهمزة الثانية الفا قول
عائشة رضي الله عنها وكان يعني النبي صلى الله عليه وسلم تسليما يامرني
اذا حضت ان اتزر وهو بهمزة مفتوحة فالف قال المطرزي وعوام المحدثين
يحرفونه فيقرؤونه بالف مهموزة وتاء مشددة ولا وجه له في العربية لانه
فعل مضارع ووزنه افتعل بكسر العين مشتق من الازار ففاؤه همزة ساكنة
بعد همزة المضارعة المفتوحة فابدلت الهمزة الثانية الفا لسكونها
وانفتاح ما قبلها واجاز البغداديون اتزر واتمن وادهل من الازار والامانة
والاهل بقلب الهمزة الثانية تاء وادغامها في التاء وحكى الزمخشري
اتزر بالادغام وقال ابن مالك انه مقصور على السماع كاتكل وانه جاز في الماضي
جاز في المضارع وفي حديث اخر وان كان ازاره كان قصيرا فليتزر به رواه مالك
في الموطا بهذا اللفظ في جميع رواياته وسياتي وتبدل الهمزة الثانية ياء

بعد الكسرة نحو ايمان اصله اأمان بهمزتين مكسورة فساكنة قلبت الهمزة
الثانية يا لسكونها وانكسار ما قبلها وشذ قراءة بعضهم وهو الاعمش
راوي ابي بكر صاحب عاصم لايهم بالتخفيف واجاز الكسائي ان يبتدا اأمان
بهمزتين نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف والابتدا وقال انه قبيح
لان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة انتهى وتبدل الهمزة
الثانية واوا بعد الضمة نحو اوتمن بالبنا للمفعول اصله اأتمن بهمزتين مضمومة
فساكنة قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها واجاز
الكسائي ان يبتدا اأتمن بهمزتين مضمومة فساكنة نقله عنه ابن الانباري
في كتاب الوقف والابتدا ورده بان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما
ساكنة ذكر هذا الرد على الكسائي في اجازته ان يبتدا اان يقرا ن بهمزتين
لا في اأتمن وان كانت الهمزة الاولى ساكنة والهمزة الثانية متحركة وهو
النوع الثاني ولا يكونان في موضع الفا لتعذر الابتدا بالساكن بل في موضع العين
او في موضع اللام فان كانت في موضع العين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع
المثلين وصحتا نحو سال بفتح السين وتشديد الهمزة وفعال للمبالغة في كثرة
السؤال وكالرءاس بفتح اولهما وتشديد ثانيهما على زنة فعال للنسب
لبايع اللؤلؤ والرءوس وان كانت في موضع اللام ابدلت الثانية يا مطلقا
سوا كانت طرفا او غير طرف فتقول في بنا مثال قمطر بكسر القاف وفتح
الميم وسكون الطا المهملة من قرا قرأي بكسر القاف وفتح الرا وسكون
الهمزة والاصل قرأأ بهمزتين اولاهما ساكنة فالتقى في الطرف همزتان

ويجب

ويجب ابدال الثانية يا وان كانت اولاهما ساكنة بمكان ادغم فيها بحيث تصير
مع التي بعدها كالشي الواحد لان الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك
كما اغتفر في نحو سال قاله الشارح وتقول في بنا مثال سفرجل منه اي من قرا
قرايا بهمزتين بينهما يا مبدلة من همزة وهي غير طرف والاصل قرأأأ بثلاث
همزات ابدلت الثالثة يا لانها في موضع اللام وصحت الاولى والثانية
قاله المرادي وان كانتا متحركتين وهو النوع الثالث فان كانت في الطرف
او كانت الثانية مكسورة ابدلت الثانية في الصورتين يا مطلقا سواء
انفتح ما قبلها ام انضم ام انكسر ولا يجوز ابدالها واوا لان الواو الاخيرة لو
كانت اصلية ووليت كسرة او ضمة لقلبت يا اذ كانت ثالثة فصاعدا
وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد فتحة فلو ابدلت الهمزة الاخيرة واوا
فيما نحن بصدده لابدلت بعد ذلك يا فتعينت اليا وان لم تكن الهمزة
الثانية طرفا وكانت مضمومة ابدلت واوا مطلقا سوا انضم ما قبلها
او انفتح او انكسر وان كانت الثانية مفتوحة فان انفتح ما قبلها او انضم
ابدلت واوا فيهما وان انكسر ما قبلها ابدلت يا والحاصل ان الهمزتين
لا يخلوا اما ان يكونا في الطرف او لا فالاول ثلاثة انواع لان الهمزة الاولى
اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة والثاني تسعة انواع فالاول من ضرب
ثلاثة احوال الاولى في ثلاثة احوال الثانية فالمتطرفة تبدل يا في جميع انواعها
وغير المتطرفة منها اربعة تبدل فيها يا وهي المفتوحة بعد كسرة والمكسورة
بعد فتحة او كسرة او ضمة وخمسة تبدل فيها واوا وهي المفتوحة بعد فتحة

او ضمة والمضمومة بعد فتحة او كسرة او ضمة امثلة المتطرفة بعد مفتوحة
او مكسورة او مضمومة ان تبني من قرا مثل جعفر او زبرج او برثن فتقول
قرأا وقرإي وقرؤؤ بهمزتين ثم تبدل الهمزة الثانية ياء لان الواو لا تقع طرفا
فيما زاد على الثلاثة فيصير قرأي بفتح الاول وقرإي بكسرها وقرؤي بضمها
ثم ان كان قبل الياء فتحة كما في المثال الاول فان الياء تقلب الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ويصير مقصورا وان كان قبلها كسرة كما في المثال الثاني فان الياء تحذف
حركتها للاستثقال وتقدر على الاخر ويصير منقوصا وان كان قبلها ضمة كما في
المثال الثالث فان الضمة تقلب كسرة لتسلم الياء من القلب واوا وتقدر على الاخر
ويصير منقوصا ايضا وامثلة المكسورة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة
ان تبني من ام بفتح الهمزة وتشديد الميم بمعنى قصد مثل اصبع بفتح الهمزة
او كسرها او ضمها والباء فيهن مكسورة فتقول في الاول وهو فتح الهمزة ائمم
بهمزتين مفتوحة فساكنة على مثال اصبع بفتح الهمزة وكسر الباء ثم تنقل
حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة الساكنة قبلها ليتمكن من ادغامها
في الميم الثانية لاجتماع المثلين ثم تبدل الهمزة الثانية المنقول اليها
كسرة الميم ياء لما تقدم من ان الهمزة المكسورة بعد مفتوحة تقلب ياء وكذا
يفعل في الباقي ايضا فتقول في بناء مثل اصبع بكسر الهمزة والباء من ام ائمم
بهمزتين مكسورة فساكنة فتنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة
قبلها ليتوصل الى ادغام المثلين لاجتماعهما موجب للادغام ثم تبدل
الهمزة الثانية ياء وتقول في بناء مثل اصبع بضم الهمزة وكسر الباء من ام ائمم

بهمزتين

بهمزتين مضمومة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة
قبلها توصلا الى الادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وذلك العمل واجب
واما قراءة ابن عامر والكوفيين عاصم وحمزة والكسائي وخلف الا الاعمش
ائمة جمع امام بالتحقيق من غير ابدال فهما يوقف عنده ولا يتجاوز
والقياس ايضا يقلب الهمزة ياء فان قلت كان القياس قلب الثانية الفا
لسكونها وانفتاح ما قبلها كاينة جمع اناء قلت لما وقع بعدها مثلان
اراد الادغام نقلوا حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة قبلها
وادغموا الميم في الميم فصار ائمة فقلبوا الهمزة الثانية ياء محضة وامثلة
المضمومة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة اوب بفتح الهمزة
وضم الواو وتشديد الموحدة جمع اب بفتح الهمزة وتشديد الموحدة
وهو المرعى وان تبني من ام بفتح الهمزة وتشديد الميم مثل اصبع بكسر
الهمزة وضم الباء او ان تبني من ام مثل ابلم بضم الهمزة واللام وبينهما
باء ساكنة موحدة وهو سعف المقل فتقول اوم بهمزة مفتوحة او
مكسورة او مضمومة وواو مضمومة فاستوفى الاقسام الثلاثة وصار
ذكر اوب زايدا مستغنى عنه فالصواب حذف قوله مفتوحة للاستغناء
عنه بذكر اوب واصل الاول وهو اوب ااب بهمزتين مفتوحة فساكنة
وضم الباء الاولى على وزن افلس واصل الثاني والثالث اامم واامم
بكسر الهمزة في الاول وضمها في الثاني فتقول فيهن حركة اول المثلين الى
الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية ثم ابدلوا الهمزة واوا لانها تجانس

حركتها واجمعوا على المثلين في الاول لاجتماعهما ومثال المفتوحة بعد مفتوحة
اوادم في جمع آدم اصله ااادم بهمزتين مفتوحتين بعدهما الف قلبت الهمزة الثانية
واوا لما سيأتي ومثال المفتوحة بعد مضمومة اويدم في تصغير آدم اصله
اأيدم بهمزتين مضمومة فمفتوحة قلبت الثانية منهما واوا لان الهمزة الثانية
اذا كانت مفتوحة ولم تكن طرفا تقلب واوا سواء كان ما قبلها مفتوحا كما في
تكسير آدم او مضموما كما في تصغيره والتمثيل بجمع آدم وتصغيره مبني على انه
عربي واضطرب فيه كلام الزمخشري فذهب في الكشاف الى انه اعجمي على وزن
فاعل كآزر وذهب في المفصل الى انه عربي على وزن افعل ومثال المفتوحة بعد مكسورة
ان يبني من ام مثالا على وزن اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء فتقول ايم بهمزة
مكسورة وباء مفتوحة والاصل اأمم بهمزتين مكسورة فساكنة نقلت حركة الميم الاولى
وهي الفتحة الى الساكن قبلها توصلا الى ادغام المثلين ثم ابدلت الهمزة الثانية ياء
وان كانت الهمزة الاولى من الهمزتين المتحركتين همزة مضارعة للمتكلم متعديا
كان المضارع او لازما نحو ائم القول وائن من كذا مضارع اممت القوم وانيت
من كذا جاز في الهمزة الثانية التخفيف تشبيها لهمزة المتكلم لدلالتها على
معنى زائد في كلمتها فصل في ابدال الياء من اختيها الالف والواو
واما ابدالها من الالف ففي مسئلتين احداهما ان ينكسر ما قبلها كقولك في
جمع مصباح مصابيح وفي جمع مفتاح مفاتيح وكذلك تصغيرهما كقولك في
تصغير مصباح مصيبيح وفي تصغير مفتاح مفيتيح فتقلب الالف في التكسير
والتصغير ياء لانكسار ما قبلها المسئلة الثانية ان يقع قبلها ياء تصغير كقولك في

تصغير

تصغير غلام غليم لان ما بعد ياء التصغير لا يكون الا متحركا والالف لا تقبل الحركة
وما قبل الالف لا يكون الا متحركا وياء التصغير لا تكون الا ساكنة فوجب قلب الالف
حرفا متحركا بعد ياء التصغير ولا يمنع سكون ما قبله فقلبت الالف ياء لمناسبتها
ما قبلها ولانها لو قلبت واوا لزم بعد ذلك قلبها ياء كما في سييد واما ابدالها
اي الياء من الواو ففي عشر مسائل احداها ان تقع بعد كسرة وهي اما طرف
سواء كانت في فعل مبني للفاعل او للمفعول او في اسم كرضي وقوي مبنيين للفاعل
وعفي مبنيا للمفعول والغازي والداعي في اسم الفاعل فقلبت الواو في هذه
الامثلة الخمسة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة واصلها رضو لانه من الرضوان وقوو
لانه من القوة وعفو لانه من العفو والغازو والداعو لانهما من الغزو
والدعوة او تقع الواو قبل تاء التانيث كشجية اسم فاعل من الشجو بالشين
المعجمة والجيم وهو الحزن واكسية جمع كساء وغازية اسم فاعل من الغزو
وعريقية وتريقية في تصغير عرقوة وترقوة فقلبت الواو في الجميع ياء لوقوعها
طرفا بعد كسرة لان تاء التانيث في حكم الانفصال ولم يفرقوا بين كون التانيث الكلمة
عليها ام لا وكان ينبغي في عريقية ان لا تقلب الواو ياء لان الكلمة قد بنيت
على التانيث بدليل انه ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة بل ان عرقوة
بمنزلة عنفوان وشذ سواسواه مقولا بالتصحيح في جمع سواء بفتح السين
المهملة والمد بمعنى مستو يقال الناس سواسوه في هذا الامر اي مستوون
فيه فكانه جمع مستو بحذف الزوائد لا انه يزيد فيه سين اخرى وقالوا
سواسية على الاصل في الاعلال ووقع للجوهري انه جعل سواكلمة وسية

كلمة أخرى ووزن كل منها بوزن نظيرها والكثير ما تقدم وعليه قول سواسية
سواء أي الوجوه كأنهم طرائق عز بأن المجرورة النحل ووزنها فعاللة وفيه
شذوذ من جهات أحدها تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو
نظير تكرار العين في التصغير وفي عشيشية الثانية جمع فعال على هذا الوزن وإنما
قياسه أسوية كقباء وأقبية الثالثة أن قياس الفاء إذا تكررت زائدة أن تكون
العين مكررة معها أيضا كمرمريس وإذا تكررت وحدها فقياسها أن تكون أصلا
نحو قرقف وسندس وفي حواشي الصحاح لابن بري سواسية جمع سواء على غير
الواحد كباطل وأباطيل وكأنه جمع سوساة ووزن سوساة فعللة كشوشاة
لا فعلاة لندور باب سلس ولا فوعلة لندور باب كوكب ولا فعفلة لأن الفاء
لا تتكرر وحدها فبطل جميع كون سواسية فعالية وفواعلة وفعافلة وتعين
فعاللة وهذا الكلام حسن نقله الموضح في الحواشي وشذ مقاتوة بقاف وتاء
مثناة فوق بمعنى خدام جمع مقتو اسم فاعل من القتو وهي الخدمة أصله مقتو
وقلبت الواو الثانية ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم أعل إعلال قاض قال متى كنا لأمك
مقتوينا خداما وقال البوني أمرؤ من بني خزيمة لا أحسن قتو الملوك والخبب
أي خدمة الملوك وكان حق الجمع مقاتية ولا ثالث لهما قال في المحكم قال أبو علي
أخبرني أبو بكر عن أبي العباس أنه لم يسمع مثل مقاتوة إلا حرفا واحدا حكى
أبو عبيدة وهو سواسوة ومعنى سواسية أو تقع الواو قبل الألف التأنيث
المقصورة كأن تبني من الغزو مثل هندى فتقول غزويا أو الممدودة كأن تبني
من الغزو مثال فعلاء فتقول الغزياء وقبل الألف والنون الزائدتين المضارعتين

لا التي

لا التي للتأنيث كقولك في مثل قطران بفتح القاف وكسر الطاء من الغزو غزيان
بقلب الواو ياء لتطرفها إثر كسرة لأن التي للتأنيث وما ضارعها في حكم الانفصال
المسألة الثامنة من إبدال الياء من الواو أن تقع الواو عينا لمصدر وفعل
أعلت فيه أي في الفعل ويكون قبلها كسرة وبعدها ألف وهذه أربعة شروط
كصيام وقيام من مصادر الثلاثي وانقياد واعتياد من مصادر المزيد
والأصل فيهن صوام وقوام وانقواد واعتواد فقلبت الواو فيهن ياء لأنها لما
أعلت في أفعالها بقلبها ألفا استثقل بقاؤها في المصدر صحيحة بعد الكسر
وقبل حرف يشبه الياء في المد أعلت في المصدر بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله
في الإعلال ليصير العمل في اللفظ من نمط واحد بخلاف نحو سوار وسواك
بكسر أولهما اسم جنس فلا تقلب الواو فيهما ياء لانتفاء المصدرية وبخلاف
نحو لاوذ لواذا وجاور جوارا بالجيم فإن لواذا وجوارا وإن كان مصدرين
لا تقلب الواو فيهما ياء لصحة عين الفعل فيهما وهو لاوذ وجاور وبخلاف
راح رواحا لعدم الكسرة قبلها وبخلاف حال حولا وعاد المريض عودا فإن حولا
وعودا وإن كانا مصدرين لفعلين أعل فعلهما وهو حال وعاد بقلب عينهما ألفا لا
تقلب الواو فيهما ياء لعدم الألف بعدها وقل الإعلال فيه أي فيما عدم الألف
نحو قوله تعالى جعل الله لكم قيما فارزقوهم وقوله تعالى جعل الله الكعبة
البيت الحرام قيما للناس في قراءة نافع وابن عامر في النساء وفي قراءة ابن
عامر في المائدة وأصلهما قوما قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وشذ التصحيح
مع استيفاء الشروط في قولهم نارت الظبية تنور نوارا بالنون والراء المهملة

بمعنى نفرت والقياس نيارا ولكنه جاء بالتصحيح وقال العجاج انشده ابن جني
ويخلطني بالناس الثوار اقاله في شرح الكافية ولم يسمع له نظير المسألة
الثالثة ان تقع الواو عينا لجمع صحيح وقبلها كسرة وهي في الواحد اما معلة
اي منقلبة نحو دار وديار وحيلة بحاء مهملة وياء مثناة تحتانية وحيل وديمة
وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم والاصل دور وحول ودوم وقوم ولكن لما
انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت في المفرد معلة بقلبها الفا في الاول والاخير
وياء فيما بينهما ضعفت فتسلطت الكسرة عليها واستفدنا من تكثير الامثلة
انه اذا كانت الواو معلة في الواحد لا يشترط وقوع الالف بعدها كما في ديار
خلافا للمرادي وسيأتي ايضاحه وشذ حاجة وحوج والقياس حيج لان قبلها
كسرة والواو اعلت في الواحد واما شبيهة بالمعلة وهي الساكنة وشرط
القلب في هذه ان يكون بعدها في الجمع الف كسوط وسياط وحوض وحياض
وروض ورياض والاصل فيها سواط وحواض ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع
وكانت الواو في الواحد ساكنة ضعفت فتسلطت الكسرة عليها وقوي تسليطها
وجود الالف بان فقدت الالف صحت الواو نحو كوز وكوزة وعود بفتح اوله
وهو بالعين المهملة للمسن من الابل وهو الذي جاوز السن البازل والبازل هو
الذي له سبع سنين وعودة لانه لما عدمت الالف قبل عمل اللسان بخفة
النطق بالواو بعد الكسرة فصحت ولم يجز اعلالها لانه انضم الى عدم الاعلال
تحصين الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التانيث وشذ قولهم في جمع ثور
ثيرة بابدال الواو ياء والقياس ثورة بالتصحيح وقيل الاصل ثورة بسكون الواو

فاعل

فاعل بقلب الواو ياء ثم فتحت الواو وزعم المبرد انه مقصور من فعالة والاصل
ثيارة بلغني اعلاله قصر بعد ذلك نقله ابن مالك عنه والمعروف عنه انما قالوا
ثيرة ليكون القلب دليلا على انه جمع ثور من الحيوان لا انه جمع ثور من الاقط والمخصص
انهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما
قبلها حملوا ثيرة في جمعه عليه وليس كثورة من الاقط ما يحمل جمعه في القلب
عليه قاله الجاربردي وتصح الواو ان تحركت في الواحد نحو طويل وطوال وشذ
قياسا واستعمالا قوله تبين لي ان القماءة ذلة وان اعزاء الرجال طيالها بابدال
الواو ياء والقياس طوالها كما رواه القالي وفي شرح الكافية واما الطيال جمع طويل
فيمكن ان يجعل من باب جواد وجياد كانه جمع طايل من طال اذا فاقه في الطول انتهى
والقماءة بالمد القصيرة قيل ومنه اي من شروذ اعلال الواو المتحركة الصافنات
جمع صافنة وهي من الخيل التي تقوم على ثلاث وتثني سنبك يد او رجل وهي من الصفات
المحمودة في الخيل لا تكاد تكون الا في العراب الخلص الجياد جمع جواد وهو الذي
يسرع في جريه وقيل الذي يجود بالركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها
بين الوصفين المحمودين واقفة وجارية يعني اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة
في موقفها واذا جرت كانت سراعا خفافا في جريها وكان القياس الجواد بالتصحيح
لان الواو محركة في الواحد وقيل الجياد في الاية ليس شاذا وانما هو جمع جيد بتشديد
الياء لا جمع جواد والحاصل ان الواو تصح ان تحركت في الواحد كطويل وطوال او اعلت
لامه اي الواحد بالياء او بالواو ولاء كجمع ريان نقيض عطشان فعلان من الري
اصله رويان اجتمع الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء

وادغمت الياء في الياء والثالث نحو جو بفتح الجيم وتشديد الواو وهو ما بين
السماء والارض واسم بلدة باليمامة فيقال في جمعهما رواء وجواء كرها بتصحيح
العين وهو الواو والاصل رواي وجواي ابدلت الياء والواو همزة لتطرفهما اثر
الف زائدة ولا يجوز مع ذلك اعلال عينهما لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين
بابدالها ياء للكسرة قبلها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد
الف زائدة نحو كساء ورداء فاقتصر على اعلال اللام وكذلك ما اشبههما مما
اعلت فيه اللام بابدالها همزة وصححت فيه العين وهذا الموضع وهو ابدال الياء
من الواو اذا وقعت عينا الى اخره ليس مجرورا في الخلاصة وفي غيرها من كتب
الناظم فتامله بل كلامه في الخلاصة في دعوى القياس وفي دعوى السماع يخالف
كلامه في التسهيل اما في دعوى القياس فان اعتماده هنا على التصحيح قياسا
لانه جعله الغالب في كلام العرب وعادته البناء على الغالب والقياس عليه فقد
ارتضى هنا فيما كان على فعال من المصادر المعلة ان لا تغيير ولا تقلب واوه وفي
التسهيل على خلاف ذلك لانه قال تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر
لفعل معتل العين ولم يقل قبل الف كما قال ذلك في الجمع وافرده بذلك دون المصدر
فاقتضى ان فعالا تقلب واوه في القياس لانه لم يستثنه واما في دعوى السماع
فانه زعم هنا ان الغالب في كلام العرب تصحيح فعال والنادر هو الاعلال حيث
قال والفعل منه صحيح غالبا وجعل في التسهيل التصحيح قليلا والغالب الاعلال
حيث قال وقد يصحح ما حقه الاعلال من فعال مصدرا او جمعا فاتى بقد المشعرة
بالتقليل على عادته اذا اردت تقليل المنقول وقال في شرح الكافية ونبه بتصحيح

ما وزنه

ما وزنه فعال ان الحول على ان المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون
على فعال انتهى وقد علمت ان الاعلال المذكور يكون في غير فعال نحو انقاد انقيادا
اذ الاصل انقواد او اطلق فعالا وقد علم انه اذا كان معتل اللام صحح نحو رواء وجواء
المسالة الرابع ان تقع الواو طرفا رابعة فصاعدا الا ان ما هي فيه اذ ذاك
لا يعدم نظيرا يستحق الاعلال فيحمل هو عليه قاله الشارح وسواء كانت
في فعل او اسم تقول في الفعل عطوت بمعنى اخذت وزكوت بمعنى نميت بافراد
الواو وعلى صورتها لانها ثالثة فاذا جئت بالهمزة او التضعيف قلت
اعطيت وزكيت بابدال الواو ياء لانها صارت رابعة وتقول في اسم المفعول
من اعطيت وزكيت اذا اتصل به علامة تثنية معطيان ومزكيان بابدال الواو
ياء وانما ابدلت في الفعل الماضي المزيد واسم مفعوله ياء وان لم تكن بعد كسرة
لانهم حملوا الماضي وهو اعطيت وزكيت على المضارع وهو يعطي ويزكي
وحملوا اسم المفعول وهو معطيان ومزكيان بكسر الطاء والكاف بان كلا منهما
اي من المضارع واسم الفاعل قبل اخره كسرة وهم يحملون الفرع على اصله كما يحملون
الاصل على فرعه وسال سيبويه شيخه الخليل عن وجه اعلال نحو تغازينا
وتداعينا والاصل تغازونا وتداعونا فابدلت الواو ياء مع ان المضارع وهو
تتغازى وتتداعى لا كسر قبل اخره حتى يحمل الماضي عليه فاجاب الخليل عن سؤال
سيبويه بان الاعلال وهو قلب الواو ياء ثبت في تتغازى وتتداعى قبل مجيء
التاء في اوله وهو توجيه حسن وحاصله انهم اعلوا تغازينا وتداعينا حملا
على تغازى وتداعى بكسر ما قبل اخرهما قبل مجيء التاء ثم استصحب الاعلال معهما

اي مع التاء استصحابه مع هاء التانيث نحو المعطاة المسئلة الخامسة
ان تلي الواو كسرة وهي اي الواو ساكنة مجردة عن مثلها نحو ميزان
اصله موزان لانه من الوزن وميقات اصله موقات لانه من الوقت قلبت
الواو فيهما ياء لسكونها وانكسار ما قبلها بخلاف نحو منوار وهو وعا السمن
وسوار لان الواو فيهما متحركة لا ساكنة ونحو اجلواذ بالجيم والذال المعجمة
وهو دوام السير مع السرعة واعلواط بالعين والطاء المهملتين وهو
التعلق بالعنق يقال اعلوط بعيره اذا تعلق بعنقه وعلاه لان الواو فيهما
مشددة لا مجردة واجلياذ شاذ لا يقاس عليه قاله في التسهيل المسئلة
السادسة ان تكون الواو لاما لفعلى بالضم حال كونها صفة نحو انا زينا
السماء الدنيا بمصابيح وقوله للمتقين الدرجة العليا والاصل الدنوى
والعلوى لانهما من الدنو والعلو قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو
والضمة وعلامة التانيث في الصفة تخفيفا لامها بقلبها والدليل على صحة
كونها صفة جريانها على موصوفها كما مثل هذا هو الاصل واستعمالهم لها
غير جارية على موصوف مزال عن الاصل ومعامل معاملته واما قول الحجازيين
المسابقة القصوى بالتصحيح فشاذ قياسا فصيح استعمالا نبه به على
الاصل وهو الواو كما نبه على الاصل في الفعل نحو استحوذ وفي الاسم نحو القود
بالتصحيح فيهما والقياس فيهما استحاذ وانقاد بالاعلال ولكنه ترك
تنبيها على الاصل وبنو تميم يقولون القصيا بالاعلال على القياس وان كانت
فعلى بالضم اسما اي غير صفة لم تغير لامها بل تصح الواو على

اصلها

اصلها فرقا بين الاسم والصفة ولم يعكسوا لان الاسم اخف من الصفة كقوله
وهو ذو الرمة ادارا بحزوى هيجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق
باقرار الواو على حالها في حزوى بحاء مهملة مضمومة فزاي ساكنة اسم موضع
ودارا منادى بالهمزة وحقه الضم لانه نكرة مقصودة ولكنه لما وصف بالجار
والمجرور بعده صح نصبه لان النكرة المقصودة اذا وصفت ترجح نصبها على
ضمها وفي الحديث يا عظيما يرجى لكل عظيم والعبرة بفتح العين الدمع وماء
الهوى دمعه ولكونه ينبعث عليه اضيف اليه يرفض يسيل بعضه في اثر بعض
ويترقرق يبقى في العين متحيرا يجيء ويذهب وما ذكره الموضح من ان فعلى
اذا كانت واوية تبدل ياء في الصفة وتسلم في الاسم تبع فيه الناظم وقال المرادي
انه مخالف لقول اهل التصريف فانهم يعكسون فيبدلونها في الاسم دون الصفة
ويجعلون حزوى شاذا ثم قال الناظم في بعض كتبه وما قلته مويد بالدليل
وموافق لقول ائمة اللغة حكى الازهري عن الفراء وعن ابن السكيت انهما قالا
ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم يستثقلون الواو مع
الضمة اوله وليس فيه اختلاف الا ان اهل الحجاز اظهروا الواو في القصوى
وبنو تميم قالوا القصيا انتهى المسئلة السابعة ان تلتقي هي اي الواو
والياء ويجتمعا في كلمة واحدة والسابق منهما ساكن متصل ذاتا وسكونا
بالنصب على التمييز فاذا اجتمعت هذه الشروط وجب قلب الواو ياء تقدمت
او تاخرت لانها اثقل من الياء تحصيلا للتخفيف ما امكن ويجب حينئذ
اي حين اذ قلبت الواو ياء ادغام الياء التي انقلبت عن الواو في الياء السالمة

لاجتماع المثلين ومثال ذلك فيما تقدمت فيه اليا على الواو سيد وميت اصلهما
سيود وميوت لانهما من ساد يسود انتفاعا ومات يموت على احد اللغتين
ووزنهما عند المحققين من اهل البصرة فيعل بكسر العين وذهب البغداديون
الى انه فيعل بفتح العين كضيغم وصيرف ونقل الى فيعل بكسر العين قالوا لانا لم نر
في الصحيح ما هو على فيعل بالكسر وهو ضعيف لان المعتل قد ياتي فيه ما لا ياتي
في الصحيح فانه نوع على انفراده فيجوز ان يكون هذا بنا مختصا بالمعتل كاختصاص
جمع فاعل منه بفعلة كقضاة ورماة ولو كان سيد فيعلا بالفتح لقالوا سيد
بالفتح ومثاله فيما تقدمت فيه الواو على اليا طي ولي بالتشديد مصدرا
طويت ولويت واصلهما طوي ولوي بفتح اولهما وسكون ثانيهما قلبت الواو
منهما يا وادغمت في اليا ويجب التصحيح في الواو ان كانا اي اليا والواو من كلمتين
نحو يدعو ياسر بتقديم الواو على اليا ويرمي واعد بتقديم اليا على الواو
او كان السابق منهما اي من الواو واليا متحركا نحو طويل بتحريك الواو بالكسر
وغيور بتحريك اليا بالضم او كان السابق عارض الذات جوازا وهو ثلاثة انواع
المبدل عن الف نحو سوير والمبدل عن يا كما اذا ابنيت من البيع موازن فيكص
قلت بيع ثم بنيته لما لم يسم فاعله فقلت بويع والمبدل عن همزة نحو روية
بضم الرا وفتح اليا المثناة تحت مخفف رؤية بالهمز فجميع ذلك لا ابدال
فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول بخلاف اويم مخفف ايم وهو مثال ايلم
من الامة ابدلت الهمزة الثانية واوا لانضمام التي قبلها فصار اويم واجب
لان الواو عارضة الذات وجوبا اذ اصلها الهمزة فان العروض الذي يجي عن

الابدال

الابدال انما هو العروض الجايز لا الواجب او كان السابق منهما عارض السكون
نحو قوي بسكون الواو فان اصله الكسر لانه فعل ماض ثم انه سكن للتخفيف
كما يقال في علم بكسر اللام علم بسكونها واجاز بعضهم في هذا الادغام بعد القلب
وشذ عما ذكرنا ثلاثة انواع نوع اعل ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم
ان كنتم للرويا تعبرون بالابدال والادغام مع ان الواو عارضة الذات لانها
مخففة من الهمزة سمع الكسائي هذه القراءة وحكى ذلك وقال ابن مالك في شرح
الكافية وحكى بعضهم اطراده على لغة ونوع صحح مع استيفايها اي الشروط
نحو ضيون بفتح الضاد المعجمة وسكون اليا وهو السنور الذكر وانما لم يدغم
لانه اسم موضع وليس على وجه الفعل قاله الجوهري وايوم بفتح الهمزة وسكون
اليا على زنة افعل لانهم يقولون اذا كانوا في يوم حصل لهم فيه شدة يوم ايوم
اي كثير الشدة وعوى بفتح الواو الكلب عوية نبح ورجاء بالجيم والمد
ابن حيوة بفتح الحاء وسكون اليا قاله في الصحاح وانما لم يدغم حيوة لانه
اسم رجل ممنوع الصرف للعلمية والتانيث ونوع ابدلت فيه اليا واوا
وادغمت الواو فيها على عكس القاعدة نحو عوى الكلب عوة والقياس عيه
ونهو بضم النون والها وتشديد الواو عن المنكر والقياس نهي لان اصله
نهوي لانه فعول من النهي واكمل في تصغير ما يكسر على مفاعل من محرك
الواو نحو جدول وجداول واسود اسما للحية واساود الاعلال والتصحيح
فاعل الهمزة فتقول في تصغير جدول واسود جديول واسيود بالتصحيح واسيد
بالاعلال وهو الارجح فهو جار مجرى سيد وميت على القياس واما التصحيح

فلا تكاد اجريت هذه الياء مجرى الف جداول واساود لان كل واحد من باب التصغير
والتكسير يجري به لمعنى فلو كان اسود صفة تعين فيه الاعلال لانه لم يجمع على
اساود قاله الشارح واحترزنا بقولنا من محرك الواو من نحو عجوز وعمود فانهما
وان كسرا على مفاعل فلا اعلال اوجب في مصغرهما تقول عجيز وعميد ولا يجوز
التصحيح والفرق قوة المحرك وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير
لعروضها قاله ابن اياز المسألة الثانية ان تكون الواو لام مفعول الفعل الذي
ماضيه على فعل بكسر العين سواء في ذلك المتعدي واللازم فالاول نحو رضي
فهو مرضي والثاني نحو قوي على زيد فهو مقوي والاصل فيهما مرضوو ومقوو
بواوين فعين الفعل اولهما واو مفعول وثانيهما لامهما فقلبت لامهما ياء
حملا للاسم على الفعل فانه اذ ذاك واجب اذ الحرف الذي قبل الآخر مكسور
فصار مرضوي ومقووي فاجتمع فيهما الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون
فقلبت الواو ياء، وادغمت الياء في الياء وابدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب
واوا وشذ قراءة بعضهم راضية مرضوة بالتصحيح وجعله في التسهيل
مرجوحا فان كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزو ومدعو
والاصل مغزوو ومدعوو بواوين واو مفعول ولام الكلمة فادغمت الاولى في
الثانية لاجتماع المثلين والاعلال شاذ كقوله وهو عبد يغوث الحارثي وقد
علمت عرسي مليكة انني انا الليث معديا عليه وعاديا فاعل معدي فاصله
معدوو وعرس الرجل زوجته ومليكة بالتصغير اسمها وانشده المازني
معدوا بالتصحيح وانشده غيره بالاعلال والى جوازهما اشار الناظم بقوله

وصحح

243

وصحح المفعول من نحو عدا واعلل ان لم تتحر الاجود فالتصحيح حملا على فعل الفاعل
والاعلال حملا على فعل المفعول والتصحيح اولى لان الحمل على فعل الفاعل اولى المسألة
التاسعة ان تكون الواو لام فعول بضم الفاء جمعا نحو عصا وعصي وقفا وقفي
ودلو ودلي والاصل عصوو وقفوو ودلوو فاستثقلوا اجتماع واوين في الجمع
فقلبوا الواو الاخيرة ثم اعلت الاولى بالقلب ياء والادغام وكسر ما قبل الياء لتصح
والتصحيح شاذ قالوا ابوو واخوو جمعين لاخ واب حكاهما ابن الاعرابي
ونحو نحو مهملة جمعا لنحو وهو الجهة حكى سيبويه عن بعض العرب
انكم لتنظرون في نحو كثيرة ونجو بالجيم جمعا لنجو وهو السحاب الذي
اهراق ماءه وبهو بفتح الموحدة وسكون الهاء وهو المصدر وجمعه بهو
حكاه ابو حاتم عن ابي زيد والجموع المذكورة مضمومة الاول والثاني والاصل
فيها ابوو واخوو ونحوو وبهوو بواوين ادغمت اولاهما في الثانية فان كان
فعول مفردا وجب التصحيح نحو وعتوا عتوا كبيرا لا يريدون علوا في الارض
وتقول نما المال نموا اذا زاد وسما زيد سموا اذا علا وجميع هذه الامثلة
مصادر مفردة مضمومة الاول والثاني والاصل فيها عتوو ونموو وسموو
بواوين ادغمت اولاهما في الثانية وقد تعل بقلب الواو الاخيرة ياء واعلال
الاولى كاعلال الجمع نحو عتا الشيخ عتيا اذا كبر وقسا قلبه قسيا والذي
في النظم يقتضي التسوية بين الجمع والمفرد فانه قال كذاك ذا وجهين جا
المفعول من ذي الواو لام جمع او فرد يعني ان الاعلال في الجمع اولى لثقله
والتصحيح في المفرد اولى لخفته المسألة العاشرة ان يكون الواو عينا لفعل

بضم الفاء وتشديد العين حال كونه جمعا صحيح اللام كصيم جمع صايم
وقيم جمع قايم وعينهما واو واصلهما صوم وقوم فاجتمع في الجمع واوان وضمة
فكانه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع فعدل الى التخفيف بقلب الواوين يايين
لان اليايين اخف من الواوين والاكثر فيه التصحيح على الاصل تقول صوم ونوم
والكثير الشايع الاعلال واليه يشير قول الناظم وشاع نحو نيم في نوم ويجب
التصحيح ان اعتلت اللام لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام وذلك
كشوى وغوى بالفاء اوليهما وضمه وتشديد ثانيهما جمع شاو وغاو
اسمي فاعل من شوى يشوي وغوى يغوي والافصح في الماضي فتح الواو والكسر
وفي المضارع بالعكس والاصل في الجمع شوي وغوي فاعتلت اللام بقلبها الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف لالتقاء الساكنين فلو اعلت العين بقلبها
بالتوالي على الكلمة اعلالان لان ذلك مستكره عندهم او فصلت من العين عطف
على قوله اعتلت اي ويجب التصحيح ان فصلت اللام من العين بالالف نحو صوام وقوام
لبعدها اي العين حينئذ اي حين اذ فصلت بالالف من الطرف وشذ قوله وهو
ابو النجم الكلابي الا فتناميه ابنه منه رنما ارق النيام الا كلامها
والقياس النوام بالتصحيح واليه اشار الناظم بقوله ونحو نيام شذوذه نمي
اي روي فصل في ابدال الواو من اختيها الالف والياء اما ابدالها
من الالف فهي مسئلة واحدة وهي ان ينضم ما قبلها سواء كانت في فعل
او اسم فالاول بويع وضورب مبنيين للمفعول واصلهما قبل البناء للمفعول
بايع وضارب فلما بنيتهما للمفعول ضممت اولهما فتعذر بقاء الالف بعد ضمة

لان الالف لا يكون ما قبله الا مفتوحا فقلبت الالف واوا لمجانسة حركة ما قبلها
وفي التنزيل ما ووري عنهما والثاني نحو ضويرب مصغر ان لم يكن الالف ثانية
منقلبة عن ياء نحو ناب وهو السن فانها حينئذ ترجع الى اصلها وهو
الياء وتقول نييب واما ابدالها اي الواو من الياء ففي اربع مسايل
احداها ان تكون الياء ساكنة مفردة نعت مثلها في غير جمع سواء كانت في
اسم او فعل فالاول نحو موقن وموسر اصلهما ميقن وميسر اسمي فاعل
من ايقن وايسر ابدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة والثاني
نحو يوقن ويوسر ويجب سلامتها من الابدال ان تحركت لانها تقوى
بالحركة عن الابدال نحو هيام بضم الهاء وتخفيف الياء قال الجوهري هو اشد
العطش والهيام كالجنون من العشق والهيام داء يأخذ الابل فتهيم
في الارض ولا ترعى او ادغمت الياء في مثلها كحيض جمع حايض ولا تبدل
الثانية واوا لان المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما
دفعة واحدة وكذلك يجوز الجمع بين ساكنين اذا كان الاول حرف لين والثاني مدغم
كدابة لان لين الحرف الاول وامتداده كالحركة فيه والمدغم كالمتحرك وانما كان
كذلك لم تتسلط الحركة على قلبها واوا وهذا المثال خارج بقوله ايضا في غير
جمع لان حيض جمع والمثال الجيد ان يبنى من البيع مثل حماض فتقول بياع ولا تقل
لما ذكرنا او كانت الياء المفردة في جمع ويجب في هذه المسئلة قلب الضمة
الواقعة قبل الياء المفردة في الجمع كسرة لثقل الضمة والياء والجمع وذلك كهيم
جمع اهيم وهيما وبيض جمع ابيض وبيضا في جمع افعل وفعلا وغيرهما

كعيط جمع عايط على حد قولهم بازل وبزل والعايط بمهملتين الناقة التي لا
تحمل وتجمع على عيط وعوط المسألة الثانية أن ترفع اليا بعد ضمة وهي لام
فعل كنهو الرجل وقضو بفتح أولهما وضم ثانيهما إذا تعجبت من عقله وقضائه
بمعنى ما أنهاه أي ما أعقله والنهية العقل وما أقضاه أي ما أحكمه
والقضا الحكم والأصل نهي وقضي من نهيت وقضيت فأبدلت اليا فيهما واوا
لوقوعها بعد ضمة أو لام اسم مختوم بتا التأنيث بنيت الكلمة عليها
من الأول ولم يسبق لها تجرد كأن تبني من الرمي اسما مختوما بالتا مثل مقدرة
بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال بأن تقول مرموة بالواو والأصل مرمية
أبدلت اليا واوا لوقوعها بعد ضمة بخلاف ما إذا دخلت التا بعد بنا الكلمة
فيجب قلب الضمة كسرة لتسلم اليا نحو توانى توانية بأن أصله قبل دخول التا
توانيا بالضم للنون لأنه مصدر تفاعل فإن توانى توانيا كتكاسل تكاسلا
بضم السين فأبدلت ضمته أي ضمة النون كسرة لتسلم اليا من القلب واوا ثم طرأت
التا لإفادة الوحدة بعد الإعلال وبقي الإعلال وهو إبدال الضمة كسرة بحاله
على ما كان عليه ولم يتغير الحكم بإعادة الضمة إلى أصلها وإبدال اليا واوا لأنه
لم يكن يوجد في الوقوع اسم معرب في آخره واو قبلها ضمة لازمة لأن التا المعارضة
في حكم الانفصال ولا يعتد بها أو لام اسم مختوم بالألف والنون الزائدتين كأن
تبني من الرمي اسما على وزن سبعان بفتح السين المهملة وضم البا الموحدة
اسم الموضع الذي يقول فيه خلف بن أحمر بل تميم ابن أبي مقبل على الصحيح ألا
يا ديار الحي بالسبعان أمل عليها بالبلى الملوان وهما الليل والنهار فإن ذلك

تقول

تقول رموان بضم الميم والأصل رميان فأبدلت اليا واوا لوقوعها بعد ضمة ولكن
أن تقول إنما اشتق من الغزو مثل ضربان فإنه يقال غزيان فيعطى ما قبل الآخر
والنون حكم ما وقع آخرا محضا كرضي ومقتضى هذا أن لا يقال في مثل سبعان من
الرمي رموان لأنه لا يجوز أن يقال في مثل عضد من الرمي رمو لأنه ليس لنا اسم
متمكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب أن تقلب الضمة كسرة لتسلم اليا فتقول
رم وكذا يجب أن يقال رميان بإعلال الحركة دون الحرف قاله الموضح في الحواشي
المسألة الثالثة أن تكون اليا لاما لفعلى بفتح الفا اسما لا صفة نحو تقوى
وشروى بالشين المعجمة بمعنى المثل يقال لك شرواه أي مثله حكاه ابن جني في
شرح غريب تصريف المازني وفتوى بالفا والمثناة الفوقانية والأصل تقيا
وشريا وفتيا لأنها من تقيت وشريت وفتيت أبدلت اليا فيهن واوا فرقا
بين الاسم والصفة وخصوا الاسم بالإعلال لأنه أخف من الصفة فكان أحمل للثقل
قال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة وشذ سعيى اسما لمكان
بعينه وريا اسما للرائحة وطغيا اسما لولد البقرة الوحشية انتهى كلامهما
في الشرحين المذكورين وفيه نظر أما الأول وهو سعيى من السعي فلعل فيحتمل
أنه منقول من صفة كخزيا مؤنث خزيان وصديان واستصحب التصحيح بعد
جعله اسما كما أوله الفارسي وأما الثاني وهو ريا من الري فقال النحويون
سيبويه وغيره ريا صفة غلبت عليها الاسمية وليس بشاذ والأصل رائحة
ريا أي مملوءة طيبا وأما الثالث وهو طغيا من الطغيان فالأكثر فيه ضم
الطا فلعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف كما تعقبوه

وتبحيهم الموضع في الحواشي وكفى بي ان مرادهم شذوذ الاستعمال فانه قرات
بخطه حاشية هنا ابدال الواو من اليا لا ما للفعل لا يقاس عليه لانتفا السبب
واستلزم من بعد الثقل انتهى وكفيا باعجام الغين ورواية ضبطه مختلفة فقال
الاصمعي يروى بضم الكاف على مثال حبلى وقال احمد بن يحيى بفتح الكاف على مثال سكرى
وقال ابو عبيدة بفتح الكاف والتنوين قاله ابن السيد المسئلة الرابعة ان يكون
اليا المضموم ما قبلها عينا لفعلى بالضم في الحال اسما كطوبى بمعنى طيبا مصدرا
لطاب يطيب او اسما للجنة بالجيم ومنه شجرة طوبى او صفة جارية مجرى الاسما
في عدم جريانها على موصوف وايلايها العوامل وهي فعلى افعل كالطوبى والكوسى
والخورى بالخاء المعجمة والراء المهملة مونثات اطيب واكيس واخير اسم
تفضيل جارية مجرى الاسما الجامدة والذي يدل على انها جارية مجرى الاسما
الجامدة ان افعل التفضيل يجمع على افاعل فيقال في جمع الافضل والاكبر الافاضل
والاكابر كما يقال في جمع افكل وهو اسم جامع للرعدة افاكل والاصل الكيبى
والكيسى والخيرى بضم اولهما ابدلت اليا واوا لسكونها وانضمام ما قبلها
فان كانت فعلى بالضم صفة محضة اي جارية على موصوف وجب قلب ضمة
كسرة لتسلم اليا من القلب واوا فرقا بين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك
الا كلمتان قسمة ضيزى بالضاد والزاي المعجمتين اي جائرة بالجيم والراء
المهملة من قولهم ضازه حقه يضيزه اذا بخسه حقه وجار عليه فيه
ومشية بكسر الميم حيكى بالحاء المهملة التي يتحرك فيها المنكاب يقال
حاك في مشيه اذا حرك منكبيه واصلهما ضيزى وحيكى بضم اولهما فابدلت

الضمة

الضمة كسرة لتصح اليا على حد قولهم في جمع ابيض بيض هذا كلام النحويين
وقال الناظم وان تكن عينا لفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلفى وقال ابنه
في شرحه يجوز في عين فعلى صفة ان تسلم الضمة فتنقلب اليا واوا وان تبدل
الضمة كسرة فتسلم اليا من القلب فتقول الطوبى والكيبى والكوسى
والكيسى والضوقى والضيقى تردد بها بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية
المؤنثة اخرى انتهى وفيه مخالفة لكلام النحويين سيبويه واتباعه من وجهين
احدهما ان الناظم وابنه اجازا في فعلى صفة وجهين والنحويون جزموا باحدهما
ثم نقلت يا فعلى اسما واوا كطوبى وكوسى ولا تقلب في الصفة ولكن يكسر
ما قبلها فتسلم اليا كقولهم قسمة ضيزى ومشية حيكى والوجه الثاني انهم
ذكروا انثى لا فعل في باب لا اسما فحكموا لها بحكم الاسما في اقرار الضمة وقلب
اليا واوا وذكرها الناظم في باب الصفات واجاز فيها الوجهين ونص على ان لا
الوجهين مسموعان من العرب وقال الشلوبين لم يجي من هذا مقلوبا الا فعلى
افعل فصل في ابدال الالف من اختيها الواو واليا في الاسما والافعال
وذلك لا بد المشروط بعشرة شروط مذكورة في النظم لا والاول ان يتحركا
اي الواو واليا والبدل لا اشارة بقوله بتحريك ذلك الشرط وهو التحريك فخرج
في القول والبيع مصدري قال وباع لسكونهما والشرط الثاني ان تكون حركتهما
اصلية وهو المشار اليه بقوله اصل ولذلك الشرط وهو اصالة الحركة فخرجا
في جيل وتوم بفتح اولهما وثانيهما حال كونهما مخففي جيئل بفتح الجيم وسكون
اليا المثناة التحتانية وفتح الهمزة بعدها لام اسم للضبع وتوءم بفتح التا

المثناة فوقُ وسكون الواو وفتح الهمزة وهو الولد يولد معه اخر في بطن
واحد ويقال لهما توأمان ولم يعلّا لعروض الحركة والشرط الثالث ان ينفتح
ما قبلهما وهو المشار اليه بقوله بعد فتح ولذلك صحّتا في العوض والحيل
والسور لان الكسر في الاول والضمة في الثالث لا يجانسان الالف والشرط
الرابع ان تكون الفتحة متصلة وهو المشار اليه بقوله متصل في كلمتهما
ولذلك صحّتا في ضرب واحد وضرب ياسر لان الفتحة في كلمة والواو والياء
في كلمة اخرى والشرط الخامس ان يتحرك ما بعدهما ان كانتا عينين وان لا
يليهما الف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين وهو المشار اليه بقوله ان حرك
التالي وان سكن كف اعلال غير اللام وهي لا يكف اعلالها بساكن غير الف
او ياء التشديد فيها قد الف ولذلك صحّت العين في بيان وطويل وخورنق
اسم قصر بالعراق لسكون ما بعدها وهو الالف في بيان والياء في طويل والراء في
خورنق وصحت اللام في رميا وغزوا في الافعال وفتيان وعصوان في الاسماء
لسكون الالف وعلوي وفتوي لسكون ياء النسب لانهم لو اعلوا قبل
الالف لاجتمع ساكنان فيحذف احدهما فيصير اللفظ رمى وغزى فيلتبس
المثنى بالمفرد واما نحو فتيان وعصوان فمحمول عليه واما نحو علوي وفتوي
فلانهم لو اعلوه لانه يؤدي الى التسلسل لان ياء النسب تستوجب قلب
الالف واوا فلو كان تحريك الواو وانفتاح ما قبلها يوجبان قلبها الفا لكنا
لا نزال في قلب الى الالف وقلب الى الواو واعلت العين في قال وباع من الافعال
وباب وناب من الاسماء لتحرك ما بعدها واعلت اللام في غزا ورمى من الواو

ورمى

ورمى وبقي من اليائي اذ ليس بعدها الف ولا ياء مشددة وكذلك تعلّان اذا وليت
غير الالف والياء المشددة من السواكن كما في تخشون وتمحون واصلهما
تخشيون وتمحوون فقلبتا اي الياء في تخشيون والواو في تمحوون الفين لتحركهما
وانفتاح ما قبلهما ثم حذفتا اي الالفان للساكنين وهما الالف وواو الجماعة وما
مثل به من تمحون بالواو المفتوح ما قبلها تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية
ولم يثبت لغة الا ان يقرا بالبناء للمفعول والشرط السادس ان لا يكون احدهما
اي الواو والياء عينا لفعل بكسر العين الذي الوصف منه على افعل نحو هيف
فهو اهيف من الصفات المحمودة وعور فهو اعور من الصفات المذمومة
واحترز بقوله الذي الوصف منه على افعل من نحو خاف فانه وان كان مكسور
العين فالوصف منه على فاعل نحو خائف والشرط السابع ان لا يكون احدى
الواو والياء عينا لمصدر هذا الفعل الذي الوصف منه على افعل كالهيف
بفتحتين وهو ضمور البطن ورقة الخصر والعور بفتحتين وهو فقد احدى
العينين والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله وصح عين فعل وفعلا ذا
افعل كاغيد واحول وانما لزم تصحيح الفعل المذكور حملا على افعل لموافقته
له في المعنى في اختصاص كل منهما بالخلق والالوان نحو اعور واحول وحمل المصدر
على فعله والشرط الثامن ان لا يكون الواو عينا لافتعل الدال على معنى
التفاعل اي التشارك في الفاعلية والمفعولية نحو اجتوروا بالجيم من المجاورة
واشتوروا بالشين المعجمة من المشاورة لان حركة التاء في حكم السكون فانه
في معنى تجاوروا وتشاوروا فان لم يدل على التفاعل وجب اعلاله مطلقا نحو اختان

بمعنى خان واختار بمعنى خار واما اليا فلا يشترط فيها ذلك وهو الدالة
على التفاعل فيعل لقربها من الالف في المخرج ولهذا اعلت في اسنا بوامع
ان معناه تسايقوا اي تضاربوا بالسيوف لان اليا اشبه بالالف من الواو فكانت
احق بالاعلال منها والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله وان يبن تفاعلا من
افتعل والعين واو سلمت ولم تعل والشرط التاسع ان يكون احداهما اي الواو
واليا متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال وهو القلب الفا فان كانت احداهما
كذلك اي متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال صحت الاولى واعلت الثانية
نحو الحيا والهوى والحوى بالحا المهملة المفتوحة مصدر حوي اذا اسود
والاصل فيهن الحيي والهوي والحوو لانه من الحوة وهو سمرة الشفتين فقلبت
لامهن الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو قلبنا عينهن الفا للعلة المذكورة
لتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام ولزم اجتماع الفين فيجب حذف
احداهما لالتقا الساكنين ثم تحذف الاخرى لملاقات التنوين عند التنكير فيصير
الاسم المتمكن على حرف واحد وهو ممتنع فاقتصرنا على اعلال اللام لانه محل
التغيير الطرف والعين تحصنت بوقوعها حشوا والى ذلك اشار الناظم بقوله
وان لحرفين ذا الاعلال استحق صحح اول وربما عكسوا فاعلوا الاولى وصححوا
الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله وعكس قد يحق نحو اية في اسهل الاقوال
الستة احدها ان اصلها ايية بفتح اليا الاولى كقصبة فالقياس في اعلالها
اياه فتح العين ونقل اللام لكن عكسوا شذوذا فاعلوا اليا الاولى لتحركها
وانفتاح ما قبلها دون الثانية وهذا قول الخليل الثاني ان اصلها ايية بسكون

العين

العين كحيية فاعلت بقلب اليا الاولى الفا اكتفا بشرط العلة وهو فتح ما
قبلها فقط دون تحركها قاله الفرا وعزي لسيبويه واختاره ابن مالك وقال في
التسهيل انه اسهل الوجوه لكونه ليس فيه الا الاجتزا بشرط العلة واذا كانوا
قد عدلوا اليه فيما لم يجتمع فيه يا ان نحو طاي وسمع اللهم تقبل تابتي وطامتي فيما
اجتمع فيه يا ان اولى الثاني انه فعل الثالث ان اصلها ايية كضاربة حذفت العين استثقالا
لتوالي يا ين اولاهما مكسورة ولذلك كانت اولى بالحذف من الثانية ونظيره في الحذف
بالة لان اصلها بايلة قاله الكساي ورد بانه كان يلزم قلب اليا همزة لوقوعها بعد الف
زايدة في قولهم اي الرابع ان اصلها ايية بضم اليا الاولى كسمرة فقلبت العين الفا ورد
بانه كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس ان اصلها ايية بكسر اليا الاولى كنبقة
فقلبت اليا الاولى الفا ورد بان ما كان كذلك يجوز فيه الوكو لا ادغام كحيي وحي
السادس ان اصلها ايية كقصبة كالاول الا انه اعلت الثانية على القياس فصار اياه
كحياة ونواة ثم قدمت اللام الى محل العين فوزنها فلعة فان قلت قد اعجبت
ان القول الاول اسهل الاقوال ولنا اسهل منه وهو قول بعضهم انها فعلة كنبقة
فان الاعلال في الاول بقلبها الفا وهو حينئذ القياس لانها محركة وقبلها
مفتوح واعلال الثانية ممتنع لعدم انفتاح ما قبلها واما اذا قيل ان اصلها
بفتح اليا الاولى او ايية بسكونها او ايية على وزن فاعلة فانه يلزم على قول
من هذه الثلاثة محذورا اما على القول بان اصلها ايية بفتح اليا الاولى فانه يلزم
اعلال الحرف الاول دون الثاني وهو شاذ كما تقدم واما على القول بان اصلها ايية
بسكون اليا الاولى فانه يلزم اعلال الحرف الساكن وهو اليا الاولى بقلبها الفا

والفاعدة بان علة القلب مركبة من شيئين تحركها وانفتاح ما قبلها ولم
يوجد الا احدهما واما على القول بان اصلها ايية على زنة فاعلة فانه يلزم
حذف العين وهو الياء الاولى لغير موجب تحرزها والقول الاول وهو ان اصلها
ايية كنبقة سالم من ذلك قلت ويلزم على هذا القول الاول شيء آخر وهو تقديم
الاعلال وهو قلب الياء الاولى الفا على الادغام وهو ادغام الياء في الياء وذلك انه
اجتمع فيه موجب الاعلال وهو تحرك الياء الاولى وانفتاح ما قبلها وموجب الادغام
وهو اجتماع المثلين الساكن اولهما وقدم الاعلال على الادغام والمعروف العكس
وهو تقديم الادغام على الاعلال بدليل ابدال همزة ايمة ياء لا الفا فتامله وقد
الدالة من ذلك ان ابدال الهمزة ياء انما هو لاجل الادغام لانه لما نقل لاجل حركة
الميم الاولى للساكن قبلها اعني الهمزة الثانية قلبت ياء مراعاة لبعض حركة
الحرف المدغم وانما قلبت ياء لانها من جنس الكسرة فلو بدئ بالاعلال لابدلت
الهمزة الثانية الفا لوجود شرطه فلو ابدلوه ياء بعد النقل ولم يبدلوه الفا
قبل ذلك علم ان عنايتهم بموجب الادغام اهم من عنايتهم بموجب الاعلال لانهم
اذا كانوا يغيرون ما هو من متعلقات الادغام على الاعلال فلان يقدموا الادغام
على الاعلال من باب اولى وفي شرح الشافية للجاربردي وانما يجب الادغام في باب
قوي مع ان اصله قوو لان الاعلال مقدم على الادغام وانما قلنا الاعلال مقدم لان
سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام مجوز للادغام ويدل عليه
امتناع التصحيح في رضي وجواز الفك في حيي انتهى ونص بعضهم فقال اذا اجتمع
موجب الاعلال والادغام فلا يخلو اما ان يكون في العين او في اللام فان كان في

العين

العين قدم موجب الادغام وان كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة في ذلك
ان الطرف محل التغيير ولم يغتفر ذلك كما اغتفر في العين والشرط العاشر ان لا
يكون احدى الواو والياء عينا لما اخره زيادة تختص بالاسماء كالالف والنون
والف التانيث واليه اشار الناظم بقوله وعين ما اخره قد زيد ما يخص الاسم
الواجب ان يسلما فلذلك صححنا اي الواو والياء في نحو الجولان مصدر جال يجول بالشيء
اذا طاف به والهيمان مصدر هام على وجهه يهيم اذا ذهب من العشق
ونحوه والصورى بفتح الصاد المهملة والواو والراء المهملة اسم واد قاله الصغاني
وقال المرادي اسم ماء ونقلا عنه في الصحاح والقاموس والحيدى بفتح الحاء المهملة
والياء المثناة التحتانية والدال المهملة المايل وحمار حيدى اي يحيد عن ظله
لنشاطه لان الاسم بزيادة الالف والنون وزيادة التانيث يبعد شبهه بما
هو الاصل في الاعلال وهو الفعل وشذ الاعلال في ماهان وداران والاصل موهان
ودوران هذا قول سيبويه والمازني وزعم المبرد ان القياس فيهما كان مختوما
بالالف والنون الاعلال وان ماهان وداران شذوذ فيهما وان تصحيح الجولان
والهيمان شاذ لان الالف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما
في تقدير الانفصال قال الفارسي ويويده قولهم في زعم ان زعيما ان فيهما التصغير
ولم يجز ذا وقيل انما صحح النزوان والغليان ونحو العلة لام واللام محل التغيير
صحح العين في بعض المواضع كالجولان فالعين اولى بالتصحيح من اللام وذهب
الاخفش الى ان التصحيح ما فيه الف التانيث المقصورة كصورى شاذ لا يقاس عليه
لان هذه الالف في آخر الاسم لزوما كالف انطلق بفعل دالة على التثنية نحو

بفعلا ولم تخرجه هذه الزيادة عن صورة فعل ومذهب سيبويه واتباعه ان تصحيح
هذا النوع قياس لان الف التانيث مختصة بالاسم فهي كالالف والنون في
الفوعلان ويترتب على القولين ما اذا بنيت من القول او البيع اسما على وزن فعلى
بفعلى فعلى قول الاخفش يقول قالي وباعي وعلى قول سيبويه يقول قولى وبيعى لان
تصحيح نحو صورى عنده قياس وفعل في ابدال التاء المثناة فوق من الواو والياء
المثناة تحت اذا كانت الواو والياء للافتعال غير مبدلين من همزة ابدلت فاء
الافتعال تاء مثناة فوقانية على اللغة الفصحى وادغمت التاء المنقلبة في تاء
الافتعال وفي ما تصرف منها اي من صيغة الافتعال كالفعل الماضي والمضارع
والامر واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما
بينهما من قرب المخرج ومنافات الصفة نحو اتصل واتعد اي قبل الوصل والوعد
فاؤهما واو لانهما من الوصل والوعد واصلهما اوتصل واوتعد قلبت الواو تاء
مثناة فوقانية وادغمت في تاء الافتعال لان الادغام يرفع الثقل ولم تقلب الواو
ياء مثناة تحتانية على ما هو مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء ولم تقلب لزم
قلبها ياء في هذه اللغة فالاولى الاكتفاء بابدال واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال
التفتازاني وفيه نظر لانه لو قلبت الواو ياء تحتانية لا يجوز قلب الياء التحتانية
فوقانية لتدغم كما في الياء المنقلبة عن الهمزة انتهى واجيب بانه يجوز هاهنا
للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لا تبدل بالياء بخلاف
الواو واتسر اصله ايتسر ففاؤه ياء لانه من اليسر قلبت ياؤه تاء وادغمت
في تاء الافتعال لاهتمامهم بالادغام لانه يصير الحرفين كحرف واحد قال الاعشى
ميمون

ميمون بن قيس يمدح علقمة بن علاثة فان تتعدني اتعدك بمثلها وسوف
ازيد الباقيات القوارصا اصل تتعدني واتعدك توتعدني واوتعدك من
الوعد ابدلت الواو تاء وادغمت التاء في التاء والقوارص جمع قارصة وهي
الكلمة الموذية وقال طرفة بن العبد فان القوافي يتلجن موالجا تضايق عنها
ان تولجها الابر اصل يتلجن يوتلجن من الولوج بالجيم وهو الدخول ابدلت الواو
تاء وادغمت في التاء كما مر والموالج جمع مولج موضع الولوج وتولجها والابر
جمع ابرة الخياطة والى ذلك اشار الناظم بقوله ذو اللين فاتا في افتعال ابدلا
وقيدنا هذه اللغة بقولنا الفصحى احترازا من لغة بعض الحجازيين فانهم
يبدلونها من جنس حركة ما قبلها فيقولون ياتعد ياتسر موتعد موتسر ايتعادا
ايتسارا وقيدنا الواو والياء بقولنا غير مبدلتين من همزة كما في التسهيل
احترازا من نحو ايتمن ايتمانا وايتزر وهو المراد بقوله ونقول في افتعل من
الازار ايتزر بابدال الهمزة ياء تحتانية ولا يجوز ابدال هذه الياء التحتانية تاء
فوقانية وادغامها في التاء لان هذه الياء التحتانية بدل من همزة وليست
ياء اصلية وقول من قال اتزر من ايتزر مخطئ قاله التفتازاني وشذ قولهم في
افتعل من الاكل اتكل بتشديد التاء الفوقانية واليه اشار الناظم بقوله وشذ
في ذي الهمز نحو ائتكلا وجعله في التسهيل قليلا فقال وقد تبدل وهي بدل من
الهمزة قال الموضح في حواشيه على التسهيل مثاله في الواو قول بعضهم اتمن
وفي التاء قول بعضهم اتزر وقول الجوهري في اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم كذا قاله
الفارسي لو كان من اخذ لوجب ان يقال ايتخذ بغير ادغام قاله التفتازاني وانما

التاء او هي من تخذ بمعنى اخذ كاتبع من تبع قاله الفارسي وذهب بعضهم
الى ان تخذ مما ابدلت فاؤه تاء لان فيه لغة وهي وخذ بالواو فالتاء ليست باصل
وعلى هذا فقال اتخذ كاتقى وحكي عن البغداديين انهم اجازوا الابدال في ذي
الهمز ويكون من ذلك اتزروا وهي اتزروا اتمنوا واتهل من الازار والامانة والاهل
والاكل ومنه الحديث وان كان قصيرا فليتزر به كذا في جميع روايات الموطا وقد
تقدم **فصل** في ابدال الطاء تبدل وجوبا من تاء الافتعال التي
فاؤه صاد او ضاد او طاء او ظاء وتسمى هذه الاحرف الاربعة احرف الاطباق
لانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فينحصر الصوت فيما بين اللسان
وما حاذاه من الحنك الاعلى وعبر عنها غيره الحروف المطبقة لان هذه التسمية
فيها تجوز لان المطبق انما هو اللسان والحنك واما الحرف فهو مطبق عنده
وانما ابدلت تاء الافتعال اثر المطبق لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق
لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة اذ التاء من حروف الهمس والمطبق من
حروف الاستعلاء فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرج المطبق فتعينت
الطاء لكونها من مخرج التاء والى ذلك اشار الناظم بقوله طا تا افتعال رد اثر
مطبق تقول في افتعل من صبر اصطبر واصله اصتبر فقلبت التاء طاء ولا يدغم
الصاد في الطاء لان الصفيري وهو الصاد لا يدغم الا في صفيري مثله لئلا
يذهب صفيره قال المرادي وانما ابدلت بعد الصاد ففيه وجهان البيان
فيقال اصطبر والادغام بقلب الثاني الى الاول فيقال اصبر بصاد مشددة
قاله سيبويه حدثنا هارون ان بعضهم قرا ان يصلحا انتهى ومن ضرب اضطرب

والاصل

والاصل اضترب ابدلت التاء طاء ولا تدغم الضاد في الطاء لان الضاد المعجمة
حرف مستطيل فلا يدغم في غيره لفوات استطالته وجاء قليلا اطّجع بقلب
الثاني الى الاول للادغام قال الزمخشري وهذا عكس الادغام وفعل عابه لتغيير
الضاد واستطالة الضاد ومن طهر بالطاء المهملة اطّهر والاصل اطتهر
ابدلت التاء طاء ثم يجب الادغام لاجتماع المثلين وهما الطاءان في كلمة واحدة
واولهما ساكن ولا مانع من الادغام ومن ظلم بالمعجمة معجمة فمهملة والاصل
اظتلم ابدلت التاء طاء ثم لك ثلاثة اوجه الاظهار على الاصل والادغام مع ابدال
الاول وهو الظاء المعجمة طاء مهملة من جنس الثاني على القياس ومع عكسه
وهو ابدال الثاني وهو الطاء المهملة ظاء معجمة من جنس الاول كما هو عكس
القياس وبهذه الثلاثة اوجه وقد روي بهن قوله وهو زهير ابن ابي سلمى
يمدح هرم بن سنان المزني هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم احيانا
فيظلم روي فيطّلم بتشديد المهملة ويظّلم بتشديد المعجمة فيظطلم
بالاظهار وروي فيه رابع وهو ينظلم على وزن ينفعل قاله الجيلي والعزازي
هو الجواد الذي يعطيك عطاه عفوا اي بسهولة ولا يمن به ولا يمطل سائله
ويظلم احيانا بالبناء للمجهول اي يطلب منه في غير موضع الطلب فيتظلم
اي فيتحمل ذلك من سائله ولا يرى من استحيائه في الاوقات التي مثله يطلب فيها
وفي الاوقات التي مثله لا يطلب فيه قاله الجاربردي **فصل**
في ابدال الدال المهملة من تاء الافتعال التي فاؤه دال او ذال او زاي لاستثقال
مجيء التاء بعدها تقول في افتعل من دان اددان ثم تدغم الدال في

الدال لما ذكرنا في اصطبر من اجتماع مثلين في كلمة وأولهما ساكن فوجب الإدغام
ومزدجر أي منع أزدجر وأصل أزتجر قلبت التاء دالا وادغم الزاي في الدال لما
ذكرنا في اصطبر من أن حروف الصفير لا يدغم إلا في مثله ولا إدغام بقلب الدال زايا
نحو ازّجر ضعيف ومذّكر بالمعجمة اذتكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم
على القياس وبعضهم يعكس فيبدل المهملة معجمة ويدغم على غير القياس فيقول
اذّكر بتشديد المعجمة وقد قرئ شاذا فهل من مذكر بالمعجمة والحاصل
ثلاثة أوجه اذدكر بلا إدغام وادّكر بالدال المعجمة بقلب المهملة إليها وادّكر
بالدال المهملة بقلب المعجمة إليها فصل في إبدال الميم أبدلت وجوبا
من الواو في فم أصله فوه بدليل تكسيره على أفواه والتكسير يرد الأشياء إلى
أصولها فحذفوا الهاء تخفيفا ثم أبدلوا الميم من الواو لكونهما من
مخرجها فإن أضيف إلى ظاهر أو مضمر رجع به إلى الأصل وهو الواو فقيل فو
زيد وفوك لأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها وربما بقي الإبدال مع
الإضافة إلى المظهر والمضمر نحو قوله صلى الله عليه وسلم تسليما لخلوف
فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك وقول رؤبة يصبح ظمآن وفي البحر
فمه وزعم الفارسي أن الميم لا تثبت إلا في الشعر ويرده الحديث المتقدم وأبدلت
الميم من النون بشرطين سكونها ووقوعها قبل الباء الموحدة سواء كانتا
في كلمة أو كلمتين فالأول نحو انبعث أشقاها والثاني نحو من بعثنا وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله وقبل باء اقلب ميما النون إذا كان مسكنا وإنما أبدلت
الميم من النون قبل الباء لأن النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر لاختلاف

مخرجهما

مخرجهما مع منافاة لين النون وغنتها لشدة الباء فإذا وقعت النون ساكنة
قبل الباء قلبت ميما لأنها من مخرج الباء وكالنون في الغنة وأبدلت الميم من
النون شذوذا في قوله وهو رؤبة يا هال ذات المنطق التمتام وكف
المختضب البنام أراد يا هالة فرخمه بحذف التاء علم امرأة والمنطق التمتام
من التمتمة وهو تكرير التاء والبنام الأصابع وأصله البنان أبدلت الميم من
النون شذوذا حيث لم يتقدمها باء وجاء عكس ذلك وهو إبدال النون من
الميم في قولهم في صفة الشعر أسود قاتن بالقاف والتاء الفوقانية والنون
وأصله قاتم أبدلت الميم نونا هذا آخر الإبدال وحاصل ما ذكره أن الهمزة تبدل
من ثلاثة أحرف وهي الألف والواو والياء والميم تبدل من حرفين وهما الواو
والنون والتاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء والطاء تبدل من التاء والدال
تبدل من التاء وقد تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر هذا باب نقل حركة
الحرف المتحرك المعتل للساكن الصحيح قبله وذلك النقل يقع في أربع
مسائل أحدها أن يكون الحرف المعتل عينا للفعل ويجب بعد النقل في
المسائل الأربع أن يبقى الحرف المعتل إن جانس الحركة المنقولة منه بأن
كان واوا والحركة المنقولة ضمة أو ياء والحركة المنقولة كسرة نحو تقول وتبيع
أصلهما تقول بسكون القاف وضم الواو مثل تقتل وتبيع بسكون الموحدة
وكسر الياء مثل تضرب استثقلت الضمة على الواو في الأول والكسرة على الياء
في الثاني فنقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما
وهو القاف في الأول والباء الموحدة في الثاني وبقيت الواو والياء على حالهما

لانهما يجانسان الحركة المنقولة منهما فان الواو تجانس الضمة والياء تجانس
الكسرة ويجب ان تقلبه اي الحرف المعتل حرفا مناسبا لتلك الحركة ان لم يجانسها
اي الحركة المنقولة من المعتل نحو يخاف مضارع خاف ويخيف مضارع اخاف
اصلهما يخوف بسكون الخاء وفتح الواو كيذهب بفتح الهاء ويخوف بسكون
الخاء وكسر الواو كيكرم نقلت حركة الواو وهو الفتحة في الاول والكسرة في
الثاني الى الساكن الصحيح قبلها وهو الخاء ثم انقلبت الواو في الاول الفا
لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان لان الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة
والى ذلك اشار الناظم بقوله السادس مع انقل التحريك من ذي لين ات عين فعل
ويمتنع النقل ان كان الساكن معتلا نحو بايع وقاوم وعوق وبين بتشديد
الواو والياء اما نحو بايع وقاوم فلان الساكن قبل الياء والواو وهو الالف
لا يقبل الحركة واما نحو عوق وبين فلان نقل الحركة الواو والياء الى الواو والياء
يوجب قلبهما الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فالتقى ساكنان فان حذفت
الاول قلت عوق وبين وان حذفت الثاني قلت عاق وبان فلما كان لا اعلال
والحذف يؤدي الى الالتباس ترك وهذا مفهوم من قول الناظم لساكن صح
او كان فعل تعجب نحو ما ابينه وابين به في الياء وما اقومه واقوم به
في الواو لانهم حملوه في التصحيح على نظيره من الاسماء في الوزن والدلالة على
الزيادة وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال ابين من غيره واقوم منه او كان
مضعفا نحو ابيض واسود بتشديد الضاد والدال فلا يعل لئلا يلتبس مثال
بمثال لان ابيض لو نقلت حركة عينه الى الياء قبلها لانقلبت الفا فيصير اباض
فيبطن

فيبطن انه اسم فاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة وكذلك يلتبس اسود
بساد من السيادة او كان معتل اللام نحو اهوى واهيا فلا يعل لئلا يتوالى
اعلالان اعلال العين واعلال اللام والى استثناء هذه الثلاثة اشار الناظم
بقوله ما لم يكن فعل تعجب ولا كابيض او اهوى بلام علل المسألة الثانية
الاسم المشبه للمضارع في وزنه دون زيادته او في زيادته دون وزنه
في الاول وهو المشبه في الوزن دون الزيادة كمقام فانه مشبه لتعلم
في الوزن دون الزيادة واصله قبل الاعلال مقوم بفتح الميم وسكون القاف الواو
على مثال مذهب فنقلوا حركة الواو الى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف
وقلبوا الواو الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان والثاني وهو
المشبه في الزيادة دون الوزن كان تبني من البيع او من القول اسما
على مثال تحلئ بكسر الفوقانية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام
وبهمزة بعد اللام القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر
فانك تقول بعد الاعلال تبيع بكسرتين متواليتين بعدهما ياء
تحتانية ساكنة واصله تبيع بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر
ثالثه فنقلت كسرة الياء التحتانية الى الباء الموحدة وتقيل كذلك
بكسرتين متواليتين بعدهما ياء تحتانية ساكنة ومتو الياء الساكنة
منقلبة عن الواو واصله تقول بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه
فنقلت كسرة الواو الى القاف فقلبت الواو ياء لسكونها بعد
الكسرة فاعلاله بالنقل والقلب واعلال تبيع بالنقل فقط وانما كان

تبيع وتقيل موافقين للفعل في زيادته دون وزنه لان في اولهما التاء والواو
فعللا بكسر الاول والثالث من الابنية المختصة بالاسماء، فان اشبهه
في الوزن والزيادة معا او باينه فيهما معا وجب التصحيح فيمتاز عن
الفعل فالاول وهو المشبه فيهما معا نحو ابيض واسود وصفين فانهما
اشبها اكرم في الوزن وزيادة الهمزة فلو اعلا لقيل فيهما اباض واساد
فيلتبسان بالفعل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال وجد نادر من
الاسماء ما اشبه الفعل في الوزن والزيادة معا ومع ذلك دخله الاعلال
فيزيد علما فاشار الى جوابه بقوله واما نحو يزيد علم فمنقول من الفعلية
الى العلمية يعني ان اعلاله اذ كان فعلا مضارعا لانه اعل قبل العلمية ولذلك
ابان عند من لم يصرفه فان وزنه الفعل اعل في حال الفعلية ثم سمي به واما من
صرفه فهو عنده فعال وليس من هذا الباب والثاني وهو المباين في الوزن
والزيادة معا نحو مخيط بكسر الميم فانه مباين للفعل في كسر اوله
وزيادة الميم وقال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة واللفظ
له وكان حق مخيط ان يعل لان زيادته وهو الميم خاصة بالاسماء وهي
مشبهه لتعلم اي بكسر الحرف المضارعة في لغة قوم لكنه حمل على مخياط
لشبهه به لفظا ومعنا انتهى اما شبهه به لفظا فواضح واما شبهه
به معنا فلان كل منهما يكون الة وصفة مفصوح ابها المبالغة كمعطر
للكثير العطر فسوي بينهما في التصحيح وقد يقال من حيث البحث انه لو
صح ما قالا اي الناظم وابنه للزم ان يعل مثال تحلى لانه يكون مشبها

لتحسب

لتحسب في وزنه بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة وفي زيادته وهو التاء
واللازم باطل فالملزوم مثله ثم يقال على سبيل التنزل وارخاء العنان لو سلم ان الاعلال
كان لازما لما ذكر اي الناظم وابنه من ان زيادته خاصة بالاسماء وهو مشبه
لتعلم بكسر حرف المضارعة لم يلزم العرب الجميع بل يلزم من يكسر حرف المضارعة فقط
دون غيرهم والجواب ان ما ذكره الناظم وابنه من علة التصحيح في مخيط الحمل
على مخياط مراده هما انه مقصور منه كما ذهب اليه الخليل قال سيبويه سالته
يعني الخليل عن مفعل لاي شيء اتم ولم يجر مجرى الفعل فقال لان مفعلا انما هو مفعال
لانهما في الصفة سواء وقد يعتوران الشيء الواحد نحو مفتح ومفتاح ومنسج
ومنساج ومقول ومقوال ثم قال سيبويه وانما اتمت لما زعم الخليل من انها
مقصورة من مفعال كما قال المبرد فانه ذهب الى تصحيحه فاجاز تبيع وتقول بالتصحيح
والى هذه المسالة اشار الناظم بقوله ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا
وفيه وسم ومفعل صحح كالمفعال المسالة الثالثة المصدر الموازن لافعال
بكسر الهمزة واستفعال نحو اقوام واستقوام فانه يحمل على فعله في الاعلال
فتنقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب الفا لتجانس الفتحة فيلتقي الفان ويجب
بعد القلب حذف احدى الالفين لالتقاء الساكنين واختلف النحويون في
المحذوفة والصحيح انها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف ويحصل
الاستثقال بها واليه ذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم وذهب
الاخفش والفراء الى ان المحذوفة بدل عين الكلمة ثم بعد النقل والقلب والحذف
يؤتى بالتاء الدالة على التانيث عوضا من الالف المحذوفة سواء قلنا انها

THE UNIVERSITY OF MELBOURNE

Library Digitised Collections

Author/s:
Ab al-Najm al-Fadl ibn Qudmah al-Ijl, d. 747 or 8

Title:
Min al-tasrih

Date:
1127 [1716?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23345

File Description:
Part 8

٢ من

التشريح

67

DEPARTMENT OF MIDDLE EASTERN STUDIES
UNIVERSITY OF MELBOURNE

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

النصف الثاني من التصريح

هذا باب النعت ويراد به الصفة والوصف الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب لفظا أو تقديرا أو محلا خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل ويشكل عليه نحو قام قام زيد ونعم نعم ولا ولا فإنها مشتملة على التوكيد وليست في شيء منها ودليل الحصر في الخمسة أن التابع إما أن يتبع بواسطة حرف أو لا الأول عطف النسق الثاني إما أن يكون على نية تكرار العامل أو لا الأول البدل والثاني إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أو لا الأول التوكيد والثاني إما أن يكون بالمشتق أو لا الأول النعت والثاني عطف البيان وهذه أبواب وإذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قاله في التسهيل واختلف في عامل التابع فأما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب إلى سيبويه وقيل العامل فيه تبعيتهما لما جرت عليه وهو قول الخليل والأخفش وأما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور ويدل لهم ظهوره جارا جوازا مع الظاهر ووجوبا مع الضمير نحو بزيد به وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وبه جزم وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على أنه نائب عن العامل المحذوف لا أنه عامل بالأصالة وأما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف وإليها أشار الناظم بقوله : يتبع في الإعراب الأسماء الأول . نعت وتوكيد وعطف وبدل . فالنعت عند الناظم المشار إليه في النظم فالنعت تابع متم ما سبق . بوسمه أو وسم ما به اعتلق . هو التابع الذي يكمل متبوعه

بدلالته

بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به فخرج بقيد التكميل النسق والبدل فإنهما لا يكملان متبوعهما لأنهما لم يوضعا لقصد الإيضاح والتخصيص ومجيء البدل للإيضاح في بعض الصور عرضي وخرج بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد فإنهما لا يدلان على معنى في متبوعهما أو فيما يتعلق به أما البيان فلأن الثاني هو عين الأول وأما التوكيد فلأن نفس الشيء لا معنى فيه قاله ابن مالك في شرح العمدة والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاء زيد التاجر في النعت الحقيقي أو التاجر أبوه في النعت السببي والمخصص للنكرة كجاء رجل تاجر في النعت الحقيقي أو تاجر أبوه في السببي واختلف في معنى الإيضاح والتخصيص فقيل الإيضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق وهو يجري مجرى بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع وهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الإيضاح رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات وهذا الحد ليس بجامع لأنه غير شامل لأنواع النعت بأن النعت قد لا يكون للإيضاح والتخصيص بل قد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين أو لمجرد الذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو التعميم نحو إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين أو التفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي أو للإبهام نحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة أو الترحم نحو اللهم أنا عبدك المسكين أو للتأكيد نحو فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة وجوابه أن الأصل في النعت أن يكون للإيضاح أو التخصيص وكونه لغيرهما إنما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له فصل وتجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الإعراب الثلاثة التي هي

الرفع والنصب والجر ومن التعريف والتنكير فتقول في التعريف جاء زيد
الفاضل برفعهما ورأيت زيدا الفاضل بنصبهما ومررت بزيد الفاضل بجرهما ٦
وتقول في التنكير جاء رجل فاضل ورأيت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل كذلك
ولا يجوز تخالفهما في الإعراب لأن ذلك يخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف
والتنكير لأن التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولا عليه بحسب تعيينه والتنكير
يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفي
والإثبات وهو محال قاله الفخر الرازي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وليعط في
التعريف والتنكير ما لما تلا وأما الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
فإن رفع الوصف الحقيقي والمجازي ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها أيضا
ونعني بالوصف الحقيقي أن يجري على من هو له نحو جاءتني امرأة كريمة ورجل كريم
ورجلان كريمان ورجال كرام فرفع الوصف في الجمع ضمير مستتر يعود على الموصوف
باعتبار حاله في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع وكذلك تقول في التعريف
جاءتني المرأة الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام ونعني بالوصف المجازي
أن يجري على غير من هو له لأنه حول الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف وجر الظاهر
بالإضافة إن كان معرفة ونصب على التمييز إن كان نكرة نحو جاءتني امرأة كريمة
الأب بالإضافة أو كريمة أبا بالتمييز وجاءني رجلان كريما الأب بالإضافة أو
كريمان أبا بالتمييز وجاءني رجال كرام الآباء بالإضافة أو كرام أبا بالتمييز فيوافق
النعت منعوته في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث مع موافقته
له في أوجه الإعراب الثلاثة وفي التعريف والتنكير وتكمل له الموافقة في أربعة

من عشرة

من عشرة لأن الوصف في ذلك كله رافع لضمير الموصوف المستتر إما لفظا أو
تحويلا ويستثنى من ذلك شيئان أحدهما الوصف باسم التفضيل إذا استعمل
بمن أو أضيف إلى نكرة فإنه يلزمه الإفراد والتذكير ولا يوافق في التأنيث
والتثنية والجمع نحو مررت برجل أفضل من زيد وبرجلين أفضل من زيد وكذلك
مررت برجال أفضل من زيد وبامرأة أفضل من زيد وبنساء أفضل من زيد وكذلك
مررت برجل أفضل من شخص وبرجلين أفضل من شخصين وبرجال أفضل من شخوص
الثاني الأوصاف التي يستوي فيها المذكر والمؤنث من الأوصاف الآتية
على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول إذا كان جاريا على موصوفه نحو
رجل صبور وامرأة صبور ورجل قتيل وامرأة قتيل وإن رفع الوصف الاسم الظاهر
أو رفع الضمير البارز أعطي الوصف حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف في
الإفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع تقول في الوصف إذا رفع الظاهر
مررت برجل قائمة أمه بتأنيث قائمة لأنها مسندة إلى الأم وإن كان
الموصوف مذكرا وبامرأة قائم أبوها بتذكير قائم لأنه مسند إلى الأب وإن كان
الموصوف مؤنثا كما تقول في الفعل قامت أمه في المثال الأول وقام أبوها
في المثال الثاني وتقول مررت برجلين قائم أبواهما بإفراد قائم وإن كان المنعوت
مثنى كما تقول في الفعل قام أبواهما بإفراد الفعل ومن قال من العرب كلوني
وأزد شنوءة قاما أبواهما بإلحاق علامة التثنية في الفعل المسند إلى المثنى
الظاهر قال في الوصف إذا أسنده إلى المثنى الظاهر قائمين أبواهما
بتثنية الوصف وتقول في جمع التذكير مررت برجال قائم آباؤهم بإفراد قائم

وان كان الموصوف جمعا كما تقول في الفعل قام اباؤهم بافراد الفعل على علامة
الجمع ومن قال من العرب المتقدم ذكرهم قاموا اباؤهم بالحاق علامة الجمع في ٦
الفعل المسند الى الجمع الظاهر كما في اكلوني البراغيث قال في الوصف اي اسند
الى الجمع الظاهر قائمين اباؤهم بجمع الوصف جمع السلامة ولكونهم تابعوا بحكم
الفعل اي ان كان الاسم المرفوع بالوصف جمعا فاجازوا تكسير الوصف ثم قال سيبويه
والمبرد وابو موسى جمع التكسير في الوصف افصح من الافراد كقيام اباؤهم وقال
الابذي والشلوبين وكما في بقية افراد الوصف افصح من تكسيره وفصل ابن خروف فقالوا
ان كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام اباؤهم فالتكسير افصح وان كان لمفرد
او مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما فالافراد افصح واتفق
الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة وتقول في الوصف اذا رفع الضمير البارز
جاءت غلام امرأة ضاربته هي وامة رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها
هو وجاء غلام رجلين ضاربه هما كما تقول ضربه هما ومن قال ضرباه هما قال
ضارباه هما وتقول جاء غلام رجال ضاربه هم كما تقول ضربه هم ومن قال ضربوه هم
قال ضاربوه هم وجمع التكسير ضواربه هم افصح من الافراد كما تقدم في ذلك في
ونحو ذلك مستفاد من قول الناظم في التوحيد والتذكير او سواهما كالفعل فصل
والاشياء التي ينعت بها اربعة كما في النظم احدها المشتق وهو المشار اليه
في النظم بقوله وانعت بمشتق وهو في الاصطلاح ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على
معنى منسوب الى المصدر والمراد به هنا ما دل على حدث وصاحبه ممن قام به
الفعل او وقع عليه كضارب من اسماء الفاعلين ومضروب من اسماء المفعولين وما كان
بمعناها

وما كان بمعناهما مما هو بمعنى اسم الفاعل امثلة المبالغة كضراب والصفة
المشبهة نحو حسن واسم التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو افضل ومما هو
بمعنى اسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو احسن
من عمرو وخرج عن ذلك ما اشتق لزمان او مكان او الة فانه لا ينعت به فلا يرد نقضا
الثاني مما ينعت به الجامد المشبه بالمشتق في المعنى واليه اشار الناظم بقوله
وشبهه وهو ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق كاسم الاشارة غير المكانية
وذي بمعنى صاحب وفروعهما واسماء النسب وهي المنبه عليها في النظم بقوله
كذا وذي والمنتسب فاسم الاشارة ينعت به المعارف تقول مررت بزيد هذا
وذو بمعنى صاحب ينعت بها النكرات تقول مررت برجل ذي مال واسماء النسب
ينعت بها النكرات والمعارف تقول مررت برجل دمشقي وبالرجل الدمشقي
بفتح الميم وانما قلنا ان هذه الانواع الثلاثة افادت من المعنى ما يفيده المشتق
لان لفظة هذا معناها الحاضر ولفظة ذي مال معناها صاحب مال ولفظة
دمشقي معناها منسوب الى دمشق فلما افادت ما يفيده المشتق من المعنى صح
النعت بها ويقاس على هذه الامثلة ما اشبهها فيقاس على اسم الاشارة جميع
الموصولات الاسمية وعلى ذي الصاحبية ذو الطائية وفروعها وعلى المنسوب
بالياء نحو تمار وتمري مما هو منسوب الى التمر فيهما واما اسماء الاشارة المكانية نحو
مررت برجل هنا او هناك او ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل لا ذاتها ظروف
وليست صفات الثالث مما ينعت به الجملة واليها اشار الناظم بقوله ونعتوا
بجملة منكرا وللنعت بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو ان يكون نكرة

أما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله فجملة ترجعون في موضع نصب
نعت ليوما وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المجرور بفي ونكرة معنى
لا لفظا وهو الاسم المعرف بأل الجنسية كقوله وهو رجل من بني سلول ولقد أمر
على اللئيم يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني فجملة يسبني في موضع جر نعت
للئيم وهو المعنى لأن الشيخ المسموع نعته بالجملة نكرة في معناه فإن
المعرف بأل الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قاله ابن مالك في شرح التسهيل
وقال أبو حيان في الارتشاف ولا ينعت بالجملة المعرف بأل الجنسية خلافا لمن أجاز ذلك
انتهى ويجوز أن تكون الجملة حالا نظرا إلى لفظه وبقي شرط آخر في المنعوت بالجملة وهو
أن يكون مذكورا فإن لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في كما سيأتي وشرط كون في الجملة
أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ به كما تقدم
في قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله أو مقدرا إما مرفوع كقوله إن يقتلوك
فإن قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار أي هو عار أو منصوب كقوله وما شيء
حميت بمستباح أي حميته أو مجرور وبقي إذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان كقوله
تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تجزي فيه وهل حذف الجار
والمجرور معا أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا
قولان الأول عن سيبويه والثاني عن الأخفش أو مجرور بمن عائد على ظرف أو غيره
فالأول نحو شهر صمت يوما مباركا أي منه والثاني نحو عندي بر كر بدرهم
أي منه والشرط الثاني أن تكون الجملة خبرية أي محتملة للصدق والكذب وإليه أشار
الناظم بقوله فأعطيت ما أعطيته خبرا فلا يجوز النعت بالجملة الطلبية ولا الإنشائية

ولا يقال

6

ولا يقال مررت برجل اضربه ولا مررت بعبد بعتكه قاصدا لإنشاء البيع
لا الإخبار بذلك لأن الطلب ولا الإنشاء لا خارج لهما يعرفه المخاطب فيتخصص به
المنعوت وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وامنع هنا إيقاع ذات الطلب فإن جاء
من لسان العرب ما ظاهره ذلك يؤول على إضمار القول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
وإن أتت فالقول أضمر تصب لأن القول كثر إضماره في الكلام كقوله وهو العجاج على
ما قيل بذكر أن قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاؤوا بلبن مخلوط بالماء
حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذيب حتى إذا جن الظلام واختلط جاؤوا بمذق
هل رأيت الذيب قط فظاهره أن جملة الاستفهام وهي هل رأيت الذيب نعت لمذق
فوجب تأويلها على أن الصفة قول محذوف وجملة الاستفهام معمول الصفة أي جاؤوا
بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته هل رأيت الذيب قط وقال ابن عصفور لا إضـ
مار ومثل لون الذيب هل رأيت الذيب بقول لمن مررت برجل مثل كذا هل رأيت كذا
وفي الحديث كلاليب مثل شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان قالوا نعم
يا رسول الله قال فإنها مثل شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذيب وبقي هل
رأيت الذيب فتناوله بمقول فيه عند رؤيته هذا الكلام فقوله هو الصفة وجملة
الاستفهام معمولة لها والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر قولك مذقت
اللبن إذا مزجته بالماء والمراد به الممذوق مبالغة والمعنى جاؤوا بلبن سمار في به
لون الورقة التي هي لون الذيب والسمار اللبن الرقيق والورقة بياض يضرب إلى سواد
الرابع ما ينعت به المصدر سماعا بشروط أحدها أن لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع الثاني
أن يكون مصدر ثلاثي أو بزنة مصدر ثلاثي والثالث أن لا يكون ميميا وإلى ذلك

أشار الناظم بقوله ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الإفراد والتذكيرا فقالوا هذا رجل
عدل بفتح العين ورضى بكسر الراء وزور بفتح الزاي وفطر بكسر الفاء والثلاث الأول
مصادر حقيقة والرابع اسم مصدر فإن فعله أفطر وهو كثير ومع كثرته يقتصر فيه
على السماع فإن قلت كيف صح أن يكون اسم المعنى هنا للذات قلت صح ذلك عند
الكوفيين على التأويل بالمشتق اسم فاعل أو مفعول أي عادل اسم فاعل عدل ومرضي
اسم مفعول رضي وزائر اسم فاعل زار ومفطر اسم فاعل أفطر ويدل لهم ما جاء من ذلك
مضافا إضافة غير معنوية نحو مررت برجل هدك وشرعك وحسبك بمعنى على
كفك معنى الصفة وعند البصريين على تقدير مضاف أي ذو كذا ولهذا التزم
إفراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح بذو ومرعه فيقال هذا رجل عدل وامرأة
عدل ورجلان عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل وامرأة ذات عدل ورجلان
ذوو عدل ورجال ذوو عدل ونساء ذوات عدل وقيل لا تأويل ولا حذف مضاف بل على جعل
العين نفس المعنى مبالغة مجازا أو ادعاء وإنما التزم إفراده وتذكيره على القول الأول
والأخير لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فأجروه على أصله وأما
قول العرب رجل ضيف ورجال أضياف وضيوف وضيفان وامرأة ضيفة فقليل
فصل وإذا نعت بنعوت فتارة تكون لواحد وتارة تكون لغيره فإن
كانت لواحد فسيأتي الكلام عليها في فصل يخصها وإن كانت لغير واحد فهي على ضربين
أحدهما أن يكون المنعوت مثنى أو مجموعا من غير تفريق والثاني أن يكون مع تفريق فيه
أما الكون للتثنية والجمع لا ابتدا بناء فيه فيقوم العطف مقامهما وأما النعت في
عامل المنعوت فإن كان المنعوت مثنى أو مجموعا من غير تفريق واتحد معنى النعت

دالبطن

ولعطفه استغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه بالعطف نحو جاءني رجلان فاضلان
ورجال فضلاء وإن اختلف معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم أو لفظه دون
معناه كالذاهب والمنطلق أو معناه دون لفظه كالضارب من الضرب بالعصا
ونحوها والضارب من الضرب في الأرض أي السير فيها وجب التفريق فيهما بالعطف
لأنه أصل التثنية والجمع بالواو خاصة لأنها الأصل في ذلك وإلى ذلك أشار الناظم
بقوله ونعت غير واحد إذا اختلف فعاطفا فرقه لا إذا ائتلف كقوله بكيت
وما بكا رجل حزين على ربعين مسلوب وبال فمسلوب وبال نعتان لربعين وعطف
أحدهما على الآخر بالواو والمسلوب هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين ولا أثر
والبالي هو الذي ذهب عنه عينه وبقي شيء من آثاره وبكا مقصور وقولك
مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعوت
لرجال والشاعر هو الذي يأتي بالكلام منظوما والكاتب هو الذي يأتي به منثورا
والفقيه من فقه بالضم وهو الذي صار الفقه سجية له ويستثنى نعت الإشارة
فلا يأتي فيه التفريق فلا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير على النعت قاله
سيبويه والمبرد والزجاج والزيادي وهو مقتضى القياس لأن نعت الإشارة
لا يكون إلا مصبها في اللفظ لأنهم جعلوا التطابق في الجامد عوضا عن الضمير
وحمل المشتق عليه قال الزيادي وإن قدرته بدلا أو بيانا جاز ونقل أجاز سيبويه
هذين زيد وعمرو على البيان والبيان هنا مخالف للنعت نقله الموضح في الحواشي
وإذا نعت بنعوت مع تفريق المنعوت فإن كان العامل فيهما واحدا فإن اتحد
العمل فالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ وكهل وعجوز

جلوس كان العطف بمثابة التثنية والجمع وان اختلف واختلف نسبة العامل اليهما
نحو ضرب زيد عمرا الظريفين فالقطع وان اتحدت نحو خاصم زيد عمرا فالقطع عند
البصريين واتباع الاخير عند الفراء واتباع الاول عند الكسائي واتباعهما ثبت
عند ابن سعدان وان كان العامل متعددا وانحد لفظ النعت فان اتحد معنى العامل
وعمله ولفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا سواء كان المتبوع مرفوعين او فاعلين
او خبري مبتداين او منصوبين او مخفوضين فمثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه
ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ورايت زيدا ورايت
عمرا الظريفين ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين ومثال ما اتحد معناه وعمله وجنسه
جاء زيد واتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورايت زيدا بعيني
وابصرت خالدا الشاعرين وسقت النوع الى خالد وسيبويه لزيد الكاتبين ومنع
ابن السراج الاتباع في النوع الثاني وفصل في الاول فقال ان قدر الثاني عاملا فالقطع
او توكيدا فالاول هو العامل جاز الاتباع ونص بعضهم جواز الاتباع بكون
المتبوعين فاعلي فعلين كجاء زيد واتى عمرو الظريفين او خبري مبتداين كهذا
زيد وذاك عمرو العاقلان اخذا من كلام سيبويه فانه انما تكلم بالنوعين لكن
فاوهم الاختصاص قاله ابن مالك في شرح التسهيل ثم قال والظاهر تعميم الحكم
انتهى كلامه في القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وقولك مررت
بزيد ومررت بعمرو العاقلين فان اجاز الاول اجاز هذا انتهى وجزم به في التسهيل فقال
ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل اتبع بغير استثناء وان اختلفا في المعنى والعمل
واللفظ كجاء زيد ورايت عمرا الفاضلين او اختلفا في المعنى والعمل والجنس كهذا

ناظر

ناكر زيد ومنطلق عمرو العاقلان او اختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان
او اختلف العمل فقط كهذا مولم زيد بالجر وموضع عمرا بالنصب الشاعران
وجب القطع عن المتبوع اما بالرفع على اضمار مبتدا او بالنصب على اضمار فعل
ويمتنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفين المعنى او العمل على معمول
واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح
اما ان اتحد العاملان معنى وعملا فالمحذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى
شيء واحد فنزلا منزلة العامل الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج انما اتفقا
لفظا كان الثاني توكيدا للاول والحاصل ان صور العاملين اربع احداها ان يختلف
العاملان في المعنى والعمل كرايت زيدا ومررت بعمرو والصورة الثانية ان يختلف
العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وفيها اربعة اقوال فالجمهور على منع
الاتباع فيهما وابن الطراوة على جواز الاتباع فيهما والثاني دون الاول والكسائي
والفراء على منع الاتباع في الاولى وجوازه في الثانية لكن الكسائي يتبع الثاني
فيهما دون الاول والفراء بعكسه ولك الصورة الثالثة ان يختلف المعنى فقط كوجد
زيد على عمرو ووجد عمرو الضالة اجاز قوم فيها الاتباع وهم القائلون بان العامل
التبعية ومنعه قوم وهم القائلون بان عامل المنعوت والنعت واحد الصورة
الرابعة ان يتحدا معنى وعملا وتحته صورتان ان يتحد لفظا او لا فالاولى نحو جاء
زيد وجاء عمرو العاقلان فيجوز فيها الاتباع وقدره ابن السراج بان يقدر الثاني
توكيدا والثانية نحو جاء زيد واتى عمرو الظريفان فاجاز الجمهور فيها الاتباع
ومنعه ابن السراج مطلقا هذا كله مع اتحاد جنس العاملين فان اختلفا

كهذا زيد وجاء عمرو الظريفان ومررت بزيد وهذا عمرو الظريفان وليت
زيدا وان عمرا في الدار القائمان فذهب الجمهور الى منع الاتباع والاخفش والجرمي
الى جوازه. فصل اذا لم تتكرر النعوت وكان المنعوت معلوما بدون
النعت حقيقة او ادعاء جاز اتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة
واحدة او ملتزم الذكر نحو الجماء الغفير او جاريا على مشار اليه نحو هذا الرجل
فلا يجوز القطع في شيء منها واذا تكررت النعوت لواحد فان تعين مسماه
بدونها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها والجمع بينهما اي بين القطع
والاتباع بشرط تقديم النعت المتبع على النعت المقطوع وذلك كقول خرنق
بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة بنت هفان القيسية اخت طرفة
ابن العبد لامه ترثي زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ومن قتل معه من بنيه وقومه
لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك
والطيبون معاقد الازر فقومي فاعل يبعدن بفتح الياء والعين وهو دعاء خرج
مخرج النهي اي لا يهلكن وهو من بعد الرجل يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا اذا
هلك وفي التنزيل كما بعدت ثمود فان قيل كيف دعت لقومها ان لا يهلكوا وقد
هلكوا اجيب بان العرب قد جرت على عادتها في استعمال هذه اللفظة
في الدعاء ولهم في ذلك غرضان احدهما انهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل
الجليل وكانهم لا يصدقون بموته والثاني انهم يريدون الدعاء له بان يبقى ذكره ولا
يذهب لان بقاء ذكر الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعداة جمع عاد وهو العدو
بعينه ولا يجوز ان يكون جمع عدو لان فعولا لا يجمع على فعلة والجزر جمع جزور وهي

النافة

الناقة التي تنحر للضيف والمعترك موضع القتال ومعاقد جمع معقد والازر جمع
ازار والمعنى لا يهلكن قومي الذين هم سم على اعدائهم وآفة لابلهم لانهم كانوا
ينحرونها لاضيافهم والنزول في الحرب على ضربين احدهما في اول الحرب وهو ان ينزلوا
عن ابلهم ويركبون خيلهم والثاني في آخرها وهو ان ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على
اقدامهم اذا كان القتال في موضع لا مجال فيه للخيل والطيبون معاقد الازر كناية
عن عفة الفرج يريد انهم لا يعقدون ازرهم على فرج زانية كانت العرب اذا
وصفوا الرجل بطهارة الذيل ارادوا انه لا يزني واذا وصفوه بطهارة الكم ارادوا
انه لا يخون ولا يسرق واذا وصفوه بطهارة الجيب ارادوا ان قلبه لا ينطوي على
غش ولا مكر والمقصود من البيت انه يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على
الاتباع لقومي او على القطع باضمار مبتدا تقديره هم ويجوز نصبهما على القطع
ايضا باضمار فعل تقديره امدح واذكر ويجوز رفع الاول وهو النازلون على الاتباع
لقومي او على القطع باضمار هم ويجوز نصب الثاني وهو الطيبون على القطع
باضمار امدح او اذكر على ما ذكرنا ويجوز عكسه وهو نصب الاول ورفع الثاني
على القطع فيهما لا على الاتباع في الثاني لانه مسبوق بنعت والاتباع بعد
القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة اجنبية ولما فيه
من الرجوع الى شيء بعد الانصراف عنه ولما فيه من القصور بعد الكمال لان
القطع ابلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل وسكت عن النعت
الاول وهو الموصول لخفاء اعرابه فيتبع ان تبعت الجميع ويقطع ان قطعت
الجميع وان تبعت بعضا وقطعت بعضا فليس فيه الا الاتباع لان القطع في

البعض ولا اتباع في البعض مشروطا بتقدم المتبع والى جواز القطع ولا اتباع اشار
الناظم بقوله واقطع او اتبع ان يكن معينا بدونها وان لم يعرف مسمى المنعوت
الا بمجموعها وجب اتباعها كلها للمنعوت لتنزيلها منزلة الشيء الواحد واليه
اشار الناظم بقوله وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن اتبعت ومثال ذلك
كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان زيد هذا الموصوف بهذه
الصفات يشاركه في اسمه ثلاثة من الناس اسم كل واحد منهم زيد واحدهم
تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب فلا يتعين زيد الاول من الآخر الا
بالنعوت الثلاثة كلها وان تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الذي به
تعين به الاوجه الثلاثة الاتباع والقطع الى الرفع او الى النصب او الجمع بينهما
بشرط تقديم المتبع على الاصح واليه الاشارة بقول الناظم او بعضها اقطع معلنا
واذا كان المنعوت نكرة تعين في الاول من نعوته الاتباع لاجل التخصيص بخلاف ما
اذا كان معرفة فانه غني عن التخصيص وجاز في الباقي من نعوته القطع عن المتبوع
سواء تعين مسماه بدونها او لا لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بتبعية
الاول كقوله وهو ابو امية الهذلي يصف صابرا ويأوي الى نسوة عطل وشعثا
مراضيع مثل السعالي فاتبع النعت الاول وهو عطل بضم العين وتشديد الطاء
المهملتين يقال عطلت المرأة اذا خلا جيدها من القلائد وقطع الثاني وهو شعثا
بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفي آخره مثلثة جمع شعثاء بالمد وهي
المتغيرة الرأس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره اذم شعثا ونحوه والمراضيع
جمع مرضع والسعالي جمع سعلاة وهي اخبث الغيلان فان لم يتقدم نعت آخر لم يجز

القطع

القطع الا في الشعر وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبرا لمبتدإ او مفعولا لفعل
فان كان النعت المقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم وجب حذف المبتدإ ان رفعت
النعت وقدرت هو والفعل ان نصبت النعت وقدرت في المدح امدح وفي الذم اذم
وفي الترحم ارحم وعلى ذلك يحمل قول الناظم وارفع او انصب ان قطعت مضمرا مبتدأ
او ناصبا لن يظهرا كقولهم في المدح الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو وهو مبتدأ
والحميد خبره وقوله تعالى في الذم وامرأته حمالة الحطب بالنصب لحمالة باضمار
اذم وامرأته مرفوع بالعطف على فاعل يصلى المستتر فيه وكقولك مررت بعبدك
المسكين برفع المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع مستأنفة قال الشاطبي
لان الصفة مع المقدر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب انتهى ووجه وجوب
حذف الرافع والناصب انهم لما قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم جعلوا
اضمار العامل امارة على ذلك كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا العامل فقالوا ادعو
عبد الله مثلا لخفي معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستأنفا وان كان النعت المقطوع
لغير ذلك اي لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره اي ذكر العامل وهو المبتدأ او الفعل
تقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة بالجر على الاتباع والرفع على
الخبرية لمبتدإ محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف ولك ان تظهر كلا
من المبتدإ او الفعل فتقول هو التاجر واعني التاجر كانه على تقدير سؤال سائل
يقول من هو او من تعني وما ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم
وكان النعت اما صالحا لمباشرة العامل اما باختصاص النعت بالمنعوت
كمررت براكب صاهلا اي فرسا صاهلا او بمصاحبة ما يعينه نحو والنّا له

الحديد إن اعمل سابغات أي اعمل دروعا سابغات فحذف المنعوت للعلم به مع أن
النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد أشعر به وحيث حذف الموصوف
أقيمت صفته مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشره فإن لم يصلح
لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبا ومن غير الغالب ولقد جاءك من نبإ المرسلين
أي نبأ من نبإ المرسلين بناء على أن من لا تزاد في الإيجاب ولا تدخل على معرفة أو كان
النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال الفارسي وكان بعض اسم
مقدم مخفوض بمن أو في الأول كقولهم منا ظعن أي سافر ومنا أقام فظعن وأقام
جملتان في موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتداء أي منا فريق
ظعن ومنا فريق أقام والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المجرور بمن هذا
تقدير البصريين وقدر الكوفيون المحذوف موصولا أي الذي ظعن والذي أقام وما
قدره البصريون أقيس لأن اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته
لتلازمهما والثاني كقولهم ما في الناس إلا شكر أو كفر أي إلا رجل شكر أو رجل
كفر والمنعوتان بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو الناس وكقوله وهو أبو الأسود
الحماني يصف امرأة لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم
فيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير وأصله لو قلت ما في قومها أحد يفضلها
لم تأثم في مقالتك فحذف الموصوف بجملة يفضلها وهو أحد وهو بعض اسم مقدم
مجرور بفي وهو قومها وكسر حرف المضارعة من تأثم على لغة غير الحجازيين وأبدل
الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيها بالياء وقدم جواب لو وهو لم
تيثم على جملة النعت وهو يفضلها حال كون الجواب فاصلا بين الخبر المقدم وهو

في قومها

في قومها الذي هو الجار والمجرور والمبتدأ المؤخر وهو أحد المحذوف وإنما قدر
متأخرا لأن النكرة المخبر عنها بظرف أو جار ومجرور مختص يجب تقديم خبرها عليها
والحسب بفتح الحاء والسين المهملتين ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه والميسم
بكسر الميم الأولى وفتح السين المهملة وهو الجمال وأصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها
بعد كسرة ومثال شبه الجملة ومنا دون ذلك أي فريق دون ذلك وقولهم ما في بني
تميم إلا فوق ما تريد أي إلا رجل فوق ما تريد وقولك ما منا إلا على هيئة أو ما بيننا إلا على
هيئة إلا رجل على هيئة فإن لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو في
لم يجز حذفه إلا في الضرورة كقوله ترمي بكفي كان من أرمى البشر أي بكفي رجل كان
ويجوز حذف النعت إن علم كقوله تعالى يأخذ كل سفينة غصبا فحذف النعت وبقي
المنعوت أي كل سفينة صالحة بدليل أنه قرئ كذلك وأن تعييبها لا يخرجها عن
كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ قاله في المغني وقال الشاعر وهو عباس
ابن مرداس وقد كنت في الحرب ذا تدرإ فلم أعط شيئا ولم أمنع فحذف النعت
وأبقى المنعوت أي شيئا طائلا والذي أحوج إلى تقدير هذا النعت تحري الصدق
فإن الواقع أنه أعطي شيئا بدليل قوله ولم أمنع ولكنه لم ير تعيينه فيحتاج إلى
تقدير صفة يكتسي بها الكلام جلباب الصدق ويتحلى بزينة الخبر وعلله في المغني
بدفع التناقض واعترض بأن عدم الإعطاء يقتضي عدم المنع وسبب قول عباس
هذا البيت أن النبي صلى الله عليه وسلم تسليما حين أعطى المؤلفة قلوبهم
من نفل حنين مائة مائة أعطاه أباعر فسخطها وقال أتجعل نهبي ونهب العبيد
بين عيينة والأقرع . وقد كنت في الحرب ذا تدرإ . فلم أعط شيئا ولم أمنع

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع ۝ وما كنت دون امرئ منهم
ومن تضع اليوم لم يرفع ۝ فقال النبي صلى الله عليه وسلم تسليما اقطعوا
لسانه عني فزاده حتى رضي والعبيد بالتصغير اسم فرسه ويعني بعيينة ابن
حصن والاقرع بن حابس والتدرا بضم التا الفوقانية المثناة واسكان الدال المهملة
وفتح الرا السابقة على الهمزة الفوقية والعرق وهو المفسر الاكبر وقوله ورب اسيلة
الخدين بكر مهفهفة لها فرع وجيد بحذف النعت فيهما وابقى المنعوت
اي فرع فاحم وجيد طويل بدليل ان البيت للمدح وهو انما يحصل باثبات الفرع والجيد
موصوفين بل باثباتهما موصوفين بذينك محبوبتين والفرع بالفاء والعين الشعر
والفاحم بالفاء والحاء المهملة الاسود والجيد بكسر الجيم واسكان اليا مخففة العنق
وكانه قال لها شعر اسود وعنق طويل والى جواز حذف كل من المنعوت والنعت
اشار الناظم بقوله وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل
فصل ويجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف الا ام
وحتى قال ابن خروف وصوبه الموضح في الحواشي واما تقدم النعت على المنعوت
فان كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل جعل المنعوت بدلا من النعت
نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وان كانا نكرتين نصب النعت على الحال
نحو لمية موحشا طلل واذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد على الظرف والظرف
على الجملة غالبا فيهن هذا باب التوكيد والتاكيد ايضا لغة فيه
ولم يتعرض احدهما بتصرف فيجعل احدهما اصلا ويقال وكد توكيدا واكد تاكيدا والواو
اكثر ولذلك شاع استعماله بالواو عند النحاة والمراد به التابع وهو ضربان
لفظي

لفظي وسياتي اخر الباب ومعنوي وهو الذي له الفاظ مخصوصة ولذلك استغني عن
حده وله سبعة الفاظ محصورة وعبر عنها كالتابع لها الاول والثاني النفس
والعين ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات والى التوكيد بهما اشار الناظم بقوله
بالنفس او بالعين الاسم اكدا تقول جاء الخليفة فيحتمل انه على تقدير مضاف وان
الجاي خبره او ثقله بكسر المثلثة وسكون القاف واحد الاثقال وبعضها متاع
المسافر وحشمه فاذا اكدت بالنفس وحده او بالعين وحده او بهما معا بشرط
تقديم النفس فقلت جاء الخليفة نفسه او عينه او نفسه عينه ارتفع ذلك
الاحتمال عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه وارتفع المجاز
وثبتت الحقيقة ونص ابن عصفور على ان التوكيد يضعف احتمال المجاز ولا
يرفع احتماله البتة ويجب في النفس والعين اتصالهما لفظا بضمير مطابق
للمؤكد بفتح الكاف ليرتبط به ويجب ان يكون لفظهما طبقه في الافراد
والجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله مع ضمير طابق المؤكدا تقول جاءني زيد
نفسه عينه وهند نفسها عينها والزيدون انفسهم اعينهم والهندات
انفسهن اعينهن ولا يجوز نفوسهم ولا عيونهم ولا اعيانهم في التوكيد واما
في التثنية فالاصح في النفس والعين جمعهما جمع قلة على افعل بضم العين
فتقول جاء الزيدان او الهندان انفسهما اعينهما ويجوز في غير الاصح نفسهما
عينهما بالافراد ونفساهما عيناهما بالتثنية عند ابن كيسان سماعا واجاز
ذلك ابن اياز في شرح الفصول تبعا لابن معط ووافقهم الرضي واقتصر في النظم
على الجمع فقال واجمعهما بافعل ان تبعا ما ليس واحدا تكن متبعا وانما ترك

لا في المثنى كراهة اجتماع مثنيين وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى
ورجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم كما يوخذ من عموم قوله في التسهيل
في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ويختار للمتضمن يبين لفظا او معنى الى
متضمنيهما لفظ الافراد على لفظ التثنية ولفظ الجمع على لفظ الافراد انتهى
كلام الناظم وغيره يعكس ذلك فيرجح التثنية على الافراد ولم اقف عليه وهو
نقل غريب كيف وقد قيل ان التثنية لم ترد الا في الشعر والالفاظ الباقية من
السبعة كلا وكلتا للمثنى نحو جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما وكل وجميع والمجرد
وعامة لغيره اي لغير المثنى وهو الجمع مطلقا بشرط ان يتجزأ بنفسه او بعامله
نحو جاء القوم كلهم او جميعهم او عامتهم او الهندات كلهن او جميعهن او عامتهن
واشتريت العبد كله او جميعه او عامته ويجب اتصالها بضمير المؤكد ليحصل
الربط بين التابع والمتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وكلا اذكر في الشمول
وكلا كلتا جميعا بالضمير موصلا فليس منه اي من التوكيد خلق لكم ما في الارض
جميعا لعدم الضمير خلافا لمن وهم وهو ابن عقيل بانه قال ان جميعا توكيد لما
الموصولة الواقعة مفعولا لخلق ولو كان كذلك لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل
فلا يحمل عليه التنزيل قاله في المغني وقراءة بعضهم انا كلا فيها لعدم الضمير
خلافا للفراء والزمخشري في قولهما ان كلا توكيد لاسم ان بل الصواب ان جميعا
في الاية الاولى حال من ما الموصولة وكلا في الاية الثانية بدل من اسم ان وابدال
الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز ان كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم
وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز في كل ان تلي العوامل ان لم تتصل بالضمير نحو

جاءني

جاءني كل القوم ويجوز مجيئها بدلا بخلاف جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة قال
في المغني قاله ابن مالك ويجوز كونه اي كلا حالا من ضمير الاستقرار المنتقل الى
الظرف يعني فيها وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وتقديم
الحال على عاملها الظرفي قاله في المغني وكلا وكلتا وكل وجميع وعامة يوكد بهن
لرفع احتمال تقدير مضاف الى متبوعهن ومن ثم اي من اجل الاحتمال المذكور جاز ان
يقال جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما لجواز ان يكون الاصل جاء احد الزيدين
او احدى المرأتين وانه اطلق المثنى واريد به واحد كما قال الله تعالى يخرج منهما
اللؤلؤ والمرجان بتقدير يخرج من احدهما وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان
صغاره وامتنع على الاصح ان يقال اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما
لامتناع التقدير المذكور لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل على امتناع ذلك
اتفاقهم على منع جاء زيد كله لعدم الفايدة هذا قول الاخفش والفراء وابي علي
وذهب الجمهور الى اجازته وتبعهم الناظم في التسهيل واحتج الجميع بان العرب
قد تاتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو القوم كلهم اجمعون اكتعون وجاز ان يقال
جاء القوم كلهم واشتريت العبد كله لرفع الاحتمال المذكور وامتنع ان يقال جاء
زيد كله لعدم الفايدة اذ يستحيل نسبة المجيء الى جزئه المتصل به دون البعض
الاخر والتوكيد بجميع غريب ومنه قول امرأة من العرب وهي ترقص ولدها فداك
حي خولان جميعهم وهمدان وكل آل قحطان والاكرمون عدنان فجميعهم توكيد لحي
خولان وفداك من الفدية بالدال المهملة ويجوز في الفاء الكسر فيكون مسندا وحي
خبره ويجوز فتحها فيكون فعلا ماضيا وحي فاعله وخولان بفتح الخاء المعجمة

وسكون الواو وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم وبإهمال الدال قبيلتان من اليمن
وقحطان أبو اليمن وعدنان أبو معد وهو عطف بيان على الأكرمين وقد يكون جميع
بمعنى مجتمع ضد مفترق ولا يفيد توكيدا كقوله فإني نهيتكم عن هذا وأنتم جميع
وكذلك التوكيد بعامة غريب ولذلك أغفله أكثر المصنفين والتاء فيها لازمة
بمنزلتها في اللزوم في النافلة فتصلح مع المؤنث والمذكر فتقول اشتريت الأمة
عامتها والعبد عامته بالتاء المذكورة كما قال الله تعالى ويعقوب نافلة بالتاء
وفي ذلك نظر يظهر بالرد على الشارح حيث حمل قول والده في النظم واستعملوا أيضا ككل
فاعلة من عم في التوكيد مثل النافلة على الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب
فإن أكثرهم أغفله ثم قال وليس هو في حقيقة الأمر نافلة على ما ذكروه فإن من أجلهم
سيبويه ولم يغفله انتهى وفي الإيضاح أن المبرد خالف سيبويه فزعم أن عامتهم
بمعنى أكثرهم فعنده يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد فإنه تخصيص والتوكيد
تعميم فصل ويجوز إثر تقوية التوكيد أن يتبع كله بأجمع وكلها
بجمعاء وكلهم بأجمعين وكلهن بجمع فتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء
والقوم كلهم أجمعون والنساء كلهن جمع قال الله سبحانه وتعالى فسجد الملائكة كلهم
أجمعون وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وبعد كل أكدوا بأجمعا جمعاء أجمعين ثم جمعا
وقد يكون بهن استقلالا وإن لم يتقدم عليهن كل نحو قولك جاء الجيش أجمع والقبيلة
جمعاء والقوم أجمعون والنساء جمع قال الله تعالى لأغوينهم أجمعين وإن جهنم لموعدهم
أجمعين وإليه أشار الناظم بقوله ودون كل قد يجي أجمع جمعاء أجمعون ثم جمع ولا يجوز
تثنية أجمع وجمعاء عند جمهور البصريين استغناء بكلا وكلتا عن تثنية أجمع

وجمعاء

وجمعاء وإلى ذلك أشار الناظم بقوله واغن بكلتا في مثنى وكلا عن وزن فعلاء ووزن أفعلا
كما استغنوا غالبا بتثنية سي بكسر السين المهملة وتشديد الياء عن تثنية
سواء بالمد فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان إلا نادرا وأجاز الأخفش والكوفيون ذلك
أي تثنية أجمع وجمعاء فيقولون على رأيهم جاء الزيدان أجمعان بتثنية أجمع والهندان
جمعاوان بتثنية جمعاء قال ابن خروف ومن منع تثنيتهما وقع في تكلف وادعى ما لا دليل
عليه وهذا الخلاف جار فيهما وفيما أشبههما نحو أكتع وكتعاء وإن لم يفد توكيد النكرة لم يجز
باتفاق وكان الغرض من التوكيد إزالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك أن بعض
الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقا فيقدح في دعوى الاتفاق وإن أفاد جاز عند
الأخفش والكوفيين وهو الصحيح لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين مطلقا
وإليه أشار الناظم بقوله وإن يفد توكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل
ونحو الفائدة بأن يكون المنكور المؤكد زمنا محدودا وهو ما كان موضوعا لمدة
لها ابتداء وانتهاء كيوم وأسبوع وشهر وحول ويكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة
والشمول كقوله قد صرت البكرة يوما أجمعا وكاعتكفت أسبوعا كله وقوله
لكنه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب ومن أنشده كالناظم
يا ليت شهرا مكان حول فقد حرفه من التحريف وهو التغيير لأن المعنى يفسد عليه
لأن الشاعر تمنى أن تكون عدة الحول من أوله إلى آخره رجبا لما رأى فيه من الخير والتوابع
أن يتمنى أن عدة شهره كله رجب لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه
غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجبا ولا يجوز صمت زمنا كله لأن النكرة غير
محدودة فإن الزمن يصلح للقليل والكثير ولا صمت شهرا نفسه لأن التوكيد ليس

ليس من ألفاظ الإحاطة ولا فائدة في ذلك ولا يجوز هذا أسد نفسه عند ابن عصفور
خلافا لابن مالك إذ ليس من فوائد التوكيد المعنوي رفع توهم استعمال اللفظ في
معناه المجازي إلا بالنسبة إلى الشمول خاصة وقد اعترف ابن مالك بذلك وأما جاء زيد
نفسه فقد يفيد رفع المجاز العقلي لا اللغوي بخلاف جاء أسد نفسه فإنه لرفع المجاز
اللغوي قاله الموضح في الحواشي وإن أكد ضمير مرفوع متصل بالنفس أو بالعين
فيجب توكيده أولا بالضمير المنفصل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن تؤكد الضمير
المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع نحو قمت أنت نفسك وقوما
أنتما أنفسكما وقاما هما أنفسهما وقوموا أنتم أنفسكم وقاموا هم أنفسهم وقمن هن
أنفسهن وقمتن أنتن أنفسكن قصدا لرفع إيهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث
إذ لو قيل خرجت عينها توهمت الفاعلية أو نفسها توهمت نفس الحياة وحملوا
ما لا لبس فيه على ما فيه لبس كما في مسئلة إبراز الضمير والتفريق بين أبواب الفاعل
والمفعول وما ذكرناه من التعليل يقتضي أن الصواب ذكر التوكيد وإنما ذكر في العطف
نحو قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير المنفصل لأن الضمير لا يؤكد الظاهر
لكون الضمير أقوى من الظاهر في الأعرفية فيمتنع أن يكون تكملة لما هو أضعف منه
وبخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أنفسهم وقاموا كلهم فالتوكيد
بالضمير المنفصل فيهن جائز لا واجب أما الأول والثاني فلأن الضمير المؤكد غير
مرفوع وأما الثالث فلأن التوكيد بغير النفس والعين ولا لبس أن كلهم المتصل
بالضمير لا يلي العوامل اللفظية في الاختيار وإلى ذلك أشار الناظم بقوله واكدوا
بما سواهما والقيد لن يلتزما وأما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر ما قبله

أي الفصل

من لفظ

من لفظه زائد في التسهيل أو تقويته بموافقة معنى وكل منهما يكون في الاسم
والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على ثلاث مراتب فالأول كجاء زيد زيد وقام قام
زيد ونعم نعم وقمت قمت والثاني كتأكيد اسم مراد به نحو جير جير وصمت
سكت زيد وأجل جير وقعدت جلست أو فعل باسم فعل نحو انزل نزال أو ضمير متصل
بضمير منفصل نحو قمت أنا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وما من التوكيد لفظي يجي
مكررا فإن كان المؤكد جملة اسمية أو فعلية فالأكثر اقترانها بالعاطف وهو
ثم خاصة كما صرح به في الارتشاف نحو كلا سوف تعلمون الآية أي ثم كلا سوف
تعلمون وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين ونحو أولى لك فأولى
الآية أي ثم أولى لك فأولى فإن شرح بقوله أي أن المؤكد ما بعد ثم وفي ذلك تعريض
بالشارح حيث مثل بأولى لك فأولى ولم يزد فأفهم أن المؤكد الجملة المقرونة
بالفاء وتارة الجملة المؤكدة بدونه أي بدون العاطف نحو قوله عليه الصلاة
والسلام والله لأغزون قريشا والله لأغزون قريشا والله لأغزون قريشا
كررها ثلاث مرات ويجب الترك للعاطف عند اللبس وإيهام التعدد نحو
ضربت زيدا ضربت زيدا إذ لو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم أن الضرب تكرر منك
مرتين تراخت إحداهما عن الأخرى والغرض أنه لم يقع الضرب منك إلا مرة واحدة
وإن كان المؤكد اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا منصوبا فواضح أمره أنه يتكرر
بحسب الإرادة من غير شرط نحو قوله صلى الله عليه وسلم تسليما أيما امرأة
نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل باطل كرر الاسم الظاهر ثلاث
مرات وقوله فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب فكرر المنفصل

المنصوب من تنزو المرا بكسر الميم والمد المجادلة منصوب على التحذير ودعاء
بتشديد العين من امثلة المبالغة وان كان المؤكد ضميرا منفصلا مرفوعا جاز
ان يؤكد به كل ضمير متصل والى ذلك اشار الناظم بقوله ومضمر الرفع الذي
قد انفصل اكد به كل ضمير اتصل نحو قمت انت واكرمتك انت ومررت بك انت
فيؤكد ضمير الرفع توكيدا لجميع الضمائر المتصلة وان اختلف الوضع ووجه ذلك
ان الضمير المنفصل اصله المرفوع دون المنصوب والمجرور لان اول احوال الاسم
الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فلم يكن من انفصال ضميره واما المنصوب
والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلان بهما فان احتجنا الى توكيدهما
لتحقيق الفعل الثالث للشيء بعينه دون من يقوم مقامه او شبهه احتجنا
الى ضمير منفصل ولا ضمير منفصل في الاصل الا ضمير الرفع فاستعملناه في الجميع كما
اشترك الجميع في نا نحو قمنا واكرمنا وغلامنا وهو القياس لان اصل الضمائر
ان تاتي على لفظ واحد كالاسماء الظاهرة هذا تعليل السيرافي ويعني عليه ان
يقول واستعير المرفوع للمنصوب والمخفوض في حالة التبعية لان المرفوع لا يتبع
المنصوب ولا المخفوض وان كان المؤكد ضميرا متصلا وصل بما وصل به مؤكده
والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا تعد لفظ ضمير متصل الا مع اللفظ الذي به
وصل نحو جعلت جعلت واكرمك اكرمك وعجبت منك منك لا ان اعادته مجردا
عما وصل به تخرجه عن الاتصال الى الانفصال والغرض انه متصل وان كان المؤكد
فعلا او حرفا جوابيا يؤتى به في جواب نفي او اثبات فيراعى امرهما فيكون الفعل
والحرف بغير شرط كقولك قام قام زيد وبلى وبلى ونعم ونعم وكقوله وهو

جميل

جميل بن عبد الله لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا فكرر
حرف الجواب وهو لا من تبوح وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون المثلثة وفي اخره
هاء التانيث اسم محبوبته وتصغيرها بثينة وبه اشتهرت ومواثق جمع موثق
بمعنى ميثاق وواحده مواثيق كمصابيح حذف ياؤه ضرورة وان كان المؤكد حرفا
غير جوابي وجب امران ان يفصل بينهما اي بين حرفين المؤكد والمؤكد وانما يعاد
مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد مضمرا لكونه كالجزء
منه والى الامر الثاني اشار الناظم بقوله كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب نحو
قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فان المفتوحة
الثانية مؤكدة لان المفتوحة الاولى الواقعة مع اسمها ثانيا لبعده وفصل بينهما
بالظرف وما بعده واعيد مع ان الثانية الضمير المتصلة به ان الاولى وهو الكاف
والميم ووجب ان يعاد هو اي لفظ المتصل بالحرف المؤكد او ضميره اي ضمير المتصل
بالحرف المؤكد ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد اسما ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا ان
زيدا فاضل فان الثانية مؤكدة لان الاولى واعيد مع ان الثانية ما اتصل بان الاولى
وهو لفظ زيدا وان زيدا انه فاضل فان الثانية مؤكدة للاولى واعيد مع ان الثانية
ضمير الظاهر الذي اتصل بان الاولى وعود ضميره هو الاولى من اعادته بلفظه وبه
جاء التنزيل قال الله تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون ففي الثانية توكيد
لفي الاولى واعيد مع في الثانية ضمير رحمة ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار
والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى منه ولا يكون المجرور بدلا من
المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مضمر لا يقولون قام زيد هو وانما

جوز ذلك بعضهم بالقياس قاله في المغني وكذا اذا اعيد كما هو مضاف لظاهر
فانه يختار اضافته التوكيد لضميره نحو وان كانوا من قبل ان ينزل عليهم من قبله
لمبلسين ولابعاد ذا الحرف المؤكد وحده نص على ذلك ابن السراج ويوخذ من كلام
التسهيل ان الفصل بين الحرفين قائم مقام اعادة ما اتصل به وظاهر كلام الموضح
خلافه وشذ اتصال الحرفين المؤكد والمؤكد من غير فصل كقوله إن إن الكريم
يحلم ما لم يرين من اجاره فخصهما بذكر ان الاولى بان الثانية من غير فصل بينهما
واجاز الزمخشري في المفصل وافقه ابن مالك في شرح التسهيل وقوله يعني الزمخشري
مردود لعدم امام يستند اليه وسماع يعول عليه ولا تجد له في هذا
البيت فانه من الضرورات واسهل منه اي من هذا البيت في اتصال الحرفين
قوله وهو تكلم المشاجع وقيل الاغلب العجلي حتى تراها وكأن وكأن
اعناقها مشددات بقرن فان المؤكد حرفان وهما الواو وكأن فلم يتصل
لفظه بمثله بل بغيره لان التوكيد الاول وهو الواو الثانية متصل
بالمؤكد الثاني وهو كأن والتوكيد الثاني متصل بالتوكيد الاول قاله
الموضح في الحواشي وجوز كان الثانية للدافية وقال البدر بن ... في التذكرة
في هذا البيت ولا يجوز ان يكون على الزيادة يعني التوكيد لمكان العطف بالواو
لان هذا العطف لم يرد في موضع نقله الشلوبين عنه في باب التنازع وافراد
والضمير في تراها واعناقها يرجع الى المطي المذكورة قبله والقرن بفتحتين
حبل يقرن به البعيران واشذ منه اي من البيت الاول قوله وهو رجل من بني اسد
فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء فالكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا

على

على حرف واحد فاتصل لفظه بمثله واسهل من هذا البيت قوله وهو الاسود بن
جعفر واصبح لا يسالنه عن بما به أصعد في علو الهوى ام تصوبا لان المؤكد بفتح
الكاف وهو عن على حرفين والمؤكد وهو الباء على حرف واحد ولاختلاف اللفظين وهما
عن والباء وفي توكيد عن بالباء لاتحادهما معناها فهو توكيد بالمرادف وله مسهلان
احدهما ان عن على حرفين والثاني ان لفظ المؤكد مخالف للفظ المؤكد خلافا للمالقي
قاله في شرح الكافية والله اعلم هذا باب العطف وهو في الاصل
مصدر عطفت الشيء اذا ثنيته وعطف الفارس على قرنه اذا التفت اليه وهو
في الاصطلاح ضربان عطف نسق بحرف وسياتي في باب يلي هذا وعطف بيان بغير حرف
واليهما اشار الناظم بقوله العطف اما ذو بيان او نسق والكلام الان في عطف
البيان والى ذلك اشار الناظم بقوله والغرض الان بيان ما سبق وسمي بيانا لانه
تكرار الاول لمراد به لزيادة البيان فكانك عطفته على نفسه وهو التابع المشبه
للصفة في توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة هذا معنى قول
الناظم فذو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفة فخرج بالمشبه
للصفة النعت لانه المشبه للشيء غير ذلك الشيء فكانه قال تابع غير صفة وخرج
بذكر الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل والاول وهو ايضاح المعرفة
متفق عليه عند البصريين والكوفيين كقوله اقسم بالله ابو حفص عمر ما ان
بها من نقب ولا دبر فعمر عطف بيان على ابي حفص للايضاح وتقدم في باب العلم
شرح هذا البيت وسبب انشاده وقصة قائله مع سيدنا عمر بن الخطاب رضي
الله عنه والثاني وهو تخصيص النكرة نفاه جمهور البصريين واثبته الكوفيون

وجماعة من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتأخرين منهم
الزمخشري وابن عصفور وابن مالك وولده واليه اشار في النظم بقوله وقد يكونان
منكرين كما يكونان معرفين ويجوز ان يكون منه اي من عطف البيان للنكرة او كفارة
طعام مساكين فيمن نون كفارة ورفع طعام مساكين عطفا بيان على كفارة ونحو من
ماء صديد فصديد عطف بيان على ماء والباقون من البصريين وغيرهم يوجبون
في ذلك البدلية بدل كل من كل ويخصون عطف البيان بالمعارف محتجين بان البيان
بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد
يكون اخص من بعض والاخص يبين غير الاخص عطف البيان كالنعت يوافق متبوعه
في اربعة من عشرة اوجه لا الاعراب الثلاثة وهي الرفع والنصب والجر و لا افراد
والتذكير والتنكير وفرعهن ففروع لافراد التثنية والجمع وفرع التذكير
التانيث وفرع التنكير التعريف تقول جاءني محمد ابو سهل فابو سهل في رفع والرفع
واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفرد و لا افراد واحد من ثلاثة ايضا
وهي الافراد والتثنية والجمع ومذكر والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير
والتانيث ومنكر والتنكير واحد من اثنين وهما التنكير والتعريف والى ذلك اشار
الناظم بقوله فاولينه من وفاق الاول ما من وفاق الاول النعت ولي وقول الزمخشري في
ان مقام ابرهيم عطف بيان على ايات بينات مخالف لاجماعهم لان البصريين
والكوفيين اجمعوا على ان النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المونث لا يبين بالمفرد المذكر
ولا يجوز ان يكون بدلا لانهم نصوا على ان المبدل منه اذا كان متعددا وكان البدل
غير واف بالعدة تعين القطع وانما التقدير منها مقام ابرهيم او بعضها مقام

ابرهيم

ابرهيم وهو مبتدا او خبر وقوله اي قول الزمخشري وقول الجرجاني يشترط في عطف
البيان كونه اوضح واخص من متبوعه مخالف لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة
ان ذا الجمة عطف بيان على هذا مع ان الاشارة اوضح واخص من المضاف الى ذي
الاداة لان تخصيص الاشارة زائد على تخصيص ذي الاداة ومخالف للقياس ايضا
لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت
باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشارح نعم لو قيل يشترط
في عطف البيان ان يكون اجلى من المعطوف عليه لكان مذهبا لان الجلي يبين
الخفي ويصح في عطف البيان اذا قصد به ما يقصد بالبدل ان يعرب بدل كل
من كل لما فيه من البيان الا ان امتنع الاستغناء عنه فيمتنع ان يكون بدلا نحو
هند قام زيد اخوها فاخوها يتعين كونه بيانا على زيد ولا يجوز ان يكون بدلا
منه لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا
لهند اذ الجملة الواقعة خبرا لابد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط
هنا هو الضمير المضاف اليه اخ الذي هو تابع لزيد فلو اسقط لم يصح الكلام
فوجب ان يعرب اخوها بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكانه من
جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط او امتنع احلاله محل الاول نحو
يا زيد الحارث فالحارث يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز ان يكون بدلا
منه لامتناع احلاله محل الاول اذ لو قيل يا الحارث لم يجز لان يا وال لا يجتمعان
هنا وقوله وهو طالب بن ابي طالب ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا اعيذكما
بالله ان تحدثا حربا فعبد شمس ونوفل يتعين كونهما معطوفين عطف بيان

على اخوينا ويمتنع فيهما البدلية لانهما على تقدير البدلية يحلان محل اخوينا
فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا بالنصب وذلك لا يجوز لان المنادى اذا عطف
عليه اسم مجرد من ال وجب ان يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفل لو كان
منادى لقيل فيه يا نوفل بالضم لا يا نوفلا بالنصب وقوله وهو لمرار الاسدي
انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر يتعين كونه
عطف بيان على البكري ولا يجوز ان يكون بدلا منه لان البدل في نية احلاله محل الاول
ولا يجوز ان يقال انا ابن التارك بشر لان الصفة المقرونة بال كالتارك لا تضاف
الا لما فيه ال كالبكري وتجوز البدلية في هذا البيت عند الفراء لاجازته
اضافة الصفة المقرونة بال الى جميع المعارف نحو الضارب زيد امس وليس
مذهبه بمرضي عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله وصالحا لبدلية
يرى في غير نحو يا غلام يعمرا ونحو بشر تابع البكري وليس ان يبدل بالمرضي ومن
المستثنيات ان يضاف اسم التفضيل الى عام ويتبع بقسميه نحو زيد افضل
الناس الرجال والنساء لانه لو نوى الرجال محل الناس لنوى احلال ما عطف
عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد افضل النساء وذلك لا يجوز
لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من اضيف له يشترط فيه ان يكون
منهم ومن ثم خطئ من قال ان اشعر الانس والجن ومنها ان يتبع صفة اي مضاف
نحو يا ايها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوي احلاله محل الرجل
لرفع لان الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة اي ومنها ان يتبع
مجرور اي مفصلا نحو باي الرجلين زيد وعمرو مررت لانه لو نوى احلال زيد مع ما
عطف

عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة اي الى المعرفة المفردة وهي انما تضاف
اليها اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن بمعنى اي اجزائه احسن او
عطف على اي مثلها نحو ايي وايك فارس الاحزاب ومنها ان يتبع مجرور كلا
مفصلا نحو كلا اخويك زيد وعمرو عندي لانه لو نوي احلال زيد مع ما عطف عليه
وهو عمرو محل اخويك لزم اضافة كلا الى مفرد وهي انما تضاف الى مثنى غير مفرق
وشذ كلا اخي وخليلي قال الموضح في الحواشي وهذه المسائل المستثنيات
مبنية على ان البدل لا بد وان يكون صالحا للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم
يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في انك انت تكون انت توكيدا
وكونه اولى ما يقال في نعم الرجل زيد ان زيد بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد
انتهى وقال الفخر الرازي وهذا الاستثناء مبني على ان المبدل منه في حكم الطرح
والبدل هو المعتمد ومذهب سيبويه ان المبدل منه ليس مهدرا بالكلية
لانه قد يحتاج اليه لغرض كقولك زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت
تهدر الاول لم يصلح كلامك انتهى ويفترق البيان والبدل بوجوه منها ان البيان لا
يقع ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير
ومنها انه لا يقع جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا للفعل ومنها انه ليس في
نية احلاله محل الاول وليس من جملة اخرى وليس متبوعه في حكم الطرح بخلاف
البدل في الجميع هذا باب عطف النسق بفتح السين بمعنى
المنسوق من نسقت الشيء نسقا بالتسكين اذا اتيت به متتابعا وكثيرا ما
يسميه سيبويه باب الشركة وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه

أحد الأحرف الآتي ذكرها وهو معنى قول النظم تال حرف متبع عطف النسق خص
بالتوسط المذكور ما عدا المعطوف وتقييد الحرف بالآتي ذكره ما بعدا أي التفسيرية
من نحو قولك مررت بغضنفر أي أسد فإن أسدا تابع لغضنفر بتوسط حرف
التفسير وهو أي وليس من الأحرف الآتي ذكرها فليس هو عطف نسق وإنما هو
عطف بيان أو بدل على الأصح وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف إلا هذا وذهب
الكوفيون إلى أنها أي عاطفة وهي أي الأحرف الموعود بها نوعان أحدهما ما يقتضي
التشريك في اللفظ بوجوه الإعراب وفي المعنى إما مطلقا من غير قيد وهو
أربعة الواو والفاء ثم وحتى نحو جاء القوم وزيد وفزيد وثم زيد أو حتى زيد
فزيد شارك القوم في اللفظ بالضمة وفي المعنى وهو المجيء وإلى ذلك أشار الناظم
بقوله فالعطف مطلقا بواو ثم فا حتى أم وقد ذهب الكوفيون إلى أن حتى ليست
بعاطفة وإما مقيدا بقيد وهو اثنان أو وأم فشرطهما في اقتضاء التشريك
لفظا ومعنى أن لا يقتضيا إضرابا لأن القائل أزيد في الدار أم عمرو عالم بأن الذي
في الدار هو أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد أم مساو للذي قبلها
في الطلبية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة إنما هي
بواسطة أم فقد شركتهما في المعنى كما شركتهما في اللفظ وكذلك أو مشركة ما
بعدها لما قبلها فيما يجاء بها لأجله من شك أو تخيير أو غيرهما فإن اقتضيا إضرابا
كانا مشركين في اللفظ لا في المعنى كما ذكر في التسهيل وسيأتي بيان ذلك وذهب
الجمهور إلى أن أو وأم مشركان في اللفظ لا في المعنى دائما والصحيح عند ابن مالك
الأول والثاني ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى إما لكونه يثبت لما

بعده

بعده ما انتفى عما قبله وهو بل عند الجميع من النحويين نحو ما قام زيد بل عمرو
ولكن عند سيبويه وموافقيه نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هؤلاء القائلون
بأن لكن من حروف العطف على ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل
عليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو
الزائدة قبلها لزوما وصححه ابن عصفور وزعم أن كلام سيبويه محمول عليه والثالث
أنها عاطفة تقدمتها الواو أو لا وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس إلى أنها
حرف استدراك وليست بعاطفة وإما لكونه بالعكس وهو أن ينتفي عما بعده ما
ثبت لما قبله وهو لا عند النحاة الجميع نحو جاء زيد لا عمرو وليس عند البغداديين
نقله ابن عصفور ونقله ابن جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين وجرى عليه
التسهيل كقوله وهو لبيد إذا اقرضت قرضا فاجزه إنما يجزي الفتى ليس الجمل
برفع الجمل عطفا على الفتى وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم والأصل ليسه
الجمل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأتبعت لفظا فحسب بل ولا لكن انتهى فصل
في كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها أما الواو فلمطلق الجمع بين
المتعاطفين من غير دلالة على الترتيب وعدمه على الصحيح خلافا للفراء وهشام
وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم أنها تفيد الترتيب والتعبير
بمطلق الجمع مساو للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا التفات لمن غاير بينهما
بالإطلاق والتقييد وقد أطال الناس في الاختلاف في ذلك حتى أفردوه بالتصنيف
وإذا ثبت أنها لمطلق الاجتماع في الحكم فيعطف متأخر في الحكم على متقدم عليه
نحو ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم فإبراهيم معطوف على نوح عطف متأخر على

متقدم وتعطف متقدما في الحكم على متأخر نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من
قبلك الله فالذين معطوف على الكاف مع اعادة الجار عطف متقدم على متأخر
وتعطف مصاحبا للمعطوف عليه في الحكم نحو فانجيناه واصحاب السفينة فاصحاب
السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب والى ذلك اشار الناظم بقوله فاعطف
بواو لاحقا او سابقا في الحكم او مصاحبا موافقا فهذه ثلاث مراتب وهي مختلفة في
الكثرة والقلة فمجيئها للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير وبعكس الترتيب قليل
وتكون عند الانتهاء والتجرد عن القرائن للمعية بارجحية وللتأخر بمجاز وللتقدم
بمرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث وتنفرد الواو
من بين سائر حروف العطف بانها تختص باحد وعشرين حكما الاول انها تعطف
اسما على اسم لا يكتفي الكلام به اي بالاسم المعطوف عليه كاختصم زيد وعمرو
وتضارب زيد وعمرو واصطف زيد وعمرو وسواء زيد وعمرو وجلست بين
زيد وعمرو فالمعطوف عليه في هذه الامثلة وهو زيد لا يكتفي به فلا يقال اختصم
زيد وتضارب زيد واصطف زيد وسواء زيد وجلست بين زيد اذ الاختصام
والتضارب والاصطفاف والمساواة والبينية من المعاني النسبية التي
لا تقوم الا باثنين فصاعدا والواو لمطلق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف
غيرها من حروف العطف والى ذلك يشير قول الناظم واخصص بها عطف الذي لا يغني
متبوعه ومن هنا اي من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك قال الاصمعي
بفتح الميم في قول امرئ القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل بالفاء في احدى الروايتين
الصواب ان يقال بين الدخول وحومل بالواو على الرواية المشهورة وهو القياس لان

البينية

البينية لا يعطف فيها بالفاء لانها تدل على الترتيب وتجد الجماعة السماع واختلفوا
في التخريج فقال يعقوب بن السكيت انه على حذف مضاف وان التقدير بين اهل الدخول
فحومل وقال الخطابي الماوردي انه على اعتبار التعدد حكما لان الدخول مكان يجوز ان
يشتمل على امكنة متعددة كما تقول قعدت بين الكوفة تريد بين دورها واماكنها
وان التقدير بين اماكن الدخول فاماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون
والعمرون اذ كان كل فريق منهم خصما لصاحبه قال وهذا عندي اصح من ان يجعل شاذا
اذا ثبتت الرواية اسقط والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان وسقط
بكسر السين المهملة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج
ويلتوي فان قلت قد مر ان المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو
وقد جاء العطف فيها بام كقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم قلت اجيب
عنه بان هذا الكلام منظور فيه الى حالته لا اصلية اذ الاصل سواء عليهم الانذار
وعدمه فالعاطف بحسب الاصالة انما هو الواو قاله الموضح في الحواشي الثاني مما
تنفرد به الواو عطف سببي على اجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا
واخاه وزيد مررت بقومك وقومه الثالث عطف ما تضمنه الاول اذا كان المعطوف
ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى الرابع عطف الشيء على مرادفه
نحو شرعة ومنهاجا الخامس عطف عامل قد حذف وبقي معموله والذين تبوءو
الدار والايمان السادس جواز فصلها من معطوفها بظرف او عديله نحو ومن خلفهم
سدا السابع جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة نحو قوله جمعت
فحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي وقيل لا تختص الواو بذلك

دل الواو وثم ولا كذلك قاله التفتازاني الثامن جواز العطف على الجوار في الجر خاصة
نحو وأرجلكم في قراءة أبي عمرو وأبي بكر وابن كثير وحمزة التاسع جواز حذفها إن أمن
اللبس كقوله كيف أصبحت كيف أمسيت البيت العاشر إيلاؤها لا إذا عطفت
عطفت مفردا بعد نهي ولا النهدي ولا الفلايح أو نفي نحو فلا رفث ولا فسوق أو مؤول
بنفي نحو ولا الضالين الحادي عشر إيلاؤها إما مسبوقة بمثلها غالبا إذا عطفت
مفردا نحو إما العذاب وإما الساعة الثاني عشر عطف العقد على النيف نحو أحد
وعشرين الثالث عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله على ربعين
مسلوب وبالي الرابع عشر عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق فإن الرزية
لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لي
ولوالدي ولمن دخل بيتي مومنا وللمومنين والمومنات وأما عكسه وإذ أخذنا من
النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فيشاركها فيه حتى نحو مات الناس حتى الأنبيا
فإنها عاطفة خاص على عام قاله في المغني السادس عشر اقترانها بلكن نحو ولكن
رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية
لمن قال رأيت زيدا الثامن عشر العطف التلقيني نحو قوله تعالى ومن آمن منهم بالله
واليوم الآخر قال ومن كفر التاسع عشر العطف في التحذير والإغراء نحو ناقة الله
وسقياها ونحو المروءة والنجدة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحي
إليك وإلى الذين من قبلك الله الحادي والعشرون عطفه أي على مثلها كقوله أبي
وأيك بأي رس لا حراب وأما الفا فللترتيب المعنوي وهو أن يكون المعطوف بها لاحقا
كقوله تعالى خلقك فسواك وقد تكون للترتيب الذكري والمراد به أن يكون وقوع المعطوف

بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لكن لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع
الأول وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك
فقالوا أرنا الله جهرة والتعقيب وهو أن يكون المعطوف بها متصلا بلا مهلة
نحو أماته فأقبره وتعقيب كل شيء بحسبه ألا ترى أنه يقال تزوج فلان فولد له إذا لم يكن
بينهما إلا مدة الحمل وإن كانت مدة متطاولة ودخلت البصرة فبغداد إذا لم يقم بالبصرة
ولا بين البلدين وكثيرا ما يقتضي الفاء أيضا التسبب وهو أن يكون المعطوف بها متسببا
عن المعطوف عليه إن كان المعطوف بها جملة أو صفة فالأول نحو فوكزه موسى فقضى
عليه والثاني نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من
الحميم واعترض على المعنى الأول وهو الترتيب المعنوي بقوله تعالى أهلكناها
فجاءها بأسنا فإن الإهلاك متأخر عن مجيء البأس في المعنى وهو متقدم في التلاوة وذلك
ينافي الترتيب قاله الفرا واعترض أيضا بنحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح
رأسه ورجليه الحديث فإن غسل الأعضاء الأربعة متقدم في المعنى ومتأخر في الحديث
فلو كانت الفاء للترتيب لما حسن ذلك والجواب من وجهين أحدهما أن المعنى على الإرادة
والتقدير أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا فمجيء البأس مترتب على الإرادة وإرادة
الوضوء فغسل وجهه الخ فغسل الأعضاء الأربعة مترتب على إرادة الوضوء الوجه
الثاني أن الفاء فيهما للترتيب الذكري لا المعنوي والحاصل أن الجمهور يقولون بإفادتها
الترتيب مطلقا والفراء منع ذلك مطلقا وقال الجرمي لا تفيد الترتيب في البقاع ولا
في الأمطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا وإن كان وقوع
المطر فيهما في وقت واحد واعترض على المعنى الثاني وهو التعقيب بقوله تعالى والذي

اخرج المرعى فجعله غثاء احوى فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء اي يابسا
اسود والجواب من وجهين احدهما ان جملة فجعله غثاء معطوفة على جملة محذوفة
وان التقدير فمضت مدة فجعله غثاء والثاني بان الفا نابت عن ثم والمعنى ثم
جعله كما جا عكسه وهو نيابة ثم عن الفا كقوله جرى في الانابيب ثم اضطرب
اي فاضطرب وسيأتي قريبا والوا فيه الفا للترتيب والتعقيب اشار الناظم
بقوله والفا للترتيب باتصال وتختص الفا بانها تعطف على الصلة ما لا يصلح
كونه صلة لخلوه من العايد على الموصول والمراد بذلك الاشارة بقول الناظم واخصص
بفا عطف ما ليس صلة على الذي استقر انه الصلة نحو اللذان يقومان فيغضب زيد
اخواك فاللذان مبتدا وهو اسم موصول وجملة يقومان صلته وجملة يغضب زيد
معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس ان لا يصح العطف لخلوها
عن ضمير يعود على الموصول لانها رفعت الظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفا
صح ذلك لان ما في الفا من معنى السببية اغنى عن الضمير لان الفا تجعل ما بعدها مع
ما قبلها في حكم جملة واحدة لاشعارها بالسببية وكانك قلت اللذان ان يقوما
يغضب زيد اخواك واخواك خبر اللذان وعكسه وهو ان الفا تعطف ما يصلح
ان يكون صلة على ما لا يصلح ان يكون صلة نحو الذي يقوم اخواك فيغضب هو زيد
فالذي هو مبتدا ويقوم اخواك جملة فعلية صلة الذي وهي لا تصلح ان تكون صلة
لخلوها عن ضمير عايد على الموصول والذي سوغ ذلك عطف جملة يغضب هو عليها
لاشتمالها على العايد الى الموصول وهو الضمير المرفوع بيغضب وانما ابرز لان
الفعل كالوصف اذا جرى على غير من هو له ورفع ضميرا وجب ابرازه وزيد خبر الذي

ومثل

ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والحال فيعطف بها على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرا
لخلوه من عايد على المبتدا وعكسه فالاول نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح
الارض مخضرة فجملة تصبح الارض بالرفع معطوفة على جملة انزل الواقعة خبر ان
وكان القياس ان لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم ان في المعطوفة على
الخبر خبر ولكنها لما قرنت بالفا ساغ ذلك والثاني نحو قوله وهو ذو الرمة
غيلان وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارة يجم فيغرق فانسان عيني
مبتدا ومضاف اليه ويحسر الماء بالرفع خبر المبتدا وهو لا يصلح كونه خبرا لخلوه
من عايد يعود على المبتدا لرفعه الظاهر وهو الماء ولكن سوغ ذلك عطف
فيبدو عليه فانه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدا هذا قول
ابن عصفور وقال المرادي في باب المبتدا التحقيق ان الجملتين اذا عطفت احداهما
على الاخرى بالفا التي للسببية تنزل منزلة الشرط والجزا فاكتفي بضمير واحد
في احداهما كما يكتفى بضمير واحد في جملة الشرط والجزا فان قلت زيد جاء عمرو
فاكرمه فلا ربط لكن وقع بالضمير الذي في الثانية نص على ذلك ابن ابي الربيع
قال لانهما تنزلتا منزلة زيد ان جاء عمرو اكرمه فالاخبار انما هو بمجموعهما
والرابط انما هو الضمير انتهى كلام المرادي وقال الموضح في المغني كذا قالوا
والبيت يحتمل ان يكون اصله يحسر الماء عنه اي ينكشف عنه ونقل المكودي
في باب الاضافة عن بعض النحاة انه اجاز حذف ان الشرطية وانها اذا حذفت
ارتفع المضارع واستشهد له بهذا البيت وانسان العين هو المثال الذي
يرى في السواد ويحسر بالحا المهملة يغور من قولهم حسر البحر اذا غار ويجم

بالجيم من الجموم وهو الكثرة ويغرون معطوف على يجم والمعنى ان الماء اذا غار منهم انسان
العين او اذا كثر غمر واستتر ويعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من عائد
على الموصوف وعكسه بالفاء او نحو مررت برجل يبكي فيضحك عمرو والثاني نحو مررت برجل
يبكي عمرو فيضحك هو وتعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالا لخلوه من عائد يعود على
صاحب الحال وعكسه بالفاء نحو جاء زيد يغضب فيطير الذباب والثاني نحو
جاء زيد يطير الذباب فيغضب هو هذا وقد قال في المغني ويجب ان يدعى ان الفاء
في ذلك كله قد اخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك في
جواب الشرط انتهى **وأما ثم فللترتيب والتراخي** على الاصح فيهما والى ذلك اشار
الناظم بقوله وثم للترتيب بانفصال **نحو فاقبره ثم اذا شاء انشره** وزعم قوم انها
لا تفيد الترتيب تمسكا بنحو قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها
في الزمر واجيب بان ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل
منها زوجها بالواو في الاعراف والقصة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تتخلف عن تتخلف
التراخي بدليل قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم
في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين وجعل منه ابن مالك ثم آتينا
موسى الكتاب الآية قال في المغني والظاهر ان ثم فيه واقعة موقع الفاء **وقد توضع**
ثم **موضع الفاء كقوله** وهو ابو دواد جارية ابن الحجاج **كهز الرديني تحت**
العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح يعقبه
الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله في المغني واعترضه قريبه وقال والظاهر انه
ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد وجوابه ان الترتيب يحصل في لحظات
لطيفة

لطيفة والرديني صفة للرمح يقال رمح رديني وقناة ردينية قال الجوهري زعموا
انه منسوب الى امرأة تسمى ردينة كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج بفتح
العين الغبار والانابيب جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب **واما حتى**
فالعطف بها قليل عند البصريين والكوفيون ينكرونه بالكلية ويحملون نحو جاء
القوم حتى ابوك ورايت القوم حتى اباك ومررت بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيه
ابتدائية وانما يعطف بها على اضمار عامل **والعطف بحتى شرطه اربعة امور احدها**
كون المعطوف اسما لا فعلا لانها منقولة من حتى الجارة وهي لا تدخل على الافعال فلا
يجوز على العطف اكرمت زيدا بكرا ما اقدر عليه حتى اقمت نفسي خادما له وتحمل
على زيد بكل شيء حتى منعني ما انفقوا واجازه ابن السيد **والثاني كونه ظاهرا**
لا مضمرا كما كان ذلك شرط مجرورها **فلا يجوز قام الناس حتى انا** وامر بنا القوم
حتى اباك وهذا الشرط **ذكره ابن هشام الخضراوي** قال في المغني ولم اقف عليه لغيره
والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه اما بالتحقيق بان يكون جزءا من كل **نحو**
اكلت السمكة حتى راسها او فردا من جمع نحو قدم الحجاج حتى المشاة او نوعا من
جنس نحو اعجبني التمر حتى البرني **او بعضا بالتاويل كقوله** وهو ابن مروان النحوي
في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما اراد قتله **القى الصحيفة كي**
يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فيمن نصب نعله فان ما قبلها وهو
القى الصحيفة والزاد **في تاويل القى ما يثقله** ونعله بعض ما يثقله قال ابو البقا
فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل ان يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره القاها
والقاها على الاول توكيد وعلى الثاني تفسير واما من رفع نعله فعلى الابتداء والقاها

خبره واما من جرها فعلى انه جارة والقاها توكيد وكان من قصة المتلمس انه
وطرفة هجيا عمر بن هند ثم مدحاه بعد ذلك فكتب لكل منهما صحيفة الى عامله
بالحيرة وامره فيها بقتلهما وختمها واوهمهما انه كتب لهما بصلة فلما دخلا
الحيرة فتح المتلمس الصحيفة وفهم ما فيها والقاها في نهر الحيرة وفر الى الشام
واما طرفة فابى ان يفتحها ودفعها الى العامل فقتله او شبيها بالبعض
في شدة لاتصال كقولك اعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع ان يقال اعجبتني
الجارية حتى ولدها لان ولدها ليس جزءا منها ولا شبيها به بخلاف كلامها فانه لشدة
اتصاله بها صار كجزئها وضابط ذلك انه ان حسن الاستثناء المتصل حسن دخول
حتى وانه لم يحسن امتنع الا ترى انه يحسن ان تقول اعجبتني الجارية الا كلامها تنزيلا
لكلامها منزلة بعضها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية الا ولدها على ارادة لاتصال
لان اسم الجارية لا يتناول ولدها لان شرط الاستثناء المتصل ان يتناول واما قيل انه ما
بعدها نقضا وهذا ليس كذلك فلا يحسن استثناؤه فلا يصح عطفه بحتى والرابع
كونه غاية لما قبلها في زيادة حسية مرجعها الى الحس والمشاهدة نحو فلان يهب
الاعداد الكثيرة حتى الالوف فان الالوف غاية الاعداد في الزيادة الحسية او في
زيادة معنوية مرجعها الى المعنى نحو مات الناس حتى الانبيا او الملوك فان الانبياء
والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية وهي الاتصاف بالنبوءة والملوك او في نقص
حسي او معنى كذلك فالاول نحو المومن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة فان مثقال
الذرة غاية في النقص الحسي والثاني نحو غلبك الناس حتى الصبيان او النساء فان
الصبيان والنساء في غاية النقص المعنوي وهو الاتصاف بالصبا والانوثة والتحقير

كما

كما قاله في المطول ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها في الذهن من الاضعف الى الاقوى
او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل
ملابسة الاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم وفي اثنائها نحو مات الناس
حتى الانبيا وفي زمن واحد نحو جاءني القوم حتى زيد اذا جاؤوا معا وزيد اضعفهم
وعلم من كلام الموضح انه لو لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها تحقيقا او تاويلا او
تشبيها او كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له او كان غاية ولم يكن دالا على زيادة او
نقص حسيين او معنويين امتنع العطف بحتى فلا يجوز كلمتني العرب حتى العجم
لاختلاف الجنس واخرج الفرسان حتى بنو فلان وهم من وسط الفرسان لعدم الغاية
لان الغاية لا تكون الا في الاطراف العالية او السافلة ولا جاء القوم حتى زيد اذا لم
يتصف بزيادة ولا نقص من رفعة او ضعة والى ذلك اشار الناظم بقوله بعضا بحتى
اعطف على كل ولا يكون الا غاية الذي تلا ويبقى عليهما شرط اخر وهو ان يكون شريكا
في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر بالنصب قاله الموضح في الحواشي واما
ام فضربان منقطعة وستاتي ومتصلة وهي المسبوقة اما بهمزة التسوية
سواء جرت بلفظة سواء ام لا والمسبوقة بهمزة التسوية هي الداخلة على جملة
بحيث تكون الهمزة مع الجملة في محل المصدر وتكون الجملة المسبوقة بهمزة
التسوية هي والجملة المعطوفة عليها فعليتين نحو سواء عليهم ءانذرتهم ام
لم تنذرهم اي سواء عليهم الانذار وعدمه واسميتين كقوله ولست ابالي
بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الان واقع اي لست ابالي بعد موتي ام
وقوعه الان ومختلفتين بان تكون المعطوفة عليها فعلية والمعطوفة اسمية نحو

سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون أي سواء دعاؤكم إياهم أم صمتكم أو بالعكس
نحو ما أبالي أزيد قاعد أم قائم أي ما أبالي بقعوده أم قيامه وأما المسبوقة بهمزة
يطلب بها وبأم التعيين لأحد الشيئين بحكم معلوم فإذا قيل أزيد عندك أم عمرو
قيل في الجواب زيد أو قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين وتقع أم المسبوقة
بهمزة التعيين بين مفردين متوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو أأنتم أشد
خلقا أم السماء أو متأخر عنهما ما لا يسأل عنه نحو وإن أدري أقريب أم بعيد
ما توعدون فالسؤال في الآية الأولى وقع عن المسند إليه ولم يسأل عن المسند وفي
الثانية بالعكس فوسط ما لا يسأل عنه في الأولى وهو أشد خلقا وأخر في الثانية
وهو ما توعدون وذلك لأن شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد الأمرين المطلوب
تعيين أحدهما ويلي أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب
تعيينه تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدإ دون الخبر أزيد قائم أم عمرو وإن
شئت قلت أزيد أم عمرو قائم فتوسط الخبر أو تؤخره لأنه غير مسؤول عنه وتقول
إذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدإ أقائم زيد أم قاعد وإن شئت قلت
أقائم أم قاعد زيد فتوسط المبتدأ أو تؤخره لأنه غير مسؤول عنه وتقع بين
جملتين فعليتين ليستا في تأويل مفردين كقوله وهو زياد بن حمل بفتح المهملة
والميم فقمت للطيف مرتاعا فأرقني فقلت أهي سرت أم عادني حلم لأن
الأرجح كون هي الواقعة بعد الهمزة فاعلا بفعل محذوف يفسره سرت لأن همزة
الاستفهام بالفعل أولى من حيث إن الاستفهام عما يشك فيه وهو الأحوال لأنها
متجددة وأما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال نحو أزيدا

ضربته

ضربته والمراد بالطيف هنا خيال المحبوبة الذي يراه في النوم والمرتاع الخائف
وأرقني أسهرني وأهي بكسر الهاء بعد الهمزة وسرت سارت ليلا وعادني جاءني
بعد أن أضعفني والحلم بضمتين ويسكن ما يرى في النوم قال ابن الحاجب يريد أنه قام من أجل الطيف
منتبها من غور اللذاذة فأرقني لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتاب هل كان الاجتماع
على التحقيق أو كان في المنام وإسميتين كقوله وهو الأسود بن يعفر التميمي لعمرك
ما أدري وإن كنت داريا شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر فشعيث في الموضعين
بالتصغير وأوله شين معجمة وفي آخره ثاء مثلثة اسم قبيلة وهو مبتدأ وابن خبره ولهذا
يكتب بالألف والجملة في موضع نصب بأدري وهو معلق عنها بالاستفهام والأصل
أشعيث بالهمزة في أوله والتنوين في آخره فحذفت الهمزة والتنوين منهما للضرورة
بناء على أنه منصرف نظرا إلى الحي بدليل الإخبار عنه بابن ويحتمل أن يكون ممنوع الصرف
نظرا إلى القبيلة والإخبار بابن لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين
قال السيرافي لأنه يهجو هذه القبيلة فيقول لم تستقر على أب لأن بعضها يعزوها إلى منقر
وبعض يعزوها إلى سهم انتهى والمعنى لا أدري أي الشيئين هو الصحيح نسب شعيث
ابن سهم أم نسب شعيث ابن منقر وسهم بفتح المهملة وسكون الهاء ومنقر
بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف وبالراء قبيلتان واستغنى الموضح بحذف الهمزة
في هذا البيت عن شرح قول الناظم وربما حذفت الهمزة إن كان خفا المعنى بحذفها أمن
ومختلفتين نحو أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون لأن الأرجح كون أنتم فاعلا بفعل محذوف
يفسره المذكور قاله في المغني والحاصل أن أم المتصلة منحصرة في نوعين لأنها إما
أن يتقدم عليها همزة التسوية أو همزة يطلب بها وبأم التعيين وإنما سميت في

هذين النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغني أحدهما عن الآخر وقيل لأنها
اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لأنهما جميعا
بمعنى أي ورجح هذا على الأول بأن اعتبار هذا المعنى راجع إليها بنفسها لا إلى أمر خارج
عنها بخلاف الأول فإن الاتصال فيه إنما هو بين السابق واللاحق فإطلاق الاتصال عليها
إنما هو باعتبار متعلقيها المتصلين بها فتسميتها بذلك إنما هو لأمر خارج عنها
وعورض بأن الوجه الثاني إنما يتأتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا همزة التسوية
فيتعين حمل الأول لشمول النوعين وعليه اقتصر في المغني وتسمى أيضا في النوعين معادلة
لمعادلة الهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق
النوعان من أربعة أوجه أولها وثانيها أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا
لأن المعنى معها ليس على الاستفهام وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر
وثالثها ورابعها أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين وأن الجملتين تكونان
معها في تأويل المفردين كما مر وليست تلك كذلك وإلى نوعي الاتصال أشار الناظم بقوله
وأم بها اعطف بعد همزة التسوية أو همزة عن لفظ أي مغنية وأم المنقطعة
هي الخالية عن ذلك المذكور في المتصلة فلا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب
بها وبأم التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين ولا يفارقها
معنى الإضراب عند الجمهور وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وبانقطاع وبمعنى بل وفت
إن تك مما قيدت به خلت وقد تقتضي مع ذلك الإضراب استفهاما حقيقيا وهو
الطلب نحو قول العرب إنها لإبل أم شاء بالمد والإبل اسم جمع والشاء ليس جمع شاة
في اللغة ولكنه جمع لا واحد له من لفظه قاله أبو عثمان وشاء خبر لمبتدأ محذوف

أي بل

أي بل هي شاء فالهمزة داخلة على جملة وإنما قدرنا بعدها مبتدأ لأنها لا تدخل على
مفرد لأنها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة ومن ثم كانت غير
عاطفة عند الجمهور خلافا لابن جني وادعى ابن مالك أنها قد تدخل على المفرد وحمل
قولهم إنها لإبل أو شاء على ظاهره دون تقدير مبتدأ واستدل بأنه قد سمع إن هناك
لإبلا أم شاء بالنصب وهذا لا يرد في الأمرين جهته وإن سلم فالتأويل ممكن بأن تكون
متصلة وحذفت الهمزة أو منقطعة وانتصب شاء بمحذوف أي أم أرى شاء أو استفهاما
إنكاريا كقوله تعالى أم له البنات ولكم البنون أي بل أله البنات إذ لو قدر
للإضراب المحض لزم المحال وهو الإخبار بنسبة البنات إليه تعالى عن ذلك وقد
لا تقتضيه أي لا تقتضي أم المنقطعة الاستفهام البتة لا حقيقيا ولا إنكاريا
نحو هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور أي بل هل
تستوي ولا يقدر بل أهل إذ لا يدخل استفهام على استفهام وقول الشاعر
فليت سليمى في المنام ضجيعتي هنالك أم في جنة أم جهنم أي بل في جهنم ولا
يقدر بل أفي جهنم إذ لا معنى للاستفهام هنا لأنه للتمني ونقل ابن الشجري
عن جميع البصريين أن أم أبدا بمعنى بل والهمزة جميعا وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك
انتهى وهذه الآية والبيت يشهدان للكوفيين فإن أم فيهما بمعنى بل خاصة كما أنها
بمعنى الاستفهام خاصة في قول الأخطل كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس
الظلام من الرباب خيالا قال أبو عبيدة إن المعنى هل رأيت وإما أو فإنها بعد
الطلب للتخيير بين المتعاطفين نحو تزوج زينب أو أختها أو للإباحة نحو جالس
العلماء أو الزهاد والفرق بينهما أي بين التخيير والإباحة امتناع الجمع

بين المتعاطفين في التخيير فلا يجوز أن يجمع بين زينب وأختها في التزويج لامتناع الجمع
بين الأختين وجوازه أي الجمع بين المتعاطفين في الإباحة فيجوز الجمع بين العلماء
والزهاد في المجالسة وبعد الخبر وهو مقابل الطلب أي الكلام الخبري الذي من شأنه
أن يحتمل التصديق والتكذيب للشك من المتكلم نحو لبثنا يوما أو بعض يوم فلبثنا كلام
خبري وأو للشك من القائلين كذلك أو للإبهام على المخاطب نحو وإنا أو إياكم لعلى
هدى أو في ضلال مبين فإنا أو إياكم لعلى هدى كلام خبري وأو في ضلال مبين للإبهام فيكون
الشاهد في الثانية وقال في المغني الشاهد في الأولى وقال الدماميني الشاهد في الأولى
والثانية والمعنى وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه
في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله تعالى وعبده
فهو على هدى وأن من عبد غيره من جماد أو غيره فهو في ضلال مبين انتهى وللتفصيل بالصاد
المهملة بعد الإجمال نحو قالوا كونوا هودا أو نصارى فقالوا كلام خبري وهو مشتمل
على الواو العائدة على اليهود والنصارى فذكر الفريقين على الإجمال بالضمير العائد إليهما
ثم فصل ما قاله كل فريق أي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى
فأو لتفصيل الإجمال في فاعل قالوا وهو الواو أو للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل
أو حرف قاله ابن مالك في الخلاصة وأصلها وعدل عنه في التسهيل وشرحه إلى التعبير بالتفريق
المجرد وللإضراب كبل مطلقا عند الكوفيين وأبي علي الفارسي وابن برهان نحو أنا
أخرج ثم تقول أو أقيم أضربت عن الخروج ثم أثبت الإقامة وكأنك قلت لا بل أقيم وحكى
الفراء اذهب إلى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم نقله عنه في شرح الكافية ونقل
ابن عصفور عن سيبويه أنه أثبت لأو الإضراب بشرطين تقدم نفي أو نهي وتكرير العامل

نحو

نحو لست زيدا ولست عمرا ولا تضرب زيدا أو لا تضرب عمرا وتكون أو بمعنى الواو
عند الكوفيين والأخفش والجرمي وذلك عند أمن اللبس كقوله وهو حميد بن ثور الهلالي
قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ما بين ملجم مهره أو سافع أي وسافع لأن البينية من
المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو كما تقدم ويحتمل أن تكون أو لأحد الأمرين
على بابها والمراد بين فريق ملجم أو فريق سافع على حد اجلس بين العلماء والزهاد
والصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام في محله من الفرس والسافع بالسين
المهملة هو الآخذ بناصية فرسه ومنه لنسفعا بالناصية وإلى معاني أو أشار الناظم
بقوله خير أبح قسم بأو وأبهم واشكك وإضراب بها أيضا نمي وربما عاقبت الواو
إذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا وزعم أكثر النحويين أن إما الثانية في الطلب
والخبر كأو نحو تزوج إما هندا وإما أختها والثاني نحو جاءني إما زيد وإما عمرو
بمنزلة أو في العطف والمعنى فتكون بعد الطلب للتخيير أو الإباحة وبعد الخبر للشك
أو الإبهام وللتفصيل نحو إما شاكرا وإما كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة
وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ومثل أو في القصد إما الثانية وقال أبو علي وابن
كيسان وابن برهان بفتح الباء والمنع من الصرف هي مثلها في المعنى فقط لا في العطف
وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه قاله ابن عصفور ويوضح قولهم إنها
مجامعة للواو العاطفة لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف وأما قوله وهو
سعد بن قرط الأحوص خلافا للجوهري يا ليتما أمنا شالت نعامتها أيما إلى
جنة أيما إلى نار فشاذ حذف الواو وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى ياء
شاذ أيضا على سبيل الاجتماع وإلا فتح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسدية

وثالثها رحا منها كناية عن فوتها فإن النعامة منه باطن القدم وثالثها أن بعثت ومن مات
أو بعثت رجلاه وانتكسر رأسه وكمهرت نعامة قدمه والخلاف في أن أما الأولى غير
عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام إما زيد وإما عمرو ونحو رأيت إما زيدا
وإما عمرا وأما لكن فعاطفة خلافا ليونس وتبعه ابن مالك في التسهيل وإنما تعطف
بشروط ثلاثة إفراد معطوفها وأن تسبق بنفي أو نهي عند البصريين وإليه أشار في
النظم بقوله وأول لكن نفيا أو نهيا وأن لا تقترن بالواو عند الفارسي والأكثرين فالنفي
نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح بالجر سماعا فقيل عطف على صالح وقيل بجار مقدر أي لكن
مررت بطالح وجاز بقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره والنهي
نحو لا يقم زيد لكن عمرو وهي حرف ابتداء جيء به لمجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة
إن تليها جملة لعدم إفراد معطوفها كقوله وهو زهير ابن أبي سلمى بضم السين إن ابن
ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر بوائقه مبتدأ وتنتظر خبره ولكن
الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وابن ورقاء بالمد هو الحارث الصيداوي وورقا أبوه
والبوادر جمع بادرة وهي الحدة أو تلت لكن واوا فهي حرف ابتداء أيضا وليست عاطفة
لأن من شرط عطفها أن لا تقترن بالواو نحو ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله
فلكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكان محذوفة أي ولكن كان رسول الله وليس رسول
الله المنصوب معطوفا بالواو الداخلة على لكن على أبا أحد من عطف مفرد على مفرد كما
هو مذهب يونس من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو لأن متعاطفي الواو
المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب لأن المعطوف عليه هنا منفي والمعطوف
موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما إيجابا وسلبا نحو ما قام زيد

وقام

وقام عمرو أو قام زيد ولم يقم عمرو وزعم ابن أبي الربيع أن لكن حين اقترانها بالواو عاطفة
جملة على جملة وأنه ظاهر قول سيبويه أو سبقت بإيجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم
فلكن حرف ابتداء واستدراك وعمرو مبتدأ ولم يقم خبره ولا يجوز لكن عمرو بالإفراد على
أنه معطوف على زيد لفوات شرطه وهو النفي أو النهي خلافا للكوفيين في إجازتهم
ذلك وليس بمسموع وأما بل فيعطف بها بشرطين إفراد معطوفها وأن تسبق
بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهي ومعناها بعد الأولين وهما الإيجاب والأمر سلب
الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء وجعله لما بعدها
كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو فالقيام في المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد
ومعناها بعد الأخيرين وهما النفي والنهي تقرير حكم ما قبلها من نفي أو نهي على
حاله وجعل ضده لما بعدها كما أن لكن كذلك كقولك ما كنت في منزل ربيع بل أرض
لا يهتدى بها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وبل كلكن بعد مصحوبيها كلم أكن في
مربع بل تيهاء فتقرر نفي الكون في منزل الربيع عن نفسك وثبت ضده الكون في أرض
لا يهتدى بها ولا يقم زيد بل عمرو فتقرر نهي زيد عن القيام وتأمر عمروا بالقيام
وأجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها
فيجوز عنده في قوله وقول عبد الوارث ما زيد قائما بل قاعدا واستعمال العرب على خلاف
ما أجازاه وبل مهما أن لا يعمل ما في قائما لأن شرط عملها بقاء النفي في المعمول وقد
انتقل عنه ومذهب الجمهور أنها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد
الإيجاب والأمر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وانقل بها للثان حكم الأول في الخبر المثبت
والأمر الجلي نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا قال المرادي تبعا للشارح فهي

في ذلك لا ازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها انتهى والقائم
عمرو وزيد والمامور بضرب عمرو وزيد ونحو ذلك لا قبل بل التوكيد في الاضراب بعد الايجاب
والتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي والاول كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم
يقض للشمس كسفة او افول والثاني كقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر
وبعد تراخي لا الى اجل واما لا فيعطف بها بشروط ثلاثة افراد معطوفها
وان تسبق بايجاب او امر اتفاقا فالاول كهذا زيد لا عمرو والثاني نحو اضرب زيدا
لا عمرا زاد سيبويه او نداء الخطاب لا ابن سعد ان يفتح السين في منعه لكون عمه
انه ليس من كلام العرب نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وان لا يصدق احد متعاطفيها
على الاخر نص عليه السهيلي في نتائج الفكر وقال وشرطها ان يكون الكلام الذي
قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها ونص عليه ايضا الابدي في شرح
الجزولية وزاد فيكون لا اول الابيات والثاني وتبعهما ابو حيان قال الموضح وهو حق
فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لان الرجل يصدق على زيد ويجوز جاءني رجل لا امراة اذ لا
يصدق احدهما على الاخر قال البدر الدماميني ما ذكره السهيلي ولا يجدي مبني
على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في الاصول انه غير معتبر على الصحيح مع ان بعض
المتاخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد في صحة
التركيب فان امتنع قام رجل وزيد فهو في غاية البعد لانك ان اردت بالرجل الاول
زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تاكيدا فلا مانع منه اذ افصح الاطناب وان
اردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه فيصح على هذا
التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معناهما متعاكسين

والبحث

وللبحث فيه مجال انتهى وقال الزجاجي في كتاب معاني الحروف وان لا يكون المعطوف
عليه معمول فعل ماض فلا يجوز عندي جاءني زيد لا عمرو فان العامل يقدر بعد العاطف
ولا يقال لا جاء عمرو الا على الدعاء ويرده انه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل
بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا قاله في المغني وجوابه ان علة المنع
عنده ترجع الى الباس الخبر بالطلب وهو الدعاء وذلك لا يتاتى في مسئلة ليس والحق
انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز اختصم زيد وعمرو ورايت
ابني زيد وعمرو وان زيدا لا عمرا قائمان والدليل على صحة ما قلناه قول العرب جدك
لا كدك قيل في تفسيره نفعك جدك وقوله وهو امرؤ القيس الكندي كان دثارا
حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل وعطف عقاب القواعل على عقاب
تنوفى وهو فاعل بفعل ماض وهو حلقت ودثار بالمثلثة اسم راع وحلقت ذهبت
ولبونه بالاضافة الابل ذات اللبن وعقاب واحدة العقبان كابر معروف وتنوفى
بفتح التاء المثناة فوق والفاء مجلول مقصورة للضرورة ثنية مشرفة قرب
القواعل قاله في القاموس وقال في المغني انه جبل عال والقواعل بالقاف وكسر
العين المهملة جبال صغار والمعنى كان هذا الراعي ذهبت بابله التي يرعاها
عقاب من عقبان تنوفى فكان ترعاها او تبعد عنها فلا يستطيع ردها ولا يطمع
فيها الاعقاب هذه الجبال الصغار لعدم ارتفاعها وافهم الناظم على قوله
ولا نداء او امرا او اثباتا تلا فنحو وما عطف عليه معمول مقدم بتلا وتلا جملة
والتقدير لا تلا نداء او امرا او اثباتا واياك ان تظن ان معطوف على لحن كما
ظن المرادي فتنزل هذا الحرف تفتن بعاطف ولم يكن من قولها مع حافية

Library Digitised Collections

Author/s:
Ab al-Najm al-Fadl ibn Qudmah al-Ijl, d. 747 or 8

Title:
Min al-tasrih

Date:
1127 [1716?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23345

File Description:
Part 1

الاولى والثانية ولكن المعهود في التاء انها تعوض من الاصول وهذا يقوي ما اختاره
الاخفش فيقال اقامة واستقامة وقد تحذف التاء التي جعلت عوضا فيقتصر
في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقولهم اراه اراء واجابه اجابا وحكاها
الاخفش ويكثر ذلك مع الاضافة نحو واقام الصلاة والاصل واقامة الصلاة
فحذفت التاء مع الاضافة مسوغها ولمشاكلة وايتاء الزكاة والى هذه
المسألة اشار الناظم بقوله والف الافعال واستفعال ازل لذا الاعلال والتا
الزم عوض وحذفها بالنقل ربما عرض المسألة الرابعة صيغة مفعول
معل بالنقل والحذف ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذف احدى الواوين
لالتقاء الساكنين والصحيح عند سيبويه انها الثانية لما ذكرنا من انها
زائدة وقريبة من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لان العين
كثيرا ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع فحذفها اولى ويجب ايضا في
ذوات الياء الحذف وقلب الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا فتلتبس
ذوات الياء بذوات الواو ومثال الواوي مقول ومصوغ والاصل مقوول
ومصووغ بواوين الاولى عين الكلمة والثانية واو مفعول فنقلت حركة
العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الواوان فحذفت واو مفعول عند
سيبويه وعين الكلمة عند الاخفش ويظهر اثر الخلاف في الميزان فوزنه
على الاول مفعل وعلى الثاني مفول ومثال الثاني بالنسبة مبيع ومدين
اصلهما مبيوع ومديون فنقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان
فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل الياء لئلا ينقلب واوا فيلتبس ومذهب

في الواوي

سيبويه

سيبويه اولى لان التقاء الساكنين انما يحصل عند الثاني وان قلب الضمة الى الكسرة
خلاف قياسهم فان قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف قلنا لا نسلم انها علامة
بل اشباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم الا ومعونا بنقل ضمة الواو الى ما
قبلها والعلامة انما هي الميم يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد
فيه من غير واو فان قيل ان اجتمع الزائد والاصلي فالمحذوف هو الاصلي كالياء
من غاز دون التنوين وان التقى ساكنان والاول حرف مد تحذف الاول كما في قل
وبع وخف قلنا محل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا
واما هنا فليس كذلك بل هما حرفا علة وبنو تميم تصحح اليائي دون الواوي
لان الياء اخف عليهم من الواو فيقولون مبيوع ومخيوط كما يقولون مضروب
وذلك مطرد عندهم قال شاعرهم يصف الخمرة وكانها تفاحة مطيوبة
وكان القياس ان يقول مطيبة كمبيعة ولكنه اتى به على الاصل قال العباس
ابن مرداس قد كان قومك يحسبونك سيدا واخال انك سيد معيون
وكان القياس ان يقول معين وهو من عنت الرجل يعني اصبته بالعين فانا
عاين وهو معين على القياس ومعيون على الاصل واخال بكسر الهمزة وبنو
اسد تفتحها على القياس بمعنى اظن وربما صحح بعضهم شيئا من ذوات الواو
سمع ثوب مصوون من صان يصون ومسك مدووف اي مبلول وفرس
مقوود من قاد يقود وقول مقوول من قال يقول والى هذه المسألة اشار
الناظم بقوله وما لافعال من الحذف ومن نقل فمفعول به ايضا قمن نحو مبيع
ومصون وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر هذا باب

الحذف وفيه ثلاثة مسائل احدها تتعلق بالحرف الزائد وذلك ان الفعل
اذا كان على وزن افعل فان الهمزة تحذف في امثلة مضارعه ومثالي وصفه
اعني وصفي الفاعل والمفعول لان حروف المضارعة هي حروف الماضي بزيادة
احرف المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو اكرم ثم حملوا بقية
اخواته ووصفي الفاعل والمفعول عليه تقول اكرم ويكرم وتكرم ونكرم ومكرم
بكسر الراء ومكرم بفتحها واصله اأكرم ويؤكرم وتؤكرم ونؤكرم ومؤكرم
فحذفت الهمزة في الجميع والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف همز افعل
استمر في مضارع وبنيتي متصف وشذ قوله وهو ابو حيان الفقعسي فانه
اهل لان يؤكرما فاثبت الهمزة واستعمل الاصل المرفوض المسألة الثانية
تتعلق بفاء الفعل وهو المشار اليها بقوله فا امر او مضارع من كوعد احذف
وفي كعدة ذاك اطرد وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا واوي الفا مفتوح
العين في الماضي مكسورها في المضارع فان فاءه تحذف في امثلة المضارع
الاربعة وفي الامر وفي المصدر المبني على فعلة بكسر الفا وسكون العين
ويجب في المصدر تعويض الهاء المحذوفة تقول في المضارع الغائب يعد
والاصل يوعد حذفت فاؤه وهي الواو استثقالا لوقوعها ساكنة بين
ياء مفتوحة وكسرة لازمة وحمل على ذي الياء اخواته وهي تعد ونعد واعد و
امره ومصدره الكائن على فعلة بكسر الفاء وسكون العين تقول يا زيد
عد عدة واصل عد اوعد وعدة وعدة بكسر الواو وسكون العين كما هو بابه فحذفت
فاؤه ونقلت حركة عينه التي هي الكسرة ليكون بقاء الكسرة دليلا

عليها

عليها وعوض من الفاء تاء التانيث ولذلك لا يكادان يجتمعان ولحذف الواو من
المضارع ثلاثة شروط احدها ان تكون الياء مفتوحة فلا تحذف من يوعد مضارع
اوعد ثانيها ان تكون عينه مكسورة فان كانت مفتوحة او مضمومة نحو يولم
ويوضؤ لم تحذف وشذ يجد بضم الجيم في لغة عامرية ويقع ويدع ويذر مبنيين
للمفعول في لغة من وجهين ضم الياء وفتح العين وشذ يسع من جهة كون ماضيه
مكسور العين وكون مضارعه مفتوحا وحذفت من يطا ويضع ويقع ويدع لانها
في الاصل بكسر العين في المضارع ففتحت لاجل حرف الحلق ثالثها ان يكون ذلك
في فعل فلو كان في اسم لم تحذف الواو كتوعيد فنقل يقطين من وعد ولحذف الواو
من فعلة بكسر الفاء شرطان احدهما ان يكون مصدرا كالعدة فلو كان غير مصدر لم
تحذف واوها وشذ نحو رقة للفضة وحشة للارض الموحشة والثاني ان لا يكون
لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقعة المقصود بهما الهيئة فلا تحذف فاوهما
للالتباس واما الوجهة فاسم للمكان المتوجه اليه فهي بمعنا الجهة لا
اسم مصدر للتوجه قاله المازني والمبرد والفارسي فعلى هذا لا شذوذ في
اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو الذي يظهر
من كلام سيبويه ونسب الى ايضا فعلى هذا اثبات الواو فيه شاذ والمسوغ
لاثباتها فيه دون الباقي من المصادر انه مصدر غير جار على فعله اذ لا يحفظ
وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه اذ لا موجب لحذفها منه لا حملها
على مضارعه ولا مضارع له والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر
الجاري عليه التوجه فحذفت زوائده وقيل وجهه ورجح الشلوبين القول

فانه مصدر فقد الآن بعد بمعنى واحد فلا يمكن ان يقال في جهة انتهاء هي اسم
لمكان اذ لا ينبغي للمعزول وجه وبعد من التصميم هذا الحرف بما قاله وان
ما قاله يا لا امكن له في هذا الحرف الا ما شذ من قول بعض العرب ليبس مضارع
يبس اصله ييبس فحذفت اليا وليبس مضارع لبس اصله ييبس وقد تترك ما
المصدر لقد اضيف شذوذا كقوله وهو ابو امية الفضل بن عباس بن عتبة
ابن ابي لهب ان الخليط اجدوا البين وانجردوا واخلفوك عدى الامر الذي وعدوا
قال الفراء اراد عدة الامر فحذف تا التانيث عند الاضافة شذوذا وخرجه خالد
ابن مكتوم على انه عدى جمع عدوة والعدوة الناحية كانه اراد نواحي الامر المسالة
الثالثة تتعلق بعين الفعل وهي المشار اليها بقول الناظم ظلت وظلت في ظللت
استعملا وقرن في اقررن وقرن نقلا وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا مكسور
العين وعينه ولامه من جنس واحد فانه يستعمل في حال اسناده الى
الضمير المتحرك على ثلاثة اوجه تاما ومحذوف العين بعد نقل حركتها
الى الفا ومع ترك النقل وذلك نحو ظل تقول اذا اسندته الى ضمير رفع متحرك
ظللت بالاتمام وفك الادغام لتعذر السكنين وظلت بكسر الظا وظلت بفتحها
وحذف اللام الاولى منها لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين لان الثقل الضمي والتخفيف
مطلوب واختصت اللام الاولى منها دون العين بالحذف لانها تدغم وقيل المحذوف
الثانية لان الثقل انما يحصل عندها اما فتح الظا فلانه لما حذفت اللام مع حركتها
بقيت الظا مفتوحة واما الكسر فلانه لما نقل حركتها اللام الى الظا بعد اسكانها
وحذفت اللام بقيت الظا مكسورة وكذلك تقول في ظلت ظللنا وظللت وظللتما
وظلتم

وظللتم وظللن فلا فرق ويقال في ظلت افعل بكسر الظا ظلولا اذا عملته بالنهار
دون الليل وذكر ابو الفتح ان كسر الظا من ظلت لغة اهل الحجاز وفتحها لغة
تميم وينبغي العكس فان الفتح جا في القران والقران نزل بلغة اهل الحجاز قال
الله تعالى فظلتم تفكهون وظاهر اطلاق الموضح ان هذا الحذف يطرد في كل
فعل مضاعف مكسور العين وهو مذهب الشلوبين وصرح سيبويه بشذوذه
وانه لم يرد الا في لفظين من الثلاثي وهما ظلت ومست في ظللت ومسست
وفي لفظ ثالث من الزايد على الثلاثة وهو احست في احسست وممن ذهب
الى عدم اطراده ابن عصفور وقال في التسهيل انه لغة سليم وحكى ابن
الانباري الحذف في لفظ من المفتوح وهو همت في هممت واطلاق التسهيل
شامل للمفتوح والمكسور وللثلاثي ومزيده وان كان الفعل المضاعف المكسور
العين مضارعا او امرا واتصلا بنون نسوة جاز الوجهان الاولان التمام
وحذف العين بعد نقل حركتها الى الفا نحو يقررن بالاتمام والفك ويقرن
بحذف عينه ونقل حركتها الى الفا وهي القاف ولا يجوز في نحو ظل ان ظللت
بفتح العين من الظلال تفيض لا هتم وفي نحو فيظللن رواكد بفتح اللام
وكسرها من ظل يظل مثل ظل يظل ويظل قاله في الارتشاف لا الا الاتمام لان
العين مفتوحة وقرا نافع وعاصم وقرن بالفتح في القاف امرا من قررت
بالمكان اقر به بكسر الماضي وفتح المضارع فلما امر منه اجتمع مثلان اولهما
مفتوح ففعل فيه من حذف عينه ما فعل باحست وهو قليل لانه تخفيف
المفتوح وان المشهور قررت في المكان بالفتح اقر بالكسر واما كسر

وهو قررت بالكسر أقر بالفتح وفي قررت عينا بالكسر أقر بالفتح وقد ذهب
بعضهم إلى أن قرن على قراءة الفتح أمر من قار يقار وإلى أن قرن على قراءة الكسر
أمر من الوقار يقار أو قر يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن وأجاز الناظم في
الكافية وشرحها إلحاق المضموم العين بالمكسور فأجاز في اغضضن أن يقال
غضن واحتج بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور وإن كان فك المفتوح قد
جر منه إلى الحذف في قرن المفتوح القاف فجعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز
قال ولم أره منقولا هذا باب الادغام اللائق بالتصريف
وهو ادغام المثلين ويقال فيه الادغام بتشديد الدال وهي عبارة سيبويه
وأصحابه والأول عبارة الكوفيين وهو لغة الإدخال واصطلاحا رفع اللسان
ووضعه بالحرفين دفعة واحدة بعد إدخال أحدهما في الآخر فيجب ادغام
أول المثلين الساكن أولهما المتحرك ثانيهما بثلاثة شروط أحدها أن لا يكون أول
المثلين هاء سكت فإن كان هاء السكت فإنه لا يدغم لأن الوقف على الهاء منوي
الثبوت وقد روي عن ورش ادغام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس
والثاني أن لا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فإن الادغام في ذلك
رديء فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الادغام نحو سأل والثالث أن لا
تكون مدة في آخر ومبدلة من غيرها دون لزوم فإن كان مدة في الآخر لم يدغم
نحو يعطي بابيسر وفي عوا وافي ليلا فيمن ذهب المد بالادغام فإن لم تكن في آخر
وجب الادغام فيه وإن كانت مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الادغام
بل يجوز إن لم يلبس نحو ايثاثا وريا في وقف حمزة ويمتنع إن البس نحو قوول بالبنا
للمفعول

للمفعول لأنه لو ادغم لالتبس بقوله وإن كانت المدة مبدلة من غيرها بدلا
لازما وجب الادغام نحو أوّب أصله أوأب بهمزتين مضمومة فساكنة أبدلت
الثانية واوا وادغمت في الواو الثانية ويمتنع الادغام إن تحرك أول المثلين
وسكن ثانيهما نحو ظللت ورسول الحسن لأن شرط الادغام تحرك المدغم فيه ويجب
ادغام أول المثلين المتحركين بأحد عشر شرطا أحدها أن يكونا في كلمة واحدة
اسم كانت أو فعلا في الأول كقصب ومد وحب والثاني كشد ومل وحب أصلهن
شدد بالفتح وملل بالكسر وحبب بالضم فسكن أول المثلين وادغم في الثاني
فإن كانا أي المثلان المتحركان في كلمتين فإن كان أولهما في آخر كلمة وثانيهما في أول كلمة
أخرى مثل جعل لك كان الادغام جائزا لا واجبا بشرطين أحدهما أن لا يكونا همزتين
نحو قرأ آية فإن الادغام في الهمزتين رديء والثاني أن لا يلي أولهما ساكنا غير لين
نحو شهر رمضان فهذا لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روي عن أبي عمرو
الادغام في ذلك وتأولوه على إخفاء الحركة وأجاز الفراء ادغامه الشرط الثاني
من الأحد عشر أن لا يتصدر أولهما أي المثلين كما في ددن بدالين مهملتين
مفتوحتين وهو اللهو واللعب فإن مثل ذلك لا يجوز ادغامه لأن الادغام
يستدعي سكون أول المثلين ولا يبتدأ بالساكن فمتى عدم الشرط الثالث أن
لا يتصل أولهما بمدغم كجسس بضم الجيم وفتح السين المهملة جمع جاسس
فإن فيه مثلين متحركين ويمتنع ادغام أولهما في الثاني لأن قبلهما مثلا آخر
مدغما في أول المتحركين فلو ادغم المدغم فيه التقى ساكنان وبطل الادغام السابق
الشرط الرابع أن لا يكونا في وزن ملحق سواء كان الملحق أحد المثلين كقردد

وهو المكان الغليظ وهدد علم امرأة او غيرهما اي المثلين كهيلل اذا
قال لا اله الا الله او كلاهما اي احد المثلين وغيره نحو افعنسس اي تاخر ورجع
والملحق فيه اي احد المثلين وهو السين الثانية على المختار وغير احد المثلين وهو
الهمزة والنون وكان ينبغي ان يقول او كليهما بالياء عطفا على خبر كان و هو احد
المثلين ولكنه اتى به بالالف اما على لغة كنانة لانهم يعربون كلا بالالف مطلقا
او على ان احد المثلين اسم كان موخرا والملحق خبرها مقدما فانها قردد ومهدد
وهيلل وافعنسس ملحقة بغيرها اما قردد ومهدد فان احد داليهما
مزيد للالحاق بجعفر واما هيلل فان الياء مزيدة فيه للالحاق بنحو دحرج وهي
غير احد المثلين واما افعنسس فان احد السينين والهمزة والنون مزيدة
فيه للالحاق بنحو احرنجم ولا يجوز ادغام احد المثلين في الاخر في شيء من الملحقات
لانه يؤدي الى ذهاب مثال الملحق به الشرط الخامس والسادس والسابع
والثامن ان يكونا في اسم على فعل بفتحتين كطلل بالطاء المهملة وهو
الشاخص من اثار الديار ومدد بالمهملة وهو كل شيء زاد في شيء او على فعل
بضمتين كذلل بالذال المعجمة جمع ذلول ضد الصعبة وجدد بالجيم جمع
جديد او على فعل بكسر اوله وفتح ثانيه كلمم جمع لمة بكسر اللام وتشديد
الميم وهو الشعر المجاوز شحمة الاذن وكلل جمع كلة بكسر الكاف وتشديد
اللام وهو الستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى به من البعوض ويسمى في عرفنا
الناموسة او على فعل بضم اوله وفتح ثانيه كدرر جمع درة وهي اللؤلؤة
وجدد بالجيم جمع جدة بضم الجيم وتشديد الدال وهي الطريق في الجبل وفي هذه
الانواع

الانواع السبعة الاخيرة وهي الثلاثة الملحقة وهذه الاربعة المذكورة في الخامس
والثامن وما بينهما يمتنع الادغام اما الثلاثة الاول فلما تقدم من ان الادغام
يفوت المقابلة في الالحاق واما النوع الاول من الاربعة فانه وان وازن الفعل لم يدغم
تنبيها على فرعية الادغام في الاسماء واما الثلاثة الباقية فمخالفة للافعال في
الوزن والادغام فرع الاظهار يختص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه
من الاسماء دون ما لم يوازنه وكذا ما وازن هذه الامثلة الاربعة بصدره لا بجملته
فانه يمتنع ادغامه نحو خششاء العظم خلف الاذن فانه موازن بصدره للفعل
بضم اوله وفتح ثانيه نحو صفف قاله المرادي وفي الصحاح ما يخالفه فانه قال
الخشاء اصله الخششاء على فعلاء فادغم ونحوه دررة اذا من الردد فانه
موازن بصدره لفعل بضمتين نحو ذلل ونحو خببه جمع خب فانه موازن بصدره
لفعل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو كلل ونحو الحججا بفتحتين مصدر حجي بمعنا
حب فانه موازن بصدره لفعل بفتحتين نحو طلل والشروط الثلاثة الباقية
من الاحد عشر وهي ان لا يكون حرف ثانيهما عارضة نحو اقصص ابي واكفف
الشر اصلهما اقصص واكفف بسكون الاخير ثم نقلت حركة الهمزة من ابي
وهي الفتحة الى الصاد من اقصص وحركت الفاء من اكفف بالكسر لالتقاء
الساكنين فالحركة فيهما عارضة لا يعتد بها وان لا يكون المثلان يائين تحتانيتين
لازما تحريك ثانيهما نحو حيي وعيي وان لا يكونا تائين فوقانيتين في افتعل كاستتر
واقتتل من الستر والقتل وفي هذه الصور الثلاث يجوز الادغام والفك قال
الله تعالى ويحيى من حيي عن بينة بالفك ويقرا ايضا حي بالادغام لمن ادغم

نظرا الى انهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة ومن يك نظر الى ان اجتماع
المثلين في باب حيي كالعارض لكونه مختصا بالماضي دون المضارع والامر والعارض
لا يعتد به غالبا وكلاهما فصيح والفك اكثر في كلامهم فلو كانت حركة ثاني
اليائين غير لازمة نحو لن يحيي ورايت محييا لم يجز الادغام اتفاقا للثقل وتقول
استتر واقتتل بالفك فاذا اردت الادغام نقلت حركة التاء الاولى الى الفاء
وهي السين في الاول والقاف واسقطت الهمزة اي همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة
ما بعدها ثم ادغمت التاء في التاء فتقول في الماضي ستر وقتل بفتح اولهما
وتشديد ثانيهما وتقول في المضارع يستر ويقتل بفتح اولهما وثانيهما
وتشديد ثالثهما مع كسره وتقول في المصدر ستارا وقتالا بكسر اولهما
وتشديد ثانيهما وانما ذكر المضارع والمصدر ليميز بين ما اصله التشديد
وما عرض فيه وذلك ان نحو ستر يحتمل ان يكون على اصله ويحتمل ان يكون اصله
استتر ولا يفرق بينهما الا المضارع والمصدر فتقول في مضارع ستر الذي وزنه
فعل يستر بضم اوله لان ماضيه على خمسة احرف واصله يستتر فتفعل
وادغم وفي مصدره ستارا واصله استتارا ابدلها اربعة لا ادغام نقلت الحركة
وطرحت الهمزة ويجوز الوجهان الادغام والفك ايضا في ثلاث مسائل
احداها اول التاءين ابو فاتيتين الزايدتين في اول المضارع نحو تتجلى
وتتذكر مضارعي تجلى وتذكر وذكر الناظم في شرح الكافية وتبعه ابنه
في شرح الخلاصة انك اذا ادغمت التاء الاولى في الثانية اجتلبت همزة
الوصل ليتوصل بها الى النطق بالساكن للادغام وقلت في تتجلى اتجلى

انتهى

انتهى وفيه نظر فانه لم يجلوا الله احد من الفصحاء فيما نعلم اذ لا همزة وصل في
اول الفعل المضارع وانما الادغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء قال الحوفي
بان وقف ابتدئ بالاظهار ولا يجوز ادخال الف الوصل عليه لان الف الوصل لا تدخل
على الفعل المضارع وذكر الناظم في بعض كتبه هذه المسالة على الصواب وقال
يجوز ادغام تاء المضارع عقب تاء اخرى بعد مدها او حركة نحو ولا تيمموا الخبيث
وتكاد تميز انتهى وبذلك قرا البزي في الوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن وكنتم
تمنون لا اصل تتيمموا وتتبرجن وتتمنون بتاءين فادغمت اولاهما في اخراهما
بان ابدلت وثانيها التخفيف في الابتداء بحذف احدى التاءين وهي الثانية وفاقا
لسيبويه والبصريين لان الاستثقال بها حصل لا الاولى لانها علامة المضارعة
خلافا لهشام الضرير واصحابه من الكوفيين وحجتهم ان التانيث في تتفعل المعنى
كالمضارعة مثلا وحذفها يخل بهذا المعنى وذلك جائز في الوصل ايضا قال الله تعالى
نارا تلظى لا اصل تتلظى فحذفت احدى التاءين ولو كان ماضيا لقيل تلظت لان
التانيث واجب مع المجازي اذا كان ضميرا متصلا ولقد كنتم تمنون الا اصل تتمنون
وقد يجي هذا الحذف في النون الثانية بعد نون المضارعة ومنه على القول
الاظهر قراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المومنين بضم النون وتشديد الجيم
المكسورة وسكون الياء اصله ننجي بفتح النون الثانية وتشديد الجيم
المكسورة مضارع نجى فحذفت النون الثانية ويضعفه انه لا يجوز في مضارع
نبات ولقيت ونزلت ونحو هذا ان ابتدات بالنون ان تحذف النون الثانية لا
في شيء كقراءة بعضهم ونزل الملايكة تنزيلا بنصب الملايكة وقيل الاصل

نجي بسكونها اي النون الثانية وذي عممت في الجيم كاجامنة واجانة بتشديد
الجيم فيهما والاصل انجامنة وانجانة وذي عممت النون في الجيم والاجامنة واحدة
الاجاجم والاجانة واحدة الاجاجين وهي بفتح الهمزة وكسرها قال صاحب الفصيح
قصرية يغسل ويعجن فيها وقول الانجانة كما يقال الانجامنة وهو لغة يمانية فيهما
انكرها الاكثرون قاله ابن السيد وادغام النون في الجيم لا يكاد يعرف لان النون
عند الجيم تخفى ولا تدغم وقيل هو فعل ماض من نجا ينجو بتخفيف عينه وهي
الجيم ثم ضعفت عينه وبني للمفعول واستتر لضمير المصدر والتقدير نجي
هو اي النجاء وفيه ضعف من جهات احدها انه لو كان كذلك لفتحت الياء لانه
فعل ماض مبني للمفعول نحو قضي الامر والثانية انابة ضمير المصدر مع انه
مفهوم من الفعل والثالثة انابة غير المفعول به مع وجوده قاله في المغني
واجاب عن اولها بان تسكين الياء المفتوحة للتخفيف لغة وبه قرا الاعمش
فنسي ولم نجد وقرا الحسن ما بقي من الربا بسكون الياء فيهما وصلا وعن
الثانية بقوله تعالى وحيل بينهم بان النائب ضمير المصدر وعن الثالثة بقراءة
ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون فاناب غير المفعول به مع وجوده المسئلة
الثانية والثالثة من المسائل الثلاث التي يجوز فيها الادغام والفك ان
تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما بالسكون او فعل امر مبنيا على السكون فانه
يجوز فيه الفك والادغام قال الله تعالى من يرتدد منكم عن دينه بالفك وهو
لغة اهل الحجاز والادغام وهو لغة تميم اعتدادا بتحريك الساكن في بعض
الاحوال نحو لم يردد القوم واردد القوم واهل الحجاز لا يعتدون بذلك وقال

الله

الله تعالى واغضض من صوتك بالفك وقال جرير الشاعر فغض الطرف انك
من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا بالادغام واذا ادغم في الامر على لغة تميم وجب
طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائي انه سمع من عبد القيس
اردد واغضض وامرر بهمزة الوصل ولم يحك ذلك احد من البصريين واذا اتصل بالمدغم
فيه واو جمع نحو ردوا او ياء مخاطبة نحو ردي او نون توكيد نحو ردن اجمع
الحجازيون وغيرهم من العرب كذا قالوه وعللوه بان الفعل حينئذ مبني على هذه
العلامات وليس تحريكه بعارض واذا اتصل بالمدغم هاء غائب وجب ضم المدغم
فيه نحو رده ولم يرده ووجب فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة نحو ردها
ولم يردها قالوا لان الهاء خفية لم يعتد بوجودها فكان الدال وليت الالف
نحو ردا وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالكسر والفتح وذكر ذلك
في مضموم الفاء وذكر ثعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء الغائب وغلطوه في
تجويز الفتح واما الكسر فالصحيح انه لغية سمع الاخفش من ناس من بني
عقيل مده وعضه بالكسر والتزم اكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا رد القوم
بالكسر لانها حركة التقاء الساكنين في الاصل ومنهم من فتح وهم بنو اسد
وعليه قول جرير فغض الطرف البيت واما الضم فقال في التسهيل ولا يضم
قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح انتهى وحكى ابن جني الضم ايضا وهو قليل فان لم
يتصل بالفعل هاء الغائبة او هاء الغائب او الساكن ففيه ثلاث لغات
الفتح مطلقا نحو رد وعض وفر وهي لغة كعب ونمير والاتباع لحركة الفاء
نحو رد وعض وفر وهذا كثير في كلامهم والتزم الادغام في هلم لثقلها

بالتركيب وفي كيفية تركيبها خلاف قال جمهور البصريين مركبة من ها التنبيه
ومن لم التي هي فعل امر من قولهم لم الله شعثك اي جمعه وكانه قال اجمع
نفسك الينا فحذفت الالف تخفيفا ونظرا الى ان اصل لام لم السكون وقال الخليل
ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف
لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وادغمت وقال الفراء
مركبة من هل التي للزجر وام بمعنى اقصد فحذفت الهمزة بالقاء حركتها
على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول للكوفيين وقيل
بسيطة حكاه ابن العلج في البسيط والقول بالتركيب هو الصحيح حتى نقل
بعضهم الاجماع عليه ومن ثم اي من اجل ثقلها بالتركيب التزموا في اخرها
الفتح للتخفيف ولم يجيزوا فيه اي في اخرها ما اجازوا في اخر رد وشبهه من
الضم للاتباع ومن الكسر على اصل التقاء الساكنين لعدم التركيب وحكى
الجرمي في هلم الفتح والكسر عن بعض بني تميم واذا اتصل بها هاء غائب نحو
هلمه لم تضم بل تفتح واختلف فيها العرب على لغتين احداهما ان تلزم
طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلم
يا زيد وهلم يا زيدان وهلم يا زيدون وهلم يا هند وهلم يا هندان وهلم
يا هندات وهي لغة اهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى هلم
شهداءكم هلم الينا وهي عندهم اسم فعل بمعنى احضر في المتعدي وبمعنى
ايت في اللازم واللغة الثانية ان تلحقها الضمائر البارزة بحسب من هي
مسندة اليه فتقول هلما وهلموا وهلمي وهلممن بالفك وهي لغة بني
تميم

تميم وهي عندهم فعل امر ومن ثم ذهب بعض النحويين الى ان هلم في لغة بني
تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل بالتزامهم الادغام ولو كانت
فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر والاظهار واجيب بان التزام احد
الجائزين لا يخرجها عن الفعلية والتزام احد الجائزين في كلام العرب كثير
ويجب الفك في افعل بكسر العين في التعجب باجماع العرب محافظة على الصيغة
سواء كان متصلا بالباء ام لا فالاول نحو اشدد ببياض وجه المتقين والثاني
نحو احبب الى الله بالمحسنين بالفصل بالجار والمجرور والاصل احبب بالمحسنين
الى الله واذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع البارز وجب
الفك لا الادغام في لغة غير بكر بن وائل لان ما قبل الضمير البارز لازم تبع لا يكون
الا ساكنا نحو حللت وقول ان ظللت وشرحنا اسرهم والفرق بينه وبين
نحو رد ولم يرد حيث جاز فيه الفك والادغام ان سكون المضارع المجزوم
عارض يزول بزوال الجازم والامر محمول عليه وسوى بينهما في لغة بكر بن
وائل قال سيبويه زعم الخليل ان ناسا من بكر بن وائل يقولون ردت ومدن وردت
وهذه لغة ضعيفة كانهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء وابقوا اللفظ
على حاله بعد دخولهما وفك يفك لا ادغام في غير ذلك شذوذا نحو لححت
عينه بحاءين مهملتين اي لصقت بالرمص بفتح الميم وهو وسخ في الموق
فان سال فهو غمص وان جمد فهو رمص قاله في الصحاح والل السقاء اي
تغيرت رائحته وضبب البلد اي كثر ضبابه ودبب الانسان اي نبت شعره
في جبينه وصكك الفرس اي اصطكت عرقوباه وقطط اي اشتدت

MUh160
263

الشعر اي اشترت جودته وغيره لك بما جاء في الاظهار للتضعيف لبيان
الاصل كالفوتر في التصحيح او في ضرورة قوله وهو ابو النجم العجلي الحمد لله
العلي الاجلل الواسع الفضل الوهوب المجزل والقياس الاجل فالادغام
والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله :. هذا
اخر ما يسر الله لنا جمعه جعله الله خالصا لوجهه الكريم موجبا للفوز
لديه بجنات النعيم قال مؤلفه عفا الله عنه ونفعنا ببركته
وافق الفراغ منه ليلة يوم عرفة من شهور سنة ست وتسعين
وثمانماية وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

تم وكمل من نسخه يوم الخميس ثالث وعشرين
من شهر صفر الخير عام سبعة وعشرين وماية
والف

THE UNIVERSITY OF MELBOURNE

Library Digitised Collections

Author/s:
Ab al-Najm al-Fadl ibn Qudmah al-Ijl, d. 747 or 8

Title:
Min al-tasrih

Date:
1127 [1716?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23345

File Description:
Part 9

لموصوف مذكور او خبر او حال فان فقدت فعاطف نحو جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف
بل و لا رد لما قبلها وليست عاطفة قاله في المغني وان كان مع نحو لها مفرد صفة
لسابق او خبر او حال فليست عاطفة ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض
ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا قاله في المغني
وصل يعطف على الظاهر والمضمر المنفصل مرفوعا كان او منصوبا
والضمير المتصل المنصوب بلا شرط فالعطف على الظاهر كقام زيد وعمرو
العطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو انا وانت قائمان والمنصوب نحو اياك
ولا اسد وعلى الضمير المتصل المنصوب نحو جمعناكم والاولين فالاولين معطوف
على الكاف والميم ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا
الا بعد توكيده بتوكيد لفظي مراد فوله بان يكون بضمير منفصل نحو لقد
كنتم انتم وآباؤكم ونحو اسكن انت وزوجك في احد الوجهين او بتوكيد معنوي
كقوله ثم رعتم اجمعين ومن يليكم بروبتنا وكنا الظافرينا او بعد وجود فاصل اي
فاصل كان بين المتبوع وهو المعطوف عليه والتابع وهو المعطوف نحو يدخلونها
ومن صلح فمن صلح معطوف على الواو في يدخلونها والفاصل بينهما الها او وجود فصل
بلا النافية بين العاطف وهو حرف العطف والمعطوف فيكتفى بذلك عن الفصل
بين المتعاطفين نحو ما اشركنا ولا آباؤنا فآباؤنا معطوف على نا ولا فاصلة
بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو آباؤنا وقد اجتمع الفصلان الفصل
بالتوكيد بين التابع والمتبوع والفصل بلا بين العاطف والمعطوف في نحو ما لم
تعلموا انتم ولا آباؤكم فآباؤكم معطوف على الواو في تعلموا وفصل بينهما التوكيد

والفصل

والفصل بلا بين الواو وآباؤكم معمول لذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وان على
ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل او فاصل ما ويضعف العطف
على الضمير المتصل بدون ذلك لانه يوهم العطف على عامل الضمير لان الضمير المرفوع
المتصل ينزل من عامله منزلة الجزء كمررت برجل سواء والعدم بالرفع عطفا على
الضمير المستتر في سواء لانه مؤول بمستو اي مستو هو والعدم وليس بينهما
فصل وهو فاش في الشعر واليه اشار الناظم بقوله وبلا فصل يرد في النظم فاشيا
كقوله وهو جرير في هجو الاخطل ورجا الاخيطل من سفاهة رايه ما لم يكن واب له
لينالا فعطف اب على الضمير المستتر في يكن ولم يكن بينهما فاصل واما ما رواه البخاري
في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم تسليما كنت وابو بكر وعمر وفعلت
وابو بكر وعمر وانطلقت وابو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل انه مروي بالمعنى ولا يكثر
العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض واليه اشار الناظم بقوله
وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا حرفا كان الخافض او اسما
سواء كان مخفوضه اسما مرفوع المحل كقيامك او منصوبه كضربك اذا قدرت
الكاف مفعولا به ام كان لا محل له من رفع او نصب كغلامك فالحرف نحو فقال لها
وللارض فالارض معطوفة على الها المخفوضة باللام واعيدت مع المعطوف
والاسم نحو قالوا نعبد الهك واله آبائك فآبائك معطوف على الكاف
المخفوضة باضافة اله اليها واعيد المضاف وهو اله على المعطوف والاصل
وقال لها وللارض ونعبد الهك وآبائك وانما اعيد الخافض فيهما لان الضمير
المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم قاله الحوفي وكما لا يعطف على التنوين لشدة

لزومه لا يعطف على ما اشبهه وليس عود الخافض بلازم وفاقا ليونس
والاخفش والكوفيين وتبعهم الناظم فقال وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم
والنثر الصحيح مثبتا بدليل قراءة ابن عباس والحسن البصري وغيرهما كحمزة
تساءلون به والارحام بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة بالباء وحكاية
قطرب عن العرب ما فيها غيره وفرسه بالجر عطفا على الهاء المخفوضة باضافة غير
للهاء وليس في القراءة والحكاية اعادة الخافض لا في الاول ولا مضاف في الثانية
قيل ويحتمل ان يكون منه اي من العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض وصد
عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام فالمسجد الحرام عطف على الهاء المخفوضة
بالباء ولو اعيدت لقيل وبالمسجد الحرام انما ليس العطف على السبيل المخفوض بعن
خلافا للزمخشري لانه صلة المصدر وهو صد لانه متعلق به وقد عطف عليه
اي على المصدر كفر والقاعدة انه لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته فلو
عطف المسجد الحرام على السبيل لكان من جملة معمولات صد لان المعطوف على
معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى كان للمصدر معمولات لا يعطف عليه الا بعد
تمامها فلما عطف عليه علمنا انه ليس من جملة معمولاته وانه معطوف على الهاء من
به اذ ليس معنى سواهما وقد انتفى احدهما فتعين الآخر لا يقال الحصر ممنوع لجواز
ان يكون معمول المصدر محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام لانا نقول المصدر
لا يعمل محذوفا عند المحققين وان كان بعضهم نقله عن سيبويه وقال في المغني والصواب
ان خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار
والمجرور عطف على به انتهى وبعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما

في المضي

في المضي والاستقبال سواء اتحد نوعهما في الفعلية كان يكونا مضارعين او ماضيين
ولا يشترط اتحادهما في المادة نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه فنسقيه معطوف
على نحيي بدليل ظهور النصب فيه ونحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم
ولا يسألكم اموالكم فعطف تتقوا على تؤمنوا ويسألكم على يؤتكم من عطف الشرط على
الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما نحو قام وقعد اخوك ام اختلفا
نوعا فيعطف الماضي على المضارع وعكسه فالاول نحو يقدم قومه يوم القيامة
فاوردهم النار فاورد معطوف على يقدم وزمانهما مستقبل والثاني نحو تبارك
الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات الآية وتمامها تجري من تحتها الانهار
ويجعل لك قصورا فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماض لاتحاد زمانيهما
في الاستقبال والى ذلك اشار الناظم بقوله وعطفك الفعل على الفعل يصح وبعطف
الفعل الماضي او المضارع على الاسم المشبه له في المعنى نحو فالمغيرات صبحا
فاثرن به نقعا ونحو صافات ويقبضن فعطف في الاول اثرن وهو ماض على المغيرات
وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تأويل واللاتي اغرن وعطف في الثانية
يقبضن وهو مضارع على صافات لانهما في معنى يصففن قيل والذي حسن ذلك تأويل
يقبضن بقابضات واثرن بمثيرات ويجوز العكس وهو عطف الاسم المشبه للفعل
في المعنى على الفعل الماضي او المضارع كقوله يا رب بيضاء من العواهج ام صبي قد
حبا او دارج فعطف دارج على حبا لتأول دارج او حبا بحاب والعواهج جمع
عوهج وهي في الاصل الطويلة العنق من الظباء والنوق والمراد بها هنا المرأة التامة
الخلق ويجوز في ام الجر على البدلية من بيضاء والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ولا يجوز

نصبها الا على القمح وقول العبقري ام صبي بالنصب عطف بيان لبيضاء سهوا لان
بيضاء مجرورة برب لا منصوبة وفتحتها نائبة عن الكسرة لانها غير منصرفة لالف
التانيث الممدودة ومنه اي جعل الناظم في شرح التسهيل من عطف الاسم
على الفعل يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي بقدر مخرج معطوفا على يخرج
لتاول مخرج بيخرج وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق فيكون من عطف الاسم
على الاسم ولكل منهما مرجح فالاول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة
وذكر الشي ومقابله ومرجح الثاني عدم التاويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين
والذي ذكره الناظم بقوله واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل
تجده سهلا فصل تختص الفا والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما
للدليل ويشاركهما في ذلك ام المتصلة مثاله في الفا ان اضرب بعصاك الحجر
فانبجست اي فضرب فانبجست وهذا الفعل المحذوف معطوف على اوحينا
من قوله تعالى في سورة الاعراف واوحينا الى موسى اذ استسقاه قومه ان اضرب
بعصاك الحجر فانبجست وانبجست معطوف على ضرب المحذوف ووقع في بعض النسخ
مكان فانبجست فانفجرت اي فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على
اوحينا وهو سهو لان انفجرت في البقرة وليس في ايتها اوحينا وتلاوتها
واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وتسمى الفاء
العاطفة على مقدر فصيحة ومثاله في الواو قوله وهو النابغة الذبياني
فما كان بين الخير لو جاء سالما ابو حجر الا ليال قلائل بحذف الواو ومعطوفها
اي بين الخير وبيني وابو حجر بضم الحاء المهملة والجيم كنية النعمان بن الحارث

الغسا

الغساني وقولهم راكب الناقة طليحان فطليحان خبر المبتدا وما عطف عليه في التقدير
اي راكب الناقة والناقة طليحان بحذف المعطوف مع العاطف بدليل تثنية الخبر
ولا افراده ويحتمل ان يكون الاصل احد طليحين بحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
كما قاله الموضح في شرح بانت سعاد ولابن لبيد فيه والطليح بفتح الطاء المهملة
وكسر اللام واخره حاء مهملة من قولهم طلح البعير اذا اعيا ومثاله في ام قول ابي
ذؤيب فما ادري اشكلكم شكلي قال ابو الفتح فما ادري ارشد ام يفقهكم لم يبق ام غيره
محذوف واقتصر الموضح على ذكر الفا والواو وتبعا لقول الناظم والفاء قد تحذف مع
ما عطفت والواو اذ لا لبس وتختص الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقي
معموله مرفوعا كان نحو اسكن انت وزوجك فزوجك فاعل بفعل محذوف معطوف
على اسكن اي وليسكن زوجك فهو من عطف الامر على الامر او منصوبا نحو والذين
تبوؤوا الدار والايمان فالايمان مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوؤوا اي والفوا
الايمان فهو من عطف جملة على جملة او مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء
شحمة فبيضاء مجرورة بمضاف محذوف معطوف على كل اي ولا كل بيضاء وانما لم يجعله
العطف فيهن اي في الامثلة الثلاثة على الموجود في الكلام بدون حذف لئلا
يلزم في المثال الاول وهو اسكن انت وزوجك الجنة رفع فعل الامر وهو اسكن
للاسم الظاهر وهو زوجك بيان الملازمة انه لو جعل زوجك معطوفا على فاعل
اسكن المستتر فيه لكان شريكه في عامله وفعل الامر بالصيغة لا يرفع ظاهرا فلا يعطف
على فاعله ظاهرا وقد يقال يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ورب شي يصح
تبعا ولا يصح استقلالا الا ترى الخارج عن غيره يصلي عنده ركعتي الطواف ولو صلى احدهم

عن غيره ابتداءً لم يصح على الصحيح كما قاله في المغني وفي التسهيل لا يشترط في
صحة العطف وقوع المعطوف عليه انتهى ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف
الامر شاذ كما سيأتي قاله في باب التحذير فلا يحسن تخريج التنزيل عليه ولئلا يلزم
في المثال الثاني وهو الذين تبوءوا الدار والايمان كون الايمان متبوءا وبيان
الملازمة انه لو جعل الايمان معطوفا على الدار لكان معمولا لتبوءوا لان المعطوف
يشارك المعطوف عليه في عامله وهو فاسد من جهة المعنى لان الايمان لا يتبوأ
وانما يتبوأ المنزل اذ التبوء التهيئ يقال بوأت له منزلا اي هيأته له وفي اعراب
الحوفي في سورة آل عمران يقال تبوءوا بلاد الدار اذا لزمها انتهى فعلى هذا يصح
العطف ولا يحتاج الى تقدير عامل آخر ولئلا يلزم في المثال الثالث وهو ما كل
سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة العطف على معمولي عاملين مختلفين بيان الملازمة
ان سوداء معمول كل وتمرة معمول ما فلو عطف بيضاء على سوداء وشحمة على تمرة
لزم العطف على معمولي عاملين وذلك على الاصح عند سيبويه والاكثرين واجاز لا يجوز
الاخفش العطف على معمولي عاملين ان كان احدهما جارا وانفصل المعطوف بالعاطف
او انفصل بلا كهذا المثال وقيل يجوز مطلقا حكاه الفارسي وابن الحاج عن الفرا
ولا يصح في التسهيل المنع مطلقا لان العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين قال
في المغني والحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
انتهى واتفقوا على انه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين ان تاخر المجرور عن
المرفوع او المنصوب فلا يقال دخل زيد الى عمرو وبكر خالد وان زيدا في الدار وعمرا
الحجرة للفصل بين النائب مناب الجار وهو العاطف وهو المجرور قاله السمين

عبد الله

عبد الله ولا يجوز في المثال الثاني كون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة في
تقييده لان الانصار المعطوفين على المهاجرين بمصاحبتهم للايمان اذ هو امر معلوم
والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي
معموله دفعا لوهم اتقي ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء وام المتصلة
فالاول وهو حذف المعطوف عليه بالواو كقول بعضهم وبك واهلا وسهلا جوابا
لمن قال له مرحبا بك الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الاول والواو
الثانية عاطفة على مرحبا المقدرة فهي لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد
قاله في الحواشي والتقدير ومرحبا بك واهلا فبك متعلق بمرحبا واهلا معطوف
على مرحبا والثاني وهو حذف المعطوف عليه بالفاء وهو تام بالجمل افنضرب عنكم
الذكر صفحا فجملة نضرب معطوفة على جملة محذوفة اي انهملكم فنضرب بتقديم الهاء على
الميم فنضرب ونحو افلم يروا الى ما بين ايديهم وما خلفهم فجملة لم يروا معطوفة
على جملة محذوفة اي اعموا فلم يروا وظاهره ان الفاء عطفت على جملة مقدرة
بينها وبين الهمزة وان الهمزة في محلها الاصلي وهو قول الزمخشري ولما يقع
ومذهب سيبويه والجمهور ان الهمزة قدمت من تاخير تنبيها على اصالتها في
التصدير ومحلها الاصلي بعد الفاء ولا اضمار فنضرب فلم يروا والثالث وهو حذف
المعطوف عليه بام المتصلة نحو ام حسبتم ان تدخلوا الجنة اي اعلمتم ان الجنة
حفت بالمكاره ام حسبتم والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف متبوع بدا هنا
استبح والله اعلم هذا باب ـــــ البدل هذه التسمية للبصريين
واختلف في تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال

ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد
التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره
ولذلك يقولون البدل في حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه في حكم الطرح انما يعنون
من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده اذ لو لم يعتد به بوجه لو
اطلاقا لما كان للضمير ما يعود اليه والبدل لغة العوض واصطلاحا هو التابع المقصود
بالحكم المنسوب الى متبوعه نفيا او اثباتا بلا واسطة هذا معنى قول الناظم التابع
المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا فخرج بالقيد الاول وهو المقصود
بالحكم ثلاثة توابع النعت والبيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم
وهو متبوعها وليست مقصودة بالحكم واما النسق فثلاثة انواع احدها
ما ليس مقصودا بالحكم اصلا وهو المعطوف بلا بعد الايجاب وببل ولكن بعد
النفي كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو اما الاول وهو المعطوف
بلا فواضح امره لان الحكم السابق وهو اثبات المجيء لزيد منفي عنه بلا واما
الاخيران وهو المعطوف ببل والمعطوف بلكن بعد النفي فلان الحكم السابق
هو نفي المجيء والمقصود به انما هو الاول دون الثاني النوع الثاني ما هو
مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه هو
المقصود به وحده وذلك كالمعطوف بالواو اثباتا او نفيا نحو جاء زيد وعمرو
وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان وهما الاول والثاني خارجان بما خرج به
النعت والتوكيد والبيان اما الاول فلان المقصود بالحكم انما هو المتبوع
واما الثاني فلان التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده والنوع الثالث ما
هو

هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الاثبات نحو
جاء زيد بل عمرو وفي بعض النسخ ذكر لكن بعد بل وهو انما يتمشى على قول الكوفيين
وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بذلك للبدل فاذا تاملت ما
ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما من شراح النظم
وغيرهم علمت انهم عن اصابة الغرض بمعزل واقسام البدل اربعة اشار اليها
الناظم بقوله مطابقا او بعضا او ما يشتمل عليه يلفى او كمعطوف ببل الاول بدل
كل من كل وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط
الذين انعمت عليهم فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل وسماه
كل الناظم في النظم البدل المطابق وقال ابنه الجماعة في تسميته بدل كل من كل لوقوعه في
اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرا بالجر فالله بدل من
العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل وانما لم يقل ذلك لان كلا انما تطلق
على ما يقبل التجزي ومعنى الاطلاق فيدل كل على ذي اجزاء وذلك ممتنع هنا لان
الله تعالى منزه عن ذلك ولا يحتاج البدل المطابق الى ضمير يربطه بالمبدل منه
لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا في المعنى لا تحتاج
لرابط والثاني بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء
بالنسبة الى الباقي من المبدل منه او مساويا له او اكثر منه كاكلت الرغيف
الرغيف ثلثه فالثلث اقل من الباقي وهو الثلثان او نصفه فالنصف مساو
للنصف الباقي او ثلثيه فالثلثان اكثر من الثلث الباقي وذهب الكسائي وهشام
الى ان البعض لا يقع الا على ما دون النصف فلا يسمى اكلت الرغيف نصفه او ثلثيه

او اكثره بدل بعض عندهما **وكابد في بدل البعض من اتصاله بضمير يرجع الى**
المبدل منه ليربط البعض بكله **مذكورا** كان الضمير متصلا بالبدل او بغيره فالاول
كالامثلة **المذكورة** في قوله ثلثه او نصفه او ثلثيه **والثاني كقوله تعالى ثم عموا**
وصموا كثير منهم فكثير بدل من الواو الاولى فقط والواو الثانية عائدة على كثير
لانه مقدم رتبة في الاصل والله اعلم ثم عموا كثير منهم وصموا والذي حملنا على ذلك
انا لو جعلناه بدلا من الواوين معا لزم توارد عاملين على معمول واحد وان جعلناه
بدلا من احدهما وبدل الاخر محذوف فهو متفق على اجازة اعادة حذف البدل وان
جعلناه بدلا من الواو الثانية فقط بقيت الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدا
والجملة قبله خبر فقال البعض وفيه انه ضعيف لان تقديم الخبر في مثله ممتنع انتهى
وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين
احدهما انه يخرج على لغة اكلوني البراغيث والثاني انه يجب ان يقدر في العامل
المهمل ضمير مستتر راجع الى كثير ووجوب استتار الضمير في فعل الغائبين من
غرائب العربية كما قاله في المغني وان جعلناه خبر مبتدا محذوف والتقدير العمي
والصم كثير منهم فهو تكلف **او مقدرا كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من**
استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير العائد
على المبدل منه مقدر **اي منهم** قال ابن ابان قال النحويون من استطاع بدل بعض
وقال ابن برهان بدل كل واحتج بان المراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به
خاص لان الله عز وجل لا يكلف الحج من لا يستطيع انتهى قال الموضح في الحواشي
والجماعة يقولون عام مخصوص ولا ضير لان الكلام باخره ومقصوده وليس بظاهره

المحض

المحض من غير نظر الى مقصوده والحق انهما محتملان انتهى وقال الكسائي من شرطية
وجوابها محذوف والتقدير من استطاع فليحج ورد بانه لا حاجة الى الحذف مع
امكان تتميم الكلام وقال ابن السيد من فاعل بحج والمصدر مضاف الى مفعوله ورد
بانه يقتضي انه يجب على الناس ان مستطيعهم يحج وذلك باطل **والثالث بدل**
الاشتمال واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الاول واختاره في
التسهيل وعلله الجزولي بان الثاني اما صفة للاول كاعجبتني الجارية حسنها
او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكتسب من الثاني كونه مالكا
ورد بانه يلزم منه ان يجيز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك
قال ابو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق
زيد ثوبه وزيد بسرق زيد فرسه وقيل الاشتمال لاحدهما على الاخر وانما الاشتمال
المسند الى الاول على معنى ان لا اسناد الى الاول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما
اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الاول وهذا القول
ابهم عنه السيرافي وابو العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال
لا يكتفى المسند بالاول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذي نصره الاستاذ
ابو اسحق ابن ملكون وقال ان النحويين يعني اكثرهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح
ولم يوضحوه كل الايضاح فلذلك اختاره الموضح وقال **وهو بدل الشيء من شيء يشتمل**
عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال وقال في الحواشي هذا هو الذي يظهر
وبه قال المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن الابرش وابن ابي العافية
وابن ملكون وذلك **كاعجبني زيد علمه او حسنه او كلامه** الا ترى ان الاعجاب

مشتملا على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة وكذلك
سرق زيد ثوبه او فرسه فان زيدا مسروق مجازا والثوب والفرس مسروقان
حقيقة وهذا مطرد فان قلت فما تصنع بقوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام
قتال فيه قلت كلمة في دالة على المجاورة والسؤال متجاوز عن فاعله الى الشهر
والى القتال بطريق الحقيقة والمجاز كما بيناه فلا اشكال فيه انتهى ومع ذلك في
عليه زيد ماله كثير اذ العرب ماله بدل من زيد الا ان تقول مشتملا على زيد مجازا
وعلى ماله حقيقة وقد علم بهذه الامثلة ان بدل الاشتمال تارة يكون مصدرا وتارة
يكون غيره واذا كان مصدرا فتارة يكون مكتسبا كالعلم وتارة يكون غير مكتسب
وغير المكتسب تارة يكون لازما كالحسن وتارة يكون مفارقا كالكلام وغير المصدر
تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف كالثوب وتارة لا يكون كذلك كالفرس
ويجيء المصدر لانه الاكثر وبدل الاشتمال امره في الضمير الرابط بالمبدل منه كما
مر في بدل البعض ثم تارة يكون مذكورا وتارة يكون مقدرا فالمثال المذكور المتصل بالبدل
ما تقدم من الامثلة ومثال المتصل بغير البدل قوله تعالى يسئلونك عن الشهر
الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر والرابط بينهما الهاء المجرورة بفي
ومثال الضمير المقدر قتل اصحاب الاخدود النار فالنار بدل من الاخدود ثم اختلف
في الرابط فقيل محذوف متصل بغير البدل اي النار فيه وهو قول البصريين وقيل
لا تقدير والاصل ناره ثم نابت ال عن الضمير وهو قول الكوفيين والاخدود شق
في الارض واصحابه ثلاثة انطيانوس الرومي بالشام وبختنصر بفارس ويوسف
ذو نواس بنجران شق كل واحد منهم شقا عظيما في الارض طوله اربعون ذراعا

وعرضه

وعرضه اثنا عشر ذراعا وهو الاخدود وملؤه نارا وقالوا لمن لم يكفر القوه فيه
ومن كفر ترك قاله الكواشي وهذه الابدال الثلاثة مسموعة وزعم السهيلي
ان بدل البعض والاشتمال من بدل الكل وذلك ان العرب تحذف المضاف فاذا
قالوا اكلت الرغيف ثلثه واعجبني زيد حسنه كان الاصل اكلت ثلث الرغيف
واعجبني وصف زيد ثم ابدل من البعض والوصف حذفا للدليل عليهما والرابع
البدل المباين للمبدل منه وهو ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون مقصودا
بالحكم كما تقدم في الحد ثم الاول وهو المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن
سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اي بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا ان البدل
نفسه هو الغلط كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ وان كان الاول مقصودا فان
تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا وقد
ظهر من هذا التقرير ان الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان
وهو القلب والناظم في قوله في النظم ودون قصد غلط به سلب وكثير من
النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط قال ابن عصفور وهذان
النوعان لا يجوزان فيما سمع ولم يرد بهما سماع وان كان قصد كل واحد منهما صحيحا
فبدل الاضراب واليه اشار الناظم بقوله وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب وسمي
بدل البدا بالدال المهملة والمد قال ابن عصفور وهذا النوع يختلف فيه فقيل
بدل البدا وقيل معطوف حذف عاطفه قال في الحواشي وهو الاولى لانه لم
يثبت حذفها وقول الناظم في النظم خذ نبلا مدى يحتمل الثلاثة وهو الغلط
والنسيان والبدا وذلك باختلاف التقادير بحسب الارادات وذلك لان النبل

اسم جمع للسهام والمدى بالضم جمع مدية وهي السكين فإن كان المتكلم
يقوله نخ نبلا مدى إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبقه لسانه إلى النبل فبدل
غلط وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل ابتداء ثم تبين له فساد تلك الإرادة وأن
الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان وإن كان أراد الأول وهو الأمر بأخذ النبل
ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول وهو الأمر بأخذ النبل في حكم
المتروك فبدل الإضراب وبدا لأنه أضرب عن الأمر الأول وجيء بدله الأمر الثاني والأحسن
فيهن أن يؤتى ببل لئلا يتوهم إرادة الصفة أي نبلا حادة كما تقول رأيت رجلا حمارا
تريد جاهلا أو بليدا فصل يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم وذهب
ابن مالك في التسهيل إلى أنه لا يبدل المضمر من المضمر وقوفا مع السماع ونحو قمت
أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت توكيد اتفاقا من البصريين والكوفيين وكذلك
نحو رأيتك إياك توكيد عند الكوفيين والناظم لا بدل خلافا للبصريين قال الناظم
في شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي أصح لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب
المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت أنت والمرفوع توكيد
بإجماع فليكن المنصوب توكيدا فإن الفرق بينهما تحكم بلا دليل قال الشاطبي
والأظهر قول البصريين ومذهبهم لما ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد
أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت
وإذا أرادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت أنت ورأيتك
إياك ومررت بك فيتضح بذلك التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا
نقل سيبويه عن العرب ونقله عنه غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما

ينطقون

ينطقون به لأنهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدها فلا يعترض هذا بقياس بأن يقال
فإن نسبة المنفصل إلى المتصل إلى آخره مقابلة ابن مالك السابقة وذهب أيضا
في التسهيل إلى أنه لا يبدل مضمر من ظاهر وقاله في شرحه والصحيح عندي أن يكون
نحو رأيت زيدا إياه من وضع النحويين وليس بمسموع من كلام العرب لا نثرا ولا
شعرا ولو سمع كان توكيدا ويجوز عكسه وهو إبدال الظاهر من المضمر مطلقا في
جميع أنواع البدل سواء كان بدل كل أم بعض أم اشتمال أم إضراب إن كان الضمير المبدل
منه لغائب نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا فالذين ظلموا بدل من الواو في أسروا
بدل كل من كل في أحد الأوجه الثلاثة وقيل الذين ظلموا مبتدأ مؤخر وأسروا النجوى
خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل أسروا والواو حرف دال على الجمع لا ضمير كما تقدم
في باب الفاعل وكذا يجوز إبدال الظاهر من المضمر إن كان الضمير المبدل منه لحاضر
متكلم أو مخاطب بشرط أن يكون الظاهر بدل بعض من كل كقوله أوعدني بالسجن
والأداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلي الأول بدل من ياء المتكلم بدل
بعض من كل وكأعجبتني وجهك فوجهك مرفوع على البدلية من تاء المخاطب
بدل بعض من كل وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان
يرجو الله واليوم الآخر فمن الموصولة المجرورة باللام (بدل) من ضمير المخاطبين المجرور
باللام وأعيدت اللام مع البدل للفصل أو يكون بدل اشتمال كأعجبتني كلامك
فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب وقول الشاعر وهو النابغة الجعدي
بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا فمجدنا وسناؤنا
بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا أو يكون بدل كل مفيد للإحاطة والشمول

كالتوكيد نحو ربنا انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا فلاولنا
واخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك اعيدت اللام مع البدل والى ذلك
اشار الناظم بقوله ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الا ما احاطه جلا او اقتضى
بعضا او اشتمالا ويمتنع ابدال الظاهر من الضمير بدل كل ان لم يفد اي الا حاطة
خلافا للاخفش فانه اجاز تبعا للكوفيين رايتك زيدا على ان زيدا بدل من الكاف
ورايتني عمرا على ان عمرا بدل من الياء وسمع الكسائي اليَّ ابو عبد الله وقال الشاعر
بكم قريش كفينا كل معضلة وام نهج الهدى من كان ضليلا فصل يبدل
كل من الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم في الاقسام الاربعة والفعل
كذلك عند الشاطبي اذ الوجه زيادة بيان للاول ويصح الكل كقوله تعالى ومن يفعل
ذلك يلق اثاما يضاعف فيضاعف بدل من يلق بدل كل فان الخليل لان مضاعفة
العذاب هي لقي الاثام وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من
تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله ان علي الله ان تبايعا تؤخذ كرها
او تجي طايعا فان الاخذ كرها والمجي طايعا من صفات المبايعة وبدل الاضراب
والغلط نحو ان تطعم زيدا تكسه اكرمك انتهى كلام الشاطبي ملخصا ونحو ذلك
داخل تحت اطلاق قول الناظم ويبدل الفعل من الفعل والجملة كذلك اي بدل الكل
نحو قدرت جلست في دار زيد فانه لا يعتنى به لانه انما يتميز عن التوكيد بمغايرة
اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها
من الاعراب قاله التفتزاني في شرح التلخيص وبدل البعض كقوله تعالى امدكم
بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فجملة امدكم الثانية اخص من

الاولى

الاولى باعتبار متعلقها فتكون داخلة في الاولى لان ما تعلمون يشمل الانعام
وغيرها وبدل الاشتمال كقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر
مسلما فلا تقيمن عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة اللزومية وليس
توكيدا له لاختلاف لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله في الاول ولا بدل كل لعدم
الاعتداد به كما تقدم ولا غلط لوقوعه في الفصيح وبدل الغلط كفم اقصح
والحرف يبدل الفعل وحرف والجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه لفظا او تقديرا
والجملة تتبع ما قبلها محلا ان كان له محل والا فلا في التسمية عليها مجاز اذ التابع
كل ثان اعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل
البعض والاشتمال في الافعال والجملة لتعذر عود الضمير عليها وقد تبدل الجملة
من المفرد بدل كل كقوله وهو الفرزدق الى الله اشكو بالمدينة حاجة
وبالشام اخرى كيف يلتقيان بدل جملة كيف يلتقيان من حاجة واخرى وهما
مفردان قاله ابن جني والناظم وذلك لرجوع الجملة الى التقدير بمفرد اي الى
الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما فتعذر مصدر مضاف الى
فاعله وهو بدل من هاتين قال الدماميني ويحتمل ان يكون يلتقيان جملة مستانفة
نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين والشام
بلاد سميت بشام بن نوح فانه بالشين المعجمة بالسريانية او لان ارضها شامات
بيض وحمر وعلى هذا لا يهمز وقد يذكر كذا في القاموس فصل واذا
ابدل اسم من اسم مضمن معنى حرف استفهام وهو الهمزة او حرف شرط
وهو ان بدل التفصيل ذكر ذلك الحرف المفيد للاستفهام او الشرط مع

البعد ليوافق المبدل منه في ذا وبليه في المعنى فالاول وهو الاستفهام فيكون
عن معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني فالاول كقولك كم
مالك اعشرون ام ثلاثون فعشرون وما عطف عليه بدل من كم بدل تفصيل
والثالث كقولك ما صنعت اخيرا ام شرا فخيرا وما عطف عليه بدل من ما بدل
تفصيل وقرن بالهمزة في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام والثاني وهو
الشرط ويكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان فالاول نحو من يقم ان زيد وان عمرو
اقم معه فزيد وعمرو بدل من من بدل تفصيل والثاني نحو ما تصنع ان خيرا وان شرا
تجز به فخيرا وشرا بدل من ما الشرطية بدل تفصيل والثالث نحو متى تسافر ان غدا
وان بعد غد اسافر معك فغدا او بعد غد بدل من متى بدل تفصيل والرابع حيثما
تجلس ان يمين الجواب وان يساره اجلس معك وقرن بان في الجميع لتضمن المبدل
منه معنى الشرط وقد يتخلف كل من التفصيل ومن اعادة حرف الشرط في الكتاب
ان يومئذ بدل من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال ابو البقاء
ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام فقد اوجد المضمر الهمز فيه همزا وكذا فعل
في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا
قلت من يقم ان زيد وان عمرو كان اسم الشرط مرفوعا بالابتدا فيكون البدل مرفوعا
بالابتدا ضرورة تسوا قلنا البدل على نية تكرار العامل ام لا فيلزم دخول ان
الشرطية على المبتدا وهو غير جائز على الاصح وان جعلنا ما بعد ان مرفوعا على
الفاعلية امتنعت المسئلة لتخالف العامل وان ان لا يضمر الفعل بعدها الا
اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امرأة خافت وجوابه ان ان ماجية بها الفاء

المعنى

المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور هذا باب النداء بالمد وبكسر النون
ويجوز ضمها وهو الدعاء باحرف مخصوصة وفيه فصول اربعة الفصل الاول في
ذكر الاحرف التي ينبه بها المنادى اذا دعي وفي ذكر احكامها وهذه
الاحرف وفاقا واختلافا ثمانية الهمزة وحرفها واي بفتح الهمزة وسكون اليا
حال كون الهمزة واي مقصورتين وممدودتين فتقول فيهما ويا وايا وهيا
ووا واما احكامها فالهمزة المقصورة للقريب المسافة وليس مثلها في ذلك
الهمزة الممدودة خلافا لصاحب المقرب ولا اي خلافا لجماعة من المتاخرين
ولا ان ينزل القريب منزلة البعيد كما سياتي فلا تليق الاحرف كما انها
اي بقية الاحرف للبعيد الحقيقي والى ذلك اشار الناظم بقوله وللمنادى
الناء او كالناء يا واي وا كذا ايا ثم هيا والهمز للداني وذهب المبرد الى ان
ايا وهيا للبعيد والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى ان ايا
وهيا للبعيد والهمزة للقريب واي للمتوسط ويا للجميع واجمعوا على جواز
نداء القريب بما للبعيد توكيدا وعلى منع العكس قاله الشارح واعلم ان يا
ام الباب فانها تدخل في كل نداء خالص من الندبة ولا استغاثة او
مصحوبا بهما وتتعين يا وحدها في نداء اسم الله تعالى نحو يا الله وتتعين ايضا
في باب الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين وتتعين يا ووا دون غيرهما
في باب الندبة والى ذلك اشار الناظم بقوله ووا لمن ندب او يا ووا اكثر استعمالا
منها في ذلك الباب لانها الاصل فيه وانما تدخل يا في باب الندبة اذا امن
اللبس بالمنادى كقوله وهو جرير يندب عمر بن عبد العزيز حملت امرا عظيما

فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا فثبوت الف الندبة دليل على
انه مندوب اذ لو كان منادى لقيل يا عمر بالضم لانه منادى مفرد وهذا
مفهوم من قول الناظم وغيره والحد اللبس اجتنب ويجوز حذف الحرف المنادى
به وهو يا خاصة سواء كان المنادى مفردا او جارا مجراه او مضافا فالاول
نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والثاني كقوله سنفرغ لكم ايه الثقلان
اي يا ايها الثقلان والثالث نحو ان ادوا الي عباد الله اي يا عباد الله على احد
الوجهين الا في ثمان مسائل فانه يمتنع فيه حذف حرف النداء احداها المندوب
نحو يا عمراه الثانية المستغاث نحو يا لله ومنه المتعجب منه نحو يا للماء
ويا للعشب اذا تعجبوا من كثرتهما والثالث المنادى البعيد نحو يا زيد اذا
كان بعيدا منك والمانع من حذف حرف النداء في هذه المسائل الثلاث ان المراد
فيها اطالة الصوت بحرف النداء والحذف ينافيه والرابعة اسم الجنس
غير المعين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي قاله ابن مالك في الكافية وشرحها
واجاز بعضهم الحذف وليس بشيء لان حذف حرف النداء لا يجوز الا اذا كان المنادى
مقبلا على المنادي ومتهيئا لما يقوله وهذا انما يكون في المعرفة دون النكرة
والخامسة المضمر المخاطب لان الحذف معه يفوت الدلالة على النداء و
المضمر نداؤه شاذ وكذا هو في كل الناظم له في عداد هذه الكلمات انه مقصور
وقصره ابن عصفور على الشعر واختاره ابو حيان لانه لا ينادى البتة فالاقوال
حينئذ ثلاثة ومحل الخلاف ضمير المخاطب ويأتي على صيغتي المنصوب
والمرفوع فالاول كقول بعضهم يا اياك قد كفيتك والثاني نحو قول الاخر

وهو

وهو الاحوص يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا قد احسن
الله وقد اسأتا وابجر بسكون الموحدة وفتح الجيم منادى وانت الاول منادى
وكان القياس ان يقول يا اياك لانه مفعول حذف عامله ولكنه اتى بضمير الرفع
عن ضمير النصب او لانه لما اضطر مجيئه بلفظ المرفوع جاز مجيئه بلفظ
ضمير الرفع واجاب المانع عن المثال والبيت بان يا فيهما للتنبيه لا للنداء واياك
في المثال من باب الاشتغال وانت الاول في البيت مبتدا والثاني كذلك او توكيد
او بدل او فصل والموصول خبر واتفقوا على ان ضمير المتكلم والغائب لا يجوز نداؤهما
فلا يقال يا انا ولا يا اياي ولا يا هو ولا يا اياه والسادسة اسم الله تعالى
نحو يا الله اذا لم يعوض في اخره الميم المشددة عن حرف النداء لان نداء اسم
الله تعالى على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يبق عليه دليل والحذف
انما يكون للدليل واجازه بعضهم وعليه قول امية بن الصلت الثقفي رضيت
بك اللهم ربا فلن ارى ادين الها غيرك الله راضيا اي يا الله وارى من
الراي في الامور وادين مضارع دان بالشيء اذا اتخذه دينا وحنيفا اي مائلا
والاصل ان ادين فحذفت ان فارتفع المضارع بعدها على حد قولهم تسمع بالمعيدي
والها مفعوله وراضيا منصوب برضيت اما على الحالية من فاعله او على
المفعولية المطلقة على حد قولهم قم قائما اي قياما وعلى الوجهين فهو مؤكد
له وما بينهما اعتراض وربا مفعول رضيت والمعنى رضيت رضى بك ربا يا الله
فلن ارى ان اتخذ الها غيرك يا الله والسابعة والثامنة اسم الاشارة واسم
الجنس المعين لان حرف النداء في اسم الجنس عوض من اداة التعريف فحذفه

ان لا يحذف كما لا تحذف الاداة واسم الاشارة في معناها اسم الجنس فجرى مجراه قاله
الشارح خلافا للكوفيين فيهما واحتجوا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون
انفسكم اي يا هؤلاء وبقوله وهو ذو الرمة اذا هملت عيني لها قال صاحبي
بمثلك هذا لوعة وغرام يريد يا هذا ولوعة مبتدا تقدم خبره في المجرور
قبله وقولهم اطرق كرا ان النعام في القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع
من هو اشرف منه اي طاطئ يا كروان راسك واخفض عنقك للصيد فان اكبر منك
واطول عنقا وهو النعام قد صيد وحمل من البر الى القرى وافتد مخنوق
وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتداء نفسه بماله واصبح
ليل وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء واصله ان امراة وقع عليها امرؤ
القيس وكانت مكرهة فقالت له اصبحت اصبحت يا فتى فلم يلتفت اليها فرجعت
الى خطاب الليل كانها تستعطفه اي تحضه بالليل كقوله يقولون نور صبح
والليل عاتم والاصل فيها اطرق يا كروان فرخم على لغة من لا ينتظر فقلبت الواو الفا
وافتد يا مخنوق واصبح يا ليل ونور يا صبح وذلك عند البصريين ضرورة في
النظم وشاذ في النثر قال المرادي في شرح النظم ولا انقاس القياس على اسم
الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع انه لم يرد الا في الشعر
واما نحو ثم انتم هؤلاء فمتاول على ان انتم مبتدا وهؤلاء خبره او بالعكس وجملة
تقتلون حال وافتد في النظم على قوله وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا
قد يعرى فاعلما وذا في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عاذله
الفصل الثاني في اقسام المنادى بفتح الدال وذكر احكامه المنادى على

اربع

اربعة اقسام احدها ما يجب فيه ان يبنى على ما يرفع به من حركة او حرف لو كان
معربا على سبيل الفرض وهو ما اجتمع فيه امران احدهما التعريف سواء كان ذلك
التعريف سابقا على النداء نحو زيد في قولك يا زيد فزيد معرفة بالعلمية قبل
واستصحب ذلك التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم
وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسي ورد
بنداء اسم الله تعالى واسم الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان
التنكير او كان التعريف عارضا في النداء بسبب القصد والاقبال نحو يا رجل تريد
به معينا واليه ذهب الناظم وقيل تعريفه بال محذوفة وناب حرف النداء عنها و
الامر الثاني الافراد ونعني به ان لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل في ذلك
المركب والمثنى والمجموع على حده وغيره تذكيرا وتانيثا فالمركب نحو يا معدي
كرب ومعناه فيما قال احمد بن يحيى عداه الكرب اي تجاوزه حكى ذلك ابو الفتح
عن الفارسي والمثنى نحو يا زيدان والجمع على حده وهو جمع المذكر السالم نحو
يا زيدون وتثنية المذكر وجمعه السالم نحو يا رجلان ويا مسلمون والجمع المكسر
في التذكير نحو يا زيود وجمع السالم في التانيث نحو يا هندات وجمع تكسيره
نحو يا هنود وما كان مبنيا قبل النداء سواء كان علم مذكر ام علم مؤنث فالاول
كسيبويه في لغة من بناه والثاني نحو حذام في لغة اهل الحجاز ام غير علم
نحو هؤلاء في لغة الضم وهذا وانت فما كان معربا صحيح الاخر غير مثنى او مجموع
على حده اظهرت فيه الضمة وما كان مثنى او مجموعا على حده بنيته على ما ينوب
الضمة وهو الالف في المثنى والواو في الجمع اتفاقا وما كان معتلا كفتى وقاض او

مبنيا قبل النداء فرقت بينه الضمة في نحو يا سيبويه ويا هؤلاء ويا هذا
ويا أنت ضمة مقدرة في آخره مجددة للنداء ويظهر أثر ذلك التقدير في تابعه فتقول
يا سيبويه العالم برفع العالم مراعاة لضمة المقدر في آخره ونصبه مراعاة
لمحله لأن محله نصب على المفعولية كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد
الفاضل برفع الفاضل مراعاة للضمة في لفظ زيد ونصبه مراعاة لمحله و
العلم المركب لا إسنادي المحكي ما كان عليه قبل العلمية كالمبني في تقدير الضم
في آخره تقول يا تأبط شرا المقدام بالرفع مراعاة لتقدير الضم في آخره والمقدام
بالنصب مراعاة لمحله ومقتضى التشبيه أن المحكي ليس مبنيا والمنقول أنه مبني
وهذه النعوت مقصودة فإن سيبويه يناسبه العلم وزيد يناسبه الفضل
وتأبط شرا يناسبه الإقدام ومعناه جعل السلاح تحت إبطه واحترز بقوله
المحكي من لغة من أعربه إعراب المتضايفين فإنه ينصب الأول ويجر الثاني بالإضافة
من قسم المضاف وفي الرضي في باب العلم إذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما
بغير ذلك اللفظ فالواجب الإعراب انتهى وعلى هذا يكون في كيف وهؤلاء وكم ومنذ
أعلاما يا كيف ويا هؤلاء ويا كم ويا منذ بضمة ظاهرة فيهن متجددة للنداء وإلى ذلك
القسم أشار الناظم بقوله وابن المعرف البيتين والقسم الثالث من أقسام المنادى
ما يجب نصبه وهو ثلاثة أنواع أحدها النكرة غير المقصودة جامدة كانت
أو مشتقة في نثر أو شعر كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الأعمى
يا رجلا خذ بيدي وقول الشاعر وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثي فيا راكبا إما عرضت
فبلغن ندامائي من نجران أن لا تلاقيا لأن الواعظ والأعمى والشاعر لم يقصدوا

واحدا

واحدا بعينه والمنكر الشواهد رد المازني فلعن المازني أنه أحال وجود هذا
القسم مدعيا أن نداء غير المعين لا يمكن وأن التنوين في ذلك شاذ أو ضرورة وعمدته
أي أتيت العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما ونجران بلدة باليمن النوع الثاني
مما يجب نصبه المضاف سواء كانت الإضافة محضة وهي الخالصة من شائبة الانفصال
نحو ربنا اغفر لنا أي يا ربنا أو غير محضة وهي إضافة الصفة لمعمولها نحو يا حسن
الوجه ونقل عن ثعلب وهو أحمد بن يحيى إجازة الضم في غير المحضة فيجيز
يا حسن الوجه بضم الحسن لأن إضافتها في تقدير الانفصال ولنا أن البناء نشأ
عن مشابهة الضمير وهي مفقودة هنا وأنه لا سماع يقتضي ذلك فإن ادعي
أن نحو يا حسن الوجه في قوة يا حسنين فباطل بل في قوة يا حسنا الوجه وهذه
الشبهة عرضت لمن قال إن هذه الإضافة تفيد التخصيص نظرا إلى أن حسن
الوجه أخص من حسن النوع الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء
من تمام معناه إما بعمل أو عطف قبل النداء والعمل إما في فاعل أو مفعول أو مجرور
فالأول نحو يا حسنا وجهه فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسن والثاني نحو
يا طالعا جبلا فجبلا منصوب على المفعولية بطالع والثالث نحو يا رفيقا
بالعباد فالعباد متعلق برفيقا والمعطوف نحو يا ثلاثة وثلاثين فيمن
سميته بذلك أي بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما للطول بلا
خلاف أما نصب ثلاثة فلأنه شبيه بالمضاف من حيث أن الثاني من تمام الأول لأن
التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف ولما كان حرف العطف يقتضي
معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار كأنه بعض اسم عمل في آخر

بأشبه ضاربا زيدا وأما نصب ثلاثين فبالعطف على ثلاثة ويمتنع إدخال
يا على ثلاثين لأنه الجزء الثاني من العلم فأشبه شمس من عبد شمس فلا تدخل
عليه خلافا لبعضهم في إجازة ذلك لتنزل المشبه في بعض الأحكام عن المشبه
به وإن نوديت جماعة هذه العدة عدتها فلا تخلو إما أن تكون معينة أو لا
فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضا أما الأول فلأنه اسم نكرة غير مقصودة
وأما الثاني فلأنه معطوف على منصوب وإن كانت معينة ضممت الأول لأنه
نكرة مقصودة معرفة بالقصد والإقبال وعرفت الثاني بأل وجوبا لأنه اسم
جنس أريد به معين فوجب إدخال الأداة التعريف عليه وهي أل ونصبته أو
رفعته بالعطف على المحل أو اللفظ كما في قولك يا زيد والضحاك قاله الفارسي
إلا إن اعتبرت معه يا فيجب ضمه لأنه نكرة مقصودة ويجب حينئذ تجريده
من أل لأن يا لا تدخل على ما فيه أل وإنما جاز دخول يا عليه لأنه ليس جزء علم والحالة
هذه ومنع ابن خروف مبتدأ الإعادة يا وتخييره في إلحاق أل مردود خبر
منع ووجه رده أن الثاني ليس بجزء علم وأنه اسم جنس أريد به معين وينبغي
أن ينتظم في سلك التشبيه بالمضاف النعت والمنعوت إذا كان المنعوت مفردا
نكرة مقصودة فإن العرب تؤثر نصبها على ضمها حكى الفراء يا رجلا أقبل ووجهه
أنه يحتمل أن يكون نداء النكرة موصوفا فيبقى على ما كان عليه قبل ما رأت الصفة
كالمعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية وتعريف القصد لا يقدح في هذا فإنه
إنما ورد على الصفة وموصوفها معا لا على الموصوف وحده فإن عورض بأنه لو
جاز ذلك لجاز النصب في المعرفة الموصوفة نحو يا زيدا العاقل أجيب بأن حاجة

النكرة

النكرة إلى الصفة أشد من حاجة المعرفة إليها فإن قيل لو كان من قبيل التشبيه
بالمضاف لكان النصب واجبا لا راجحا أجيب بأن النداء تارة يرد على الموصوف
وصفته ويمتنع ذلك لأنه من النصب وتارة يرد على الاسم غير موصوف فلا بد
من البناء على الضم لأن الصفة إنما ترد على المنادى وحده فهو مفرد مقصود ثم يرد
الوصف فلما اختلف المدرك جاز الوجهان فإن قيل إذا كانت النكرة مقصودة
فهي معرفة فكيف توصف بالنكرة وإنما توصف بالمعرفة حكى يونس عن العرب
يا فاسق الخبيث وأخبر سيبويه بذلك أجيب بأنه يغتفر في المعرفة الطارئة
ما لا يغتفر في الأصلية ويحتمل أن يكون المنادى محذوفا ورجلا حالا موطئة منه
والتقدير يا زيد رجلا كريما أقبل وأما يا عظيما يرجى لكل عظيم ويا حليما لم يزل
ويا حليما لا تعجل وقال الموضح في الحواشي ليست الجملة نعتا لما قبلها وإنما هي
في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو للمخاطب بالنداء وعامل الحال
هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا جبلا ولك في حرف المضارعة
الياء والتاء على حد يا تميم كلهم أو كلكم انتهى وهو من التشبيه بالمضاف وفيه
رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا وإلى هذا القسم أشار الناظم بقوله
والمفرد المنكور والمضاف وشبهه انصب والقسم الثالث من أقسام المنادى
ما يجوز ضمه وفتحه وهو نوعان أحدهما أن يكون المنادى علما مفردا موصوفا
بابن متصل به أي بالعلم مضاف إلى علم آخر نحو يا زيد بن سعيد بضم زيد
على الأصل وفتحه إما على الإتباع لفتحة ابن إذ الحاجز بينهما ساكن وهو غير
حصين وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما

شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر
واما على الفك فلان اضافة زيد الى سعيد كان ابن الشخص يجوز اضافته اليه
لانه يلقب به حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين وعلى الوجه الاول ففتحة
زيد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن
على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما والمختار عند البصريين
غير المبرد الفتح لخفته وان كان على الاتباع وهو نظير امرؤ وابنم وان كان على
التركيب وهو نظير لا رجل ظريف فيمن فتحهما وان كان على الفك وهو نظير يا زيد
زيد اليعملات اذا فتحت الاول على قول سيبويه وذهب المبرد الى ان الضم اجود
وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح اكثر ومنه قوله وهو رؤبة عند الجوهري
او رجل من بني الرماز عند العيني وزعم انه الصواب يا حكم بن المنذر بن الجارود
سرادق المجد عليك ممدود وقع بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضم لكان
اولى لانه الاصل ويتعين الضم اذا كان لابن غير صفة بان كان خبرا او بيانا او منادى
سقط منه حرف النداء او مفعولا بفعل محذوف تقديره اعني ونحوه ويتعين
الضم ايضا اذا كان المنادى غير علم او كان لابن مضافا لغير علم كما في نحو يا رجل
ابن عمرو ويا زيد ابن اخينا لانتفاء علمية المنادى وهو شرط في الصورة الاولى
وانتفاء علمية المضاف اليه في الصورة الثانية ويتعين الضم ايضا اذا فصل
بين العلم والابن كما في نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو لوجود الفصل بالفاضل ويتعين
الضم ايضا اذا كان الوصف غير ابن كما في نحو يا زيد الفاضل لان الصفة وهي
الفاضل غير ابن والى ذلك الاشارة بقول الناظم ونحو زيد ضم وافتحن البيتين

ولم

ولم يشترط ذلك الكوفيون وهو ان يكون الوصف ابنا بناء على ان علة الفتح التركيب
وقد جاء في باب لا نحو لا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا وانشدوا قول جرير
في مدح عمر بن عبد العزيز فما كعب بن مامة وابن سعدى باجود منك يا عمر
الجوادا الرواية بفتح عمر والجواد والقوافي منصوبة وكعب بن مامة هو
كعب الايادي الذي اثر رفيقه على نفسه بالماء حتى هلك عطشا وابن سعدى
هو اوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور وسعدى امه ويروى اروى مكان
سعدى قيل والمراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه وحكى الاخفش ان بعض
العرب يضم ابن اتباعا لضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم اللام في تبعيتها لحركة ما
قبلها للاتباع وفي كون ذلك من كلمتين وفي تبعية الثاني للاول لكنه مخالف
في كونه اتباعا للمبني والحمد لله بالعكس والوصف بابنة في جواز حذف المنادى
معها كالوصف بابن في ذلك لان ابنة هي ابن بزيادة التاء نحو يا هند بنت
عمرو بضم هند وفتحها اتباعا لابنة لان الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين
وتاء التانيث في حكم الانفصال ولا اثر للوصف ببنت عند جمهور العرب فنحو
يا هند بنت عمرو واجب الضم وممتنع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما
حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة وجوزه ابو عمرو بن العلاء سماعا بناء
على ان الفتح للتركيب ومثله يا زيد بن عمرو بتصغير ابن لتعذر الاتباع ويجوز
للتركيب وشمل قوله ان يكون علما مفرد المثنى والمجموع مسمى بهما وفي
النهاية اذا سميت بمسلمات وبزيدين وبزيدين حاكيا اعرابه قلت
فيمن قال يا زيد بن عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدان ابن عمرو

ويا زيد بن ابن عمرو وعلى من ضم يقول يا مسلمات بن عمرو ويا زيدان بن عمرو
ويا زيدون بن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى النون مجرى الدال فيفتحها
او يضمها انتهى وهذا مبني على القول بالتركيب واما على القول بالاتباع فلا
اذ لا اتباع في مسلمات اذ الكسرة ولا في المثنى والمجموع على حده ولذلك قال في
التسهيل ويجوز فتح ذي الضمة اتباعا بنحو يا عيسى ابن مريم لا يقدر فيه
الا الضم خلافا للفراء والزمخشري واذا وقع الابن بين علمين في النداء او كان
صفة لما قبله كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف لفظا والالف من
الابن خطا كما في الخبر تقول جاءني زيد بن عمرو بحذف تنوين زيد ويجوز ثبوته
في الضرورة كقول جارية بن قيس بن ثعلبة تزوجت شيخا غليظ الرقبة وان كان
الابن خبرا انعكس الحكم فينون المخبر عنه وتكتب الالف ابن خطا تقول زيد ابن
عمرو بتنوين زيد وكذا ان لم يقع الابن بين علمين تقول جاءني زيد ابن اخينا
بتنوين زيد واثبات الف ابن خطا والحكم المذكور معلق بشرطين ان يقع
الابن بين علمين وان يكون الابن صفة للعلم الذي قبله فمتى زال احد الشرطين
عاد الاسم الاول الى اصله من التنوين قاله الفخر الرازي وغيره النوع الثاني ان يتكرر
المنادى حال كونه مضافا نحو يا سعد سعد الاوس والثاني من السعدين
واجب النصب والوجهان وهما الضم والفتح جاريان في سعد الاول والى
ذلك اشار الناظم بقوله في نحو قوله سعد سعد الاوس ينتصب ثان وضم
وافتح اولا تصب فان ضممته وهو الاكثر لانه منادى مفرد فالثاني بيان
للاول او بدل منه او منادى ثان باضمار يا او مفعول باضمار اعني او توكيد

قال

قاله ابن مالك واعترضه ابو حيان بانه لا يجوز التوكيد لانتفاء وجهي التعريف
لان تعريف الاول بالعلمية او بالنداء والثاني بالاضافة وقال الموضح في الحواشي ولم
مانع اقوى من ذلك وهو ابطال الثاني بما لم يتصل به الاول وان فتحته اي الاول فقال
سيبويه مضاف لما بعد الثاني والثاني مقحم اي زائد بينهما وهذا مبني
على جواز اقحام الاسماء واكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين
وهما كالشيء الواحد وكان يلزم ان يتنون الثاني لعدم اضافته وقال المبرد مضاف
لمحذوف مماثل لما اضيف اليه الثاني والاصل يا سعد سعد الاوس فحذف من
الاول لدلالة الثاني عليه وهو نظير ما ذهب اليه في نحو قطع الله يد ورجل
من قالها وهو قليل في كلامهم والكثير العكس وسعد الثاني حينئذ بيان او
بدل او توكيد لان المضاف اليه مراد او منادى ثان وقال الفراء الاسمان
الاول والثاني مضافان للمذكور ولا حذف ولا اقحام وهو ضعيف لما فيه من
توارد عاملين على معمول واحد وقال الاعلم وهو الاعلم الاسمان مركبان
تركيب خمسة عشر ثم اضيف الى الاوس كخمسة عشر زيد وفيه تكلف
تركيب ثلاثة اشياء وسعد الاوس هو سعد بن معاذ رضي الله تعالى عنه
وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الاشهل ابن
جشم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك وهو اخو الخزرج القسم الرابع
من اقسام المنادى ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق للضم
اذا اضطر الشاعر الى تنوينه سواء كان علما او نكرة مقصودة فالعلم كقوله
وهو الاحوص سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام بتنوين

مضموما اولا مع نية ضمه على البنا والنكرة المقصودة نحو قوله وهو جرير اعبدا
حل في شعبى غريبا ألؤما لا ابالك واغترابا بتنوين عبدا مع نصبه على الاعراب
اجرا للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة واجاز فيه سيبويه وجها اخر
وهو ان يكون حالا كانه قال ايفخر عبدا اي في حال عبوديته ولا يليق الفخر بالعبيد
قاله ابن السيد واختار الخليل وسيبويه والمازني الضم مطلقا لانه الاكثر في كلامهم
واختار ابو عمرو بن العلا وعيسى بن عمرو يونس والجرمي والمبرد بالنصب مطلقا
ووافق الناظم والاعلم سيبويه في ضم العلم كمطر في البيت الاول ووافق ابي عمرو
وعيسى في نصب اسم الجنس كصبح في البيت الثاني قال ابن مالك ان بقا الضم
راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير مرجوح في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير
واختلف في تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لان هذا المبني يشبه المعرب وقيل
تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الخباز قال في المغني ويقوله اقول لان الاسم مبني
على الضم وخير في النظم بين الضم والنصب فقال اضمم او انصب ما اضطرارا
نونا مما له استحقاق ضم بينا وتظهر فايدتها في التابع فتابع المنون المضموم
يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ولا يجوز ضمه مسألة
لا يجوز ندا ما فيه ال لانه نداوه يفيد التعريف وال تفيد التعريف فلا يجمع بين
معرفين ولا يقال يا الرجل عند البصريين الا في اربع صور احداها اسم الله تعالى
اجمعوا على ذلك تقول يا الله باثبات الالفين الف يا والف الله ويا الله
بحذفهما معا ويا لله بحذف الثانية فقط وابقا الاولى وعلل سيبويه جواز
ندا الجلالة بان ال لا تفارقها وهي عوض من همزة اله فصارت بذلك كانها من
نفس

من نفس الكلمة انتهى وهذا التعليل يناسب اثبات الف الجلالة في النداء كما ان
الفعل المبدو بهمزة الوصل اذا سمي به قطعت همزته تقول جاني أُنصرو اِضرب
بضم الهمزة في الاول وكسرها في الثاني ووجه حذفها في الوصل النطق الى اصلها
ووجه حذف الالف يا ان اثباتها يودي الى التقا الساكنين على غير حده لكونهما
من كلمتين ووجه اثباتها مع حذف الثانية اجرا المنفصل من كلمتين مجرى المتصل
في كلمة واحدة والاكثر ان يحذف حرف الندا وهو يا خاصة ويعوض عنه الميم
المشددة فتقول اللهم بحذف حرف الندا وزيادة الميم في اخره ولم ترد مكان
المعوض عنه لئلا يجتمع زيادة الميم والزيادة المبتدا بذلك لان الميم عهد زيادتها
اخرا كميم زرقم قاله السيوطي وما ذكره من ان الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين
وذهب الكوفيين الى ان الميم بعض امنا بخير فيجيزون يا اللهم في السعة ويبطل
ذلك انه حذف على غير قياس وفي الترتيب وانه لا يمتنع اللهم امنا بخير ولا اصل
عدم التكرار وقد يجمع بينهما اي بين يا والميم المشددة في الضرورة النادرة
كقوله وهو ابو خراش الهذلي اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهم
والى ذلك اشار الناظم بقوله والاكثر اللهم بالتعويض وشذ يا اللهم في قريض
وقد يخرج اللهم عن الندا فيستعمل على وجهين اخرين احدهما ان يذكرها المجيب
تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك ازيد قايم فتقول انت اللهم نعم او اللهم
لا الثاني ان يستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك
اللهم الا ان تدعوني الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونة بتقدم الدعا قليل قاله في
النهاية الصورة الثانية الجمل المحكية المبدوة بال نحو يا المنطلق زيد فيمن

سمي بذلك نص على ذلك سيبويه وقال لانه بمنزلة قابض شيء لانه لا يتم عن داله
اذ نقم عمل بعضه في بعض انتهى ومقتضى ما قدمنا في انصرافه مع الجمهرة والى هاتين
الصورتين اشار الناظم بقوله لا مع الله ومحكي الجمل وزاد عليه المبرد ما سمي
به من موصول مبدوء بال نحو يا الذي قام ويا التي قامت وصوبه الناظم في شرح
التسهيل ومع تصويبه له لم يستثنه في بقية كتبه فان قلت لم قال سيبويه فيمن
سمي بالذي قام انه لا ينادى مع انه ايضا محكي لانه قد عمل بعضه في بعض كما في الجملة
قلت الفرق بينهما ان الذي قام محكي بخلاف الله التي ثبتت له قبل التسمية وقبلها لا
ينادى لوجود ال وذلك المانع باق وهو المنطوق به بعد ليس المانع من ندائه قبل
التسمية وجود ال بل كونه جملة وذلك قد زال بالتسمية فان قلت المانع شيئان
الجملة وال واذا زال احدهما بقي الاخر قلت لو صح هذا امتنع نداؤه وانت تسلم
الجواز واذا ثبت الجواز فوجهه ان المنادى هو المجموع وال ليست داخلة على المجموع
بل على جزء الاسم فاشبه ما لو سميت بذلك عمرا المنطلق فاما الذي وصلته
فانما يحكى حكاية المفردات لا حكاية الجمل اذ المنادى انما هو الذي دون صلته
والاعراب يقدر في اخر الذي ولهذا اذا سميت بايهم ضربته واي موصولة لم يحك
اعرابا للرفع في اي بل تغيرها بحسب العوامل فتقول رايت ايهم ضربته كما انك
اذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده حكيت لا اسم المفرد العامل فيما بعده
فيقول رايت ضاربا زيدا ولما كانت الصلة لاحظ لها في ذلك مثل الموضع بالموصل
مجردا عن الصلة وليس محله النزاع وكانه اشار بذلك الى الفرق والصورة الثالثة
اسم الجنس المشبه به كقولك يا خليفة هيبة نص على ذلك ابن سعدان

قال

قال الناظم في شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك حسن دخول يا
عليه لا دخولها في التقدير داخلة على غير ال قال الشاطبي وفي ما قاله نظر اذ ليس
تقدير مثل من قبيل الجمع بين يا وال ولا يجوز يا القرية لانه في تقدير يا اهل
القرية وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان نص على انه غير صحيح انتهى وعندي
ان تقدير ابن مالك صحيح ومن قبيل الفصيح بدليل قولهم قضية ولا ابا حسن لها فان
تقديره ولا مثل ابي حسن فلولا ان تقدير مثل من قبيل الفصيح لما دخلت لا على المعرفة لما
كان لهذا التقدير وجه وللزم عمل لا في المعرفة والشاطبي لا يقول بعمل لا في
المعارف والصورة الرابعة ضرورة الشعر واليها اشار الناظم بقوله وباضطرار
خص جمع يا وال كقول ابن عباس يا الملك المتوج والذي عهدت له بيت العلا
عرفنا ان جمع بين يا وال في الشعر ضرورة ولا يجوز ذلك في النثر خلافا للبغداديين
والكوفيين في اجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع اما القياس فقد جاز
يا الله بالاجماع فيجوز يا الرجل قياسا عليه بجامع ان كلا منهما فيه ال
وليست من اصل الكلمة واما السماع فقد انشدوا فيا الغلامان اللذان فرا
اياكما ان تكسبانا شرا وهذا لا ضرورة فيه لتمكن قائله من ان يقول فيا غلامان
اللذان فرا واجاب المانعون عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع
بالشذوذ ثم الفصل الثالث من اقسام تابع المنادى المبني واحكامه
اربعة احدها ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى لان محله نصب وهو
ما اجتمع فيه امران احدهما ان يكون التابع نعتا او بيانا او توكيدا و
الامر الثاني ان يكون التابع مضافا مجردا من ال فالنعت نحو يا زيد صاحب

عمرو والبيان نحو يا زيد ابا عبد الله والتوكيد نحو يا تميم كلهم او كلكم بنصب
صاحب وابا وكل وجوبا وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والاحول
جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن الانباري وان كان مع تابع المنادى
ضمير جيء به دالا على الغيبة باعتبار الاصل نحو يا تميم كلهم وعلى الحضور باعتبار
الحال نحو يا تميم كلكم وقد اجتمعا في قوله فيا ايها المهدي الخنى من كلامه كانك
تضغو في ازارك ضغو وتضغو بضاد وغين معجمتين تصوت وقد تنوب بكسر
الخاء المعجمة والنون ولح الثعلب وفيه رد على الاخفش حيث منع مراعاة الحال
قال واما قولهم يا تميم كلكم فان رفعوه فهو مبتدا وخبره محذوف اي كلكم مدعو
وان نصبوه فبفعل محذوف اي كلكم دعوت والى نصب التابع المضاف اشار الناظم
بقوله تابع ذي الضم المضاف دون ال الزمه نصبا القسم الثاني ما يجب رفعه
مراعاة للفظ المنادى وهو نعت اي في التذكير وايه في التانيث ونعت اسم
الاشارة فيهما اذا كان اسم الاشارة وصلة لندائه اي لنداء نعته نحو يا ايها
الناس ويا ايتها النفس فاي واية مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى
مفردا وها التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ اي واية عوضا عن المضاف اليه
مفتوحة ويجوز ضمها اذا لم يكن بعدها اسم الاشارة على لغة بني مالك من
بني اسد وقد قرئ بها والناس والنفس مرفوعان على التبعية وجوبا مراعاة
للفظ اي واية وانما جاز الرفع مراعاة للفظ مع ان المتبوع مبني لانه مشبه
للمعرب في حدوث ضمه بسبب الداخل عليه وكذا القول في امثاله والى ذلك
اشار الناظم بقوله وايها مصحوب ال بعد صفة يلزم بالرفع ونحو قولك

يا هذا

يا هذا الرجل ويا هذه المراة اذا كان المراد نداء الرجل والمراة وانما اتيت
باسم الاشارة وصلة لندائهما فيجب رفع نعتها مراعاة للضم المقدر في اسم
الاشارة وانما لزم رفعهما لانهما المقصودان بالنداء والمنادى المفرد لا ينصب
والى ذلك اشار الناظم بقوله وذو اشارة كاي في الصفة ان كان تركها يفيت
المعرفة وان كان المراد نداء اسم الاشارة دونهما جاز فيهما الرفع والنصب على
ما سياتي ولا يوصف اسم الاشارة ابدا في هذا الباب وغيره الا بما فيه ال نحو
مررت بهذا الرجل ولا يجوزوا فيه ان يكون بيانا لاسم الاشارة واستشكلها
ابن عصفور بان البيان يشترط فيه ان يكون اعرف من المبين والنعت لا يكون اعرف
من المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف وغير اعرف واجاب بانه اذا قدر بيانا
قدرت ال فيه لتعريف الحضور وهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال
ولاسم الاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتا قدرت ال فيه للعهد
والمعنى مررت بهذا الرجل المعهود بيننا ولا دلالة فيه على الحضور واسم الاشارة
تدل عليه فكانت اعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه ولا توصف اي واية في
هذا الباب المعقود للنداء الا بما فيه ال من معرف بها او موصول فيقال يا ايها
الرجل ويا ايتها المراة ويا ايها الذي نزل عليه الذكر ويا ايتها التي قامت
ولا يقال يا ايها الحارث او المعرف مما فيه ال للمح الاصل او الغلبة او باسم
الاشارة العاري عن كاف الخطاب نحو يا ايهذا الرجل ولا يجوز يا ايها ذلك
الرجل خلافا لابن كيسان والى ذلك اشار الناظم بقوله وايهذا ايها الذي
ورد ووصف اي بسوى هذا يرد والقسم الثالث ما يجوز رفعه ونصبه

بالنصب اتباعا لمحل المنادى والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع
تنزيلا لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الاعراب
بسبب دخول العامل ومقتضى هذا التنزيل ان يكون حرف النداء هو الرافع
للتابع بناء على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل او لا فاين
الرافع والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه والمخلص
من ربقة هذا الاشكال ان يجاب بان المنادى في المفهوم ان يكون نايب فاعل في المعنى
والتقدير يدعى زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك وهو نوعان احدهما النعت
المضاف المقرون بال نحو يا زيد الحسن الوجه برفع الحسن ونصبه على ما قررنا
والنوع الثاني ما كان مفردا من نعت او بيان او توكيد او معطوف مقرون بال
فالنعت نحو يا زيد الحسن بالرفع والحسن بالنصب والبيان نحو يا غلام
بشر بالرفع وبشرا بالنصب والتوكيد نحو يا تميم اجمعون بالرفع واجمعين
بالنصب والمعطوف المقرون بال كقولك يا زيد والضحاك والى ذلك اشار الناظم
بقوله وما سواه ارفع او انصب قال الله تعالى يا جبال اوبي معه والطير
في قراءة السبعة بالنصب عطفا على محل الجبال واختاره ابو عمرو بن العلا
وعيسى بن عمر الثقفي ويونس والجرمي وقرئ في غير السبع بالرفع عطفا
على لفظ الجبال واختاره الخليل وسيبويه والمازني وقدروا النصب في الطير
على العطف على فضلا من قوله تعالى ولقد اتينا داود منا فضلا والتقدير
واتيناه الطير وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين وقال المبرد ان كانت ال
في المعطوف للتعريف فمثلها في الطير فالمختار النصب في المعطوف او لغيره

وهي

وهي الزايدة فمثلها في اليسع فالمختار الرفع ووجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة
وحكاية سيبويه انه لا اكثر ووجه اختيار النصب ان ما فيه ال لم يجز ان يلي
حرف النداء لم يجعل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك قرا جميع القراء ما عدا
الاعرج بنصب الطير ووجه التفصيل ان ال في نحو اليسع لم تفد تعريفا فكانها
ليست فيه فيا زيد واليسع مثل يا زيد ويسع وال في نحو الطير موثرة
تعريفا وتركيبا فاشبه ما هي فيه المضاف والى ذلك اشار الناظم بقوله
وان يكن مصحوب ال ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقى والقسم الرابع ما
يعطى حال كونه تابعا ما يستحقه اذا كان منادى مستقلا وهو البدل
والمنسوق المجرد من ال فيضم ان كان مفردا او ينصب ان كان مضافا والى ذلك
اشار الناظم بقوله واجعلا كمستقل نسقا وبدلا ومن ذلك ان البدل في نية
تكرار العامل والعاطف كالنايب عن العامل تقول في البدل المفرد يا زيد
بشر بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وتقول في البدل المضاف يا زيد ابا
عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد الله وكذلك في المنسوق المضاف
المجرد من ال يا زيد وابا عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد الله وهكذا
حكمهما اي البدل والمنسوق المجرد من ال مع المنادى المنصوب فيضم ان كانا
مفردين وينصبان ان كانا مضافين تقول يا عبد الله بشر ويا عبد الله
وبشر بضم بشر فيهما ويا عبد الله اخا زيد ويا عبد الله واخا زيد
بنصب الاخ فيهما قال في التسهيل خلافا للمازني والكوفيين في تجويز يا زيد
وعمرا وقال في شرح التسهيل اجروا المنسوق العاري من ال مجرى المقرون

بعدها فان ورد ما رواه يحيى بعينه من الصحة اذ لم ينو اعادة ذي يا فان المتكلم قد يوضح
ايقاع نحو واحد على اسمين كما يقصد ان يشترك في عامل واحد انتهى الفصل
الرابع في المنادى المضاف للياء الدالة على المتكلم وهو اربعة اقسام احدها
ما فيه لغة واحدة وهو المنادى المعتل بالالف او الياء فان ياءه المضاف هو
اليها واجبة الثبوت والفتح نحو يا فتاي ويا قاضيّ ولا يجوز حذفها
لالتباس ولا اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم او الكسر لثقلهما
على الياء والقسم الثاني ما فيه لغتان وهو الوصف المشبه للفعل المضارع
في كونه بمعنى الحال او الاستقبال فان ياءه ثابتة لا غير فانها في حكم الانفصال
فلم تمازج ما اتصلت به فليست كياء غلام وهي اما مفتوحة او ساكنة نحو
يا مكرمي ويا ضاربي وهي اصلها السكون او الفتح قولان تقدما في باب المضاف
الى ياء المتكلم واحترز بالمشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضي فان اضافته
محضة وفي يائه اللغات الست الاتية والقسم الثالث ما فيه ست لغات
وهو ما عدا ذلك المتقدم من القسمين وليس ابا ولا اما نحو يا غلامي والاكثر
فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون اجرى المنفصل من
كلمتين مجرى المتصل من كلمة واحدة نحو والليل اذا يسر ثم ثبوتها ساكنة
على الاصل في البناء نحو يا عبادي لا خوف عليكم او ثبوتها مفتوحة للتخفيف
نحو يا عبادي الذين اسرفوا وانما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة نظرا
الى اختلافهم في اصل وضعها كما تقدم ثم قلب الكسرة فتحة وقلب الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها لان الالف اخف من الياء نحو يا حسرتا ولا اصل

يا حسرتي

يا حسرتي بكسر التاء وفتح الياء فقيل يا حسرتي بفتحهما ثم قيل يا حسرتا
بقلب الياء الفا واجاز الاخفش والفارسي والمازني حذف الالف المنقلبة
عن الياء والاجتزاء بالفتحة عنها فتقول يا حسرة كقوله ولست براجع ما
فات مني بلهف ولا بليت ولا لواني فاللام في بلهف متعلقة براجع ومجرورها
قول محذوف اصله بقولي والهف منادى سقط منه حرف النداء والاصل يا
لهفا فحذفت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة والمعنى ولست
راجعا ما فات مني بقولي يا لهفا ولا بقولي يا ليتني فعلته ولا بقولي لواني
فعلت والحاصل ان ما فات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمني ولا بكلمة
لو ومنهم من يحذف الياء ويكتفي من الاضافة بنيتها ويضم الاسم المضاف
للياء كما تضم المفردات في غير الاضافة وانما يفعل ذلك الضم فيما يكثر فيه
ان ينادى الا مضافا كالام والاب والرب حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم
يا ام لا تفعلي بضم الميم حكاه يونس وقراءة ابي جعفر رب السجن احب الي بضم رب
لان الام والرب لا يكثر فيهما ان ينادى الا مضافين للياء والاصل يا امي
ويا ربي فحذفت الياء تخفيفا وبنيا على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة
خلافا لبعض في قوله لا يجوز يا عدو بحذف الياء وضم الواو قاله شارح اللباب
لان نداء مضافا للياء لم يعتبر وظاهر كلام الموضح ان تعريف المضموم على هذه
اللغة بالاضافة المنوية لا بالقصد والاقبال وقد صرح في النهاية بالثاني
وقال جعلوه معرفة بالقصد فبنوه على الضم وهذه الضمة كهي في يا رجل
اذا قصدت رجلا بعينه انتهى ولعل هذا هو الذي حمل الناظم على اسقاطه

واقتصاره على خمس لغات في قوله واجعل منادى صح ان يضف ليا كعبد عبدي
عبدَ عبدا عبديا والافصح ان تعريفه بالاضافة المنوية لانهم جعلوه في لغة
المضاف الى اليا ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه والقسم الرابع ما فيه
عشر لغات وهو اب وام ففيهما مع اللغات الست المتقدمة اربع اخرى فاتى
ذكرها واحد الست حذف اليا وابقاء الكسرة نحو يا اب ويا ام بكسرهما ثم اثبات
اليا ساكنة او متحركة بالفتح نحو يا ابي ويا امي ثم قلبها الفا نحو يا ابا ويا اما ثم
حذف الالف وابقاء الفتحة نحو يا اب ويا ام بفتحهما واقلها الضم نحو يا اب ويا
ام بضمهما والاربعة الباقية ان تعوض انت تا التانيث من يا المتكلم وبكسرها
وهو الاكثر في كلامهم لان الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه ما قبل يا
المتكلم وزال بمجيء التا اذ لا يكون ما قبل التا الا مفتوحا وتوجيه الفرا بان
اليا في النية رده الزجاج بانه لا يقال يا بتي او يفتحها وهو الاقيس لان
التا بدل من يا حركتها الفتح فتحريكها بحركة اصلها هو الاصل في القياس وقيل
لان الاصل يا ابتا ويرده ما رد قول الفرا او تضمها على التشبيه بنحو ثبة
وهبة وهو شاذ حكى سيبويه عن الخليل انه سمع يا امة بالضم واجازه الفرا
والنحاس ومنعه الزجاج وقد قرئ بهن فبالكسر قراءة الجميع الا ابن عامر
وبالفتح قرا ابن عامر وبالضم قرئ في الشواذ وربما جمع بين التا والالف فقيل
يا ابتا ويا امتا وعليه قوله يا ابتا علك او عساكا وهو جمع بين العوض والمعوض
وهو كقوله اقول يا اللهم يا اللهما وسبيل ذلك الشعر وزعم ابن مالك ان
الالف في يا ابتا هي التي يوصل بها اخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث

وانها

وانها ليست بدلا من اليا ولا اوفق ابن جني وربما جمع بين التا واليا فقيل
يا ابتي ويا امتي وعليه قوله يا ابتَ لا زلت فينا فانما لنا امل في العيش ما دمت
عايشا وهو ضرورة خلافا لكثير من الكوفيين ولا اسهل من هذا الذهاب
صورة المعوض منه وهو اليا وربما قيل يا ابت وعليه قوله كانك فينا يا اباة
غريب وقيل اراد يا ابت ثم اشبع وقيل اراد يا ابتاه ثم قلب وقيل اراد يا ابا على
لغة القصر ثم فتح لحاق اليا وابدل منها التا وافتتح في النظم على قوله وفي الندا
ابت امت عرض واكسر او افتح ومن اليا التا عوض ولا يجوز تعويض تا التانيث
عن يا المتكلم الا في الندا خاصة فلا يجوز جاءتني امة ولا رايت امت
ولا مررت بامت والدليل على ان التا في يا ابت ويا امت عوض من اليا انهما
لا يكادان يجتمعان عند البصريين وكما قدمنا من الكوفيين والدليل على انها للتانيث
انه يجوز ابدالها في الوقف هاء عند جمهور البصريين وذهب الفرا الى انه
يوقف باليا وحجة البصريين انها تشبه تا صبية فلة وقلة وحجة الفرا انها
عوض من حرف لا يتغير وقفا وقد وقف ابو عمرو بالتا وهو راس البصريين لانها
رسمت في المصحف بالتا ويجوز رسمها بالها فصل واذا كان
المنادى مضافا الى مضاف الى اليا نحو يا غلام غلامي فاليا ثابتة لا غير
ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى وهي اما ساكنة او مفتوحة كقولك يا ابن
اخي ويا ابن خالي ويا ابنة خالي الا اذا كان المنادى ابن عم او ابن ام او ابنت
عم او ابنت ام او ابنة عم او ابنة ام فالاكثر حذف اليا والاجتزاء بالكسرة عن
اليا كقولك يا ابن عم ويا ابن ام بكسر الميم فيهما ثم قال الزجاجي لا تركيب بل

إذا قلنا إن قول الجزولي الارتشاف نقلا عن أصحابه أنهم حكموا للاسمين بحكم اسم واحد
وأنهم حذفوا الياء حذفوها من خمسة عشر إذا أضافوها للياء فليس إلا فتحة واحدة
انتهى أو أن يفتحا قيل للتركيب المزجي كقولك يا ابن عم ويا ابن أم بفتح الميم
فيهما وقيل الأصل عما وأما فقلب الياء ألفا محذوفة الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها
والأول قيل هو مذهب سيبويه والبصريين والثاني قول الكسائي والفراء وأبو عبيدة
ويحكى عن الأخفش وقد قرئ في السبع قال يا ابن أم بالوجهين الكسر والفتح
وإليهما أشار الناظم بقوله وافتح أو اكسر وحذف الياء استمر في يا ابن أم يا ابن عم
لا مفر والعرب لا يكادون يثبتون الياء والألف فيهما إلا في الضرورة كقوله
وهو أبو زبيد الطائي واسمه حرملة بن المنذر في مرثية أخيه يا ابن أمي ويا شقيق
نفسي أنت خليتني لدهر شديد وقوله وهو أبو النجم العجلي واسمه الفضل بن
قدامة يا ابنة عما لا تلومي واهجعي وانمي كما ينمي خضاب الأشجعي ويروى لا
تخرق اللوم حجاب مسمعي

باب في ذكر أسماء لازمة للنداء

فلا تستعمل في غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا إليها وهي كثيرة
منها فُلُ بضمتين وفُلَة بضم الفاء وهما عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل
من جنس الإنسان فقيل بمعنى رجل وفلة بمعنى امرأة وقال ابن مالك وجماعة منهم
ابن عصفور وابن العلج فل وفلة كناية عن علم من يعقل فقيل بمعنى زيد وفلة
بمعنى هند ونحوهما من أعلام الأناسي ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحا وإنما
لزم من قوله ويقال يا فل للرجل ويا فلة للمرأة بمعنى يا فلان ويا فلانة بكلامه
أن فل وفلة كناية عن علم من يعقل لأنه جعلهما بمعنى فلان وفلانة وهما

كنايتان

كنايتان عن علم من يعقل قاله المرادي وما قاله ابن مالك هو والجماعة وهم
بفتح الهاء مصدر وهم بالكسر أي غلط وإنما ذلك الذي هو بمعنى زيد وهند
فلان وفلانة لا فل وفلة والحق أنما قاله ابن مالك مبني على أن أصل فل وفلة فلان
وفلانة وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فلا وهم إلا على قول ابن عصفور
بأنه لا يقول إن أصلهما فلان وفلانة ومذهب سيبويه أن لام فل ياء محذوفة كيد
ومادته فلي وتصغيره فُلَيّ إذا سمي به ومذهب الكوفيين أن أصله فلان
وأصله فلان ثم رخم بحذف الألف والنون ومادته فلن وتصغيره فُلَيْن ورد بأنه
لو كان أصله فلانا لقيل في ترخيمه فلا ولما قيل في التأنيث فلة ولما اختص
بالنداء كما أن فلانا كذلك وأما قوله وهو أبو النجم العجلي تضل منه إبلي
بالهوجل في لجة أمسك فلانا عن فل فقال ابن مالك هو فل الخاص بالنداء
استعمل في غير النداء مجرورا بعن للضرورة وصرح بذلك في النظم أيضا فقال وجر
في الشعر فل وليس كذلك والصواب أن أصل هذا المجرور بعن فلان وأنه
حذف منه الألف والنون والنخع بر أمسك فلانا عن فلان أي عن قرنه في لجة
بفتح اللام أي اختلاط الأصوات وليس حذف الألف والنون منه للترخيم
وإنما هو للضرورة كقوله وهو لبيد درس المنا بمتالع فأبان فتقادمت
بالحبس والسوبان أي درس المنازل بحذف الزاي واللام ضرورة ودرس عفا
ومتالع بضم الميم وبالتاء المثناة فوق اسم موضع وقيل جبل وكذلك أبان
بالموحدة والحبس بفتح الحاء المهملة وإسكان الموحدة وفي آخره سين مهملة
والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفي آخره نون اسما

مواضع ومنها لؤمان بضم أوله وهمزة ساكنة ثانية بمعنى كثير اللؤم
والخبث ونومان بفتح أوله وواو ساكنة ثانيه بمعنى كثير النوم ولا يقاس
عليهما وهذا معنى قول النظم وفي بعضها يخص بالندا لؤمان نومان كذا و
منها فُعَل بضم الفاء وفتح العين المعدول عن فاعل كغُدَر بالغين المعجمة وفُسَق
سبا للمذكر بمعنى يا غادر ويا فاسق واختار ابن عصفور كونه قياسا
فيقاس عليه ما أشبهه واختار ابن مالك كونه سماعيا والى ذلك أشار
الناظم بقوله وشاع في سب الذكور فُعَل ولا تقس ومنها فَعالِ بفتح الفاء
وكسر اللام المعدول عن فاعلة أو فعيلة كفَساقِ وخَباثِ سبا للمؤنث بمعنى
يا فاسقة ويا خبيثة وقوله وهو الحُطَيئة يهجو امرأته أُطَوِّف ما أُطَوِّف
ثم آوي الى بيت قعيدته لَكاعِ فقعيدته مبتدأ ولكاع خبره فاستعمله
في غير النداء ضرورة وقيل لا ضرورة والخبر قول محذوف والتقدير فقعيدته
يقال لها يا لكاع فحذف الخبر وهو قول النداء وقعيدة الرجل امرأته سميت
بذلك للزومها البيت ومعنى لكاع خسيسة وينقاس فعال هذا الذي
هو سب للمؤنث وفعال بمعنى الأمر كنزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك
من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف تصرفا كاملا فخرج نحو دحرج لأنه رباعي
وشذ دَراكِ من أدرك وخرج نحو كان لأنه ناقص وخرج نحو نعم وبيس
لأنهما جامدان وخرج نحو يذر ويدع لأنهما ناقصا التصرف هذا مذهب
سيبويه وخالفه المبرد في البابين فقال لا يقال منهما إلا ما سمع ولا يقاس
فيهما والأول الأصح واليه أشار في النظم بقوله واطرد في سب الانثى وزن يا خباث

والأمر

والأمر هكذا من الثلاثي هذا باب الاستغاثة وهو نداء من
يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة إذا استغيث اسم منادى وجب
كون الحرف الذي ينادى به المستغيث يا لأنها أم حروف النداء ووجب كونها
مذكورة لأن الغرض من ذكرها إطالة الصوت كما تقدم والحذف مناف لذلك
وغلب في المنادى المستغاث جره بلام واجبة الفتح لأنه واقع موقع
المضمر ولام الجر يفتح معه والى ذلك أشار الناظم بقوله إذا استغيث
اسم منادى خفضا باللام مفتوحا كيا للمرتضى كقول عمر رضي الله عنه يا لله
للمسلمين وقول الشاعر يا لقومي ويا لأمثال قومي لأناس عتوهم في
ازدياد إلا إن كان أي المستغاث ياء المتكلم نحو يا لي أو معطوفا على
مستغاث ولم تعد معه يا فاكسر اللام نحو يا لزيد ولعمرو للمسلمين
فإن أعيدت معه يا فتحت اللام نحو يا لزيد ويا لعمرو للمسلمين وعليه البيت
السابق والى ذلك أشار الناظم بقوله وافتح مع المعطوف إن كررت يا وفي
سوى ذلك بالكسر ائتيا ولام المستغاث له مكسورة دائما على الأصل
كقوله وهو عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين بكسر لام المسلمين وقول الشاعر
يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب بكسر لام العجب إلا أن يكون
المستغاث له ضميرا غير ياء المتكلم فتفتح لامه نحو يا لزيد لك أو له ويجوز أن
يكون المستغاث به وله ضميرين تقول يا لك لي تستغيث المخاطب لنفسك
قاله في النهاية ويجوز أن يفتتح المستغاث باللام والأكثر حينئذ
أن يختم بالألف عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان واليه أشار الناظم بقوله

ولام ما استغيث عاقبت ألف كقوله يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة
وهوان فيزيدا مستغاث والألف فيه عوض من اللام ولآمل بكسر اللام مستغاث
له وهو اسم فاعل أمل ونيل بفتح النون مصدر نال مفعول أمل والعز مقابل الهوان
والغنى مقابل الفاقة والفاقة الفقر والهوان الذل وقد يخلو المستغاث منهما
أي من اللام والألف فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث كقولك يا زيد
لعمرو وكقوله ألا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للأريب فألا حرف
تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث مضاف لياء المتكلم محذوفة اجتزاء بالكسرة
وللعجب مستغاث له والغفلات عطف عليه والأريب العاقل بالأمور ويجوز نداء
المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث من غير فرق وإلى ذلك أشار الناظم
بقوله ومثله اسم ذو تعجب ألف وهو على قسمين أحدهما أن يرى أمرا عظيما فينادي
جنسه كقولهم يا للماء ويا للعجب إذا تعجبوا من كثرتهما والثاني أن يرى
أمرا يستعظمه فينادي من له نسبة إليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء ويجوز
الاستغناء بالألف عن اللام نحو قوله يا عجبا لهذه الفليقة هل تذهبن القوباء
الريقة وهذا البيت لأعرابي أصابته قوباء فقيل له اجعل عليها من ريقك
وتطهرها بذلك فإنها تذهب فتعجب من ذلك والفليقة الداهية وقد يخلو
المتعجب منه من اللام والألف نحو يا عجب هذا باب الندبة بضم
النون حكم المندوب وهو المتفجع عليه حقيقة كقول جرير يندب عمر بن عبد
العزيز وقمت فيه بأمر الله يا عمرا أو حكما كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه
وقد أخبر بجدب شديد أصاب قوما من العرب واعمراه واعمراه والمتوجع منه

لكونه

لكونه محل الألم كقول قيس العامري فوا كبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات
ما لهن فناء أو لكونه سبب الألم كقول قيس الرقيات تبكيهم الدهماء معولة
وتقول سلمى وا رزيتيه وكقول القائل وا مصيبتاه لأن الرزية والمصيبة
سبب الألم الذي حصل له وصورة المندوب صورة المنادى إلا أنه لا يسمى
منادى ألا ترى أنك لا تريد منه أن يجيبك ويقبل عليك ومن ثم منعوا في الندبة
يا غلامك لأن خطاب أحد المسلمين ينافي خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا
في الندبة وا غلامك ولذلك قال حكم المندوب حكم المنادى وقال الناظم ما للمنادى
اجعل لمندوب فيضم إن كان مفردا كما في نحو وا زيداه وينصب إن كان مضافا كما
في نحو وا أمير المؤمنين أو مطولا كما في نحو وا طالعا جبلا وإذا اضطر شاعر إلى
تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله وا فقعسا وأين مني فقعس إلا أنه لا يكون
نكرة كرجل فلا يقال وا رجلاه خلافا للرياشي مدعيا أنه جاء في الحديث وا جبلاه
فإن صح فهو نادر ولا معرفا مبهما كأي والمضمر واسم الإشارة والموصول فلا
يقال وا أيهاه ولا وا إياه ولا وا هذاه ولا من ذهباه لأن القصد من الندبة
الإعلام بعظمة المصاب ولذلك لا يندب إلا المعرفة السالمة من الإبهام وإلى
ذلك أشار الناظم بقوله وما نكر لم يندب ولا ما أبهما إلا ما كان موصولا
غير مبدوء بأل صلته مشهورة فيندب عند الكوفيين خلافا للبصريين نحو
وا من حفر بئر زمزماه فإنه في شهرته بمنزلة وا عبد المطلباه ونحو ذلك
شاذ عند البصريين واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بأل وإن
اشتهرت صلته فلا يقال وا الذي حفر بئر زمزماه إذ لا يجمع بين حرف الندبة

والى ذلك يشير قول الناظم وندب الموصول بالذي اشتهر وتقدم وتقدم الخلاف
في ندابه واصل زمزم زمزم ابدلت الميم الثانية زايا قاله في الفردوس ولا ان الغالب
انه يختم بالالف اطالة للصوت كقوله وهو جرير وقمت فيه بامر الله يا عمرا والى
ذلك اشار الناظم بقوله ومنتهى المندوب صله بالالف واما لحاقها توابع المندوب
وقال ابن الخباز في النهاية انه لا خلاف في جواز لحاقها اخر الصفة اذا كانت ابنا
بين علمين نحو وازيد بن عمروا واما البدل او البيان والتوكيد فقياس قول سيبويه
والخليل ان لا يلحق البيان والتوكيد وعندي انها تدخل اخر البدل لانه قايم مقام
المبدل منه فتقول واغلامنا زيداه وتدخل العطف النسقي نحو وازيد واعمراه
انتهى وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم من قول عمر رضي الله عنه واعمراه واعمراه
ويحذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو واموساه والى ذلك اشار الناظم بقوله
متلوها ان كان مثلها حذف واجاز الكوفيون قياسا قلب الالف يا فيقولون واموسياه
او من تنوين ظاهر او مقدر في اخر صلة نحو وامن حفر بير زمزماه فحذف التنوين
من زمزم فانه منصرف باعتبار انه علم على القليب واذا اعتبر انه علم على البير
فهو غير منصرف وفيه تنوين مقدر كما صرح به في اول باب الاضافة او تنوين
في مضاف اليه نحو واغلام زيداه او في علم محكي نحو واقام زيداه فيمن اسمه
قام زيد والى ذلك اشار الناظم بقوله كذلك تنوين الذي به كمل من صلة او غيرها
واجاز الكوفيون حذف التنوين واثباته مع فتحه فيقولون واغلام زيدنـاه
محافظة على بقاء الف الندبة ومع كسرها وقلب الالف يا فيقولون واغلام
زيدنيه على التقاء الساكنين واجاز الفراء حذف التنوين مع ابقاء الكسرة وقلب

لالو

لالف يا فيقول واغلام زيديه ولا يجيز البصريون الا حذف التنوين لا التقاء الساكنين
كما في اجتماع الساكنين يحذف لهذه الالف ما قبلها من ضمة بنائية نحو وازيداه
ووامن اسمه في اسمه منخ او كسرة اعرابية نحو واعبد الملكاه او بنائية نحو
واحذاماه لان ما قبل الالف لا يكون مضموما ولا مكسورا فان اوقع حذف الكسرة
والضمة في لبس ابقيا وجعلت الالف يا بعد الكسرة نحو واغلامكي لو قيل
واغلامكا التبس بالمذكر وواوا بعد الضمة نحو واغلامهو واغلامهوا
اذ لو قيل واغلامها واغلامكما التبس المذكر بالمونث في الاولى والجمع بالمثنى
في الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله والشكل حتما اوله مجانسا ان يكن
الفتح بوهم لابسا ولك في الوقف زيادة ها السكت بعد احرف المد
الثلاثة توصلا الى زيادة المد نحو وازيداه واغلامكيه واغلامهوه والى
ذلك اشار الناظم بقوله وواقفا زد ها سكتا ان ترد وان تشا فالمد والها لا تزد وصلتها حذفتها
لا في الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي واحر قلباه ممن قلبه شبم ولك
فينبغي ضمها تشبيها بها الضمير وكسرها على اصل التقاء الساكنين واجاز
الفرا اثباتها في الوصل بالوجهين وقل واذا ندب المضاف ليا المتكلم فيه
اللغات الست في لغة من قال يا عبد بالكسر او يا عبد بالضم او يا عبد
بالفتح مع حذف اليا فيهن او يا عبدا بالالف المنقلبة عن اليا او يا عبدي
بالاسكان في اليا فقال في هذه اللغات الخمس واعبدا وعلى لغة من قال
يا عبدي بالفتح في اليا او يا عبدي بالاسكان في اليا فقال يا عبديا بابقاء
الفتح على الاول وهو يا عبدي بالفتح واجتلابه على الثاني وهو يا عبدي

بالاسكان وفتح تبيين من نحو زيد واعبدي او واعبديا بحذف الياء عبدي بالاسكان ان لم اسكن
الياء يجز فيهما في الندبة ويقول واعبدا او بفتحها ويقول واعبديا والى ذلك اشار
الناظم بقوله وقائل واعبديا واعبدا من في الندا اليا ذا سكون ابدى والفتح راي الاخفش
وهو لا لبس واقل عملا والحذف راي المبرد والحاصل انه اذا ندب على لغة من حذف الياء
فان كان ما قبلها مفتوحا اقرت الفتحة على حالها واتي بالف الندبة وان كان مكسورا
او مضموما جعل بعد الكسرة والضمة فتحة وزيدت الالف وعلى لغة من ابدل الياء الفا
حذفت الالف المبدلة وزيدت الف الندبة كما يفعل ذلك بالمقصور وعلى لغة من
اثبت الياء مفتوحة زيدت الالف ولم يحتج الى عمل لان الياء متهيئة بالفتحة
لمباشرة الالف وعلى لغة من يثبت الياء ساكنة جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين
وابقاؤها مفتوحة واذا قيل يا غلام غلامي لم يجز في الندبة حذف الياء لان
المضاف اليها وهو غلام الثاني غير منادى لانه مضاف اليه المنادى والمضاف
اليه المنادى غير منادى وحكم المندوب حكم المنادى فلما لم تحذف في الندا لم تحذف
في الندبة هذا باب الترخيم وهو لغة التسهيل والتليين
يقال صوت رخيم اي سهل لين واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص
وهو ثلاثة انواع ترخيم النداء وترخيم الضرورة وهما مذكوران في هذا الباب
وترخيم التصغير وسياتي في باب التصغير يجوز ترخيم المنادى اي حذف اخره
تخفيفا وذلك بشرط كونه معرفة لان المعارف كثر نداؤها فناسبها التخفيف
بحذف اخرها ونص الاخفش لذلك لانه محل التغيير غير مستغاث مجرور باللام
ولا مندوب ولا ذي اضافة ولا ذي اسناد فلا يرخم نحو قول الاعمى يا انسانا

خذ

خذ بيدي لانه نكرة ولا نحو قولك يا لجعفر لان المستغاث المجرور باللام عند سيبويه
شبيه بالمضاف لانه مجرور مثله وكان غير منادى اذ لم تعمل اداة النداء في لفظه
وانما عملت في موضعه فان لم يجر باللام جاز ترخيمه نص على ذلك سيبويه في كتابه
ووافقه عليه شراحه كالصفار وابن خروف والسيرافي وعبارة التسهيل تقتضيه
فانه قيد المنادى بكونه مبنيا والمستغاث المجرور معرب وغير المجرور المرخم مبني
وشاهد ترخيمه قوله اعام لك ابن صعصعة بن سعد قال ابن الضايع وهذا ضرورة
وقد نادى اعامر بغير يا وذلك ممنوع وسهل ترخيمه ومعه اللام كقوله كلما نادى مناد منهم
يا لتيم الله قلنا يا لمال وهو ضرورة اتفاقا ولا يرخم نحو واجعفراه لان المندوب ليس
منادى حقيقة وان كانت صورته صورة المنادى لانه لا يطلب اقباله ولا يرخم نحو يا امير
المومنين لان المضاف اليه بمنزلة التنوين مما قبله فليس باخر المنادى حقيقة
ولا يرخم نحو تابط شرا علما لان اصله الجملة وحرف هاء الثاني ليس منادى ونقل عن
الكوفيين اجازة ترخيم ذي الاضافة بحذف عجز المضاف اليه تمسكا بنحو قوله
ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي ميتة فيجيبه اراد يا ابا عروة
فحذف حرف النداء ورخمه بحذف التاء واجيب بانه نادى عروا وتبعد بفتح التا المثناة
فوق وسكون الموحدة وفتح العين من البعد بفتحتين وهو الهلاك وميتة بكسر
الميم هيئة من الموت وانما رمز هذا حذف المضاف اليه باسره كقوله يا عبد هل تذكرني
ساعة اراد يا عبد عمرو وعبد عمرو علم له وزعم ابن مالك في النظم والتسهيل
وشرحه انه قد يرخم ذو الاسناد وان عمرا نقل ذلك عن العرب فقال في شرح التسهيل
ونص يعني سيبويه في باب النسب على ان من العرب من يرخمه فيقول في تابط شرا

بتأبط ورتب على ترخيمه النسب إليه قال والخلاف النسب إليه انتهى واشتهار
المنع في المسألة عن سيبويه أغنى بذكرها ونبه أن صاحب المنع هو الناقل للإجازة
عن العرب والذي نقل عن سيبويه وقع له في باب الإضافة إلى الحكاية قال إذا أضيفت
إلى الحكاية حذفت ونزلته الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر ولزمه الحذف كما
لزمهما وذلك قولك في تأبط شرا تأبطي قال ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد
فيقول تأبط أقبل فيجعل الأول مفردا فلذلك هم في الإضافة يعني في النسب هذا
نصه في المسألة في باب النسب ونص في باب الترخيم على المنع فقال واعلم أن الحكاية
لا ترخم لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء وذلك نحو تأبط
شرا قال ولو رخمت هذا لرخمت رجلا يسمى يا دار عبلة بالجوى تكلمي انتهى وإذا كان
للمجتهد في مسألة واحدة نصان متعارضان في بابين فالعمل على المذكور في بابه
لأنه بصدد تحقيقه وإيضاحه بخلاف ما يذكر في غير بابه وإنه لم يعتن به كاعتنائه
بالأول لكونه ذكره هنا إذ لم يثبت أنه رجع عن أحدهما ولم يكن هنا كذا تاريخ
وقول الناظم وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل يوهم أنه لم ينقل عنه غيره وقد عرفت
ما فيه وعمرو هذا المذكور في النظم هو إمام النحو رحمه الله وسيبويه لقبه
وهو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح قال البطليوسي في شرح الفصيح لأن الإضافة
في لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح وويه الرائحة والتقدير رائحة التفاح وقيل
كانت أمه ترقصه بذلك في صغره وقيل كان من يلقاه يشم عليه رائحة التفاح
وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لأن التفاح من لطيف
الفواكه وقيل لأنه كان أبيض مشوبا بحمرة كأن خدوده لون التفاح وكنيته

أبو بشر

أبو بشر ولكن غلب اللقب عليه حتى إن العلم لم ينصرف إلا به وإن كان لقب
بسيبويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد العزيز
الأصبهاني وأبو الحسن علي بن محمد الكرخي المغربي ثم إن كان المنادى مختوما بتاء
التأنيث جاز ترخيمه مطلقا سواء كان تعريفه بالعلمية أم بالقصد والإقبال
وسواء كان على أربعة أحرف أم أقل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وجوزنه مطلقا
في كل ما أنث بالها تقول في هبة علما يا هب بحذف التاء وفي جارية لمعينة
يا جاري بحذف الهاء ومنع المبرد ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصودة
ويرده السماع قالوا يا شا ادجني بالجيم المضمومة وبالنون أي يا شاة أقيمي
ولا تسرحي يقال شاة داجن إذا ألفت البيوت واستأنست قاله ابن السكيت
وقال العجاج جاري لا تستنكري عذيري سيري وإشفاقي على بعيري أراد يا جارية
بحذف حرف النداء ورخمه بحذف الهاء وتقدم أن حذف حرف النداء لا يجوز مع
اسم الجنس المعين إلا عند الكوفيين والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال
المعجمة هو الأمر الذي يحاوله الإنسان ومما يعذر إليه وسيري وإشفاقي بدل
تفصيل من عذيري وإن كان المنادى مجردا من التاء اشترط لجواز ترخيمه كونه
علما زائدا على ثلاثة أحرف وإلى ذلك يشير قول الناظم والحذف لا ترخيم ما من
هذه الها قد خلا إلا الرباعي فما فوق العلم نحو جعفر علم رجل وسعاد علم
امرأة فيقال فيهما يا جعف ويا سعا ولا يجوز ذلك الترخيم في نحو إنسان
لمعين لأن تعريفه بغير العلمية وأجاز بعضهم ترخيمه قياسا على قولهم أطرق كرا و
يا صاح وهو قياس على شاذ ولا يجوز ذلك في نحو زيد من كل ثلاثي ساكن الوسط.

وان نحو حكم من كل ثلاثي محرك الوسط لانهما وان كانا علمين فليسا زايدين على
ثلاثة احرف فيحذف اخرها بخلاف هذا مذهب الجمهور وقيل يجوز الترخيم في
محرك الوسط نحو حكم وحسن فيقال يا حك ويا حس ومن ساكنه كزيد وعمرو
وهذا التفصيل للفراء اجرى حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجرائهم نحو
سقر لحركة وسطه مجرى زينب في ايجاب منع الصرف ولا يجري هند في اجازة الصرف
وعدمه وقيل يجوز الترخيم فيهما وهو قول بعض الكوفيين اما المحرك الوسط
فلما مر واما الساكن الوسط فقياسا على نحو يد في عدم ترخيم فان اصلها يدي
بسكون الدال فحذف اخرها المحذوف وجوبا فدخله جوازا اولى

فصل

والمحذوف للترخيم اما حرف واحد وهو الغالب نحو يا جعفر ويا سعا وقراءة بعضهم
وهو ابن مسعود وناس وابي يا مال والذي حسن الترخيم لاهل النار ضعفهم عن اتمام
الاسم لانهم في غيبة عن الترخيم واما حرفان وذلك اذا كان الحرف الذي قبل الاخر
من احرف اللين وهي الالف والواو والياء حال كون حرف اللين ساكنا بناء على اطلاق اللين
على هذه الاحرف سواء كانت ساكنة ام متحركة والمعروف تخصيص احرف اللين
بالساكنة والقيد على الاول مخصوص وعلى الثاني كاشف وفي بعض النسخ من احرف
العلة وهو اصوب لان الاصح في القيد التخصيص زايدا لا اصليا مكملا اربعة فصاعدا
والى ذلك اشار الناظم بقوله ومع الاخر احذف الذي تلا ان زيد لينا ساكنا مكملا
اربعة فصاعدا وقبله حركة من جنسه على الاصح لفظا كمروان ومسكين ومنصور
او تقديرا كمصطفون ومصطفين علمين سواء كان الحرف لاخير زايدا ام اصليا
وذلك نحو مروان فان الالف والنون فيه زايدتان واسما بالمد علما منقول من جمع

اسم

اسم وهمزته اصلية لانها بدل من لام الكلمة واصلها اسماو ابدلت الواو همزة
لتطرفها اثر الف زايدة فوزنه افعال ومنصور علما ومسكين علما منقول من
وصفي المفعول والفاعل فان الراء والواو والنون من الثاني اصليتان وما قبلهما زايد
فيحذف عند الترخيم من مروان الالف والنون وتقول يا مرو ومن اسماء الالف والهمزة وتقول
يا اسم ومن منصور الواو والراء وتقول يا منص ومن مسكين الياء والنون وتقول يا مسك
ومن مصطفون ومصطفين الواو والياء والنون وتقول فيهما يا مصطف كما سياتي
قال الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك يا مرو ان مطيتي محبوسة ترجو الحباء
وربها لم ييأس اراد يا مروان فرخمه بحذف الالف والنون والحباء بكسر الحاء المهملة
وبالباء الموحدة والمد العطاء وربها صاحبها وقال ابو زيد الهلالي على ما زعم اللخمي
او لبيد على ما زعم النحاس في شرح الكتاب يا اسم صبرا على ما كان من حدث ان الحوادث
ملقي ومنتظر اراد يا اسماء فرخمه بحذف الالف والهمزة والمعنى اصبري على الحوادث
فان بعضها ملقي وبعضها منتظر لا بخلاف نحو شمال بفتح الشين المعجمة وسكون الميم
وفتح الهمزة من غير مد علما فتقول في ترخيمه يا شما بحذف اللام فقط دون الهمزة
لان زايده وهي الهمزة غير حرف لين دال في النهاية وقد اختلف في نحو معد هل الزايد
الاول او الثاني فمن قال الزايد الاول حذف الاخر لتطرفه ثم حذف الذي قبله لان قبله
كذلك ومن قال الزايد الثاني حذفه وابقى ما قبله وهذه المسئلة ذكرها سيبويه
في محمر ومسود وبخلاف نحو هبيخ بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة التحتانية
المشددة وفي اخره خاء معجمة الغلام الممتلي وقنور بفتح القاف والنون والواو
المشددة بعدها راء مهملة الصعب اليبوس من كل شيء حال كون هبيخ وقنور

علمين فتقول في ترخيمهما يا هبي ويا قنو بحذف آخرهما فقط ولا تحذف ما قبله
لتحرك حرف اللين فيهما وهو الياء في هبيخ والواو في قنور وبخلاف نحو مختار
ومنقاد علمين فتقول في ترخيمهما يا مختا ويا منقا بحذف آخرهما فقط ولا يحذف
ما قبله لأصالة الألف فيهما فإنهما منقلبان عن أصل فأصل مختار ومنقاد مختير
ومنقود بفتح الياء والواو وكسرهما فلما تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا ألفا واللين
المنقلب عن الأصل أصل وأجاز الأخفش أن يقال في ترخيمهما يا مخت ويا منق
بحذف الألف من كل منهما مع الآخر نظرا إلى الحالة الراهنة وبخلاف نحو سعيد
وثمود وعماد فتقول في ترخيمهن يا سعي ويا ثمو ويا عما بحذف الدال فيهن فقط
ولا يحذف ما قبلها من الياء والواو والألف وإن كان كل منها حرف لين زائدا لأن السابق
على حرف اللين حرفان لا ثلاثة وهذا محترز قوله مكملا أربعة وأجاز الفراء حذف الياء
والألف مع الآخر من نحو سعيد وعماد في كل لغة وحذف الواو مع الآخر في نحو ثمود
في لغة من يجعله اسما برأسه ولا ينتظر المحذوف فيقول يا سع ويا عم ويا ثم وأما
على لغة من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال ولا يجوز يا ثمو بحذف الدال
فقط لأن يبقى الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس والواو فينبغي لا يحكم
له بحكم الآخر بل بحكم الحشو فلا يلزم ما قاله وبخلاف نحو فرعون وغرنيق بضم الغين
المعجمة وسكون الراء وفتح النون كطير من طيور الماء طويل العنق حال كونه علما
فتقول في ترخيمهما يا فرعو ويا غرني بحذف آخرهما فقط ولا يحذف الواو والياء
لعدم مجانسة الحركة لهما والفراء والجرمي لا يشترطان المجانسة فيجيزان
حذف اللين وإن كان قبله فتحة فيقولان يا فرع ويا غرن لبقاء الاسم المتمكن على

ثلاثة

ثلاثة أحرف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والخلف في واو وياء بهما فتح قفي ولا خلاف
في جواز حذف الواو والياء مع الآخر من نحو مصطفون ومصطفين علمين فتقول
فيهما يا مصطف بحذف الواو والنون من الأول والياء والنون من الثاني لأن أصلهما
مصطفيون ومصطفيين بضم الياء في الأول وكسرها ولكنهم قلبوها ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الألف لالتقاء الساكنين فالحركة المجانسة وهي الضمة
في الأول والكسرة في الثاني وإن لم تكن ملفوظة بها مقدرة والحركة المجانسة في
التقدير كالمجانسة في اللفظ كما سبق في قوله وقبله حركة من جنسه لفظا أو
تقديرا وهو المفهوم من قول التسهيل مسبوق بحركة مجانسة ملفوظة أو مقدرة
والمحذوف للترخيم إما حرف واحد أو حرفان كما تقدم وأما كلمة برأسها وذلك في
المركب المزجي وإليه أشار الناظم بقوله والعجز احذف من مركب فتقول في ترخيم
معديكرب وبعلبك وسيبويه وخمسة عشر علما يا معدي ويا بعل ويا سيب
ويا خمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به ومنع أكثر الكوفيين
ترخيم المختوم بويه والمنقول أن العرب لم ترخم المركب المزجي وإنما أجازه النحويون
قياسا وأما كلمة وحرف وذلك في اثنا عشر علما تقول إذا رخمته يا اثن
بحذف الألف وعشر كما تقول في ترخيمه لو لم تركبه نص على ذلك سيبويه لأن عشر في
موضع النون فنزلت هي والألف منزلة الزيادتين في اثنان علما ولذلك
أعرب وقد يحذف المضاف إليه وآخر المضاف جميعا نحو يا صاح أصله يا صاحبي قاله
ابن خروف والجوهري وابن بري وجماعة وقال غيرهم هو مرخم صاحب على غير قياس
فصل الأكثر في لسان العرب أن ينوى المحذوف فلا يغير ما بقي

عند الله من حركة او سكون بل يبقى على فتحه ان كان مفتوحا تقول في جعفر يا جعف بالفتح وعلى كسرة ان كان مكسورا تقول في حارث يا حار بالكسر وعلى ضمه ان كان مضموما تقول في منصور يا منص وتلك الضمة الموجودة قبل الترخيم على سكونه ان كان ساكنا تقول في هرقل يا هرق بالسكون وتقول في ثمود وعلاوة وكروان اعلاما يا ثمو ويا علاو ويا كرو فيبقى الواو على صورتها في المسائل الثلاث من غير ابدال لانها ليست طرفا في التقدير لان الحرف المحذوف بعدها في نية الملفوظ به وتسمى لغة من ينتظر واليها اشار الناظم بقوله وان نويت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه الف ويجوز ان لا ينوى المحذوف فيجعل الباقي بعد الحذف اسما برأسه ويجعل الحرف الذي قبل المحذوف كانه اخر الاسم في اصل الوضع من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم ويسمى لغة من لا ينتظر واليه اشار الناظم بقوله واجعله ان لم ينو محذوف كما لو كان بالاخر وضعا تمما فتقول يا جعف ويا حار ويا هرق بالضم فيهن وكذا تقول يا منص بضمة حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم به فبان ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها وتقول يا ثمي بابدال الضمة كسرة والواو ياء كما تقول في جمع جرو بتثليث الجيم ودلو على افعل بضم العين لا اجري ولا ادلي ولا اصل الاجرو لا ادلو بضم الواو واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء فلئلا يلزم منه عدم التنظير انه ليس في العربية اسم معرب اخره واو لازمة مضموم ما قبلها وما تجرد من تاء فحكمه حكم المعرب وخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وجعله علما عارضا وخرج بالمعرب المبني اصالة نحو هو واما اسماء البلدان نحو سمندو والبيقهو فهي اقليم الصعيد فالظاهر انهما غير عربية كهنح

ادح

وخرج بزيادة الضم نحو ولو وغزو فان ما قبل الواو ساكن وخرج باللزوم نحو هذا ابوك فان الواو فيه ليست بلازمة فانها تنقلب الفا في النصب وياء في الجر وتقول يا علا بابدال الواو همزة لتطرفها بعد الف زائدة كما في كساء فانه اصله كساو وانه من كسوت فابدلت الواو همزة لما ذكر وتقول يا كرا بابدال الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يكن بعدها ساكن كما في العصا والعلاوة بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام الوقر والكروان بفتح الكاف والراء طير طويل العنق وهو ذكر الحبارى

فصل يختص ما فيه تاء التانيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه علمية بل مطلق التعريف فيه كاف ولو بالقصد ولا زيادة على ثلاثة احرف كما مر في قوله ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا تقول في هبة علما يا هب وفي جارية لمعينة يا جاري ومنها انه اذا حذف منه التاء توفر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف ما قبلها لان تاء التانيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها والى ذلك اشار الناظم بقوله والذي قد رخما بحذفها وفره بعد فتقول في ترخيم عقنباة بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة فالف فتاء تانيث صفة للعقاب يقال عقاب عقنباة اي ذي مخالب حداد يا عقنبا بالالف ولا تحذف لما مر ومنها انه لا يرخم الا على نية المحذوف خوف الالتباس المذكور تقول في ترخيم مسلمة بضم الميم وحارثة بالحاء المهملة والثاء المثلثة وجحمة يا مسلم ويا حارث يا جحم بالفتح فيهن ولا تقول يا مسلم ويا حارث ويا جحم بالضم على لغة من لا ينتظر المحذوف لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله والتزم الاول في كمسلمة

فإن لم يخف لبس جاز ترخيمه على لغة من ينتظر المحذوف كما في نحو همزة علماً
بضم الهاء وفتح الميم وبالزاي وهو المغتاب يستوي فيه المذكر والمؤنث يقال
رجل همزة وامرأة همزة وفي التنزيل ويل لكل همزة ومسلمة بفتح الميم علم رجل
فلا يلتبس التأنيث لعدم الفرق بين المذكر والمؤنث فتقول إذا رخمتهما على لغة من ينتظر
يا همزَ ويا مسلمَ بالفتح فيهما إذ لا لبس بذلك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وجوّز
الوجهين في كمسلمه ومنها أن نداءه مرخماً أكثر من ندائه تاماً من غير ترخيم كقوله
وهو امرؤ القيس الكندي أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت
صرمي فأجملي أراد يا فاطمة وأزمعت بزاي وعين مهملة أي أحكمت عزمك والصرم
القطع والإجمال الإحسان ولكن يشاركه في هذا الحكم الأخير مالك وعامر وحارث
فترخيمها أكثر من ترك الترخيم لكثرة استعمالها في النداء ووجهه اختصاص
ما فيه تاء التأنيث بذلك أنه لا يتوقف على كثرة استعماله في النداء **فصل**
ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط أحدها أن يكون ذلك في الضرورة الشرط
الثاني أن يصلح الاسم المراد ترخيمه في الضرورة للنداء أي لمباشرة حرف النداء
وإليهما أشار الناظم بقوله ولاضطرار رخموا دون ندا ما للندا يصلح فلا يجوز
ترخيم الضرورة في نحو الغلام مما فيه أل لأنه لا يصلح لمباشرة حرف النداء ومن
ثم خطئ من جعل ترخيم الضرورة قول العجاج أوالفا مكة من ورق الحمي بفتح الحاء
المهملة وكسر الميم وأصله الحمام بالتخفيف فحذفت الميم الثانية وقلبت الألف
ياء للقافية وقيل حذفت الألف وأبدلت الميم ياء ويحتمل أن يكون حذف منه الألف
والميم للضرورة كقوله درس المنا بمتالع وكسرت الميم لأجل القافية والياء

اشباع

62

اشباع وورق بضم الواو جمع ورقاء وهي التي في لونها بياض إلى السواد الشرط
الثالث أن يكون المرخم في الضرورة إما زائداً على الثلاثة وذلك ما تقدم من قول
الناظم نحو أحمد أو مختوماً بتاء التأنيث فالأول كقوله وهو امرؤ القيس الكندي
لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره :: طريف بن مال ليلة الجوع والخصر أراد ابن
مالك فرخمه في غير النداء ضرورة وترك ما بقي كأنه اسم برأسه ونونه على لغة
من لا ينتظر وتعشو تسير في العشا وهو الظلام والخصر بفتح الخاء والصاد
المهملتين شدة البرد والثاني كقول الأسود بن يعفر وهذا ردائي عنده يستعيره
ليسلبني حقي أمال بن حنظل أراد ابن حنظلة فرخمه في غير النداء ضرورة ولا يمتنع
الترخيم في الضرورة على لغة من ينتظر المحذوف عند سيبويه وجمهور البصريين
خلافاً للمبرد قالوا ودليلنا القياس على النداء والسماع ومنه قول أوس التميمي
أن ابن حارث إن أشتق لرؤيته أو امتدحه فإن الناس قد علموا أراد ابن حارثة
فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر وقوله وهو جرير ألا أضحت حبالكم رماما
وأضحت منك شاسعة أماما أراد أمامة بضم الهمزة علم امرأة فرخمها بحذف
التاء على لغة من ينتظر ورماما جمع رمة بضم الراء المهملة وهي القطعة البالية من
الحبل وأنشده المبرد وما عهدي كعهدك يا أماما قال ابن مالك في شرح
الكافية ولا إنصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا ترجيح إحداهما بالأخرى انتهى
وفهم من عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة أنه يجيء في النكرات كقوله
ليس حي على المنون بخال أي بخالد هذا باب ــــ المنصوب على الاختصاص
والاختصاص في الأصل مصدر اختصصت بكذا أي انفردت به تخصيص حكم

THE UNIVERSITY OF MELBOURNE

Library Digitised Collections

Author/s:
Ab al-Najm al-Fadl ibn Qudmah al-Ijl, d. 747 or 8

Title:
Min al-tasrih

Date:
1127 [1716?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23345

File Description:
Part 2

اسنادا كتابطي وبرقي في النسبة الى تابط شرا وبرق نحره او مزجيا سواء
كان صدره صحيحا او معتلا كبعلي ومعدي او معدوي في النسب الى بعلبك
ومعدي كرب وانما جاز في الياء ابقاؤها على حالها وقلبها واوا لانه اذا حذف
الجزء الثاني صار الجزء الاول منقوصا وفي المنقوص اذا كانت رابعة جاز فيها
التصحيح والقلب واوا نحو قاضي وقاضوي والارجح التصحيح كما تقدم وفي
النسب الى المزجي خمسة اوجه احدها ما ذكره الموضح تبعا للنظم من الاقتصار
في النسب على الصدر وهو مقيس اتفاقا الثاني ان ينسب الى عجزه فتقول
بكي وكربي واختاره الجرمي الثالث ان ينسب اليهما معا من غير تركيبهما
فتقول بعلي بكي ومعدي كربي واختاره ابو حاتم واخرون وانشد عليه
السيرافي تزوجتها رامية هرمزية بفضلة ما اعطى الامير من الرزق
فنسبها الى رام هرمز من نواحي خوزستان الرابع ان ينسب الى جميع
المركب فتقول بعلبكي ومعدي كربي الخامس ان تبني من جزء المركب اسما
على فعلل وتنسب اليه قالوا في النسب الى حضرموت حضرمي واما نحو
امرئ بكسر الراء تبعا لكسرة الهمزة وامرئ بفتح الهمزة الاولى وفتح الميم
والراء في النسب الى امرئ القيس فيقال امرئي شاذ عند سيبويه والمطرد
عنده مرئي بحذف الهمزة وفتح الميم والراء كما تكلمت به العرب قال ذو الرمة
يهجو امرأ القيس الكندي فانه ينسب الى مرقيسي الا ان كان المركب الاضافي
كنية كابي بكر وام كلثوم او كان معرفا صدره بعجزه كابن عمر وابن الزبير
فانك تحذف صدره وتنسب الى عجزه لانه المقصود بدلوله فتقول بكري

وكلثومي

وكلثومي وعمري وزبيري وربما الحقوا بهما فيما خيف اللبس كقولهم في
النسب عبد الاشهل اشهلي وفي النسبة الى عبد مناف منافي فحذفوا
صدرهما ونسبوا الى عجزهما لانهم لو عكسوا وحذفوا العجز ونسبوا الى صدرهما وقالوا
عبدي لالتبس بالنسب الى عبد غير مضاف ولا اشهل صفة لرجل ومناف اسم
لصنم والحاصل ان المركب الاضافي ينسب الى عجزه في ثلاثة مواضع احدها ما كان
كنية الثاني ما تعرف صدره بعجزه الثالث ما يخاف اللبس من حذف عجزه
وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب فيه الى الصدر وشذ بناء فعلل من
جزئي المضاف منسوبا اليه والمحفوظ من ذلك تيملي وعبدري ومرقسي
وعبقسي وعبشمي في النسب الى تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر
الكندي وعبد القيس وعبد شمس **فصل** اذا نسبت الى ما حذفت
عينه وبقيت لامه رددتها وجوبا في مسئلة واحدة نحو رب بتخفيف الباء
واصلها التشديد فخففت بحذف عينها الساكنة فسمي به فاذا نسبت
اليه قلت ربي برد العين ساكنة ولا تحرك لثقل الفك اجماعا واذا نسبت
الى ما حذفت لامه رددتها وجوبا في مسئلتين احداهما ان تكون العين معتلة
كشاة اصلها شوهة بسكون الواو كصحفة ثم لما فتحت الواو والهاء لزم
انفتاحها فانقلبت الفا وحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها التاء
بدليل قولهم في تكسيرها شياه بالهاء وقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها
والتكسير يرد الاشياء الى اصولها فاذا نسبت الى شاة رددت لامها اتفاقا
ثم اختلف في عينها هل تبقى على فتحها العارض فتستمر الفا او ترد الى السـ

سكونها الاصلي فتسلم من القلب العا ذهب سيبويه الى الاول وابو الحسن
الاخفش الى الثاني فتقول شاهي على مذهب سيبويه لانه يرد الكلمة
بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلي بل يبقي العين مفتوحة فيقلبها
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابو الحسن يقول شوهي بسكون الواو ولا
يقلبها الفا لانه يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلي
فيمتنع القلب والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا في النسب
الى غد غدوي وحكي عن ابي الحسن انه رجع في كتابه الاوسط الى مذهب
سيبويه المسئلة الثانية مما يجب رد لامه ان تكون اللام قد ردت في
تثنية كاب وابوان او في جمع تصحيح لمؤنث كسنة وسنوات في لغة غير
اهل الحجاز او سنهات في لغة اهل الحجاز فتقول في النسب الى اب وسنة ابوي
وسنوي او سنهي برد اللام كما ردت في التثنية والجمع بالالف والتاء لان
النسب اقوى على الرد لانه احمل للتغيير فلذلك وجب فيه رد ما لم يجب رده
في غيره وجوز فيه ما لا يجوز رده في غيره لظهور المزية في الرد وتقول في النسب
الى ذو وذات ذووي باتفاق سيبويه وابي الحسن لان ذو عندهما فعل
بالتحريك ولامها ياء لان طويت اكثر من قوة وذهب الخليل الى انها فعل بالسكون
نظرا الى ان الاصل السكون والى ان لامها واو وانه من باب قوة وعلى القولين
قلبت العين او قلبت الالف واوا في النسب وذات هي ذو بزيادة التاء وانما
قيل في النسب اليهما ذووي لامرين اعتلال العين ورد اللام في تثنيته
ذات نحو ذواتا افنان بالواو على الاصل وقالوا ذاتا على اللفظ وهو القياس

كقولهم

كقولهم ذات جمال اغير ولا الف الاولى من ذات عين منقلبة عن واو ولا الف
الثانية علامة رفع وتثنية والتاء للتانيث كما في مسلمات وانما صحت
العين حال التكميل واعلت حال النقص لئلا يجتمع اعلالان في حال التمام والسلامة
من ذلك حالة النقص وتقول في النسب الى اخت اخوي كما تقول في النسب
الى اخ اخوي وتقول في النسب الى بنت بنوي كما تقول في النسب الى ابن
بنوي اذا ردت محذوفه لقولهم في الجمع بالالف والتاء اخوات وبنات
بحذف التاء والرد الى صيغة المذكر الاصلية وتقدم ان ما وجب رده في الجمع
يجب رده في النسب وسره اي وحكمة صيغة المؤنث الى صيغة المذكر ان
الصيغة اي صيغة اخت وبنت كلها للتانيث وان التاء وان كانت بدلا
من واو محذوفة فهي للالحاق بقفل وجذع الحاقا للثنائي بالثلاثي فوجب
ردها اي رد صيغة اخت وبنت الى الصيغة المذكر فوجب حذف التاء منهما
كما وجب حذف التاء في النسب الى مكة وبصرة نحو مكي وبصري وفي الجمع
بالالف والتاء نحو مسلمات لئلا تقع تاء التانيث حشوا هذا قول سيبويه
والخليل اجروا التاء وان كانت للالحاق مجرى تاء التانيث لاختصاصها بالمؤنث
وفتح اولهما في النسب كما فتح في الجمع بالالف والتاء ويونس يوافق على فتح
التاء في الجمع فيجريها مجرى تاء التانيث ويحذفها ويخالف في النسب فلا
يحذف التاء ويجمع بينهما وبين ياء النسب فيجريها مجرى الملحق به ويبقي اولهما
على حركته وتقول فيهما اختي وبنتي مصححا بان التاء لغير التانيث لان ما
قبلها ساكن صحيح وتاء التانيث اذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه نحو

صفعة وضيعة ولا يسكن الا اذا كان معتلا نحو قناة وقنوات ولانها لا تبدل
في الوقف هاء وتا التانيث لا تبدل في الوقف هاء نحو رحمة ونعمة وذلك المذكور
من كونها ليست للتانيث مسلم ولكنهم عاملوا صيغتهما مع تا الالحاق
معاملة غيرهما مع تا التانيث بدليل مسئلة الجمع بالالف والتاء وذلك
لانهم ردوا المحذوف من المعرف وحذفوا التا التي فيه ثم جمعوا بالالف والتاء
من بين تين وقالوا اخوات وبنات ولو جمعوه على العكس المعرف من غير رد ولا حذف
لقالوا اختات وبنتات والزموا الخليل ان ينسب الى هنت ومنت باثبات
التا مع انه وغيره مجمعون على انه انما يقال في ذلك بحذف التا ويجاب عن مسئلة
الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لان الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب ان حذف
التا فيه يلبس المنسوب الى المونث بالمنسوب الى المذكر وعن مسئلة هنت
ومنت بان التا فيهما ليست كالتا في اخت وبنت لان التا في هنت في الوصل
خاصة وتبدل في الوقف فليست بلازمة وفي منت في الوقف خاصة وتذهب
في الوصل بخلاف تا اخت وبنت فانهما يثبتان وصلا ووقفا على صورتهما وفي
المسئلة مذهب ثالث للاخفش وهو حذف التا ورد المحذوف وابقا الاسم
على وزنه فتقول اخوي وبنوي بسكون الخا والنون وضم الهمزة وكسر البا
المونثة ويجب حذف التا من ابنة اتفاقا فيقال ابني او بنوي كما يأتي في ابن
ويجوز رد اللام وتركه فيما عدا ذلك وهو ما صحت عينه ولم ترد لامه في
تثنية ولا جمع يد ودم مما لامه معتلة محذوفة وما يعوض منها وشبه
مما لامه صحيحة محذوفة وعوض منها تا التانيث تقول يدي او يدوي برد المحذوف

وقلب

وقلب اليا واوا كراهة اجتماع الكسرة والياءات او يدي بغير رد المحذوف ودمي او دموي
بالرد والقلب او دمي بغير رد وشفي بغير رد وشفهي بحذف التا ورد الهاء
المحذوفة وما ذكره في شفي وشفهي بالرد وعدمه قاله الجوهري وغيره وقول
ابن الخباز انه لم يسمع الا شفهي بالرد لا يدفع ما قلناه من جواز الامرين ان
سلمناه فان المسئلة التي نحن فيها وهو جواز رد اللام وتركه قياسية لا
سماعية حتى يقتصر على المسموع منهما ومن قال في شفه ان لامها واو فانه
يقول اذا رد اللام شفوي بالواو والصواب ما قدمناه من انه يقال شفهي
بالهاء لان لامها هاء بدليل رجوعها في قولك شافهت والشفاه بالهاء لان
اسناد الفعل الى التا والتكسير يردان الاشيا الى اصولها يدي ودمي وشبهه فعل
بسكون العين اما يدي فلا خلاف فيها واما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والاخفش
وذهب المبرد الى انه فعل بفتح العين وضعفه الجاربردي واما شفه فنص
صاحب الصحاح على انها بسكون الفا واذا ثبت ان هذه الثلاثة اصلها السكون
فياتي فيها الخلاف بين سيبويه والاخفش من الرد الى السكون الاصلي وعدمه
وتقول في ابن واسم مما حذف لامه وعوض منها همزة الوصل ابني واسمي
بعدم رد اللام فان رددت اللام حذفت الهمزة وقلت بنوي وسموي باسقاط
الهمزة ولا تقول ابنوي واسموي بالهمزة ورد اللام لئلا يجمع بين العوض وهو
الهمزة والمعوض منه وهو الواو ويأتي الخلاف في الرد الى السكون الاصلي
وعدمه فسيبويه يقول سموي بكسر السين وضمها وفتح الميم والاخفش يسكن
الميم ويقول ان بنوي بالفتح لا غير ويقول في ابنم بزيادة الميم ابنمي وابني ولا تقول

ابنوي لما ذكر وعلى الاول بالنون تابعة في الكسر للميم كما تتبعها في الاعراب وان
نسبت الى ما حذفت فاؤه او عينه رد عذهما اي الفا والعين وجوبا في
مسئلة واحدة وهو ان تكون اللام معتلة كيرى علما واصل يرى يرأى نقلت حركة
الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وهو عينه وكشية وهي كل لون يخالف معظم
اللون واصلها وشية بكسر الواو نقلت الكسرة الى الشين ثم حذفت الواو وهي فاؤها
وعوض منها تا التانيث فتقول فيهما نسبا الى يرى علما يرئي بفتحتين على الراء
والياء وكسرة قبل الياء وترد العين وهي الهمزة على قول سيبويه في ابقاء الحركة
بعد الرد للمحذوف وذلك لانه يصير بعد الرد يراي بفتح الراء والياء والهمزة
بوزن جمزى بالجيم والزاي فيجب حينئذ حذف الالف لانها رابعة متحرك ثانيه
كلمتها وقياس قول ابي الحسن يرئي بسكون الراء وكسر الهمزة وحذف الالف
او يراوي بقلب الالف واوا كما تقول في النسب الى ملهى ملهي بحذف الالف
وملهوي بقلبها واوا لانه انما رد المحذوف برده الساكن الى اصله وانما ردت
المحذوف وهو الهمزة رجعت الفاء الى سكونها الاصلي فيصير يرأى بوزن حبلى
المقصور اذا كانت الفه رابعة ثانيه ما هي فيه ساكن كحبلى يجوز في الفه وجهان
حذفها وقلبها واوا وتقول في النسب الى شية على قول سيبويه في ابقاء
الحركة بعد رد المحذوف وشوي بكسر الواو وبفتح الشين وذلك لانك لما
رددت الواو الاولى المحذوفة وحذفت التاء صار وشي بكسرتين متجاورتين
كسرة الواو وكسرة الشين كابل بكسرة الهمزة والباء فقلبت الكسرة الثانية
فتحة كراهية لتوالي الكسرتين والياءين كما تفعل في ابل اذا نسبت اليه

وانقلبت

وانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا لان الالف
المقصورة الثالثة يجب قلبها واوا وتقول على قول ابي الحسن وشيي بكسر الواو
والياء الاولى وسكون الشين بينهما لانه يرد العين الى سكونها الاصلي وحيث
عاد السكون الاصلي امتنع قلب الياء الفا اذ لا مقتضي له ويمتنع الرد في غير ذلك
المذكور من الوجوب فتقول في النسب الى سه بفتح السين المهملة وبالهاء وهو
الدبر مما حذفت عينه وعده بكسر العين مصدر وعد مما حذفت فاؤه
واصلهما سته ووعد بكسر الواو فحذفت من الاول عينه وهي التاء ومن الثاني
فاؤه وهي الواو وعوض منهما تا التانيث بدليل رجوعه الى الاصل في استاه جمع
سته والوعد بفتح الواو وبغير تا سهي بلا رد لا ستهي برد العين وعدي بلا
رد لا وعدي برد الفاء لان لامهما صحيحة وانما لم يرد المحذوف منهما فرقا بين
النسبة الى ما حذف منه اللام وما حذف منه العين او الفاء ولم يعكس لان اللام
محل التغيير فهي اولى بالرد وجاء عدوي في النسبة الى عدة وليس هذا ردا
للفاء المحذوفة لان الواجب ان يقال وعدي بل هو كالعوض عن المحذوفة وان
سميت بثنائي الوضع حال كونه معتل الثاني فضعفه اي الثاني قبل النسب
بزيادة عليه من جنسه مثله فتقول في لو وكي علمين لوّ وكيّ بالتشديد
فيهما وذلك انك زدت على الواو واوا وعلى الياء ياء ثم ادغمت احداهما في الاخرى
وتقول في لا علما لائي بالمد وذلك انك اذا زدت على الالف الفا اخرى فاجتمع الفان
فابدلت الثانية همزة هربا من تجاور ساكنين وقيل زيدت الهمزة من اول الامر
فاذا نسبته الى لو قلت لويّ بتشديد الواو وكويّ لما تقرر ان حرف العلة

المشدد إذا كان بعد الحرف الأول وكان يا ترد اليا الأولى إلى أصلها وتفتح كما
في نحو تغلب الثانية واوا لئلا يجتمع اليا آت وإن كان واوا انقلبت إذ ليس
اجتماع الواوين في الاستثقال كاجتماع اليا آت الأربع **وأي أووي** لما تقرر أن
الهمزة إذا كانت بدلا من أصل يجوز فيها التصحيح والقلب واوا وهذا لم فلما
زيدت على الألف العائم أبدلناها همزة وأما من قال زيدت الهمزة من أول الأمر فإنه
يقول كأيي لا غير ولا يجوز آوي لأجل قول بعضهم فراوي قاله ابن الخباز **كما تقول في**
النسب إلى الدواة بفتح الدال المهملة وتشديد الواو وهي الداهية **والحية**
بفتح الحاء المهملة وتشديد اليا وهي الغيلة **والكساء** بالمد **دووي** بتشديد
الواو **وحيوي** بفتح اليا **وكساءي** بالتصحيح **وكساوي** بقلب الهمزة واوا ولا
يخفى ما في كلامه من التشكيك باللف والنشر على الترتيب وداخل الخطان المنسوب
إليه المحذوف منه أحد أصوله ثلاثة أنواع محذوف الفا ومحذوف العين ومحذوف
اللام والأول نوعان ما يجب فيه الرد وما يمتنع فالأول ما لامه معتلة نحو
شيه ويرى عليها والثاني ما لامه صحيحة نحو عدة وسنة والثالث نوعان واجب
الرد وجائزه والأول ثلاثة أنواع ما ترجع لامه في التثنية كأب وأخ وما ترجع
في الجمع بالألف والتاء كأخت وبنت وسنه وما عينه معتلة نحو شاه وذو
والثاني ما عدا ذلك نحو يد ودم وشفه والنسبة إلى ثنا في الوضع خارجة
عن ذلك **فصل وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها**
إن أشبهت الواحد بكونها اسم جمع له مفرد من لفظه أو لا فالأول كصحبي
وركبي والثاني **كقومي ورهطي** ولا يرد إلى مفرده في اللفظ فلا يقال صاحبي

وراكبي

وراكبي ولا إلى مفرده في المعنى فلا يقال رجلي لأن اسم الجمع بمنزلة المفرد **أو**
بكونها **اسم جنس كشجري** إذ لا يحتمل أن يكون منسوبا إلى مفرده وهو شجرة
وحذفت التاء كما في مكي لأنا نقول ليس الأمر كذلك وإنما هو منسوب إلى الجماعة
بدليل قولهم في النسب إلى الشعير شعيري بإثبات اليا بعد العين ولو كان
منسوبا إلى الشعيرة لقيل شعري بحذف اليا المثناة تحت لأن شعيرة فعيلة
وقياس فعيلة فعلي كجهني في جهينة قاله في كتاب الماوردي في التشجيع **أو**
بكونها **جمع تكسير** حال كونه **لا واحد له** من لفظه **كأبابيلي** وعباديدي جمع
والعباديد الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه أوله واحد وله شاذ كما في
جمع حسن حكاه أبو زيد فينزل الشاذ منزلة المعدوم **أو** حال كونه **جاريا مجرى**
العلم لاختصاصه بطائفة بأعيانهم **كأنصاري** نسبة إلى الأنصار لأنه غلب
على قوم بأعيانهم حتى التحق بالأعلام والأولى نسبة إلى الأصول لأنه غلب على
علم خاص حتى صار كالعلم عليه **وإنما نحو كلاب وأنمار علمين** لقبيلتين وضباب
ومدائن ومعافر أعلاما **فيلبس مما نحن فيه لأنه واحد** بالشخص وانسلخ
عنه الجمعية بواسطة العلمية **فالنسب إليه على لفظه من غير تشبيهه**
ولا تردد فيقال كلابي وأنماري وضبابي ومدائني ومعافري وقد يرد الجمع
المسمى به إلى الواحد إن أمن اللبس قاله في التسهيل ومثلوه بالفراهيد
بالفاء والراء والدال المهملتين علما على بطن من الأزد وإليه ينسب الخليل بن
أحمد الفراهيدي فقالوا الفراهيدي على لفظ الجمع والفراهودي نسبة إلى
واحده لأمن اللبس إذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفراهود وفيه نظر قال في الصحاح

العرهم بالضم الغليظ والعرهود حي من نجع وهو بطن من الازد انتهى
فالمنسوب اذا قيل عرهودي فانه يوهم انه منسوب الى العرهود
اذا قيل انه ابو بطن وفي غير ذلك المذكور من اسم الجمع والجنس والجمع الذي
لا واحد له والجاري مجرى العلم يرد الجمع المكسر الى مفرده ثم ينسب اليه
ولم ينسب الى الجمع على حاله فيحصل الفرق بين المنسوب اليه على حاله والمنسوب
اليه مسمى به هذا تعليل سيبويه وعلله غيره بان المطلوب من النسب
الى الجمع الدلالة على ان بينه وبين ذلك الجنس ملابسة وهذا المعنى يحصل
بالمفرد مع حصول الفرق بين المنسوب اليه جمعا وبينه مسمى به فتقول
في النسب الى فرائض جمع فريضة وقبائل جمع قبيلة وحمر بالسكون جمع
احمر او حمراء فرضي وقبلي بفتح اولهما وثانيهما وذلك لانك رددتهما
الى فريضة وقبيلة ونسبت اليهما بحذف الياء المثناة تحت وتاء التانيث
وقلبت الكسرة فتحة كما مر في نمر وحمري وحمراوي وذلك لان حمرا اما جمع احمر
او جمع حمراء فان كان جمع احمر رددته اليه وقلت احمري وان كان جمع حمراء رددته
اليها وقلت حمراوي لان الهمزة فيه للتانيث وهمزة التانيث يجب قلبها
واوا في النسب وانما قال يرد المكسور الى مفرده ولم يقل يرد الجمع الى مفرده
لان جمع التصحيح لا يرد الى مفرده وانما تحذف منه علامة الجمع ويظهر اثر
ذلك في نحو تمرات وتمار فان نسبت الى تمرات قلت تمري بفتح الميم وان نسبت
الى تمار قلت تمري بالسكون فصل وقد يستغنى عن ياء النسب
بصوغ المنسوب اليه على فعال بفتح اوله وتشديد ثانيه وذلك غالب

في الحرف

في الحرف جمع حرفة كبزاز بزاي بعد معجمتين لبياع البز ونجار بالنون والجيم لمن
حرفته النجارة وعواج لبياع العاج وعطار لبياع العطر ومن غير الغالب
ما اشار اليه بقوله وشذ قوله وهو امرؤ القيس الكندي وليس بذي رمح
فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنبال اي بذي نبل بل تبرا مما
قبله فاستعمل فعالا في غير الحرف بمعنى ذي كذا وحمل عليه قوم من المحققين
كما قال ابن مالك وما ربك بظلام للعبيد اي بذي ظلم والذي حملهم على ذلك ان
النفي منصب على المبالغة فيثبت اصل الفعل والله تعالى منزه عن ذلك
وامثلة فعال كثيرة ومع كثرتها فقال سيبويه غير مقيسة فلا يقال لصاحب
الشعير شعار انتهى والمرادي فليس هذا او بصوغ المنسوب اليه على فاعل
او على فعل بفتح اوله وكسر ثانيه بمعنى ذي كذا فالاول كتامر اي ذي تمر
ولابن اي ذي لبن وطاعم اي ذي طعام وكاس اي ذي كسا والثاني كطعم
اي ذي طعام ولبن اي ذي لبن ونهر اي ذي نهار قال الراجز لست بليلي
ولكني نهر لا ادلج الليل ولكن ابتكر انشده سيبويه في كتابه اي ولكنني
نهاري اي عامل بالنهار فصل ومما خرج في النسب عما قررناه
في هذا الباب فشاذ وذلك تسعة اقسام اشار لها بالتحريف وقفا كقولهم
اموي بالفتح في الهمزة نسبة الى امية بضم الهمزة وبصري بالكسر في الباء
نسبة الى البصرة بفتح الباء ودهري للشيخ الكبير بالضم في الدال نسبة
الى الدهر بفتح الدال والثاني بالزيادة وذلك كقولهم مروزي بزيادة الزاي
نسبة الى مرو وروحاني وفوقاني وسفلاني وتحتاني نسبة الى الروح وفوق وسفل

ونحت قاله كما هو ابن احمد القزويني و الثالث بالنقص فقط كقولهم بجوي بحذف
الالف نسبة الى بابادية وخرسي بحذف الالف والنون نسبة الى خراسان وجلولي
بحذف الالف والهمزة نسبة الى جلولاء بالجيم والمد قرية بناحية فارس وحروري
بحذف الالف والهمزة نسبة الى حروراء بمهملات والمد قرية بظاهر الكوفة
ينسب اليها الخوارج الحرورية و الرابع بالحذف والتحريف نحو عالية وعلوي
وشتاء وشتوي وخريف وخرفي بفتح وسكون وخرفي بفتحتين والخامس بالزيادة
والتحريف نحو ابد وابدي و السادس بالزيادة والحذف نحو رازي نسبة الى ري
والسابع بالقلب فقط نحو كاي و صبغاني وبهراني وروحاني نسبة الى
صبغ وبهرا وروحا و الثامن بالقلب والتحريف نحو ثوب حاري نسبة الى
الحيرة بالحاء المهملة واما الانسي نحو بحري و التاسع بتوهم ما يستحق التغيير
نحو اميي نسبة الى امية وبحراني نسبة الى البحرين اسم موضع ولذلك اسباب
اقتضت الوضع منها على اربعة اوجه احدها الاستغناء بشيء عن شيء ومثاله
بمثالين اموي وبصري فالاول كانه منسوب الى الجمع وهو امية والثاني كانه
منسوب الى البصرة وهي حجارة بيض توجد في البصرة وثانيها التفرقة بين
نسبتين الى لفظ واحد قصدا الى ازالة اللبس ومثاله بمثالين دهري ومروزي
فالاول للفرق بينه وبين المنسوب الى المروة وثالثها العدول من الثقل الى الخفة
ومثله بمثال واحد وهو بدوي ورابعها تشبيه الشيء بالشيء ومثله بمثالين
جلولي وحروري بحذف الهمزة تشبيها للممدود بالمقصور والله تعالى الموفق

هذا باب الوقف وهو قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد

هنا

هنا الاختياري بالياء المثناة تحت لا الاختبار بالموحدة ولا الانكاري ولا التذكيري
ولا الترنمي ويقابله الابتداء والابتداء عمل فيكون الوقف استراحة من ذلك العمل
ويتفرع عن قصد الاستراحة ثلاثة مقاصد فيكون لتمام الغرض من الكلام ولتمام
النظم في الشعر ولتمام التسجيع في النثر وهو احد عشر نوعا ا الاسكان المجرد
ب الروم ج الاشمام د ابدال الالف ه تاء التانيث هاء و زيادة الالف ز
الحاق هاء السكت ح اثبات الواو والياء او حذفهما ط ابدال الهمزة ي التضعيف
يا نقل الحركة والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم في بيت فقال نقل وحذف
واسكان وبعدها • تضعيف والروم والاشمام والبدل • واما الحاق هاء
السكت فلبيان الحركة ثم الموقوف عليه تارة يكون منونا وتارة يكون غير
منون فاما اذا وقفت على منون غير مونث بالتاء فللعرب فيه ثلاث لغات
حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون مطلقا وهو لغة ربيعة وابدال
التنوين مطلقا الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة وهي
لغة الازد والتفصيل بين المفتوح وغيره فارجح اللغات الثلاث واكثرها
ان تحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة وتسكن ما قبل التنوين هكذا زيد
ومررت بزيد بسكون الدال في المثالين وان تبدل الفا بعد الفتحة اعرابية
كانت الفتحة كرايت زيدا او بنائية كايها بكسر الهمزة وسكون الياء
التحتانية بمعنى انكفف وويها بفتح الواو بمعنى التعجب والى ذلك اشار الناظم
بقوله تنوينا اثر فتح اجعل الفا وقفا وتلو غير فتح احذفا وانما ابدل التنوين
بعد الفتحة الفا لان التنوين يشبه الالف من حيث ان اللين في الالف يقارنه

الغنة في التنوين فأبدلوه ألفا لما بينهما من المقاربة ولم تبدل بعد الضمة واوا
بعد الكسرة ياء لمكان ثقل الواو والياء في أنفسهما وإذا اجتمعت الضمة مع الواو
والكسرة مع الياء زاد الثقل ولم يكن في الفتحة مع الألف ثقل فتركوها على حالها وأما
المؤنث بالتاء فإن تنوينه يحذف مع الفتحة كما يحذف مع غيرها وتبدل التاء هاء
ومن وقف بالتاء فإنه يحذف منه التنوين أيضا بعد الفتحة ويقول قائمتا على إحدى
اللغتين وإذا وقف على المقصور المنون وجب إثبات الألف في الأحوال الثلاثة
وفيه ثلاثة أقوال أحدها اعتباره بالصحيح فالألف في النصب بدل من التنوين
وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة فإذا قلت هذا فتى ومررت بفتى ووقفت
عليه فالألف هي الأصلية تبدل اللام من زيد وإذا قلت رأيت فتى فالألف هي
المبدلة من التنوين نظير الألف في رأيت زيدا وحذفت الألف الأصلية لاجتماع
الساكنين هذا مذهب سيبويه فيما نقل أكثرهم قال ومعظم النحويين عليه
القول الثاني أن الألف بدل من التنوين في الأحوال الثلاثة واستصحب حذف الألف
المنقلبة وصلا ووقفا هذا مذهب أبي الحسن والفراء والمازني والقول الثالث
أن الألف المنقلبة في الأحوال الثلاثة وأن التنوين حذف فلما حذف عادت الألف
وهو مروي عن أبي عمرو والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش
عن سيبويه والخليل وفي الألف الموقوف عليها لغات أشهرها أن تقر على صورتها
الثالثة قلبها واوا والألف واوا وبين من الياء وهي لغة بعض طيئ أيضا وليس من
لغتهم التخفيف ويحتمل القلب فيهما أن يكون من الألف الأصلية وأن يكون من
المبدلة من التنوين على الخلاف السابق وشبهوا إذن بالنون المنصوب

فأبدلوا

فأبدلوا نونها في الوقف ألفا هذا قول الجمهور وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
وأشبهت إذن منونا نصب فألفا في الوقف نونها قلب وزعم بعضهم أن
الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور في شرح الجمل وبني على ذلك أنها
تكتب بالنون قال المرادي وليس كما ذكر وإجماع القراء السبعة على خلافه
فإنهم أجمعوا على الوقف على نحو لنسفعا وإذا بالألف لكن في حواشي مبرمان على
الكتاب قال عسل اسم رجل الناس يقفون على إذن بالألف والمازني يخطئهم ويقول
هي حرف بمنزلة لن وهو بلن أشبه منها بالأسماء قال وهذا قول حسن وهو قول
المبرد في الكفاية وهذا نحته وذهب أبو سعيد علي بن مسعود في المستوفى
إلى أن أصل إذن إذ التي للمستقبل ثم لحقها التنوين عوضا عن المضاف إليه كما في يومئذ
وعلى هذا يتجه وجه الوقف عليها بالألف وإذا وقف على هاء الضمير الموصولة
بحرف ساكن من جنس حركتها فإن كانت الهاء مفتوحة ثبتت صلتها وهي الألف
كرأيتها ومررت بها بإثبات الألف بعد الهاء ومررت به يحذف الياء
بعد الهاء لاستثقال الواو والياء وهل هما من نفس الضمير كما في هو وهي أو
زائدان للإشباع ورجح ابن الضائع الأول والزجاج الثاني واختلف النقل عن
سيبويه فالزجاج نقل نسبة إليه الأول والمازني نسب إليه الثاني فإن قلنا
بالأول فلا بد من إخراج هو وهي من حكم الحذف ولا يجوز حذف الواو من هو و
الياء من هي لتقاصيهما بالحركة عن الحذف بل يقال في الوقف هو وهي بالسكون
فلذلك فيه مما الكلام بقولنا ساكن وإن قلنا بالثاني فلا يحتاج إلى ذلك واحترزنا
بقولنا وكان ما قبلها متحركا من أن يكون قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم

او للوقف فانه يجوز حذف صلتها في الاختيار واثباتها فتقول منه ومنهو
وعليه وعليهي ولم يرعه ولم يرعهو ولم يرمه ولم يرمهي واه عه واه عهو
وارمه وارمهي قاله الشاطبي وفي غير ذلك لا يجوز اثبات صلة الضمير اذا
كانت واوا او ياء الا في الضرورة فيجوز ثبوتها كقوله وهو رؤبة ومهمه
مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه باثبات الواو فيهما لفظا لان صلة
الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها في الخط كالتنوين قاله الموضح في الحواشي
والمهمه المفازة والارجاء النواحي والتشبيه فيه مقلوب والاصل كان لون سمائه
لغبرتها لون ارضه فحذف المضاف وعكس التشبيه مبالغة وقوله تجاورت
هندا رغبة عن قتاله الى ملك اعشو الى ضوء ناره باثبات الياء فيهما لفظا
لا خطا كما تقدم والضمير لهند وهو علم رجل والى ذلك اشار الناظم بقوله
واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الاضمار وذكر في التسهيل انه
قد يحذف في الضمير الغائبة منقولا فتحه الى ما قبله اختيارا كقوله اسب فيكم
اخافه اراد فخذها فنقل حركة الهاء الى الفاء بعد سلب حركتها وحذف الالف
واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضي جواز القياس وهو قليل وان وقف
على المنقوص وجب اثبات يائه في ثلاث مسائل احداها ان يكون المنقوص
محذوف الفاء كما اذا سميت بمضارع وفى بالفاء او القاف او بمضارع وعى بالعين
المهملة فانك تقول في الرفع هذا يفي وهذا يعي وفي الجر مررت بيفي ويعي
بالاثبات للياء فيهما جرا ورفعا لان اصلهما يوفي ويوعي فحذفت الواو فيهما
لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة فلو حذفت لامهما في الوقف لكان اجحافا
بها

بها اذ لم يبق من اصولهما غير حرف واحد ساكن المسألة الثانية ان يكون المنقوص
محذوف العين نحو مر دال كونه اسم فاعل من ارأى واصله مرئي بضم اوله وسكون
ثانيه وكسر ثالثه بوزن مرعي فنقلت الكسرة وهي حركة عينه وعينه
هي الهمزة الى الراء قبلها وهو ساكن صحيح ثم اسقطت الهمزة للتخفيف ثم
اعل اعلال قاض ولم يجز حذف الياء وهي لامه في الوقف لما ذكرنا من الاجحاف من
حذف عينه ولامه وابقائه على اصل واحد ساكن والى ذلك اشار الناظم بقوله
وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي المسألة الثالثة ان يكون المنقوص منصوبا منونا
كان نحو ربنا اننا سمعنا مناديا او غير منون كلا اذا بلغت التراقي فيجب
اثبات الياء فيهما وقفا لانها تحصنت في الاول بالف التنوين وفي الثاني بال فان
كان المنقوص مرفوعا او مجرورا جاز اثبات يائه في الوقف لانها كانت ثابتة في
الوصل ولم يحدث ما يوجب حذفها وجاز حذفها فرقا بين الوصل والوقف ولكن
الارجح من الوجهين مختلف فالارجح في المنون الحذف عند سيبويه نحو هذا
قاض ومررت بقاض ويجوز هذا قاضي ومررت بقاضي باثبات الياء ورجحه يونس
وبذلك قرا ابن كثير ولكل قوم هادي وما عند الله باقي وما لهم من دونه
من والي باثبات الياء فيهن والارجح في غير المنون وهو المقرون بال الاثبات للياء
هذا القاضي ومررت بالقاضي والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف يا
المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما وغير ذي التنوين بالعكس
ويجوز الوقف عليهما بالحذف كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك وقف
الجمهور على المتعال والتلاق من قوله تعالى وهو الكبير المتعال لتنذر يوم التلاق

ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الاول وحجة من اثبت الياء في المنون حالة الوقف ان
الياء انما حذفت لاجل التنوين والتنوين في الوقف يوجب ان يعود وحجة من
حذفها في غير المنون في الوقف انه قدر الوقف على المنكر بحذف الياء والتنوين ثم
ادخل عليه الالف واللام بعد حذفها وحجة الاول اقوى واعلم ان المنقوص غير
المنون اربعة انواع احدها ما سقط تنوينه بدخول ال وقد تقدم والثاني ما سقط
تنوينه للنداء نحو يا قاضي والخليل يختار رده الاثبات لان الحذف مجاز ولم يكثر
ويونس اختار الحذف لان النداء محل حذف والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف
نحو رايت جواري نصبا فيوقف عليه باثبات الياء كما تقدم في المنصوب والرابع
ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فيجوز فيه الوجهان الجائزان في المنون
قالوا لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو
التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف يا
المنقوص ذي التنوين البيتين فصل وذلك في الوقف على المتحرك
الذي ليس هاء للتانيث خمسة اوجه الاول ان تقف بالسكون المجرد عن الروم
والاشمام سواء في ذلك المنون وغيره والمعرب والمبني هذا هو الاكثر
والاغلب وهو الاصل لان سلب الحركة ابلغ في تحصيل غرض الاستراحة قال
ابو حيان وعلامته خاء فوق الحرف هكذا جعلها سيبويه خ والمراد خف او
تخفيف وناقشه الموضح وقال انما هي راس جيم او راس ميم وكلاهما مختصر
من اجزم انتهى والظاهر انما هي راس حاء مهملة مختصرة من استرح لما مر
من ان الوقف استراحة وجعلها بعض الكتاب دائرة لان الدائرة صفر وهو الذي

لا شيء

لا شيء فيه من العرض وجعلها بعضهم دالا وكانهم لما راوها بغير تعريف
ظنوها دالا ويتعين ذلك السكون في الوقف على تاء التانيث اذ لا يتاتى فيها
الاوجه الباقية والوجه الثاني ان تقف بالروم وهو اخفاء الصوت بالحركة
فلا تتمها بل تختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الاصل قاله الجعبري
ولا تتم بحركة بنقصها بل يجوز في الحركات كلها وتحتاج في الفتحة الى
رياضة لخفة الفتحة وثقل اللسان لها بسرعة خلافا للقراء في منعه اياه
اي الروم في الفتحة واكثر القراء السبعة على اختيار قوله ووافقهم ابو
حاتم على المنع لانه يشبه التنوين فيفضي الى تشويه صورة الجمع وعلامة
الروم خط بين يدي الحرف وهكذا صورته الوجه الثالث ان تقف
بالاشمام ويختص بالمضموم فلا يكون في المفتوح والمكسور لان في الاشارة
الى الكسرة والفتحة تشويها لهيئة الفم وروي بالاشمام عن بعض القراء في
الجر وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض الكوفيين الاتي والاشمام حقيقته
الاشارة بالشفتين الى الحركة بعد الاسكان من غير تصويت يسمع
والمراد ان تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج
منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم انك اردت بضمهما الحركة
فهو شيء يختص بادراك العين دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع بل هو
تحريك عضو وبعض الكوفيين يسمي الروم اشماما والمحققون خلافه فان الروم
فيه مع حركة الشفة صويت يكاد الحرف يكون به متحركا فيدركه الاعمى والبصير
بخلاف الاشمام فانما يدركه البصير دون الاعمى وعلامة الاشمام نقطة

بين يدي الحرف وهذه صورته واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف
رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك
في الوصل وأسكن في الوقف وبين ما هو ساكن على كل حال والوجه الرابع أن
تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه في اسم أو فعل نحو هذا خالد وهو
يجعل بتشديد الدال من خالد واللام من يجعل وعلامته رأس شين فوق الحرف
وهذه صورته ش وهو قليل يجيء التضعيف في محل التخفيف وذهب أبو بشر
عن أحد من القراء إلا عن عاصم في مستطر في سورة القمر وهي لغة سعدية
وشرطه خمسة أمور بل ستة وهي أن يكون الحرف الموقوف عليه متحركا لأن
التضعيف في عوض من الحركة قاله الجاربردي وأن لا يكون الحرف الموقوف
عليه همزة كخطأ ورشأ لأن الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها في موضع اللام
ولا ياء كالقاضي ولا واوا كيدعو ولا ألفا كيخشى لاستثقال حروف العلة
ولا تاليا لساكن كزيد وعمرو لئلا يجتمع ثلاث سواكن الذي قبل الآخر والمدغم
والموقوف عليه قبل وأن لا يكون منصوبا وشذ ولقد خشيت أن أرى جدبا
بالجيم والموحدة ورد بأن الموقوف عليه الألف لا الحرف الذي كان محركا وصلا
الوجه الخامس أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله كقراءة بعضهم وهو ابن
عمرو وتواصوا بالصبر بنقل الكسرة إلى الباء وقوله أنا ابن ماوية إذ جد النقر
وجاءت الخيل أثافي زمر بنقل ضمة الراء إلى القاف قبلها والنقر بسكون القاف
صوت مخرجه من طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلى يسكن به الفرس إذا
اضطرب بفارسه واختلف في قائل هذا البيت فقال الصغاني قائله فدكي

ابن

ابن أعبد المنقري وقال ابن السيد لكنه لعبد الله بن ماوية الطائي وجزم
بذلك الجوهري وقال سيبويه هو لبعض السعديين وماوية اسم أمه وذكر
المرادي أنه وجد في نسخة بخط الشيخ بهاء الدين ابن النحاس إن أجد النقر
بالقاف المضمومة يريد النقر بإسكان القاف والعامل في إذ ما في ماوية من معنى
شجاع أو بطل أو مقدام أو مشهور انتهى نقل غير المهموز وشرطه خمسة أمور
أيضا بل ستة وهي أن يكون ما قبل الآخر ساكنا ليقبل الحركة المنقولة لأن المتحرك
لا يقبل حركة أخرى وأن يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه فإن المتعذر تحريكه
كالألف والحرف المدغم لا يقبل الحركة وأن يكون ذلك الساكن لا يستثقل
تحريكه فإن المستثقل تحريكه كالواو والياء لا تنقل الحركة إليه للاستثقال
وأن لا تكون الحركة التي يراد نقلها فتحة على الأصح عند جمهور البصريين لأن
المفتوح إن كان منونا لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين وحمل عليه غير
المنون قاله المرادي وأن لا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له لأن ذلك لا يجوز وأن
يكون المنقول منه صحيحا إذا علمت ذلك فلا يجوز النقل في نحو هذا جعفر لتحرك
ما قبله لأن المتحرك لا يقبل حركة أخرى وعن هذا احترز بقوله أن يكون ما قبل
الآخر ساكنا ولا في نحو إنسان ويشد لأن ما قبل الآخر متعذر التحريك وعن
هذا احترز بقوله وأن يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه ولا في نحو يقول ويبيع
لأن ما قبل الآخر مستثقل تحريكه وعنه احترز بقوله ولا يستثقل لأن الألف
في إنسان والمدغم في يشد لا يقبلان الحركة لأن الألف والمدغم واجبا السكون
إلا أن سكون الألف ذاتي وسكون المدغم عرضي والواو المضموم ما قبلها في

يقول والياء المكسورة ما قبلها في يبيع تستثقل الحركة عليهما لانهما
تثقلان في انفسهما فلو نقل اليهما حركة زاد ثقلهما ولا يجوز النقل في نحو سمعت
العلم لان الحركة فتحة لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة لقوتهما وكرهوا
حذفهما والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها قاله الجاربردي وعنه احترز بقوله
وان لا تكون الحركة فتحة واجاز ذلك النقل في الفتحة الكوفيون والاخفش
كضربت اللباب في نحو هذا علم بكسر العين لان النقل يؤدي الى ما لا نظير له
لانه ليس في العربية فعل بكسر اوله وضم ثانيه وعنه احترز بقوله وان
يؤدي الى اخره ولا يجوز النقل في نحو سمو وظبي لان المنقول منه غير صحيح ويختص
الشرطان الاخيران في كلامه وهما ان لا تكون الحركة فتحة وان لا يؤدي النقل الى
بناء لا نظير له بغير المهموز ويجوز النقل في نحو الله يخرج الخبء فتقول الخبء
وان كانت الحركة فتحة لانك لو قلت الخبء بالاسكان من غير نقل وجدت استثقالا
واغتفر ولو ابقي الجلالة بالذي لو انقوا التلاوة ويجوز النقل في نحو هذا ردء
فتقول ردء بكسر الراء وضم الدال وان ادى النقل الى صيغة فعل بكسر اوله
وضم ثانيه لثقل الهمزة وانه اسكن ما قبل الاخر كان النطق بها اصعب ومن
لم يثبت في اوزان الاسم فعل ضمة في اوله وكسرة في ثانيه وزعم ان الدئل
منقول عن الفعل يجري في نحو بطء لانه مهموز وعدم النظير في النقل
من الهمزة مغتفر لثقل الهمزة الا ان بعض تميم يفرون منه الى تحريك
الساكن بحركة الفاء اتباعا فيقولون هذا ردء بكسرتين ومررت ببطء
بضمتين وانما نقلت حركة الهمزة فالحجازيون يحذفون الهمزة ويقفون على

حامل

حامل حركتها كما يوقف مستبدا ابهما فيقولون هذا الخبا بالنقل والحذف
فيسكنون الباء او يرومون او يشمون او يضعفون وغير الحجازيين اذا نقلوا لا يحذفون
الهمزة لانه انما راعوا دفع اجتماع الساكنين والحرص على الاعراب من الزوال ثم
منهم من يثبت الهمزة فيقولون هذا البطء ورايت البطء بسكون الهمزة في
الاحوال كلها ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقولون هذا البطو
ورايت البطا ومررت بالبطي والخبء بالخاء المعجمة والباء الموحدة ما خبئ في غيره
والردء المعين والبطء ضد السرعة واما الوقف بالنقل الى متحرك فلغة لخم
وانشد عليها الجوهري لبعض الرجاز من زال شيبان شديدا رهصه حتى اتانا
فرنه بوقصه قال اراد بوقصه فلما وقف على الهاء نقل ضمتها الى الصاد قبلها
محركها وفي النهاية تقول في ضربه ضربه في الشعر وقد استعملته العامة في النثر
والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ها التانيث الابيات الخمسة فصل
وان وقف على تا التانيث التزمت التا وسلمت من القلب هاء ان كانت متصلة
بحرف كثمت وربت ولعلت واما لات فيوقف عليها الكسائي وحده بالهاء على
غير القياس وقول الحجاز واما ثمت وربت ولعلت فالقياس فيهن على لات
سائغ فيوقف عليهن بالتاء ويقفين مردود لان الخارج عن القياس لا يقاس عليه
او بفعل كقامت وقعدت وانما التزمت في الحرف والفعل خوف اللبس بالضمير
في نحو ذكرته وضربه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفي الخاطريات لابن
جني قال سيبويه لو سميت رجلا بضربت ثم حقرته لقلت ضريبة فوقفت
عليه بالهاء لانه قد انتقل من الفعل الى الاسم او متصلة باسم وقبلها ساكن

صحح كانت وبنت لان التاء فيهما لما سكن ما قبلها صارت كانها ليست للتانيث
وانما جي بها للالحاق ببنات الثلاثة فهي للالحاق بفعل وبذع وجاز
ابقاوها على صورتها وابدالها هاء ان كان ما قبلها حركة ولا تكون الا فتحة نحو ثمرة
وشجرة فرقا بينها وبين التاء الاصلية كوقت وبيت او كان قبلها ساكن معتل ولا
يكون الا الفا نحو صلاة وزكاة وذات ومسلمات وانما كان لان الساكن المعتل كالمتحرك
تقديرا لانه في موضعه ومنقلب عنه ولان الالف من الفتحة والفتحة بمنزلة الحرف
المتحرك ولذلك يلتقي معها الساكنان نحو ذوات ما انا كان الساكن صحيحا والى
ذلك اشار الناظم بقوله في الوقف تا تانيث الاسم ها جعل ان لم يكن بساكن صح
وصل ولكن الارجح في جمع التصحيح كمسلمات وهنات وفيما اشبهه وهو اسم
الجمع الذي لا واحد له من لفظه وما سمي به من الجمع تحقيقا او تقديرا فالاول وهو
اسم الجمع اولات فانه لا واحد له من لفظه وانما له الواحد من معناه وهو ذات
والثاني وهو ما سمي به من الجمع تحقيقا كعرفات واذرعات فانهما جمع عرفة
واذرعة تحقيقا وعرفة موقف الحاج واذرعة قرية من قرى الشام والثالث وهو
ما سمي به من الجمع تقديرا كهيهات فانها في التقدير جمع هيهيه واصلها
هيهيات حذفت لامها وهي الياء ووزنها فعلات والاصل فعللات ثم سمي
به الفعل وصار معناها بعد وقيل هيهات مفرد هيهيه على وزن فعللة
من المضاعف كالقلقلة الوقف خبر لارجح بالتاء متعلق بالوقف وانما كان الارجح
الوقف بالتاء لانهم لما ارادوا ان يكون في جمع المونث السالم زيادات لم يمكنهم
ان يزيدوا الواو ولا الياء مع الالف لانهم لو زادوهما لانقلبتا همزة فزادوا التاء

معه

معه لانها نصيبه من الواو كما في تخمة فصارت علامة التانيث واغنت عن
ان يقال في مسلمات مسلمتات فلما افادت هذه التاء الجمع والتانيث واغنت
عن علامة التانيث الملحقة بالواحد ابقيت في الوقف ولم تبدل هاء وعاملوا ما
الحق بالجمع معاملته لانهم لما اجروه مجراه في الاعراب اجروه مجراه في غيره ومن
الوقف بالابدال هاء قولهم كيف الاخوة والاخوات وقولهم دفن البنات من
المكرمات حكاه قطرب عن طيء فابدال التاء هاء في الوقف تشبيها بتاء
التانيث الخالصة وقرا الكسائي والبزي هيهاه فابدال التاء هاء والمنقول
عن الكسائي ان من كسر التاء وقف عليها بالهاء ومن نصبها وقف بالتاء والهاء
وفي الجاربردي ان من فتح هيهات جعلها مفردا وقف عليه بالتاء ومن قدره مجموعا
وقف عليه بالهاء وفي الايضاح لابن الحاجب هيهات اسم للفعل فلا يتحقق فيه
افراد وجمع وانما ذلك لشبههما بتاء التانيث لفظا دون افراد وجمع ولا ارجح
في غيرهما اي غير جمع التصحيح وغير ما اشبهه الوقف بالابدال هاء فرقا
بينها وبين التاء الاصلية نحو وقت وموت هذا تعليل سيبويه وقيل فرقا بينها
وبين تاء التانيث اللاحقة للفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه
في ضربه التبس بالضمير المفعول قاله الجاربردي مقتصرا عليه ومن الوقف
بتركه اي تركه لا بدالها قراءة نافع وابن عامر وحمزة ان شجرت بالتاء وقال ابو النجم
الشاعر والله انجاك بكفي مسلمت :. من بعد ما وبعد ما وبعد مت
كادت نفوس القوم عند الغلصمت :. وكادت الحرة ان تدعى امت فلم يبدل
التاء فيهن والمراد بقوله بعد مت بعد ما فابدل في التقدير من الالف هاء ثم

ابدال الهاءات ليوافق بقية القوافي هذا تعليل ابن بري وذكر ابن جني في
الخاطريات انه ابدل الالف هاء ثم الهاء تاء تشبيها بهاء التانيث فوقف
عليها بالتاء وذكر انه عرض ذلك على شيخه ابي علي فقبله والغلصمة راس
الحلقوم وهو الموضع الناتئ في الحلقوم واختلف في ذات من نحو عليم بذات الصدور
فقال الاخفش والفراء وابن كيسان يوقف عليها بالتاء لانها مضافة فهي متوسطة
ابدا وقال الكسائي والجرمي يوقف عليها بالهاء لانها تاء تانيث فيقولون ذاه قاله
الحوفي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقل ذا في جمع تصحيح وما ضاهى وغيرهم بين
بالعكس انتهى فصل ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت
للتوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل بها الى بقاء السكون
في الابتداء وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها دون اخر الكلمة ولها ثلاثة
مواضع احدها الفعل المعتل بحذف اخره سواء كان الحذف للجزم نحو لم يغزه ولم
يخشه ولم يرمه فالحاق هاء السكت فيهن جوازا ومنه اي من الحذف للجزم لم
يتسنه على القول بانه من السنة واحد السنين وان لامها واو محذوفة
والاصل لم يتسنو قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذف الالف
للجازم ثم لحقته هاء السكت في الوقف وهذا اختيار المبرد واما اذا قلنا ان
لام سنة هاء على راي الحجازيين فالهاء في يتسنه اصلية لانها لام الفعل
وهو مجزوم بالسكون واما على قول بانه من الحما المسنون فاصله لم يتسنن
بثلاث نونات ابدلت النون الثالثة الفا كراهة اجتماع الامثال كما قالوا في
مثله تقضى والاصل تقضض وفي تظنيه تقضي البازي والاصل تقضض بالهاء

على هذا

على هذا للسكت والفاعل في هذا ضمير مستتر عائد على الطعام والشراب لانهما
كالجنس الواحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان فبقي كان طعامه تينا
او عنبا وشرابه عصيرا او لبنا وكان الكل على حاله او كان الحذف لاجل البناء كما في
فعل الامر على قول البصريين نحو اغزه واخشه وارمه ومنه اي من الحذف للبناء
فبهداهم اقتده وهو امر من يقتدي والهاء فيه للسكت ساكنة ومن كسرها
فهي ضمير المصدر واشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان وبغير اشباع برواية هشام
والهاء التي للسكت في ذلك كله جائزة لا واجبة تقول في الوقف اغز ولم يخش
ولم يرم واغز وارم بغير هاء سكت وهي لغة لبعض العرب قال سيبويه حدثنا
بذلك عيسى بن عمر ويونس والاجود الوقف بالهاء لان هذه الافعال حذفت
لامها وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات
بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه ولا تجب الهاء الا في مسئلة
واحدة وهي ان يكون الفعل قد دخله الحذف وبقي على حرف واحد في اللفظ كالامر
من وعى يعي فانك تقول فيه عه بحذف فائه ولامه كحذف عه المجزوم واجتلاب
هاء السكت وجوبا لبقائه لئلا يلزم الابتداء بساكن او الوقف على المتحرك قال الناظم
في النظم وغيره نحو لا تعه وكذا تجب هاء السكت في الفعل اذا بقي بعد الحذف
على حرفين احدهما زائد نحو لم يعه انتهى كلام الناظم وهذا الذي قاله الناظم
مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف اذا ارادوا ان يقفوا على نحو ولم اك
ومن يتق بترك الهاء خوف الالتباس بالضمير المنصوب على ان الموضع وافق الناظم
والى ذلك اشار الناظم بقوله وقف بها السكت البينين الموضع الثاني ما

الاستفهامية المجرورة بالحرف او بالمضاف وذلك انه يجب حذف الفها اذا
جرت ولم تركب مع ذا فالمجرورة بالحرف نحو عم وبم والمجرورة بالمضاف نحو مجيء
م جئت وفيه تقديم وتاخير والاصل جئت مجيء م وهو سؤال عن صفة المجيء اي على اي
صفة جئت ثم اخر الفعل لان الاستفهام له صدر الكلام ولم يمكن تاخير المضاف وانما
حذفت الفها اذا جرت بحرف او بمضاف فرقا بينها وبين ما الخبرية وهي ما الموصولة
والشرطية في مثل سالت عما سالت عنه او عن مثل ما سالت عنه فما فيهما موصولة
وبما تفرح افرح وكلما جئتني اكرمتك فما فيهما شرطية ولم يعكسوا فيحذفوا الف
الخبرية ويثبتوا في الاستفهامية لان الف الاستفهامية متطرفة لفظا وتقديرا
بخلاف الف الخبرية فانها ليست بمتطرفة تقديرا لانها في حشو الصلة والشرط
وزعم المبرد ان حذف الف ما الاستفهامية المجرورة و وقفت عليها الحقتها الها
حوطا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة ووجبت الها ان كان الخافض لما الاستفهامية
اسما كقولك في مجيء م جئت واقتضاء اقتضى مجيء مه واقتضاء مه وترجمة
الها ان كانت الخافض لها حرفا نحو عم يتساءلون وبمه اي بهاء السكت قرا البزي
بخلف عنه والفرق ان المجرورة بالحرف متصلة به وحرف الجر لا يستقل بمعناه
فكانه معه كالجزء فلذلك جازت الها واما المضاف فمستقل بافادته في مدلوله
الافرادي والاسم معه كالمنفصل وهو على حرف واحد فلذلك وجبت الها وما
ذكره الموضح من وجوب حذف الف ما الاستفهامية منه اذا جرت فمسلم في
المجرورة بالحرف واما قول حسان على ما قام يشتمني لئيم * كخنزير تمرغ في رماد
فضرورة وحكاه الاخفش لغة واما المجرورة بالاسم فقال الشاطبي ليس حذف

لاان

الالف بلازم فيها بل يجوز ان يقول مجيء ما جئت نص على ذلك سيبويه الا ان الاجود
الحذف انتهى والى ذلك اشار الناظم بقوله وما في الاستفهام البيتين الموضع
الثالث كل مبني على حركة بناء دائما ولم يشبه المعرب وهذه ثلاثة قيود
يخرج بالاول المعرب وبالثاني ما بناؤه غير دائم وبالثالث ما اشبه المعرب
وسيصرح بذلك فاذا استوفيت هذه القيود جاز لحاق هاء السكت وذلك
المستوفي بها كيا المتكلم وكهي وهو فيمن فتحهن في الوصل وككاف الخطاب
فانه يقول في الوقف غلاميه وهيه وهوه بالحاق هاء السكت محافظة على
الفتحة وفي التنزيل ماهيه وماليه وسلطانيه والاصل ما هي ومالي وسلطاني
وقال حسان الشاعر الصحابي رضي الله عنه اذا ما ترعرع فينا الغلام * فما ان يقال
له من هوه ومن لم يفتح وقف بالسكون ولم يات بهاء السكت لعدم فائدتها قال
الجاربردي ومن يفتح مثل غلامي في جواز الوجهين وكذلك يقال حال الوقف اكرمتك
بالاسكان واكرمتكه فمن الحق الها اراد ان لا يجحف بالكلمة فيجعلها على حرف واحد
ساكن مع انه في التقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول ومن اسكن فلامتزاجه
بالفعل حتى لا يلفظ به منفردا انتهى ولا تدخل هاء السكت في نحو جاء زيد لانه
معرب بالحركات وحركته اعراب تعرف بالعامل فلا تحتاج الى بيانها بهاء السكت
وشذ اعطني ابيضه حكاه سيبويه وقال اراد ابيض فضعف والحق الها
ويلحق المثنى والمجموع على حده نحو مسلمانه ومسلمونه لان اعرابهما بالحروف
وليست حركة النون باعراب قال ابن الضايع وغلط ابن خروف في المنع ولا
تدخل هاء السكت في نحو اضرب ولم يضرب لانه ساكن وهاء السكت انما تدخل

لبيان الحركة ولا في نحو لا رجل بالفتح ويا زيد ومن قبل ومن بعد بالضم فيهن
لأن بناء هذه عارض فيجري أي فالحركة فيهن شبيهة بحركة الإعراب لعروضها بسبب
شيء يشبه العامل فلا تدخل هاء السكت وشذ قوله وهو ابن مروان يرب يوم
لي لا أظلمه أصرم من تحت وأضحى من علمه فألحقت ما بني بناء عارضا في زعم من ياء
قبل وبعد قاله الفارسي والناظم وفيه بحث مذكور في باب الإضافة فليراجع
وأظلمه وأرمض وأضحى مبنية للمجهول وقبل الهاء في عله بعد من الواو في علو
ولا تدخل هاء السكت في الفعل الماضي كضرب واكتب من المتعدي وقعد وقام
من اللازم لأنه بني على حركة لمشابهته للمضارع المعرب في وقوعه صفة نحو
مررت برجل ضرب وصلة نحو جاء الذي ضرب وخبرا نحو زيد ضرب وحالا نحو جاء
زيد وقد ضرب وشرطا نحو إن ضرب زيد ضربت كما أن المضارع كذلك والحاصل أن
حركة البناء الجارية مجرى حركة الإعراب تكون في أربعة أنواع في اسم لا والمنادى
المفرد والظروف المقطوعة عن الإضافة والفعل الماضي وفيه ثلاث مذاهب المنع
مطلقا وهو مذهب سيبويه والجواز مطلقا لأن حركته لازمة والثالث أنها
تلحقه إن لم يخف لبس نحو قعده ويمنع إن خيف لبس نحو ضربه لالتباسه
بالمفعول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ووصلها بغير تحريك بنا أبيت مسئلة
قد يعطى الوصل حكم الوقف من إسكان محرك أو مع الروم والإشمام ومن تضعيف
ونقل ومن اجتلاب هاء السكت وذلك قليل في الكلام المنثور بالنسبة إلى عدمه
كثير في الشعر لأنه محل الخروج عن القياس فمن الأول وهو النثر قراءة بعضهم
وجنبك من سبإ بنبإ بإسكان همزة سبإ في الوصل وقراءة غير حمزة والكسائي

لم يتسنه

لم يتسنه وانظر فبهداهم اقتده فأثبات هاء السكت في الدرج فيهما
وأتى بالنظر في الأول وقال في الثاني لتبيين كيفية الوصل وحكاية سيبويه ثلاثة
أربعة على دال الهاء ونقل حركة أربعة إليها ومن الثاني وهو الشعر قوله وهو
رؤبة كما في الكتاب أو بعض ابن صبيح كما قال ابن يسعون لقد خشيت أن أرى
جدبا مثل الحريق وافق القصبا جدبا بالجيم وتشديد الموحدة الجدب نقيض
الخصب والقصبا أصله القصب بتخفيف الباء الموحدة فتقدير الوقف عليها
فشدد هاء على حد قولهم في الوقف هذا خالد ثم أتى بحرف الإطلاق وهو الألف
وبقي تضعيف الباء بحاله في الوصل تشبيها له بالوقف في التضعيف وإليه
أشار الناظم بقوله وربما أعطي لفظ الوصل ما للوقف نثرا وفشا منتظما

هذا باب الإمالة وهي مصدر أملت الشيء إمالة إذا عدلت
به إلى غير الجهة التي هو فيها من مال الشيء ميلا إذا انحرف عن القصد وفي
الاصطلاح أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة فتشرب الفتحة شيئا
من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة فإن كان بعدها أي الفتحة
ألف ذهبت بالألف إلى جهة الياء فتصير الألف بينها وبين الياء كالفتى
بإمالة الفتحة والألف وإلا يكن بعد الفتحة ألف فالممال الفتحة وحدها
سواء كانت الفتحة قبل تاء التأنيث أم لا كنعمة وسحر وللإمالة فائدة وحكم
ومحل وأسباب وأسباب تقتضيها وموانع تعارض تلك الأسباب وموانع
لهذه الموانع فيمنعها وبين المنع أما فائدتها فتناسب الأصوات
وصيرورتها من نمط واحد وبيان ذلك أنك إذا قلت عابد كان لفظك

بالفتحة والالف تصعد او استعلا، فاذا عرضت الى الكسرة كان انحدارا وتسفلا
فيكون في الصوت بعض اختلاف فاذا املت الالف قرب من اليا وامتزج بالفتحة
شيء من الكسرة فيقارب الكسرة الواقعة بعد الالف وتصير الاصوات من نمط
واحد وقد تراد الامالة للتنبيه على اصل او غيره مما سياتي واما حكمها فانها
وجه جايز فلهذا يجوز تفخيم كل ممال لانه الاصل في الالف انه لم تكن دقيقة
فاذا اميلت ترددت بين الالف واليا والاصل في الحرف ان لا يمازج صوت غيره قاله
الجاربردي واما محلها فالاسما المتمكنة والافعال غالبا وياتي التنبيه على
غير الغالب واما اصحابها فتميم وقيس واسد وعامة نجد واهل الحجازيين
الا في مواضع قليلة واما الاسباب التي تمال لاجلها فثمانية احدها كون الالف
مبدلة عن يا متطرفة في الاسما والافعال مثاله في الاسما الهدى والفتى و
مثاله في الافعال هدى واشترى والالف فيهن مبدلة من يا، بدليل الهديان
والفتيان وهديت واشتريت اخذا من قول الشاطبي وتثنية الاسما تكشفها
وان رددت اليك الفعل صادفت منهلا والابدال نحو ناب بالنون وهو السن مع
ان الالف مبدلة عن يا، بدليل قولهم في تكسيره انياب لعدم التطرف الا ان
يكون مجرورا ومن العرب من يميله نحو نظرت الى الناب وسبب الامالة هنا كسرة
الاعراب لا غير وان كانت عارضة قاله الشاطبي النحوي وانما اميل نحو فتاة
مونث فتى ونواة وان لم يكن الالف متطرفة في اللفظ لان تا التانيث في تقدير
الانفصال فالالف فيهما مبدلة من يا، فهي وان لم تتطرف لفظا فهي متطرفة
حكما والسبب الثاني كون اليا تخلفها اي الالف في بعض التصاريف كالف ملهى
مما

مما كان بدلا من واو والف علقى مما كان زايدا للالحاق والف ارطى مما كان زايدا
للتانيث والف غزا مما كان بدلا من واو في الافعال فهذه الامثلة وشبهها
تمال لان اليا تخلف الالف فيها في بعض التصاريف كالتثنية والجمع في الاسماء
والبنا للمفعول في الافعال لقولهم في التثنية ملهيان وارطيان وحبليان وفي
الجمع وفي الجمع ملهيات وارطيات وحبليات وفي البنا للمفعول غزي وعلى هذا
الاخير فيشكل قول الناظم في النظم وغيره ان امالة الف تلى في والقمر اذا تلاها
لمناسبة الف جلاها وقوله في شرح الكافية وقول ابنه في شرح النظم ان امالة
الف سجى لمناسبة امالة الف قلى بل امالتها لقولك اذا بنيتها للمفعول تلي
وسجي بضم اولهما وكسر ما قبل اخرها فتخلف اليا فيهما الالف فلا حاجة الى دعوى
التناسب اذا امكن غيره واجاب المرادي عن ذلك بما ذكر ان التناسب وفاق السبب
المقتضي امالة نحو دعى مما الفه عن واو ولم يعتبره القرا يعني بالقاف ولذلك لم
يميلوا هذا النوع حيث وقع وانما امالوا منه ما جاور الممال فلما امالوا تلاها
ونحوه وليس من عادتهم امالة علم ان الداعي الى امالته عندهم انما هو وفاق هنا
تجوز لا امالة في نحو دعي وغزى لانه يوول الى اليا اذا بني للمفعول انتهى وعندي ان
هذا الجواب لا يرفع الاشكال لان الاشكال على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح
القرا فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد ويستثنى من ذلك المذكور وهو كون اليا
تخلف الالف في بعض التصاريف ما رجوعه الى اليا مختص بلغة شاذة او رجوعه
الى اليا بسبب ممازجة الالف بحرف واحد فلا يمال شي من ذلك فالاول وهو اختصاص
رجوع الالف الى اليا بلغة شاذة كرجوع الف عصى وقفى المنقلبة عن واو الى اليا في

قول هذيل اذا اضافوهما الى يا المتكلم حيث يقولون عصيّ وقفيّ بتشديد الياء
والاصل عصوي وقفوي اجتمعت اليا والواو وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يا
وادغمت اليا في اليا والثاني وهو رجوع الالف الى اليا بسبب ممازجة الالف لي
زايد كرجوعهما اي الفي عصي وقفي اليها اي الى اليا اذا صغرا عند الجميع فقيل
عصيّ وقفيّ بتشديد اليا فيهما والاصل عصيوه وقفيوه فيفعل به ما تقدم
وقلبت يا لممازجتها يا التصغير وهي حرف زايد والممازجة المخالطة والمجاورة
او جمعا اي عصي وقفي على فعول بضم الفا فقيل عصي وقفي بتشديد اليا فيهما
والاصل عصوو وقفوو فقلبت الواو الاخيرة يا كراهة اجتماع واوين فصار عصوي
وقفوي فاجتمعت الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت
اليا في اليا وقلبت الضمة الثانية كسرة لتسلم اليا من القلب واوا ثم كسرت فاؤهما
اتباعا لكسر عينهما وقرا الحسن فان احبالهم وعصيهم بضم العين حيث وقع رد الى
اصله والالف الثانية المرغم فيها هي الف عصا وقفا وقلبت يا لممازجتها اليا
المنقلبة عن واو فعول وهي حرف زايد السبب الثالث كون الالف مبدلة من عين
فعل يؤول عند اسناده الى التا المثناة فوق الى فلت بكسر الفا وحذف
العين سوا كانت تلك الالف المبدلة من عين الفعل منقلبة عن يا مفتوحة او
مكسورة فالاول نحو باع وكال والثاني نحو هاب ام عن واو مكسورة كخاف وكاد
ومات فانك تقول فيهما اذا اسندتها الى الضمير بعت وكلت وهبت وخفت
وكدت بكسر الفا في لغة الجميع ومت في لغة من قال مت بالكسر في الميم يمات
عين الفعل فيصير في اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت بكسر العين اما فيما اصالة
كما في

كما في هبت وخفت وكدت ومت واما بطريق التحويل كما في بعت وكلت فان
اصل حركة عينهما الفتح ثم نقلا الى فعل بكسر العين ثم تنقل الكسرة في الجميع الى
فا الكلمة وتحذف العين لالتقا الساكنين وقيل في ذوات اليا العين المفتوح لا تحويل ولكن
لما حذفت العين حركت الفا بكسرة مجتلبة للدلالة على ان العين يا فهذه وما
اشبهها تمال الالف لما ذكرنا بخلاف المنقلبة عن واو مفتوحة نحو قال او عن واو مضمومة
نحو طال في لغة الجميع ومات في لغة الضم فهذه لا تمال لانك تقول اذا اسندتها
الى تا الضمير قلت وطلت ومت بضم الفا فيهن اما قلت فبالتحويل واما طلت
ومت فعلى الاصل وتبين ان مات يمات في لغة الكسر ويموت في لغة الضم السبب
الرابع وقوع الالف قبل اليا المفتوحة متصلة كبايعته وسايرته ذكره ابن
الدهان ومثله بآية وقد اهمله الناظم في النظم وسيبويه والاكثرون ولم يذكره
في التسهيل فقال او متقدمة على يا قبلها السبب الخامس وقوعها اي الالف
بعد اليا حال كونها متصلة بها من غير حاجز بينهما كبيان بتخفيف اليا وكيال
وبياع بتشديدها الا ان الامالة مع التشديد اقوى لتكرر السبب او منفصلة
منها بحرف واحد كشيبان علما من الشيب وجاء ديباه والاول اقوى لان انخفاض
الصوت بالساكنة اظهر منه في المتحركة لقربها من حيز المد او منفصلة منها
بحرفين احدهما وعبارة التسهيل ثانيتهما الها نحو دخلت هند بيتها وشرطه
ان لا يفصل بين اليا والها حرف مضموم نحو هند انسع بيتها قاله الموضح في
الحواشي السبب السادس وقوع الالف قبل الكسرة متصلة نحو عالم وكاتب
السبب السابع وقوعها اي الالف بعدها اي بعد الكسرة منفصلة منها اما

بحرف واحد نحو كتاب وسلاح بالفاصل بين الكسرة والالف في الاول التاء وفي الثاني
اللام او منفصلة بحرفين كلاهما متحرك واحدهما وهو الثاني ها واولهما غير مضموم
فيمال نحو يريد ان يضربها دون هو يضربها او منفصلة بحرفين اولهما ساكن
فيمال نحو شملال بالشين المعجمة وهو الناقة الخفيفة وسرداح بمهملات وهي الناقة
العظيمة دون زرابيب عيننا الاعلى وفيه شاذ او منفصلة بهاء بين اثنين بين الساكن
والمتحرك بالهاء نحو درهماهماك وهذا اسقط من اصل التسهيل وفيه فصل
بثلاثة احرف ساكنها وغيرهما ونحكي ابن الحاجب وغيره ان امالة ذلك شاذة
وهو كالظاهر لان اقل مرتبة الساكن والهاء ان ينزلا منزلة حرف متحرك غيرها وذلك
لا امالة معه ولم يذكر الفارسي في الايضاح ان امالة درهماك بالنون شاذة مع
تنصيصه على الامالة للكسرة السابقة اعني الكسرة نون التثنية فلذلك
شار به الموضع مضافا للكتاب تبعا لقول النظم فدرهماك لمن يمله لم يصد السبب
الثامن ارادة التناسب اذا لم يوجد سبب غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله
وقد امالوا لتناسب بلا داع وذلك اذا وقعت الالف بعد الف في كلمتها
او وقعت في كلمة اخرى قد قارنتها قد اميلتا اي الالفان لسبب من الاسباب
المتقدمة فالاول وهو الذي وقعت فيه الالف بعد الف في كلمتها وقد اميلت
الالف الاولى لسبب كرايت عمادا وقرات كتابا فان الالف الاولى فيهما قد اميلت
لسبب وهو كونها واقعة بعد كسرة وقد فصل بينهما حرف واحد وهو الميم
في المثال الاول والراء في المثال الثاني فتمال الالف الاخيرة منهما المنقلبة عن التنوين
لمناسبة الالف الاولى والثاني وهو ما اميلت فيه الالف لكونها واقعة بعد

الف

الف في كلمة اخرى وقد اميلت لسبب كقراءة ابي عمرو والاخوين والضحى بالامالة
مع ان الفها منقلبة عن واو والضحوة لمناسبته سجى وما بعدهما فان
رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض مهم والحاصل من ارادة التناسب
ان الالف الممالة لسبب اما ان تكون سابقة على الالف التي لا سبب فيها او اتية
بعدها فان كانت سابقة عليها فتمال كما في عمادا فتمال الالف الاولى لكسرة العين
ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لاجل تلك الامالة وان كانت اتية بعدها فاما ان
يقع ذلك في الفواصل او لا فان وقع في الفواصل فتمال للتناسب الفواصل فالضحى
يمال لمناسبة ما بعده وان لم يكن في الفواصل فلا يمال ولذلك لم امالوا تراءى
لكسرة رائه لا يجيزون امالة الفه مع انهما في كلمة واحدة فكيف اذا كانا في
كلمتين واما الموانع لاسباب الامالة من الكسرة والياء الظاهرتين او المقدرتين
فثمانية ايضا كعدة الاسباب وهي الراء غير المكسورة واحرف الاستعلاء
السبعة وهي الخاء والغين المعجمتان والصاد والضاد والطاء والظاء
والقاف انما منعت المستعلية الامالة طلبا لتجانس الصوت كما اميل فيما تقدم
طلبا له لان هذه الاحرف تستعلي الى الحنك فلو اميلت الالف في صاعد لانحدرت
بعد اصعاد ولو اميلتها في هابط لصعدت بعد انحدار وكلاهما شاق ولكن
الثاني اشق فلذلك كانت هذه الاحرف بعد الالف اقوى مانعا كما سيجيء
واما الراء فان لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية للتكرار
الذي فيها بل قيل هو اشد مانعا وشرط المنع بالراء امران احدهما كونها
غير مكسورة والثاني اتصالها بالالف لما قبلها وان تكون لا مفتوحة نحو

براشد وراشد فالراء منعت السبب المتقدم والمتأخر في الثاني او بعدها وتكون
مضمومة ومفتوحة نحو هذا حمار ورأيت حمارا وبعضهم يميلوا بالنسبة الى
الراء وبعضهم يجعل الهاء المفصولة بحرف واحد نحو هذا كافر كالمتصلة في
منع الامالة وشرط المنع بحرف الاستعلاء السابق على الالف ان يتصل بها اي
الالف نحو صالح وضامن وطالب وظالم وغالب وخالد وقاسم او منفصلة بحرف
واحد نحو غنائم لان الفصل بحرف واحد كلا فصل الا ان كان حرف الاستعلاء مكسورا
نحو طلاب وغلاب من المتصل وخيام وصيام من المنفصل بحرف فان اهل الامالة
يميلونه لان حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الامالة لان الكسرة في التقدير بعد
الحرف فمناسبة صوت الالف المكسورة اولى بخلاف ما اذا كان مفتوحا فان الفتح
يقوي المستعلي من حيث كان الفتح معه يمنع الامالة وكذلك حرف الاستعلاء
الساكن بعد كسرة نحو مصباح واصلاح ومطواع ومقلات بالقاف والتاء
الفوقانية وهي التي لا يعيش لها ولد فانه لا يمنع الامالة ايضا لان الكسرة لما
جاورته وهو ساكن قدرت اذ لها اتصلت به فتنزل لذلك منزلة الكسرة ومن
العرب من لا ينزل هذا الساكن منزلة المكسور ويجعله مانعا من الامالة وشرط
حرف الاستعلاء المؤخر عنها اي عن الالف كونه اما متصلا بالالف كساخر بالخاء
المعجمة وحاطب وحاضر بالحاء المهملة فيهما وناقد واما منفصلا من الالف
بحرف واحد كنافق وناكص وناعق وبالغ او منفصلا من الالف بحرفين كمواثيق
ومناشيط وبعضهم يميل هذا المفصول بحرفين لتراخي الاستعلاء والمنع
بالمتأخر اقوى من المنع بالمتقدم ولذلك فتح المتقدم بان يكون مكسورا او

ساكنا

ساكنا بعد مكسور لا مطلقا بخلاف المتأخر وسبب ذلك ان التصعد
بعد التسفل اصعب عندهم من التسفل بعد التصعد كما ان التسفل بعد التصعد
اسهل من العكس وشرط الامالة التي يكفها المانع ان لا يكون سببها كسرة
مقدرة كخاف فان الفه منقلبة من واو مكسورة ولا مقدرة كطاب فان الفه
منقلبة عن ياء فسبب امالة الف خاف الكسرة المقدرة في الواو المنقلب عنها
الالف وسبب امالة الف طاب الياء المقدرة المنقلبة الفا وكسرة خاف
وياء طاب مقدرة في الفهما فان السبب المقدر هنا وهو الكسرة والياء لكونه
موجودا في نفس الالف المنقلبة عن الواو المكسورة وعن الياء اقوى من السبب
الظاهر في اللفظ وهو الكسرة والياء الملفوظ بهما لانه اي السبب الظاهر
اما متقدم عليها اي على الالف نحو كتاب وبيان او متأخر عنها نحو غانم وبايع
والكائن في نفس الالف اقوى من المتقدم عليها والمتأخر عنها فمن ثم اميل نحو
قاب وطاب مع تقدم حرف الاستعلاء وخاب وزاغ مع تأخره لان السبب
مقدر في نفس الالف بخلاف ما اذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف كما في جاد
من جد في الامر وجواد جمع جادة واصلهما جادد وجوادد فادغم لاجتماع المثلين
فلا يكون كالكسرة الملفوظة فلا تجوز الامالة على الافصح وبعضهم اجاز امالته
اعتمادا على الكسرة المقدرة كما في خاف ومقتضى ما تقدم ان المانع يكفه لان السبب
المقدر متأخر عن الالف مسألة ويؤثر مانع الامالة وان كان منفصلا في
كلمة اخرى مستقلة بنفسها كما لو كان في كلمة واحدة وهذا المنفصل تارة يكون
متصلا بالالف من غير حاجز نحو اتى قاسم فلا يمال لاتصال المستعلي في اللفظ

اذا لم ربت فهذا مثل قولك مررت بفاضل وتارة يفصل بينهما حرف واحد نحو منا
قبض ويمال قاسم فهذا مثل قولك بناعن وتارة يفصل بينهما حرفين نحو بيرها
سوكم فهذا مثل قولك منا شبط قاله الشاطبي ولا يؤثر سببها اي الامالة
الا متصلا في كلمة واحدة والفرق ان المانع اقوى من السبب فلذا يمال نحو اتى
قاسم لوجود القاف المستعلية وان كانت منفصلة عن الالف في كلمة اخرى
ولا يمال نحو لزيد مالا لانفصال السبب لان الالف في كلمة والكسرة في كلمة اخرى هذا
ملخص كلام الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة وعليهما اعتراض
من وجهين احدهما في التماثيل وثانيهما في الحكم وذلك انهما مثلا باتى قاسم مع
اعترافهما بان الياء المقدرة في اتى المنقلب عنها الالف لا يؤثر فيها المانع لما تقرر
من ان شرط الامالة التي يكفها المانع ان لا يكون سببها يا مقدرة ولا استعلا
في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر بها بالكلية مع انفصاله والمثال الجيد السالم من
الطعن والمثال الجيد السالم من الطعن من كتاب قاسم لان سبب الامالة الكسرة
الظاهرة فيكفها المانع وان كان منفصلا الاعتراض الثاني ان نصوص النحويين
كابن عصفور وغيره مخالفة لما ذكر من الحكمين المذكورين فهما يؤثر مانع
الامالة وان كان منفصلا ولا يؤثر سببها الا متصلا قال ابن عصفور في مقربه
بعد ان ذكر اسباب الامالة ما نصه وسواء كانت الكسرة متصلة او منفصلة
نحو لزيد مال الا ان الامالة المتصلة كاينة ما كانت اقوى وقال ايضا وان كان
حرف الاستعلا منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما اميل لكسرة
عارضة نحو بمال قاسم او فيما اميل من الالفات التي هي صلات الضماير

نحو

نحو اراد ان يعرفها قبل انتهى يعني لا تمال الالف لان القاف بعدها من قبل ما تقدم من
الامالة وان انفصلت وهذا النص نحوه في الحكمين وقع في شرح الجزولية لابي عبد
الله محمد النجيبي بالنون والجيم والزاي ولولا ما في شرح الكافية من قوله وان سبب
المنع قد يؤثر منفصلا بخلاف التي احد الامالة واتى قسم بترك الامالة لحملت
قوله في النظم للخلاصة والكافية والكف قد يوجبه ما ينفصل على هاتين الصورتين
المذكورتين في كلام ابن عصفور والنجيبي وهما ما اميل للكسرة العارضة وما اميل من
الالفات التي هي صلات الضماير لاشعار قد بالتقليل من قول النظم والكف قد يوجبه
ما ينفصل في عرف المصنفين بالتقليل وانما اثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب الا
متصلا لان ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب ولم يخرج عنه الا بسبب
محقق واما مانع المانع للامالة فهو الرا المكسورة المجاورة للالف فانها
تمنع الحرف المستعلي وتمنع الرا ان يمنعا الامالة لان الرا من شانها التكرار وكان
الحرف منها في تقدير حرفين وكان الكسرة فيها في تقدير كسرتين فيكون احدى
الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة وهذا اميل وعلى ابصارهم
غشاوة وانتهى في الغار مع وجود الصاد في الاول والغين في الثاني وابرار
كتاب الابرار مع وجود الرا المفتوحة قبل الالف واميل دار القرار مع
وجودهما اي القاف المستعلية والرا المفتوحة لان كلا من حرف الاستعلا
والرا المفتوحة مانع من الامالة والرا المكسورة في ذلك كله متصلة وبعضهم
اي العرب يجعل المنفصلة من الالف بحرف كالمتصلة في كونها تمنع المانع سمع
سيبويه الامالة في قوله وهو سماعة النعامة يهجو رجلا من بني نمير ابن

قادر عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر بمنهمر جون الرباب سكوب بإمالة
قادر مع وجود الفصل بين الألف والراء المكسورة بالكل فصل تمال
الفتحة قبل حرف من ثلاثة أحرف أحدها الألف وقد مضت وشرطها أن تكون
الفتحة في حرف وفي اسم يشبهه لأن الإمالة نوع من التصرف وهو أبدا شأن في
الحرف وفي ما أشبهه لا ما يستثنى فلا تمال إلا بكسر الهمزة والتشديد لأجل
الكسرة التي هي من أسباب الإمالة ولا يمال نحو على للرجوع إلى الياء في نحو عليك وعليه
وهو من أسباب الإمالة ولا يمال إلى لاجتماع الأمرين وهما الكسرة والرجوع إلى اليا
فيهما في نحو إليك وإليه وإنما امتنعت الإمالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود
السبب المقتضي لها لكونها حروفا فلو سميت بشيء منها فإن كانت الفاء رابعة
كالا أمالتها لأن الألف الرابعة في الاسم يحكم عليها بأنها عن ياء وإن كانت ثالثة
كعلى وإلى لم تجز إمالتها لأن التسمية تجعل الألف من بنات الواو لأن بنات الواو
أكثر من بنات الياء ولذلك تقول في تثنيتهما علوان وإلوان قاله الجاربردي
ويستثنى من ذلك أي المشبه للحرف ها للغائبة ونا للمتكلم المعظم نفسه
أو ومعه غيره خاصة فإنهم طرح والإمالة فيهما لكثرة استعمالهما إذا كان
قبلهما كسرة أو ياء فقالوا مر بنا وبها ونظر إلينا وإليها بالإمالة لوقوع
الألف مسبوقة بالكسرة أو الياء مفصولة بحرف وبذلك ذكرهما من بين وأما إمالتهم
أنى ومتى من أسماء المبنية وبلى من أحرف الجواب ولا النافية في قولهم افعل
هذا إما لا فشاذة من وجهين عدم التمكن لكونها مبنية وانتفاء السبب
المجوز للإمالة لأن الألف في غير المتمكن أصل غير منقلبة عن شيء فضلا عن أن تكون

منقلبة

منقلبة عن ياء ولا يرجع إلى الياء ولا قبلها كسرة والذي سهل إمالتها أنها نابت بنفسها
عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها والحرف الثاني من الأحرف الثلاثة التي
تمال الفتحة قبلها الرا بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة في غير ياء مثناة
تحتانية وكونهما أي الفتحة والراء متصلتين من حاجز بين الحرف المفتوح والراء ولا
فرق بين أن تكون الفتحة في حرف مستعل نحو من المطر أو في راء نحو بشرر أو في غيرهما
نحو من الكبر أو منفصلتين بساكن غير ياء مثناة تحتانية نحو من عمرو وزاد
المرادي أو بمكسور نحو أشر بخلاف نحو أعوذ بالله من الغير ومن قبح السير
لأن الفتحة فيهما على الياء نص على ذلك سيبويه وبخلاف من غيرك لكون الفصل
بالياء المثناة التحتانية الساكنة ويشترط أيضا أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء
نحو من الشرق فإنه مانع من الإمالة نص على ذلك سيبويه أيضا ولا يشترط أن لا
يتقدم على الفتحة حرف استعلاء لأن الراء المكسورة تغلب المستعلي إذا وقع قبلها
فيمال نحو من الضرر قال المرادي والتحرير أن يقال تمال كل فتحة في غير ياء قبل راء
مكسورة متصلة بها أو مفصولة بمكسور أو ساكن غير ياء وليس بعد الراء
حرف استعلاء انتهى واشتراط الناظم في النظم تطرف الراء مردود بنص سيبويه
على إمالة فتحة الكاف من قولك رأيت خبط رياح بكسر الراء وذكر غيره أنه يجوز
إمالة فتحة العين في نحو العرد والراء في ذلك ليست متطرفة ولعله إنما خص
الطرف لكثرة ذلك فيه والحرف الثالث من الأحرف الثلاثة التي تمال الفتحة
قبلها ها التأنيث وإنما يكون هذا الحكم وهو إمالة الفتحة قبل الهاء في الوقف
خاصة كرحمة ونعمة وإنما أميلت الفتحة قبل هاء التأنيث وإن لم تكن من أسباب

الامالة لانهم شبهوا ها التانيث بالفه اي بالف التانيث المقصورة لاتفاقهما
في المخرج وهو اقصى الحلق وفي المعنى وهو الدلالة على التانيث والزيادة على اصل
الكلمة والتطرف في اخر الكلمة والاختصاص بالاسما الجامدة والمشتقة ولا فرق في
ذلك بين ها التانيث وها المبالغة وعن الكسائي امالة الفتحة قبل ها السكت
ايضا لشبهها بها التانيث في الوقف والخط نحو كتابيه والصحيح المنع وفاقا
لثعلب وابن الانباري فانهما صححا جواز الامالة فيما قبلها وبه قرا ابو مزاحم
الخاقاني في قراة الكسائي وفي غالب النسخ ووفاقا لثعلب وابن الانباري وليس
بصواب كما بينا هذا باب ـــــ التصريف وهو في اللغة تغيير مطلق
وفي الصناعة تغيير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي او لفظي فالتغيير جنس
وباضافته الى البنية وهي الصيغة خرج النحو فانه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل
بالعوارض اللاحقة للكلمة من فاعليه ومفعوليه واضافة وغيرها وبالغرض
المذكور التصحيف والتحريف فالتغيير الاول المعنوي كتغيير المفرد الى التثنية
والجمع المصحح ونحو ذلك فتحويل زيد مثلا الى زيدا وزيدين وزيدون وتغيير المصدر الى
الفعل والوصف ونحو ذلك فتحويل الضرب مثلا الى ضرب وضرب بالتشديد للمبالغة
في الفعل واضرب لوجود الحركة مع الفعل يضرب واضرب وضارب ومضروب
وضراب وضروب وضريب وضرب للمبالغة في الوصف والتغيير الثاني اللفظي
كتغيير قول من الاجوف وغزو من الناقص الى قال وغزا بقلب حرف العلة الفا
لتحركه وانفتاح ما قبله ولا ابدال في افتعل والحذف في قلولا ادغام في رد واشبه
التصغير والتكسير والنسب والوقف والامالة بعلم النحو من حيث التعلق

بالمركبات

بالمركبات ذكرت معه وابن الحاجب وطائفة ذكروه في علم التصريف وهو اولى
ولهذا بين التغيير بين للغرضين المذكورين احكام كالصحة وهي افراد الحرف على
وضعه الاصلي كالياء في بياض وابيض والواو في سواد واسود والاعلال وهو تغيير
الحرف عن وضعه الاصلي كقلب الياء في باز وبازي وموقن وقلب الواو في قام
واقام وقيام وشبه ذلك كقلب احد الاصول من محله الى اخر كانيق جمع ناقة وجاه
وتسمى معرفة تلك الاحكام علم التصريف وانما سمي هذا العلم تصريفا لحاجته
من التقلب يقال صرفت الرجل في امري اذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والاياب
وصروف الدهر تقلباته وتحولاته من حال الى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى
من جهة متعلقه بالتصرفات الموجودة في الالفاظ العربية كما تقدم في العرض
فهو من باب تسمية الشي باسم متعلقه وموضوعه الاسماء المتمكنة والافعال
المتصرفة في اللغة العربية فلا يدخل التصريف في الاسماء الاعجمية كابراهيم
واسماعيل كما قال ابن جني وان كانت متمكنة لان التصريف من خصائص لغة العرب
ولا يدخل التصريف في الحروف لانها مجهولة الاصل موضوعة وضع الاصوات
لا تقابل بالفاء والعين واللام لبعد معرفة اشتقاقها ولهذا كانت الفاتها
اصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة ولا يدخل التصريف فيما اشبهها
اي اشبه الحروف وهي الاسماء المتوغلة في البنا كالضماير واسماء
الاستفهام والشرط واسماء الافعال والموصولات واسماء الاشارة والافعال
الجامدة وهي التي لم تختلف ابنيتها لاختلاف الازمنة ونحو نعم وبيس وعسى
لانها اشبهت الحروف في الجمود وما دخله التصريف من الحروف وما اشبهها

فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه. ومن ذلك مجيء الحذف في سوف والابدال في
حاء حتى عينا وهمزة ان هاء، والحذف والابدال في لام عسى والحذف في عين ليس
عند اتصالها بالفاعل **فلذلك** اي لاجل ان التصريف لا يدخل الحروف ولا ما اشبهها
من الاسماء والافعال **لا يدخل فيما كان** من الاسماء موضوعا **على حرف** واحد **او على حرفين**
اذ لا يكون كذلك في الوضع على حرف او حرفين **الا الحرف كبا الجر** وامه فانها موضوعان
على حرف واحد **وقد وبل** فانهما موضوعان على حرفين **وما اشبه الحرف كتا قمت**
فانها موضوعة على حرف واحد **ونا من قمنا** فانها موضوعة على حرفين وهذا الحكم
معلوم مما تقدم من ان الصرف لا يدخل المبنيات ولكن ذكره توطئة وتمهيدا لقوله
واما ما وضع في الاصل **على اكثر من حرفين ثم حذف بعضه لعارض فيدخله التصريف**
نظرا الى اصله وذلك **نحو يد ودم** فحذف لامهما **في الاسما ونحو ق زيدا** فحذف
فائه ولامه **وقم وبع** فحذف عينهما في الافعال وقس على ذلك **فصل**
ينقسم الاسم الى مجرد من الزوايد واقله الثلاثي كرجل لانه يحتاج الى حرف
يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف
عليه اذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا
في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما فان قيل المتوسط لا يخلو من ان
يكون متحركا او ساكنا فاياما كان يلزم التنافي مع احدهما اجيب بانه لما جاز
الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي
وغايته الخماسي كسفرجل وبينهما اي بين الثلاثي والخماسي **الرباعي**
كجعفر ولم يجوزوا سداسيا لئلا يتوهم انه كلمتان **والمزيد فيه** واقله

اربعة

اربعة كقفل **وغايته سبعة كاستخراج** وغاية ما بينهما نحو الخمسة كاكرام ونحو
الستة كانطلاق **وامثلته كثيرة** فبلغت في قول سيبويه ثلاثمائة مثال وثمانية
امثلة وزاد الزبيدي عليه نيفا وثمانين مثالا ولم نذكرها لانه **لا يليق بهذا**
المختصر فلا نشتغل بها روما للاختصار بل نذكر اماكن الزيادة ونخرجها
للضبط وتقليلا للانتشار فنقول الزيادة تكون واحدة وثنتين وثلاثا واربعا
ومواضعها اربعة ما قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام وما
بعد اللام ولا يخلو من ان تقع متفرقة او مجتمعة فالزيادة الواقعة قبل الفاء
نحو اجدل وما بين الفاء والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غزال وما بعد
اللام نحو علقى والزيادة اثنان المتفرقتان بينهما الفاء نحو ابداع وبينهما العين
نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصيري وبينهما الفاء والعين نحو اعصار وبينهما
العين واللام نحو خيزلى وبينهما الفاء والعين واللام نحو اجفلى والمجتمعتان
قبل الفاء نحو منطلق وبين الفاء والعين نحو حواجر وبين العين واللام نحو
خطاف وبعد اللام نحو علباء والثالث المتفرقات نحو تماثيل والمجتمعة قبل
الفاء نحو مستخرج وبعد العين واللام نحو سلاليم وبعد اللام نحو عنفوان
واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو اغدودن والاربعة نحو اشهيباب مصدر
اشهاب **وابنية الثلاثي** المجرد **احد عشر** بناء **والقسمة** العقلية **تقتضي**
ان يكون **اثني عشر** بناء وذلك **لان الحرف** الاول **واجب الحركة** لانه مبتدأ به
ولا ابتداء بالساكن لتعذر فاحواله ثلاثة **والحركة** الحاصلة **ثلاث** الفتحة
والكسرة والضمة **والحرف الثاني ان يكون متحركا او ساكنا** فاحواله اربعة

فاعلم ان فيه ثلاثة احوال الحرف الاول وفيه اربعة احوال الحرف الثاني فخرج من ذلك
اثنا عشر بناء واما الحرف الاخير فلا عبرة به في وزن الكلمة لانه حرف اعرابها وامثلتها
في الاسم والصفة فلس سهل بفتح اوله وسكون ثانيه فرس بطل بفتحتين كتف
حذر بفتحة وكسرة عضد ضبع بفتحة فضمة حبر نكس بكسرة فسكون عنب
زيم اي متفرق بكسرة ففتحة ابل بلز بكسرتين قفل حلو بضمة فسكون
صرد نغر بضمة ففتحة دئل بضمة فكسرة عنق جنب بضمتين فبدا بالمفتوح الفا
مع الاربعة في العين ثم بالمكسور مع الثلاثة ثم بالمضموم مع الاربعة والمهمل
منها فعل بكسر اوله وضم ثانيه لانهم كرهوا الانتقال من الكسرة الى الضمة
لان الكسرة ثقيلة والضمة اثقل منها واما قراءة ابن السمال بفتح السين المهملة
وتشديد الميم وفي اخره لام والسماء ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء ونسبها
ابو الفتح ابن جني في المحتسب لابي مالك الغفاري وقيل لم تثبت هذه القراءة
وعلى تقدير ثبوتها فقيل اتبع الحاء من الحبك التاء من ذات في الكسرة والاصل
حبك بضمتين فكسر الحاء اتباعا لكسر التاء قبلها ولم يعتد باللام الساكنة لان
الساكن غير حاجز حصين كما اتبع من قرا الحمد لله بضم اللام اتباعا لضم الدال
قبلها وقيل لا اتباع وانما الكسر على التداخل في حرفي الكلمة اذ يقال حبك
بضمتين وحبك بكسرتين فركب هذا القارئ منهما هذه القراءة فاخذ من
لغة الكسرتين كسر الحاء ومن لغة الضمتين ضم الباء واعترض بان التداخل انما يكون
بين حرفي كلمتين لا بين حرفي كلمة واحدة ووجهه الجاربردي بانه لما تلفظ
بالحاء المكسورة من اللغة الاولى غفل عنها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة

الثانية

الثانية وقال ابن جني اراد ان يقرا بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة
نطق بالباء مضمومة ورده ابن مالك في شرح الكافية والحبك تكسر كل شيء
كالرمل والماء اذا مرت بهما الريح وزعم قوم اهمال فعل بضم الفاء وكسر العين ايضا
لما فيه من الانتقال من ضم الى كسر واجابوا عن دئل اسم دويبة سميت به
قبيلة من بني كنانة ورئم بضم الراء وكسر الهمزة اسم جنس للاست بانهما
ليسا من اصول الاسماء وانما هما منقولان من الفعل المبني للمفعول واعترض بان
ذلك ممكن في الدئل لانه علم قبيلة لا في الرئم لانه اسم جنس والنقل لا يكون الا
في الاعلام دون اسماء الاجناس واجيب بان السيرافي ذهب الى ان الفعل قد يجيء
في اسماء الاجناس فلا معنى للتوقف فيه واختار المثبتون لفعل في اصول الاسماء
بوعل بضم الواو وكسر العين المهملة لغة في الوعل بفتح الواو وحكاه الخليل
فثبت بهذا ان فعل بضم اوله وكسر ثانيه ليس مهملا ولا منقولا بل هو قليل
وعلى القولين فانه انما اهمل او قل عند العرب لقصدهم تخصيصه بفعل
المفعول اما على الاول وغالبا على الثاني والرباعي المجرد خمسة ابنية
مفتوح الاول والثالث اسما كجعفر وصفة كسلهب للرجل الطويل
ومكسورهما اسما كزبرج بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء وبالجيم
للذهب كخرمل للمراة الحمقا ومضمومهما اسما كدملج بالجيم وصفة كجرشع
للجمل العظيم ومكسور الاول مفتوح الثاني اسما كدهمل بالدال والهاء والحاء
المهملتين لزمن الطوفان زمن خروج نوح من السفينة وصفة كسبطر
للطويل ومكسور الاول مفتوح الثالث اسما كدرهم وهو معرب وانما

في التمثيل به لانه على زنة الوضع العربي وصفة كهجرع للطويل قال الاصمعي
ولا ثالث لهما وزيد ضفدع وضعدح وهبلع للاكول وقيل الهاء زائدة وزاد
الاخفش والكوفيون مضموم الاول مفتوح الثالث كجخدب بضم الجيم وسكون
الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الاخضر الطويل الرجلين في جندب
وقيل ذكر الجراد والجسيم السمين من الابل والمختار عند جمهور البصريين واشتهر
في التسهيل انه فرع عن مضمومها استثقالا لضمتين في رباعي ليس بينهما
حاجز حصين ولانه لم يسمع فتح الثالث في شيء من الرباعي الا وسمع فيه الضم
من غير عكس كجخدب وطحلب للاخضر الذي يعلو على الماء وبرقع من الاسماء وجرشع
بالجيم والراء والشين المعجمة والعين المهملة للعظيم من الجمال وقيل للطويل ولم
يسمع في برثن بضم الموحدة وسكون الراء وضم التاء المثلثة فوقا وهي براثن الاسد
وهو بمنزلة الظفر للانسان وبرجد بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالدال
المهملة لكساء مخطط وعرفط بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وبالطاء
المهملة لشجر البادية الا الضم بالرفع على النيابة عن فاعل يسمع وللخماسي
المجرد اربعة من الابنية امثلتها مفتوح الاول والثاني والرابع اسما
سفرجل وصفة شمردل للطويل وسحمكل النسر الذي اربعة قرون ومفتوح
الاول والثالث ومكسور الرابع اسما قهبلس لحشفة الذكر وصفة جحمرش
بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الراء وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قاله
السيرافي وقيل الافعى العظيمة وقيل لم يات هذا الوزن الا صفة وان القهبلس
المراة العظيمة ومكسور الاول ومفتوح الثاني اسما قرطعب بكسر القاف وسكون

الراء وفتح الطاء المهملة وبالموحدة الشيء التافه الحقير يقال ما عليه قرطعبة وصفة
جردحل للجمل العظيم ومضموم الاول ومفتوح الثاني مكسور الرابع اسما نحو
قبعثرى للاسم وصفة قذعمل بضم القاف وفتح الذال وسكون العين المهملة
وكسر الميم للبعير الضخم وجملة الاوزان المتفق عليها عند الجميع عشرون وزنا احد
عشر للثلاثي وخمسة للرباعي واربعة للخماسي وجعل مضموم الفاء مكسور العين
متفق عليه اما لضعف القول باهماله ولندوره وزعم قوم اهمال فعل واما للتغليب
وما ذكر من اصالة جميع الحروف الرباعي والخماسي هو مذهب البصريين واما
الكوفيون فذهبوا الى ان كل اسم ذات حروفه على ثلاثة ففيه زيادة فان كان على اربعة
كجعفر ففيه زيادة واحدة وهل هي الحرف الاخير او ما قبله مذهب الفراء الاول
والكسائي الثاني وان كان على خمسة احرف كسفرجل ففيه زيادتان قاله الشاطبي
وما خرج عما ذكرنا من الاسماء العربية الوضع فهو مفرع عنها اما بزيادة
في اوله كمنطلق اما في وسطه ككريب وفيهما نحو محرنجم او في اخره كحبلى او بنقص
اصل كيد ودم واصلهما يدي ودمي او بنقص حرف زائد كعلبط بضم العين
المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة وبالطاء المهملة الغليظ الضخم اصله
علابط بدليل انهم نطقوا به على اصله والدليل على وجود الالف بعد اللام انهم
لا يوالون بين اربع متحركات في كلمة واحدة الا ان يعرض عارض كزيادة في نحو يسر
الانفصال نحو شجرة او بتغيير شكل اي حركة كتغيير مضموم الاول والثالث
بفتح ثالثه في نحو جخدب بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة
او بكسر اوله في نحو خرفع بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء وضم الفاء وبالعين

المهملة الفص الفاسد وكتغيير مكسورهما اي الاول والثالث بضم ثالثه
في زئبر بكسر الزاي وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة واصلها الكسر وهو ما يعلو
الثوب الجديد واما سرخس بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة
وبالسين المهملة لبلد وبلخش بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة
وبالشين المعجمة لنوع من الجواهر فاعجميان لا عربيان اذ البحث في امثلة الرباعي
مفتوح الاول والثاني فصل وينقسم الفعل الى مجرد من الزوائد واقله
ثلاثة كضرب وقعد واكثره اربعة كدحرج وزنه اي فعلل والى مزيد فيه واقله
اربعة كاكرم وغايته ستة كاستخرج ومنها الخماسي كانطلق ومزيد الرباعي
واقله خمسة كتدحرج وغايته ستة كاحرنجم ومزيد الثلاثي اوزانه كثيرة ومشهورها
خمسة وعشرون وزنا ومزيد الرباعي اوزانه ثلاثة تفعلل كتدحرج وافعنلل
كاحرنجم وافعلل كاقشعر واختلف في هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب
وقيل هو ملحق باحرنجم وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وزنا رابعا وهو افعلل نحو
اجرمز واوزان الثلاثي المجرد ثلاثة مفتوح العين ومكسورها ومضمومها
كضرب وعلم وكرم لان الفاء لا يكون الا مفتوحا لرفضهم الابتداء بالساكن وكون
الفتحة اخف واللام مفتوح دائما للخفة والعين لا يكون الا متحركا لئلا يلزم التقاء
الساكنين في نحو ضربت والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم واما ما جاء
من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين مخففا عن الاصل لما فيه من الخفة
والاصل فيهما فعل بكسر العين واما نحو ضرب بضم اوله وكسر ثانيه ففيه قولان
احدهما انه اصل برأسه واليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله

في شرح

في شرح الكافية عن سيبويه والمازني والثاني انه فرع عن فعل الفاعل واليه
ذهب جمهور البصريين ونقله عن سيبويه جماعة فالاول انه وزن اصل مستدلا
بان نحو جن وبهت وكلف وطل دمه واهدر دمه واولع بكذا وعني بحاجته
بمعنى اعتنى بها وزهي علينا بمعنى تكبر وحم زيد وزكم ووعك وفلج وسقط في
يده ورهصت الدابة ونفست المراة ونتجت الناقة وغم الهلال واغمي على زيد
واخواتها لم تستعمل الا مبنية للمفعول فتبين ان فعل وزنا رابعا غير فرع فقال
وتقرير الدليل منه ان فعل المفعول لو كان فرعا لغيره لكان مستلزما وجوده وجود
ثم لكان الغير ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده وجود اصل واللازم باطل فالملزوم
مثله بيان الملازمة ان الفرعية تابعة للاصل ولا يوجد فرع بغير اصل ونحو جن وبهت
افعال مبنية للمفعول غير مغيرة عن المبني للفاعل وجوابه بالنقض وهو ان لنا
جموعا لم يسمع لها واحد كعباديد وابابيل والجمع فرع عن المفرد اتفاقا فلو كان
ما ذكرتم صحيحا لزم كون الجمع اصلا برأسه وانتم لا تقولون به فما جوابكم عن هذا
فهو جوابنا عن ذلك ومن قال انه فرع من فعل الفاعل مستدلا بترك الادغام
في نحو سوير وترك الابدال في نحو ووري لم يعده وزنا رابعا وتقرير الدليل ان
الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون فان الواو تقلب ياء وتدغم
الياء في الياء وان الواوين متى اجتمعتا في اول الكلمة ابدلت الاولى همزة لزوما
فلما لم يحصل الادغام ولا الابدال دل ذلك على انهما مغيران عن فعل الفاعل وهو ساير
ووارى فكما لا تدغم الالف عن ساير وانقلبت الواو من وارى فكذلك ما غير عنهما
واجيب الاول عن ترك الادغام والابدال اما ترك الادغام فلئلا يلتبس

فمجهول وفعل لانه اذا قيل سيف بالاعجام لم يعلم انه مجهول ساير او سير واما ترك
الابدال فلان الواو الثانية في ووري متاصلة في الواوية لانها منقلبة عن الف
وارى وللرباعي وزن واحد كدحرج وزلزل وفيه في دحرج بالضم في اوله والكسر
فيما قبل آخره الخلاف السابق في فعل المفعول فصل في كيفية الوزن
ويسمى التمثيل لمماثلة حروف الميزان لحروف الموزون في تعداد الحروف وهيآتها
وفائدة الوزن بيان احوال ابنية الكلام في ثمانية امور الحركات والسكنات والاصول
والزوائد والتقديم والتاخير والحذف وعدمه والميزان لفظ فعل فقابل الاصول
بالفاء والعين واللام على الترتيب المستعمل من الفاء الى الكون حروف الميزان محركات
بما الموزونها من تحرك وسكون اصليين فيقال في وزن فلس من الاسماء فعل بسكون
العين وفي وزن ضرب من الافعال فعل بفتح العين وكذلك يقال في وزن قام من الاجوف
وشد من المضاعف فعل بفتح العين فيهما فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها في الاول وادغمت الدال في الدال لاجتماع المثلين في الثاني ويقال في وزن
علم فعل بكسر العين وكذلك يقال في هاب من الاجوف ومل من المضاعف فعل بكسر
العين فيهما لان اصلهما هيب وملل بكسر العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من
القلب والادغام ويقال في وزن ظرف فعل بضم العين وكذلك يقال في وزن طال
وحب فعل بضم العين فيهما لان اصلهما طول وحبب بضم العين فيهما ففعل بهما ما
تقدم من القلب والادغام فيحصل بذلك بيان الحركات الاصلية والسكنات فان
بقي من اصول الكلمة في الميزان شيء زدت لاما ثانية في وزن الرباعي فقلت
في وزن جعفر فعلل وزدت لاما ثانية وثالثة في وزن جحمرش فعلل وما

ذكره

ذكره الموضح في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره في غيره اختلف فيه على
مذهبين احدهما ما ذكر وهو قول البصريين بناء على ان الجميع اصول وهو الصحيح
والثاني ان ما زاد على الثلاثة زائد قاله الكوفيون بناء على قولهم ان منتهى
الاصول ثلاثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب احدها انه لا يوزن
لانه لا يدرى كيفية وزنه والثاني انه يوزن ويقابل اخره بلفظه والثالث انه
يوزن ويقابل الذي قبل اخره بلفظه وهو مبني على ان الزائد هل هو الاخر او ما
قبله فالفراء على الاول والكسائي على الثاني فهل جعفر فعلل كما هو قول البصريين
او فعلر بزيادة الراء او فعفل بزيادة الفاء كما يدري ما هو قول الاربعة ويقابل
الحرف الزائد بلفظه ليتميز عن الاصل الا فيما يستثنى فيقال في وزن اكرم
بزيادة الهمزة وبيطر بزيادة الياء وجهور بزيادة الواو افعل وفيعل
وفوعل على طبق اللف والنشر على الترتيب ويقال في وزن افتخر بزيادة الهمزة
والتاء افتعل وكذلك يقال في وزن اصطبر مما فاؤه صاد وقلبت تاء الافتعال فيه
طاء واذكر مما فاؤه ذال معجمة وقلبت تاء الافتعال فيه دالا مهملة افتعل لان
الاصل فيهما اصتبر واذتكر قلبت تاء الافتعال في الاول طاء وفي الثاني دالا
مهملة ويقال في وزن استخرج مما تساوى فيه عدد الزوائد والاصول استفعل
الا الزائد اذا كان تكرارا لاصل سواء كان للالحاق ام لا فانه يقابل عند الجمهور
بما قوبل به ذلك الاصل لان تكرار الاصل في علم التصريف بمنزلة التوكيد اللفظي
في علم النحو فكما ان ذلك يعطى حكم الاول فيتبعه في اعرابه فهذا يوزن بما يوزن
به الاصل اعلاما بان هذا تكرار لما سبق كذلك في وزن حلتيت بكسر الحاء المهملة

وهو شمع الانجزان بفتح الهمزة وضم الجيم واعجام الزاي نبات ينفع لوجع
المفاصل وفي وزن سحنون بضم السين المهملة وسكون الحاء وبنونين وهو اول المطر
والربيع وفي وزن اغدودن بالغين المعجمة وبالدال المهملة يقال اغدودن الشعر
اذا طال واغدودن النبت اخضر فعليل وفعلول وافعوعل لفا ونشرا مرتبا فالتاء في
حلتيت للالحاق بقنديل والنون في سحنون للالحاق بعصفور والدال في اغدودن
لغير الالحاق وذهب بعضهم الى ان الزايد يقابل بلفظه مضعفا ولو كان تكرار الاصل
فيقابل في وزن حلتيت فعليت وفي وزن اغدودن افعوعل واذا كان في الموزون
تحويل من مكان الى مكان ويسمى القلب المكاني او حذف لبعض الاصول اثبت ذلك
بمثله في الميزان فتقول في وزن ناء بالمد ماضي ينأى فلع لانه من النأي والاصل نأي
فحول اللام وهي الياء الى موضع العين وهي الهمزة فصار نيأ فقلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء بالمد وتقول في وزن حادي وهو صيغة العدد
عالف لانه من الوحدة والاصل الواحد فحول الفاء وهي الواو الى موضع اللام وهي
الدال ولم يمكن الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار حادو فقلبت الواو ياء
لوقوعها متطرفة اثر كسرة فصار حادي وتقول في وزن يهب مما حذفت فاؤه
يعل والاصل يوهب حذفت فاؤه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لانه في الاصل
يفعل بالكسر وفتح لحرف الحلق فيكون الحذف من يفعل بالكسر قاله التفتازاني
في يطأ واخواته وتقول في وزن بع امرا من باع فل والاصل بيع حذفت عينه
لالتقاء الساكنين وتقول في وزن قاض مما حذفت لامه فاع والاصل قاضي حذفت
لامه لالتقاء الساكنين ومنه ما يقع في بعض الكلمات كاستطاع واهراق ونحو ذلك

لانا نعني الحركة والسكون باصلهما والواقع كذلك اصلهما السكون والسين والهاء
ساكنتان فيلزم في الميزان التقاء الساكنين والصواب ان يقال في وزنهما افعل
لان اصلهما اهوع واربع والسين زايد ثان فصل فيما يعرف به الاصول
والزوائد قال الناظم في النظم والحرف ان يلزم فاصل والذي لا يلزم الزايد
مثل تا احتذي يعرف الحرف الاصلي بانه الذي يلزم في جميع التصاريف
ويعرف الزايد بانه الذي لا يلزم في جميع التصاريف ومثله بتاء احتذي فانها
زايدة لانها تحذف في بعض التصاريف فتقول حذي حذوة والاحتذى افترا
ولبس النعل وفي كلا التعريفين نظر اما التعريف الاول وهو تعريف الاصل
فلان الواو من كوكب والنون من قرنفل زائدتان كما ستعرفه قريبا مع
انهما لا يسقطان في جميع التصاريف واما التعريف الثاني وهو تعريف
الزايد فلان الفاء من وعد والعين من قال واللام من غزا اصول مع سقوطهن
في يعد وقل ولم يغز فتعريف الاصل غير جامع وتعريف الزايد غير مانع
واجاب عنه المرادي بان الاصل اذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف
الزايد والزايد اذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزايد ما هو ساقط
في اصل الوضع تحقيقا او تقديرا وتحرير القول فيما يعرف به الزوايد ان يقال
اعلم انه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية اصول احرف الكلمة عند الترجيح
فيكها على اصلين ثم الزايد نوعان تكرار لاصل وغيره فالاول وهو تكرار الاصل
لا يختص باحرف معانيها بل تكون في جميع الحروف الا الالف فانها لا تقبل
التضعيف وسواء كانت من حروف سالتمونيها ام لا والزايد لتكرار اصل

شرطه ان يماثل اللام كجلبب بزيادة الباء الثانية للالحاق بدحرج وجلباب
مصدره ويكون على المحققة او تماثل العين اما مع الانفصال كقتل بالتشديد
وزيادة احدى التاءين على الخلاف في انها الاولى او الثانية او مع الاتصال بزايد
بينهما كعقنقل بفتح العين المهملة والقاف وبينهما نون ساكنة وهو الكثيب
العظيم المتداخل الرمل او تماثل الفاء والعين كمرمريس بفتح الميمين وسكون
الراء الاولى وكسر الثانية وفي اخره سين مهملة قبلها ياء مثناة تحتانية ساكنة
وهي الداهية ومرمريت للتبع ولا ثالث لهما او يماثل العين واللام كصمحمح
بمهملات الشديد وقال الجوهري الغليظ القصير وقال ثعلب راس صمحمح اي اصلع
غليظ شديد والحاصل انه متى تكرر حرف في كلمة ولها اصل غيرهما حكم بزيادة
احد المضعفين وفي تعيين الزايد خلاف وذكر في التسهيل انه يحكم بزيادة ثاني
المثلين ثالث وثالثها في نحو صمحمح يعني الحاء الاولى والميم الثانية وبزيادة
ثالثها ورابعها في نحو مرمريس يعني الميم الثانية والراء التي تليها واستدل
بعضهم على زيادة الحاء الاولى في صمحمح ومرمريس ونقل عن الكوفيين في صمحمح
ان وزنه فعلل واصله صمحح ابدلوا الوسطى ميما واما الذي يماثل الفاء وحده
كقرقف بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وهو الخمر وسندس وهو
رقيق الديباج او يماثل العين المفصولة باصل كحدرد بمهملات اسم رجل ولم
يجئ على فعلل بتكرير العين غيره فاصلي صواب اما وان تبني الرباعي من ذي زيد
فان لم يصح اسقاط ثالثه فالجميع اصل كسمسم بكسر السينين المهملتين
وزنه فعلل لاصالة الاثنين متحققة ولا بد من ثالث مكمل للاصول وليس احد
الباقيين

الباقيين باولى من الاخر فحكم باصالتهما ويحكى عن الخليل والكوفيين ان وزنه
فعفل تكررت فاؤه وهو بعيد وان يصح اسقاط ثالثه كلملم فانه يصح
اسقاط ثالثه ويقال لمه وهو امر من لملمت بمعنى لممت وقال الكوفيون في ذلك
الثالث الصالح للسقوط زايد مبدل من حرف مماثل للثاني فاصل لملم على قولهم
فاستثقل توالي ثلاثة امثال فابدلوا من اخرها حرفا يماثل الفاء ورد بانهم قالوا
في مصدره فعللة ولو كان مضاعفا في الاصل لجاء على التفعيل وقال الزجاج من
البصريين لكن الثالث الصالح للسقوط زايد غير مبدل من شيء وقال بقية
البصريين باصل واختار الشارح مذهب الكوفيين وقال انه من جعله ثنائيا
مكررا موافقا في المعنى للثلاثي المضعف كما تقول البصريون في امثاله كصفصف
وكفكف وكبكب انتهى والنوع الثاني من نوعي الزايد وهو ما زيد لغير
تكرار مختص باحرف عشرة جمعت في كلمات مرارا وهي وهم بنسا الوز باهول
اسنهم اسلمني وذاه هويت السمان اهوت سليمان سالتمونيها وجمعها
الناظم في بيت واحد اربع مرات فقال هناء وتسليم تلا يوم انسه نهاية
مسؤول امان وتسهيل وينبغي ان يعد والشين المعجمة في نحو اكرمتكش في
خطاب المونث فانهم قالوا هذه مختصة بالوقف قلنا وها السكت كذلك وخصت
هذه الاحرف بالزيادة دون غيرها لان اولى ما زيد حروف المد واللين لانها اخف
الحروف وغيرها من الحروف العشرة يرجع اليها فالهمزة مجاورة للالف في المخرج
وتنقلب اليه حروف اللين عند التخفيف والهاء ايضا مجاورة للالف في المخرج
والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة والنون فيها غنة تمح في

الخيشوم امتزاج الالف بالحلو والتاء حرف مهموس بدلت من الواو في تجاه والسين
حرف مهموس فيه صفير ويقرب مخرجه من مخرج التاء واللام وان كانت حرفا مجهورا
لكنها تشبه النون وقريبة من مخرجها واسباب الزيادة سبعة الالحاق نحو
كوثر والدلالة على معنى كحروف المضارعة وامكان النطق كهمزة الوصل وهاء
السكت في مه ولبيان الحركة كسلطانيه والمد ككتاب والعوض كتاء عدة
والتكثير كقبعثرى قاله ابن عصفور والهاشمي وكذا وزاد الالف بشرط ان
تصحب اكثر من اصلين وان تكون في الاول لتعذر الابتداء بالساكن بل تكون ثانية
كضارب وثالثة نحو عماد ورابعة نحو غضبى وخامسة نحو سلامى بضم
السين المهملة عظام صغار في اصابع اليدين والرجلين وسادسة نحو قبعثرى
وسابعة نحو برد رايا ويستثنى من ذلك اذا صحبت اكثر من اصلين من مضاعف
الرباعي نحو ضوضى فانها بدل من اصل لا زائدة بخلاف نحو قال وغزا لان الالف
فيهما ليست زائدة لكونها لم تصحب اكثر من اصلين وتزاد الواو والياء اتفاقا
بثلاثة شروط احدها ما ذكر في الالف وهو ان تصحب اكثر من اصلين والثاني
ان لا تكون الكلمة التي هي فيها من باب سمسم من الرباعي المضاعف والثالث
ان لا تتصدر الواو مطلقا سواء كانت قبل اربعة اصول ام لا ولا تتصدر الياء
قبل اربعة اصول في غير مضارع وذلك نحو صيرف وجوهر في زيادتهما ثانيتين
وقضيب وعجوز في زيادتهما ثالثتين وحذرية وعرقوة في زيادتهما رابعتين
والحذرية بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء القطعة من الارض
غليظة والعرقوة بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف الخشبة المعترضة

على راس

على راس الدلو بخلاف نحو بيت وسوط فان الواو والياء فيهما لم يصحبا اكثر من اصلين
وبخلاف نحو يؤيؤ ووعوعة فانهما من باب سمسم واليؤيؤ بضم اليائين التحتانيتين
بعدهما واو مهموزة اسم طاير في مخلب يشبه الباشق والوعوعة مصدر
وعوع الذئب بعينين مهملتين ذات صوت وورنتل ويستعور لتصدر الواو
مطلقا والياء قبل اربعة اصول في غير مضارع والورنتل بفتح الواو والراء المهملة
وسكون النون وفتح التاء والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة فوق
الشر وزعم قوم ان الواو فيه زايدة وهو ضعيف اذ لا نظير لذلك والصحيح ان
الواو اصلية ولم يذكره الجوهري واختلف في لامه فقيل زايدة واليه ذهب الفارسي
وابن مالك وقيل اصلية وعلى القولين وزنه فعنلل الا ان اللام الاخيرة على الاول
زايدة وعلى الثاني اصلية واما يستعور بمثناة تحتانية فسين مهملة
فمثناة فوقية فعين مهملة فواو فراء مهملة فوزنه يفعلول كعضرفوط
هذا هو الصحيح لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله الا في المضارع نحو يدحرج
وهو شجر يتسوك بعيدانه قاله المرادي وقال الجوهري اسم موضع عند حرة
المدينة وكساء يجعل على عجز البعير واسم من اسماء الدواهي يقال ذهب في اليستعور
اي في الباطل قال الجاربردي وتزاد الميم بثلاثة شروط ايضا وهي ان تتصدر
ويتاخر عنها ثلاثة اصول فقط وان لا تلزم في الاشتقاق وذلك نحو مسجد
لمكان السجود ومنبج بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة وبالجيم
قال الجوهري اسم موضع بخلاف نحو ضرغام لعدم تصدر الميم ومهدد لانها لم
يتاخر عنها ثلاثة اصول والضرغام الاسد والمهدد مهد الصبي ومرزجوش

لأنها لم يتأخر عنها ثلاثة أصول فقط بل أربعة من ذلك وهو بفتح الميم وسكون
الراء وفتح الزاي وضم الجيم وفي آخره شين معجمة بقلة طيبة الرائحة **ومرعز**
بكسر الميم والعين المهملة وفي آخره زاي وهو ما لان من الصوف **فإنهم قالوا**
ثوب ممرعز فأثبتوها أي الميم لزوما **في الاشتقاق** وبهذا رد ابن مالك على
سيبويه في قوله أن الميم فيه زائدة ويشترط لزيادة الميم أيضا أن لا تكون كلمتها
رباعية مؤلفة من حرفين كمرمر ومهمه **وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين**
الأولين وهما أن تتصدر وأن يتأخر عنها ثلاثة أصول فقط ولو قال بالشرطين الثلاثة
لكفى لأنه فرض الكلام في الهمزة المصدرة فشرط تصدير المصدر لغو **نحو أفكل**
بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال أخذه الأفكل إذا أخذته
الرعدة **وأفضل** اسم تفضيل **بخلاف همزة نحو كنأبيل** بكاف مضمومة ونون مفتوحة
وهمزة ساكنة فباء موحدة فياء مثناة تحت كخزعبيل اسم موضع باليمن لانتفاء
التصدير **وإكليل** لأن المتأخر عنها أصلان لا ثلاثة **واصطبل** لوقوع الهمزة المكسورة
لأن المتأخر عنها أربعة أصول لا ثلاثة فإن اصطبل خماسي كجحمرش **وتزاد الهمزة**
المتطرفة بشرطين وهما أن يسبقها ألف وأن يسبق تلك الألف بأكثر من
أصلين سواء فتح أول كلمتها أو كسر أو ضم فالأول **نحو حمراء** والثاني نحو **علباء** والثالث
نحو **قرفصاء** فالهمزة في الأول والثاني سبقت بثلاثة أصول وفي الثالث بأربعة أصول
بخلاف همزة نحو ماء وشاء فإن الألف قبلها مسبوقة بأصل واحد **وبخلاف نحو بناء**
فإن الألف مسبوقة بأصلين لا بأكثر **وبخلاف نحو نبإ** وهو الخبر فإن الهمزة لم
تسبق بألف **وتزاد النون متأخرة بالشرطين المذكورين** في الهمزة المتطرفة

وهما

وهما أن يسبقها ألف وأن يسبق تلك الألف بأكثر من أصلين سواء في ذلك الاسم
والصفة **نحو عثمان وغضبان** وتزاد متأخرة أيضا في المثنى والمجموع على حده وما
حمل عليهما **بخلاف** نون **نحو أمان وسنان** فإن الألف فيهما سبقت بأصلين لا بأكثر
منهما **وتزاد النون متوسطة بثلاثة شروط أن يكون توسطها بين أربعة**
بالسوية وأن تكون ساكنة وأن تكون غير مدغمة وذلك نحو غضنفر وهو
الأسد **وعقنقل** بعين مهملة وقافين وهو كثيب الرمل العظيم **وقرنفل** وهو
نوع من العطر **وحبنطا** وهو القصير **وزنتل** وهو النسر **بخلاف** نون **عنبر** فإن قبلها
حرف وبعدها حرفان **و** نون **غرنيق** بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون كبير
من طيور الماء الطويل العنق فإنها متحركة لا ساكنة **و** نون **عجنس** بفتح العين
المهملة والجيم وتشديد النون وفي آخره سين مهملة الجمل الضخم فإنها مدغمة
تعارض فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لأنه أكثر
وجعل وزنه فعلل كعملس وقال أبو حيان والذي أذهب إليه أن النونين زائدتان
ووزنه فعنل **وتزاد النون مصدرة في المضارع** نحو نضرب وثانية نحو تنضل
وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو سرحان وسادسة
نحو زعفران وسابعة نحو عبيثران وهو نبت كثيف الريح **وتزاد التاء في**
التأنيث كقائمة وقامت **وفي المضارع كتقوم وفي الماضي المطاوع** من الثلاثي
والرباعي **كتعلم** بتشديد اللام **وتدحرج وفي الاستفعال** نحو الاستخراج
وفي التفعيل نحو التكسير **وفي الافتعال** نحو الاقتدار **وفي التفاعل** كالتضارب
وفروعهن من الفعل والوصف وفي التفعال والتفاعل نحو الترداد والتراحم

THE UNIVERSITY OF MELBOURNE

Library Digitised Collections

Author/s:
Ab al-Najm al-Fadl ibn Qudmah al-Ijl, d. 747 or 8

Title:
Min al-tasrih

Date:
1127 [1716?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23345

File Description:
Part 7

على ضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف والباعث عليه فخر أو تواضع أو
زيادة بيان فالأول نحو علي أيها الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو إني أيها
المسيء فقير إلى عفو الله والثالث نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف وهو
خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصيغة الأمر نحو أحسن
بزيد والأمر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن **والمنصوب على الاختصاص**
هو اسم ظاهر عقب ضمير ليبينه **معمول لأخص** مضارع خص **واجب الحذف** كما
يجب حذف ناصب المنادى **وإن كان** المنصوب على الاختصاص **أيها** في التذكير إفرادا
وتثنية وجمعا **أو أيتها** في التأنيث إفرادا أو تثنية وجمعا **استعملا في الاختصاص**
كما يستعملان في النداء فيضمان لفظا وينصبان محلا ويتصل بهما ها التنبيه وجوبا
ويوصفان لزوما باسم **لازم الرفع** مراعاة للفظهما **محلى بأل الجنسية نحو أنا أفعل**
كذا أيها الرجل فأنا فاعل مبتدأ وخبر وأيها في موضع نصب على الاختصاص بفعل
محذوف تقديره أخص والرجل نعت أي على اللفظ **واللهم اغفر لنا أيتها العصابة**
بكسر العين فأيتها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخص
والعصابة نعت أيتها على اللفظ وجملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على
الحال والمعنى أنا أفعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين
العصائب وما ذكره من أن أيها وأيتها مبنيا على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص
محذوفا هو مذهب الجمهور وذهب الأخفش إلى أن كلا منهما منادى قال ولا ينكر أن
ينادي الإنسان نفسه ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه كل الناس أفقه منك يا عمر
وذهب السيرافي إلى أن أيا في الاختصاص معربة وزعم أنها تحتمل وجهين أحدهما أن

يكون

63

يكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير أنا أفعل كذا هو أيها الرجل أي المخصوص به
والثاني أن يكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذكور
وإن كان المنصوب على الاختصاص **بغيرهما** أي غير أيها وأيتها **نصب لفظا** سواء كان لفظه
معرفا أو مضافا فالأول **نحو نحن** العرب أقرى الناس للضيف والثاني نحو قوله صلى الله
عليه وسلم تسليما **إنا معاشر الأنبياء لا نورث** فالعرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص
بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص العرب وأخص معاشر وإلى هذا الباب أشار الناظم
بقوله الاختصاص كنداء البيتين والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة أحكام
أحدها إفادة الاختصاص بالمتكلم كما أن المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب والثاني أن
كل واحد منهما لا يكون إلا حاضرا والثالث أن الاختصاص واقع في معرض التوكيد والنداء قد
يكون كذلك كقولك لمن هو مصغ إليك كذا الأمر كذا يا فلان **ويفارق المنادى في أحكام**
لفظية ومعنوية فأما الأحكام اللفظية فأمور **أحدها أنه ليس معه حرف نداء لا**
لفظا ولا تقديرا بخلاف المنادى فإنه لا يخلو عن ذلك **الثاني أنه لا يقع في أول الكلام**
بل في أثنائه أو وسطه **كالواقع بعد نحن في المثال** أو بعد أنا **في الحديث** المتقدم وهذا
الحديث بلفظ نحن قال الحافظ غير موجود وإنما الموجود في سنن النسائي الكبرى إنا معاشر
الأنبياء كما مثلنا **أو بعد تمامه** أي الكلام **كالواقع بعد أنا ولنا في المثالين قبله** أنا
أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيتها العصابة فالمخصوص وهو أيها في المثال الأول
وأيتها في المثال الثاني وقع بعد تمام الكلام لأن كلا من قولك أنا أفعل كذا واللهم اغفر لنا
كلام تام بخلاف المنادى فإنه يقع في أول الكلام نحو يا ربنا اغفر لنا **والثالث أنه يشترط**
أن يكون المتقدم عليه اسما بمعناه في التكلم أو الخطاب **والغالب كونه** أي المتقدم على

المخصوص ضمير متكلم يخصه أو يشاركه فيه فالأول أنا أفعل كذا أيها الرجل والثاني اللهم
اغفر لنا أيتها العصابة وقد يكون المتقدم ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجو الفضل
فبك متعلق بنرجو والله منصوب على الاختصاص والفضل مفعول نرجو وفي هذا المثال
شذوذان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما قاله في الشذور ولا يكون المتقدم ضمير غائب
ولا اسما ظاهرا فلا يجوز بهم معاشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم تقتدي الناس
والرابع والخامس أنه يقل كونه علما وأنه ينتصب مع كونه مفردا معرفة كما في هذا
المثال وهو بك الله نرجو الفضل ومثله سبحانك اللهم العظيم والمنادى يكثر كونه علما
ويضم مع كونه مفردا والسادس أن يكون بأل قياسا كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف
والمنادى لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر أنه لا يكون نكرة ولا اسم
إشارة ولا موصولا ولا ضميرا قاله في الارتشاف والمنادى يكون كذلك الحادي عشر أن
أيا هنا لا توصف باسم الإشارة وتوصف به في النداء الثاني عشر أن صفة أي هنا واجبة
الرفع بلا خلاف كما قال في الارتشاف وفي النداء فيها خلاف أجاز المازني نصبها
والثالث عشر أن أيا هنا اختلف في ضمها هل هي إعراب أو بناء وفي النداء بناء بلا
خلاف الرابع عشر العامل المحذوف هنا لم يعوض عنه شيء وعوض عنه في النداء حرفه
الخامس عشر أن العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء السادس
عشر والسابع عشر والثامن عشر أنه لا يكون تاليا لحرف النداء وأنه لا يعنى به إلا نفس
المتكلم وأنه لا يجوز فيه الترخيم والتاسع عشر والعشرون أنه لا يستغاث به وأنه لا
يندب وأما الأحكام المعنوية فأمور أحدها أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء
إنشاء والثاني أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه
والثالث

والثالث أنه مفيد لفخر أو تواضع أو زيادة بيان بخلاف النداء فيهما هذا باب
التحذير وهو في الأصل مصدر حذر بالتشديد والمراد به هنا تنبيه المخاطب
على أمر مكروه ليجتنبه ويكون بثلاثة أشياء بإياك وأخواته وبما ناب عنها من الأسماء
المضافة إلى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الأسد فإن ذكر المحذر
بلفظ إيا فالعامل في محلها النصب فعل محذوف لزوما لأنه لما كثر التحذير بلفظ
إيا جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتزموا معه إضمار العامل سواء عطف عليه
المحذر منه نحو إياك والشر أم كررته نحو إياك إياك المراء أم لم تعطف ولم تكرر نحو إياك
الأسد وإلى ذلك أشار الناظم بقوله إياك والشر ونحوه نصب محذر بما استتاره وجب
ودون عطف ذا لإيا انسب تقول إذا عطفت عليه المحذر منه إياك والأسد فإياك
في محل نصب بفعل محذوف تقديره احذر الأسد ونحوه ثم قيل يجب تقديره بعد إياك
والأصل إياك احذر لأنه لو قدر قبله لاتصل به وقيل احذرك فيلزم تعدي فعل المضمر
المتصل إلى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما ألحق بها وقيل الأصل احذر
تلاقي نفسك والأسد ثم حذف الفعل وهو احذر وفاعله وهو ضمير المخاطب
المستتر فيه فصار تلاقي نفسك والأسد ثم حذف المضاف الأول وهو تلاقي وأنيب
عنه الثاني وهو نفسك فانتصب فصار نفسك والأسد ثم حذف المضاف الثاني
وهو نفس وأنيب عنه الثالث في التركيب وهو الكاف فانتصب بعد أن كان
مجرورا بالإضافة وانفصل لتعذر اتصاله فصار إياك واختلف في إعراب ما بعد
الواو فقيل هو معطوف على إياك والتقدير احذر نفسك أن تدنو من الأسد والأسد
أن يدنو منك وهذا مذهب كثير منهم السيرافي واختاره ابن عصفور واعترض

بأن إياك محذر والأسد محذر منه والعطف يقتضي المشاركة في المعنى وأجيب
بأن مقتضى العطف الاشتراك في معنى الحروف ولا يمتنع أن يكون أحدهما فاعلا والآخر
محذورا منه قاله الفخر الرازي في شرح المفصل وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن ما بعد
الواو منصوب بفعل آخر محذوف فهو عندهما من قبيل عطف الجمل واختار ابن مالك
قولا ثالثا وهو أن يكون معطوفا عطف مفرد لا على التقدير الأول بل على تقدير اتق
تلاقي نفسك والأسد فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه قال ولا شك في أن
هذا العمل أقل تكلفا انتهى وظاهر صنيع الموضح موافقته وتقول إذا لم تعطف ولم تكرر
إياك من الأسد واختلف في تخفيف العامل المحذوف فقال الجمهور عامله فعل متعد لواحد
والأصل باعد نفسك من الأسد ثم حذف باعد وفاعله المستتر فيه فصار نفسك
من الأسد ثم حذف المضاف وهو نفس فانفصل الضمير وانتصب فصار إياك من الأسد
فإياك منصوب بباعد محذوفا ومن الأسد متعلق بذلك المحذوف وقيل عامله فعل متعد
لاثنين والتقدير احذرك من الأسد قاله ابن الناظم تبعا لأبي البقاء فحذف احذر
وفاعله فانفصل الضمير لتعذر اتصاله فنحو إياك الأسد بحذف من ونصب الأسد
ممتنع على التقدير الأول وهو قول الجمهور لما يلزم عليه من حذف من ونصب المجرور
وهو غير مصرح إلا مع أن وأن كما تقدم في باب التعدي واللزوم وجائز على التقدير
الثاني وهو رأي ابن الناظم وأبي البقاء لأنه احذر يتعدى إلى اثنين من غير واسطة قال
الله تعالى ويحذركم الله نفسه والكلام على تقدير الجمهور إن شاء الله وعلى تقدير ابن
الناظم خبري والخلاف في جواز إياك أن تفعل على التقدير بين بجوازه على الأول
لصلاحيته لتقدير من أي من أن تفعل لأن حذف الجر مع أن قياس مطرد كما تقدم

وجوازه

65

وجوازه على الثاني واضح لتعدي الفعل إليه بنفسه من غير تقدير واسطة ولا يكون
إيا في هذا الباب لمتكلم لأن المتكلم لا يحذر نفسه وشذ قول عمر رضي الله عنه لتذك
من التذكية لكم الأسل بفتح الهمزة والسين المهملة وفي آخره لام وهو هنا ما رق
وأرهف من الحديد كالسيف والسكين ونحوهما وفي الصحاح الأسل شجر الرماح ويقال
لكل نبت له شوك طويل والرماح جمع رمح والسهام جمع سهم وإياي وأن يحذف
أحدكم الأرنب فقيل الكلام جملتان ثم قال الزجاج أصله إياي وحذف الأرنب فحذف
من كل جملة ما أثبت في الأخرى وقال الجمهور أصله إياي باعدوا عن حذف الأرنب وباعدوا
أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب ثم حذف من الأول المحذور وهو حذف الأرنب وحذف
من الثاني المحذر وهو باعدوا أنفسكم وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل
حذف منها بعد إثباتها وأصله إياي باعدوا عن حذف الأرنب وحذف الأرنب عني
فحذف فعل وفاعل ومفعول صريح وما عطف على هذا المفعول الصريح فإن الواو عاطفة
شيئين على شيئين وقال السيرافي حذف شيئا من نفسه وأصله باعدوني وحذف الأرنب
ولا يخفى ما في هذه الأقوال من الضعف أما قول الزجاج فإن فيه دعوى حذف إياكم ولا
يليق حذفها لما استقر لها في هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل وأما ما
اختاره الموضح ففيه حذف من الأول الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم
من صنيعه في إياك والأسد أنهما جملة واحدة وأما القول الثالث ففيه كثرة حذف
وتكرار فإن مباعدتهم له عن حذف الأرنب مباعدة لحذف الأرنب عنه وكذا هو في
قول السيرافي وإن لم يصرح به فإن باعدوني ليس أمرا بالمباعدة المطلقة بل بالمباعدة
عن شيء خاص وكذا مباعدة حذف الأرنب إنما هي عنه ثم جميع القولين الأخيرين لو

فقل واحد وان كثر شارحوه انهما غيران ولا يكون ايا في هذا الباب لغايب لاقتضاء
التحذير بالمخاطب وشذ قول بعضهم اي العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا
الشواب قال سيبويه حدثني من لا اتهم عن الخليل انه سمعه من اعرابي والشواب
بالشين المعجمة وفي اخره موحدة مشددة جمع شاب ويروى السوآت بالسين
المهملة جمع سوءة والمعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة فلا يتولع بشبابه او لا يفعل
سوءة والكلام جملة واحدة والتقدير فليحذر تلاف نفسه وانفس الشواب
فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وانيب عنه الثاني ثم الثاني وانيب عنه
الثالث وانتصب وانفصل وابدل انفس باياه لانهما تلافيهما في المعنى وفيه
شذوذ آخر احدهما اجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الامر وحذف حرف الامر
وهو اللام مع ان لام الامر لا تحذف الا في الضرورة كقوله محمد تفد نفسك كل
نفس اي ليفتد فحذفها مع مجزومها اشذ والشذوذ الثاني اقامة المضمر وهو
ايا الثانية مقام الظاهر وهو انفس واضافتها الى الشواب لان المستحق
للاضافة الى الاسماء الظاهرة اتفاقا والى المضمر على الاصح انما هو المظهر
لا المضمر لان الاضافة اما للتعريف واما للتخصيص والضمير غني عن ذلك لانه
الى
اعرف المعارف وذهب الخليل الى ان اياه ضمير اضيف احدهما الى الآخر والى الشذوذ
اشار الناظم بقوله وشذ ايا وياه اشذ وان ذكر المحذر بفتح الذال المعجمة
بغير لفظ ايا او اقتصر على ذكر المحذر منه دان يجب الحذف للعامل اي كرر
او عطفت بالاول وهو ذكر المحذر بغير لفظ ايا مع التكرار نحو نفسك نفسك
ومع العطف نحو نفسك وعينك والثاني وهو الاقتصار على ذكر المحذور منه

مع

مع التكرار نحو الاسد الاسد ومع العطف نحو ناقة الله وسقياها فالعامل
في هذه الامثلة الاربعة محذوف وجوبا لان العطف كالبدل من اللفظ بالفعل
والتكرار بمنزلة العطف وفي غير ذلك يجوز الاظهار للعامل كقوله وهو جرير خل
الطريق لمن يبني المنار بها وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر فاظهر العامل وهو
خل لان المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف والمنار بفتح الميم وتخفيف
النون حدود الارض وابرز ببرزة الارض الواسعة والبا بالكسر فيه والى ذلك اشار الناظم
بقوله وما سواه ستر فعله لن يلزما الا مع العطف او التكرار هذا باب
الاغراء بالمد وهو في الاصل مصدر اغريت والمراد به هنا تنبيه المخاطب على
امر محمود ليفعله وحكم الاسم المنصوب فيه حكم الاسم في التحذير الذي لم
يذكر فيه ايا فلا يلزم حذف عامله الا في عطف او تكرار لما تقدم كقولك في
العطف المروءة والنجدة بنصبهما بتقدير الزم وقوله وهو مسكين الدارمي
في التكرار اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح بنصب اخاك
بتقدير الزم وجوبا واخاك الثاني توكيد والهيجا بالقصر هنا والاكثر فيه
المد الحرب ولا يعطف في التحذير ولا الاغراء الا بالواو خاصة لان المراد فيهما الجمع
ولا اقتران في الزمان فان فقد العطف والتكرار جاز اظهار العامل نحو الزم اخاك
ويقال الصلاة جامعة بنصبهما فتنصب الصلاة بتقدير احضروا وجامعة
على الحال من الصلاة وناصبها احضروا المحذوف ولو صرح بالعامل في الصلاة جاز
لعدم العطف والتكرار ويقال برفعهما على الابتداء والخبر وبرفع الاول على الابتداء
وحذف الخبر ونصب جامعة على الحال وبنصب الاول على الاغراء ورفع الثاني على

الخبرية لمبتدأ محذوف والى حكم الاغراء اشار الناظم بقوله وكمحذر بلا ايا اجعلا
مغرى به في كل ما قد فصلا **هذا باب اسماء الافعال** وهل هي الدوال
اسماء للافعال الدالة على معانيها من الاحداث والازمنة او اسماء للمصادر النائبة عن الافعال
او هي افعال اقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه الى
ظاهر قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى
القول بانها افعال حقيقة او اسماء لالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب عند
الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول بانها اسماء لمعاني الافعال موضعها
رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بانها
اسماء للمصادر النائبة عن الافعال موضعها نصب بافعالها النائبة عنها لوقوعها
موقع ما هو في موضع نصب وهو قول المازني وطائفة والصحيح ان كلا منها اسم
فعل وانها لا موضع لها من الاعراب **واسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى
واستعمالا كشتان** فانه اسم ناب عن فعل ماض وهو افترق **وصه** فانه اسم
ناب عن فعل امر وهو اسكت **واوه** فانه اسم ناب عن فعل مضارع وهو اتوجع
والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث
والزمان والمراد بالاستعمال **كونه ابدا عاملا غير معمول** لعامل يقتضي الفاعلية
او المفعولية **فخرجت** الحروف نحو ان واخواتها فانها وان نابت عن الفعل في المعنى
لا استعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بها ما الكافة فليست ابدا عاملة **وخرجت
المصادر والصفات** النائبة عن افعالها **في نحو ضربا زيدا** فانه نائب عن اضرب
واقائم الزيدان فانه نائب عن يقوم **فان العوامل اللفظية** والمعنوية **تدخل**

عليها

عليها فتعمل فيها الا ترى ان ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب واقائم مرفوع
بالابتداء **واسم الفعل وروده بمعنى الامر كثير كصه ومه وامين فصه بمعنى
اسكت** ومه بمعنى **انكفف** لا بمعنى اكفف لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى قاله
في شرح الشذور تبعا لغيره ورد بان ذلك غير مطرد فان امين لا يتعدى واستجب
يتعدى **وامين** بالمد والقصر وبالامالة لا بتشديد الميم بمعنى **استجب ونزال**
بالنون والزاي والبناء على الكسر **بمعنى انزل وبابه** وهو منقاس من كل فعل ثلاثي تام
متصرف ولا ينقاس في غيره وشذ دراك من ادرك وبدار من بادر قال ابن برهان من
ابل بعد ارهها واجاز ابن طلحة بناءه من افعل قياسا على دراك وعلى بنائهم فعال
التعجب من افعل وشذ قرقار بمعنى قرقر وهو صوت من قرقر بطنه واجاز الاخفش
ان يقال دحراج وقرطاس قياسا على قرقار ولا يجوز من هب ودع وهاب وودع
للجمود ولا من كان واخواتها للنقص ويجوز من التامة ولم يقس المبرد شيئا من الباب لانه
ابتداع لما لم يسمع من الاسماع ورد بانه باب واحد كثر استعماله على منهاج
واحد فكان ذلك قياسا بالاتباع وان وقع السماع وبناؤه على الحركة لالتقاء الساكنين
وكانت كسرة على الاصل ونواسخه تفتحه اتباعا او تخفيفا **و**وروده **بمعنى
المضارع والماضي** المبتدا والماضي **قليل كشتان وهيهات** فشتان بفتح النون
وفي فصيح ثعلب ان الفراء كان يكسرها **بمعنى افترق** كذا اطلق الجمهور وفسره
الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والاحوال قال ابن عمرون كالعلم والجهل والصحة
والسقم قال ولا تستعمل في غيرها لذلك لا تقول شتان الخصمان على مجلس الحكم ولا شتان
المتبايعين عن مجلس العقد بمعنى افترقا عنه انتهى وهيهات حكى الصاغاني فيها

ستّ وثلاثين لغة هيهات وأيهات وهيهان وأيهان وهايهات وايهات
كل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة منها صح
منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون وحكى غيره هيهاتا وأيهاتا بكاف الخطاب
وأيها وأيها وهيها فهذه أحد وأربعون لغة وكلها بمعنى بعد **واوه واف**
فاوه **بمعنى أتوجع** واف وفيها أربعون لغة ذكرتها في صدر الكتاب **و** كلها في صدر
الكتاب **ووا ووي وواها** الثلاث **بمعنى أعجب** بفتح الهمزة **لقوله تعالى ويكأنه**
لا يفلح الكافرون فوي اسم فعل مضارع بمعنى أعجب والكاف حرف تعليل وأن مصدرية
مؤكدة **أي أعجب لعدم فلاح الكافرين** وهذا قول الخليل وسيبويه وقال أبو الحسن وي
بمعنى أعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى الظن فهما جملتان وقال
الكسائي وي محذوف من ويلك قال عنترة ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قول الفوارس
ويك عنتر أقدم فهما كلمة واحدة **وقول الشاعر وا بأبي أنت وفوك الأشنب**
كأنما ذر عليه الزرنب أو زنجبيل وهو عندي أطيب فوا اسم فعل بمعنى أعجب وبأبي
جار ومجرور خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر وفوك بكسر الكاف مبتدأ
والأشنب من الشنب بفتح الشين المعجمة والنون حدة في الأسنان ويقال برد
وعذوبة كذا قال الجوهري كأنما ذر بالبناء للمجهول خبر فوك وهو من ذر يذر
الحب بالذال المعجمة والزرنب بالزاي كجعفر ضرب من النبات طيب الرائحة كرائحة
الأترج وورقه كورق الطرفا وقيل كورق الخلاف **وقول الآخر** وهو أبو النجم على ما قال
الجوهري **واها لسلمى ثم واها واها** هي المنى لو أننا نلناها فواها اسم فعل بمعنى
أعجب قال الجوهري إذا تعجبت من طيب شيء قلت واها له أي ما أطيبه وإلى ذلك أشار

الناظم

الناظم بقوله ما ناب عن فعل البيتين الخ **وما لما اسم الفعل ضربان أحدهما**
مرتجل وهو **ما وضع من أول الأمر كذلك** أي اسما للفعل **كشتان وصه ووي** فإنها موضوعة
من أول الأمر أسماء لتلك الأفعال **والثاني** منقول وهو ما وضع من أول الأمر لغير اسم
الفعل ثم **نقل من غيره** إليه **وهو** أي المنقول بالنسبة من الجار والمجرور **نحو عليك** زيدا
فإنه نقل من موضوعه الأصلي واستعمل اسم فعل **بمعنى الزم** زيدا **ومنه عليكم أنفسكم**
فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وأنفسكم مفعول به على حذف مضاف **أي**
الزموا شأن أنفسكم والمنقول من ظرف المكان **نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك**
بمعنى اثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر ومن المنقول من الجار والمجرور
إليك بمعنى تنح وكان المناسب أن يذكره مع عليك ولكنه ذكر المتعدي من الظرف
والجار والمجرور على حدة واللازم منهما على حدة وذكر أربعة ظروف واحد متعد وهو
دونك وثلاثة لازمة وهي أمامك ومكانك ووراءك وهي منقسمة بالنسبة لما اكتنفه
فيه ولما تقدمك ولما تأخر عنك وذكر جارين ومجرورين أحدهما متعد وهو عليك
والثاني لازم وهو إليك وزعم الكوفيون أن إليك تأتي بمعنى أمسك فتتعدى بنفسها قيل
وقد يتعدى عليك بالباء كقول الأخطل فعليك بالحجاج لا تعدل به أحدا إذا نزلت عليك
أمور وفيه بحث لاحتمال أن تكون الباء الزائدة وشذ مجيء على اسم فعل مضارع بمعنى الزم
وعليه اسم فعل فليلزم والباب كله سماعي عند البصريين والكسائي يقيس بقية
الظروف على ما سمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف في الكاف المتصلة بعليك
وأخواته فقال ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا في موضعه
من الإعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية وقال البصريون

جر وقيل على ما كان قبل اقامة مقام الفعل بناء على انها اسماء للافعال وقيل الجر
بالاضافة بناء على انها اسماء للمصادر واختاره الموضح في الحواشي فقال ان على مثلا
اسم للزوم تقول عليك بمعنى الزمك فالكاف موضع خفض ورجع انتهى واستفدنا
من ذلك ان اسم الفعل انما هو الجار فقط والمجرور خارج عنه وذلك خلاف ما صرح
به هنا والنوع الثاني منقول من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله
ومصدر اهمل فعله فالنوع الاول نحو رويد زيد فانهم قالوا ارود ارواد
بمعنى امهله امهالا ثم صغروا الارواد الذي هو مصدر ارود تصغير الترخيم
فحذفوا الهمزة والالف الزائدتين واوقعوا التصغير على اصوله فقالوا رويدا
وهو تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف واقاموه مقام فعله
الدال على الامر واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله فقالوا رويد زيد وتارة
منونا ناصبا للمفعول به فقالوا رويدا زيدا فرويد فيهما بمعنى ارود وفاعله
مستتر فيه وجوبا لانه نايب عن فعل امر وزيد مفعول به مجرور في الاول منصوب
في الثاني وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا يا زيد وقد لا يقيمونه
مقام فعله فيستعملونه منصوبا حالا عند سيبويه نحو ساروا رويدا اي مرودين ومن
او حال كون السير رويدا او نعتا لمصدر مذكور او مقدر فالاول نحو ساروا رويدا
والثاني نحو ساروا رويدا ثم انهم نقلوه من المصدرية وسموا به فعله فقالوا
رويد زيدا بفتح الدال من رويد او نصبها من زيدا والدليل على ان رويدا هذا
المفتوح اسم فعل لا مصدر كونه مبنيا ولو كان مصدرا لكان معربا والدليل على
بنائه كونه غير منون ولو كان معربا لكان منونا والدليل انه مصغر ضم اوله وفتح

ثانيه

ثانيه واجتلاب يا ثالثه والدليل على انه تصغير ارواد تصغير ترخيم كما قال
البصريون مجيئه متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق من قولهم
يمشي على رود اي على مهل كما قال الفراء لكان قاصرا والنوع الثاني المهمل فعله
قولهم بله زيد اي دعه فانه في الاصل مصدر لفعل مهمل وذلك الفعل المهمل
مرادف لدع ودع لا مصدر له من لفظه وانما له مصدر من معناه وهو الترك
يقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كما يقال ترك زيد بالاضافة الى المفعول
واما ما جاء في الحديث من ذكر نعيم الجنة فبناء بله ثم قيل بعد ان نقلوه وسموا به
فعله بله زيدا بنصب على المفعول وبناء بله على الفتح وفاعله ضمير مستتر وجوبا
لانه نايب عن فعل امر وبله هو اسم فعل والدليل على انه اسم فعل كونه مبنيا
والدليل على بنائه كونه غير منون وسكت الموضح عن هذا التعليل لانه لا يتم لا
به التقريب فان بله المرادف لكيف تشاركها في البنا وعدم التنوين يقال بله
زيد برفع زيد على الابتدا وبله خبر مقدم عليه اي كيف زيد وبذلك يتم لبله
ثلاثة اوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روي بالاوجه الثلاثة قول
الشاعر يصف السيوف تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق
وقد تاتي لغير ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل من اسمايه عليكا وهكذا
دونك مع اليكا كذا رويد بله ناصبين ويعملان الخفض مصدرين وصل
يعمل اسم الفعل عمل مسماه في التعدي واللزوم غالبا فان كان مسماه لازما كان
اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل تقول هيهات نجد كما تقول بعدت
نجد قال جرير فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق

نواصله فالعفو فاعل هيهات الاول وخلو فاعل هيهات الثالث وهيهات
الثاني لا فاعل له لانه لم يوت به للاسناد بل لمجرد التقوية والتوكيد للاول اذا
كان مسماه فعلا لا يكتفي بمرفوع واحد كان اسم فعله كذلك تقول شتان زيد
وعمر كما تقول افترق زيد وعمر لان الافتراق من المعاني النسبية التي لا تقوم الا
باثنين فصاعدا وان كان مسماه متعديا كان اسم فعله كذلك تقول دراك زيدا
بنصب المفعول كما تقول ادرك زيدا بالنصب وفي بعض النسخ تراك زيدا بالتاء
والراء والكاف وهو احسن لان دراك شاذ لانه من ادرك وتراك مقيس لانه من
ترك ومن غير الغالب امين وايه فانهما لم يكتف لهما بمدلول ومسماهما يتعدى
نحو رب استجب في علي وزدني علما والى ذلك اشار الناظم بقوله وما لما تنوب
عنه من عمل لها وقد يكون اسم الفعل مشتركا بين افعال سميت به فيستعمل على
اوجه باعتبارها فيحمل عملها فيصل الى المفعول به بنفسه ان كان بمعنا فعل متعد
وبحرف جر ان كان بمعنا فعل لازم قالوا حيهلا الثريد بالنصب بمعنى ايت الثريد
وهو خبز مغمور بمرق اللحم وقالوا حيهل على الخير فعدوه بالباء وحيهلوا المضاف
اي اسرعوا بذكره والمراد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما قال الحريري في المقالة
التاسعة وهو اثر يروى عن ابن مسعود رضي الله عنه ولكن اسم الفعل يخالف مسماه
فان الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل
عليه لقصوره في رتبته عن الفعل لكونه فرعه في العمل والى ذلك اشار الناظم بقوله واخر
ما لذي فيه العمل خلافا للكسائي في اجازته تقديم معموله عليه اخذا فالفرع باصله
واما ما احتج به وهو قوله تعالى كتاب الله عليكم وقوله اي الشخص وهي جارية من

دونه

يعني ما ان ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا فممنوع وتاويل الاية
ان كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به او بالعامل المحذوف
والتقدير كتب كتاب الله ثم لكم كتاب الله عليكم فحذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله
على حد صبغة الله ووعد الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لان التحريم يستلزم
الكتابة قاله الموضح في شرح القطر وتاويل البيت ان دلوي مبتدا ودونك خبره وفيه
نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بدونك وجوز ابن مالك ان يكون
دلوي منصوبا بدونكا مضمرة مدلولا عليها بدونك الملفوظة مستندا الى قول
سيبويه في زيدا عليك كانك قلت عليك زيدا وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل
محذوفا كما صرح به الموضح في شرح القطر واما ما استند اليه من كلام سيبويه
فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الاعراب وجوز بعضهم ان يكون دلوي منصوبا
بفعل محذوف دل عليه السياق اي تناول دلوي وسكت عن دونك والمائح من ماح بالحاء
المهملة وهو الذي ينزل البير فيملا الدلو اذا قل ماؤها فصل وما نون
من هذه الاسما النائبة عن الافعال تنوين تنكير وهو نكرة وقد التزم ذلك
التنكير في واها وويها كما التزم تنوين نحو احد وعريب بفتح العين
المهملة وكسر الراء وديار بفتح الدال وتشديد الياء كلاهما مرادف لاحد والالف
احد اوله استعمالات احدها مرادف الاول وهو المستعمل في العدد نحو احد عشر
الثاني مرادف الواحد بمعنا المنفرد نحو الله احد الثالث مرادف انسان نحو وان احد
من المشركين استجارك الرابع ان يكون اسما عاما في جميع من يعقل نحو فما منكم من احد
وهو المراد هنا وهذا ملازم للتنكير غالبا ومن تعريفه قوله وليس يطلبني في جب

عما يبنى الا كعمرو وما عمرو من الاحد قاله الموضح في الحواشي وما لم ينون منها فهو
معرفة وقد التزم ذلك التعريف في نزال بالنون والزاي وتراك بالتاء والراء وبابهما
وهو على فعال ثلاثيا تاما متصرفا كما التزم التعريف في المضمرات والاشارات
والموصولات المبينة اما اذا اريد بهما غير معينين فانهما تستعمل استعمال النكرات فتوصف
بالنكرة نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم قاله الموضح في باب الاستثنا
وفي ضمير الغائب اقوال ثالثها ان رجع الى واجب التنكير كربه رجلا وان رجع الى جائز
التعريف كجا رجل واكرمته فهو معرفة كالراجع الى المعرفة والصحيح انه معرفة مطلقا
وما استعمل بالوجهين بالتنوين وتركه وهو على معنيين التنكير والتعريف وقد جا
على ذلك صه ومه وايه والقاصر اخ نحو اف فما نون منها كان نكرة وما لم ينون فهو
معرفة كما جا التعريف والتنكير في نحو كتاب ورجل وفرس فمع التنوين نكرات
وبدونه مع ال او الاضافة معارف والى ذلك اشار الناظم بقوله واحكم بتنكير الذي
ينون منها وتعريف سواه بين وذهب بعضهم الى ان اسما الافعال معارف ما نون
منها وما لم ينون وانها اعلام اجناس معنوية كسبحان قال في البسيط وهو ظاهر
قول ابن خروف والجميع مبني على الصحيح وقال الفارسي وابن جني ما كان منها ظرفا
فحركته اعرابية نقله الموضح في الحواشي وقال ينبغي ان يقول انه فيما كان مصدرا نحو
رويد وبله انتهى هذا باب اسماء الاصوات والدليل على اسميتها
وجود التنوين في بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس ورد بعدم صدق حد الكلمة
عليها لانها ليست دالة على معنى مفرد لان المخاطب بها لا يعقل وهي بمنزلة النعيق
للغنم والجواب ان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه العالم بالوضع معناه

وهذه

وهذه كذلك اذ لم يقل ان حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل الافهام
معناه حتى يرد ما ذكر والنعيق لا احد له بلا لفظ فيه قاله الموضح في حواشيه
ومن خطه نقلت وهي نوعان احدهما ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل
في الاكتفاء به ولكن اسم الفعل مركب لتحمله الضمير واسم الصوت مفرد لعدم تحمله الضمير
وهذا النوع قسمان احدهما ان يكون لدعاء ما لا يعقل والثاني لزجره فالدعاء كقولهم
في دعاء الابل لتشرب جيء جيء بكسر الجيم فيهما مكررين مهموزين كالامر من جاء
قاله السمين وفي المحكم انهما امر للابل بورود الماء انتهى يقال جاجات الابل اذا دعوتها
لتشرب وقلت جيء جيء نقله الجوهري عن الاموي واقره والاسم الجيء على مثل البيع
والاصل جا اي بهمزتين ساكنة فمتحركة ابدلت الهمزة الاولى ياء ويقال في الابل اذا دعيت
للعلف هاها والاسم الهيء قال ابو عمرو والهيء الطعام والجيء الشراب قالوا وما كان
على الجيء والهيء امتنع احدكما وكقولهم في دعاء الضان حاحا وفي دعاء المعز عاعا
بالحاء المهملة في الاول وبالعين المهملة في الثاني حال كونهما غير مهموزين والفعل
منهما حاحيت وعاعيت قال سيبويه ابدلوا الالف ياء لشبهها بها لان قولك
حاحيت انما هو صوت بنيت منه فعلا يعني على فعللت وليست فاعلت قال
والذي يدل على انها ليست فاعلت قولهم في الاسم الحيحاء والعيعاء بالفتح فيهما
انتهى والمصدر حيحاء وعيعاء بكسر اولهما واصلهما حيحاي وعيعاي ابدلت الياء همزة
لتطرفها اثر الف زائدة قال الراجز وقد نطق بالفعل والمصدر جميعا يا عنز هذا
شجر وماء عاعيت لو تنفعني العيعاء والزجر كقولهم في زجر البغل عدس
بفتح العين والدال المهملتين باهمال السين قال يزيد بن مفرغ الحميري يهجو عباد

ابن زياد بن ابي سفيان عدس ما لعباد عليك امارة أمنت وهذا تحملين طليق
فعدس صوت يزجر به البغل وقد يسمى البغل به والتقدير على التسمية به يا عدس فحذف
حرف النداء وامارة بكسر الهمزة اي امر وحكم وقولنا مما يشبه اسم الفعل احترازا من
نحو قوله وهو النابغة الذبياني يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها
سالف الأمد فان قوله يا دار مية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه
غير مكتفى به ولذلك احتاج الى قوله أقوت وقد خاطب الدار توجعا منه لما راى من تغيرها
وقد ذهب الكوفيون الى ان قوله يا دار مية اسم موصول وبالعلياء صلته والعلياء ما ارتفع
من الارض والسند عطف على العلياء وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه اي يصعد والفا
فيه بمعنى الواو وأقوت بالقاف خلت والسالف الماضي والامد الدهر قوله وهو امرؤ
القيس الكندي الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح فيك بامثل فيا ايها
الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى
قوله انجلي النوع الثاني ما حكي به صوت مسموع والمحكي صوته قسمان حيوان وغيره
والاول كغاق بالغين المعجمة والقاف لحكاية صوت الغراب وشيب لحكاية صوت
مشافر الابل عند الشرب والثاني نحو طاق بالطاء المهملة والقاف حكاية لصوت الضرب
وطق بفتح الطاء المهملة حكاية لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب بفتح
القاف وسكون الموحدة حكاية لصوت وقع السيف على الضريبة وهي المرقة والنوعان
من اسماء الاصوات مبنيان لشبههما بالحروف المهملة كلام الابتداء في انها
لا عاملة ولا معمولة كما ان اسماء الافعال مبنية لشبهها بالحروف العاملة
كلية في انها عاملة غير معمولة وقد مضى ذلك في اول هذا الكتاب بخلاف

اسماء

اسماء الاصوات فانه لم يتقدم لبنائها ذكر فتعين حمل قول النظم والزم بنا النوعين
فهو قد وجب على نوعي اسماء الاصوات وهما المذكوران في قوله وما به خوطب ما لا
يعقل من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل كذا الذي اجدى حكاية كقب وربما اعرب
بعض اسماء الاصوات لتركيبه بفعل او تركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما
للمحكي صوته او للمصوت له به فيكون حينئذ مرادا فالاسم متمكن فالاول كقوله كما
رعت بالحوب الظماء الصوادي يا يروى الحوب بالوجهين على الحكاية وعدمها اي كما رعت
بهذا اللفظ الذي تصوت به وهو حوب بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وهو زجر
الابل واما جوت بضم الجيم وبالمثناة فهو لدعاء الابل لا لزجرها والثاني كقوله اذ
لمى منك جناح غاق فهذا بمنزلة قولك مثل جناح الغراب والثالث كقوله فوقعت
في عدس كذا قال الموضح في حواشيه وهذا النوع الاخير ينبغي ان يجوز
فيه الاعراب انتهى هذا باب نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة
لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليسجنن وليكونا وهما اصليان
عند البصريين لتخالف بعض احكامهما فيمتنع ابدال الخفيفة الفا نحو وليكونا
وحذفها في نحو لا تهين الفقير وكلاهما ممتنع في الثقيلة قاله سيبويه وعورض
بان الفرع قد يختص بما ليس للاصل احيانا وقد قال سيبويه نفسه في ان المفتوحة
انها فرع المكسورة ولها احكام تخصها ومذهب الكوفيين ان الخفيفة
فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة اشد من التوكيد بالخفيفة
انتهى ويدل له ليسجنن وليكونا فان امراة العزيز كانت اشد حرصا على سجنه
من كينونته صاغرا ويؤكد بهما الامر مطلقا من غير شرط لانه مستقبل دائما

وسواء في ذلك الامر بالصيغة نحو قومن والامر باللام نحو ليقومن زيد بكسر
اللام والدعاء فانزلن سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضي لفظا ومعنى مطلقا
لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي المضي واما قوله صلى الله عليه
وسلم تسليما فاما ادركن احد منكم الدجال وقول الشاعر دامن سعدك ان رحمت متيما
فهما ان الفعلان مستقبلان معنى واما المضارع المجرد من ام الامر فله حالات
احداها ان يكون توكيده بهما واجبا اي لابد منه وذلك اذا كان مثبتا
مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه اي لام القسم بفاصل نحو وتالله
لاكيدن اصنامكم فلا يجوز في فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم وهو تالله
وليس مفصولا من لام القسم بفاصل ولا يجوز توكيده بهما اذا كان منفيا لفظا
او تقديرا فالاول نحو والله لا اقوم والثاني نحو تالله تفتؤا تذكر يوسف
فتفتؤا بلا محذوفة اذ التقدير لا تفتؤا وحذف لا في جواب القسم مطرد او كان
المضارع حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيامة وقول الشاعر يمينا لابغض
كل امرئ يزخرف قولا ولا يفعل فاقسم في الاية وابغض في البيت معناهما الحال
لدخول اللام عليهما والحال لا يؤكد بالنون لكونها تخلص الفعل للاستقبال وذلك
ينافي الحال او كان المضارع مفصولا من اللام بمعموله او بحرف تنفيس مثل قوله
تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فاللام في لئن موطئة للقسم محذوف
واللام في لالى موكدة للجواب وهو تحشرون والاصل والله لئن متم او قتلتم لتحشرن
الى الله والثاني نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى فيعطيك معطوف على جواب
القسم واللام في لسوف يعطيك للابتداء دخلت على الخبر بعد حذف المبتدا

بالتقدير

بالتقدير لانت سوف يعطيك لا للقسم فانها لا تدخل على المضارع الا مع النون
الموكدة مخالف لما عليه الجمهور من ان ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصاله
عنها فان حصل فصل بينهما امتنعت النون وثبتت لام القسم وحدها كقوله فوربي
لسوف يجزى الذي اسلفه المرء سيئا او جميلا :: انشده ابن مالك شاهدا على ذلك
والحالة الثانية ان يكون توكيده بهما قريبا من الواجب وذلك اذا كان
المضارع شرطا لان الشرطية المؤكدة بما الزائدة نحو واما تخافن من الاجوب فاما
ترهبن من الظالم فاما ترين من الناقض ومن ترك توكيده قوله يا صاح اما
تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي اراد يا صاحبي فحذف المضاف
اليه واخر المضاف معا قاله ابن خروف والمشهور انه ترخيم صاحبه فقط وترك
توكيد تجدني بخفيف النون وهو قليل في النثر وقيل يختص بالضرورة الحالة
الثالثة ان يكون توكيده بهما كثيرا وذلك اذا وقع المضارع بعد اداة طلب
نهي او دعاء او عرض او تمن او استفهام فالاول كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا
عما يعمل الظالمون والثاني كقول خرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة
الجزر فاكدت تبعدن بالنون الخفيفة بعد حرف الدعاء والثالث قول الشاعر
يخاطب امراة هلا تمنن بوعد غير مخلفة كما عهدتك في ايام ذي سلم فاكدت
تمنن بكسر النون الاولى بعد حرف العرض واصله تمنين حذفت نون الرفع مع
الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات وحذفت الياء لالتقاء
الساكنين وغير حال من ياء المخاطبة ومخلفة بتاء التانيث مضاف اليها وذي
سلم موضع بالشام والرابع نحو قول الاخر يخاطب امراة ايضا فليتك يوم

المتقي ترينني لكي تعلمي أني امرؤ بك هائم فأصله ترينني بتشديد النون الأولى
على حد فإما ترين بعد حرف التمني والخامس نحو قوله أفبعد كندة تمدحن قبيلا
فأصله تمدحن بعد حرف الاستفهام وكندة بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة
في كهلان وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة الحالة الرابعة أن يكون توكيده بهما قليلا
وذلك بعد لا النافية أو بعد ما الزائدة التي لم تسبق بإن الشرطية فالأول
كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فأكد تصيبن بعد
لا النافية تشبيها لها بالناهية صورة وجملة لا تصيبن خبر به في موضع الصفة
لفتنة فتكون الإصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لأنها قد وصفت
بأنها لا تصيبن الظالمين خاصة وكيف يكون مع هذا خاصة بهم وقيل لا ناهية وأقيم
السبب مقام المسبب والأصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن
التعرض إلى النهي عن الإصابة لأن الإصابة مسببة عن التعرض وأسند المسبب
إلى فاعله والإصابة خاصة بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قليلا بل
كثيرا ولكن وقوع الطلب صفة النكرة ممتنع فوجب إضمار القول أي واتقوا فتنة
مقولا فيها ذلك والثاني كقولهم في المثل نظما إذا مات منهم ميت سرق ابنه
ومن عضة ما ينبتن شكيرها فأكد ينبتن بعد ما الزائدة وهذا مثل يضرب
لمن كان أصلا يتبع منه ما يشبهه والمعنى هنا إذا مات الأب سرق الولد
شخص والده فيصير كأنه هو قاله العيني واقتصر الموضح في الحواشي على عجزه
وقال هذا مثل لمن ظهر خلاف ما بطن والعضة شجرة وشكيرها شوكها وقيل
صغار ورقها يعني أن كبار الورق إنما تنبت من صغارها أي ما ظهر من الصغار يدل

على الكبار

على الكبار وقوله بألم ما تختننه يقال لمن يفعل فعلا يتألم به ويأنف منه وهو
خطاب لامرأة في الأصل والهاء للسكت وقولهم بجهد ما تبلغن يقال لمن حملته
وعلا فأباه أي أبعد لك من فعله مشقة وقولهم بعين ما أرينك يقوله لمن يخفي
عنك أمرا أنت بصير به أي أراك بعين بصيرة وقوله وهو حاتم الطائي قليلا
به ما يحمدنك وارث إذا نال مما كنت تجمع مغنما وما زائدة في الأماكن الخمسة
وهو على معنى النفي أي ما يحمدنك وكذا الباقي والقياس عليهن ولا تحذف ما منهن
الحالة الخامسة أن يكون التوكيد بهما أقل وذلك بعد لم وبعد أداة جزاء
غير إما الشرطية فالأول كقوله وهو أبو حيان الفقعسي يصف جبلا قد عمه
الخصب وحفه النبات يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما أراد
ما لم يعلمن بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف ألفا والثاني كقوله من يثقفن
منهم فليس بآيب أبدا وقتل بني قتيبة شافي فأكد يثقفن بالنون الخفيفة
بعد من الشرطية ويثقف بمعنى يجد والآيب الراجع وبنو قتيبة من باهلة
وإنما انقسمت هذه الحالات إلى خمس واجب وأكثر وكثير وقليل وأقل لأن
آخرها مشبه بما قبله وما قبله مشبه بما قبله وهكذا إلى الأول وذلك
أن التوكيد بالنونين إنما يؤتى به لمسيس الحاجة إليه أما الحالة الأولى
وهي المشار إليها في النظم بقوله أو مثبتا في قسم مستقبلا فلأن القسم
إنما يؤتى به للتحقيق وهذا أشد احتياجا إلى التوكيد وأما الحالة الثانية وهي
المشار إليها في النظم بقوله أو شرطا إما تاليا فلأن إن الشرطية لما أكدت بما
الزائدة أشبهت القسم في تأكيده باللام وأما الحالة الثالثة وهي المشار

اليها في النظم بقوله يوكدان افعل ويفعل آتيا ذا طلب فلان ما بعد اداة
الطلب اشبه ما بعد ان في استدعاء الجواب واما الحالة الرابعة وهي المشار
اليها في النظم بقوله وقل بعد ما وبعد لا فلان لا النافية اشبهت لا الناهية
صورة وما الزائدة اشبهت ما النافية كذلك واما الحالة الخامسة وهي
المشار اليها في النظم بقوله ولم وغير اما من طوالب الجزا فلازم للنفي والنفي
اشبه النهي معنى وغير اما من ادوات الشرط اشبهت لم في الجزم وربما يوكد
بهما في غير ذلك الا ضرورة كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات
والذي سهل ذلك ان ربما للقلة والقلة تناسب النفي والعدم والنفي
شبيه بالنهي كذا علله الشاطبي وندر توكيد ان جوابا للشرط كقوله ومهما
تشا منه فزارة تمنعا اي تمنعن وهو قليل في الشعر نص عليه سيبويه وقال
شبهوه بالنهي حيث كان مجزوما غير واجب فصل في حكم اخر
الفعل الموكد بالنونين اعلم ان هنا اصلين يستثنى من كل منهما مسئلة
واحدة الاصل الاول ان اخر الفعل الموكد يفتح كما اشار اليه الناظم بقوله واخر
الموكد افتح تقول في المضارع ليضربن زيد وفي الامر اضربن يا زيد واختلف
في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي بناء للتركيب وقال سيبويه
والسيرافي والزجاج عارضة للساكنين وهما اخر الفعل والنون الاولى ويستثنى
من ذلك الاصل الاول ان يكون المضارع مسندا الى ضمير بالتنوين ذي لين الف
او واو او ياء فانه يحرك اخره حينئذ بحركة تجانس ذلك اللين من فتحة او ضمة
او كسرة كما نشرحه قريبا واليه اشار الناظم بقوله واشكله قبل مضمر لين

بما جانس

بما جانس من تحرك قد علما ∴ الاصل الثاني ان ذلك الضمير اللين يجب حذفه ان كان ياء
او واوا والى ذلك اشار الناظم بقوله والمضمر احذفنه الا الالف تقول اضربن يا قوم
بضم الباء واضربن يا هند بكسرها والاصل اضربون واضربين بتشديد النون
فيهما والتقى ساكنان الواو والنون المدغمة في الثاني ثم حذفت الواو في الاول والياء
في الثاني لالتقاء الساكنين اما على من اشترط في حد التقاء الساكنين ان يكون حرف اللين
والمدغم في كلمة واحدة فواضح لانه هنا في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده واما من لم
يشترط ذلك فلان الكلمة لما ثقلت واستطالت وكانت الضمة والكسرة تدلان على الواو
والياء حذفتا هذا مع الثقيلة واما الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا
ويستثنى من ذلك الاصل الثاني ان يكون اخر الفعل المضارع الفا كيخشى فانك
تحذف اخر الفعل وهو الالف وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة لرفع التقاء
الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله واحذفه من رافع هاتين وفي واو ويا شكل مجانس
قفي فتقول يا قوم اخشون بضم الواو ويا هند اخشين بكسر الياء والاصل اخشيون
واخشيين حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت الياء
لالتقاء الساكنين وهما الياء والواو في الاول والياءان في الثاني وان شئت قلت تحركت
الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فحذفت الالف لالتقاء الساكنين ودفع
التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمين في الاول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني
فلم يجز حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم
وحركت الياء بما يناسبها وهو الكسر تخلصا من التقاء الساكنين فان اسند هذا
الفعل الذي اخره الف الى الواو والياء وهو لا اسم الظاهر والضمير المستتر والالف

والنون لم يحذف آخره وهو الألف بل تقلبه ياء وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن يكن
في آخر الفعل ألف فاجعله منه رافعا غير اليا والواو يا فتقول إذا أسندته إلى الظاهر
ليخشين زيد وإلى الضمير المستتر لتخشين يا زيد وإلى الألف لتخشيان يا زيدان
وإلى النون لتخشينان يا هندات فصل تنفرد النون الخفيفة بأربعة
أحكام أحدها أنها لا تقع بعد الألف نحو قوما واقعدا ولا يقال قومان واقعدان
بسكون النون لئلا يلتقي ساكنان على غير حدهما ونقل عن يونس والكوفيين إجازته
وحجتهم كما قال المختار في أنه قد يلتقي ساكنان في الوصل نحو محياي ومماتي ونحو
ءأنذرتهم وهو ءان كنتم والتقت حلقتا البطان ونحو لام ر وكاف ها وعين صاد
ثم صرح الفارسي في كتابه الحجة أن يونس يبقي النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة
نافع ومحياي بسكون الياء وصلا وذكر الناظم في شرح التسهيل عن يونس أنه يكسر
النون وحمل على ذلك الكسر قراءة بعضهم فدمرانهم تدميرا على أنه أمر للاثنين
والنون المكسورة نون توكيد خفيفة وجوزه الناظم في قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان
بتخفيف النون مكسورة بناء على الواو للعطف ولا للنهي قال الشارح ويجوز أن تكون الواو
للحال ولا للنفي والنون علامة الرفع وأما الشديدة فتقع بعدها أي بعد الألف
اتفاقا من البصريين والكوفيين وتجب كسرها وإلى امتناع الخفيفة بعد الألف
وجواز الثقيلة بعدها أشار الناظم بقوله ولم تقع خفيفة بعد الألف لكن شديدة
وكسرها ألف كقراءة السبعة ولا تتبعان بتشديد النون وإنما كسرت وكان أصلها
الفتح لأنها هنا زائدة فأشبهت نون الاثنين في نحو غلامان وفتحت في غير ذلك
لأنها حال الأول منها ساكن فقيل فتحت كما فتحت نون أين هذا تعليل سيبويه الحكم

الثاني

الثاني من أحكام الخفيفة أنها لا تؤكد الفعل المسند إلى نون الإناث وذلك
لأن الفعل المذكور يجب أن يؤتى به بعد الألف فاصلة بين النونين وهما نون الإناث
ونون التوكيد فصلا للتخفيف وإلى ذلك يشير قول الناظم والفا زد قبلها مؤكدا
فعلا إلى نون الإناث أسندا فيقال اضربنان يا نسوة وقد مضى قريبا أن الخفيفة
لا تقع بعد الألف وعدل في التعليل عن تعليل تصريف العزي للفصل بين النونات بين
الثلاث نونات نون جماعة الإناث والمدغمة والمدغم فيها ليترتب عليه قوله ومن
أجاز ذلك وهو يونس والكوفيون فيما تقدم أجازها هنا بشرط كسر النون
فرارا من التقاء الساكنين على غير حده إذ ليس هنا ثلاث نونات واعترض بأن تحريكها
يخرجها عن وضعها والوجه منعها بعد الألف وأشار ابن الحاجب في بوابه إلى أن
الثقيلة هي الأصل والخفيفة فرعها وأدخلت الألف مع الثقيلة فلم مع الخفيفة
وإن لم يجتمع النونان لئلا يلزم الفرع مزية على الأصل واعترضه [illegible] بأن أصالة
الثقيلة إنما هي عند الكوفيين مع أن الفرع لا يجب أن يجري على الأصل في جميع الأحكام
انتهى ولك أن تقول نص ابن الحاجب المجيز لوقوع الخفيفة بعد الألف هو يونس
والكوفيون وهم القائلون بأصالة الشديدة وفرعية الخفيفة قال الشاطبي والحجة
له فيما ذهبوا إليه أن الخفيفة مخففة من الثقيلة وقد أجمع الجميع على أن الثقيلة
تدخل بعد الألف فكذا الخفيفة انتهى فهذا فرع جار على أصلهم الحكم الثالث من
أحكام الخفيفة أنها تحذف قبل الساكن وإلى ذلك يشير قول الناظم واحذف خفيفة
لساكن ردف كقوله وهو للأضبط ابن قريع وهو جاهلي قديم قبل الإسلام بنحو
خمسمائة سنة لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه فحذف

نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وبقي الفتحة دليلا عليها وأصله لا تهينن
من الإهانة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال الحكم الرابع من أحكام الخفيفة أنها تعطى
في الوقف حكم التنوين فإن وقعت بعد فتح قلبت ألفا وإلى ذلك يشير قول الناظم
وابدلنها بعد فتح ألفا وقفا كقوله تعالى لنسفعا وليكونا وقول الشاعر وهو
الأعشى فإياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا
والأصل فيهن لنسفعن وليكونن واعبدن فالنون الخفيفة أبدلت في الوقف بعد فتحة
كما أن تنوين المنصوب يبدل في الوقف ألفا نحو رأيت زيدا ومن ثم تكتب بالألف كما يكتب
رأيت زيدا بالألف وقياس من قال رأيت زيد بحذف الألف على لغة ربيعة أن يكون في
الوقف على اضربن اضرب بالسكون وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت ويجب
حينئذ أن يرد ما حذف في الوصل من واو أو ياء لأجلها وإلى ذلك يشير قول الناظم
وبعد غير فتحة إذا تقف واردد إذا حذفتها في الوقف ما من أجلها في الوصل
كان عدما تقول في الوصل اضربن يا قوم واضربن يا هند بضم الباء في الأول وكسرها
في الثاني والأصل اضربون واضربين بسكون النون فيهما فحذفت الواو والياء
لالتقاء الساكنين كما مر في الفصل قبله فإذا وقفت حذفت النون لشبهها
بالتنوين الواقع بعد ضمة أو كسرة في نحو جاء زيد ومررت بزيد في اللغة الفصحى
ثم ترجع بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين بحذف النون فتقول اضربوا واضربي
وفي شرح الخضراوي وذكر سيبويه أن الخليل قال وقياس من قال جاءني زيدو ومررت
بزيدي بالإشباع على لغة أزد السراة أن يقول هنا هل تخشو وهل تخشي فيبدل
من النون واوا أو ياء ثم تحذف كما تحذف مع المبدل منه ولا ترد نون الإعراب وتقول

في المثل

في المثل على هذا للرجال اخشوا وللمرأة اخشي كما تقول مع النون لا تخشون
ولا تخشين لم يستثقل واو أن لا هما مضمومة فتحذف الضمة ثم تحذف واو
الجماعة للساكنين وبقي بعد النون وكذا العمل في الياء المكسورة ويجعل التوكيد
وإذا قلت هل تخشون يا قوم هل تخشين يا هند ثم أبدلت ثم حذفت الضمة
والكسرة ثم الواو والياء هل يجعل التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ما ذكره
الموضح في حواشيه عن الخليل ويونس قال الخضراوي وإذا وقفت على اضربان
واضربنان عند من يجوزهما أبدلت النون الأولى ألفا فيلتقي ألفان فتبدل الثانية همزة
كما في حمراء فتقف على همزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم ونصه ويقولون في
الوقف اضربا واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم لأنها تصير ألفا فإذا اجتمعت
الألفان مد الحرف انتهى هذا باب ما لا ينصرف واختلف في اشتقاقه
هل هو من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف
أو من الصريف وهو الصوت لأن الصرف وهو التنوين صوت في الآخر أو من الانصراف
وهو الرجوع وكان الاسم ضربان ضرب أقبل على شبه الفعل فمنع مما منع منه
وضرب انصرف عنه أو من الانصراف في جهات الحركات أو من الصرف الذي هو
القلب أقول الاسم إن أشبه الحرف في الوضع أو المعنى أو الاستعمال بني كما
مر في بحث المعرب والمبني وسمي غير متمكن لعدم تمكنه في باب الاسمية وإلا
أي وإن لم يشبه الحرف أعرب ثم المعرب إن أشبه الفعل في فرعيتين من تسع
إحداهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى أو في واحدة تقوم مقامهما
وذلك لأن الفعل فرعية على الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية

في المعنى وهو اتيانه به الى الاسم وفي الاسناد منع الصرف كما سياتي بيانه وسمي
غير متمكن لعدم امكنيته ولا يشبه الفعل صرف وسمي امكن لتمكنه في باب
الاسمية وامكن اسم التفضيل وبناؤه من مكن مكانة اذ ابلغ الغاية في التمكن لا
من تمكن خلافا لابي حيان ومن قلده لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ
وقد امكن غيره فلا حاجة الى ارتكابه هنا والصرف هو التنوين الدال على معنى
يكون الاسم به امكن واليه اشار الناظم بقوله الصرف تنوين اتى مبينا معنى به
يكون الاسم امكنا وذلك المعنى المدلول عليه بهذا التنوين هو عدم مشابهة
اي الاسم للحرف والفعل كزيد من المعارف وفرس من النكرات وقد علم من هذا
التقرير ان غير المنصرف هو الاسم المعرب الفاقد لهذا التنوين المذكور فيدخل
في ذلك نحو جوار واعيم تصغير اعمى ويستثنى من ذلك نحو مسلمات ما جمع
بالف وتاء مزيدتين فانه منصرف مع انه فاقد له اذ تنوينه لمقابلة نون جمع
المذكر السالم وجزم ابن مالك في شرح الكافية بان الصرف عبارة عن التنوينات
الاربعة الخاصة بالاسم وذكر انه لاجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين الى
تعريفه بالصرف انتهى وقال ابن معط وواضع كتاب اغلاط الزمخشري ما عدا التنوين
الفواتي يسمى صرفا وتمكينا وان من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه انتهى
وحيث منع التنوين منع الجر تبعا له عند الجمهور وذهب الزجاج والرماني
الى ان العلتين اقتضتا منعهما معا والعلل المانعة من الصرف تسع جمعها ابن النحاس
في بيت واحد فقال اجمع ووزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا
ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان احدهما ما يمتنع صرفه بعلة واحدة وهو شيئان

احدهما

احدهما الف التانيث مطلقا اي مقصورة كانت او ممدودة واليه الاشارة بقول
الناظم فالف التانيث مطلقا منع صرف الذي حواه كيف ما وقع لان وجود الف التانيث
في الكلمة علة ولزومها بمنزلة تانيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية وهو الذي عبر عنه
الزمخشري في مفصله بتكرر السبب الواحد ويمتنع صرف ما هو بها كيف ما وقع
اي سواء وقع نكرة كذكرى بالقصر مصدر ذكر وصحراء بالمد ام معرفة كرضوى بفتح
الراء والقصر اسم جبل بالمدينة وزكرياء بالمد علم نبي ام مفردا كما تقدم تمثيله ام
صفة كحبلى بالقصر وحمراء بالمد واصلها عند سيبويه حمرا بالقصر بوزن سكرى
فلما قصدوا الغرض المطلوب لانهم قبل الفها الفا اخرى والجمع بينهما محال وحذف
احدهما ينافي الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الالف الاولى لفات المد ولو حذفوا
الثانية لفاتت الدالة على التانيث وقلب الاولى ايضا مخل بالمد المطلوب فلم
يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم الى ان الالف الاولى للتانيث والثانية
مزيدة للفرق بين مونث افعل ومونث فعلان وضعف بانه يقتضي الوقوع علامة
التانيث حشوا وذهب بعضهم الى ان الالفين معا للتانيث ورد بعدم النظير
اذ ليس لنا علامة تانيث على حرفين والثاني الجمع الموازن لمفاعل
او مفاعيل في كون اوله حرفا مفتوحا وثالثه الفا غير معوض يليها كسر اصلي
ملفوظ به او مقدر على اول حرفين بعد الالف ولا فرق في الحرف الاول من الكلمة بين الميم
وغيرها كدراهم ومساجد بكسر ما بعد الالف لفظا او دواب ومداري بكسر
ما بعد الالف تقديرا اذ اصلهما دوابب ومداري بالكسر فيهما او ثلاثة اوسطها
ساكن غير منوي به وما بعده لا ينفصل كمصابيح ودنانير فان الجمع متى كان بهذه

الصفة كان فيه فرعية اللفظ لخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة
على الجمعية فاستحق المنع من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الآحاد
العربية انك لا تجد مفردا ثالثه الف بعده حرفان او ثلاثة الا واوله مضموم كعذافر
بالعين المهملة والذال المعجمة والفا والرا الجمل الشديد او الالف عوض من احدى يائي
النسب تخفيفا كيمان وشآم واصلهما يمني وشامي فحذفت احدى اليائين
وعوض عنها الالف او تقديرا كتهام فان الالف في تهامة موجودة قبل النسب
فهو كالعوض وكانه نسب الى فعل مثل شام بسكون العين او فعل كيمن بفتح العين
او ما يلي الالف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والبا الموحدة وتشديد اللام
جمع عبالة وهي الثقل يقال القى عليه عبالته اي ثقله او مفتوح كبراكا بفتح
الموحدة والرا وهو الثبات في الحرب او مضموم كتمارك مصغر تمارك او عارض الكسر
لاجل الاعتلال الاخير كتوان وتدان واصلهما تواني وتداني بضم النون فيهما فقلبت
الضمة كسرة واعلا اعلال قاض او ثاني الثلاثة محرك كطواعية وكراهية مصدرين
او الثاني او الثالث عارض للنسب منوي فيهما الانفصال وضابطه ان يسبقها الالف
في الوجود سوا كانا مسبوقين بها كظفاري ووباري نسبة الى ظفار ووبار
للبلدتين او غير منفكين عن الالف كحواري وهو الناصر وحوالي وهو المحتال بخلاف
قماري وكراسي فان اليا فيهما موجودة في المفرد وهو قمري وكرسي فليست
اليا عارضة في الجمع فقماري ونحوه بمنزلة مصابيح والى ذلك اشار الناظم
بقوله وكن لجمع مشبه مفاعلا او المفاعيل بمنع كافلا واذا كان هذا الجمع معتلا
منقوصا فيقع تبعا لكسرته فتحة فتنقلب ياؤه الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها

79

قبلها ويجري مجرى الصحيح ولا ينون بالاتفاق ويقدر اعرابه في الالف كعذارى
جمع عذرا بالمد وهو البكر ومداري جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل
الشوكة تحك به المراة راسها وهذا الاستعمال غير غالب والغالب ان تبقى
كسرته وياوه على حالها فاذا خلا من ال ومن الاضافة اجري في حالتي الرفع والجر
مجرى قاض وسار ونحوهما من المنقوص المنصرف في حذف يائه وثبوت تنوينه
نحو هؤلا جوار ومررت بجوار قال الله تعالى ومن فوقهم غواش والفجر وليال فغواش
مرفوع على الابتدا وليال مجرور بالعطف على الفجر والى ذلك اشار الناظم بقوله
وذا اعتلال منه كالجواري رفعا وجرا اجره كساري واجري في حالة النصب
مجرى دراهم في سلامة اخره وظهور فتحته من غير تنوين نحو رايت جواري
قال الله تعالى سيروا فيها ليالي وسبب ذلك ان في اخر نحو جوار مزيد ثقل لكونه
يا في اخر الاسم لا ينصرف فاذا خلا مما هي فيه من الالف واللام ولا الاضافة تطرق
اليه التغيير ولكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض فخفف بحذف اليا وعوض
عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بصيغة الجمع وقدر اعرابه رفعا وجرا
استثقالا للضمة والفتحة النايبة عن الكسرة على اليا المكسور ما قبلها
ولم تحذف في النصب لعدم الثقل ولا مع الالف واللام ولا الاضافة لعدم التمكن من
التعويض لان التنوين لا يجامع الالف واللام ولا الاضافة وذهب الاخفش الى ان
اليا لما حذفت تخفيفا بقي الاسم في اللفظ كسلام وكلام وزال صيغة منتهى
الجموع فدخله تنوين الصرف ورد بان المحذوف في قوة الموجود ولا كان اخر ما
بقي حرف اعراب واللزوم باطلا لزوم مثله وذهب الزجاج الى ان التنوين عوض عن

ذهاب الحركة على الياء وأن الياء محذوفة لالتقاء الساكنين وهو ضعيف لأنه لو صح
التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الألف في نحو موسى أولى لأنها
لا تظهر بحال واللازم منتف فالملزوم كذلك وذهب المبرد الى أن فيما لا ينصرف
تنوينا مقدرا بدليل الرجوع إليه في الشعر فحكموا له في جوار ونحوه بحكم الموجود
وحذفوا لأجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف
التنوين الظاهر وهو بعيد لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له
نظير ولا يحسن ارتكاب مثله قاله الشارح وقال المرادي المشهور عن المبرد أن التنوين
عنده عوض عن الحركة كما نقل في شرح الكافية **وسراويل ممنوع الصرف مع أنه**
مفرد واختلف في سبب منع صرفه **فقيل إنه أعجمي حمل على موازنه من العربي**
في تأثير **وقيل إنه منقول من جمع سراولة** سمي به المفرد الجنس واختلف في
سماع سراولة فقال أبو العباس إنها مسموعة وأنشد عليها عليه من اللؤم
سراولة فليس يرق لمستعطف وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه
والصحيح ما قاله أبو العباس فقد ذكر الأخفش أنه سمع من العرب سراولة وقال أبو
حاتم من العرب من يقول سراوا وقيل سراويل جمع سروال كشماليل جمع شملال
حكاه الحريري في المقامات **ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه وأنكر ابن**
مالك ذلك عليه ورد بأنه ناقل ومن نقل حجة على من لم ينقل وإلى المنع من الصرف
أشار في النظم بقوله ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع **أو بما وازنه**
من لفظ أعجمي مثل سراويل وشراحيل بمعجمة ومهملتين **أو من لفظ ارتجل**
للعلمية مثل كشاجم بالكاف والشين المعجمة والجيم اسم شاعر وظاهر سياقه

أنه

أنه بفتح الكاف وفي القاموس زيادة على الصحاح كشاجم كعلابط اسم أشهر ولا
خلاف أن علابط بضم العين وكسر الموحدة وهو الضخم **منع الصرف** وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله وإن به سمي أو بما لحق به فالانصراف منعه يحق والعلة في منع
صرفه ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فلو نكر انبنى انصرافه
على ما يقتضي التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد
ولا ينصرف على مقتضى التعليل الأول لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه وعن
الأخفش القولان والصحيح قول سيبويه لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة
وليس جمعا على الصحيح **النوع الثاني ما يمتنع صرفه بعلتين وهو نوعان**
أحدهما ما امتنع صرفه حال كونه **نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو**
إما مزيد في آخره ألف ونون أو موازن للفعل وهو وزن أفعل في المكبر وأفيعل في
المصغر **أو معدول عن لفظ آخر** أما في الزائدتين **فهو فعلان** بفتح الفاء **بشرط**
أن لا تقبل التاء الدالة على التأنيث **أما لأن مؤنثه فعلى** بألف التأنيث المقصورة
كسكران وغضبان وعطشان فإن مؤنثاتها سكرى وغضبى وعطشى **أو**
لكونه لا مؤنث له أصلا كلحيان للكبير اللحية فإنه واتفقوا على منع صرفه
لأنه صفة جاءت على فعلان والمؤنث منه على فعلى وإنما كان ذلك مانعا فيه
لتحقق الفرعيتين فيه فرعية المعنى وفرعية اللفظ أما فرعية المعنى فلأن فيه
الوصفية وهي فرع عن الجمود لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه
والجامد لا يحتاج إلى ذلك وأما فرعية اللفظ فلأن فيه الزائدتين المضارعتين
لألفي التأنيث في نحو حمراء في أنهما في بناء يخص المذكر كما أن ألفي التأنيث في حمراء

في بناء يختص المؤنث وانهما لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراة والمزيد
فرع على المجرد فلما اجتمع في فعلان المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف واما ما نقل عن
بني اسد انهم يقولون سكرانة فيصرفون سكران وقال الزبيدي ذكر يعقوب ان ذلك
ضعيف رديء وقال ابو حاتم لبني اسد مناكير لا يؤخذ بها والثاني وهو ما لا مؤنث
له كلحيان مختلف فيه والصحيح منعه من الصرف لانه وان لم يكن له فعلى وجودا
فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى اولى به من فعلانة لان باب سكرى
اوسع من باب ندمانة والمقدر في حكم الموجود بدليل الاجماع على منع صرف اكمر مع
انه لا مؤنث له ويحكى ان من العرب من يصرف لحيان حملا على نحو ندمان على انه لو كان لمؤنث
لكان تاليا بخلاف نحو مصان بتشديد الصاد المهملة للئيم بهمزة بعد اللام صح
وسيفان بسين مهملة وياء مثناة تحتانية وفاء للطويل الممشوق الضامر
البطن واليان بفتح الهمزة وسكون اللام وبالياء المثناة تحت للكبير الالية من
ذكور الغنم ونحو ندمان من المنادمة وهي المكالمة لا من الندم على ما فات فان مؤنثها
فعلانة فلذلك صرفت واما ذو الوزن فهو افعل غالبا بشرط ان لا يقبل التاء اما لان
مؤنثه فعلاء كاحمر او فعلى بضم الفاء كافضل او لكونه لا مؤنث له اصلا كاكمر لعظيم
الكمرة وهي الحشفة وآدر بالمد للكبير الانثيين فهذه الانواع الثلاثة ممنوعة
من الصرف للوصف الاصلي ووزن افعل فان وزن الفعل به اولى لان اوله زيادة تدل على
معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك اصالة الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى مما زيادته
لغير معنى وانما اشترط ان لا تلحقه تاء التانيث لان ما تلحقه من الصفات كارمل وهو
الفقير ضعيف الشبه بلفظ المضارع لان تاء التانيث لا تلحقه والى ذلك اشار الناظم

بقوله

بقوله ووصف اصلي ووزن افعلا ممنوع تانيث بتا واما صرف اربع نحو مررت
بنسوة اربع مع كونه صفة لنسوة وفيه وزن الفعل لانه وضع اسما للعدد
فلم يلتفت هنا لما طرا له من الوصفية وايضا فانه قابل للتاء في نحو مررت
برجال اربعة والى ذلك اشار الناظم بقوله والغين عارض الوصفية كاربع وانما
منع صرف باب ابطح وهو المكان المنبطح من الوادي واجرع وهو المكان المستوي
وابرق وهو المكان الذي فيه لونان وباب ادهم للقيد واسود للحية السوداء وارقم
للحية التي فيها نقط سود وبيض كالرقم مع انها اسماء لانها وضعت صفات
فلم يلتفت الى ما طرا لها من الاسمية وفي الايضاح ان سيبويه ذكر ان جميع العرب
يمنع صرف ستة ادهم للقيد واسود سالخ وارقم لنوعين من الحيات واجرع وابطح
وابرق والى ذلك اشار الناظم بقوله وعارض الاسمية اي الغيبة وربما عنه بعضهم
باسميتها الطارئة فصرفها وصرح ابن جني بان هذه الاسماء كلها تنصرف وفرق
باب ابطح وباب ادهم من جهة كون ابطح صفات خاصة بالامكنة الموجود معها
فيهم ذلك المعنى وباب ادهم صفات عامة ويعترض هذا الفرق بان باب اجدل في الصرف
وعدمه فاما ادهم وابطح فاصلهما الوصفية ثم طرات عليهما الاسمية فلهذا منعا
من الصرف واما اجدل للصقر واخيل لطائر ذي خيلان بكسر الخاء المعجمة وسكون
الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن قال الفراء هو الشقراق وسمي اخيل
لانه يتخيل في لونه الخضرة من غير خلوصها وافعى للحية واختلف في اشتقاقها
فقال ابو علي مشتقة من فاع فاصلها افعع وقال ابن جني من فوعة السم حرارته
فاصلها افوع فنقلت على الاول وعينه على الثاني الواو كبنا امه وفاؤه همزة من مادة

الا في موازن فعال ومفعل كقولهم ارض مفعاة اي كثيرة الافاعي فانها اسماء في الاصل
الحاد ولهذا انصرفت في لغة الاكثر وبعضهم يمنع صرفها والى ذلك اشار الناظم
بقوله واجدل واخيل وافعى مصروفة وقد ينلن المنعا للمح معنى الصفة فيها
وهي القوة في اجدل واللون في اخيل والايذا في افعى لكن المنع في افعى ابعد منه
في اخيل واجدل لانهما من التخيل وهو الكثير الخيلان ومن الجدل وهو الشدة واما افعى
فلا مادة لها في الاشتقاق ولكن ذكرها يقارن تصور ايذائها فاشبهت المشتق قاله
المرادي تبعا للشارح قال القطامي كان العقيليين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين
اجدلا بازيا فمنع صرف اجدل وهو مفعول لاقين وبازيا يجوز ان يكون صفة اجدل ويجوز
ان يكون منصوبا على الحال باسقا كالعاكف وهو من بزا اذا تطاول وقال حسان بن ثابت
الانصاري رضي الله عنه ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طائري يوما عليك
باخيلا فمنع صرف اخيل والعرب تتشاءم بالاخيل تقول هو اشأم من اخيل ويجمع على
اخايل ومن غير الغالب افعل نحو اجمع وابيض من المصغر فانه لا ينصرف للوصفية
ووزن الفعل فانه على وزن ابيطر قاله المرادي تبعا للشارح واما الوصف مع
العدل فنوعان احدهما موازن فعال بضم الفاء ومفعل بفتح الميم والعين وهما
مسموعان من الواحد الى الاربعة باتفاق وفي الباقي من العشرة على الاصح وقيل في
العشرة والخمسة فدونها سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج وقيل
يقاس على فعال ومفعل لانه اكثر والصحيح كما قاله الموضح هنا وفي الحواشي ان الثابت
مسموعان في الالفاظ العشرة كما حكاه الشيباني ولا يعارض بقول ابي عبيدة والبخاري
في صحيحه ان العرب لا تجاوز الاربعة لان غيرهما سمع ما لم يسمعه ونقل السخاوي في

انه

انه يقال ايضا على فعلان بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله طاروا اليه زرافات
ووحدانا وهي معدولة من الالفاظ العددية الاصول حال كونها مكررة فاصل جاء القوم
احاد احاد او واحدا بعد واحد فعدل عن واحد واحد الى احاد تخفيفا للوصف
وكذا الباقي ولا تستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا نحو اولي اجنحة مثنى وثلاث
ورباع فمثنى وثلاث ورباع نعوت لاجنحة او احوالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من
النساء مثنى وثلاث ورباع فمثنى وثلاث ورباع احوال من النساء او اخبارا نحو صلاة
الليل مثنى مثنى فمثنى الاول خبر صلاة ومثنى الثاني تكرير له وانما كرر لقصد
التوكيد لا لافادة التكرير التاسيس لانه لو قيل صلاة الليل مثنى مثنى لكفى
في المقصود وزعم الفراء ان هذه الاسماء معارف بنية الالف واللام وعلى هذا فهي
في الاية بدل كما قال الموضح اذ لا تنعت النكرة بمعرفة ولا تجي الحال معرفة الا تاويل
ومنهم من يذهب بها مذهب الاسماء فلا يستعملها استعمال المشتقات في
التبعية كقوله وحبل كباها ولم يكوها ثنا الرجال ووحدانها النوع الثاني
اخر بضم الهمزة وفتح الخاء في نحو مررت بنسوة اخر والى منع العدل مع الوصف
في هذين النوعين اشار الناظم بقوله ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثنى
وثلاث واخر لانها جمع اخرى واخرى انثى اخر بالفتح للمغايرة بمعنى مغاير واخر بالفتح
من باب اسم التفضيل فان اصله أأخر بهمزتين مفتوحة فساكنة ابدلت الساكنة
الفا واسم التفضيل قياسه ان يكون في حال تجرده من ال والاضافة مفردا مذكرا
ولو كان جاريا على مثنى او مجموع او مونث فالاول نحو ليوسف واخوه احب الى
ابينا منا والثاني نحو قل ان كان اباوكم الى قوله احب اليكم من الله ورسوله

والثالث نحو هنتم احب الي من عمر فكان القياس ان يقول مررت بامراة اخرى ونساء
اخر وبرجال اخر وبرجلين اخرين بفتح الهمزة الممدودة بينهن ولكنهم في التانيث
قالوا اخرى وفي جمع المونث المكسر قالوا اخر بضم الهمزة وفي جمع المذكر السالم قالوا
اخرون وفي المثنى قالوا اخران وجاء في التنزيل قال الله تعالى فتذكر احديهما الاخرى
فعدة من ايام اخر واخرون اعترفوا بذنوبهم فاخران يقومان مقامهما واما نحو التمويز اخر بضم
الهمزة بالذكر دون ما عداه لانه في اخرى العدل التانيث وهو ارجح من العدل في منع
الصرف واما اخرون واخران فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب لان اعرابه
بالحركات واما اخر بفتح الهمزة فلا عدل فيه وانما العدل في فرعه وهو المونث
والمثنى والجمع وانما امتنع من الصرف للوصف والوزن وفي جعل اخر من باب التفضيل
اشكال لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ونص في الموضح في الحواشي الجواب
ان اخر مشابه لافعل من جهات ثلاث احدها الوصف والثانية الزيادة والثالثة
انه لا يتقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما ان افعل انما يتقوم معناه باثنين مفضل
ومفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق احكامه في جميع تصاريفه وعلى
هذا وكان ينبغي ان لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع ال والاضافة لمعرفة فلما خولف
بها عن ذلك علم انها استحقت بمقتضى المشابهة وعلى هذا اذا قيل بنسوة اخر كان
معدولا عن اخر بالفتح والمد ولا تقول عن الاخر لانه نكرة لجريانه على نكرة نعتا ولا عن
اخر من لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير غلط في المسئلة انتهى
وان كانت اخرى بمعنا اخرة بكسر الخا وهي المقابلة للاولى نحو قالت اخراهم لاولاهم
وقالت اولاهم لاخراهم جمعت على اخر مصروفا لانه غير معدول ذكر ذلك الفرا
لان

وان مذكرها اخر بالكسر مقابل اول بدليل وان عليه النشاة الاخرى اي الاخرة بدليل
ثم الله ينشئ النشاة الاخرة والقصة واحدة فليست اخرى بمعنا اخر من باب
اسم التفضيل والفرق ان انثى المفتوح لا يدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف
عليها مثلها من جنس واحد كقولك عندي رجل واخر واخر وعندي امراة واخرى واخرى
وانثى المكسور يدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها كذلك
واذا سمي شي من هذه الانواع الثلاثة وهي الوصف والزيادة تبين والوصف الموازن
للفعل والوصف المعدول بقي على منع الصرف عند الجمهور لان الصفة لما ذهبت بالتسمية
خلفتها العلمية وبقي كل من الزيادة والوزن والعدل على حاله وقال الاخفش في المعاني
وابو العباس في انه لو سمي بمثنى او احد اخواته انصرف لانه اذا كان اسما فليس في
معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما
على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور ورد بان هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد ما
ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة
تخالف هذا وانه قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالين
جميعا انتهى وحجة الجمهور ان شبه الاصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع
موجود فالوجه امتناع الصرف واما امتناع قول ثعلب والفراء وغيرهما من الكوفيين مثنى
وثلاث ورباع مصروفة فليس مرادهم الصرف الحقيقي وانما مرادهم بذلك العدل
وانهم يسمون العدل صرفا ولا مشاحة في الاصطلاح النوع الثاني ما لا ينصرف
معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة احدها العلم المركب تركيب المزج المشار اليه
في النظم بقوله والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج كبعلبك وحضرموت

علميين لبلدين وسيبويه في لغة من اعربه فان هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية
المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب **وقد يضاف اول الجزءين الى ثانيهما**
تشبيها بعبد الله فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة ثم ان
كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمية كهرمز فانه ممنوع من الصرف والا صرف
كخضر موت وان كان اخر الجزء الاول كمعدي كرب فانه يقدر فيه الحركات الثلاث واشهر
فيه الفتحة تشبيها بالالف ويلازم في التركيب لزيادة الثقل ما كان في بزل الاوام
قاله ابن مالك حكما وتعليلا وقال غيره يفتح في النصب ويسكن في الرفع والجر كقاضي
القوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب وجره بالكسرة وسمع جره بالفتحة فقال
سيبويه والفارسي ممنوع الصرف لانه مؤنث وقال قوم مبني على الفتح كعشر من
خمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يحك فيه الصرف لانه
محرك الوسط وقد يقع بان قد يكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند اخرين واجاز الفارسي
او يعلا بين احتمال الامرين **وقد يبنيان على الفتح** تشبيها بخمسة عشر ذكره سيبويه
وغيره فيفتح اخر الجزء ان لم يكن في نحو معدي كرب فيبنى اخر الثاني ويذكر وفي البسيط
ليس البناء مذكرا عند عامة البصريين والكوفيين **وعلى اللغات الثلاث** وهي اعرابه
اعراب ما لا ينصرف واضافة اول جزءيه الى ثانيهما وبناؤهما على الفتح **فان كان اخر الجزء**
الاول معتلا بالياء كمعدي كرب وقالي قلا وجب سكونه مطلقا في الرفع والنصب
والجر سواء كان معربا كما في لغة الاضافة او مبنيا كما في غيرها وقد تقدم شرح ذلك
الثاني العلم ذو الزيادتين الالف والنون واليه اشار الناظم بقوله كذاك حاوي
زايدي فعلانا سواء كان اوله مفتوحا او مكسورا او مضموما **كمروان وعمران وعثمان**

ولا فرق

ولا فرق بين اعلام الاناسي كما تقدم وغيرها نحو **غطفان** بفتح المعجمة والطاء المهملة
وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم ابيها وهو غطفان بن سعد بن قيس بن
عيلان **واصبهان** بكسر الهمزة وفتح الموحدة علم بلد سميت بذلك لان اول من نزلها
اصبهان بن فلوج بن لمطي بن يافث وهذه الاعلام ممنوعة من الصرف اتفاقا لان
الالف والنون فيهما زائدتان قطعا وما كان من الاسماء في اخره الف ونون واحتمل النون
فيه الاصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا باصالتها وزيادتها
فمن ذلك رمان وحسان ودهقان وشيطان اعلاما فان اعتقدت انها من الرم والحس
والدهق والشيط لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرمن والحسن بالنون والدهقنة
والشيطنة صرفتها واذا تمحضت لجهة الاصالة صرفت كما اذا سميت بحمار من
الحمر او تبان من التبن او سمان من السمن ونحو ذلك واختلف في ابان بتخفيف البا
علما فمن صرفه راى ان وزنه فعال بالهمزة والباء والنون اصول ومن منعه الصرف راى
ان وزنه افعل وانه منقول من ابان الشيء يبين والجمهور على المنع كما قال ابن يعيش واذا
ابدل من النون الزائدة لام منع من الصرف اعطاء البدل حكم المبدل منه وذلك نحو
اصيلال مسمى به اصله تصغير اصيل على غير قياس ولو ابدل من حرف اصلي نون صرف
وذلك نحو حنان مسمى به اصله حناء ابدلت همزته نونا **الثالث العلم المؤنث ويمنع**
من الصرف ان كان بالتاء واليه اشار الناظم بقوله كذا مؤنث بهاء مطلقا اي سواء كان
علم مؤنث ام مذكر **كفاطمة وطلحة** وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم
علامة التانيث في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم يؤثر في الصفة نحو قائمة لانها في
حكم الانفصال لانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها **او زائدا على احرف ثلاثة**

كزينب وسعاد في تنزيل الحرف الرابع منزلة تاء التانيث او ثلاثيا محرك الوسط
لفظا كسقر ولظى اقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن الانباري في
جعله ذا وجهين كهند واما محرك الوسط تقديرا كدار ونار علم امراة فيلحق بباب
هند او ثلاثيا اعجميا كماه وجور بضم الجيم علم بلدين لان العجمة لما انضمت الى التانيث
والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها هنا لم تؤثر منع الصرف
وانما اثرت تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند او ثلاثيا منقولا من المذكر الى المونث
كزيد اسم امراة لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه
والجمهور وذلك ماخوذ من قول الناظم وشرطه منع العار كونه ارتقى فوق الثلاث او
كجور او سقر او زيد اسم امراة لا اسم ذكر ويجوز في نحو هند ودعد وجمل من
الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن اعجميا ولا منقولا من مذكر الاصل الصرف وتركه فمن صرفه
نظر الى خفة اللفظ وانها قد قاومت احد السببين ومن لم يصرفه وهو الاولى نظر
الى وجود السببين في الجملة وهما العلمية والتانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله
وجهان في العادم تذكيرا سبق وعجمة كهند والمنع احق والزجاج يوجبه اي المنع
وعلله بان السكون لا يغير حكما اوجب اجتماع علتين يمنعان الصرف انتهى وقال
عيسى بن عمر الثقفي وابو عمرو الجرمي وابو العباس المبرد وابو زيد في نحو
زيد اسم امراة انه كهند في جواز الوجهين وعلم منه انه لو كان علما لمونث ثنائي
اللفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه واذا سمي مذكر بمونث وجب
منع صرفه باربعة شروط احدها كونه اكثر من ثلاثة احرف لفظا كزينب او تقديرا
كجيل مخفف جيال الثاني ان لا يكون مسبوقا بتذكير انفرد به تخفيفا كرباب

جيل اسم لضبع
باسمونة

علم

علم امراة فانها منقولة من مذكر فلو سمي بها مذكر ام وقتا او تقديرا كجنوب
وشمال فانهما صفتان لمذكر مقدر الشرط الثالث ان لا يكون مسبوقا بتذكير غالب
كذراع فانه مونث بدليل ذراع رابيتها فاذا سمي به مذكر انصرف لغلبة استعماله
قبل العلمية في المذكر كقولهم انت ذو ذراع وعضد بمعنا انت نام في ومنجري الشرط
الرابع ان لا يكون التانيث موقوفا على تاويل غير لازم وذلك كتانيث الجموع كرجال فان
تانيثها مبني على تاويلها بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد تؤولت بالجمع وهو
مذكر فاذا سمي به مذكر انصرف الرابع العلم الاعجمي فان فيه فرعية المعنى
بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع العجمية فيمتنع من الصرف ان كانت
علميته في اللغة العجمية كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم الشلوبين وابن
عصفور انه لا يشترط ويظهر اثر الخلاف في نحو قالون فيصرف على الاول لانهم لم
يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنا جيد ويمتنع الصرف على الثاني لانه
لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به وزائد على احرف ثلاثة كابراهيم واسماعيل
فلو كان ثلاثيا ضعف فيه فرعية اللفظ لمجيئه على اصل ما تبنى عليه الاحاد العربية
ولا تؤثر العجمية في الثلاثي بخلاف التانيث قولا واحدا في لغة جميع العرب والنحاة
الا ما نقل خلافه قاله في شرح الكافية والمراد بالعجمي ما نقل عن لسان غير العرب
باي لغة كانت وتعرف عجمية الاسم بوجوه احدها نقل الايمة والثاني خروجه عن
اوزان الاسماء العربية كابراهيم والثالث ان يعرى من حروف الذلاقة وهو خماسي او
رباعي وحروف الذلاقة ستة وهي الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام
مر بنفل والرابع ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف

بغير واصل نحو فج وجنق والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو اسكرجه
والرابعة النون اول الكلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز واليه اشار
الناظم بقوله والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع وان اسمي
به نحو لجام بالجيم وهو الذي يجعل في فم الفرس ونحوه وفرند بكسر الفاء والراء
وسكون النون قال الجواليقي فارسي معرب وهو جوهر السيف صرف لحدوث علميته ونحو
نوح ولوط من الثلاثة الساكنة الوسط وشتر بفتح الشين المعجمة والتاء
المثناة فوق اسم قلعة من اعمال اران بفتح الهمزة وتشديد الراء اقليم باذربيجان
مصروفة لكونها ثلاثية والعجمية ملغاة فيها صرح بذلك السيرافي وابن برهان
وابن خروف وقيل الساكن الوسط كنوح ولوط ذو وجهين الصرف وعدمه كهند
والمحرك اي الوسط كشتر محتم المنع كزينب اقامة لحركة الوسط مقام الحرف
الرابع وهذا التفصيل قال به عيسى بن عمر الثقفي وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري
الخامس العلم الموازن للفعل الماضي والمضارع او الامر والمعتبر من وزن الفعل انواع
ثلاثة احدها الوزن الذي يخص الفعل والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل الا في علم
او عجمي او نادر فالعلم كخضم بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علما لمكان وقال
الجوهري اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة قال لولا الاله ما سكنا
خضما اي بلاد خضم وشمر بالشين المعجمة وتشديد الميم علما لفرس والاعجمي كبقم
علما للصبغ وبه رلما والنادر وما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو دئل
اسما لقبيلة فلا ينصرف وجاز هذه الامثلة اختصاص اوزانها بالفعل لان النادر
والاعجمي لا حكم لهما ولان العلم منقول من فعل والاختصاص فيه باق والذي لا يوجد

في غير

في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المفتتح بهمزة وصل او تاء المطاوعة كانطلق
واستخرج ونحو تقاتل وتدحرج حال كون الاربعة اعلاما وتقطع همزة الوصل في الفعل
المسمى به القطع لان المنقول من فعل بعد عن اصله والتحق بنظائره من الاسماء فحكم
فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها
بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن اصله فلم يستحق الخروج عما هو له
الثاني الوزن الذي الفعل به اولى لكونه غالبا فيه وعلى هذين النوعين التنبيه
الناظم بقوله كذاك ذو وزن يخص الفعل او غالب فالغالب كاثمد بكسر الهمزة
والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل واما مضموم الهمزة والميم
فاسم موضع واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحدة الاصابع وفيه عشر
لغات حاصلة من ضرب ثلاثة احوال الهمزة في ثلاثة احوال الباء والعاشرة اصبوع
وابلم بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما سعف المقل حال كون الثلاثة اعلاما
فان وجود موازنها في الفعل اكثر منه في الاسم كالامر من ضرب فانه موازن اثمد
والامر من ذهب فانه موازن اصبع بفتح الباء والامر من كتب فانه موازن ابلم
الثالث الوزن الذي الفعل به اولى لكونه مبدوءا بزيادة تدل على معنى في
الفعل ولا تدل على معنى في الاسم نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء
بينهما وهي الرعدة يقال اخذه الافكل اذا اصابته رعدة واكلب بفتح الهمزة وسكون
الكاف وضم اللام جمع كلب فان الهمزة فيهما لا تدل على معنى وهي في موازنهما
من الفعل نحو اذهب مضارع ذهب واكتب مضارع كتب دالة على المتكلم فكان
المفتتح باحدهما من الافعال اصلا للمفتتح بها من الاسماء ثم لا بد من كون الوزن لازما

باقيا في اللفظ على حالته الأصلية غير مخالف لطريقة الفعل فخرج بالقيد الأول
وهو اللزوم نحو امرؤ علما فإنه في الرفع نظير اكتب وفي النصب نظير اذهب
وفي الجر نظير اضرب فلم يلزم وزنا واحدا في الأحوال الثلاثة ولم يبق على حالة واحدة
يفارق الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لامه والفعل لا اتباع فيه وخرج بالقيد
الثاني وهو البقاء على حالته الأصلية نحو رد وقيل وبيع مبنيات للمفعول فإنها لم تبق
على حالتها الأصلية فإن أصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الإدغام والإعلال
فالإدغام في رد والإعلال بالنقل والقلب في قيل وبالنقل فقط في بيع
وصارت صيغة رد بمنزلة صيغة قفل بضم القاف وسكون الفاء وصيغة قيل وبيع
بمنزلة صيغة ديك بكسر الدال وسكون الياء آخر الحروف وبالكاف فوجب صرفها لذلك
ولو سميت بضرب بضم الضاد وسكون الراء حال كونه مخففا من ضرب بضم الضاد وكسر
الراء انصرف اتفاقا لأن التخفيف سابق على التسمية وإنما الخلاف في التخفيف العارض
بعد التسمية هل ينزل منزلة الأصلي أم لا وذلك كما لو سميت بضرب بضم أوله وكسر
ما قبل آخره ثم خففته بتسكين ما قبل آخره فإنه إن فعلت ذلك انصرف أيضا عند
سيبويه لأنه عنده كالسكون الأصلي واختاره ابن مالك وخالفه المبرد والمازني
ومن وافقهما فمنعوه من الصرف لأنه تغير عارض بعد التسمية وخرج بالقيد
الثالث وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل نحو ألبب بالضم في الباء الموحدة
فيما رواه الفراء جمع لب بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو العقل جمع لب على
ألبب قليل والكثير أن يجمع على ألباب ويقال لبات الحب عروق في القلب يكون منها
الرقة والحب حال كونه علما ينصرف لأنه قد باين الفعل بالفك قاله أبو الحسن

الأخفش

الأخفش وخولف وعن سيبويه منع الصرف لوجود الموازنة كما كتب ولأن الفك
بجوع الراء مطروق فهو كتصحيح استحوذ وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل
إجماعا ولأن الفك قد يدخل الفعل لزوما كأشدد به في التعجب وجوازا كاردد في
وشروده اكخضب البلغ ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى كأفعل نحو أفكل علما فإنه
وإن وجد في الفعل كاضرب أمرا من ضارب لأنه في الاسم أولى لكونه فيه أكثر ولا يؤثر
وزن هو موجود فيهما على السواء نحو فعل بفتح الفاء والعين وفعلل نحو شجر وضرب وجعفر
ودحرج وقال عيسى بن عمر الثقفي البصري شيخ الخليل وسيبويه إلا أن يكونا منقولين
من الفعل فإنهما يؤثران فالأول كأمر من ضارب بفتح الراء والثاني كضرب ودحرج
أعلاما وظاهر كلام الشاطبي تبعا للتسهيل أن خلاف عيسى إنما هو في المشترك
ونصه وخالف في ذلك عيسى وكان لا يعرف الوزن المشترك المنقول من فعل ويقول كل
فعل ماض سمي به فإنه لا ينصرف إذا كان فارغا من فاعله واحتج على ذلك بقوله وهو
سحيم ابن وثيل اليربوعي أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني
وجه الحجة منه أن جلا فعل ماض خال من فاعل وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه
وأجيب عنه بأنه يحتمل أن يكون سمي بجلا من قولك زيد جلا أي هو ففيه ضمير
مستتر يعود على زيد وهو من باب المحكيات وهو وفاعله جملة محكية كقوله نبئت
أخوالي بني يزيد فيزيد مسمى به من قولك المال يزيد ففيه ضمير مستتر والدليل على
ذلك رفعه على الحكاية ولو كان مجردا عن الضمير لجر بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية
ووزن الفعل المضارع ويحتمل أن يكون ليس بعلم بل هو وفاعله جملة في موضع خفض
صفة لمحذوف أي أنا ابن رجل جلا الأمور أي كشفها وفي كلا الاحتمالين نظر أما

لا أولا لأن الأصل عدم استتار الضمير وأما الثاني فلأنه لا يحذف الموصوف بالجملة إلا
إذا كان بعض اسم مقدم مخصوص بمن أو في كما تقدم في باب النعت هذا وضع قال سيبويه
أن قول عيسى خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكعسب وهو فعلل من
الكعسبة وهو العدو الشديد مع تقارب الخطا **السادس من العلم المختوم بألف**
الإلحاق المقصورة كعلقى بالقاف وأرطى على الأصح حال كونهما **علمين فإنهما** ملحقان
بجعفر والمانع لهما من الصرف العلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث في الزيادة
والموافقة لمثال واحد فيه بأنهما على وزن سكرى وشبه الشيء بالشيء كثيرا ما يلحق
به كما في اسم رجل فإنه عند سيبويه ممنوع للصرف لشبهه بفعائيل في الوزن
والامتناع من الألف واللام فيما أشبهه لأعجمي عومل معاملته وإلى ذلك أشار الناظم
بقوله وما يصير علما من ذي ألف زيدت لإلحاق فليس ينصرف وقيل إن أرطى أفعل فمانعه
من الصرف العلمية ووزن الفعل ولذلك قلت على الأصح وإنما لم يمنع الصرف مع ألف الإلحاق
الممدودة كعلباء فإنه ملحق بقرطاس لتخلف شبهها بألف التأنيث الممدودة
لأن همزة التأنيث لا تشبه همزة التأنيث من وجهين أن همزة الإلحاق منقلبة عن ياء
لا عن ألف وهمزة التأنيث منقلبة عن ألف لا عن ياء فافترقا في الحكم لافتراقهما في
التقدير هذا علل ابن أبي الربيع وأيضا فإن الحرف إذا كان منقلبا عن مانع منع
كالهمزة في حمراء فإنها بدل من ألف التأنيث وإذا كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع
كهمزة علباء والعلقى نبت والأرطى شجر ونقل عليه ألف التكثير كقبعثرى ومن
أدخلها في ألف الإلحاق فقد سها إذ ليس في أصول الاسم سداسي فيلحق به **السابع**
المعرفة المعدولة عن أصلها **وهي خمسة أنواع أحدها فعل** بضم الفاء وفتح العين

في التوكيد

في التوكيد وهي جمع وكتع من تكتع الجلد إذا اجتمع **وبصع** بالصاد المهملة
من البصع وهو العرق المجتمع **وبتع** بموحدة فمثناة فوقانية من البتع وهو طول
العنق والمانع لها من الصرف التعريف والعدل أما التعريف **فإنها** على الصحيح **معارف**
بنية الإضافة إلى الضمير المؤكد فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة
لفظية هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال أبو سليمان
السعدي من أصحاب ابن الباذش إنها معارف بالعلمية وهي أعلام على الإحاطة لما
تتبعه وأيده بعضهم بجمعها بالواو والنون مع ليستا بصفات وزاد في شرح
الكافية فقال وليس يعني جمع بعلم لأن العلم إما شخصي أو جنسي فالشخصي مخصوص
ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره
وجمع بخلاف ذلك والحكم بعلميته باطل انتهى قلت علم الإحاطة من قبيل الجنس المعنوي
كسبحان للتسبيح وفي ارتكابه توقيف بالقاعدة وهو أنه لا تعتبر في منع الصرف
من المعارف إلا العلمية ويلزم من اعتبار الإضافة عدم التنظير وجره بالكسرة كما
تقدم في أول الكتاب وأما العدل فإنها **معدولة عن فعلاوات فإن مفرداتها**
جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وإنما قياس فعلاء إذا كان اسما كصحراء أن يجمع على
فعلاوات كصحراء وصحراوات واختار الناظم وابنه غير هذا التعليل فقالا لأن
جمعاء مؤنث أجمع فكما جمع المذكر بالواو والنون كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع
بالألف والتاء فلما جاء بابه على فعل علم أنه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاوات
وقال الأخفش والفارسي وابن عصفور معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين من أن
مفردها فعلاء أفعل كحمراء وأحمر فإنما يجمعان على حمر وقال الآخرون معدولة عن فعالى

من جهة ان مفردها اسم على فعلا كحمرا والصحيح ما قاله الموضح لان جمع المذكر
بالواو والنون مشروطة فيه واما العلمية او الوصفية وكلاهما ممتنع فيه اما
اما العلمية فلان الناظم وابنه منعاها واما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد
اتفاقا واذا بطل الشرط بطل المشروط ولما جمعه بالواو والنون شاذ عندهما فكيف
يقاس عليه الجمع بالالف والتاء ولان فعلاء لا تجمع على فعل الا اذا كان مونثا لافعل
صفة كحمراء او على فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحرا وجمع واخواته
ليس كذلك واليها اشار الناظم بقوله والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد
الثاني من المعدول سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا
من ال والاضافة كجئت يوم الجمعة سحر فانه ممنوع من الصرف للتعريف والعدل
اما التعريف ففيه خلاف فقيل هو معرفة بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت صرح
بذلك في التسهيل وقيل شبه العلمية لانه تعريف بغير اداة ظاهرة كالعلم وهو
اختيار ابن عصفور وفي كلام الموضح ايما اليه واما العدل فان صيغته معدولة عن
السحر المعرف بال لما اريد به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال فعدل عن
اللفظ بال وقصد به التعريف فمنع الصرف وقال السهيلي والشلوبين عن نية ال
الصغير معرب مصروف واختلفا في منع تنوينه فقال السهيلي على نية الاضافة
وقال الشلوبين على نية ال وقال صدر الافاضل ابو الفتح ناصر بن ابي المكارم المطرزي
تلميذ الزمخشري هو مبني على الفتح لتضمنه معنى اللام كامس ورد بامور
منها انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح اولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب
الفتحة فيه لئلا يتوهم الاعراب كما اجتنبت في قبل وبعد ومنها انه لو كان مبنيا

لكان

لكان جائز الاعراب جواز حين في قوله على حين عاتبت المشيب وبهما في ضعف
السبب المقتضي للبناء لكونه عارضا ومنها ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى
البناء لان البناء ابعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء ودعوى الاسهل ارجح
من دعوى غير الاسهل واذا ثبت ان سحر غير مبني ثبت انه غير متضمن معنى حرف
التعريف وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف والفرق بين التضمين والعدل ان
التضمين استعمال الكلمة في معناها الاصلي مزيدا عليه معنى اخر والعدل تغيير
صيغة اللفظ مع بقاء معناه فسحر المذكور عند الجمهور معدول عن لفظ السحر من
غير تغيير معناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية ومعناها وهو
التنكير مزيدا عليه معنى حرف التعريف واحترز بالقيد الاول وهو ان يراد به
سحر يوم بعينه من المبهم فانه ينصرف اتفاقا نحو نجيناهم بسحر اي من الاسحار
وبالقيد الثالث وهو ان يجرد من ال والاضافة فانه ينصرف اتفاقا نحو جئتك
يوم الجمعة السحر او سحره واليه اشار الناظم بقوله والعدل والتعريف مانعا
سحر اذا به التعيين قصدا يعتبر الثالث من المعدول فعل بضم الفاء وفتح العين
علما للمذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية وهو
المشار اليه في النظم بقوله او كثعلا نحو عمر مما ليس بصفة في الاصل والمحفوظ من
ذلك عمر ومضر وزفر وقثم وزحل وجشم وجمح وقزح وعصم وجحا ودلف وهبل
وبلع وثعل فانهم قدروه معدولا عن فاعل لان العلمية لا تستقل بمنع الصرف
وامكن العدل دون غيره فان الغالب في الاعلام النقل فعمر مثلا معدول عن عامر
فان عامرا ثابت في الاجناس المنكرات بخلاف عمر مع ان صيغة فعل كثر فيها العدل

التحقيق كعمر وزفر فانهما معدولان عن عامر وزافر وجمع وكتع فانهما
معدولان عن جمعاوات وكتعاوات وكآخر فانها معدولة عن آخر بفتح الخاء والمد
وفائدة العدل في الاعلام تخفيف اللفظ وتمكين العلمية ونفي الوصفية وبعضها
منقول عن افعل نحو تغلب فان وزنه يفعل مضارع فادخل بعضهم عدله في ذلك واما كوى
فيمن منع صرفه والمعتبر فيه التانيث باعتبار البقعة لا العدل عن كاو لانه
اي العدل لا امكن غيره وهو التانيث فلا وجه لتكلفه اي العدل وينبغي اي
اعتبار التانيث انه اي كوى يصرف باعتبار المكان فلو كان العدل معتبرا فيه
لما انصرف اذا اعتبر فيه المكان واحترز بقوله علما عن عدل الوارد جمعا كغرف وقرب
او اسم جنس كصرد ونغر او صفة كحطم ولبد او مصدر كهدى وتقى فانها مصروفة
اتفاقا وبقوله اذ السمع ممنوع الصرف كما سمع مصروفا كادد وجمحا لم يسمع فيه
صرف ولا عدمه فان فيه خلافا قال سيبويه يصرف حملا على الاصل في الاسماء وقال غيره
يمنع صرفه حملا على الغالب في فعل علما وليس بجيد قاله الحضراوي وبقوله وليس فيه
علة ظاهرة غير العلمية عن مثل طوى وتقدم شرحه الرابع من المعدول فعال بفتح الفاء
علما لمؤنث كحذام وقطام في لغة بني تميم وتميم ابو قبيلة وهو تميم بن مر بن اد بن
اد بن طابخة بن الياس بن مضر فانهم يمنعون صرفه واختلف في علته لذلك فقال
سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة ويرجحه ان الغالب على الاعلام ان تكون منقولة
وقال المبرد للعلمية والتانيث المعنوي كزينب ويرجحه انهم لا يعدلون العدل في
نحو طوى كما تقدم فان ختم فعال علم المؤنث بالرا كسفار اسم لماء من مياه العرب
ملحوظ فيه معنى التانيث ولهذا قال سيبويه اسما لمياه وقال الجوهري اسم بئر

وهو

وهو المناسب لان الكلام في اعلام المؤنث والمذكر ووبار اسما لقبيلة بنوه على
الكسر الا قليلا منهم اي من تميم قال الفرزدق ومتى ترد يوما سفار تجد بها اديهم
يرمي المستجيز المعورا وانما كان الكثير الكسر عندهم لان من مذهبهم الامالة فاذا كسروا
توصلوا اليها ولو منعوه الصرف لامتنعت قاله الخليل وقد اتفقت اللغتان في الاعراب
والبناء في قوله وهو للاعشى ميمون الم تروا ارما وعادا اودى بها الليل والنهار
ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار فبنى وبار الاول على الكسر واعرب وبار
الثانية رفعا على الفاعلية بهلكت ويحتمل ان تكون الواو الاولى عاطفة والثانية
ضمير لا حرف اطلاق ووبار فعلا ماضيا من الوبار والجملة معطوفة على هلكت وفاعل
هلكت ضمير مستتر فيهما عائد على وبار المكسور والمعنى هلكت وبار وقال اول هلكت
على القبيلة وثانيا وباروا على اصلها فلا شاهد فيه على لغة الاعراب وعلى هذا يكتب
باروا بالواو والالف كما يكتب ساروا فارم اسم قبيلة عاد واودى بها اهلكها واهل
الحجاز يبنون الباب كله على الكسر تشبيها له بنزال في التعريف والعدل
والوزن والتانيث كقوله وهو لجيم بن صعب في امراته اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام فبناها على الكسر مع انها فاعل قالت في الموضعين وانما
سمي باب حذام مذكرا لا موجب البناء وهو التشبيه بنزال لانه ليس الا مؤنثا
معدولا فيعرب غير منصرف ومن العرب من يصرفه قاله سيبويه واعلم ان التشبيه
بنزال فيما ذكر انما يتم على مذهب المبرد فانه يقول نزال معدول عن مصدر معرب مؤنث
وبني لتضمنه معنى لام الامر وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن نفس الفعل فيكون
التشبيه في العدل والوزن والبناء لذلك اشار الناظم بقوله وابن على الكسر فعال علما

مؤنثا وهو نكرة يصرف عند بني تميم الخامس من المعدول امس اذا كان مرادا به
اليوم الذي يلي يومك ولم يضف ولم يقرن بالالف واللام ولم يصغر ولم يكسر
ولم يقع ظرفا فان بعض بني تميم صرفه مطلقا رفعا ونصبا وجرا لانه علم على اليوم الذي
يليه يومك معدول عن الامس المعرف بال فيقولون امس بالرفع بلا تنوين وشاهده
امس يوم ورايت زيدا امس بالفتح فيهما كقوله لقد رايت عجبا مذ امسا عجائزا
مثل السعالي خمسا فامسا مجرور بالفتحة والالف فيه للاطلاق ويشير فتحته هنا
فتحة بناء خلافا للزجاجي ووهمه الموضح في ذلك في شرح القطر والشذور وزعم
بعضهم ان امسى هنا فعل ماض وفاعله مستتر فيه عائد على المصدر المفهوم
منه اي مذ امسى المساء وفيه بعد وهذا الاحتمال للقليل من بني تميم وجمهورهم
يخص ذلك الاعراب الممنوع الصرف بحالة الرفع خاصة دون حالتي النصب والجر
فيبنيه على الكسر فيهما كقوله اعتصم بالرجاء ان عن ياس وتناس الذي تضمن
امس فرفع امس على الفاعلية بتضمن ولم ينونه وعن بالنون من عن يعن اذا عرض
ويروى عز بالزاي بمعنى غلب وتناس امر من التناسي وهو ان يري من نفسه انه نسيه
والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا في الرفع والنصب على تقديره متضمنا معنى
اللام المعرفة قال اسقف نجران وتبع ابن الافران منع البقاء تقلب الشمس وطلوعها
من حيث لا تمسي وطلوعها حمراء صافية وغروبها صفراء كالورس اليوم اعلم ما يجي
به ومضى بفصل قضائه امس فامس فاعل مضى وهو مكسور كما ترى والقوافي
مجرورة ومكسورة كما انشدتها ولا يعارض هذا رفع امس بتضمن في البيت السابق
لان احدى اللغتين لا تنافي الاخرى فان اردت بامس يوما من الايام الماضية مبهما

اي امسا

اي امسا ما من الامس او عرفته بالاضافة نحو امس يوم الخميس او عرفته بالاداة نحو
الامس او صغرته نحو اميس او كسرته نحو اموس فهو معرب اجماعا اعراب المنصرف
وان استعمل المجرد من ال والاضافة المراد به معين ظرفا فهو مبني اجماعا لتضمنه
معنى الحرف فصل يعرض الصرف لغير المنصرف لاحد اربعة اسباب
الاول ان يكون سببيه او احدهما المانعين له من الصرف العلمية ثم ينكر فتزول منه العلمية
ويبقى السبب الثاني وهو اما التانيث او الزيادة او العدل او الوزن او العجمة او
التركيب او الف الالحاق المقصورة تقول رب فاطمة وعمران وعمر ويزيد وابراهيم
ومعدي كرب وارطى لقيتهم بالجر والتنوين في هذه الانواع السبعة لذهاب
احد موجبي منع صرفها وهو العلمية واليه اشار الناظم بقوله واصرفن ما نكرا من
كل ما التعريف فيه اثرا ويستثنى من ذلك المصروف ما كان صفة قبل العلمية كاحمر
وسكران اذا نكرا فسيبويه يبقيه غير منصرف للوزن او الزيادة وعود الوصف
لا طي بناء على ان الزائل العائد كالذي لم يزل وخالفه الاخفش في الحواشي على كتاب
سيبويه فقال يصرفه بناء على ان الصفة اذا زالت لا تعود ورد بان زوال الصفة كان
لمانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك في شرح الكافية ان
الاخفش رجع عن مخالفة سيبويه ووافقه في كتابه الاوسط وان اكثر المصنفين
لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته اولى لانها اخر قوليه انتهى السبب الثاني
التصغير المزيل لاحد السببين المانعين من الصرف كحميد وعمير في تصغيري
احمد وعمر فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرفان لزوال احد السببين اما زوال
الوزن بالتصغير فواضح واما زوال العدل فقال الموضح في الحواشي ان نحو عمر قد حكموا

بيه بأنه معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئا مما ثبت إذا لم يكن معتدا له في الحكم
بدليل صحة بعيد أيضا وجوابه أن ذلك في العدل التحقيقي أما العدل التقديري فلا لأنهم
إن ذكروه دفعا لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف وأن لا علة فيه فلا حاجة لتقديره وعكس
ذلك وهو أن ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا نحو تحلئ بكسر التاء المثناة فوق وسكون
الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة آخره وهو القشر الذي على وجه الأديم مما يلي
منبت الشعر حال كونه علما فإنه ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا لاستكمال
العلتين بالتصغير وهما العلمية والوزن فإنه يقال في تصغيره تُحَيْلِئ بضم أوله وفتح
ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه وهو على زنة تدحرج وتبيطر السبب الثالث
إرادة التناسب للمنصرف كقراءة نافع والكسائي سلاسلا بالصرف لمناسبة أغلالا
وقواريرا قواريرا بصرفهما وصلا ليناسب الأول أواخر الآيات والثاني الأول وعن
من قاله الجنبيص ونحو قراءة الأعمش ويغوثا ويعوقا بصرفهما للتناسب ود
وسواعا ونسرا وإنما دخلها بين القراءتين يمتنع من قال إن يكون بعلة واحدة أو
بعلتين وأن الصرف في ذلك للتناسب على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد
اختيارا ولا على قول من زعم أن صرف ما لا ينصرف جائز مطلقا على لغة السبب
الرابع الضرورة أما بالكسر كقوله إذا ما غزوا في الجيش حلق فوقهم عصائب
طير تهتدي بعصائب والقوافي مجرورة أو بالتنوين كقوله وهو امرؤ القيس ويوم
دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات إنك مرجلي صرف عنيزة بالتنوين
وهي بضم العين المهملة فنون فياء تصغير عنزة أنثى تأنيث اسم ابنة عمه وقيل
لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة غيرها والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال

الهودج

الهودج قال الأعلم وفي الصحاح الخدر الستر ومعنى إنك مرجلي بالجيم إنك تصيرني
راجلة أي للمضطر أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الضرورة باعتبار إدخال التنوين
عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لما فإنه لو وجد العلتين المحققتين لا
يكون تنوين ضرورة انتهى وعن بعضهم إجازة ذلك في لغة حكاها الأخفش وقال
كأنها لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام
وأجاز الكوفيون إلا أبا موسى الحامض من شيوخهم والأخفش والفارسي من
البصريين للمضطر أن يمنع صرف المنصرف قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح لكثرة
ما ورد منه وهو من تشبيه الأصول بالفروع وأباه سائر البصريين بإفهم
واحتج عليهم بنحو قوله وهو الأخطل طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت
بشبيب غائلة النفوس غدور فمنع صرف شبيب للضرورة وهو علم مصروف
وهو شبيب بن يزيد رأس الخوارج الأزارقة وبالغ في أمره حتى ولي الخلافة وسمي
أمير المؤمنين وكانت زوجته أيضا خارجية غزالة وكانت شديدة البأس حتى كان
الحجاج مع هيبته يخاف منها والأزارق جمع الأزرق بزاي فراء مفعول طلب
والأصل الأزارقة بالهاء فحذفها للضرورة والكتائب الجيوش وهوت من هوى به
الأمر أهلكه وغيره والغائلة الشر وغدور فعول من الغدر بالغين المعجمة بدل من
غائلة فاعل هوت وعن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب أنه أجاز ذلك وهو منع
صرف المنصرف في الكلام مطلقا وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية وغيره
فأجازه مع العلمية لوجود أحد السببين ومنعه مع غيرها وبه يرد أنه لم يسمع
إلا في العلم وحكى الفخر الرازي عن أكثر الكوفيين والأخفش أن السبب الواحد يمنع

الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها وهو جار على اصلهم فانهم يرون ان الفعل
اصل للمصدر فنزلت فرعية لا اشتقاق وما يقول لا فرعية الا الافتقار وينتج هذا ان
ما لا ينصرف اشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار فيكون السبب الواحد يمنع
الصرف قلت ويلزم منه ان يكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم ان
الامر ليس كذلك والى المسائل الثالث اشار الناظم بقوله ولاضطرار او تناسب
صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف فصل المنقوص وهو الذي في اخره
ياء ساكنة لازمة المستحق لمنع الصرف ان كان غير علم حذفت ياؤه رفعا وجرا
ونون باتفاق سواء كان جمعا لا نظير له في الاحاد ام مصغرا فالاول كجوار فان
مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع والثاني نحو اعيم تصغير اعمى فان مانعه
من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو افيعل بناء على ان وزن افيعل لا يتعين في الوصف
وهو كذلك كما تقدم بيانه وكذا ان كان علما كقاض علم امراة فان مانعه من
الصرف العلمية والتانيث المعنوي وكيرمي علما فان مانعه من الصرف العلمية
ووزن الفعل المنقول عنه فتقول جاءني جوار واعيم وقاض ويرم ومررت بجوار
واعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء في الجميع في حالتي الرفع والجر واليه
اشار الناظم بقوله وما يكون منه منقوصا ففي اعرابه نهج جوار يقتفي هذا
قول سيبويه والخليل وابي عمرو وابن ابي اسحاق وجمهور البصريين خلافا ليونس
وعيسى بن عمر من البصريين والكسائي وابي زيد والبغداديين فانهم لا
يثبتون الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا فيقولون في الرفع جاءني جواري
واعيمي وقاضي ويرمي بفتح الياء فيهن كما تفتح في النصب احتجاجا بقوله وهو

الفرزدق

الفرزدق قد عجبت مني ومن يعيليا لما راتني خلقا مقلوليا بفتح الياء من
يعيليا مصغر يعلى علم رجل ولم ينونه لانه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبيطر
والالف للاطلاق وخلقا بفتح الخاء المعجمة واللام وفي اخره قاف العتيق جدا والمراد
هنا رثة الهيئة والمقلولي بفتح الميم المتجافي المنكمش وقال عبد الله بن ابي
اسحاق الحضرمي النحوي ان الفرزدق اخطأ في فتح الياء من يعيليا ورد بانه من
اجراء المعتل مجرى الصحيح وكذلك عند الجمهور ضرورة كقوله وهو الفرزدق في
غير العلم لما بلغه مقالة عبد الله المذكور فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن
عبد الله مولى مواليا فاظهر الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان القياس ان يقول
مولى على حد و الجر موليا هذا باب اعراب الفعل المضارع اجمع
النحويون على انه اذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والاناث
كان مرفوعا كيقوم وانما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو على اقوال اصحها قولهم
رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقا للفراء وغيره من حذاق الكوفيين
والاخفش واليه اشار الناظم بقوله ارفع مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم ك
رابعه حلوله محل الاسم خلافا للبصريين غير الاخفش والزجاج قالوا ولهذا
اذا دخل عليه ان ولم امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدهما فليس حينئذ حالا محل
الاسم ولا رافعه حروف المضارعة خلافا للكسائي ولا مضارعته للاسم خلافا
لثعلب من الكوفيين والزجاج من البصريين واعترض قول الفراء بان التجرد امر عدمي
والعدم لا يكون سببا لوجود غيره واجيب بان التجرد ثبوتي وهو كونه خاليا
من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم واعترض قول البصريين بانه غير مطرد

لا تفاؤله بنحو هلا يفعل وسوف تفعل فإن المضارع فيهما مرفوع وليس حالا
محل الاسم لأن الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض ولا بعد حروف التنفيس وأجيب
بأن الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس فلم يغيراه لأن أثر العامل
لا يغيره إلا عامل آخر واعترض قول الكسائي بأن جزء الشيء لا يعمل فيه واعترض قول
ثعلب بأن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع
الإعراب إلى عامل يقتضيه وأجيب بأن الكوفيين يزعمون أن إعراب المضارع
بالأصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته إياه ونواصبه أربعة عند البصريين
وعشرة عند الكوفيين أحدها لن وهي لنفي سيفعل أي لنفي الفعل المستقبل
إما إلى غاية ينتهي إليها نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى فإن
نفي البراح مستمر إلى رجوع موسى وإما إلى غير غاية نحو لن يخلقوا ذبابا
فإن نفي خلق الذباب مستمر أبدا لأن خلقهم الذباب محال وانتفاء المحال مؤبد
فكعدا ولا انكار مهما كنا لا محالة ولا تقتضي لن تأبيد النفي خلافا للزمخشري
في انموذجه إذ لو كانت للتأبيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى
فلن أكلم اليوم إنسيا ولزم التكرار بذكر أبدا في قوله تعالى ولن يتمنوه أبدا
ولن يجتمع ما هو للانتهاء الغاية نحو قوله تعالى فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي
أبي وتأبيد النفي في لن يخلقوا ذبابا أمر خارجي لا من مقتضيات لن ولا تقتضي
تأكيده أي النفي خلافا للزمخشري في كشافه في تفسير لن تراني بل قولك
لن أقوم محتمل لأن تريد به أنك لا تقوم أبدا وأنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل
وهو موافق لقولك لا أقوم في عدم إفادة التأكيد والتأبيد ولا تقع لن دعائية

ذكور

بأن يكون الفعل بعدها دعاء خلافا لابن السراج وابن عصفور واحتج من استدل بذلك
بقوله تعالى فلن أكون ظهيرا للمجرمين من جهة أن معناه واجعلني لا أكون وأجيب
لهم فيها لا إمكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى
أن لا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي أنعم بها عليه قاله الموضح في شرح اللمحة
واختار في المغني غيره فقال وتأتي لن للدعاء كما أتت لا لذلك وفاقا لجماعة والحجة
في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال انتهى وهي بسيطة على
وضعها الأصلي عند سيبويه والجمهور وليس أصلها لا النافية فأبدلت
الألف نونا خلافا للفراء وحجته أنهما حرفان نافيان تنفيان ولا أكثر استعمالا
ويرده أن الإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله معملا وأن المعهود إنما هو
إبدال النون ألفا كنسفعا لا العكس ولا أصلها لا أن فتكون مركبة من لا النافية
نظرا لمعناها ومن أن المصدرية نظرا لعملها فحذفت الهمزة تخفيفا كما في
ويلمه والألف للساكنين خلافا للخليل والكسائي والخارزنجي وحجتهم قرب
لفظها منهما وأن معناهما من النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت
على الأصل في الضرورة أنشد أبو زيد لجابر الأنصاري فإن أمسك فإن العيش حلو
إلي كأنه عسل مشوب يرجي المرء ما لا أن يلاقي ويعرض دون أبعده الخطوب
أي لن يلاقي ورد عليهم بأربعة أمور أقواها أنه إنما يحكم بالتركيب إذا كان الحرفان
ظاهرين كلولا وقد لا يظهر أحدهما كما قاله الشلوبين وتركنا الثلاثة الباقية
خوف الإطالة الناصب الثاني كي المصدرية وهي الداخلة عليها اللام لفظا أو
تقديرا نحو جئتك كي تكرمني إذا قدرت أن الأصل لكي وأنك حذفت اللام

THE UNIVERSITY OF MELBOURNE

Library Digitised Collections

Author/s:
Ab al-Najm al-Fadl ibn Qudmah al-Ijl, d. 747 or 8

Title:
Min al-tasrih

Date:
1127 [1716?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23345

File Description:
Part 3

وليست فاؤه واوا كوعد ولا لامه مماثلة لعينه كردد فخرج بذلك نحو كلب واكلب
وظبي واظب وجرو واجر واصلهما اظبي واجرو بضم الباء والراء فقلبت ضمتهما
كسرة والواو في اجرو ياء بخلاف نحو ضخم فلا يجمع على افعل لانه صفة وانما قالوا
اعبد جمع عبد مع انه صفة لغلبة الاسمية قاله ابن مالك وبخلاف نحو
سوط وبيت فلا يجمعان على افعل لاعتلال العين بالواو في الاول والياء في الثاني
وشذ قياسا لا سماعا اعين جمع عين قال الله تعالى واعينهم تفيض من الدمع و
شذ قياسا وسماعا اثوب جمع ثوب واسيف جمع سيف قال معروف بن عبد الرحمن
او حميد بن ثور او علي بن خلف لكل دهر قد لبست اثوبا حتى اكتسى الراس قناعا
اشيبا والقياس اثوابا او ثيابا وقال اخر كانهم اسيف بيض يمانية عضب
مضاربها باق بها الاثر والقياس سيوف او اسياف والبيض بكسر الباء جمع ابيض
ويمانية نسبة الى يمن وعضب قاطع والمضارب جمع مضرب ومضرب السيف نحو
شبر من طرفه والاثر بضم الهمزة والثاء المثلثة اثر الجرح يبقى بعد البرء قاله العيني
وشذ اوجه جمع وجه لان فاءه واو وشذ اكف جمع كف لان لامه مماثلة لعينه
ويحفظ افعل في ثمانية اوزان اخر كذيب وحلف صفة وفعلة بكسر الفاء كنعمة
وصلة كشدة وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه كضلع وفعل بضم اوله وسكون ثانيه
كقفل وفعل بضمتين كعنق وفعل بفتحتين كجبل وفعل بفتحتين كاكم وفعل
بفتحة وضمة كضبع ثلاثة امثلة في مفتوح الفاء وثلاثة في مكسورها واثنان
في مضمومها والجمع المطرد في الاسماء الافعل بكسر اوله وسكون ثانيه ومؤنثه
فيقع فيهما وفي الصفات النوع الثاني مما يجب على افعل الرباعي المؤنث بلا

علامة

علامة الذي قبل اخره مدة الف او واو او ياء سوا فتح اوله او كسر او ضم فالمفتوح
كعناق انثى الجدي والمكسور نحو ذراع بالذال المعجمة والمضموم نحو عقاب الطاير
معروف والياء نحو يمين فتقول في جمعها اعنق واذرع واعقب وايمن وشذ افعل في نحو
مكان وشهاب وشراب وغراب وبقيد من المذكر يخرج بالرباعي نحو حمار ودينار وقادور
وانور ليس بكرة عند سيبويه وخرج بالتانيث نحو حمار وعمرو رغيف وبلا علامة
نحو سحابة ورسالة وبمدة قبل الاخر نحو زينب والى هذين النوعين اشار الناظم
بقوله لفعل اسما صح عينا افعل وللرباعي اسما ايضا يجعل ان كان كالعناق والذراع
في مد وتانيث وعد الاحرف البناء الثاني من ابنية القلة افعال وهو جمع لاسم
ثلاثي لا يستحق افعل السابق اما لانه على فعل بفتح اوله وسكون ثانيه ولكنه
معتل العين بالياء او بالواو نحو سيف واسياف وثوب واثواب او لانه على غير
فعل بفتح الفاء وسكون العين فيشمل ثمانية اوزان ثلاثة مع فتح الفاء نحو جمل
ونمر وعضد وثلاثة مع كسرها نحو حمل وعنب وابل واثنان مع ضم الفاء نحو
قفل وعنق فتقول في جمعها اجمال وانمار واعضاد واحمال بالمهملة واعناب وابال
بابدال الهمزة الثانية الفا واقفال واعناق والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير
ما افعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بافعال يرد ولكن الغالب في فعل بضم
الاول وفتح الثاني ان يجيء جمعه على فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه كصرد
بالصاد والراء المهملتين وهو طائر ضخم الراس يصطاد العصافير قيل وهو اول
طائر صام لله تعالى وجرذ بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري ضرب من الفار
ونغر بالنون والغين المعجمة والراء المهملة جمع نغرة كهمزة وهو طائر كالعصافير

جمع المنافير وخزز بخاء معجمة وزاءين معجمتين قال الجوهري ذكر الارانب فيقال في
جمعها صرعان وجرذان ونغران وخزان واليه اشار الناظم بقوله وغالبا
اغناهم فعلان في فعل كقولهم صرعان وشذ نحو ركاب جمع ركب كما شذ
في فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنة نحو اجمال جمع جمل بفتح الجيم
وسكون الميم وافراخ جمع فرخ بالفاء والراء والخاء المعجمة واحبار جمع حبر
بالحاء المهملة والباء الموحدة وازناد جمع زند بالزاي المفتوحة والنون
الساكنة وهو العود الاعلى الذي يقدح به النار والزندة هي السفلى قال الله
تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن يقال الحمل بالفتح لما في البطن
وبالكسر لما يحمل على الظهر وبالوجهين لحمل النخل قاله الفراء وقال تعالى
اتخذوا احبارهم وقال الحطيئة بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفي اخره
همزة تصغير حطأة بفتح الحاء وسكون الطاء وهي الضربة والحطاة ايضا
الضعة يقال حطات الرجل اذا ضربت عنده بالارض واختلف في تلقيبه بذلك
فقيل لقصره وقيل لانه ضرط في يوم بين قوم فقيل له ما هذا فقال حطيئة
وقيل لانه كان محصورا والرجل المحصورة هي التي لا تمس لها واسمه جرول ابن
اوس ويكنى ابي مليكة قاله ابن السيد ماذا تقول لافراخ بذي مرخ زغب
الحواصل لا ماء ولا شجر يخاطب بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان قد سجنه
واراد بالافراخ بالخاء المعجمة وهو بمعنى الاستشهاد والقياس في جمع فرخ
افرخ او فراخ ومرخ بفتح الميم والراء وبالخاء المعجمة واد كثير الشجر قريب من
فدك وزغب بضم الزاي وسكون الغين المعجمة من الزغب وهو الشعر ف—

الصغر

الصغر على ريش الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير واراد ما فوقك في اولاد صغار
جمع الاماء عنيهم ولا شجر اذا شكوا البكر دائم وقال الاخر وهو الاعشى
وجدت اذا اصطلحوا خيرهم وزندك اثقب ازنادها جمع زند على ازناد
وقياسه ازند وسمع ايضا افعل وافعال في شكل وسمع في لفظ ولحظ ومحل ووراء
وراد وهو اصل اللحيين وسطل وبطن ولحد ونجد وجبر وبلج والف وانف وثلج
وليس منه افنان من قوله تعالى ذواتا افنان انما هو جمع فنن وهو الغصن واما الفن
وهو النوع فجمعه فنون على القياس كصك وصكوك البناء الثالث من ابنية
القلة افعلة بكسر العين وهو جمع لاسم مذكر رباعي بمدة الف او ياء او واو
قبل الحرف الاخر سواء كان مفتوح الفاء ام مكسورها ام مضمومها فالالف مع
فتح الفاء نحو طعام ومع كسرها نحو حمار ومع ضمها نحو غراب والياء نحو
رغيف والواو نحو عمود فتقول في جمعها على افعلة كطعام واطعمة وحمار
واحمرة وغراب واغربة ورغيف وارغفة وعمود واعمدة وشذ كتاب وكتب
والقياس اكتبة ولم يقولوه قاله المهاباذي ووقع في الصحاح اذكر انه جمعت
النهار قلة في كثيرة نهر وفي قليله انهر والصواب انهرة كما في المحكم لان
النهار مذكور والى هذا البناء اشار الناظم بقوله في اسم مذكر رباعي بمد ثالث
افعلة عنهم اطرد والتزم بناء افعلة في فعال بالفتح وفعال بالكسر حال
كونهما مضعفي اللام او معتليهما فالاول وهو مضاعف اللام واراد به
بتضعيفها مماثلتها للعين ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس
واحد بتات بفتح الباء الموحدة وتاءين مثناتين فوق قال الجوهري هو الزاد

والحمار وقال ابو عبيدة متاع البيت وفي الحديث لا يوخذ منكم عشر البنات
وزمام بكسر الزاي قال الجوهري هو الخيط الذي يشد به في البرة او في الخشاش
ثم يشد في طرفه المقود وقد يسمى المقود زماما وزمام النعل ما يشد به
الشسع والخشاش بالكسر الذي يجعل في عظم انف البعير وهو من خشب والبرة
من صفر تقول في جمع بنات ابنة وفي جمع زمام ازمة والاصل ابننة وازممة فالتقى
مثلان فنقلت حركة اولهما الى الساكن قبلهما ثم ادغم احد المثلين في الاخر والثاني
وهو معتل اللام ما كان لامه واوا او ياء قفا بفتح القاف والباء الموحدة واناء
بكسر الهمزة الاولى فتقول في جمعهما على افعلة اقبية وانية بالف بعد الهمزة والاصل
اانية بهمزتين مفتوحة فساكنة ابدلت الساكنة الفا من جنس حركة ما قبلها
واليه اشار الناظم بقوله في فعال او فعال مصاحبي تضعيف او اعلال ويحفظ افعلة
في شحيح ونجي ونجد وهو ما ارتفع من الارض ووهي مصدر وهى السقاء اذا تخرق
وسح وسح بالسين المهملة فيهما وضمها كل بناء يسح به موضع وقدح وقن وخال
وباب وقفا وجايز بالجيم والزاي الخشبة الكبيرة في وسط البيت ووالم وناحية
وضنين بالضاد المثلثة بمعنا متنعم ونصيفة بنون وضاد بن معجمتين المصر
القليل وعيي بفتح العين المهملة وكسر الياء الاولى وتشديد الثانية وجرة بفتح
الجيم وتشديد الراء المهملة وعيل بفتح العين وتشديد الياء المثناة تحت وعقاب
ورمضان وتوان للربع الاول فاما شحيح ونجي وضنين وعيي فقالوا فيها اشحة
والجية والكنة واعيه مع انها صفات واما عقاب فقالوا فيه اعقبه مع انه
مونث واما نجد ووهي وسح وسح وقدح وقن وخال وقفا وباب وجرة فقالوا
فيها

فيها انجده واوهية واسحه واسحه واقدحه واقنه واخوله وابوبه واقفيه واجره
مع انها ثلاثية واما رمضان وتوان ونصيفة فقالوا فيها ارمضه واتونه
وانصفه مع انها زايدة على اربعة احرف واما عيل فقالوا فيه اعيله مع خلوه
عن مدة قبل اخره واما جايز وناحية فقالوا فيهما اجوزة وانحية مع ان المدة
فيها ليست قبل الاخر البناء الرابع من ابنية القلة فعلة بكسر اوله وسكون
ثانيه ولم يطرد في شيء من الابنية بل هو محفوظ في ستة اوزان فعل بفتحتين
نحو ولد وفتى وفعل بفتح اوله وسكون ثانيه نحو شيخ وثور وفعل بكسر
اوله وفتح ثانيه نحو ثني بكسر الثاء المثلثة وفتح النون والقصر حكاه الفارسي
الامر الذي يعاد مرتين وفي الحديث لا ثني في الصدقة اي لا توخذ في السنة مرتين والثنى
ايضا الثاني في السيادة وهو الثنيان بضم المثلثة وهو الذي يكون دون السيد
في المرتبة قاله ابن مالك وفعال بفتح اوله نحو غزال وفعال بضم اوله نحو غلام
وفعيل بفتح اوله وسكون ثانيه نحو صبي ونصي وجليل يقول في جمعها على فعلة
ولدة وفتية وشيخة وثيرة وثنية وغزلة وغلمة وصبية ونصية وجلة
والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة جمعا بنقل يدري فعل لنحو احمر وحمرا قال ابو
بكر ابن السراج هو اسم جمع لا جمع البناء الاول من ابنية الكثرة فعل بضم اوله
وسكون ثانيه وهو اخف اوزان الكثرة لكونه ثلاثيا مجرد الساكن الوسط وهو
جمع لشيئين احدهما افعل مقابل فعلاء بالمعنى كاحمر وابيض او ممتنعة
مقابلته لفعلاء اي لفعلاء لمانع خلقي وهو اكمر لعظيم الكمرة بفتح الكاف وهي
حشفة الذكر وادر بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة العظيم الادرة

بضم الهمزة وسكون الراء وهي الخصية المنتفخة بخلاف نحو آلى بمد الهمزة
للكبير الألية التي بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة ألفا كآدم فإن
المانع من أليا بفتح الهمزة وسكون اللام وفي آخره همزة قبلها ألف مسبوقة
بياء مثناة تحتانية تخلف الاستعمال فإنهم قالوا في المذكر الذي على وزن أفعل
ولم يقولوا في المؤنث أليا على وزن فعلاء والثاني مما يجمع على فعل فعلاء بفتح الفاء
وسكون العين مقابلا لأفعل كحمراء وبيضاء وممتنعة مقابلته أي لا أفعل
لمانع خلقي كرتقاء بالراء المهملة والتاء المثناة فوق والقاف من الرتق وهو
انسداد الفرج باللحم وعفلاء بالعين المهملة والفاء من العفل بفتح العين وهو
شيء يخرج في قبل المرأة يشبه الأدرة للرجل بخلاف نحو عجزاء بالجيم والزاي للكبيرة
العجز فإن المانع من أعجز تخلف الاستعمال فإن العرب قالوا في المؤنث عجزاء ولم يقولوا
في المذكر أعجز رجال البدو وامرأة عجزاء إذ لم يسمع فيحفظ ولا يقاس عليه هذا
مقتضى كلامه وهو في ذلك تابع للتسهيل ونقل المرادي وابن عقيل في شرحيهما
على التسهيل عن ابن مالك أنه ذكر في غير التسهيل أن فعلاء يطرد في هذا النوع
كما اطرد في أحمر وحمراء وما ذكر من أنهم لا يقولون من امرأة أليا ولا رجل أعجز هو
على أشهر اللغات وقد حكي امرأة أليا ورجل أعجز وعلى هذا يقال رجال ألي ونساء
ألي ورجال عجز ونساء عجز وتكون في جمع نحو أبيض بيض بكسر الفاء تصحيحا للعين
لئلا ينقلب الجمع ووزنه فعل بالضم على الأصل وفعل بالكسر وإلى فعل أشار الناظم
بقوله فعل لنحو أحمر وحمرا البناء الثاني من أبنية الكثرة فعل بضمتين وهو
تعم ح يجي حسن لأنه لما فرغ من فعل بالإسكان أعقبه بفعل بالتحريك لأنهما وزنان

يختلفا

يختلفان إلا بالحركة والسكون وهو مطرد في شيئين أحدهما في وصف على فعول
بفتح الفاء بمعنى فاعل كصبور وصبر وغفور وغفر بخلاف حلوب وركوب فإنهما
بمعنى مفعول والثاني في اسم رباعي في العدد بمدة ألف أو واو أو ياء قبل لام صحيحة
غير معتلة مطلقا من غير تقييد بحرف معين من أحرف العلة أو غير مضاعف إن
كانت المدة ألفا لا غير وما مدته ألف ثلاثة أوزان مفتوح الأول نحو قذال للمذكر
وهو جماع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية وأتان بالمثناة
الفوقانية للمؤنث من الحمير ومكسور الفاء نحو حمار للمذكر وما مدته ياء نحو قضيب
للمذكر وكثيب للمؤنث وما مدته واو ومع التضعيف نحو سرير للمذكر
وذلول للمؤنث وخرج بقوله لام غير معتلة نحو كساء وقباء فلا يجمعان على فعل
لأجل اعتلال اللام لأنهما لو جمعا على فعل لزم قلب الضمة كسرة لتنقلب واو كساء ياء
ولتسلم ياء قباء فيصيران على وزن فعل بضم الفاء وكسر العين وهو بناء قد رفضوه لما فيه
من ثقل الخروج من ضم إلى كسر والخوف من ذلك غالب لا لازم وقد قال ابن يعيش ما نصه
وقالوا في المعتل ثني وثني والأصل ثني بضم النون فأبدلوا من الضمة كسرة لئلا تنقلب
الياء واوا كما فعلوا في أجر وأدل وخرج بقوله غير مضاعف إن كانت المدة ألفا نحو
هلال وسنان فلا يجمعان على فعل لأجل تضعيفهما أي اللام مع الألف فلا يقال في جمعهما
هلل ولا سنن لما فيه من ثقل التضعيف مع الضم وشذ عنان بكسر العين لما يقاد
به الفرس وبفتحها للسحاب وفيه نناسب لا على اللاعل ولا سبل للأسبل وعنن
وحجاج بحاء مهملة مكسورة وجيمين العظم المستنبت عليه شعر العين وقيل هو الأعلى
الذي ينبت عليه الحاجب وحجج ووكواك بفتح الواو ومهملتين الضعيف

وصوف ويطرد فُعُل بضمتين في فَعِل بفتح الفا وكسر العين اسما نحو نمر وصفة نحو
خشن وفي فعيل صفة نحو نذير وفي فعيلة مطلقا اسما نحو صحيفة وصفة نحو
نجيبة وفي فَعْل بفتح أوله وسكون ثانيه نحو سقف ورهن وفي فاعل نحو نازل وشارف
وفي فَعَل بفتحتين نحو نصف وفي فِعال بكسر الفا وفتحها صفة نحو كناز بكسر الكاف
وصناع بفتح الصاد أي حاذقة وفي فعيلة بفتح أوله وكسر ثانيه نحو فريحة وفي
فعلة بفتحتين نحو خشبة وفي فِعْل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو ستر وإلى فُعُل
بضمتين أشار الناظم بقوله وفُعُل لاسم رباعي بمد قد زيد قبل لام أعلالا فقد ما لم
يضاعف في الأعم ذو الألف البنا الثالث فُعَل بضم أوله وفتح ثانيه ولو قيل معه فعل
فُعُل بضمتين كان أولى لأنه أخف منه وهو مطرد في شيئين أحدهما في اسم على
فُعْلة بضم أوله وسكون ثانيه ويستوي في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها
فالصحيح كقربة وقرب وغرفة وغرف والمعتل اللام نحو مدية ومدى وزبية وزبى
والمضاعف اللام نحو حجة وحجج ومدة ومدد والثاني في الفُعلى بضم الفا أنثى
الأفعل صفة كالكبرى أنثى الأكبر والوسطى أنثى الأوسط والصغرى أنثى
الأصغر بخلاف حبلى فإنها ليست أنثى أفعل لأنها صفة لا مذكر لها فلا تجمع على فعل
وشذ فُعَل في فُعْلة صفة نحو بهمة بضم البا الموحدة وسكون الها وهو الرجل
الشجاع الذي لا يدرى من أين يؤتى لشدة بأسه والجمع بهم قاله في الصحاح وفُعْلى
مصدرا نحو رؤيا يقال رأى في منامه رؤيا على فعلى من غير تنوين وجمع الرؤيا رؤى
بالتنوين مثل رعى قاله الجوهري وفَعْلة بفتح أوله وسكون ثانيه نحو نوبة بفتح
النون والبا الموحدة وقاس عليها الفرا وفَعْلة بفتح أوله وسكون ثانيه معتل

اللام

اللام نحو قرية وفَعْلة بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح اللام نحو بدرة بفتح
الموحدة وهي عشرة آلاف درهم وجمعها بدور وبدر بكسر أوله وفتح ثانيه
ولم أقف على جمعها على فُعَل بضم أوله وفتح ثانيه فذكرها هاهنا فيه نظر وفِعْلة
بكسر أوله وفتح ثانيه معتلا نحو لحية ولحى وفُعَل بضم أوله وفتح ثانيه معتلا
نحو تخمة بالتا المثناة فوق والخا المعجمة وإلى فُعَل بضم أوله وفتح ثانيه أشار
الناظم بقوله وفُعَل جمعا لفُعْلة عُرف ونحو كبرى البنا الرابع فِعَل بكسر
أوله وفتح ثانيه وهو جمع لاسم تام على زنة فِعْلة بكسر أوله وسكون ثانيه
غير واحد فعل كحجة وحجج وفي التنزيل ثماني حجج وكسرة وكسر وفرية بالفا
واليا المثناة تحت وهي الكذبة وفرى وخرج بذكر لاسم الصفة نحو صغرة وكبرة
وعجزه وبالتمام نحو عدة وزنة فإنهما نقص اللام وعوض منها التا وإليه أشار
الناظم بقوله وفِعْلة فِعَل ويطرد فِعَل باتفاق في فِعال واحد فِعْل بكسر الفا وسكون
العين نحو سدرة وسدر ويقال في تثنيته وأحرف التنزيل حملا على سدر وفي المعوض
من لامه تا التأنيث نحو ذكرة وذكر وفي فَعْلة بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح
الأول نحو قصعة وقصع وبضعة وبضع وفي فِعْلة بكسر أوله وسكون ثانيه
نحو ذربة بكسر الذال المعجمة وسكون الرا والبا الموحدة كما في الصحاح والضيا
وهي بكسر الحا المهملة يقال في جمعها ذرب وحيم والذربة المرأة الجريئة
اللسان والحمت الرجل الشجاع وفي فِعْل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو
هدم بكسر الها وسكون الدال الثوب الخلق جمعوه على هدم رواه ابن سيده
وفي فُعْلة بضم أوله كصورة وصور والصور بكسر الصاد لغة في الصور بضمها

جمع صورة ذاله في الصحاح البناء الخامس فعلة بضم اوله وفتح ثانيه وهو
مطرد في وصف لفاعل مذكر على زنة فاعل معتل اللام بالياء او الواو كرام ورماة
وقاض وقضاة وغاز وغزاة والاصل فيهن رمية وقضية وغزوة قلبت الواو والياء
الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل ان اصلها فعلة بفتح الفاء وان الفتحة حولت
ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها واليه اشار الناظم بقوله في نحو رام ذو
اطراد فعلة فخرج بقوله وصف نحو واد وبالتذكير نحو عاقر وبالعقل نحو اسد
ضار وبوزن فاعل نحو ظريف وبمعتل اللام نحو ضارب فلا يجمع شيء من ذلك على
فعلة وشذ في صفة على غير فاعل نحو كمي وكماة وفي فاعل اسما نحو باز وبزاة وهام
وهامة وفي فاعل صحيح اللام نحو هادر وهدرة بالدال المهملة وهو الرجل الذي
لا يعتد به البناء السادس فعلة بفتحتين وهو شائع في وصف لمذكر عاقل
صحيح اللام نحو كامل وكملة وساحر وسحرة وسافر وسفرة وبار وبررة قال الله
تعالى بايدي سفرة كرام بررة وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس واليه اشار
الناظم بقوله وشاع نحو كامل وكملة فخرج بالوصف لا اسم نحو واد وباز وبالتذكير
نحو كاملة وحائض وبالعقل نحو سابق صفة فرس وبصحة اللام نحو رام وغاز
فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة بفتحتين الا ما شذ في غير فاعل نحو سيد وسادة
بوزنها فعلة وفي بعض نسخ الصحاح وزن سادة فعالة وهو سهو وقوله شاع
تبع فيه النظم وكان الاولى ان يعبر بمطرد لانه لا يلزم من الشياع الاطراد البناء
السابع فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه وهو جمع لما دل على هلك
او توجع او نقص مما من فعيل حال كونه وصفا للمفعول بالتوجع جريح وجرحى

واسير

واسير واسرى والهلك نحو قتيل وقتلى وصريع وصرعى وحمل عليه ستة اوزان
مما دل على آفة من ذلك احدها فعيل وصفا للفاعل لا للمفعول كمريض ومرضى
والثاني فعل بفتح اوله وكسر ثانيه كزمن وزمنى وهذان الوصفان مما يدل على
التوجع والثالث فاعل كهالك وهلكى والرابع فيعل بفتح اوله وسكون ثانيه
وكسر ثالثه كميت اصله ميوت اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما
بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء لاجتماع المثلين وهل هو فيعل او
فيعل بفتحها او فيعل كطويل اقوال محكية في شرح اشهرها اولها والخامس افعل
كاحمق وحمقى والسادس فعلان كسكران وسكرى وهذا الوصف مما يدل على
نقص ما ونحو كيس وكيسى ونحو رب ونحو ربى ودلم وجلم وجلمى والى فعلى اشار الناظم
بقوله فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قمن البناء الثامن فعلة
بكسر اوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل حال كونه اسما بضم الفاء وسكون العين
ويكون صحيح اللام نحو قرط وقرطة بالقاف والراء والطاء المهملتين ما يعلق في شحمة
الاذن وزوج وزوجة بالجيم ودرج ودرجة واجوف نحو كوز بالزاي وكوزة ومضاعفا نحو دب
ودببة وقليل في اسم على زنة فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو غرد بالغين
المعجمة والراء نوع من الكماة وهو عند الفراء بفتح الفاء وعند غيره بكسرها
وظاهر الصحاح ان غردة جمع لمكسور الفاء او مكسورها نحو قرد وقردة بالقاف
والراء وقل ايضا في نحو ذكر بفتحتين ضد الانثى وكنف وهادر وعلج ورقف
ونحوه واليه اشار الناظم بقوله لفعل اسما صح لاما فعله والوضع في فعل
وفعل قلله وفهم بقوله صحيح اللام نحو ظبي ونحي ومدي فلا يجمع شيء منها

على وصلة البنا التاسع فعل بضم اوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف
على زنة فاعل وفاعلة حال كونهما صحيح اللام سوا صحت عينها او اعتلت
كضارب وصايم ومونثهما ضاربة وصايمة فتقول في جمعهما ضرب وصوم وشمل
نحو حايض وحيض وخرج بقيد الوصف الاسم نحو حاجب العين وحايرة البيت فلا
يجمعان على فعل واليه اشار الناظم بقوله وفعل لفاعل وفاعلة وصفين ونحو
نحو غاز وغزى وعاف بالعين المهملة والفا اي سايل وعفى لاعتلال لامهما
كما ندر فعل في نحو امراة خريدة بفتح الخا المعجمة وكسر الرا المهملة وسكون
اليا اخر الحروف الخفية اي ذات الحيا بالحا المهملة واليا المثناة التحتانية
وقيل العذرا وجمعها خرد وقالوا خرايد على القياس ونفسا ونفس ورجل اعزل
ورجال عزل اذا لم يكن معهم سلاح وزعم بعضهم انه اذا فعلا لا يجمع على فعل
ورد بالسماع كقوله وابغا رجال سادة غير عزل مصالبة امثال الاسود
الضراغم وقالوا رجل احمر لانه وصف غير لازم في لبل انه لونها ولاعطا او سيبا
او مجاز الق عند هذه الصفة البنا العاشر فعال بضم اوله وتشديد
ثانيه وهو جمع لوصف لمذكر على زنة فاعل صحيح اللام سوا كانت لامه
همزة ام لا كصايم وصوام وقايم وقوام وقارئ وقرا وقل فعال في جمع
فاعلة كقوله وهو القطامي ابصارهن الى الشبان مايلة وقد اراهن عني
غير صداد قال الموضح في الحواشي لا اعلم احدا ذكر مجيئه في فاعلة للمونث
الا في هذا البيت وحكايته مشهورة بين الاصمعي وابن الاعرابي والظاهر
ان الضمير المونث للابصار لا للنسا لا يقال ابصار صادة كما يقال ابصار حادة وهو

جمع

جمع صاد لا جمع صادة لان القياس فعال ان يكون جمع فاعل لا فاعلة انتهى ولا
يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضماير وعود الضمير الى غير المحدث عنه ندر فعال
في فاعل المعتل الواو واليا كغز جمع غاز وسرى جمع سار لان اصل غزا غزاو وسراى قلبت
الواو واليا همزة لتطرفهما اثر الف زايدة البنا الحادي عشر فعال بكسر اوله
وهو يكون جمعا لثلاثة عشر وزنا الاول والثاني فعل وفعلة بفتح الفا
وسكون العين فيهما حال كونهما اسمين او وصفين غير يايي الفا والعين فالاسم
منها نحو كعب وكعاب وقصعة وقصاع والصفة منها نحو صعب بمهملتين
وصعاب وخدلة وخدال بالخا المعجمة والدال المهملة ممتلية الساقين والذراعين
وندر فعال في جمع فعل يايي الفا نحو يعر بالياء المثناة تحت وبالعين والراء
المهملتين الجدي يربط في الزبية للاسد ليقع فيها وفي المثل اذل من يعر او
يايي العين نحو ضيف وضياف وضيعة بالضاد المعجمة وضياع واليه اشار
الناظم بقوله فعل وفعلة فعال لهما وقل فيما عينه اليا منهما الوزن [illegible]
الثالث والرابع فعل وفعلة بفتح اولهما وثانيهما حال كونهما اسمين غير
معتلي اللام كجمل وجمال وجبل وجبال بالجيم فيهما ورقبة ورقاب وثمرة وثمار
وخرج نحو فتى وعصى لاعتلال اللام ونحو طلل لتضعيفها ونحو بطل لانه صفة وشذ
طلال وحسان والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل ايضا له فعال ما لم يكن في لامه
اعتلال او يك مضعفا ومثل فعل ذو التا الوزن الخامس والسادس فعل بكسر
اوله وسكون ثانيه ذيب وذياب وبير وبيار وفعل بضم الفا وسكون العين
كدهن ودهان ورمح ورماح وشرط هذين الوزنين ان يكونا اسمين احترازا من

نحو جلف وحلو وشرط ثانيهما أن يكون واوي العين كحوت ولا يائي كهين
قاله المرادي أخذا من التسهيل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وفعل مع فعل
فاقبل الوزن السابع والثامن فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه صحيحي اللام كظريف
وظراف وكريم وكرام وشريف وشراف ومؤنثاتها كظريفة وظراف وكريمة
وكرام وشريفة وشراف بخلاف غني ووفي ومؤنثهما لاعتلال اللام نحو جريح
فإنه بمعنى مفعول وقرأ الكسائي فجعلهم جذاذا بكسر الجيم قال الفراء والزجاج
الجذاذ وهو جمع جذيذ مثل ثقيل وثقال والجذاذ بمعنى المجذوذ وهو المكسور
قاله الواحدي في البسيط فاقتضى هذا أن فعيلا الوصف قد يجمع على فعال وإن كان
بمعنى مفعول قاله الموضح في الحواشي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وفي فعيل وصف
فاعل ورد كذلك في أنثاه أيضا اطرد والخمسة الباقية من الثلاثة عشر وزنا
مما يجمع على فعال فعلان بفتح الفاء صفة ومؤنثه فعلى بلا ألف وفعلانة بالتاء
وفعلان بضم الفاء صفة وأنثاه فعلانة بالتاء لا غير فمفتوح الفاء كغضبان وغضاب
وغضبى وغضاب وندمان وندام ومضموم الفاء نحو خمصان وخماص وخمصانة
وخماص وفي الحديث تغدو خماصا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وشاع في وصف على
فعلانا أو أنثييه أو على فعلانا ومثله فعلانة والعرب التزموا في فعيل وأنثاه
إذا كانا واوي العين صحيحي اللامين كطويل وطويلة أن لا يجمعا إلا على فعال
بخلاف غيرهما فإنه لا يلزم فعالا بل يجمع عليه وعلى غيره تقول كريم وكرماء وكرام
وظريف وظرفاء وشريف وشرفاء وإنما لم يشاركها نحو طويل في ذلك لقلته قال في الهمع
قال ابن جني لم يأت فعيل صفة عينه واو وفاؤه ولامه صحيحان إلا في ثلاث كلمات

طويل

طويل ونوير وصويب من قولهم سهم صويب أي صائب قال وأما القويم فإنه
وإن كان صفة إلا أنه صار اسما انتهى وإليه أشار الناظم بقوله والزمه في نحو طويل
وطويلة تفي وفي فعال أيضا له فعل وصف على فاعل نحو راع ورعاء وفي التنزيل حتى يصدر
الرعاء وقائم وقيام وفي التنزيل وإنهم قيام وآم بهمزة ممدودة وميم مشددة
من أم بمعنى قصد وأصله آمم كضارب فأدغم الميم في الميم للتماثل وجمعه إمام
بكسر الهمزة كقيام قيل ومنه واجعلنا للمتقين إماما قاله ابن الحاج ومؤنثاتهن
كراعية ورعاء وقائمة وقيام وآمة وإمام وفي فعال أيضا وصف على أفعل نحو أعجف
أي هزيل وعجاف ومؤنثه عجفاء وعجاف ومنه سبع عجاف لأن مفرده بقرة عجفاء
وحكى الفارسي وأبو حاتم أجرب وجراب زاد أبو حاتم أبطح وبطاح قاله ابن سيده
في شرح إصلاح المنطق فسقط ما قيل أن أعجف لا نظير له وفي وصف على فعال
بتخفيف العين نحو جواد بفتح الجيم وتخفيف الواو وجياد والأصل جواد قلبت
الواو ياء لوقوعها إثر كسرة قال وخير الجياد ما يقعن من سار وفي وصف فيعل نحو
خير بفتح الخاء وتشديد الياء المثناة تحت المكسورة وخيار وفي وصف على فعلا
نحو بطحا وبطاح وفي وصف على فعلى بضم الفاء نحو أنثى وإناث وفي اسم على فعول بفتح
الفاء نحو قلوص وقلاص وفي فعل بفتح أوله وكسر ثانيه نحو زخل وهو بالزاي والخاء
المعجمة الأنثى من ولد الضأن وفي فعل بفتح أوله وكسر ثانيه نحو نمر ونمار وفي فعالة
نحو عباءة وعباء وفي فعلة بضم أوله وسكون ثانيه نحو برمة وبرام ونطفة ونطاف
وفي فعل بضم أوله وفتح ثانيه كربع ورباع وفي فعل بضمتين جمع وجماع وفي فعيل
نحو فصيل وفصال وفي فعل بفتح أوله وضم ثانيه كسبع وسباع وفي فعلان بفتح الفاء

وسكون العين كضبعان وضباع البناء الثاني عشر من ابنية الكثرة فعول بضمتين
ويطرد في العلم اربعة احدها اسم على فعل وكسر ثانية نحو كبد وكبود ووعل
ووعول وهو اي فعول فيه اي في فعل ذا اللازم واليه يشير قول الناظم وبفعول نحو
كبد يخص غالبا ومن غير الغالب نمر ونمار وجاء نحو نمر نمور على القياس ونمر
بضمتين على غير القياس قال حكيم بن معية الربعي فيها عيايل اسود ونمر
انشده سيبويه وقال ابن الضائع اراد نمر بسكون الميم ثم نقل واتبع وقال غيره
لم يكن مقصورا اي مختصرا من نمور بحذف الواو للضرورة وقال ابن مالك في جمعه
انمار على غير القياس فيحصل في جمعه اربعة اوزان قياسيه وهو نمور وثلاثة على
غير القياس وهي نمار وانمار ونمر والعبابيل جمع عبيل واحد العبيل قاله الصغاني
والثلاثة الباقية من الاربعة المطرد فيها فعول الاسم الثلاثي الساكن العين
حال كونه مفتوح الفا ليس عينه واوا نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس وخرج
عنه حوض فلا ينقاس فيه فعول وشذ في برج بروج وهم الجماعة من الناس
ومكسورها نحو حمل بالحا المهملة وحمول وضرس وضروس ومضمومها نحو
جند وجنود وبرد وبرود واليه اشار الناظم بقوله كذاك يطرد في فعل اسما
مطلقا الفا الا في ثلاثة من مضموم الفا لم يطرد فيها فعول احدها معتل
العين كحوت فان جمعه حيتان والثاني معتل اللام كمدى فان جمعه امدا قال
سيبويه لا يكسر على غير ذلك قال في المحكم المدى من المكاييل معروف وقال ابن
الاعرابي هو مكيال ضخم لاهل الشام واهل مصر والجمع امدا وقال الجوهري هو
القفيز الشامي وهو غير المد وشذ في نؤي نوي بنون مضمومة بعدها
همزة

همزة نُؤيّ بضم النون وكسر الهمزة وتشديد اليا قال الشاعر خلت الا اياما
ونؤيا مما ورها كاشرتة الاضين والاحرب استثنا واياما منصوب على الاستثنا
وهو بالياء المثناة التحتية والصاد المهملة جمع ايص بل قصير يشبه في اسفل
الخبا الرونج والنؤيّ بضم النون وكسر الهمزة وتشديد اليا جمع نؤي وهي حفيرة
تجعل حول الخبا لئلا يدخله ما المطر واصل الجمع نؤوي على زنة فعول اجتمع فيه الواو
واليا وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يا والضمة كسرة لتسلم اليا ثم ادغمت
احدى اليايين في الاخرى لتماثلهما فصار نؤيا ويقال فيه ايضا نِيِيّ بكسر النون اتباعا
لكسرة الهمزة وانآء وبعضهم من الهمزة ثم يقولون انائي على القلب مثل ابار
وابار وارا والاضين بكسر الهمزة جمع اضاة وهي الغدير والمستثنى الثالث
من فعل بضم العين المضاعف فانه لا يجمع على فعول كمد بضم الميم المكيال فانه يجمع
على امداد وشذ في جمع دص بالدال المهملة المضمومة والصاد المهملة وهو
الورس كما قال الجوهري وقال غيره الزعفران قال عمرو بن كلثوم مشعشعة كان
الحص فيها اذا ما الما خالطها سخينا دصوص فاعل شذ ويطرد فعول
في فعل بفتحتين اسما كاسد واسود وشجن بالشين المعجمة والجيم الحاجة حيث
كانت والجمع شجون والشجن ايضا الحزن والجمع اشجان وندب بفتح النون والدال
المهملة والبا الموحدة لغة اثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب
وذكر بفتحتين مقابل انثى والجمع ذكور وطلل وطلول البنا الثالث عشر فعلان
بكسر اوله وسكون ثانيه ويطرد ايضا في اربعة اسم على فعال بضم
الفا كغلام وغلمان وغراب وغربان وعلى فعل بضم اوله وفتح ثانيه كصرد

لما يروض به او وجرذ بالجيم والراء والذال نوع من الفيران والجمع جرذان او فعل
بضم اوله وسكون ثانيه حال كونه واوي العين كحوت وحيتان وكوز وكيزان بالزاي
او على فعل بفتحتين كتاج بالجيم وتيجان وساج وسيجان وخال وخيلان وهي النقطة
المخالفة لبقية لون البدن وجار وجيران ونار ونيران وقاع وقيعان والياء في الجميع
منقلبة عن واو الا في خال فانها منقلبة عن ياء والخال اخ الام الفه منقلبة عن واو
وجمعه اخوال وقل فعلان في فعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو حسل وحسلان وذرم
وذرمان وشقب وخشبان وحبك وحبكان وزند وزندان وشقذ وشقذان
وشيخ وشيخان وصنو وصنوان وقنو وقنوان هذه تسعة الفاظ ذكرها ابن
جني ونظمها ابن مالك في بيتين وقال الحسل والذي في التكسير فعلان وهكذا اقل
خشبان ونيطان وزندان وشقذان هكذا جمعت ومثل ذلك صنوان وقنوان والحسل
ولد الضب والحزم سنان الرمح والخشب الغزال والحبك قطيع النعام والزند
المثل وايضا فرخ الشجرة وقيل ما لا زمن اغصانها والشقذ ولد الحرباء والشيخ نبت
والصنو والقنو مثلا وفي فعل بفتحتين نحو خرب بفتح الخاء المعجمة والراء ذكر
الحبارى سمي بذلك لسكونه في الخراب وجمعه خربان بكسر الخاء قاله في الضياء
وفي فعال بفتح اوله نحو غزال وغزلان وفي فعال بكسر اوله نحو صوار بكسر الصاد
المهملة وحكي ضمها وهي القطيع من بقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها وفي فاعل نحو حايط وحيطان وفي فعيل نحو ظليم
بفتح الظاء المشالة ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها وفي فعول نحو
خروف وخرفان وفي فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو نسوة ونسوان وفي وجه

على فعل نحو ضيف وضيفان او على فعال نحو شجاع وشجعان البناء الرابع عشر
فعلان بضم اوله وسكون ثانيه ويكثر في الغالب ثلاثة في اسم على فعل
بفتح اوله وسكون ثانيه كظهر بالمشالة وظهران وبطن وبطنان او فعل
بفتحتين حال كونه صحيح العين كذكر وذكران وجذع للثني من المعز وجذعان
قال الموضح في الحواشي وهذا مثال ابن هشام وهو خطأ لان جذع صفة لا اسم انتهى
وهذا الاعتراض بالنظر الى الوصف الاصلي لا باعتبار غلبة الاسمية او على
فعيل كقضيب وقضبان ورغيف ورغفان وكثيب وكثبان وقل فعلان بضم
الفاء في فاعل نحو راكب وركبان وراجل ورجلان وجمع راجل على رجل كصحب في
رجالة ورجال وفي افعل نحو اسود وسودان واحمر وحمران وزعم الفراء ان سودان
وحمران جمع سود وحمر فهو جمع الجمع لا جمع المفرد ورد بان فعلا صفة لا يجمع
على فعلان وفي فعال بضم الفاء كحوار بالحاء المهملة وحوران والكثير حيران وزقاق
بزاي وقافين وهو السكة وزقان بادغام عينه في لامه لزوال المانع من التقاء
المثلين وعبر عن المقيس بالكثير وعن المحفوظ بالقليل ولم يخالف التسهيل الا
في جذع فانه جعله من قسم المحفوظ بناء على انه صفة البناء الخامس عشر
فعلاء بضم اوله وفتح ثانيه ويطرد في فعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى فاعل
او بمعنى مفعل او مفاعل حال كونه غير مضاعف ولا معتل اللام فالاول كظريف
وظرفاء وكريم وكرماء وبخيل وبخلاء والى ذلك اشار الناظم بقوله ولكريم وبخيل
فعلا كذا لما ضاهاهما قد جعلا ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط
فانهم استغنوا فيهن بفعال قال سيبويه ولا يقولون صغراء ولا صبحاء ولا سمناء

والثالث كسميع بمعنى مسمع والأليم بمعنى مؤلم فإنه يقال في جمعهما سمعاء وألماء
قاله ابن مالك وشرح فيهما والثالث نحو جليس وخليط بمعنى مجالس ومخالط
فإنه يقال في جمعهما جلساء وخلطاء وشذ أسير وأسراء وقتيل وقتلاء لأنهما بمعنى
مفعول وكثر فعلاء في فاعل الدال على معنى غير مكتسب كالغريزة بالغين المعجمة
والراء والزاي وهو الطبيعة التي الإنسان عليها كعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء
وشاعر وشعراء فإن العقل والصلاح والشعر من الأوصاف الشبيهة بالأوصاف
الغريزية كالكرم والبخل من جهة أن كلا منهما غير مكتسب وشذ فعلاء في نحو
جبان وجبناء وخليفة وخلفاء قال سيبويه وقولهم خلفاء لمجيئه في المعنى على
خليف لأنه لا يقع إلا على مذكر والتاء لا تثبت في تكسيره وقال أبو علي جمع خليفة
خلائف على نحو كرائم أو الهم جمع كريمة وسمح بسين مهملة مفتوحة وميم
ساكنة وفي آخره حاء مهملة الكريم وجمعه سمحاء بالحاء المعجمة خلافا لأبي
حيان وودود وودداء ورسول ورسلاء لأنها ليست على فعيل ولا على فاعل البناء
السادس عشر أفعلاء بكسر ثانيه وهو نائب عن فعلاء في المضعف من فعيل
بمعنى فاعل كشديد وأشداء وعزيز وأعزاء وفي المعتل اللام من فعيل بمعنى فاعل
كولي وأولياء وغني وأغنياء وإنما ناب أفعلاء عن فعلاء في المعتل اللام والمضعف
لأنهم لو قالوا في غني غنياء لتحرك حرف حرف ما قبله فينقلب ألفا فيلتقي
ألفان فتحذف إحداهما لالتقائهما فتختل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لأن حرف العلة
بعد ألف فلا يعل لأجلها ولو قالوا شدداء التقى حرفا التضعيف لزوال الفاصل
ولا يمكن الإدغام لأن فعلاء وزن خاص بالاسم فلا يدغم وشذ تقي وتقواء وسمح

وسمحوا

وسمحوا وشذ فعلاء في غير المضعف والمعتل نحو نصيب وأنصباء وصديق وأصدقاء
وهين وأهوناء وأما كثير وأكثراء فشاذ وإن كان من فعيل لأنه بالثاء المثلثة
بمعنى متمم وهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل وبالباء المهملة اسم لا صفة وإلى
ذلك أشار الناظم بقوله وناب عنه أفعلاء في المعل لاما ومضعف وغير ذاك قل
البناء السابع عشر فواعل وهو يطرد في سبعة ثانيها ألف زائدة أو واو
غير ملحقة بخماسي وذلك في فاعلة اسما كانت أو صفة كناصية وكاذبة
وخاطئة فناصية اسم وكاذبة وخاطئة صفة فيقال في جمعها نواص وكواذب
وخواطئ وفي اسم على فوعل كجوهر وجواهر وكوثر وكواثر أو اسم على فوعلة
كصومعة وصوامع وزوبعة وزوابع والصومعة بيت النصارى قاله في
القاموس والزوبعة بالزاي والباء الموحدة المفتوحتين رئيس من رؤساء الجن
ومنه سمي الإعصار زوبعة وهو ريح تثير الغبار ويرتفع إلى السماء كأنه عمود
قاله في الصحاح أو اسم على فاعل بالفتح في العين كخاتم على إحدى اللغتين وخواتم
وقالب على لغة الفتح وقوالب وكاهل كذلك وكواهل أو اسم على فاعلاء بالكسر
في عينه وبالمد نحو قاصعاء وقواصع وراهطاء ورواهط ونافقاء ونوافق
والثلاثة أسماء لجحرة اليربوع فالراهطاء بالراء والطاء المهملتين هي التي
يخرج منها التراب ويجمعه والقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين
نفقة يجمع فيها ثم يأتي فالتراب التي أخرجه من الراهطاء فيسد به فم الجحر لئلا
يدخل عليه والنافقاء بالنون والفاء والقاف حفرة يكتمها ويظهر غيرها وهو
موضع يرققه فإذا أتي من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فخرج أو اسم على

فاعل بكسر العين كحاجز وحواجز وهو بالجيم والزاي الخشبة المعترضة بين
الحائطين ومنه جائزة الطاحون وقيل الخشبة التي تحمل عليها خشب البيت
وكاهل وهو مجمع الكتفين وكواهل وفي وصف على فاعل بكسر العين لمؤنث لا
تدخله تاء الفرق كحائض وحوائض وكطالق وطوالق او في وصف على فاعل لغير
عاقل من المذكر كصاهل صفة فرس وصواهل وشاهق صفة مكان وشواهق
وكطالع صفة نجم وطوالع وشذ فواعل من وصف على فاعل لمذكر عاقل من ذلك
قولهم فوارس في جمع فارس ونواكس في جمع ناكس قال الفرزدق واذا الرجال
راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار وفي جمع سابق صفة لمذكر
سوابق وفي جمع هالك هوالك قال وايقنت اني عند ذلك ثائر غداة اذ ام
هالك في الهوالك وزعم بعضهم ان ذلك كله قياس وانه جمع لفاعلة وكانه
قيل طائفة هالكة وطوائف هوالك وكذا البواقي نقله الموضح في الحواشي واقره
وقال ابن الحاجب في شرح المفصل اما فوارس والذي حسنه انتفاء الشركة بينه
وبين المؤنث لانهم لا يقولون امراة فارسة واما هوالك فجاء في مثل هالك في
الهوالك والامثال كثيرا ما تخرج عن القياس واما نواكس فضرورة وخرج بقولنا
ثانيها الف زائدة نحو ادهم فان الهمزة فيه غير زائدة فيقال في جمعه اداهم بزنة افاعل
لا فواعل وبقولنا او واوا غير ملحقة فيما سبق نحو فوعل وكسر فانه ملحق بسفرجل
فيقال في جمعه فعالل بكسر بزنته ومر لا فواعل والى ذلك اشار الناظم بقوله فواعل
لفوعل وفاعل وفاعلاء مع نحو كاهل وحائض وصاهل وفاعله وشذ في الفارس
مع ما ماثله الفنا الثامن عشر فعائل ويطرد في كل رباعي مؤنث كان
تانيثه

تانيثه بالتاء كسحابة وسحائب وصحيفة وصحائف وحلوبة وحلائب ورسالة
ورسائل وذؤابة وذوائب وظريفة وظرائف او كان تانيثه بالمعنى كشمال
بكسر الشين مقابل اليمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وجمعها شمائل
قال الله تعالى عن اليمين وعن الشمائل وحكى اللحياني في جمع اسماء الريح شمال
وشمائل وعقاب وعقائب وعجوز وعجائز وسعيد علم امراة وسعائد وشذ
في ليل ولائل او كان تانيثه بالالف المقصورة كحبارى وحبائر او بالممدودة كجلولاء
وجلائل بالجيم قرية بناحية فارس وشذ ضرة وضرائر وكنة وكنائن وكنة
وكنائن وحرة وحرائر لانهن ثلاثيات واليه اشار الناظم بقوله وبفعائل اجمعن
فعالة وشبهه ذا تاء او مزالة الفنا التاسع عشر فعالي بفتح اوله وكسر
رابعه ويطرد في الفاظ سبعة احدها فعلاة بفتح اوله وسكون ثانيه كموماة
وهي الفلاة الواسعة التي لا نبات بها وجمعها موام قاله صاحب الصحاح والثاني
فعلاة بكسر اوله وسكون ثانيه كسعلاة بالسين والعين المهملتين اخبث
الغيلان وجمعها سعال قال عجائز مثل السعالي خمسا والثالث فعلية بكسر
اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كهبرية بالباء الموحدة والراء والياء المثناة
التحتانية مخففة وهي ما يتعلق باصول الشعر مثل نخالة الدقيق وقيل ما تطاير
من زغب القطن وجمعها هبار والرابع فعلوة بفتح اوله وسكون ثانيه وضم
ثالثه وفتح رابعه كعرقوة بالعين والراء المهملتين والقاف وهي الخشبة
المعترضة على راس الدلو وجمعها عراق والخامس ما حذف اول زائديه من نحو
حبنطى بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة

وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والف ليلتحق بسفرجل فان حذف اول
زايديه وهو النون قيل في جمعه حبالك وقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون
وضم السين المهملة وفتح الواو ما يلبس على الراس وزيد فيه النون والواو ليلتحق
بقمحدوة فان حذف اول زايدته وهو النون قيل في جمعه قلاس وان حذف ثاني
زايديه من حذف ثانيهما فانه يقال في جمعها قلانس وقلانس على فعالل
والسادس فعلا بفتح اوله وسكون ثانيه اسما كانت كصحرا وصحارا او صفة
لا مذكر لها كعذرا وهي البكر وعذارا والسابع ذو الالف المقصورة للتانيث
كحبلى وحبالى او الالحاق كذفرى بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة
وهو الموضع الذي يعرق من قفا البعير خلف الاذن والفه للالحاق بدرهم وجمع
والجمع ذفار كعلقى وعلاقى تمام العشرين من ابنية الكثرة فعالى بفتح اوله
ورابعه ويشاركه الفعالي بالكسر في رابعه في صحرا وما ذكره بعده من نحو عذرى
وحبلى وذفرى فتقول في جمعها صحارى وصحار وعذارى وعذار وحبالى وحبال وذفارى
وذفار وعلاقى وعلاق بالفتح والكسر في الجميع والى ذلك اشار الناظم بقوله
وبالفعالى والفعالي جمعا صحرا والعذرا والقياس اتبعا وتنفرد فعالي بالكسر
عن فعالى بالفتح بما ذكر قبل صحرا وليس للفعالى بالفتح ما ينفرد به عن الفعالي
بالكسر الا وصف على فعلان او فعلى بفتح اولهما نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبى
فتقول في جمعهما سكارى وغضابى بالفتح ولا تقل سكاري وغضابي بالكسر ويترجح
في هذين الوجهين فعالى بضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى على فعالى بفتحهما
ويجوز فعالى بفتح الفاء واللام في نحو حبط وحباطى ويتيم ويتامى وايم وايامى

وظاهر

وظاهر بنات بفتح عوز وحبارى ومهارى ومهاري وشاة ربيس انه اصيب
راسها وفعالى بالضم في نحو قريب وقرامى واسير واسارى والحاصل ان
هذه الاوزان بالنسبة الى فعالى بالضم ثلاثة اقسام احدها ما فعالى بالضم
ارجح فيه من فعالى بالفتح وهو شيئان فعلان وفعلى وصفين والثاني ما فعالى
بالضم فيه لازم وهو قريب واسير والثالث ما فعالى فيه ممتنع وهو يتيم
وحبط وايم وكما هو ومهرى وربيس بمعنا مروس الحادي والعشرون فعالي
بالفتح في الفاء والتشديد في الياء ويطرد فعالي في كل ثلاثي ساكن العين اخره
ياء مشددة زايدة على الثلاثة غير متجددة للنسب كبختي بضم الموحدة وسكون
الخاء المعجمة وبخاتي وكرسي وكراسي وقمري بضم القاف وقماري بخلاف نحو
عربي وعجمي لانهما محركا العين ونحو مصري وبصري لان ياءهما متجددة للنسب
والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعل فعالي لغير ذي نسب جدد وشذ قبطي
وقباطي نسبة الى قبط وفي الصحاح القبط اهل مصر ورجل قبطي والقبطية
ثياب بيض رقاق من كتان والجمع قباطي وفي الصحاح ايضا البخت من الابل معرب وبعضهم
يقول هو عربي وينشد لابن قيس الرقيات يهب الخيل والالوف ويسقي لبن
البخت في قصاع الخلنج الواحد بختي والانثى بختية والجمع بخاتي غير منصرف
لانه جمع الجمع ولك تخفيف الياء فتقول البخاتي في الموضع والياء في البخاتي ليست
متجددة للنسب وليس بختي وبخاتي كقمري وقماري لان الياء في قمري
ليست للنسب الى قمر ولكنها في بختي للنسب الى بخت وبختي كرسي وتركي
وكذا الايقاف في تركي تراكي كان القياس انه لا يقال في بختي بخاتي انتهى وقد تكون

الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمالها فيه حتى يصير النسب نسيا
منسيا أو كالمنسي فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهري ومهاري
وأصل المهري بعير منسوب إلى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى
صار اسما للنجيب من الإبل فالياء المراد به تنزع شبهة الموضع ويجوز
ويقال في إنسان وظربان فإنهم قالوا في جمعهما أناسي وظرابي ولما كان أناسي يتبادر
إلى الفهم أنه جمع إنسي حتى قال به بعضهم أشار إلى جوابه بقوله وأما أناسي فجمع
إنسان لا جمع إنسي لأن إنسيا آخره يا النسب وتقدم أن ما ختم بيا النسب لا يجمع
على فعالي وأناسي أصله أناسين فأبدلوا النون يا وأبدلوا الياء المدغمة من ألف
إنسان فيهما كما قالوا ظرابي في ظربان وأصله ظرابين فأبدلوا النون يا بدليل أن العرب
نطقت بذلك على الأصل فقالت أناسين وظرابين وبهذا يتبين أن إبدال النون ياء
فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور ولو كان أناسي جمع إنسي لقيل في جمع جني
جناني وفي جمع تركي تراكي قاله ابن مالك في شرح الكافية زاد ابنه وهذا الذي قال
به أحمد انتهى والظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالباء الموحدة
قال الجوهري دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم العرب أنها تفسو في ثوب
أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب وقال في المحكم الظربان
دويبة تشبه الكلب أصم الأذنين صغير الخرطوم أسود الراس أبيض الجسم
منتن الريح كثير الفسو انتهى البناء الثاني والعشرون فعالل ويطرد في أنواع
أربعة وهي الرباعي والخماسي مجردين ومزيدا فيهما فالأول الرباعي المجرد
ويكون مفتوح الفاء واللام الأولى ومكسورهما ومضمومهما فالمفتوح كجعفر

وهو

وهو النهر الصغير وجمعه جعافر والمكسور نحو زبرج بالزاي والباء الموحدة
والراء والجيم وهو من أسماء الذهب والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة وجمعه
زبارج والمضموم نحو برثن بالباء الموحدة والراء المهملة والتاء المثناة فوق
وهو مخلب الضبع كالأصابع للإنسان وجمعه براثن والثاني الخماسي المجرد
كسفرجل وجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء
بعدها شين معجمة العجوز الكبيرة والمرأة السمجة ويجب في جمع الخماسي حذف
خامسه تخفيفا لأن الثقل به حصل فتقول في جمع سفرجل سفارج بفتح اللام وفي
جمع جحمرش جحامر بحذف الشين وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس إن كان
الحرف الرابع من الخماسي مشبها للحروف العشرة التي تزاد في الكلم وهي حروف
سألتمونيها وشبهه بها إما بكونه بلفظ أحدها كخدرنق بفتح الخاء
المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهي العنكبوت قال
المتنبي فواض مواض نسج داود عندها إذا وقعت فيه كنسج الخدرنق ورابعه
النون وهي حرف أصلي لأنها لا يحكم بزيادتها متوسطة إلا بثبت وهنا ثاني ولكنها من
لفظ الحروف التي تزاد أو بكونه من مخرجه أي من مخرج الحرف الزائد كفرزدق جمع
فرزدقة وهي القطعة من العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر فإن
الدال هي الحرف الرابع وليست بلفظ حروف الزيادة ولكنها من مخرج التاء المثناة
الفوقانية وهي من طرف اللسان وأصول الثنيتين العليتين والحاصل أنك إذا جمعت
الخماسي فإن لم يكن رابعه شبيها بالزائد تعين حذف خامسه وإن كان رابعه
شبيها بالحرف الزائد لا يتعين حذف خامسه بل يخير الجامع فإن شاء

حذف الرابع وابقي الخامس فتقول في خدرنق خدارق وفي فرزدق فرازق وان شئت حذفت الخامس
وابقيت الرابع فتقول خدارن وفرازد وهو الاجود ومذهب سيبويه وقال المبرد لا
يحذف الا الخامس ومحل الخلاف اذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد فان اشبهه
تعين حذفه فقط لا واحد نحو قذعمل فتقول في جمعه قذاعم الثالث الرباعي المزيد
نحو مدحرج ومثل حرج والرابع الخماسي المزيد نحو قرطبوس قال ابن السيد
بفتح القاف الداهية وبكسرها الناقة العظيمة وخندريس بفتح الخاء المعجمة
وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة تحتانية فسين
مهملة الخمر ويجب في الجمع حذف زائد هذين النوعين الاخيرين وهما الرباعي
المزيد والخماسي المزيد فجمع مزيد الرباعي يقتصر على حذف زائده فتقول في جمع
مدحرج ومتدحرج دحارج بحذف الميم والتاء فقط وفي مزيد الخماسي يحذف زائده
وخامسه فتقول في جمع قرطبوس وخندريس قراطب بحذف الواو والسين وخنادر
بحذف الياء والسين الا اذا كان زائد الرباعي لينا رابعا قبل الآخر فيثبت ويجمع
على ما هو فيه على فعاليل ثم ان كان الزائد ياء صح نحو قنديل وقناديل او كان
واوا او الفا قلبا ياء لوقوعهما بعد الكسرة نحو عصفور وعصافير وسرداح
بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال المهملتين المكان اللين والناقة الكثيرة
اللحم وقال الفراء العظيمة وجمعه سراديح البناء الثالث والعشرون شبه فعالل
وهو ما ماثله عددا وهيئة وان خالف زنته كمفاعل وفياعل وفواعل ويطرد في
مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو احمر وسكران وصائم ورام وباب كبرى وسكرى
فانها تقدم لها جموع تكسير ولا تجمع على شبه فعالل والا تحذف زيادته ان كانت واحدة

سوا

سواء كانت اولا او وسطا او آخرا للالحاق او غيره وسواء كانت حرف علة او لا كافضل
وافاضل ومسجد ومساجد وجوهر وجواهر وصيرف وصيارف وعلقى وعلاق
فالزيادة في الاولين لغير الالحاق وفي الباقي للالحاق وتحذف ما زاد عليها اي على
الزيادة الواحدة بان تحذف زيادة واحدة من نحو منطلق وزيادتان من اثنتين من نحو
مستخرج ومتحرك بتشديد الكاف ويتعين ابقاء الفاضل على غيره ويحصل
الفضل بواحد من سبعة امور التقدم والتحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الاصول
وهو كونه للالحاق والخروج عن حروف سألتمونيها وان لا يؤدي الى مثال غير موجود
وان لا يؤدي حذفه الى حذف الآخر لا في الذي ساواه في جواز الحذف وورد هذا في التسهيل
والثلاثة امور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وان لا يغني حذفه
عن حذف غيره فالمزية من جهة المعنى كالميم مطلقا سواء كان معها حرف مماثل
للاصل ام لا وسواء كان ذلك الزائد من ملحقا ام لا او فرق في ذلك بين الخماسي
والسداسي فتقول في جمع منطلق مطالق بحذف النون وابقاء الميم لان الميم
يفضل النون بالتصدر لا لتقدمها على الفاء وتصديرها ووجوب تحريكها واختصاصها
بالاسم وتقول في جمع مستدع مداع بحذف السين والتاء معا لان بقاءهما يخل
ببنية الجمع وابقاء الجميع لان لها مزية عليهما لما تقدم لا سداع ولا تداع
بحذف الميم والتاء لا اول لانه بناء غير موجود والميم والسين من الثاني لانه وان كان
بناء موجودا كتناصب لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل فذا با للهرج
مقعنسس مما احد زائديه للالحاق فانه يقول في جمعه مقاعس وتحذف
الميم والنون وتبقى السين ترجيحا لمماثل الاصل لان السين زيدت للالحاق بباب احرنجم

وباء المحمو اولو من غيره وخالفه سيبويه في ذلك وكالهمزة والياء التحتانية
المصدرتين في اول الكلمة كالندد ويلندد بفتح اولهما وثانيهما وسكون
النون بينهما وهما بمعنى الألد وهو الشديد الخصومة نص عليه الجوهري وصاحب
الضياء ومنه خصم ألد وفي التنزيل الد الخصام تقول في جمعهما الادّ ويلادّ
بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما وتحركهما ولكونهما في موضع يقعان
فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل على معنى فيه اصلا والاصل
اللادد ويلادد فادغم على حد المثلين في الآخر والمزيد من جهة اللفظ كالتاء
من استخرج علما تقول في جمعه تخاريج بحذف السين وابقاء التاء لانه تكثيرا وهو
تماثيل ولا تقل سخاريج بحذف التاء وابقاء السين لان مفاعيل معدوم والمزيد من
جهة كون الحرف لا يغني حذفه عن حذف غيره وهي ما ذكره بقوله واذا كان احد
الزائدين مغنيا عن حذف الاخر بدون العكس تعين حذف المغني عن صاحبه
كياء حيزبون بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي وضم الباء
الموحدة العجوز وفيه ثلاث زوائد الياء والواو والنون تقول في جمعه حزابين
بحذف الياء وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وانما اوثرت الواو
بالبقاء لان الياء اذا حذفت اغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل
الاخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها ياء ولا تقول حبازين بحذف
الواو وسكون الموحدة قبل النون لانه لو حذفت الواو لا يغني عن حذف الياء
بل هو محوج الى حذف الياء ايضا وتقول حزابين لصيرورته على مفاعل انه لا يقع
بعد الف التكسير ثلاثة احرف اوسطها ساكن الا وهو حرف معتل

كمصابيح

كمصابيح وقناديل وان تكافأت الزيادتان في الترجيح فالحاذف مخير اذ لا مزية
لاحداهما على الاخرى نحو نوني سرندى بفتح السين والراء المهملتين وسكون
النون وفتح الدال المهملة وهو الجريء على الامور وقال الجوهري الشديد وقيل
القوي وعلندى بفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال البعير
الضخم وقيل نبت وقيل الغليظ الضخم من كل شيء قاله الجوهري والفهما
المقصورتين فان النون رجحته بالتقدم على الالف والالف رجحت بتقديرها الحركة
لالحاقهما بسفرجل فلما تكافأت الزيادتان تخير الحاذف قاله الشاطبي
تقول في جمع سرندى سراند بحذف الالف وابقاء النون وسراد بحذف النون
وابقاء الالف وتقول في جمع علندى علاند بحذف الالف وابقاء النون وعلاد
بحذف النون وابقاء الالف فان حذفت الالف بقي سرند وعلند فيدخل الى
سرند وعلند كجعفر فيقال في جمعهما سراند وعلاند كجعافر وان حذفت
النون بقي سردى وعلدى فيدخل الى سردى وعلدى كارطى فيقال في جمعهما
سراد وعلاد بقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها ثم تحذف رفعا وجرا ويعوض
منها التنوين كجوار والى التخيير اشار الناظم بقوله وخيروا في زائدي
سرندى وكلما ضاهاه كالعلندى

هذا باب التصغير

وهو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتي بيانه وله فوائد وعلامات
وشروط وابنية اما فوائده فستة تقليل ذات الشيء نحو كليب وتحقير
شانه نحو رجيل وتقليل كميته نحو دريهمات وتقريب زمانه نحو قبيل
العصر وبعيد المغرب وتقريب مسافته نحو فويق المرحلة وتحيت البريد

وتقريب منزلته نحو قبيل بعد وزاد الكوفيون معنى اخر وهو التعظيم نحو
دويهية وخرجه البصريون على التقليل لان الداهية اذا عظمت قلت
مدتها وزاد بعضهم معنى اخر وهو التحبيب نحو بنية واما علاماته فثلاثة
ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة واما شروطه فاربعة احدها
ان يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذ ما احيسنه عند البصريين الثاني
ان لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما
والثالث ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت لانه على
صيغة التصغير ولا سيبطر لانه على صيغة تشبه صيغة التصغير قاله ابن مالك
وفيه كلام يأتي الرابع ان يكون قابلا لصيغة التصغير فلا تصغر الاسماء المعظمة
كاسماء الله وانبيائه وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض ولا اسماء
الشهور ولا الاسبوع عند سيبويه والمحكي وغير وسوى والبارحة والغد
ولا الاسماء العاملة واما ابنيته الموضوعة له فهي ثلاثة ابنية لا زائد عليها
فعيل وفعيعل وفعيعيل فالاول لتصغير الثلاثي كفليس والثاني لتصغير الرباعي نحو
دريهم والثالث لتصغير الخماسي نحو دنينير وهذه الاوزان الثلاثة من وضع
الخليل وقيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية فقال لاني وجدت معاملة الناس
على فليس ودرهم ودينار فان قلت النون لا وجود في دنينير ليست في مكبره قلت
اصل دينار دنار بتشديد النون ابدلت النون الاولى ياء فاذا صغر رجع الى اصله
لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح
خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وليس جاريا على مصطلح التصريف

الا ترى ان وزن احيمد ومكيرم وسفيرج في التصغير فعيعل ووزنها التصريفي
افيعل ومفيعل وفعيلل واصل هذه الابنية الثلاثة فعيل ولذلك لانه لا بد
في كل تصغير من ثلاثة اعمال ضم الحرف الاول ان لم يكن مضموما وفتح الحرف الثاني
ان لم يكن مفتوحا واجتلاب ياء ساكنة ثالثة وتسمى ياء التصغير ثم ان الاسم
المصغر ثلاثيا اقتصر على ذلك العمل وهو بنية فعيل كفليس تصغير فلس
ورجيل تصغير رجل فان كان المكبر مضموم الاول او مفتوح الثاني كصرد فيقدر ان
تصغيره كصريد فالضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر كما في فلك مفردا
وجمعا وجزم به ابن اياز وغيره ونتج منه انه لو كان المكبر على هيئة المصغر كمبيطر
فانه يصغر بتغيير الحركات كذلك وبه صرح السهيلي في الروض فقال تحذف اليا
الزائدة كما تحذف الف مفاعل ثم يلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ على حاله ويختلف التقدير
ثم اورد على نفسه سؤالا واجاب عنه فقال فان قيل هلا قلت لا يصغر اذ لا يعقل
مصغر على لفظ مكبر لا في العرب في ابواب ان العرب قد يظهر في الجمع فمبيطر
المكبر على ما هو بحذف اليا واما المصغر فلا يجوز فيه الا مبيطر وذلك لانه لو
كسر حذفت ياؤه لانه خماسي ثالثه زائد فيجري على التصغير وهذا ما تقدم الوعد
به والحاصل انه لا بد من ضم الاول وفتح الثاني لفظا او تقديرا وزيادة ياء ثالثة
ومن ثم اي من اجل اشتراط فتح الثاني ووقوع اليا ثالثة لم يكن نحو زميل بضم
الزاي وتشديد الميم المفتوحة وسكون اليا المثناة تحت ولغيزى بضم اللام
وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون اليا المثناة تحت وفتح الزاي تصغير
لان الحرف الثاني منهما وهو الميم في الاول والغين في الثاني غير مفتوح بل ساكن

مدغم فيما بعده وكان اليا غير ثالثة بل رابعة لان المدغم حرفان ادغم احدهما في
الاخر والزميل الجبان الضعيف واللغيزى من اللغز في كلامه اذا عمى مراده ولا اسم
اللغز وان كان المصغر متجاوز الثلاثة احتيج الى عمل رابع وهو كسر ما بعد يا
التصغير ثم ينظر ان لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين الف او يا او واو
قبل الاخر في المكبر فهو بنية فعيعل كقولك في تصغير جعفر جعيفر وان كان بعده
اي بعد الحرف المكسور حرف لين قبل الاخر في المكبر فهي بنية فعيعيل وذلك الحرف
اللين الموجود قبل اخر المكبر ان كان يا سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة
قبلها كقنديل وقنيديل وان كان حرف اللين واوا والفا قلبا يا لسكونهما
وانكسار ما قبلهما كعصفور وعصيفير بقلب الواو يا ومصباح ومصيبيح
بقلب الالف يا والى ذلك اشار الناظم بقوله فعيلا اجعل الثلاثي البيتين ويتوصل
في التصغير في هذا الباب المعقود له الى مثالي فعيعل وفعيعيل مما زاد على اربعة
احرف بما يتوصل به في التكسير في باب الجمع المعقود له قبل هذا الباب الى مثال فعالل
وفعاليل وللحذف هنا من تبويب وتخيير ما له في التكسير فتقول في تصغير
سفرجل مما يجب فيه حذف خامسه وفرزدق مما فيه تخيير بين حذف رابعه
وخامسه ومستخرج مما يحذف منه زيادتان وهما السين والتا ويتعين فيه ابقا
الفاضل وهو الميم والندد ويلندد مما يحذف منه زيادة فقط وهو النون
ويتعين ابقا الفاضل وهو الهمزة واليا وحيزبون مما يحذف منه اليا وتبقى
الواو وسفيرج بحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذف قال الاخفش سمعت
من يقول سفيرجل بكسر الجيم انتهى وفريزد بحذف خامسه وهو القاف او فريزق

بحذف

بحذف رابعه وهو الدال ومخيرج بحذف السين والتا وابقا الميم لفضلها عليهما
واليد ويليد بحذف النون وابقا الهمزة واليا لتصدرهما وحييزين بحذف
اليا وقلب الواو يا وتقول في تصغير سرندى وعلندى مما تكافات فيه الزيادتين
ويخير الحاذف في محذوفهما سريند وعليند بحذف الالف وابقا النون او سريدي
وعليدي بحذف النون وقلب الالف يا لوقوعها بعد الكسرة ولم تصح ويفتح ما
قبلها لانها للالحاق بسفرجل كما مر والف الالحاق لا تنقلب في التصغير كما سياتي ثم
اعلت كيا قاض والى ذلك اشار الناظم بقوله وما به لمنتهى الجمع وصل به الى
امثلة التصغير صل ويجوز في بابي التكسير والتصغير ان يعوض مما حذف منه
يا ساكنة قبل الاخير ان لم تكن موجودة لان ذلك لا يخل ببنائهما بخلاف بقا
الزائد فانه يخل به فتقول في تصغير سفرجل وتكسيره سفيريج وسفاريج
بالتعويض والى ذلك اشار الناظم بقوله وجائز تعويض يا قبل الطرف ان كان بعض
الاسم فيهما انحذف وتقول في تكسير احرنجام مصدر احرنجم وتصغيره حراجيم
وحريجيم ولا يمكن التعويض عن المحذوف لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن
الالف الكائنة قبل الميم وما جاء في البابين التكسير والتصغير مخالفا لما
شرحناه فيهما فخارج عن القياس المطرد مثاله في جمع التكسير جمعهم
اي العرب مكانا على امكن وفيه شذوذان احدهما انه مذكر ونحو مثله ان
ياتي على مثال افعلة والثاني انه شبه فيه الاصلي بالزائد فحذف والزائد
بالاصلي فثبت فقالوا امكن والقياس في بنا مكان على افعل ان يقال اكون بحذف
الميم الزائدة وابقا عين الكلمة قاله ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب

وجمعهم رهطا وكراعا بضم الكاف على ارهاط واكارع والقياس فيهما
كروع واكرعة ورهوط وارهط وجمعهم باطلا وحديثا على اباطيل واحاديث
والقياس فيهما بواطل واحدثة وحدوث وما ذكر من ان هذه جموع للمنطوق
به على غير قياس هو مذهب لبعض النحويين ومذهب سيبويه انها جموع
لواحد مهمل استغني به عن جمع المستعمل وزعم ابن جني ان اللفظ يغير الى هيئة
اخرى ثم جمع فكان امكن جمع مكن كفلس وكان ارهط جمع ارهط وكان اباطيل
جمع ابطيل او ابطال وكان احاديث جمع احدوثة وقال ابن خروف ان احدوثة انما
تستعمل في المصايب والدواهي لا في معنا الحديث الذي يتحدث به واختار ابن
الحاجب انها جموع على غير الجمع كنسا جمع المراة ومثاله في التصغير تصغيرهم
اي العرب مغربا وعشيا على مغيربان وعشيانا بزيادة الف ونون وقياسهما
مغيرب وعشي باسقاط الالف والنون وتصغيرهم انسانا وليلة على
انيسيان ولييلية بزيادة اليا فيهما وقياسهما انيسان ولييلة باسقاط
اليا منهما وذهب معظم الكوفيين الى ان انسانا اصله انسيان من النسيان
فلا يكون تصغيره على انيسيان شاذا وتصغيرهم رجلا على رويجل بزيادة الواو
وقياسه رجيل وصبية وغلمة بكسر اولهما وسكون ثانيهما جمع صبي وغلام
وبنون جمع ابن على اصيبية واغيلمة وابينون بزيادة الهمزة في اولها
وقياسها صبية وغليمة وبنيون وتصغيرهم عشية عشيشية بزيادة
شين ثانية وقياسها عشية وقيل هذه الالفاظ مما استغني فيها بتصغير
مهمل عن تصغير مستعمل كمغيربان وعشيان لانهما تصغيرا مغربان وعشيان

وانيسيان

وانيسيان ولييلية كانهما تصغير انسيان وليلاة ورويجل كانه تصغير راجل
واصيبية واغيلمة كانهما تصغير اصبية واغلمة وابينون كانه تصغيرا
بنون واختاره في التسهيل وقال في النظم وحايد عن القياس كل ما خالف في البابين
حكما رسما انتهى فصل واعلم انه يستثنى من قولنا بكسر ما بعد يا التصغير
فيما جاوز الثلاثة اربع مسايل احداها ما قبل علامة التانيث وهي نوعان
تا كشجرة والف كحبلى المسئلة الثانية ما قبل المدة الزايدة قبل الف
التانيث كحمراء المسئلة الثالثة ما قبل الف افعال كاجمال واقراس المسئلة
الرابعة ما قبل الف فعلان الذي لا يجمع على فعالين صفة كان او اسما مفتوح الفا
او مكسورها او مضمومها نحو سكران وعمران وعثمان فهذه المسايل الاربع
يجب فيها ان يبقى ما بعد يا التصغير مفتوحا اي باقيا على ما كان عليه من
الفتح قبل التصغير اما فتح ما قبل تا التانيث فللخفة واما فتح ما قبل الف
التانيث فلبقايهما على حالهما واما فتح الف افعال فللمحافظة على الجمع واما
فتح ما قبل الالف والنون فلمشابهتها بالفي التانيث فتقول شجيرة
وحبيلى وحميرا واجيمال واقيراس وسكيران وعميران وعثيمان لانهم لم
يجمعوها على فعالين وتقول في تصغير سرحان بكسر السين وهو الذيب وسلطان
مما هو على خمسة احرف اخره الف ونون زايدتان وليس له مونث على وزن فعلى
سريحين وسليطين بقلب الالف فيهما يا لانهم جمعوهما على فعالين فقالوا
سراحين وسلاطين والتكسير والتصغير اخوان وانما لم يقولوا سكارين وعمارين
وعثامين لان الالف والنون فيها شابها الفي التانيث بدليل منع الصرف

وكما لا يتغير ألف التأنيث لا يتغير ما أشبهها ولما لم تكن الألف والنون في سرحان
وسلطان لذلك حصل التغيير وعلم من تقييده الألف بكونهما للتأنيث أنهما لو كانتا
للإلحاق كأرطى وعلبا أنه لا ينبغي فتح ما قبلهما بل يقال في تصغيرهما أريطي
وعليبي فرقا بين الإلحاق والتأنيث والدليل على أن ألفهما للإلحاق لا للتأنيث
تنوينهما فأرطى ملحق بجعفر وعلبا ملحق بقرطاس وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
لتلو يا التصغير البيتين فصل ويستثنى أيضا من قولنا فتح ما تلو يا التصغير مثل
فعيعل وفعيعيل مما يتوصل به من الحذف إلى مثالي فعاعل وفعاعيل ثماني مسائل
جاءت في الظاهر على غير ذلك لكونها مختومة بشيء قدر انفصاله عن البنية
وقدر التصغير واردا على ما قبل ذلك الشيء وكان ذلك الشيء غير موجود في المكبر
وذلك المقدر انفصاله ما وقع بعد أربعة أحرف سواء كانت كلها أصولا أم لا من
ألف تأنيث بيان لها ممدودة نعت ألف كقرفصا لنوع من القعود وسيأتي حكم
المقصورة أو تائه أي التأنيث كحنظلة واحدة الحنظل وعلامة نسبة كعبقري
نسبة إلى عبقر تزعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شيء عجيب
أو ألف ونون زائدتين كزعفران وجلجلان بجيمين أو علامة تثنية وهي
الألف والنون أو الياء والنون كمسلمين بفتح الميم أو علامة جمع تصحيح المذكر
وهي الواو والنون أو الياء والنون كجعفرين بكسر الراء وعلامة جمع تصحيح
للمؤنث وهي الألف والتاء كمسلمات وكذلك عجز المضاف كامرئ القيس وعجز
المركب المزجي كبعلبك وهذه المذكورات كلها ثابتة في التصغير لتقديرها
منفصلة عما قبلها ونقدر التصغير واقعا على ما قبلها فتقول قريفصا

وحنيظلة

وحنيظلة وعبيقري وزعيفران وجليجلان ومسيلمين وجعيفرين ومسيلمات
وامرئ القيس وبعيلبك وإنما لم تحذف ألف التأنيث الممدودة وما ذكر بعدها
لأنها أشبهت كلمة أخرى فلو حذفت لالتبس تصغير ما هي فيه فيما أمكن
تكسيره إذ الجمع لا في المضاف فإن تكسيره كتصغيره كما سيأتي فتقول قرافص
بحذف الألف وحناظل بحذف التاء وعباقر بحذف يا النسب وزعافر وجلاجل
بحذف الألف والنون منهما ولو ساغ تكسير البواقي وهي التثنية والجمعان الصحيحان
والمضاف وصدر المركب لوجب الحذف لا أن المضاف يكسر بلا حذف كما في التصغير
تقول في تكسيره أمارئ القيس كما تقول في تصغيره امرئ القيس بلا فرق لأنهما
كلمتان كل منهما ذات إعراب يخصها فكان ينبغي للناظم أن يستثنيه في
النظم وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وألف التأنيث حيث مدا الأبيات الأربعة
فصل ويثبت في التصغير ألف التأنيث المقصورة إن كانت رابعة
لحبلى لا اسم كحبلى تقول حبيلى وتحذف إن كانت سادسة للاستثقال كلغيزى
تقول لغيغيز بحذف الألف وجوبا وتعويض الهاء جوازا أو سابقة كبردرايا
بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعدها راء فألف فياء
مثناة تحتانية اسم موضع ووزنه فعللايا قاله ابن القطاع فتقول في تصغيره
بريدري وذلك لأنك لما حذفت ألف التأنيث بقي بردراي فقلبت الألف
ياء لانكسار ما قبلها عند التصغير وأدغمت في الياء الأخيرة عند حذف ألف
التأنيث وفي بعض النسخ بدل لغيزى قبعثرى وبدل بردرايا حولايا بحاء مهملة
ومثناة تحتانية اسم مكان وليس بصواب إذ ما قبعثرى ليست للتأنيث

فانها في صاحبي الصحاح والقاموس واما حواري فان الفه سادسة لا سابعة
ولم يذكره صاحب الصحاح ولا صاحب القاموس وكذا تحذف الخامسة ان لم
يتقدم معها مدة زايدة كقرقرى بقافين وراءين مهملتين اسم موضع فتقول
قريقر لان بقا الالف الخامسة فصاعدا يخرج البناء عن مثالي فعيعل وفعيعيل
فان قيل فحبيلي وحبيلى وليست من ابنية التصغير الثلاثة قلنا نعم ولكنها
توافق فعيعلا فيما توافق الكسرة التي منع منها الالف فان تقدم منها مدة
زايدة حذفت ايهما شئت لتكافئهما وعدم مزية احداهما على الاخرى كحبارى
بضم المهملة وبالموحدة والرا وقريثا بفتح القاف وكسر الراء وبالمثناة
التحتانية وبالمثلثة تقول في تصغير حبارى حبيرى بحذف المدة الزايدة قبل
الرا او حبير بحذف الف التانيث وقلب المدة يا لوقوعها في موضع يجب
تحريكها فيه بالكسر وادغامها في يا التصغير وابو عمرو يعوض عن الف التانيث ها
فيقول حبيرة وتقول في تصغير قريثا قريثا بحذف المدة وهي اليا او قريث بحذف
الف التانيث وادغام اليا في يا التصغير والى ذلك اشار الناظم بقوله
والف التانيث ذو القصر البيتين فصل وان كان ثاني المصغر
لينا الفا او واوا او ياء منقلبا عن لين رد الى اصله الذي انقلب
عنه فتقول في نحو قيمة وديمة وميزان وباب بموحدتين الى الواو
لانها الاصل المنقلب عنه ولان اصل قيمة من القوام وديمة من الدوام
وميزان من الوزن وباب من البوب قلبت الواو في الثلاثة الاولى يا لسكونها وانكسار
ما قبلها وفي الرابع الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت

قويمة

قويمة ودويمة ومويزين وبويب برد اليا الى اصلها لتحركها وانضمام ما قبلها
وقلب الالف في ميزان يا لانكسار ما قبلها وترد نحو موقن وموسر وناب
وهو المسن الى اليا لانها الاصل المنقلب عنه ولان اصل موقن من اليقين
وموسر من اليسر وناب من النيب قلبت اليا في الاولين واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها وفي الثالث الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها
قلت مييقن ومييسر ونييب ترد اليا الى اصلها والى ذلك اشار الناظم بقوله
واردد لاصل ثانيا لينا قلب بخلاف ثاني نحو متعد فانه غير لين لانه تا.
مثناة فوق مبدلة عن واو واذ اصله موتعد ابدلت الواو تا وادغمت
في التا الاخرى لاجتماع المثلين فيقال في تصغيره متيعد لا مويعد خلافا
للزجاج والفارسي فانهما يردانه الى اصله لزوال موجب قلبها وهو تا.
الافتعال والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه وعللوه بانه اذا قيل فيه
مويعد اوهم ان مكبره موعد او موعد ومتيعد لا ايهام فيه مع ان
سيبويه لم يلتفت للالباس في مواضع كثيرة وبخلاف ثاني نحو آدم فانه
منقلب عن غير لين لانه منقلب عن همزة تلي همزة ولان الاصل أأدم بهمزتين
مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة الفا فتقلب الالف واوا كالالف الزايد
نحو ضارب وكالالف المجهولة الاصل كصاب بالصاد المهملة والبا الموحدة
اسم نبت فتقول في تصغيرهما اويدم وضويرب وصويب والى ذلك اشار الناظم
بقوله والالف الثاني المزيد يجعل واوا كذا ما الاصل فيه يجهل وان كان ثاني
المصغر لينا مبدلا من حرف صحيح غير همزة او همزة لا تلي همزة فانه يرد ايضا

الى اصله فترد ثانيه دينار وقيراط الى النون والراء فتقول في تصغيرهما دنينير
وقريريط كما تقول في تكسيرهما دنانير وقراريط واصلهما دنّار وقرّاط والياء
فيهما بدل من اول المثلين فلما صغرتهما زال سبب الابدال ويرد نحو ذيب فترد الياء
الى الهمزة فان اصله ذئب بالهمزة والياء فيه بدل من الهمزة فاذا صغرته قلت
ذؤيب بالهمزة رجوعا الى الاصل لان قلب الهمزة ياء انما كان لانكسار ما قبلها
وقد زال بالتصغير والضابط ان ما ابدل لعلة لا تزول بالتصغير لا يرد الى اصله
وما ابدل لعلة تزول بالتصغير يرد الى اصله وشذ جرا فان قلت فقد قالوا في
تصغير عيد عييد فصغروه على لفظه ولم يردوه الى اصله وقياسه عويد
بالواو لانه من عاد يعود فلم يردوا الياء الى اصلها وهو الواو قلت انما قالوا
ذلك شذوذا كراهية لالتباسه بتصغير عود كما قالوا في تكسيره اعياد
فرقا بينه وبين جمع عود والتكسير والتصغير من واد واحد وهذا الحكم الذي
ذكرناه في التصغير ثابت في التكسير الذي يتغير فيه الاول كموازين وابواب
وانياب واعياد بخلاف ما لا يتغير فيه الاول من نحو قيم وديم والى ذلك اشار
الناظم بقوله وشذ في عيد عييد وحتم للجمع من ذا ما لتصغير علم فصل
واذا صغرت ما حذف احد اصوله فاء او عين او لام او اثنان منهما ويرد محذوفه
ان كان قد بقي بعد الحذف على حرفين فالمحذوف الفاء نحو كل وخذ وعد اعلاما
المحذوف العين نحو مذ وقل وبع اعلاما وسه وهو الدبر والمحذوف اللام نحو
يد ودم وحر بكسر الحاء المهملة وهو الفرج والمحذوف الفاء واللام نحو قِ وله
وشه اعلاما والمحذوف العين واللام نحو علما تقول في تصغيرها اكيل واخيذ

ووعيد

ووعيد برد الفاء ومنيذ وقويل وبييع وستيه برد العين ويدية ودمي
وحريح برد اللام ووقي ووشي برد الفاء واللام ورأي برد العين واللام
والى ذلك اشار الناظم بقوله وكمل المنقوص الى اخره وانما وجب رد المحذوف في
الجمع ليتمكن من بناء فعيل لانه لو لم يرد لوقعت ياء التصغير طرفا وكان يلزم
تحريكها بحركات الاعراب وهي لا تكون الا ساكنة وان اسمي بما وضع ثنائيا
على حرفين فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يزد عليه شيء حتى يصغر فيجب
ان يصغر او يزاد عليه ياء وهو الاولى فيقال في تصغير هل هليل بالتضعيف او
هلي بزيادة ياء وقيل ان شئت الحقته لامه ياء فقلت في هل هلي او بلامه
واو فقلت هليو ثم اعللته اعلال سيد وفيه زيادة عمل فينبغي تعين الاول
وقد جزم به الابدي واقتضاه كلام التسهيل وحجته انما عرفت لامه واوا
اكثر مما عرفت لامه ياء قاله الموضح في الحواشي وان كان ثانيه معتلا وجب
التضعيف قبل التصغير لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين ثانيهما لين متحرك
وهذا لا نظير له بخلاف ما اذا كان ثانيه صحيحا فان نظيره من الاسماء المعربة يد ودم
فيقال في لو وكي وما الحرفية اعلاما لوّ وكيّ بالتشديد فيهما وذلك لانك زدت
على لو واوا وعلى كي ياء ثم ادغمت احد المثلين في الاخر وماء بالمد وذلك انك
زدت على الالف الفا فالتقى الفان فابدلت الثانية همزة لاجل اجتماعهما
مع الالف الاولى والتقائهما ساكنين على حد الابدال في حمراء وقيل زيدت الهمزة
من اول الامر واذا صغرت بعد التضعيف اعطيت حكم ذي ثلاثة وكيي بفتح اولهما
وتشديد ثانيهما والحي والباديه والحي القبيلة وما بالمد وهو الذي يشرب

فتقول في تصغير لوى بالتشديد لُوَيّ كما تقول في تصغير دو دُوَيّ واصلهما قبل
الادغام لويو ودويو اجتمع فيهما الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت
الواو ياء وادغمت الياء في الياء وتقول في تصغير كي بالتشديد كُيَيّ بثلاث ياءات اولاهما
اصلية وثانيتهما ياء التصغير كما تقول في تصغير حي حُيَيّ بثلاث ياءات اولاها
واخراها اصليتان ووسطاها ياء التصغير وتقول في تصغير ماء بالمد مُوَيْه
بالتشديد بقلب الالف الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وادغامها
فيها ولم يهمز لزوال علة ابدالها همزة وقلب الالف واوا لكونها بعد التصغير
صارت مجهولة الاصل كما تقول في تصغير الماء المشروب مويه بقلب الالف واوا
ردا الى اصلها الا ان هذا الماء المشروب لامه هاء ردت اليها واصله موه بدليل
جمعه على امواه فقلبت الواو الفا على غير قياس وابدلت الهاء همزة على غير
القياس وصل وتصغير الترخيم حقيقته ان يجعل المزيد فيه مجردا
معطى ما يليق به من فعيل ان كان ثلاثي الاصول وفعيعل ان كان رباعي الاصول
سمي بذلك لما فيه من الحذف المفضي الى الضعف يقال صوت رخيم اذا لم يكن قويا
وفهم من تعميمه انه الى الاسم ذي الزيادة الصالحة للبقاء في تصغير غير
الترخيم لعدم اخلالها بالزنة فنحو هذا تم نوقع التصغير على اصوله ومن ثم
اي من اجل انه مختص بالمزيد لا يتاتى تصغير الترخيم في نحو جعفر من الرباعي
الاصول وسفرجل من الخماسي الاصول لتجردهما من الزوائد ولا يتاتى ايضا في نحو
مدحرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما في تصغير غير الترخيم لاخلالها
بالزنة فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما لان حذف زوائدهما واجب في تصغير
غير

غير الترخيم ومقتضى اطلاقه انه لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفراء
وثعلب فانهما قالا لا تصغر الصفة ومالك واسود اعلاما على فعيل وابيعل ذلك
فيهن جعات ولم يكن له الا صيغتان فقط وهما فعيل كحميد في تصغير احمد وحامد
ومحمود وحمدون وحمدان وحماد ولم يلتفت لما الباس ثقة بالقرائن وزوائدهما
لا تخل بقاؤها في تصغير غير الترخيم بدليل صحة قولك احيمد وحويمد ومحيميد
وحميدون وحميدان وحميميد وفعيعل كقريطس تصغير قرطاس واما قريطب
تصغير قرطبوس فهو مما حذف فيه مع زائد ذا مسة فليس تصغير ترخيم
لا بفعيعل لانه ثم زيادة وهي الياء وقد يجوز هذا التصغير اطا يشبه
الزائد نحو بريه وسميع مصغري ابراهيم واسماعيل فان الميم واللام يشبهان
الزائد وان كانا اصليين بلا خلاف وانما اختلفوا في الهمزة فقال سيبويه زائدة
بدليل سقوطها ورد المبرد بحذف اللام والميم مع اصالتهما وبان همزتهما كهمزة
اصطبل وينبني على الخلاف في الهمزة اختلاف في كيفية تصغيرهما لغير ترخيم
فيقول سيبويه بريهيم وسميعيل ويقول المبرد ابيره واسيمع وانما حذف
الميم واللام كما حذف الخامس من سفرجل والاول هو المسموع حكى ابو زيد بريهيم
وسيبويه يقول بحذف الهمزة لانها زائدة ولا اعتبار انه يشبه الزائد قاله
في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ومن بترخيم يصغر اكتفى بالاصل
وصل وتلحق تاء التانيث تصغير ما كان بليس من مؤنث عاريا منها
لو كان ثلاثيا في الاصل وفي الحال الراهنة لئلا يجتمع فرعيتان التصغير والتذكير
نحو دار مما عينه واو وسن من المضاعف وعين مما عينه ياء واذن مما فاؤه

همزة فيقال في تصغيرها هامة وبرية وسفينة وعيينة واذينة وهذا الحكم مستمر
بعد التسمية فمن ذلك عمرو ابن اذينة وعيينة ابن حصين او ثلث في الاصل
دون الحال نحو يد ويدية وكذا ان عرضت ثلاثيته بسبب التصغير كسماء
بالمد مطلقا سواء صغرته تصغير الترخيم او لا فتقول في تصغيره سمية والاصل
سمي بثلاث ياءات اولاها ياء التصغير وثانيها بدل المدة وثالثها بدل لام
الكلمة فحذفت احدى اليائين على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا
فلما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير لحقته التا كما تلحق مع الثلاثي المجرد
ولو سميت بسماء مذكرا قلت في تصغيره سمي بغير تا لتذكير مسماه
وحمرى وحبلى حال كونهما مصغرين تصغير الترخيم فتقول في تصغيرهما تصغير
الترخيم حبيلة وحميرة بالتا عوضا عن الف التانيث وتقول في تصغيرهما غير
تصغير الترخيم حميرى وحبيلى ولا تاتي بالتا اذ لا يجمع بين علامتي تانيث والى
ذلك اشار الناظم بقوله واختم بتا التانيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي
بخلاف نحو شجر وبقر من اسماء الاجناس فلا تلحقهما التا في مؤنثهما فلا
يقال في تصغيرهما شجيرة وبقيرة لئلا يلتبسا بالمفرد المصغر فاما من ذكرهما
فلا اشكال وبخلاف نحو خمس وست من اسماء العدد المؤنث فلا يقال في تصغيرهما
خميسة وسديسة لئلا يلتبسا بالعدد المذكر المصغر وبخلاف نحو زينب
وسعاد فلا يقال في تصغيرهما زيينبة وسعيدة لتجاوزهما الثلاثة
فان الحرف الرابع قائم مقام التا فلا يجمع بينهما لما في ذلك من الاستثقال
والى ذلك اشار الناظم بقوله ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس وشذ ترك التا

في تصغير

في تصغير حرب بفتح الحا المهملة وسكون الرا المهملة وبالموحدة وعرب
بفتح العين والرا المهملتين ودرع بكسر الدال ونعل بفتح النون ونحوهن
كذود وقوس وعرس وناب مع ثلاثيتهن وتانيثهن عدم اللبس وجمع
المتاخرون من ذلك عشرين لفظا وهي اسم الجنس كشجر واسم الجمع كغنم واسم
العدد كخمس وناب للناقة المسنة وحرب وقوس ودرع وفرس وعرس بكسر
العين وعرس بضمها وذود وضحى وكست وكسر وشرك وقدر ونصف وحرف
وعرب ونعل وسمع في بعضها التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ
ترك دون لبس وشذ اجتلابها اي التا في تصغير وراء وامام وقدام مع
زيادتهن على الثلاثة فقالوا وريئة بضم الواو وفتح الرا بعدها ياء
تحتانية مكسورة مشددة فهمزة مفتوحة فان الاولى يا التصغير والثانية
المبدلة من المدة التي قبل الهمزة واميمة بضم الهمزة وفتح الميم ويا مشددة
مكسورة فميم مفتوحة فاليا الاولى يا التصغير والثانية بدل من الف امام
وقديديمة بضم القاف وفتح الدال وياء ساكنة ودال مكسورة بعدها ياء
مثناة تحتانية وميم مفتوحة اليا الاولى يا التصغير والثانية بدل من
الف قدام ووجه الحاق التا بها ان جميع الظروف غير هذه مذكرة فلو لم
يظهروا التانيث فيها لظن انها مذكرة اذ لا يعلم تانيثها بالاخبار عنها لانها
ملازمة للظرفية ولا بوصفها ولا باعادة الضمير اليها بل بالتصغير وقد
والى ذلك اشار الناظم بقوله وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر فصل
التصغير من جملة التصاريف في الاسم فيصغر المتمكن كما مر ولا يصغر من غير

المتمكن الا اربعة احدها افعل بفتح العين في التعجب والثاني المركب المزجي
علما كان او عرضا والعلم كبعلبك وسيبويه في لغة من بناهما على الفتح في
بعلبك وعلى الكسر في سيبويه واما من اعربهما اعراب ما لا ينصرف فلا اشكال
في تصغيرهما لانهما حينئذ من اقسام المتمكن والعرض نحو خمسة عشر وافعل في
التعجب والمركب المزجي تصغيرهما تصغير المتمكن في ضم اولهما وفتح ثانيهما
واجتلاب يا التصغير ثالثة نحو ما احيسنه وبعيلبك وسييبويه وخميسة
عشر اما افعل في التعجب فقال الخليل في قولهم ما اميلح زيدا انما يعنون
الشيء الذي يتصف بالملح كانهم قالوا زيد امليح واما المركب المزجي فلان
الجزء الثاني بمنزلة تا التانيث والتنوين من حيث انه نازل منه منزلة تكميله
وتتمته فتنزيلهما بهذه المنزلة جاز تصغير الصدر والثالث اسم الاشارة
وسمع من ذلك منه في خمس كلمات وهي ذا في التذكير وتا في التانيث وذان
في تثنية المذكر وتان في تثنية المونث واولا في جمعهما والرابع الاسم
الموصول وسمع ذلك ايضا منه في خمس كلمات وهي الذي للمفرد المذكر والتي
للمفرد المونث وتثنيتهما اللذان واللتان وجمع الذي الذين والاولى وهذه
الكلمات العشر من غير المتمكن يوافق تصغير المتمكن في ثلاثة امور احدها
اجتلاب اليا الساكنة والثاني التزام كون ما قبلها اي اليا مفتوحا والثالث
لزوم تكميل ما نقص منها عن الاحرف الثلاثة ويخالفه اي تصغير المتمكن في
امور ثلاثة ايضا احدها ابقا اولهما على حركته الاصلية التي كانت قبل
التصغير من فتح او ضم تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره والثاني

زيادة

زيادة الف في الاخر ان امكن عوضا من ضم الحرف الاول وذلك في غير المختوم
بزيادة تثنية او زيادة جمع والثالث ان اليا التي للتصغير قد تقع ثانية
وذلك في ذا وتا تقول في تصغيرهما ذيا وتيا فيبقى الحرف الاول على فتحه وتاتي
بيا التصغير ساكنة مدغمة في اليا المنقلبة عن الف ذا وتا وتزيد الفا في
الاخر عوضا عن ضم الحرف الاول والاصل ذييا وتييا بثلاث ياات اولاها عين
الكلمة وثانيها يا التصغير وثالثها لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع
زيادة الالف اخره فحذفت اليا الاولى لان يا التصغير اذا كانت الالف في
زينته حركة وهي الضمة ووقوع يا التصغير طرفا ممتنع لانها ان بقيت ساكنة
لم يمكن بقاء الالف بل كانت تقلب يا وفي ذلك وقوع فيما فر منه وازالة الالف
المجعولة عوضا ووقوع يا التصغير طرفا وان حركت فيا التصغير كالف
التكسير فلا تحرك فتعينت الاولى للحذف وهذا انما يستقيم على قول
البصريين ان ذا ثلاثي الوضع وان الفه عن يا وعينه يا محذوفة واما على قول
الكوفيين ان الالف زائدة وهو موضوع على حرف واحد فلا وتقول في تصغير
ذان وتان ذيان وتيان بابقا اولهما على فتحه وادغام يا التصغير فيما بعدها
ولم يوت بالالف بعد النون للثقل بزيادة علامة التثنية وتقول في تصغير اولا
اليا بابقا اوله على ضمه في حال التكسير وبالقصر في لغة من قصر وهو التميميون
وبالمد في لغة من مد وهم الحجازيون اما على لغة القصر فلا اشكال واما على
لغة المد فقال الفارسي الحقنا يا التصغير ثالثة وقلبنا الالف بعدها يا
وزيدت الالف قبل الاخر ولم يزد بعد الاخر لئلا يصير تصغير خماسي الا وقبل

اخره منه وقال المبرد لو لحقنا الف التصغير في اخر الا على القاعدة في المبهمات
التبست لقلة المد بلغة الفم وبيانه من وجهين احدهما ان ياء التصغير
تقع ثالثة قبل الالف فتنقلب الالف بعدها ياء ثم تدغم فيها ياء التصغير وتكسر
كما في عزيل فتنقلب الهمزة ياء كما في عطا فيجتمع ثلاث ياءات فتحذف الاخيرة
ثم تدخل الف التصغير والوجه الثاني ان اولا وما قبلها اذا جاءت الالف اخيرا صارت
اولاء على فعالى كحمارى فيجب حذفها لانها خامسة واما اذا قدرت بانها تجيء
رابعة وما كان خمسة واربعة لين فانها لا تسقط فلهذا قال العدول المذكور
اذ قلوا الالف بعد الياء فيرد قال الزجاج هذه همزة او لا منقلبة عن الف للمد
فاذا قلبت الف المد ياء لوقوعها بعد ياء التصغير رجعت الهمزة الى اصلها ثم ثالثة
الف التصغير فتنقلب همزة لوقوعها بعد الف وتقول في تصغير الذي والتي
اللذيا واللتيا بابقاء اولهما على فتحه وفتح ثانيهما وزيادة الف بعد يا التصغير
والف واحد تمام يا التصغير وفتح يا المكبر لاجل الالف تقول في تصغير اللذان
واللتان اللذيان واللتيان بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما ولم يوت
بالف بعد النون للطول بعلامة التثنية قال الموضح في الحواشي هذا الذي
اراه من القول وهم يقولون ان التثنية ترد على المفرد المصغر ثم يختلف سيبويه
والاخفش فسيبويه يحذف الالف حذفا اعتباطيا لمجرد التخفيف للكلمة لطولها
بعلامة التثنية فلا يقدرها ثابتة والاخفش يحذفها لالتقاء الساكنين
فيقدرها واصل الخلاف بينهما اذا ثني المفرد المصغر وهل يقدر ان الف
التصغير اجتمعت مع الف التثنية ثم حذفت للساكنين ولم تقلب ياء . فرقا بين

تثنية

تثنية المتمكن وغيره او يعتقد انها حذفت قبل مجيء الف التثنية لمجرد التخفيف
والاول للاخفش والثاني لسيبويه ويظهر اثر الخلاف في جمع المذكر فسيبويه يضم
ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء والاخفش يفتحهما كما في الاعلون وتقول في تصغير
اللذين اللذيون رفعا واللذيين جرا ونصبا بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء
وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفا كما تقدم في التثنية فكانها
لا وجود لها والاخفش يفتح ما قبل الواو والياء لانه يقدر الحذف للساكنين
والدال على القولين مفتوحة وفي شرح الكافية لمحمد بن بري واما اللذيون فلانهم
زادوا في اللذين قبل الياء ياء وقبل النون الفا فصار اللذيانا ثم ابدلوا الفتحة ضمة
والالف واوا والياء للتثنية بالتثنية انتهى واذا اردت تصغير الثلاثة لجمع المؤنث
صغرت اللتي للمفرد فقلت اللتيا كما تقدم ثم جمعت بالالف والتاء فقلت
اللتيات واستغنوا بذلك الجمع المصغر مفرده عن تصغير اللتي واللاتي على
الاصح عند سيبويه فانه قال في اللاتي واللائي لا يصغر استغناء بجمع التي
المصغرة بالالف والتاء كما في درهم ودريهمات بل المؤنث اولى ما لا يعقل بهذا
الجمع والاخفش يصغرهما ويقلب الالف واوا لانهما صارا حينئذ بمنزلة
ضارب اذا اجري عليهما حكمه وتحذف الياء التي هي لامها لان الف التصغير تزاد
فيبقى الاسم على خمسة سوى ياء التصغير وانما كانت هي المحذوفة لانها طرف
والمازني يصغرهما ولكن يحذف الالف لانها زائدة والياء اصلية فتصير اللاي
واللايا واللاتي اللتيا وهذا يلتبس بتصغير الواحد وان تصغرت من اسماء
الاشارة اتفاقا عند الجميع لا باس بتصغيرها وبشكل تصغيرهم عمروا وعمرا

على عمر مع الالباس ولا تصغر الاشارية للاستغناء عن تصغيرها بتصغيرنا
خلافا لابن مالك في قوله في النظم منها تا وتي قال المرادي ونص الكوفيون ان تي
صغر كما صغر تا وقد نصوا على انه لم يصغر من الفاظ المونث الا تا خاصة وهو
المفهوم من التسهيل فانه قال ولا يصغر من غير المتمكن الا ذا والذي وفروعهما
اللتي ذكرها ولم يذكر من الفاظ المونث غير تا خاصة والى جواز تصغير الاشارة
اشار في النظم بقوله وصغروا شذوذا الذي التي وذا مع الفروع وانما ساغ
تصغيرهما لانهما يوصفان ويوصف بهما والتصغير وصف في المعنى ولذا منعوا
اعمال اسم الفاعل مصغرا كما منعوا اعماله موصوفا قاله ابو الحسن ابن الباذش
وحكى ابن العلج تصغيرها وه على اويه وبعض المنادى المبني نحو يا زيد فانه يصغر
فيقال يا زييد هذا باب النسب وسماه سيبويه باب الاضافة
وابن الحاجب باب النسب والغرض منه ان تجعل المنسوب من ال المنسوب اليه
او من اهل تلك البلدة والصنعة وفايدته فايدة الصفة وانما افتقرت الى
علامة لانها معنى حادث فلابد لها من علامة وكانت من حروف اللين لخفتها
ولكثرة زيادتها وانما الحقت علامتها بالاخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث
العروض بموضع زيادتها هو الاخر وانما لم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب
تقديريا ولا الواو لثقلها وانما كانت مشددة لتدل على نسبته الى المجرد
عنها ويحدث بالنسب ثلاث تغيرات اولها لفظي وهو ثلاثة اشياء الحاق
ياء مشددة اخر المنسوب اليه وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وثانيها
معنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وثالثها حكمي وهو معاملته معاملة

الصفة

الصفة المشبهة في رفعه المضمر والظاهر باطراد واعلم انك اذا اردت
النسب الى شيء من بلد او قبيلة او غيرهما فلابد لك من عملين في اخره احدهما
ان تزيد عليه ياء مشددة تصير تلك اليا حرف اعراب فتتحمل حركات
الاعراب رفعا ونصبا وجرا لصيرورتها بمنزلة الاخر والعمل ان تكسره اي الاخر
لمناسبته اليا كما في ياء المتكلم والمخاطبة فتقول في النسب الى دمشق
بفتح الميم دمشقي والى ذلك اشار الناظم بقوله ياء كيا الكرسي زادوا
للنسب وكل ما تليه كسره وجب ويحذف لهذه اليا المزيدة للنسب امور
في الاخر وامور متصلة بالاخر اما الامور التي في الاخر فمنها احدها اليا
المشددة الواقعة بعد ثلاثة احرف فصاعدا سواء كانتا زايدتين او
كانت احداهما زايدة والاخرى اصلية دالة ولا وهو ما اخره يا ان زايدتين
سواء كانت للنسب ام لا نحو كرسي مما اخره يا ان ليستا للنسب وشافعي
مما اخره ياءان للنسب فتقول كرسي وشافعي بحذف اليا المشددة منهما
وتجعل مكانها ياء النسب فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب اليه
ولكن يختلف التقدير فيقدر ان هما مع اليا المجردة للنسب غيرهما بدونها
ويظهر لهذا الاختلاف التقديري اثر في الصناعة وذلك انه اذا كان بخاتي
جمع بختي بياء موحدة بخاء معجمة فتاء مثناة فوقانية علما لرجل فانه يكون
غير منصرف استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية قال في الصحاح
الواحد بختي والجمع بخاتي غير منصرف لانه بزنة جمع جمع الجمع انتهى بتكرير
جمع فاذا نسب اليه انصرف لزوال صيغة منتهى الجموع لان اليا التي كانت

تحصل الصيغة زالت وخلفتها ياء اخرى غيرها وهي اجنبية لم تعتد الكلمة عليها
بوزنه قبل النسب مفاعيل وبعده مفاعلي وغيره بقوله علما لئلا يترتب عليه
قوله وان نسبت اليه لا الى جمع التكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم
لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه فسقط ما قيل ان قوله
علما معطل لا مفهوم له ووجه العلم بكونه لرجل احترازا عما كان لامرأة فان مانعه
من الصرف العلمية والتانيث المعنوي لا صيغة منتهى الجموع والثاني وهو ما
احدى ياءيه زايدة والاخرى اصلية نحو مرمي فانك تنسب اليه اسم مفعول من
الرمي اصله مرموي كمضروب اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون
ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا وادغمت الياء
المنقلبة عن الواو الزايدة في الياء الاصلية لاجتماع المثلين فان نسبت اليه
حذفت الياء المشددة وجعلت مكانها ياء النسب وقلت مرمي هذا هو الاصح
وبعض العرب يحذف الياء الاولى لزيادتها ويبقي الثانية لاصالتها ويقلبها
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا لوجوب كسر ما قبل ياء
النسب والالف لا تقبل الحركة ولم تقلب الالف ياء لئلا يجتمع الكسر والياءات
فتقول مرموي والحق في النظم قوله ومما حواه احذف وهو مقيد بكونه
بعد ثلاثة احرف فصاعدا وان وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت
الاولى وفقه فرارا من الاجحاف وتعينت للحذف لسكونها وقلبت الثانية
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا لكراهة اجتماع
الياءات فتقول في امية اموي وجاء اميي باربع ياءات اذ ليس قبلها

كسرة

كسرة وان وقعت الياء المشددة بعد حرف واحد لم يحذف واحدة منهما بل
تفتح الياء الاولى كما في نمر وترد هي الى الواو ان كان اصلها الواو والا ابقيت
على صورتها وتقلب الياء الثانية واوا لئلا تجتمع الياءات فتقول في طي وحي
طووي وحيوي لانهما من طويت وحييت الامر الثاني مما يحذف لياء النسب
تاء التانيث تقول في مكة مكي بحذف التاء لان بقاءها يوقع في اثبات تاء
التانيث في نسبة المذكر واجتماع تانيثين في نسبة المؤنث الى مؤنث
نحو امراة مكية وايقاع تاء التانيث حشوا وقول المتكلمين في علم الاصول
الحقيقية في النسبة الى ذات ذاتي وقول العامة في النسبة الى الخليفة
خليفتي باثبات تاء التانيث فيهما لحن اي خطا خارج عن القاعدة يقال
للمخطي لاحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب وصوابهما ذووي وخليفي
بحذف التاء منهما وهذا مبني على ان ذاتي نسبة الى ذات لغة وهم لا يقولون
بذلك قال الكافيجي في شرح ابياته في المنطق لا يقال الذاتي منسوب
الى الذات فلا يجوز ان تكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشيء الى نفسه
وهو ممنوع لانا نقول هذه النسبة ليست بلغوية حتى يلزم ذلك بل انما هي
اصطلاحية فلا يرد ذلك انتهى والدليل على انها اصطلاحية ان استعمال ذات
مرادا به الحقيقة لا اصالة في اللغة كما قال ابن الخشاب وابن برهان وانما المعروف
فيها ذات بمعنى صاحبة وحيث نسب اليها فلابد من حذف تائها ثم رد لامها
المحذوفة وان اردت عادت العين الى الصحة بنصبها على تقدير ذو ثم تقلب
الالف واوا فتقول ذووي الامر الثالث مما يحذف لياء النسب الالف

ان كانت متجاوزة للاربعة او كانت رابعة متحركا ثاني كلمتها فالاول
يقع في ثلاثة مواضع في الف التانيث كحبارى بالحاء المهملة والباء الموحدة
والراء الطائر وفي الف الالحاق كحبركى بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون
الراء بعدها كاف قال الجوهري القراد وقال الزبيدي في الطويل الظهر القصير الرجلين
فانه ملحق بسفرجل وفي الالف المنقلبة عن اصل كمصطفى فانها منقلبة
عن واو الصفوة فتقول حبارى وحبركى ومصطفى بحذف الالف فيهن وجوبا
للطول والثاني وهو ما الفه رابعة وثاني كلمتها متحرك لا يقع الا في الف
التانيث كجمزى بفتح الجيم والميم والزاي صفة يقال حمار جمزى بحذف الالف
وجوبا لان حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف اخر فالالف فيها في حكم الخامسة واما
الساكن ثاني كلمتها فيجوز فيها القلب واوا تشبيها بالف ملهى والحذف
تشبيهها بتاء التانيث لزيادتها والارجح الحذف في التانيث كحبلى الحذف
لان شبهها بالف التانيث اقوى من شبهها بالمنقلبة عن اصل والارجح
القلب للالحاق كعلقى فانها ملحقة بجعفر وفي المنقلبة عن اصل كملهى من
اللهو الفه منقلبة عن واو القلب خبر والارجح وانما كان الارجح فيهما القلب
محافظة في الاول على حرف الالحاق وللرجوع الى الاصل في الثاني والقلب في نحو
ملهى مما الفه منقلبة عن اصل اكثر منه في نحو علقى مما الفه زائدة للالحاق
والحذف بالعكس فالحذف في نحو علقى اكثر منه في نحو ملهى لان حذف الزائد
اكثر من حذف الاصلي الامر الرابع مما يحذف لياء النسب يا المنقوص المتجاوز
اربعة خامسة او سادسة كمعتد ومستعل تقول في النسب اليهما معتدي

ومستعلي

ومستعلي بحذف يا المنقوص وجوبا للطول واما الياء الرابعة كقاضي فكالالف
المقصورة الرابعة من نحو مسعى وملهى مما ثاني ما هي فيه ساكن والفه منقلبة
عن يا او واو فيجوز فيهما القلب واوا والحذف ولكن الحذف ارجح من القلب بل
قال بعضهم ان القلب عند سيبويه من شذوذ تغييرات النسب حتى قيل لم
يسمع الا في قوله فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد
جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه وينسب في الثالثة من الف المقصور
المنقلبة عن ياء او واو كفتى وعصا ومن يا المنقوص الثالثة كعم بفتح العين
المهملة من عمي عليه الامر اذا التبس ورجل عمي القلب اي جاهل وشج
بالشين المعجمة والجيم من شجي اي حزن الا بالقلب واوا فتقول فتوي وعصوي
وعموي وشجوي فاما قلبها في فتى واوا وان كان اصلها الياء فلئلا تجتمع الكسرة
والياءات واما في عصى فرجوع الى اصلها واما في عم وشج فلان الوارد في
النسب اليهما فتح عينيهما كما في نحو نمر فقلبت الواو الياء لتحركها وانفتاح
ما قبلها ثم قلبت الالف في فتى حكما وتعليلا وحيث قلبنا الياء واوا فلا بد
تقدم فتح ما قبلها على قلبها لما تقرر ان قلبها واوا مسبوق بقلبها
الفا فان قلت ما وجه فتح العين في قاض عند من قال قاضوي في قلب الياء واوا
ونظيره من الصحيح لا يفتح عينه فالجواب انه نظير فتح لام ثعلب عند
بعض العرب قاله المرادي عن بعض النحويين ويجب قلب الكسرة فتحة في
كل ثلاثي مكسور العين سواء كان مفتوح الفاء ام مضمومها ام مكسورها
فالمفتوح الفاء نحو نمر كنصر بالنون والمضموم الفاء نحو دئل كعنب

والمكسور العين نحو فعل كابل فتقول في النسب اليهما نمري ودئلي وابلي
بفتح العين فيهن كراهة لتوالي الياءين والكسرتين وذهب بعض العرب الى بقاء
كسر العين فيما اوله مكسورة كابلي بكسرتين كسرة للاتباع والكسرة
الاصلية لان الكسرتين تعملان في جهة واحدة فلا تنقل الامر والخامس والسادس
مما يحذف لياء النسب علامة التثنية وعلامة جمع تصحيح المذكر فتقول في
النسب الى زيدان وزيدون حال كونهما علمين معربين بالحروف زيدي بحذف
علامة التثنية وعلامة الجمع لئلا يجتمع على الاسم الواحد اعرابان اعراب
بالحروف واعراب بالحركات في ياء النسب وحذفت النون تبعا لما قبلها لانهما
زائدتان زيدتا معا فيحذفان معا فاما قبل التسمية بهما فانما ينسب
الى مفردهما لا اليهما ومن اجرى زيدان علما مجرى سلمان في لزوم الالف والاعراب
على النون اعراب ما لا ينصرف للعلمية والزيادتين وقال وهو تميم ابن مقبل
لا ابن الاحمر خلافا للمعرب لا باديار الحي بالسبعان امل عليها
بالبلى الملوان قال في النسب زيداني باثبات الالف والنون كما تقول سلماني
والسبعان تثنية سبع اسم موضع والملوان الليل والنهار ومن اجرى زيدان
مجرى غسلين في لزوم الياء والاعراب على النون منونة قال في النسب زيديني
باثبات الياء والنون كما تقول غسليني ومن اجراه اي زيدون مجرى هارون في
لزوم الواو والاعراب على النون منونة او الزمه الواو وفتح النون كالماطرون
قال في النسب على اللغات الثلاث زيدوني باثبات الواو والنون كما تقول
هاروني وعربوني وماطروني واما جمع تصحيح المؤنث ففيه تفصيل فنحو

تمرات

تمرات بالمثناة مما كان جمع اسم مفتوح العين في حالة الجمع ان كان باقيا
على جمعيته ولم ينقل الى العلمية فالنسب الى مفرده لئلا يجتمع تانيثان في
منسوب مونث قاله ابو حيان فيقال تمري بالاسكان في الميم لان مفرده ساكن
العين قبل الجمع وان كان علما ممن حكى اعرابه حالة جمعه حذف الالف والتاء
معا ونسب اليه على لفظه المفتوح حالة الجمع ومن منع صرفه للتانيث
والعلمية نزل تاءه منزلة تاء مكة ونزل الفه منزلة الف جمزى لكون ثانيه
ما هي فيه متحركا فحذفهما على التدريج فحذف اولا التاء كما في مكة ثم
الالف كما في جمزى وقال تمري بالفتح في حكايته الاعراب ومنع الصرف
وانما سكنت العين في حال بقائه على الجمعية وفتحت في حال نقله العلمية
للفرق بين النسب اليه جمعا والنسب اليه علما لان علامة الجمع تحذف في
كلا الحالين واما نحو ضخمات مما هو جمع صفة فقال الموضح تحذف فيه الالف
وجاز القلب واوا والحذف لانها كالف حبلى بجامع ان كلا منهما صفة
ساكن ثانيه ما هي فيه وعلى كلا الوجهين تحذف التاء فتقول ضخموي وضخمي
كما تقول حبلوي وحبلي وليس في الف نحو مسلمات من الجموع القياسية
ونحو سرادقات من الجموع الشاذة الا الحذف لكونها خامسة فتقول
مسلمي وسرادقي بحذف الالف والتاء والسرادق قال في القاموس الذي
يمد فوق صحن الدار والبيت من الكرسف والغبار المرتفع المحيط بالشيء
واما الامور المتصلة بالاخر فستة ايضا اولها الياء المثناة تحت
المكسورة المدغمة فيها ياء اخرى سواء كان ما هي فيه ياء العين كطيب

اووا ويهاء كهين فيفال في النسب الى طيب وهين طيبي وهيني بحذف
اليا الثانية المدغم فيها وابقا اليا الاولى الساكنة كراهة اجتماع كسرتين
واربع يا آت ولم يحذفوا الاولى لئلا يرجع الى تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله
فيلزم الثقل لولم يقلب الفا ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت
بخلاف نحو هبيخ بفتح الها والبا الموحدة وتشديد اليا المثناة تحت وبالخا
المعجمة الغلام الممتلي وقيل الغلام الناعم فيقال في النسب اليه هبيخي
باثبات اليا الثانية لانفتاح اليا المدغم فيها وبخلاف نحو مهيم
تصغير مهيام مفعال من هام على وجهه اذا ذهب من العشق او من هام
اذا عطش او تصغير مهوم اسم فاعل من هوم الرجل اذا هز راسه من
النعاس او تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب اذا جعله هايما تقول في النسب
الى ذلك كله مهيمي باثبات اليا المكسورة المدغم فيها بالاخرى لانفصال
اليا المكسورة من الاخر باليا الساكنة التي هي عوض من الف مهيام او
من الواو الثانية من مهوم او من اليا الثانية من مهيم هذا حاصل كلام
ابي حيان وتلميذه الشهاب الحلبي السمين وكان القياس ان يقال في النسب
الى طي بتشديد اليا وبالهمزة طيئي بحذف اليا الثانية فقط ولكنهم
بعد الحذف قلبوا اليا الباقية وهي الاولى الفا على غير قياس لا كونها
ساكنة فقالوا طائي ولو قيل حذفت اليا الاولى الساكنة وقلبت اليا الثانية
المتحركة الفا كان اقل تغييرا على القياس الامر الثاني مما يحذف لياء النسب يا
فعيلة بفتح اوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين وانتفا تضعيفها كحنيفة

وصحيبة

وصحيحة تحذف تا التانيث اولا ثم تحذف اليا ثانيا فرقا بين المذكر الصحيح اللام
والمونث ثم تقلب الكسرة فتحة كما مر في نمر فتقول حنفي وصحفي وشذ قولهم
في النسب الى السليقة وهي الطبيعة سليقي وفي النسب الى عميرة كلب
والى سليمة الازد عميري وسليمي والقياس فيهن سلقي وعمري وسلمي بحذف
اليا وابدال الكسرة فتحة كما في عميرة غير كلب وسليمة غير الازد ولكونهم
فرقوا بينهما والسليقي من تكلم بسليقته اي طبيعته معربا من غير تعلم اعراب
قال ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي اقول فاعرب ولا يجوز حذف اليا
في نحو طويلة لان العين معتلة فكان يلزم قلبها لتحركها وتحركها بعدها
وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال
قاله الجاربردي ولا يجوز الحذف في نحو جليلة لان العين مضعفة فيلتقي بعد
الحذف مثلان فيثقل ولو ادغموا لزم زيادة التغيير مع اللبس الامر الثالث
مما يحذف لياء النسب يا فعيلة بضم اوله وفتح ثانيه بشرط ان تكون العين
مضعفة كجهينة وقريظة بالمثالة تحذف تا التانيث اولا ثم تحذف التا
لامر فتقول جهيني وقرظي وشذ قولهم في النسب الى ردينة ردني
باثبات اليا وتقول في النسب الى عيينة وقويمة عييني وقويمي ولا يشترط
هنا صحة العين لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا يقلب الفا فلا يلزم المحذور
السابق ولا يجوز ذلك الحذف في نحو قليلة بضم القاف لان العين مضعفة
وحذف اليا يودي الى الثقل لو لم يدغم احد المثلين في الاخر وزيادة التغيير مع
اللبس لو ادغم الامر الرابع مما يحذف لياء النسب واو فعولة بفتح الفا بشرط

صحة عينها وعدم تضعيفها كشنوءة حي من اليمن تحذف تاء التأنيث أولا ثم
تحذف الواو ثانيا لأنهم لما حذفوا تاء التأنيث وهي حرف صحيح في على معنى
استثقلوا أن يبقوا بعده ذلك حرفا معتلا زائد الجر معنى ثم تقلب الضمة فتحة
فتقول شنئي وأما قولهم شنوي فعلى لغة من قال أزد شنوة بتشديد الواو
قاله ابن السكيت وما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من وجوب حذف الياء فيهما
وقلب الكسرة فتحة في الأول ولا نعلم فيه خلافا وأما فعولة فمذهب سيبويه
والجمهور إلى وجوب حذف الواو والضمة تبعا وإبدال فتحة مكان الضمة وذهب
الأخفش والجرمي والمبرد إلى وجوب بقائهما معا وذهب ابن الطراوة إلى وجوب
الواو بنفسه وبقاء الضمة بحالها ولا يجوز لك الحذف في قوله بفتح الفاء لا معتل
العين لما مر في طويلة ولا يجوز لك في نحو ملولة لأجل التضعيف في العين وحذف
الواو يؤدي إلى التقاء المثلين ولا إدغام ممتنع لأن فعل بفتحتين واجب الفك كطلل
فيثقل اللفظ به لا الأمر الخامس مما يحذف لياء النسب ياء فعيل بفتح أوله وكسر
ثانيه المعتل اللام ياء كانت أو واوا نحو غني وعلي تحذف الياء الأولى ثم تقلب
الكسرة فتحة كما تقدم ثم تقلب الياء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ثم تقلب الألف واوا كراهة اجتماع الياءات مع الكسرتين فتقول غنوي وعلوي
الأمر السادس مما يحذف لياء النسب ياء فعيل بضم أوله وفتح ثانيه المعتل اللام
نحو قصي تحذف الياء الأولى ثم تقلب الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ثم تقلب الألف واوا لما مر فتقول قصوي وهذان النوعان وهما فعيل وفعيل
المعتل اللام مفهومان مما تقدم في فعيلة وفعيلة ولكنهما إنما ذكرهما هنا ك

استطراد

استطرادا وهذا الموضع موضعهما فإن كان فعيل وفعيل بفتح الفاء وفعيل بضمها
صحيحي اللام لم يحذف منهما شيء وذلك نحو قولهم في عقيل وعقيل عقيلي وعقيلي
وشذ قولهم في ثقيف وقريش وهذيل ثقفي وقرشي وهذلي فصل
حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية فهي إما للتأنيث أو
أصلية أو منقلبة عن حرف أصلي أو حرف للإلحاق فإن كانت للتأنيث قلبت
واوا كحمراوي لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياءات
مع الكسرة وشذ صنعاني في النسبة إلى صنعاء اليمن وبهراني في النسبة
إلى بهراء اسم قبيلة من قضاعة فأبدلوا من الهمزة النون لأن الألف والنون
يشابهان ألفي التأنيث ومن العرب من يقول صنعاوي وبهراوي على القياس وإن
كانت أصلية فالأجود سلامتها من القلب غالبا لقوتها بأصالتها نحو قرائي في قراء وهو الرجل
الناسك ومنهم من يقلبها واوا استثقالا ولا يجوز التصحيح قاله في التسهيل
أو كانت بدلا من حرف زائد للإلحاق نحو علباء أو كانت بدلا من أصل نحو كساء
أصله كساو قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا إثر ألف زائدة فالوجهان
السلامة والقلب واوا فيهما فتقول كسائي بالتصحيح وكساوي بالقلب
واوا رجوعا إلى الأصل وعلباوي بالقلب واوا تشبيها بألف التأنيث وعلبائي
بالتصحيح تشبيها بالأصلية والعلباء أصل العنق والهمزة فيه منقلبة عن
ياء زيدت للإلحاق بقرطاس ولا يخفى ما في الأمثلة من النشر على خلاف الترتيب
فصل ينسب إلى صدر العلم المركب ويحذف العجز لاستثقال
النسبة إلى كلمتين معا فحذفوا الثانية كما حذفوا تاء التأنيث إن كان التركيب

THE UNIVERSITY OF MELBOURNE

Library Digitised Collections

Author/s:
Ab al-Najm al-Fadl ibn Qudmah al-Ijl, d. 747 or 8

Title:
Min al-tasrih

Date:
1127 [1716?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23345

File Description:
Part 6

استغنا عنها بنيتها فان لم يقدر اللام كانت كي تعليلية فاما المصدرية
فناصبة بنفسها كما ان المصدرية كذلك واما التعليلية فجارة والناصب
بعدها ان مضمرة لزوما في النثر وقد يظهر في الشعر كقوله كيما ان تغر وتخدعا
وسياتي وما ذكره من ان كي مشتركة بين الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه
والجمهور وحجتهم قولهم جئتك لكي اتعلم وقولهم كيمه وعن الاخفش ان كي جارة
دائما وان النصب بعدها بان مضمرة او ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تاسوا فان
زعم ان كي تاكيد للام كقوله ولا للما بهم ابدا دواء رد بان الفصيح المقيس لا
يخرج عن الشاذ وعن الكوفيين ان كي ناصبة دائما ويرده قول العرب كيمه كما
يقولون لمه وان اجابوا بان كي تفعل هذا يلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية
عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب
وكل ذلك لم يثبت وان ادعوا ان حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح
البخاري في تفسير ويوم يومئذ فيذهب كيما فيعود اي كيما يسجد قلنا ان ثبت
حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه على ان الحافظ الشهاب ابن حجر قال لم
اقف على حذفه ويتعين المصدرية ان سبقها اللام نحو لكيلا تاسوا لئلا يدخل
الجار على الجار ويتعين التعليلية ان تاخرت عنها اللام او فلا او نحو قوله
وهو عبد الله بن قيس الرقيات كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس
فكي هنا تعليلية لتاخر اللام من لتقضيني عنها وتقضيني منصوب بان مضمرة
واما حكاية الاخفش لكي ما ان يكد بالرفع فمخرجة على جعل ما موصولة وكي جارة
موكدة للام كما اكدت الكاف بمثل في ليس كمثله شيء ومثل الكاف في قوله كعصف
ماكول

ماكول والثاني نحو قوله وهو جميل بن عبد الله لا حسان خلافا للزمخشري في قوله فقالت
اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا فكي هنا تعليلية لتاخر
ان عليها وكل الناس مفعول اول لمانحا ولسانك مفعوله الثاني وتغر بضم الغين
المعجمة والراء المهملة ويجوز الامران المصدرية والتعليلية ان وقع سبق اللام
وتاخرت او وقع ايلا او ولما في نحو كي لا يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فهي
مصدرية وان لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية فيكون على الاول منصوب بنفس
كي وعلى الثاني منصوب بان مضمرة بعد كي ولا ولى ان يكون مصدرية كما ذكره
الموضح في باب حروف الجر والثاني كما في قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي
فتتركها شنا ببيداء بلقع فكي يحتمل ان يكون مصدرية لدخول اللام قبلها
ويحتمل ان تكون تعليلية لتاخر ان بعدها فان كانت مصدرية فان موكدة لها
لمعنى السبك وان كانت تعليلية فاللام موكدة لها لمعنى التعليل وكونها
تعليلية اولى من كونها مصدرية لان ان تليها الجار مع الاستقلال من تليها حرف
مصدري بحرف مصدري قاله الموضح في الحواشي والشن بفتح الشين المعجمة
القربة الخلق مفعول ثان لتتركا والبيداء بفتح الباء الموحدة والمد الارض القفرا
التي يبيد اي يهلك من يدخل فيها والبلقع الارض القفرا التي لا شيء فيها الناصب
الثالث ان المصدرية وتقع في موضعين احدهما في الابتداء فيكون موضع رفع على
الابتداء في نحو وان تصوموا خير لكم والثاني بعد لفظ دال على معنا غير اليقين فيكون
في موضع رفع على الفاعلية في نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع وفي موضع نصب
على المفعولية في نحو فاردت ان اعيبها وفي موضع جر في نحو من قبل ان ياتي ومحتملة

لهما في نحو والذي أطمع أن يغفر لي تكميلتي أمله في أن يغفر بحذف ونصبت
ما بعدها أو أبقى على جره وأكثر العرب على وجوب استعمالها وبعضهم يهملها
جوازا حملا على ما أختها أي المصرية بجامع أن كلا منهما حرف مصدري ثنائي وإليه
أشار الناظم وبعضهم أهمل أن حملا على ما أختها حيث استحقت عملا كقراءة ابن محيصن
لمن أراد أن يتم الرضاعة برفع يتم بأن أصله يتمون وهو منصوب بحذف النون
وحذفت الواو لالتقاء الساكنين لفظا واستصحب ذلك خطا والجمع باعتبار من كقوله
وكقوله أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا فأن الأولى
والثانية مصريتان من الثقيلة وقد أهملت الأولى وأعملت الثانية وبعضهم
أعمل ما المصرية حملا على أن المصرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قاله ابن الحاجب وما
ذكره الموضح تبعا للناظم من أن هذه مصرية مهملة هو قول البصريين وزعم
الكوفيون أنها المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبري والقياس
فصله منها بقد أو أحد أخواتها وثنائي أن مفسرة بمنزلة أي وزائدة دخولها وخروجها
سواء ومخففة من أن المشددة فلا تنصب المضارع في هذه الأحوال الثلاثة ولكل
ضابط يضبطها فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه
المتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار نحو فأوحينا إليه أن اصنع الفلك أي اصنع وانطلق
الملأ منهم أن امشوا أي امشوا فليس المراد بالانطلاق هنا المشي بل انطلاق ألسنتهم
بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالانطلاق هنا المشي بخروج وآخر دعواهم أن الحمد لله
رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلنا له أن افعل لأن الجملة السابقة فيها حروف
القول وفي شرح ابن عصفور الصغير على الجمل أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول

ولا يجوز

ولا يجوز ذكرت عسجدا أن ذهب لعدم تأخر الجملة بل يجب الإتيان بأي أو ترك حرف
التفسير وليس من التفسيرية كتبت إليه بأن افعل لدخول الجار نص عليه الموضح
في القواعد الصغرى وعن الكوفيين إنكار التفسيرية البتة قال في المغني وهو متجه
لأنك إذا قلت كتبت إليه أن افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما أن ذهب نفس عسجد
في قولك هذا عسجد أي ذهب ولهذا لو جئت بأي مكان أن لما وجدته مقبولا في
الطبع انتهى واعترضه الدماميني ورده الشمني بما يطول ذكره والزائدة هي
التالية لما التوقيتية نحو فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه والواقعة بين
الكاف ومجرورها كقوله وهو باعث البيت كأن ظبية تعطو إلى وارق
السلم فيمن جر ظبية أي كظبية وتعطو تتناول إلى الشجر لتتناول منه والوارق
اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق والسلم بفتحتين شجر له شوك أو الواقعة
بين فعل القسم المذكور ولو كقوله فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من
الشر مظلم أو المتروك كقوله أما والله أن لو كنت حرا وما بالحر أنت ولا العتيق أي أقسم
والله لو كنت حرا هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور أنها في ذلك حرف جيء
به ليربط الجواب بالقسم ويبعده أن الأكثر تركها والحروف الرابطة ليست
كذلك قاله في المغني أو الواقعة بعد إذا كقوله فأمهله حتى إذا أن كأنه معاطي
يد في لجة الماء غامر وهذه أربعة مواضع وأكثرها الواقعة بعد لما وأقلها الواقعة
بين الكاف ومجرورها وزعم الأخفش أنها تزاد في غير ذلك وأنها تنصب المضارع
كما يجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا أن لا نتوكل على الله وأجيب بأن
أن مصدرية لا زائدة والأصل وما لنا في أن لا نتوكل وإنما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها

بالافعال بخلاف من وانما الزايدتين فانهما لما اقتضتا الاسم عملتا فيه الجر والمخففة
من ان المشددة هي الواقعة غالبا بعد علم خالص سواء دخلت عليه ان ام لا
فالاول نحو علم ان سيكون والثاني نحو افلا يرون ان لا يرجع وقيدت العلم بالخالص احترازا
من اجرايه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا ان تقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب
لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرايه
مجرى الظن قراءة بعضهم افلا يرون ان لا يرجع بالنصب او بعد ظن مؤول بالعلم نحو
وحسبوا ان لا تكون في قراءة الرفع ويجوز في تالية الظن ان تكون ناصبة اجرا للظن
على اصله من غير تاويل والنصب هو الارجح لان التاويل على خلاف الاصل ولهذا
الترجيح اجمعوا عليه اي على النصب في الم احسب الناس ان يتركوا بحذف النون
واختلفوا في وحسبوا ان لا تكون فقراءة غير ابي عمرو والاخوين حمزة والكسائي
بالنصب وقرا ابو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع لوجود الفصل بين ان والفعل بلا
وانما لم يقرؤوا بالرفع في يتركوا لعدم الفصل بعلم ان التعويل في كون ان ناصبة او
مخففة بعد افعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ الا ترى انك ترفع
في رايت ان لا يقوم زيد اذا اردت اليقين مثل افلا يرون الا يرجع وتنصب ان اردت
الظن قبل وحسبوا ان لا تكون خلافا للمبرد فانه لا يجوز اجراء العلم مجرى خلافه فتنصب
ان الواقعة بعده الفعل ولا اجراء غيره مجراه فيرتفع الفعل الواقع بعد ان الواقعة
بعد العلم عنده لا يجري مجرى غيره ولا يجري غيره مجراه والنوعان عند سيبويه جايزان
والفرا وابن الانباري ينتصبان بعد العلم الصريح والى النواصب الثلاثة اشار الناظم
بقوله وبان انصبه وكي كذا بان لا بعد علم والتي من بعد ظن فانصب بها والرفع

صحح

صحح واعتقد تخفيفها من ان فهو مطرد ومن غير الغالب وآخر دعواهم ان الحمد لله
رب العالمين فان هذه مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن الناصب الرابع
اذن والصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة
بنفسها لا ان مضمرة بعدها وهي على القول بالحرفية حرف جواب وجزاء عند
سيبويه وقال الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تتمحض
للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضي
لان الشرط والجزا اما في الاستقبال او في الماضي ولا مدخل للجزا في الحال والمراد بكونها
للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام اخر ملفوظ او مقدر سواء وقعت في صدره او
في حشوه او في اخره والمراد بكونها للجزا ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء
لمضمون كلام اخر وكان القياس الغاوها لعدم اختصاصها ومن ثم قالوا وشرط
اعمالها ثلاثة امور احدها ان تتصدر في اول الجواب لانها حينيذ في اشرف
محالها فان وقعت حشوا في الكلام بان اعتمد ما بعدها على ما قبلها اهملت
وذلك في ثلاثة مسايل احدها ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو انا اذن اكرمك
الثانية ان تكون جوابا لشرط قبلها نحو ان تاتني اذن اكرمك الثالثة ان تكون جواب
قسم قبلها مذكور نحو والله اذن لا اخرج او مقدر كقوله وهو كثير عزة لين عاد لي
عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها برفع اقيلها لان اذن لم تتصدر
لكونها جواب قسم مقدر والتقدير والله لين [illegible] وجواب الشرط محذوف واهملت اذن
لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع في المغني تبعا
للشارح وضمير مثلها عايد على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان لكثير

وذلك ان كثيرا امتدح عبد العزيز بقصيدة واعجب بها فقال له تمن علي اعطيك
فتمنى ان يكون كاتبا له فلم يجبه الى ذلك واعطاه جائزة والمعنى ان عادة الامير التي
تمنيتني وامكنني منها لم اترك مقالتي لا ولو انا تمنى عليه ان اكون كاتبا له كما فعلت
اولا وعبد العزيز هذا هو السيد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه واما قوله لا
تتركني فيهم شطيرا انني اذن اهلك او اطيرا بنصب اهلك باذن مع انها وقعت
حشوا بين اسم ان وخبرها فضرورة او لا ضرورة والخبر اي خبر ان محذوف اي انى
لا استطيع ذلك او لا اقدر عليه ثم استونف باذن فنصب وجملة انى على هذا
معترضة بين اذن وما هي جواب له والاصل لا تتركني اذن اهلك وذهب الفراء الى
عدم اشتراط التصدر والتشطير بتثبيت معجمة الغريب وقال الاصمعي البعيد وهو
مفعول ثان لتتركني احالا ولو هذا الشرط اشار الناظم بقوله ان صدرت جاز كان
السابق عليها اي على اذن واوا او فاء جاز النصب والرفع باعتبارين كون ما بعد
العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون
ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها
وقد قرئ في الشواذ واذن لا يلبثوا واذن لا يوتوا بالنصب بحذف النون فيهما
والاول قراءة ابن مسعود والثاني قراءة ابي بن كعب والغالب الرفع وبه قرا
السبعة فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب وارفعا اذا اذن من بعد
عطف وقعا قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان
قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عملها لوقوعها حشوا او على الجملتين معا جاز
الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف او ان

المعطوف

المعطوف على الاول والاول انتهى لا امر الثاني ان يكون المضارع بعدها مستقبلا قياسا
على بقية النواصب واليه الاشارة بقول الناظم ونصبوا باذن المستقبلا فيجب الرفع
في نحو اذن تصدق جوابا لمن قال انا احب زيدا لانه حال ولا مدخل للجزاء في الحال كما تقدم
انتفاء الامر الثالث ان يتصلا اي ان يكون المضارع متصلا بها لفقدها مع الفصل عن
العمل فيما بعدها واليه الاشارة بقول الناظم والفعل بعد موصلا او يفصل بينهما
القسم وهو المشار اليه بقول الناظم او قبله اليمين كقوله واذن والله نرميهم
بحرب يشيب الطفل من قبل المشيب فنصب نرميهم باذن مع وجود الفصل بالقسم
لانه زائد موكد فلم يمنع الفصل به من النصب هنا كما لم يمنع من الجر في قولهم ان الشاة
لتجتر فتسمع صوت والله ربها حكاه ابو عبيدة واشتريته بو الله بالف حكاه
ابن كيسان عن الكسائي بخلاف الفصل بغير القسم ولو كان ظرفا او عديله فانه جزء من
الجملة فلا يقوى اذن معه على العمل فيما بعدها واغتفر في المغني الفصل بلا النافية
وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء والكسائي وهشام
الفصل بمعمول الفعل والارجح حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع
وحكى سيبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع شروط العمل وهو القياس لانها
غير مختصة وانما اعملها الاكثرون حملا على ظن لان مثلها في جواز تقدمها على الجملة
وتاخرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي
الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع فصل ينصب المضارع بان مضمرة
وجوبا في خمسة مواضع احدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص ماض لفظا
ومعنى او معنى لا لفظا منفي لا اولهما والثاني بلم دون غيرهما من ادوات النفي نحو

وما كان الله ليطلعهم لم يكن الله ليغفر لهم فيكمل ويدفع منصوبا بأن مضمرة
بعد اللام عند البصريين لا باللام واللام متعلقة بمحذوف لا زائدة وذلك المحذوف
هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام وخالفهم الكوفيون في هذين وقد صرح
بالخبر الذي زعمه البصريون من قال سموت ولم يكن أهلا لتسموا ولكن المضيع قد
يصاب وهذا بمنزلة ما قدروه من قولك ما كان زيد أمريا للفعل أو مقدرا له
واحتج الكوفيون بقوله فقد عن لتنفي أم عمرو ولم أكن مقالتها ما كنت حيا لأسمعا
إذ لو كانت أن هي الناصبة لأسمع لزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك ممتنع وعورض
بمجيء ذلك في صريح أن في قوله كان جزائي بالعصا أن أجلد أو الجواب واحد وعلة
امتناع ذكر أن بعد لام الجحود أن ما كان زيد ليفعل رد على من قال كان سيفعل فاللام
في مقابلة السين فكما لا تذكر أن مع السين كذلك لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم
أنه يجوز إظهار أن بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن
يفترى ورد بأن يفترى في تأويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفي
هذا الرد نظر لأن المراد بالقرآن المقروء لا القراءة والجواب أن هذا ليس مما نحن فيه
لأن الكلام فيما الخبر فيه مرتبط ونحوه وزعم بعضهم أن هذا الحكم لا يختص
بكان بل يجوز في سائر أخواتها نحو ما أصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم أنه يجوز في
ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فأجاز ذلك
في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل كذا وتسمى هذه اللام لام
الجحود من تسمية العام بالخاص فإن الجحود عبارة عن إنكار الحق لا عن مطلق
النفي والنحويون أطلقوا وأرادوا الثاني وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله

وبعد

وبعد نفي كان حتما أضمرا الموضع الثاني بعد أو العاطفة إذا صلح في موضعها
حتى المرادفة إلى نحو لألزمنك أو تقضيني حقي أي حتى تقضيني وقوله لأستسهلن
الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر أي حتى أدرك أو صلح في
موضعها إلا الاستثنائية نحو لأقتلنه أي الكافر أو يسلم أي إلا أن يسلم وقوله
وهو زياد الأعجم وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما
أي إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ولا يصح هنا معنى إلى لأن الاستقامة لا تكون
غاية للكسر وغمزت بالغين والزاي المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون
الرمح والكعوب النواشز في أطراف الأنابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه
به حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي
تنشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحالة إذا غمز قناة معوجة حيث
يكسر ما ارتفع من أنابيبها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم
وأن والفعل في هذه الأمثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد
من الفعل المتقدم أي ليكونن لزوم مني أو قضاء منك لحقي وليكونن استسهال
مني للصعب أو إدراك المنى وليكونن قتل مني أو إسلام منه وليكونن كسر مني
لكعوبها أو استقامة منها وإليه أشار الناظم بقوله كذاك بعد أو إذا يصلح
في موضعها حتى أو إلا الموضع الثالث بعد حتى الجارة إن كان الفعل مستقبلا
باعتبار زمن التكلم بما قبلها نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء فتفيء مستقبل
باعتبار زمن التكلم بالأمر بالقتال والغاية إلى المخاطب به أو مستقبلا باعتبار
ما قبلها من غير اعتبار التكلم نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول فإن قول الرسول وأن

كان ماضيا بالنسبة الى زمن الاخبار وقصه عليها الا انه مستقبل بالنسبة الى
زلزالهم وحتى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان فتارة تكون بمعنى كي التعليلية
وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى
الى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها نحو اسير حتى تطلع الشمس
اذا عرفت ذلك فالمثال الاول من امثلة الموضح مما يصلح للمعنيين معا فيحتمل ان تكون
المعنى كي تفيء او الى ان تفيء والمثال الثاني نحو قوله بمعنى الى خاصة اي الى ان يقول
الرسول والى هذا الموضع اشار الناظم بقوله وبعد حتى هكذا اضمار ان حتم وبرفع
الفعل بعدها ان كان حالا او مؤولا بالحال مسببا عما قبلها فضلة تم الكلام قبله
نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه فلا يرجونه دال انه في قوة قولك فهو الان لا يرجى
ومسببا عما قبلها لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم قبله
بالجملة الفعلية ومنه حتى يقول الرسول برفع يقول في قراءة نافع لانه مؤول بالحال
اي حتى حاله الرسول والذين معه انهم يقولون ذلك حينئذ وللحال المؤول تفسير
اخر وهو ان يفرض ما كان واقعا في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه
بالمضارع المرفوع وفائدة تاويله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار
صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها وانما وجب رفع الفعل بعد حتى عند
ارادة الحال حقيقة او مجازا لان نصبه بوضع ان التي تقدير ان وهي للاستقبال والحال
ينافي بعد حتى عند ارادة الحال حقيقة الاستقبال وانما اشترطت السببية
ليحصل الربط معنى وذلك لانه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال
اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما فات من الاتصال

اللفظي

اللفظي وانما اشترطت الفضلية لئلا يبقى المبتدا بلا خبر وذلك لانه اذا رفع الفعل
كانت حتى حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستانفة فان فقد شرط من الثلاثة
وجب النصب في مثل لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى لانتفاء الحال
ويجوز النصب في مثل لاسيرن حتى تطلع الشمس خلافا للكوفيين وما سرت
الى البلد حتى ادخلها واسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية فيهن اما
الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب
عن عدم السير واما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده فلو رفع لزم ان يكون
مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصح لان ما قبلها غير
سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب والشك فيه قاله المرادي بخلاف
ايهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها برفعهما فان السير ثابت
متحقق وانما الشك في عين الفاعل في الاول وفي عين الزمان في الثاني واجاز
الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي
على الكلام باسره لا على ما قبل خاصة ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على
سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب
خاصة وكان الاخفش يمنع ذلك ويجب النصب في نحو سيري بفتح السين حتى
ادخلها لعدم الفضلة فسيري مبتدا وحتى ادخلها خبره ولو رفع الفعل لصار
المبتدا بلا خبر وكذلك يجب النصب في مثل كان سيري امس حتى ادخلها
ان قدرت كان ناقصة وحتى ادخلها الخبر ولم يقدر الظرف وهو امس خبرا
لكان بل قدرته متعلقا بنفس السير فان قدرت كان تامة وامس متعلقا

بسببي او ناقصة واسم متعلق باستقر محذوف على انه خبر كان وبعضهم لا ان ما بعد
حتى حال مسبب فضلة ومتى فيه ابتدائية وعلامة كونه حالا او مؤولا به صلاحية
جعل الفاء في موضع حتى واليه اشار الناظم بقوله وتلو حتى حالا او مؤولا به ارفعن
وانصب المستقبلا الموضع **الرابع والخامس بعد فاء السببية وواو المعية**
حال كونهما **مسبوقين بنفي او طلب محضين** واليهما اشار الناظم بقوله
وبعد فا جواب نفي او طلب محضين والواو كالفا ان تفد مفهوم مع فالنفي
يشمل ما كان بحرف او فعل او اسم وما كان تقليلا مرادا به النفي فالاول **نحو لا يقضى**
عليهم فيموتوا والثاني نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك والثالث نحو انت غير ات
فتحدثنا والرابع نحو قلما تاتينا فتحدثنا والنفي مع الواو كذلك نحو **ولما يعلم**
الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقس الباقي والطلب يشمل الامر
والنهي والدعا والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهذه سبعة مع النفي
صارت ثمانية وزاد الفرا الترجي مثال الفا بعد التمني **يا ليتني كنت معهم فافوز**
ومثال الواو بعده **يا ليتنا نرد ولا نكذب** بالنصب في قراءة حمزة وحفص ومثال الفا
بعد النهي **ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي** ومثال الواو بعده **قوله** وهو ابو
الاسود الدؤلي لا تنه عن **خلق وتاتي مثله** عار عليك اذا فعلت عظيم وشرط
النهي عدم النقض بالا فلو نقض النهي بالا لم يجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا
فيغضب فيجب في يغضب الرفع قاله في شرح الشذور تبعا لسيبويه **و**مثال الفا
بعد الامر **قوله** وهو ابو النجم العجلي **يا ناق سيري عنقا فسيحا الى سليمان**
فنستريحا والعنق بفتحتين ضرب من السير والفسيح الواسع **و**مثال الواو بعده

قوله

قوله وهو الاعشى او الحطيئة فيما زعم ابن يعيش او ربيعة بن جشم فيما زعم
الزمخشري او دثار بن شيبان النمري فيما زعم ابن بري **فقلت ادعي وادعوا**
ان اندى لصوت ان ينادي داعيان فادعو مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد
الواو واندى افعل من الندى بفتحتين وهو بعد الصوت ولصوت بكسر اللام متعلق
به وان ينادي بفتح الهمزة وكسر الدال خبر ان وداعيان تثنية داع فاعل ينادي في
المعنى فقلت لها ينبغي ان يجتمع دعائي ودعائك فان ارفع صوت وابعده دعاء
داعيين معا **وقد اجتمع النصب في جوابي الطلب والنفي في قوله تعالى ولا تطرد**
الذين يدعون ربهم بالغداة الاية وتمامها بالغداة والعشي يريدون وجهه
ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من
الظالمين **فان تطردهم جواب النفي** وهو ما عليك من حسابهم من شيء **وتكون جواب**
النهي وهو لا تطرد على طريق اللف والنشر من غير ترتيب فان قلت ما يفيد ان هذه
الاية كظاهرها ان فتكون جواب فتطردهم وهما جوابان للطلب او النفي والجواب
ايجاب والشيء الواحد لا يكون له جوابان كما نص عليه النحاة **و**مثال الفا بعد الدعا
قوله رب وفقني فلا اعدل عن سنن الساعين في خير سنن وبعد العرض قوله
يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا وبعد التحضيض قوله
هلا اتقيت الله فيغفر لك وهو والعرض متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل
الا ان في التحضيض زيادة توكيد وحث وفي العرض لين ورفق **و**بعد الاستفهام
قوله هل تعرفون لباناتي فارجو ان تقضى فيرتد بعض الروح للجسد وشرط
الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك فان تضمن ذلك وقع

بتقع رسببا مصدره مستقبلا منه والترجي بانه وقال في شرح الشذور ولم
يسمع نصب الفعل بعد الواو الا بعد واحد من اربعة وهي النفي والنهي والامر
والتمني ولذلك اقتصر الموضح في التمثيل عليها وقال ابو حيان ولا احفظه بعد
الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي ان لا يقدم على ذلك الا بسماع انتهى
واحترز الناظم بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريرا
بالهمزة ومن النفي المتلو بنفي اخر ومن النفي المنقوض بالا في الاول نحو الم
تاتني فاحسن اليك بالرفع اذا لم ترد الاستفهام الحقيقي وانما اردت
ان تحمل مخاطبك على الاقرار والاعتراف باتيانه اليك واحسانك اليه قال
الشيخ عبد القاهر في شرح مختصره معنى قولنا الهمزة للتقرير انك الجات
المخاطب الى الاقرار بامر قد كان تقول اضربت زيدا ولا يكون غرضك ان تقول
امر لم تكن تعلمه ولكن اردت ان تقرره اي تحمله على ان يقر بفعل قد فعله انتهى
والمعنى انك اتيتني فاحسنت اليك على حد قوله تعالى اليس الله بكاف عبده
اي الله كاف عبده لان نفي النفي اثبات قال في التلخيص وهذا مراد من قال
ان الهمزة فيه للتقرير اي بما دخله النفي لا بالنفي انتهى فثبت بهذا ان
الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل فلا ينتصب المضارع في جوابه لعدم
تمحض النفي وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفي وان كان تقريرا
ولانه جواب الاستفهام والثاني نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا والثالث نحو
ما تاتينا الا فتحدثنا فان معناهما الاثبات فلذلك وجب الرفع للفعل
بعدهما اما الاول فلان زال للنفي وقد دخل عليها النفي ونفي النفي اثبات واما الثاني فلا

ينافي

ينافي النفي بالا وذلك في نحو ما تاتيني فاكرمك اربعة اوجه احدها ان تقدر
الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه في اعرابه فيجب
هنا الرفع لان الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه وكانك
قلت ما تاتيني فما اكرمك فهو شريك في النفي الداخل عليه الثاني ان يقدر الفاء
لمجرد السببية ويقدر الفعل الذي بعدها مستانفا ومعنى استينافه ان
يقدر خبر المبتدا محذوف فيجب الرفع ايضا لخلو الرفع من الناصب والجازم
والمعنى ما تاتيني فانا اكرمك لكونك لم تاتني ونحو ذلك اذا كنت كارها لاتيانه
والفرق بين هذا الوجه والذي قبله في النفي ان النفي في الذي قبله يشمل ما قبل
الفاء وما بعدها وفي هذا الوجه انصب النفي فيه الى ما قبل الفاء خاصة الثالث
ان يقدر الفاء للعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المتاول مما قبلها
ويقدر النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ النصب
والمعنى ما يكون منك اتيان يعقبه مني اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون مني
اكرام الرابع ان يقدر الفاء ايضا لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر
المؤول مما قبلها ولكن يقدر النفي منصبا على المعطوف عليه فينتفي المعطوف
لانه مسبب عنه وقد انتفى ويكون المعنى ما يكون منك اتيان فكيف يكون
مني اكرام والحاصل في الرفع وجهان وفي النصب وجهان واحترز من الطلب
باسم الفعل ومن الطلب بما لفظه الخبر وسياتي الكلام عليهما بعد اسطر
واحترز بتقييد الفاء بالسببية وتقييد الواو بالمعية من الفاء والواو
العاطفين على صريح الفعل اذا لم يقصد بالسببية ولا معية ومن الاستيناف فيتعين

بالأداة العاطفة على صريح الفعل نحو لا يؤذن لهم فيعتذرون فإنها للعطف
وعطف فيعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريك له في رفعه وعلى النفي الداخل عليه
وكأنه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على أنه جواب النفي لم يمتنع
والمعنى لو أذن لهم اعتذروا مثل لا يقضى عليهم فيموتوا ولكنه آثر الرفع ليناسب
رؤوس الآي قاله الفراء ورد ابن عصفور بأن الإذن والاعتذار منفيان بالقصد وانتفاء
الموت لازم عن انتفاء القضاء عليهم ولم يقصد نفيه كما قصد نفي الاعتذار وبأنه
لو وقع القضاء عليهم لماتوا وليس الإذن سببا للاعتذار والفاء الاستينافية نحو
قوله وهو جميل صاحب بثينة ألم تسأل الربع القواء فينطق وهل يخبرنك اليوم
بيداء سملق فينطق مرفوع وهو مبني على مبتدإ محذوف أي فهو ينطق ولا يجوز
اقترانه بالفاء فإنها فيه للاستيناف لا للعطف ولا للسببية إذ العطف
يقتضي الجزم لما بعدها لكونه معطوفا على مجزوم وهو تسأل والسببية
تقتضي النصب له لكونه في جواب الاستفهام ونوزع في اقتضاء السببية
النصب فإنه قد جاء الرفع مع تحقق السببية في لا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح
به بعضهم ودفع بأن اقتضاءها النصب محمول على قول الأكثر قال في المغني والتحقيق
أن الفاء فيه للعطف وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وإنما يقدر النحويون
كلمة هو ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى والربع المنزل والقواء
بفتح القاف ومده أكثر من قصره الخالي الذي لا أنيس به والبيداء القفر الذي
يبيد من يسلكه فيه أي يهلكه والسملق بفتح السين المهملة القاع الأملس
الصفصف ونقول مع الواو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالرفع على الاستيناف

أي انهيته عن الأول فقط واحتمل الثاني كأنك قلت لا تأكل السمك ولك شرب
اللبن فإن قصدت النهي عن الجمع بينهما نصبت على إرادة المعية فإنك قلت لا تأكل
السمك مع شرب اللبن أو قصدت النهي عن كل منهما على حدته جزمت على العطف
فكأنك قلت لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن والفرق بين النصب والجزم في حالتي العطف
أنه في النصب من عطف مصدر مؤول من أن والفعل على مصدر متصيد من الفعل السابق
لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل وإذا سقطتا
الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب المحض وقصد بالفعل الذي سقطت منه الفاء
معنى الجزاء للطلب السابق عليه جزم الفعل والمراد بقصد الجزاء أنك تقدره
مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط
واختلف في تحقيق جازمه فالجمهور يجعلونه جوابا لشرط مقدر فيكون مجزوما
عندهم بإن الشرطية مقدرة هي وفعل الشرط لا جوابا للطلب المتقدم فيكون مجزوما
بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيبويه والسيرافي ثم اختلفوا في علته فقال
الخليل وسيبويه إنما جزم الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما أن أسماء الشرط
إنما جزمت لذلك وقال الفارسي والسيرافي لنيابته مناب الجازم الذي هو حرف الشرط
المقدر كما أن النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه
خلافا لمن زعم ذلك ومذهب الجمهور أرجح لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما
خلاف الأصل لكن في التضمين تغيير معنى الأصل ولا كذلك الحذف لأن نائب الشيء
يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ولأن الأرجح في ضربا زيدا منصوب
بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري وذلك

نحو قل تعالوا اتل تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو
اتل وقصد به حالة الجزاء فجزم بشرط مقدر والتقدير إن تعالوا أتل أي إن تأتوني أتل عليكم
فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله وهزي
إليك بجذع النخلة تساقط فإنه مجزوم باتفاق السبعة بخلاف خذ من أموالهم
صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وإن كان مسبوقا بالطلب
وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم وإنما أريد
خذ منهم صدقة تطهرهم فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم
يمتنع في القياس وبخلاف نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني في قراءة الرفع فإنه
في رفع مع فاعله جملة في موضع نصب صفة لوليا لا جوابا لهب كما قدره من جزم
وقس على ذلك بقية أنواع الطلب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وبعد غير النفي
جزما اعتمد إن تسقط الفا والجزا قد قصد وأما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه
فلا يقال ما تأتينا تحدثنا خلافا للزجاجي والكوفيين لا سماع معهم ولا قياس لأن
الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الإتيان سببا للتحديث وشرط غير
الكسائي من النحويين لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع إن لا في موضعه
وهو أن تضع موضع النهي شرطا مقرونا بلا النافية في صحة المعنى قاله الموضح
في شرح القطر والمرادي في شرح النظم وكذا هو في النظم وشرط جزم بعد نهي أن
تضع إن قبل لا دون تخالف يقع أي أن تضع إن قبل لا الناهية بالدها وعلى ذلك
شرحه الشاطبي فمن ثم بفتح الثاء المثلثة أي من أجل هذا الشرط جاز لا تدن من
الأسد تسلم بالجزم لصحة قولك إن لا تدن من الأسد تسلم لأن السلامة مسببة

عن عدم

عن عدم الدنو ووجب الرفع في نحو لا تدن من الأسد يأكلك لعدم صحة قولك
إن لا تدن من الأسد يأكلك لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو وإنما يتسبب عن
الدنو نفسه ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر
وأما قوله صلى الله عليه وسلم في نسبيتها من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا
يؤذنا بريح الثوم بالجزم في يؤذنا بحذف الياء على الإبدال من يقرب بدل اشتمال لا على
الجواب للنهي لعدم صحة إن لا يقرب يؤذنا لأن الإيذاء إنما يتسبب عن القرب لا عن عدمه
ولم يشترط الكسائي قبلا والكوفيون قاطبة هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب
فإنه يجوز لا تدن من الأسد فيأكلك بالنصب وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا
فيسحتكم بعذاب وبقوله صلى الله عليه وسلم لا تشرف يصبك
سهم وبرواية لا تشاوروا يصبك وبالحديث لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم
رقاب بعض وأجاب البصريون بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي
قياسا له على النصب ويصبك بدل من تشرف أو تشاوروا ويضرب مرفوع وفي رد القياس
نظر فإنهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي كما تقدم وألحق الكسائي في جواز النصب
بالأمر بالفعل ما دل على معناه أي الأمر من اسم فعل مطلقا سواء كان فيه لفظ الفعل
أم لا نحو نزال فنكرمك وصه فنحدثك ووافقه ابن جني وابن عصفور بعد نزال و
تراك ونحوهما مما فيه معنى الفعل وحروفه ومنعاه بعد صه ومه ونحوهما مما
فيه معنى الفعل دون حروفه أو ما دل على الأمر من خبر مثبت نحو حسبك
حديث فينام الناس بنصب فينام عند الكسائي خاصة فحسبك مبتدأ وحديث
خبره والجملة متضمنة معنى اكفف وعبر الموضح بنحو دون كقولهم لأن المسموع

حسبك ينم الناس واختلف في إعرابه فقال المرادي مبتدأ وخبره محذوف أي حسبك
السكوت وهو أي بمعنى وقال جماعة منهم ابن طاهر إنه مبتدأ بلا خبر لأنه في معنى
ما لا يخبر عنه ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لأن
النصب إنما هو بإضمار أن والفاء عاطفة على مصدر متوهم ونزال وحسبك ونحوهما
لا تدل على مصدر لأنها غير مشتقة ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما أي بعد اسم
الفعل والخبر المثبت إذا سقطت الفاء لعدم مقتضى السبك وإلى ذلك أشار الناظم
بقوله والأمر إن كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا كقوله وهو عمرو
ابن الإطنابة أقول لها إذا جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي
بجزم تحمدي في جواب اسم الفعل وهو مكانك وإنه في معنى اثبتي وقوله مصحح ر
مبتدأ خبره مكانك تحمدي على حد قولي لا إله إلا الله وجشأت بالجيم والشين
المعجمة والهمزة ارتفعت وجاشت بالجيم والشين المعجمة غثت من الغثيان نحو
وقولهم أي العرب اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه بجزم يثب لأن اتقى
وفعل وإن كانا فعلين ماضيين فظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب أي ليتق
وليفعل فلذلك جزم في جوابهما وألحق الفراء الترجي بالتمني في نصب الفعل
المقرون بالفاء بعده بأن مضمرة وجوبا بدليل قراءة حفص عن عاصم فأطلع
بالنصب في جواب لعلي أبلغ الأسباب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والفعل بعد
الفا في الرجا نصب كنصب ما إلى التمني ينتسب ومذهب البصريين أن الترجي ليس
له جواب منصوب وتأولوا قراءة النصب بأن لعل أشربت معنى ليت لكثرة استعمالها
في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمني وفي الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي

يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين فصل وينصب المضارع
بأن مضمرة جوازا بعد أحرف خمسة أيضا مصرح بها إحداها اللام الجارة
إذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا وهو المشار إليه
بقول الناظم وإن عدم لا فأن أعمل مظهرا أو مضمرا نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين
وأمرت لأن أكون أول المسلمين بإضمار في لنسلم وإظهار في أكون وما ذكره الموضح من
أن الناصب هو أن مذهب البصريين ومذهب جمهور الكوفيين أن الناصب
هو اللام وجوزوا إظهار أن بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام كما
قالوا ولكن لنيابتها عن أن المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز أن يكون
الناصب أن المقدرة بعدها وأن يكون كي ولا تتعين لذلك وفي ليلهم صحة إظهار
كي بعدها فيتحصل لنا قولان إذا قلنا اللام ناصبة وقولان إذا قلنا إنها غير
ناصبة ودخل تحت قوله اللام لام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا
وحزنا ولام التوكيد وهي الزائدة نحو إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس فإن سبقت
اللام بالكون المذكور وجب إضمار أن كما مر حكمه وتعليله وإن قرن الفعل بلا
نافية لئلا يتوالى مثلان وهما لام كي ولام لا من غير إدغام وهو ركيك في الكلام
وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وبين لا ولام جر التزم إظهار أن نحو لئلا يكون
للناس على الله حجة بإدغام النون في لا النافية لتقارب مخرجيهما لئلا يعلم
أهل الكتاب بإدغام النون في لا المؤكدة والحاصل أن لأن بعد اللام ثلاث حالات
وجوب الإضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الإظهار وذلك إذا اقترن الفعل
بلا وجواز الأمرين وذلك بعد لام كي ولام العاقبة ولام التوكيد والأحرف

الاربعة الباقية من الاحرف الخمسة التي تضمر ان بعدها جوازا وهي الواو والفاء وثم
واو اذا كان العطف بها على اسم صريح ليس في تاويل الفعل وهو نوعان مصدر وغيره
فغير المصدر كقول تميم بن حمام المري ولولا رجال من رزام اعزة وآل سبيع او اسوءك
معطوف على رجال وهو ليس في تاويل الفعل ورزام حي من تميم والمصدر نحو وما
كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا في قراءة غير نافع
بالنصب باضمار ان بعد او والتقدير الا وحيا او ان يرسل وان يرسل في تاويل مصدر منصوب
عطفا على وحيا والتقدير الا وحيا او ارسالا ووحيا مصدر ليس في تاويل الفعل
وقوله وهو الشعر المسمى ميسون الكلابية زوج معاوية بن ابي سفيان رضي
الله عنه وام ابنه يزيد ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف
فتقر منصوب بان مضمرة جوازا وهي والفعل في تاويل مصدر مرفوع بالعطف على
لبس والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني ولبس بالواو العاطفة على قولها قبله
لبيت تخفق الارياح فيه احب الي من قصر منيف وفي بعض النسخ للبس باللام
وهو تحريف نبه عليه الموضح في شرح بانت سعاد وقوله لولا توقع معتر فارضيه
ما كنت اوثر اترابا على ترب فارضيه منصوب بان مضمرة جوازا بعد الفاء وان وما
في تاويل مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معتر فارضائي وتوقع
ليس في تاويل الفعل والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق المعترض للمعروف
والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء وترب الرجل من ولد في الوقت
الذي ولد فيه فيساويه في سنه والمعنى لولا توقع من يعترض فعل المعروف وارضاؤه
ما اثر الشاعر المساوي لغيره في السن على المساوي له في سنه وقوله وهو انس بن

مدركة

مدركة الخثعمي اني وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر فاعقله
مضارع عقل منصوب بان مضمرة جوازا بعد ثم وان واعقله في تاويل مصدر معطوف
على قتلي والتقدير وقتلي سليكا ثم عقلي اياه وقتلي ليس في تاويل الفعل وسليكا
بالتصغير اسم رجل مفعول قتلي وكالثور خبر ان والمراد بالثور ذكر البقر لان البقر تتبعه
فاذا عافت الماء عافته فيضرب ليرد الماء لترد معه وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو
الذي يعلو على الماء فيصد البقر عنه فيضربه صاحب البقر ليفحص عن الماء فيشرب به
والمناسب للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره واحترز الموضح
بقوله ليس في تاويل الفعل عن الاسم الواقع صلة للالف واللام فانه في تاويل الفعل
نحو الطائر فيغضب زيد الذباب بالرفع في يغضب وجوبا لان الاسم
وهو طائر في تاويل الفعل وال الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء نقل
اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويغضب زيد جملة معطوفة
على صلة ال ولعطفها بالفاء تحتاج لرابط والذباب خبر المبتدا وصح عطف الفعل
على الاسم لان الاسم هنا في تاويل الفعل لكونه صلة الموصول اي الذي يطير
فيغضب زيد الذباب فتحصل من كلامه ان او واخواتها للعطف والواو حالتين
حالة يجب فيها اضمار ان بعدها وحالة يجوز فيجب اذا كانت الفاء للسببية
والواو للمعية بعد نفي او طلب محضين واو بمعنى الى او الا ويجوز اذا عطفت
على اسم خالص من التاويل بالفعل وان ثم تشاركها في الجواز دون الوجوب
اكلها في النظم العاطف فقال وان على اسم خالص فعل عطف تنصبه ان ثابتا
او منحذف ولا ينصب الفعل المضارع بان مضمرة في غير هذه المواضع

العشرة وهي الخمسة المذكورة في وجوب إضمار أن والخمسة المذكورة في جوازه لا
شاذ وهي في ذلك على قسمين تارة تكون في الكلام مثلها فيحسن حذفها وتارة
لا يكون والأول كقول بعضهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه بنصب تسمع
بإضمار أن والذي حسن حذفها من تسمع ذكرها في أن تراه قاله الموضح في شرح
الشذور ونحو قول طرفة ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات
هل أنت مخلدي بنصب أحضر بأن مضمرة ويؤيده وأن أشهد والثاني كقول عامر
الطفيلي فنهنهت نفسي بعد ما كدت أفعله بالنصب وقول آخر خذ اللص قبل
يأخذك بالنصب وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه بنصب
يدمغه وقراءة الحسن تأمروني أعبد بالنصب بحذف أن فيهما وليس معهما ما
يحسن حذفها والجميع شاذ وإليه أشار الناظم بقوله وشذ حذف أن ونصب
في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى وفيه إشارة إلى أنه لا يقاس عليه وأجاز
الأخفش حذفها قياسا ولكنه بشرط رفع الفعل مثل تأمروني أعبد وتسمع
بالمعيدي في رواية الرفع فيهما وذهب بعض المتأخرين إلى أنه لا يجوز حذفها إلا
في الأماكن العشرة المذكورة رفعت أو نصبت **فصل وجازم**
الفعل نوعان جازم لفعل واحد وهو أحرف **أربعة** أحدها **لا الطلبية نهيا**
كانت نحو لا تشرك بالله أو دعاء نحو لا تؤاخذنا أو التماسا نحو لا تفعل والنهي
من الأعلى والدعاء من الأدنى والالتماس من المساوي **وجزمها فعلي المتكلم**
المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال من كونهما **مبنيين للفاعل نادر كقوله**
وهو النابغة الذبياني **لا أعرفن ربربا حورا مدامعها** مردفات على أعقاب

أكوار

أكوار فلا ناهية وأعرفن مجزوم بها ومؤكد بالنون الخفيفة مسند إلى ضمير
المتكلم وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب أي لا يكن ربرب فأعرفه
والربرب برائين مهملتين وبائين موحدتين القطيع من البقر الوحشية والحور بالحاء
المهملة جمع حوراء من الحور بفتحتين وهو شدة بياض العين في شدة سوادها
ومدامعها مرفوع بحورا وأراد بها العيون لأنها مواضع الدمع من إطلاق المحل
وإرادة الحال ومردفات حال من ربرب بالوصف بما بعده والأعقاب جمع عقب وعقب
كل شيء آخره والأكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته **وقوله** وهو
الوليد بن عقبة لا الفرزدق **فإذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد** لها أبدا ما دام
فيها الجراضم فلا ناهية أو دعائية كما في المغني ونعد مجزوم بها وهو مسند
إلى المتكلم المعظم نفسه وهو على النهي نادر لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا على المجاز
تنزيلا له منزلة الأجنبي ودمشق بكسر الدال المهملة وفتح الميم وقد تكسر
كما في القاموس وبالشين المعجمة قصبة بالشام والجراضم بضم الجيم وبالضاد
المعجمة الأكول الواسع البطن وعنى به معاوية **ويكثر** جزمها فعلي المتكلم
مبنيين للمفعول **نحو لا أخرج ولا نخرج لأن المنهي غير المتكلم** وهو الفاعل المحذوف
النائب عنه ضمير المتكلم والأصل لا يخرجني أحد ولا يخرجنا أحد فحذف الفاعل
وأنيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبدوء بياء الغيبة إلى المبدوء بالهمزة
والنون ليتمكن من إسناده إلى ضمير المتكلم على حد الالتفات من الغيبة إلى التكلم وما
ذكره من التفصيل بين المبني للفاعل والمبني للمفعول طريقة لبعضهم وعبارة الشارح
وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيرا وقد تصحب فعل المتكلم فسوى بين المخاطب والغائب

في الكثير ولم يفصل في المتكلم بين المبني للفاعل والمبني للمفعول وهو موافق لظاهر
الكافية والتسهيل وليس أصل الطلبية لام الأمر زيدت عليها الألف والنون فتحت
خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها وحذفت
كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائي والثاني اللام الطلبية أمرا كانت نحو لينفق
ذو سعة أو دعاء نحو ليقض علينا ربك أو التماسا نحو ليفعل ولام الأمر من العلي والدعاء
من الأدنى والالتماس من المساوي وجزمها فعلي المتكلم المبدوء بالهمزة والمبدوء
بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل قليل لأن المتكلم لا يأمر نفسه نحو قوله صلى الله
عليه وسلم قوموا فلأصل لكم أي لأجلكم والغازي وقوله تعالى ولنحمل خطاياكم
فأصل ونحمل مجزومان بلام الأمر وعلامة جزم الأول حذف الياء وعلامة جزم الثاني
السكون وأقل منها جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا
بالتاء المثناة فوق في قراءة لعثمان وأبي وأنس وزيد ونحو قوله صلى الله عليه وسلم تسليما
لتأخذوا مصافكم وقول الشاعر لتقم أنت يا ابن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا
وزعم الزجاجي أنها لغة جيدة والجمهور جعلوا جزمها فعل المخاطب أقل من جزمها
لفعل المتكلم وقالوا الأكثر الاستغناء عن هذا وهو جزم فعل المخاطب بفعل الأمر
نحو افرحوا وخذوا وقم وأصل لام الطلب السكون لأن الأصل عليه عدم الحركة لكن منع
منه أنها قد تكون في الابتداء ولا ابتداء بالساكن متعذر فكسرت وقد تفتح عند
سليم فإذا دخل عليها الواو والفاء وثم رجعت إلى سكونها الأصلي غالبا والثالث
والرابع لم ولما أختها ويشتركان في أمور في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي
والجزم والقلب للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما فكل منهما حرف

يختص

يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه ويقلب زمانه إلى المضي وفاقا للمبرد
لا أنه يقلب لفظ الماضي إلى المضارع خلافا لأبي موسى ونسب إلى سيبويه وتنفرد
لم عن لما بمصاحبة أداة الشرط نحو وإن لم تفعل فما بلغت رسالاته ولا يجوز لما
بعدها لأن الشرط يليه مثبت لم تقول إن قام زيد قام عمرو ويليه منفي لما لا تقول
إن قد قام زيد فعود بين النفيين لا إثبات وإنما لم تقع لما بعد الشرط لأنها تقتضي
تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه وقلبه إلى
الاستقبال وتنفرد لم أيضا بجواز انقطاع نفي منفيها نحو هل أتى على الإنسان حين
من الدهر لم يكن شيئا مذكورا لأن المعنى أنه قد يكون بعد ذلك شيئا مذكورا قاله
المرضع في شرح القطر تبعا لابن مالك وقال في الحواشي لا دليل في هذا لأن قبله هل أتى
على الإنسان حين من الدهر والنفي إنما هو باعتبار ما تقدم من ذلك الحين لأن مطلقا
انتهى بخلاف لما فإن نفي منفيها يستمر في زمن الحال ومن ثم أي ومن أجل أن نفي لم
يجوز انقطاعه جاز أن يقال في لم لم يكن الإنسان شيئا مذكورا ثم كان شيئا مذكورا
وامتنع في لما أن يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض لأن امتداد النفي واستمراره
إلى زمن التكلم يمنع من الإخبار بأن ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي وجعل
الإخبار بأنه سيكون فيما يستقبل صحيح وابتداء استمرار النفي في الحال قاله
الدماميني وتنفرد لما عن لم بجواز حذف مجزومها كقاربت المدينة ولما
بحذف المجزوم أي ولما أدخلها وذلك لأنها نفي لقد فعل والفعل قد يحذف
بعد قد كقوله وكأن قد وأما قوله وهو إبراهيم بن علي بن محمد الحرمي احفظ
وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم أي وإن لم تصل [illegible]

ولا عازب يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة وبالغين المعجمة والراء المهملة
التباعد ونفي لما أيضا متوقع ثبوته أي ثبوت منفيها نحو ولما يذوقوا
عذاب أي إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه ولما يدخل الإيمان في قلوبكم أي إلى
الآن ما دخل قلوبكم وسوف يدخل ولم لا تقتضي ذلك والعلة فيه أن لما لنفي قد فعل
وهو مشعر بالتوقع بخلاف لم فإنها لنفي فعل وأما ألا فقيل على التوقع والتوقع في
لما غالب لا لازم كما أن التوقع بقد كذلك ومن غير الغالب ندم إبليس ولما ينفعه
الندم ومن ثم أي ومن أجل أن لما يغلب عليها التوقع امتنع أن يقال لما يجتمع
الضدان لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تفصل من أن المصرية ولم
فتجزم بأن وتنصب بلم وقد نقلهما لم حملا على لا النافية فيرتفع الفعل بعدها
كقوله لم يوفون بالجار ومن ثم قال الفراء لم لا فأبدلت الألف ميما كما قال في لن أصلها لا
فأبدلت الألف نونا والصحيح في لما قول الجمهور إنها مركبة من لم وما وقيل بسيطة
والنوع الثاني جازم لفعلين وهو إحدى عشرة كلمة وهي بالنظر إلى الخلاف
في حقيقتها وعدمه أربعة أنواع حرف باتفاق وهو إن بكسر الهمزة وسكون
النون وهي أم الباب وحرف على الأصح وهو إذ ما وقال سيبويه إنها حرف بمنزلة
إن الشرطية فإن قلت إذ ما تقم أقم معناه إن تقم أقم وقال المبرد وابن السراج
والفارسي إنها ظرف زمان وإن المعنى في المثال متى تقم أقم واحتجوا بأنها قبل
دخول ما كانت اسما والأصل عدم التغيير وأجيب بأن التغيير قد تحقق بدليل أنها
كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على أنها نزعت منها دلالة المعنى البتة
واعترض بأنه لا يلزم من تغيير زمانها خلعها كالمضارع فإنه موضوع لأحد

الزمانين

109

الزمانين الحال أو الاستقبال وإذا دخل عليه لم انقلب زمانه إلى المضي مع بقائه ثم إنه
على أصلها واسم باتفاق وهو من بفتح الميم وما ومتى وأي وأين وأيان وأنى وحيثما
واسم على الأصح وهو مهما وقال الجمهور إنها اسم بدليل عود الضمير إليها في قوله
تعالى مهما تأتنا به من آية وزعم السهيلي وابن يسعون بمهملتين أنها حرف
وهذه الأنواع الأربعة ستة أقسام أحدها ما وضع لمجرد تعليق الجواب على
الشرط وهو إن وإذ ما نحو وإن تعودوا نعد وإذ ما تقم أقم والثاني ما وضع
للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوءا يجز به والثالث
ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما نحو وما تفعلوا
من خير يعلمه الله مهما تأتنا به من آية الآية والرابع ما وضع للدلالة على الزمان
ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وأيان نحو متى أضع العمامة تعرفوني ونحو أيان نؤمنك
تأمن غيرنا والخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو أين وأنى
وحيثما نحو أينما تكونوا يدرككم الموت ونحو أنى تأتنا تستجر بنا ونحو حيثما
تستقم يقدر لك الله نجاحا والسادس ما هو متردد بين أنواع الاسم الأربعة
وهو أي فإنها بحسب ما تضاف إليه فهي في أيهم يقم أقم معه من باب من وفي
أي الدواب تركب أركب من باب ما وفي أي يوم تصم أصم من باب متى وفي أي مكان
تجلس أجلس من باب أين وهذه الكلمات كل منها يقتضي فعلين يسمى أولهما
شرطا لتعليق الحكم عليه ويسمى ثانيهما جوابا لأنه مترتب على الشرط كما يترتب
الجواب على السؤال وجزاء لأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط وإلى ذلك أشار الناظم
بقوله وفعلين يقتضين شرطا قدما يتلو الجزاء وجوابا وسما وفهم من قوله وجازم

وفعلين أن أدوات الشرط جازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور من البصريين واختيار
ابن عصفور والأبدي واعترض بأن الجازم كالجار ولا يعمل في شيئين وبأنه ليس لنا ما
يتعدى عمله ولا يختلف كرفع ونصب وأجيب بالفرق بأن الجازم لما كان لتعليق حكم
على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمعمولي
ظن ومفاعيل أعلم وقيل الشرط مجزوم بالأداة والجواب مجزوم بالشرط كما أن المبتدا
مرفوع بالابتدا والخبر مرفوع بالمبتدا ونسب إلى الأخفش واختاره في التسهيل
وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون في المبتدا والخبر أنهما ترافعا
وهذا نقله ابن جني عن الأخفش وقيل الأداة والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل
الابتدا والمبتدا كلاهما رفع الخبر ونسب هذا القول لسيبويه والخليل ورد بأن
العامل المركب لا يحذف أحد جزئيه ويبقى الآخر وفعل الشرط قد يحذف وبأن العامل
المركب لا يفصل بين جزئيه وقد جاء الفصل نحو وإن أحد من المشركين استجارك وأجيب
بأن فعل الشرط هو المحذوف وهو مفسر له وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون
قياسا للجزم على الجر ورد بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور ولا يشترط
في الشرط والجزاء أن يكونا من نوع واحد بل تارة يكونان مضارعين نحو وإن تعودوا
نعد وتارة يكونان ماضيين نحو وإن عدتم عدنا وتارة يكونان مختلفين ماضيا
ومضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه وفي الخصائص قال ابن جني
قال أبو بكر إنما حسن أن الاعتماد في المعنى على خبر كان وهو مضارع فكأنه قال من
يرد نزد وليس مثل قولك إن تأتني أتيتك قال الموضح فتتبعته ما ورد به التنزيل من
ذلك فإذا فعل الشرط فيه كلمة كان وتارة يكونان عكسه مضارعا فماضيا وهو

قليل

قليل حتى خصه الجمهور بالشعر ومذهب الفراء ومن تبعه جوازه في الاختيار نحو
قوله صلى الله عليه وسلم تسليما من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له
رواه البخاري ومنه إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين
فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل فيكون جوابا لأن تابع الجواب
جواب ورد الناظم في شرح التسهيل بعض من الحديث والآية ونحوهما على
الأكثرين إذ خصوا هذا النوع بالضرورة وقالوا لأنا إذا أعملنا الأداة في
لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه
عنه وهو غير جائز وللأكثرين أن يجيبوا عن الحديث بأنه يجوز روايته بالمعنى
وليس نصا في الدليل وعن الآية بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع
ويتحصل من قول الناظم وماضيين أو مضارعين تلفيهما أو متخالفين تسع صور لأن
الشرط له ثلاثة أحوال بأنه يكون ماضي اللفظ أو مضارعا عاريا من لم أو مصحوبا
بها والجزاء كذلك وإذا ضربت ثلاثا في ثلاث بلغت تسعا منها ثمان يجوز في
الاختيار اتفاقا وواحدة مختلف فيها وهو أن يكون الشرط مضارعا والجزاء
ماضيا عاريا من لم كما في الحديث والآية ورفع الجواب المسبوق بماض أو بمضارع
منفي بلم قوي كقوله وهو زهير يمدح هرم بن سنان وإن أتاه خليل يوم
مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم برفع يقول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
وبعد ماض رفعك الجزا حسن والذي حسن ذلك أن الأداة لما لم تعمل في لفظ الشرط
لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل في الجواب مع بعده والمراد بالخليل هنا الفقير
المختل الحال وليس المراد به الصديق والمسألة مصدر سأل يقال سأله سؤالا

ومسئلة ويروى مسبعة مكان مسئلة وعلى هذا انشده الجوهري والمسبعة الجماعة
والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدأ حذف
خبره اي اغائب مالي ولا عندي حرمان على احد الاحتمالات ونحو ان لم تقم اقوم برفع
اقوم لانه مجزوم لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضي ورفع الجواب من غير ذلك
ضعيف واليه اشار الناظم بقوله ورفعه بعد مضارع وهن كقوله وهو ابو ذويب
الهذلي فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبعة من ياتها لا يضيرها برفع يضيرها
وعليه قراءة طلحة بن سليمان في الشواذ اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرككم
ووجه ضعفه ان الاداة قد عملت في فعل الشرط وكان القياس عملها في الجواب وخرجه
عند سيبويه على نية التقديم والتاخير او اضمار الفاء والاول عنده اولى ان تقدم على
الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع والمبرد يقطع
بتقدير الفاء فيهما لان ما يجعل محلا يمكن ان يكون له لا ينوى به غيره وهذان التخريجان
ضعيفان لان التقديم والتاخير يخرج الجواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله
خلاف الاصل وقد ابطل في هذه المسئلة لان الجزم انه الجواب واضمار الفاء مع غير القول مختص
بالضرورة فصل يشترط في الشرط ستة امور احدها ان يكون فعلا غير
ماضي المعنى فلا يجوز ان قام زيد امس قمت واما قوله تعالى ان كنت قلته فقد
علمته فالمعنى ان ثبت اني كنت قلته والثاني ان لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان
لا تقم والثالث ان لا يكون جامدا فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس والرابع ان لا يكون مقرونا
بحرف تنفيس فلا يجوز ان سوف يقم والخامس ان لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام
ولا ان قد يقم والسادس ان لا يكون مقرونا بحرف نفي غير لم ولا فلا يجوز ان لما تقم ولا

ان لم

ان لم تقوم ام ان تقم ذلك فتقول كل جواب يصلح جعله شرطا فان كان ماضي اللفظ دون
المعنى وجب اقترانه بقد وغيرها او مضارعا مجردا او منفيا بلم او لا فالاكثر خلوه من الفاء
ويجوز اقترانه بها وبقي الماضي على حاله ويرفع المضارع في الجواب جملة اسمية
والتقدير فهو اجاب وكل جواب يمتنع جعله شرطا لخلوه عن شرطه فان الفاء تجب
فيه لئن يكمل بشرطه لان الجزم الخاص به الربط مفقود والبس على تقدير الظهور
وتختص الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها للجزاء معنى وذلك من حيث
ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك والممتنع جعله
شرطا الجملة الاسمية نحو وان يمسسك الله بخير فهو على كل شيء قدير فهو مبتدأ
وقدير خبره وعلى كل شيء متعلق بقدير وان قلت قدير صفة مشبهة فكيف يقدم
معمولها عليها قلت قد مضى في بابها ان عملها في الظرف وعديله لما فيها من رائحة
الفعل وذلك لا يمنع التقديم والجملة الطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني
وقس عليه بقية انواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام
والعرض والتحضيض والتمني والترجي ولا نطيل بامثلتها بل الذكي ينتبه بالمثال الواحد
ما لا ينتبه له الغبي بالف شاهد وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية في آن واحد
وقد اجتمعا في قوله تعالى وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده فجملة من ذا الذي
ينصركم اسمية لان صدرها اسم وهو من وطلبية لان من فيها استفهامية وهي
مبتدأ وذا اسم اشارة خبرها والذي نعت له او بيان ويحتمل ان تكون ذا ملغاة والخبر
الموصول والجملة جواب الشرط والتي فعلها ماضي المعنى نحو ان كان قميصه قد
من قبل فصدقت فان الموضع في شرح الشذور وقال الشاطبي هو على اضمار قد اي

بقد صرفت والتي فعلها جامد نحو ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى
ربي ان يوتيني خيرا من جنتك او مقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
او بتنفيس نحو وان تعاسرتم فسترضع له اخرى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم
الله من فضله او لن نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه او ما نحو فان توليتم فما سالتكم
من اجر او ان نحو ان نعم فاني اقوم والحاصل ان الفا تدخل لامتناع الجملة من ان تقع شرطا
اما لانها او لما اقترن بها من نفي او اثبات فالاول ثلاثة انواع الجملة الاسمية
والجملة الطلبية والجملة التي فعلها جامد والثاني ثلاثة انواع ايضا ما ولن وان
النافيات والثالث ثلاثة انواع ايضا قد لفظا او تقديرا والسين وسوف وقد
تحذف الفا في النثر كقوله صلى الله عليه وسلم تسليما لابي بن كعب لما ساله عن
اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها اخرجه البخاري او في الضرورة
كقوله وهو عبد الرحمن بن حسان رضي الله عنهما من يفعل الحسنات الله
يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان اي فالله يشكرها وعن المبرد انه منع
ذلك مطلقا وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره ورد بالحديث
المتقدم ونحو قوله ومن لا يزل ينقاد للغي والصبى سيلفى على طول السلامة
نادما اراد فسيلفى بالفا اراد سيوجد من الغي يعني وجد والى الربط بالفا اشار
الناظم بقوله واقرن بفا حتما جواب لو جعل شرطا لان او غيرها لم ينجعل ويجوز ان
تغني اذا الفجائية عن الفا في الربط لانها اشبهت الفا في كونها لا يبتدا بها
ولا تقع بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها ان كانت الاداة الجازمة
ان لانها ام باب الجوازم الشرطية او كانت الاداة غير الجازمة واذا

الشرطية

الشرطية فانها تشبه ان في كونها ام باب الشرط غير الجازم والجواب فيهما
جملة اسمية موجبة غير طلبية وغير مقرونة بان التوكيدية نحو وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فجملة هم يقنطون جواب ان والرابط
اذا الفجائية ونحو اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فانتم تخرجون جواب
اذا الشرطية مرتبطة باذا الفجائية وقد تجمع بين الفا واذا الفجائية تاكيدا
خلافا لمن منع ذلك قال الله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا قال
الزمخشري اذا هذه هي الفجائية وقد تقع في المجازات سادة مسد الفا فاذا
جاءت الفا معها تعاونتا على وصل الجزا بالشرط فيتاكد ولو قيل اذا هي شاخصة او فهي
شاخصة كان سديدا انتهى والى خلف اذا الفجائية للفا اشار الناظم بقوله
وتخلف الفا اذا المفاجات فصل واذا انقضت الجملتان بالعطف
جملة الشرط وجملة الجواب جيئت بمضارع مقرون بالفا او الواو فلك جزمه
بالعطف على لفظ الجواب ان كان مضارعا مجزوما وعلى محله ان كان ماضيا او جملة
او رفعه على الاستيناف او نصبه بان مضمرة وجوبا لان مضمون الجزا لم يتحقق
وقوعه فاشبه الواقع بعد الاستفهام وهو قليل قرا عاصم وابن
عامر فيغفر لمن يشاء بالرفع على الاستيناف وباقيهم بالجزم عطفا على لفظ
يحاسبكم وقرا ابن عباس وابو حياة والاعرج في غير السبع بالنصب بان مضمرة
وجوبا بعد الفا وقرئ بهن اي بالرفع والنصب والجزم ايضا في قوله تعالى ومن
يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالرفع على الاستيناف وبه قرا ابو عمرو
وعاصم مع اليا والباقين مع النون والجزم بالعطف على محل جملة فلا هادي له

وبه قرأ الكسائي وحمزة مع الياء والنصب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو ولم أقف
على من قرأ به والرفع لك أشار الناظم بقوله والفعل من بعد الجزا إن يقترن بالفا أو
الواو بتثليث قمن وإن توسط المضارع المقرون بالفا أو بالواو بين الجملتين
جملة الشرط وجملة الجواب فالوجه الجزم بالعطف على المجزوم لفظا أو محلا ويجوز
النصب بأن مضمرة وجوبا بعد الفا والواو وإليه أشار الناظم بقوله وجزم أو نصب
لفعل إثر فا أو واو إن بالجملتين اكتنفا وامتنع الرفع لأنه لا يصح الاستيناف قبل
الجواب قال سيبويه سألت الخليل عن قولك إن تأتني فتحدثني أو تحدثني أحدثك
بالنصب فقال هذا يجوز والجزم الوجه وجاء النصب مصرحا به كقوله ومن يقترب
منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما الرواية بنصب يخضع ولا يصح
الوزن إلا به والهضم بالضاد المعجمة من قولهم هضم أخاه إذا لم ينصفه ويوفه
حقه وقابل الظلم بالهضم مع أنه نوع منه اقتباسا من قوله تعالى فلا يخاف ظلما
ولا هضما والنصب في مسئلة التوسط أشد منه في مسئلة التأخر لأن العطف
فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والأمر
والنهي ونحوها قال الشاطبي ونقل عن الكوفيين أنهم أجروا ثم مجرى الفا والواو
فيقولون إن تأتني ثم تحدثني أكرمك بنصب تحدثني واحتجوا بقراءة بعضهم ومن
يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله بنصب
يدركه وهي قراءة قتادة والجراح وقد قرئ بالرفع وهي قراءة طلحة بن سليمان وإبراهيم
النخعي والجزم قراءة الجماعة وهذه القراءات لم يثبت بها الحكم لندورها
فصل يجوز حذف ما علم من شرط إن كانت الأداة إن حال كونها مقرونة بلا

النافية

النافية كقوله وهو للأحوص يخاطب مطرا وهو مطر دميم الخلقة وتحته
امرأة جميلة فطلقها فلست له بكفء وإلا يعل مفرقك الحسام فحذف
الشرط لدلالة قوله فطلقها عليه وأبقى جوابه أي وإلا تطلقها يعل وقد
يتخلف واحد من أن ولا فتقترن بلا وقد يتخلفان معا فالأول ما حكاه ابن الأنباري
في الإنصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبأ به أي ومن لا يسلم
عليك فلا تعبأ به قاله الشاطبي وهذا نص في الجواز والثاني نحو وإن امرأة خافت
فحذف الشرط مع انتفاء اقترانه بلا والثالث قوله متى تؤخذوا قسرا بظنة
عامر ولم ينج إلا في الصفاد يزيد أي متى تثقفوا تؤخذوا فحذف الشرط مع
انتفاء الأمرين والقسر القهر والظنة بكسر المشالة التهمة والصفاد بكسر
المهملة ما يوثق به الأسير من قيد وغيره ويجوز حذف ما علم من جواب شرط
ماض نحو وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبتغي نفقا الآية
وتمامها في الأرض أو سلما في السماء فتأتيهم بآية فإن استطعت شرط حذف
جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط الثاني وجوابه جواب
الشرط الأول والمعنى إن استطعت منفذا تحت الأرض تنفذ فيه فتطلع لهم
بآية أو سلما تصعد به إلى السماء فتنزل منها بآية فافعل ويجوز حذف الشرط
والجزاء معا وإبقاء الأداة كقول النمر بن تولب فإن المنية من يخشها فسوف
تصادفه أينما أي أينما يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف جواب وشرط في قوله
صلى الله عليه وسلم تسليما فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها فحذف من الأول
الجواب ومن الثاني الشرط والتقدير فإن جاء صاحبها فردها إليه وإن لم يجئ

واستمتع بها ويجب حذف الجواب ان كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب
في المعنى ولا يصح جعله جوابا صناعة اما لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء نحو
انت ظالم ان فعلت اي فانت ظالم واما لكونه جملة طلبية غير مقرونة بالفاء نحو
قوله قلم ارفعه ان ينجح منها واما لكونه مضارعا مرفوعا لزوما نحو اقوم ان قمت
والجواب في ذلك كله محذوف وجوبا لدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم نفس الجواب
عند جمهور البصريين لان ادوات الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب
ولالتزام العرب في مثله كون الفعل التالي للاداة ماضيا كما يلتزم ذلك حيث
يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا اما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها
بالفاء واما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقترنة بالفاء فلان الجواب المنفي بلم لا
تدخل عليه الفاء واما رفع المضارع فانه ينافي جعله جوابا وذهب الكوفيون
والمبرد وابو زيد الى انه لا حذف والمتقدم هو الجواب واجابوا عن الاول بان الفاء
انما لم تدخل لانها لا تناسب الصدر ولانها خلف عن العامل لا عمل مع التقدم
وعن الثاني بان الفاء قد تدخل على المنفي بلم اجاز الزمخشري في فلم تقتلوهم الاية
ان يكون التقدير ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بان رفع المضارع
لضعف الحرف ان يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف والذي يدل على ان المتقدم ليس
جوابا ان المتكلم اخبر جازما ثم بدا له التعليق فهو كالتخصيص بعد التعميم
بخلاف من بنى كلامه من اول الامر على الشرط فان الجواب المعنوي يتاخر في
كلامه فيكون جوابا في الصناعة والمعنى والى حذف الجواب وبقاء الشرط وعكسه
اشار الناظم بقوله والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد ياتي ان المعنى
فهم.

وفهم او كان الدال على جواب الشرط ما تاخر من جواب قسم سابق عليه
اي على الشرط نحو لئن اجتمعت الانس والجن الاية وتمامها على ان ياتوا بمثل
هذا القرآن لا ياتون بمثله فجملة لا ياتون جواب قسم سابق على الشرط وهو ان
يدل على تقدمه تقدم اللام في لئن لانها موطئة لقسم قبلها وجواب الشرط
محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب القسم كما يجب اغناء جواب الشرط عن
جواب قسم تاخر عنه نحو ان تقم والله اقم فيحذف جواب القسم استغناء
عنه بجواب الشرط وهو اقم والحاصل انه متى اجتمع شرط وقسم استغني بجواب
المتقدم منهما عن جواب المتاخر لشدة الاعتناء بالمتقدم والى ذلك الاشارة
بقول الناظم واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم هذا
اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر وان تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط
مع تاخره ولم يجب خلافا لابن مالك في التسهيل والكافية وتبع في ذلك
في النظم فقال وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر نحو زيد
والله ان تقم اقم وجاز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد والله ان يقم
لاقومن لا يجب مراعاة الشرط تقدم او تاخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى
عليه الناظم في الخلاصة وانما رجح جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان
سقوط الشرط مخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مسبوق
لمجرد التوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مبتدا او اسم كان ونحوه ولا
يجوز جعل الجواب للشرط مع تاخره عن القسم ان لم يتقدمهما ذو خبر ولا يجوز
والله ان قام زيد اقم خلافا له اي لابن مالك في قوله في النظم وربما رجح

بعد قسم شرط بلا فاء في خبر مقدم وخالف للفراء في اجازته ذلك وامّا ما استدل به
وهو قوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا
واركب حمارا بين سرج وفروة واعر من الخاتام صغرى شماليا فهو عند البصريين
ضرورة او اللام من لئن زائدة لا موطئة للقسم وهذا البيت ان فالنهما امراة
عقيلية وحيث حذف الجواب جوازا او وجوبا اشترط في غير ضرورة مضي الشرط
لفظا ومعنى كما مثلنا فلا يجوز انت ظالم ان تفعل ولا والله ان تقم لا يقوم لكون
الشرط مضارعا غير منفي بلم عند البصريين والفرا واجازه بعض الكوفيين قياسا
واستند بقوله في غير الضرورة مما جاء في الشعر كقوله لئن تك قد ضاقت عليكم
بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع فحذف الجواب مع ان الشرط مضارع غير منفي
بلم واذا تلا شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره فان كان بعطف
فاطلق ابن مالك ان الجواب لاولهما لتسبقه ونقل غيره فقال ان كان العطف بالواو
فالجواب لهما لان الواو للجمع نحو ان تاتيني وان تحسن الي احسن اليك وان كان العطف
باو فالجواب لاحدهما لان او لاحد الشيئين نحو ان جاء زيد او ان جاءت هند
فاكرمه او فاكرمها وان كان العطف بالفا فالجواب للثاني والثاني وجوابه
جواب الاول وان كان بغير عطف فالجواب لاولهما والشرط الثاني مقيد للاول
كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا
معاقل عز زانها كرم فتجدوا جواب ان تستغيثوا وان تذعروا بالبنا للمفعول مقيد
للاول على معنى ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا واذا دخل الاستفهام على الشرط
فعند يونس ان الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط قياسا على مسئلة تقدم

القسم

القسم على الشرط نحو ان قام زيد تقم فصل في اوجه لو لها ثلاثة اوجه
وضعفها فتكون ستة احدها ان تكون مصدرية فترادف ان المصدرية في المعنى
والسبك الا انها لا تنصب واكثر وقوعها في الماضي والمضارع بعد ود نحو
ودوا لو تدهن اي الادهان او بعد يود نحو يود احدهم لو يعمر اي التعمير
ومن القليل قول قتيلة مصغر قتلة بالقاف والتا المثناة فوق بنت النضر بن
الحارث الاسدية تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم تسليما حين قتل اباها
النضر صبرا بالصفرا بعد ان انصرف من غزوة بدر ما كان ضرك لو مننت
وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق اي ما كان ضرك منك وسبب قتل النبي
صلى الله عليه وسلم تسليما اباها انه كان يقرا اخبار العجم على العرب ويقول محمد
يا تيكم باخبار عاد وثمود وانا اتيكم بخبر الاكاسرة والقياصرة يريد بذلك انه
النبي صلى الله عليه وسلم تسليما فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم تسليما
هذا البيت وهو من جملة ابيات انشدتها بين يديه قال لو سمعته قبل قتلته
ما قتلته ولعفوت عنه ثم قال لا تقتل قرشي بعدها صبرا والمغيظ بفتح الميم
اسم مفعول من غاظه يغيظه بالغين والظا المعجمتين وفي القاموس الغيظ
الغضب او شدته او سورة اوله والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من
احنقه بالحا المهملة اذا اغاضه وهو توكيد للمغيظ ولو المصدرية لا جواب لها
وممن ذهب الى المصدرية لو الفرا وابو علي وابو البقا والتبريزي وابن مالك
وذهب الاكثرون الى المنع بدعوى ان لو في نحو يود احدهم لو يعمر شرطية وان مفعول
يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك

قال في المغني ولا خفاء بما في ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا
لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف تدهنوا بالنصب على محل تدهن لما كان معناه
أن تدهن ويشكل عليهم دخولها على أن في نحو وما عملت من سوء تود لو أن بينها
وبينه أمدا بعيدا وجوابه أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو
تقديره يود لو ثبت أن بينها وبينه انتهى ولو المصدرية إذا وليها الفعل الماضي
بقي على مضيه أو الفعل المضارع تخلص للاستقبال كما أن أن المصدرية كذلك
والوجه الثاني من أوجه لو أن تكون للتعليق أي كتعليق الجواب على الشرط في
المستقبل فترادف إن الشرطية إلا أنها لا تجزم على الأصح كقوله وهو قيس بن
الملوح مجنون ليلى ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض
سبسب لظل صدى صوتي وإن كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب
فلو تلتقي شرط ولظل جوابه والأصداء بالمد جمع صدى بالقصر وهو الذي
يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها والصدى أيضا ذكر البوم والرمس القبر و
ترابه والأول عن القاموس والثاني عن الصحاح والسبسب بمهملتين
وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية ويهش مرتاح من هششت
بكسر العين قال في الصحاح هششت بفلان بالكسر أهش هشاشة إذا ارتحت
له انتهى والطرب خفة لسرور ولصوت بكسر اللام متعلق بيهش ومتعلق يطرب
محذوف مماثل لمتعلق يهش والتقدير يهش لصوت صدى ليلى ويطرب له وإذا
كانت لو للتعليق في المستقبل وليها فعل ماض لفظا أول بالفعل المستقبل
معنى كما أن إن كذلك نحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا

عليهم

عليهم أي إن شارفوا أن يتركوا وإنما أول الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء
وإنما يتوجه إليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات قاله في المغني وأنكر ابن الحاج
في نقده على المقرب تبعا لابن الناظم مجيء لو للتعليق في المستقبل قال ابن الحاج
ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع إن وقال ابن الناظم وعندي
أن لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو
تركوا لا حجة فيه لصحة حمله على المضي انتهى ورد عليه الموضح في المغني بآيات
ومثال وشواهد فلينظر منه أو تلاها مضارع تخلص للاستقبال كقوله
ليلفك الراجون إلا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما كما أن إن الشرطية كذلك
الوجه الثالث أن تكون للتعليق أي لتعليق الجواب على الشرط في الزمن الماضي
وهذا القسم هو أغلب أقسام لو وإليه أشار الناظم بقوله لو حرف شرط
في مضي ويقل إيلاؤه مستقبلا لكن قبل ثم هي مع الماضي مفيدة لثلاثة أمور
أحدها الشرطية أعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثاني
تقييد الشرطية بالزمن الماضي وبهذا الوجه وما ذكر بعده فارقت إن فإن
إن لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بإن سابق
على الشرط بلو وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي ألا ترى أنك تقول
إن جئتني غدا أكرمتك فإذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني أمس أكرمتك
وفي الأسبق من الأزمنة الثلاثة خلاف قال الفخر الرازي والحق قول الزجاج أن
المعدوم هو المستقبل فإذا وجد صار حاضرا فإذا انقضى صار ماضيا انتهى
الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة في إفادتها له وكيفية إفادتها إياه

على ثلاثة اقوال الصحيح منها انها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين وزعم
انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب والثاني انها لا تفيد
امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وهو ما في المغني والثالث انها
تقتضي امتناع شرطها دائما مثبتا كان او منفيا خلافا للشلوبين
ولا تقتضي امتناع جوابها خلافا للمعربين ثم ان لم يكن لجوابها سبب
غيره لكن الشرط لزم امتناعه ايضا لملازمته له شرعا او عقلا او عادة
فالاول نحو قوله تعالى في بلعم بن باعورا ولو شئنا لرفعناه بها فلو هنا
دالة على ان مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منفية ويلزم من نفيها
ان يكون رفع المنسلخ منفيا اذ لا سبب للرفع الا المشيئة وقد انتفت فيكون
منفيا لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة كما ان ثبوت
السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعي و
الثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فطلوع الشمس
سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفي وجود النهار
لان انتفاء السبب المساوي يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم
العقلي والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي السموات
والارض وفسادهما وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد
الالهة للزومه له على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع في الشيء وعدم
الاتفاق عليه فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو نظرا الى الاصل
فيها وان كان القصد من الآية العكس لانها انما سيقت لاثبات الوحدانية

ونفي

ونفي التعدد فوجب ان يقال ان معناها انتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما بينهما
من التلازم العادي وان كان لجواب لو سبب غير شرطها لم يلزم من امتناع
شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى نحو لو كانت
الشمس طالعة بالفعل كان الضوء موجودا فانه لا يلزم من انتفاء طلوع
الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال ان يكون بسراج مثلا وفي ثبات الضوء مع
الشمس اولى ومنه الاثر المروي عن عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم
يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف
وعصى لان انتفاء العصيان له سببان احدهما خوف العقاب وهو طريقة العوام
والثاني الاجلال والاعظام وهو طريقة الخواص والمراد ان صهيبا رضي الله
عنه من قسم الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف
والخوف حاصل له وانما لم تدل لو على انتفاء الجواب هنا لان لا اثر لها على ذلك انما
هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية
لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض هذان
المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن نسب هذا الاثر بهذا اللفظ الى النبي
صلى الله عليه وسلم تسليما فقد وهم وانما الوارد ما رواه ابو نعيم في الحلية ان
النبي صلى الله عليه وسلم تسليما قال في سالم مولى ابي حذيفة انه شديد الحب
لله تعالى لو كان لا يخاف الله تعالى ما عصاه وتارة تكون بالمساوي كقوله صلى
الله عليه وسلم تسليما في درة بنت ام سلمة لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي
انها لابنة اخي من الرضاعة رواه الشيخان فان حلها منتف من وجهين اخوة

الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع ادون من حرمة النسب وان كانت لو
للتعليق في المضي وليها مضارع اول بالماضي والى ذلك اشار الناظم بقوله وان
مضارع تلاها صرف الى المضي نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لو اطاعكم
لعنتم ونختم لو بما لافادة شرطية كانت او مصدرية بانه يعطى على الاصح والناظم
اقتصر على الشرطية بقوله ويجب في الاختصاص بالفعل كان ويجوز ان يليها قليلا اسم
مرفوع معمول لفعل محذوف وجوبا يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او
خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدا ما بعده خبره فالاول كقول عمر لابي عبيدة
رضي الله عنهما لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وكقوله والغطمش الضبي اخلاي
لو غير الحمام اصابكم عتبت ولكن ما على الدهر معتب فغيرك فاعل بفعل محذوف يفسره
اصابكم والتقدير لو اصابكم غير الحمام وهو بكسر الحا الموت وعتبت جواب لو ومعتب
بفتح الميم والتا مصدر ميمي بمعنا عتاب والثاني كقولهم في المثل لو ذات سوار لطمتني
اخذا من قول حاتم الطائي لما لطمته جارية وهو ما سور في بعض احيا العرب وسبب
اللطمة ان صاحبة المنزل امرته ان يفصد ناقة لها لتاكل دم فصدها فنحرها
فقيل له في ذلك فقال هذا فصدي فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتني
فذات سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير والتقدير لو لطمتني
ذات سوار وذات السوار الحرة لان الاما عند العرب لا تلبس السوار وجواب
لو محذوف تقديره لهان علي ذلك والثاني لو زيدا رايته اكرمته والثالث نحو
التمس ولو خاتما من حديد اي ولو كان خاتما والرابع كقوله لو بغير الما حلقي
شرق كنت كالغصان بالما اعتصاري فقيل لو اسم هو في الظاهر مبتدا وشرق

خبره

خبره وقيل مذهب الكوفيين واختلف البصريون في تخريجه فقال الفارسي حلقي
فاعل بفعل محذوف وشرق خبر مبتدا محذوف والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف
الفعل اولا والمبتدا اخرا وخرجه غيره على اضمار كان الشانية واسمها وجملة ما بعد
لو اسمية خبر كان ويجوز ان يلي لو كثيرا ان المشددة الموصولة وصلتها نحو ولو انهم
صبروا وموضعها عند الجميع رفع ثم اختلفوا في رافعه فقال سيبويه وجمهور
البصريين مبتدا ثم قيل لا خبر له لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه
وقيل له خبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما على المبتدا اي ولو ثابت صبرهم على حد
وآية لهم انا حملنا وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل اي ولو صبرهم ثابت
وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل بثبت مقدرا اي ولو ثبت
صبرهم والدال عليه ان بانها تعطي معنا الثبوت كما قال النحاة الجميع في ان الواقعة
بعد ما الموصولة من كون ان وصلتها في موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرا في لا
اكلمه ما ان في السما نجما اي ما ثبت ان في السما نجما ورجح هذا بان فيه ابقا لو
على اختصاصها بالفعل وبعده ان الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من ادوات الشرط
الا مفسرا بفعل بعده لا كان والمقرون بلا بعد ان قاله الموضح في شرح بانت سعاد
واليها اشار الناظم بقوله لكن لو ان بها قد تقترن واقتصر ان من بين سائر
ما يؤول بالاسم المرفوع بالوقوع بعد لو كما اقتصر غيره بالنصب بعد لكن
وجواب لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه او ماض وضعا وهو
اي الماضي وضعا اما مثبت فاقترانه باللام نحو لو نشا لجعلناه حطاما اكثر
من تركها نحو لو نشا جعلناه اجاجا قال عبد اللطيف في باب الامالة هذه

اللام تشبيها لام التسويف لانها تدل على تاخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه
عنه كما قال اسقاطها يدل على التعجيل اي ان الجواب يقع عقب الشرط بلا مهلة
ولهذا ادخلت في لو نشاء لجعلناه حطاما وحذفت في لو نشاء جعلناه اجاجا اي لو فقد
في المزن من غير تاخير والفايدة في تاخير جعله حطاما وتقديم جعله اجاجا تشديد العقوبة
اي اذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الاطماع جعلناه حطاما كما قال الله تعالى
حتى اذا اخذت الارض زخرفها الاية انتهى واما منفي بما عطف على مثبت فالامر
بالعكس فالاكثر تجرده من اللام وقيل اقترانه بها فالاول نحو ولو شاء ربك ما فعلوه
والثاني نحو قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي فادخل اللام
على ما النافية ولا تدخل اللام على ناف غيرها وتقدم في باب ان توجيه ذلك قيل وقد
يجاب لو بجملة اسمية مقرونة باللام نحو ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله
خير صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال ان اللام في لمثوبة جواب لو وان بين
المضي واللام تشابها من هذه الجهة قال الزمخشري وانما جعل جوابها جملة
اسمية للدلالة على استمرار مضمون الجزا وقيل الجملة مستانفة صرح به ابو حيان
في البحر فقال اللام في لمثوبة لام الابتدا لا الواقعة في جواب لو وهو احد احتمالي
الزمخشري او جواب لقسم مقدر صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل
فقال واذا وليها جملة اسمية فهو جواب قسم وارتضاه في المغني فقال والاولى ان
يكون لام لمثوبة لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية واما القول بانها لام
جواب لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية ففيه تعسف انتهى وان لو في
هذه بل الوجهين الاخيرين من وجوهها الاستيناف وجواب القسم للتمني فلا جواب

لها

لها على الاصح لا انه الوجه الرابع من اوجه ان يكون للتمني نحو لو تاتيني فتحدثني
بالنصب واختلف فيها فقال ابن الضايع وابن هشام هي قسم براسها فلا
تحتاج الى جواب وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى ليت الوجه الخامس
ان يكون للتعليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي وغيره فصل
في اما بفتح الهمزة وتشديد الميم وهي حرف شرط اي متضمن معنى شرط وحرف
توكيد دايما وحرف تفصيل غالبا فيدل على المعنى الاول وهو الشرط مجي الفا
بعدها غالبا نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا
فيقولون ولو كانت الفا للعطف لم تدخل على الخبر على مبتدا به ولو كانت زايدة
لصح الاستغنا عنها ولما لم يصح الاستغنا عنها ولا عطفها الخبر على مبتدا به
تعين انها فا الجزا وان اما للشرط ويدل على المعنى الثالث وهو التفصيل
استقرا مواقعها وعطف مثلها عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السايل
فلا تنهر فاما الذين اسودت وجوههم واما الذين ابيضت وجوههم
فاما من اعطى واتقى واما من بخل واستغنى الايات الثلاث وقد يترك تكرارها
استغنا بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها فالاول نحو يا ايها
الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله
واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وقسيمه في المعنى واما الذين
كفروا فلهم كذا وكذا والثاني منه هو الذي انزل عليك الكتاب منه ايات محكمات
هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ الاية وقسيمه في
المعنى قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون الاية فالوقف دونه وهو وقف تام

فيقف القارئ لهذه الآية على قوله تعالى إلا الله ويبتدئ بما بعدها والمعنى وأما
الراسخون في العلم فيقولون آمنا به وذلك مبني على أن المراد بالمتشابه من القرآن
ما استأثر الله بعلمه أي اختص به ولا يشاركه فيه غيره ولا طريق لمخلوق إلى معرفته
إلا بتوقيف منه سبحانه وتعالى وهذا التقدير الذي قرره الموضح في هذه الآية
هو أحد أدلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل وتقرير الدليل منه أنهم قالوا الوقف
على قوله تعالى وما يعلم تأويله إلا الله واجب حتى يكون قوله والراسخون في العلم الخ
كلاما مستأنفا إذ لو لم يقف عليه بل وقف على قوله والراسخون في العلم حتى يكون
عطفا على قوله إلا الله وإذ ابتدأ بقوله يقولون آمنا به كان المراد به قائلين آمنا
به فيكون حالا وهو باطل لأنه لا يخلو إما أن يكون حالا عن الله وعن الراسخين في العلم
قالوا آمنا به كل من عند ربنا وذلك في حق الله تعالى محال أو يكون حالا من الراسخين
فقط وحينئذ يتخصص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه وهو أيضا غير جائز
لأنه مناف للقاعدة المقررة في العربية أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فثبت أن
الوقف على قوله تعالى إلا الله واجب وإذا كان الوقف عليه واجبا فقد خاطبنا الله
بما لا نفهمه وهو المهمل وأجيب عنه بأنه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا
لبس كقوله ووهبنا له إسحاق ويعقوب نافلة فإن نافلة حال من المعطوف فقط
وهو يعقوب لأن النافلة ولد الولد وإنما هو يعقوب دون إسحاق قاله العكبري
ومن تخلف التفصيل قوله أما زيد فمنطلق هذا هو المنقول وبحث فيه الموضح في
الحواشي فقال والظاهر أن أما زيد فمنطلق لا يقال إلا إذا وقع تردد في شخصين
نسبا أو أحدهما الخ لذلك فهو على هذا التفصيل أي وأما غيره فهو ليس كذلك

انتهى

انتهى وأما المعنى الثاني وهو التوكيد فذكره الزمخشري فقال أما حرف يعطي الكلام
فضل بالمعجمة أي زيادة توكيد تقول زيد ذاهب فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه
لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت أما زيد فذاهب انتهى
وزعم أن ذلك التوكيد مستخرج من كلام سيبويه حيث فسر أما بمهما يكن
من شيء قال الزمخشري وهذا التفسير مدل بفائدتين كونه بيانا لكونه توكيدا وأنه في
معنى الشرط انتهى وقال الطيبي ما معناه وتحريره مهما فرض من الموانع والحوادث
فإنه لا يمنع زيدا من الذهاب فإنه بصدد الذهاب لا محالة انتهى وهي نائبة عن
أداة شرط وجملته وموضعها صالح لهما وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى
الشرط وليست إما بمعنى مهما وشرطها لأنها حرف واحد لا يصلح أن يكون بمعنى اسم
وفعل قاله المرادي ولهذا المذكور من النيابة تؤول بمهما يكن من شيء كما يوضح
من تفسير سيبويه السابق قال الموضح في الحواشي كلام سيبويه على ما ترجم به خاص
وكان قائله والمعنى مهما يكن حدث من شيء من موانع مضر وجوابها فجوابها ثابت
للمسند إليه فمما تمسك إذ أثبتت الموانع وإنما عمم سيبويه العبارة لأنه لا
يمكنه ذكر حدث خاص لأنه لم يفسرها باعتبار كلام معين بل فسرها بما يشمل
جميع مواردها ويتحصل أنها تفيد ثلاثة أمور أحدها التوكيد إذ معنى قولك
أما زيد فمنطلق أنه منطلق لا محالة وهذا لا يفيده الكلام بدونها والثاني معنى
الشرط إذ المراد مهما فرض مانع من انطلاقه فانطلاقه واقع ومن هنا كان
لا انطلاق واقعا لا محالة والثالث معنى الفصل وهذا لا يشعر به مهما ولهذا
لا يكاد يعثر عليها إلا مردفة بأخرى مثلها معطوفة عليها ومن يخلو من هذا

بن لبيد قولهم اما العسل فانا شراب واما خفا فانك ذاهب حكاهما سيبويه انتهى
وكون اما نائبة عن مهما هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا قلت اما زيد فمنطلق
فالاصل ان اردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت اداة الشرط وفعل الشرط
وانيبت اما منابهما لذلك وعلى القولين لابد لاما من جملة ولابد لها من فاء تالية
لتاليها نحو اما زيد فمنطلق والاصل ان يقال اما فزيد منطلق فتجعل الفاء في صدر
الجملة كما هي مع غير اما من ادوات الشرط ولكن خولف هذا الاصل مع اما فرارا من قبحه
لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه فيفصلون بين اما والفاء بجزء من الجواب
وهو واحد من ستة احدها المبتدا كما مثلنا والثاني الخبر نحو اما في الدار فزيد
والثالث جملة الشرط دون جوابه نحو واما ان كان من المقربين فروح والرابع اسم
منصوب لفظا او محلا نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما بنعمة ربك فحدث والخامس
اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو اما زيدا فاضربه والسادس ظرف
نحو اليوم فاضرب زيدا والى ذلك اشار الناظم بقوله اما كمهما يك من شي وفا
لتلو تلوها وجوبا الفا الا ان تعلق الفا على قول قد طرح اي حذف استغنا عنه
اي عن القول بالمقول فيجب حذفها معه للاستغنا عنها بالقول كقوله تعالى فاما
الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم فاكفرتم مقول القول محذوف والقول
ومقوله جواب اما اي فيقال لهم اكفرتم ولا تحذف الفا في غير ذلك الا في ضرورة
كقوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب والاصل فلا قتال
فحذف الفا ضرورة قال ابو الفرج هذا البيت مما هجي به قديما بنو اسد بن ابي العيص
ابن امية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة الشق والناحية

لا جمع

لا جمع عرضة بمهملتين وهي المساحة والمراكب جمع مركب وهم القوم الركوب
على الابل او في نثر ونحو قوله صلى الله عليه وسلم تسليما اما بعد ما بال رجال
يشترطون شروطا ليست في كتاب الله الحديث خرجه البخاري والاصل فما بال
وما استفهامية مبتدا وبال بمعنى شان خبرها والى حذف الفا اشار الناظم
بقوله وحذف ذي الفا قل في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذا فصل
في ذكر وجهي لولا ولوما على ما في النظم للولا ولوما وجهان احدهما ان يدلا على
امتناع جوابهما لوجود تاليهما فيختصان بالجمل الاسمية واليه اشار الناظم
بقوله لولا ولوما يلزمان الابتدا اذا امتناعا بوجود عقدا نحو لولا انتم لكنا
مومنين وقوله لوما الاصاخة للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رضاك رجاء وهذا
رد على المالقي حيث زعم ان لوما لا تاتي الا للتحضيض وكون المرفوع بعد لولا مبتدا
هو الصحيح وهو قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا اصالة وهو قول الفرا وقيل مرفوع
بها نيابة وهو قول حكاه الفرا عن بعضهم وقيل مرفوع بفعل محذوف وهو قول
الكسائي وعلى القول الصحيح وقال الجمهور ويجب في الخبر ان يكون كونا مطلقا
محذوفا وذهب غيرهم الى انه يجوز ان يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب
حذفه ويجوز ان يكون كونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره ان لم يعلم
دليله والا جاز حذفه وذكره والخبر في هذه الاية يحتمل ان يكون كونا مطلقا
والتقدير لولا انتم موجودون ويحتمل ان يكون كونا مقيدا والتقدير لولا انتم
صددتمونا عن الهدى بعد اذ جانا بدليل انحن صددناكم عن الهدى بعد اذ
جاكم ولم اقف على الخلاف في المرفوع بعد لوما ولم يبعد مجيئه والوجه الثاني

أو بهما أي على التحضيض مهملة ومعجمتين وإليه أشار الناظم بقوله وبهما
التحضيض من فيختصان بالجمل الفعلية لأن التحضيض طلب حث وإزعاج
ومضمون الجملة الفعلية متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فإنها
للثبوت وعدم الحدوث نحو لولا أنزل علينا الملائكة ونحو لوما تأتينا بالملائكة
وبيسا وبهما في إفادة التحضيض والاختصاص بالأفعال هلا وألا وألا
بفتح أولهما وتشديد اللام في الأولين وتخفيفها في الثالث نحو هلا ضربت زيدا
ألا هنته وألا شتمته فيتأدب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وهلا وألا
ألا وأولينها الفعلا وأما قوله فهلا نفس ليلى شفيعها فتقديره فهلا
كان هو أي الشأن وقد يلي حرف التحضيض اسم معلق بفعل على جهة كون
الاسم معمولا للفعل وذلك الفعل إما مضمر نحو قوله صلى الله عليه وسلم
لجابر حين أخبره بأنه تزوج بثيب فهلا بكرا تلاعبك وتلاعبها فبكرا
متعلق بفعل محذوف أي فهلا تزوجت بكرا أو مظهر مؤخر عن حرف التحضيض
نحو قوله تعالى ولولا إذ سمعتموه قلتم فلولا بمعنى هلا وفي المغني أنها هنا
للتوبيخ وإذ متعلقة بقلتم وقلتم فعل مظهر مؤخر من تقديم وسمعتموه
مجرور بإضافة إذ إليه أي فهلا قلتم إذ سمعتموه وإلى هذا أشار الناظم بقوله
وقد يليها اسم بفعل مضمر علق أو بظاهر مؤخر هذا باب
الإخبار بالذي وفروعه التي واللذين واللتين والذين واللاتي وبالألف واللام
وكثيرا ما يصار إلى الإخبار لقصد الاختصاص أو تقوي الحكم أو تشويق السامع
أو إجابة الممتحن أو قوة ملكة في التصرف في الكلام ولذلك يسميه بعضهم

الصدر

في الصدر لأول باب السبك أي سبك النحو وهي تسمية قريبة وقد بالغ فيه النحويون
ووضعوه على أبواب النحو كباب الفاعل والمبتدأ والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات
والتوابع ولا عملا وغير ذلك ليحصل للطالب بالامتحان في ملكة يقوى بها على التصرف
وهو باب واسع وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية كما وضع التصريفيون
مسائل التمرين الآتية وهي كيف تبني من كذا مثل كذا في القواعد التصريفية
والكلام فيه في فصلين أحدهما في بيان حقيقته وثانيهما في بيان شروط ما يخبر
به عنه الفصل الأول في بيان حقيقته وهي أن تدخل الموصول على أول الكلام الذي فيه
الاسم المخبر عنه واقعا على معنى ذلك الاسم ثم يعوض من ذلك الاسم ضميرا مكانه
على حسابه في الإعراب والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ويكون
ذلك الضمير عائدا على ذلك الموصول ويكون الموصول أيضا مطابقا للضمير فيما
تقدم ثم يصير ذلك الاسم الذي أردت الإخبار عنه خبرا عن الموصول وما في الجملة
صلة الموصول وبيان ذلك أنك إذا قيل لك كيف تخبر عن زيد المبتدأ من قولك
زيد منطلق بالذي متعلق بتخبر فاعمد إلى ذلك الكلام الذي فيه زيد فاعمل فيه
أربعة أعمال أحدها أن تفتتحه بموصول يكون في موضع رفع بالابتداء مطابق
ذلك الموصول لزيد في إفراده وتذكيره وذلك الموصول المطابق لزيد فيما
ذكر هو الذي الواقع في الابتداء العمل الثاني أن تؤخر زيدا إلى آخر التركيب
لأنك تريد أن تجعله خبرا عن الموصول العمل الثالث أن ترفعه أي زيدا على أنه
خبر الذي العمل الرابع أن تجعل في مكانه أي مكان زيد الذي نقلته عنه ضميرا
مطابقا له في معناه وفي إعرابه فتقول الذي هو منطلق زيد فالموصول وهو

الذي مبتدأ فهو من حيث كونه موصولا يحتاج الى صلة وعائد ومن حيث كونه مبتدأ
يحتاج الى خبر وجملة فهو منطلق مبتدأ وخبر على الترتيب والجملة من المبتدأ
والخبر صلة الذي والعائد منها الى الموصول الضمير المرفوع على الابتداء الذي جعلته
خلفا عن زيد في اعرابه الذي هو الان وهو زيد تمام الكلام والى ذلك اشار الناظم
بقوله ما قبل اخبر عنه بالذي خبر عن الذي مبتدأ قبل استقر وما سواهما فوسطه
صلة عائدها خلف معطي التكملة وقد تبين بما شرحناه ان زيدا في المثال المذكور
مخبر به لا عنه وان الذي بالعكس اي مخبر عنه لا به وفي ذلك خلاف ظاهر السؤال
وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذي فظاهر هذا السؤال
ان زيدا مخبر عنه بالخبر وان الذي مخبر به فوجب تأويل كلامهم على اوجه احدها
لابن عصفور انهم ارادوا بقولهم لا اخبار بالذي ان تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر
عنه في وقت لا اخبار بالذي فعبر عن المسمى بالذي فاذا قيل اخبر عن زيد بالذي
كان على معنى اخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي وثانيها لابن الضائع
بمعجمة فمهملة الاقرب ان يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك ان زيدا هو المخبر عنه
في الحقيقة وان كان في اللفظ خبرا فعبروا عنه بانه مخبر عنه نظرا الى الحقيقة
وثالثها انه على القلب وان عن بمعنى الباء ورابعها لما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى
صح ان يطلق عليه انه مخبر عنه اذا كان المخبر عنه مثنى او مجموعا على حده او مؤنثا
جيء بالموصول وفقه لوجوب مطابقة الخبر للمبتدأ والى ذلك اشار الناظم بقوله
وباللذين والذين والتي اخبر مراعيا وفاقا المثبت وتقول في نحو بلغت من
اخويك الى العمرين بكسر الراء رسالة اذا اخبرت عن التاء من بلغت بالذي الذي

بلغ

بلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا فالذي مبتدأ وانا خبره وما بينهما صلة
وعائدها ضمير مستتر في بلغ لانه امكن اتصاله فلا يعدل الى انفصاله فان اخبرت
عن اخويك بالتثنية قلت اللذان بلغت منهما الى العمرين رسالة اخواك
فاللذان مبتدأ واخواك خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير التثنية المجرور
بمن او اخبرت عن العمرين بالجمع قلت الذين بلغت من اخويك اليهم رسالة
العمرون فالذين مبتدأ والعمرون خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير الجمع
المجرور بالى او اخبرت عن الرسالة قلت التي بلغتها من اخويك الى العمرين رسالة
بالرفع فالتي مبتدأ ورسالة خبره وما بينهما صلة وعائدها الهاء من بلغتها
وكان حق ضمير الرسالة ان يكون مكانها منفصلا ويكون التقدير التي بلغت
من اخويك الى العمرين اياها رسالة لكن حيث امكنك الاتصال فتعين الضمير
ونصبه بالفعل لانه اذا امكن الوصل يجتنب العدول عنه الى الفصل الا في الضرورة
وحينئذ اي حين اذ اخرته ووصلته فيجوز لك حذفه واثباته لانه عائد
متصل منصوب بالفعل وتقدم في باب الموصول ان العائد اذا كان منصوبا
متصلا بالفعل جاز حذفه نحو وما عملت ايديهم وشرط الضمير العائد الى الموصول
في هذا الباب ان يكون ضمير غيبة ولو كان خلفا عن حاضر واجاز ابو ذر الخشني
المطابقة في الخطاب فيقول في الاخبار عن تاء المخاطب الذي ضربت انت ويلزمه
اجازة ذلك في المتكلم نحو الذي ضربت انا اذ لا فرق ورد بانه يلزم ان تكون فائدة
حاصلة في المبتدأ وذلك خطأ والخبر في هذا الباب واجب التأخير عند الجمهور
ونقل ابن العلج عن المبرد انه يجوز تقديمه خبرا عن الذي ومبتدأ الوصف

الثاني في شروط ما يخبر عنه يجب استحضارها عند ارادة الاخبار اعلم ان
الاخبار ان كان بالذي او الذين وبفروعهما من التأنيث والتثنية والجمع اشترط
المخبر عنه سبعة شروط احدها ان يكون قابلا للتأخير لما مر انه يجب تأخيره
فلا يخبر عن ايهم في الاستفهام من قولك ايهم في الدار لانك تقول حينئذ الذي هو
في الدار ايهم فتخرج الاستفهام عن صدريته واجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقدمه
نحو ايهم الذي هو في الدار فايهم خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر وقال ابن الضائع
بل ايهم مبتدأ والذي خبره والاقرب قول ابن عصفور وان كان الاصح عند الجمهور
المنع مطلقا وكذلك القول في جميع اسماء الاستفهام واسماء الشرط وكم الخبرية
وما التعجبية وضمير الشأن على القول بانه صدر الكلام لا يخبر عن شيء منها لما
ذكرنا من ازالة ما له صدر الكلام عن صدريته وبيان ذلك انك تقول في الاخبار عن
اسم الشرط في قولهم ايهم يكرمني اكرمه الذي هو يكرمني اكرمه ايهم وعن كم الخبرية
من قولنا كم عبدا ملكت الذي اياه عبدا ملكت كم وعن ما التعجبية من قولنا ما احسن
زيدا الذي هو احسن زيدا ما وعن ضمير الشأن من قولنا هو زيد قائم الذي هو
زيد قائم هو فتخرج ما له صدر الكلام عن صدريته وثم مانع آخر وهو ان الضمير
الحال محل المخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله اما في مسألة الاستفهام فلان
الضمير لا يستفهم به واما مسألة الشرط فلان الضمير لا يجزم واما في مسألة كم
فلان الضمير لا يضاف واما في مسألة ما التعجبية فلان الضمير لا يخبر عنه بافعل
التعجبية واما في مسألة ضمير الشأن فلان ضمير الشأن لا يتقدم على الجملة الواقعة
صلة الموصول وفي التسهيل ان الشرط ان يقبل الاسم او خلفه التأخير

وذكر

وذلك لان الضماير كالتاخير وذلك لان الضماير كالتاء من قمت يخبر عنها مع انها
لا تتأخر ولكن ينا من خلفها وهو الضمير المنفصل تقول اذا اخبرت عن التاء من قمت
الذي قام انا فعلى هذا فضمير المتصل منفصلا لكونه خبرا وبضمير المتكلم لعوده على
الذي ولذلك عدله للتسهيل الشرط الثاني ان يكون المخبر عنه قابلا للتعريف
فلا يخبر عن الحال والتمييز مما هو ملازم للتنكير لانك لو قلت في جاء زيد ضاحكا
وفي ملكت تسعين نعجة الذي جاء زيد اياه ضاحكا والذي ملكت تسعين اياها نعجة
لكنت نصبت الضمير في الاول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك ممتنع لان الحال
والتمييز كلا منهما واجب التنكير وكذا القول في نحوه وهذا الشرط وهو قبول
التعريف المذكور في النظم في قوله قبول تأخير وتعريف لما اخبر عنه ههنا قد تم
لم يذكره الناظم في التسهيل بهذا اللفظ وذكر بلفظ غيره فقال منويا عنه
بضمير قال شراحه ابو حيان ومن تابعه والمرادي وابن عقيل وناظر الجيش والسمين
والدماميني قوله منويا عنه بضمير اي عن ذلك الاسم الذي تريد ان تخبر عنه
وتحرز بذلك من الاسماء التي لا يجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسماء العاملة
عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة والمصادر والصفات
المشبهة واسماء الافعال انتهى الشرط الثالث ان يكون المخبر عنه قابلا
للاستغناء عنه باجنبي في صحة وقوعه موقعه قبل الاخبار كزيد من ضربته
زيد اذ انه يصح وقوع عمرو مثلا موقعه في تركيب آخر كقولك ضربت عمرا بخلاف
الضمير الهاء في زيد ضربته فلا يصح وقوع اجنبي موقعها لفوات العائد الى
المبتدأ فلا يخبر عن الهاء من نحو زيد ضربته لانها لا يستغنى عنها

بالاجنبي كعمر وبكر لما ذكرنا وانما امتنع الاخبار عما هو كذلك لانك لو
اخبرت عنه لقلت الذي زيد ضربته هو فالضمير المنفصل وهو هو المتاخر
في اخر التركيب هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الان
وهو الهاء خلف عنه ذلك الضمير الذي كان متصلا بالفعل بعينه وان ذكرته
ثم هذا الضمير المنصوب المتصل وهو الهاء من ضربته ان قدرته رابطا للخبر
بالمبتدا الذي هو زيد بقي الموصول وهو الذي بلا عائد وان قدرته عائدا
على الموصول بقي الخبر بلا رابط ولا سبيل الى كونه عائدا عليهما لان عود ضمير
مفرد على شيئين محال هذا من جهة الصناعة واما جهة المعنى فقال الفارسي لا
فائدة في هذا الاخبار لان الخبر ينبغي ان يزاد فيه على المبتدا فهو كقولك الذاهبة
جاريته صاحبتها انتهى الشرط الرابع ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء
عنه بالضمير فلا يخبر عن المجرور بحتى او مذ او منذ لانهن لا يجررن الا
الظاهر والاخبار يستدعي اقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم او الباء
فلا يخبر عن راسها من قولك اكلت السمكة حتى راسها ولا عن يومين من قولك
ما رايته مذ او منذ يومين فلا تقل اللذان ما رايته مذهما او منذهما يومان
لان حتى ومذ ومنذ لا يجررن ضميرا والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله كذا
الغنا عنه باجنبي او بمضمر شرط كذلك لا يجوز الاخبار عن مضاف دون مضاف
اليه ولا عن مصدر عامل دون معموله ولا عن موصوف دون صفته ولا عن صفة دون
موصوفها فعلى هذا اذا قيل سر ابا زيد قرب من عمرو الكريم جاز الاخبار عن
زيد خاصة وامتنع الاخبار عن الباقي لان الضمير يخلف زيدا ولا يخلف هذه

تقول

تقول في الاخبار عن زيد سر اباه قرب من عمرو الكريم زيد وممتنع في الاخبار عن
الاب وحده الذي سر اباه زيد قرب من عمرو الكريم اب ولا عن قرب الذي سر ابا
زيد هو من عمرو الكريم قرب ولا عن عمرو الذي سر ابا زيد قرب منه الكريم عمرو
ولا عن الكريم الذي سر ابا زيد قرب من عمرو هو الكريم اما الاب فلان الضمير
الحال محله لا يضاف واما القرب فلان الضمير الحال محله لا يتعلق به جار ومجرور
ولا غيره من المعمولات عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان ضمير المصدر يعمل
عمل المصدر واما عمرو الكريم فلان الضمير الحال محل عمرو لا يوصف والضمير
الحال محل الكريم لا يوصف به نعم ان اخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا وهما
ابو زيد او عن العامل ومعموله معا وهما عمرو الكريم او عن الموصوف وصفته
معا وهما عمرو الكريم فاخرت ذلك المخبر عنه برمته وجعلت مكانه ضميرا مطابقا
له في معناه واعرابه جاز ذلك فتقول في الاخبار عن المتضايفين وهما ابا زيد
الذي سره قرب من عمرو الكريم ابو زيد وكذا الباقي فتقول في الاخبار عن العامل
ومعموله الذي سر ابا زيد قرب من عمرو الكريم ففي سر ضمير مستتر مرفوع على
الفاعلية وهو خلف عن قرب وكان القياس ان يوضع في محله لكن منع من ذلك الاتصال
الحاجة الى تقدمه واتصاله بعامله فاستتر فيه وتقول في الاخبار عن الموصوف
وصفته معا وهما عمرو الكريم الذي سر ابا زيد قرب منه عمرو الكريم الشرط
الخامس جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن احد من نحو ما جاء احد لانه
لو قيل الذي ما جاء احد لزم وقوع احد في الايجاب فانه خبر الذي وفاعل
جاء ضمير مستتر فيه وهو ضمير احد وذكر في التسهيل في باب العدد ان بعض

ضمير احد مسوغ لوقوع احد في الايجاب كقوله اذا احد لم يعنه شاذ كالرف
فان قلت الضمير في جائني يعود على الموصول لا على احد قلت احد خبر الموصول
والخبر في هذا الباب نفس المبتدا الشرط السادس كونه في جملة خبرية
فلا يخبر عن الاسم المعمول لفظ طلب كالواقع في مثل اضرب زيدا ولا تقل في
الاخبار عن زيد الذي اضربه زيد لان الطلب لا يقع صلة للموصول كما مر في بابه
الشرط السابع ان يكون المخبر عنه في احدى جملتين مستقلتين ليس في
الاخرى منهما ضميره ولا بين الجملتين عطف بالفاء ونحو ذلك نحو زيد من قولك قام
زيد وقعد عمرو فلا يقال الذي قام وقعد عمرو زيد لان جملة قعد عمرو ليس فيها
ضمير يعود على الموصول ولا هي معطوفة بالفاء فلا يصلح ان تكون معطوفة على جملة
الصلة بخلاف ما اذا كان من احدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو ان قام
زيد قعد عمرو فيجوز الاخبار عن زيد فتقول الذي ان قام قعد عمرو زيد لان الشرط
والجزاء كالجملة الواحدة وبخلاف ما اذا كان في احدى جملتين مستقلتين وتضمنت
الثانية ضميره او كانت معطوفة بالفاء فانه يجوز الاخبار لحصول الرابط بين الجملتين
بالضمير او بالفاء والاول كالمتنازع فيه من نحو ضربني وضربت زيدا ونحو اكرمني
واكرمته عمرا فتقول في الاخبار عن زيد الذي ضربني وضربته زيد وعن عمر الذي
اكرمني واكرمته عمرو والثاني كالمرفوع من نحو يطير الذباب فيغضب
زيد فتقول في الاخبار عن الذباب الذي يطير فيغضب زيد الذباب وفي الاخبار
عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد ويكتفى بضمير واحد في الجملتين
الموصول بهما لان ما في الفاء من معنى السببية نزلهما منزلة الشرط والجزاء
مجاز

مجازا ثم لك جواز قولك الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب وان كان الاخبار
بالالف واللام اشترط عشرة امور هذه السبعة وثلاثة اخرى وهي ان
يكون المخبر عنه من جملة فعلية وان يكون فعلها متصرفا ليصاغ منه الوصف
الصريح وان يكون الفعل مقدما من غير مصدر ونفي وفي بعض النسخ مثبتا
فلا يخبر بال عن زيد من قولك زيد اخوك لانه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة لال
ولا من قولك عسى زيد ان يقوم لان الفعل جامد ولا من قولك ما زال زيد قائما
لان الفعل غير مقدم بل النفي متقدم عليه ولا يفصل بينها وبين صلتها بنفي ولا
غيره والى ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا هنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل
قد تقدما ان صح صوغ صلة منه لال فيخبر عن المفعول النائب عن الفاعل من نحو ضرب
زيد فتقول المضروب زيد ويخبر عن كل من الفاعل والمفعول في نحو قولك وقى
الله البطل فتقول في الاخبار عن الفاعل الواقي البطل الله وتقول في الاخبار عن
المفعول الواقيه الله البطل برفع الاول عن الفاعلية والثاني عن الخبرية ولا يجوز
لك ان تحذف الهاء في الواقيه خلافا للشارح لان عائد الالف واللام لا يحذف
الا في الضرورة كقوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا
كدر اي المستفزه فصل واذا رفعت جملة ال اسما ظاهرا كالمثال
المتقدم فلا اشكال فيه واذا رفعت ضميرا فلا يخلو اما ان يكون راجعا الى نفس
ال واما ان يكون راجعا الى غيرها فان كان راجعا الى نفس ال استتر ذلك الضمير
في الصلة وجوبا ولم يبرز لكون الصفة جارية على من هي له فتقول في الاخبار عن التاء
من بلغت من اخويك الى العمرين رسالة في المثال المتقدم المبلغ من اخويك

THE UNIVERSITY OF MELBOURNE

Library Digitised Collections

Author/s:
Ab al-Najm al-Fadl ibn Qudmah al-Ijl, d. 747 or 8

Title:
Min al-tasrih

Date:
1127 [1716?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23345

File Description:
Part 4

الى العمرين رسالة انا في المبلغ ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولم يبرز لانه
في المعنى لانه اي الضمير المستتر خلف عن ضمير المتكلم المؤخر المجعول خبرا وال
للمتكلم لان خبرها انا وهو ضمير المتكلم والمبتدأ في هذا الباب نفس الخبر والصفة
نفس موصوفها فيكون الضمير المستتر في المبلغ يرجع الى ال فلذلك وجب استتاره
وان وقعت صلة ال ضميرا رافعا لغير ال وجب بروزه وانفصاله من الصلة لما تقرر
ان الصفة اذا جرت على غير من هي له امتنع ان ترفع ضميرا مستترا والى ذلك اشار الناظم
بقوله وان يكن ما رفعت صلة ال ضمير غيرها ابين وانفصل كما اذا اخبرت عن شيء من
بقية اسماء المثال المتقدم تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ انا منهما الى العمرين
رسالة اخواك وتقول في الاخبار عن العمرين المبلغ انا من اخويك اليهم رسالة
العمرون وتقول في الاخبار عن الرسالة المبلغها انا من اخويك الى العمرين رسالة
بالرفع فانا فيهن فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل لانه لغير ال ومع ذلك لان التبليغ فعل
المتكلم لان يجعله مسند الى المتكلم في بلغت وال فيهن لغير المتكلم لانها نفس
الخبر الذي اخرته وهو الاخوان في الاول والعمرون في الثاني والرسالة في الثالث ولا
فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره وتقول في الاخبار بال عن المتنازع فيه من
نحو ضربت وضربني زيد الضارب انا والضاربي زيد او انما ابرز فاعل الاول لان
الاولى حال الثانية في انها نفس الخبر الذي هو زيد والضرب لا لال بل لزيد
وتقول في الاخبار بال عن ضمير المتنازع فيه على راي الاخفش فانه يغير الترتيب
بان يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للاول ويعمل ما كان معمولا للثاني اذا اخبرت
عن التاء من ضربت في المثال المذكور بالضارب زيدا والضاربه هو انا وفي ضربت زيدا

وجعلته

وجعلته معمولا للاول المتنازع فيه لانه كان يطلبه منصوبا واضمرت في الوصف
الاول ضميرا غائبا عائدا على ال عوضا عن التاء المخبر عنها ليصح له ان يعود على
الموصول فاستتر في الوصف لجريانه على من هو له لان ال نفس انا لان الذي فعل
الضرب هو انا في المعنى ثم جئت بموصول ثان لان الاول قد تم من صلتها فلا يصح ان يعطف
وصفا على وصف هو صلة ال اولا ثم اتيت مكان تاء المتكلم بهاء الغيبة لتعود الى ال
وصلته بضمير الفاعل وهو هو لان الصفة جرت على غير من هي له لان ال نفس انا
والذي فعل الضرب ثانيا انما هو زيد كما ان فاعل الضرب في الجملة الاولى هو المتكلم
وهذا اولى مما ذهب اليه المازني من مراعاة الترتيب لاجل ان يوتى لكل
من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الاخر لفظا ومعنى فعلى هذا تقول في الاخبار
عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال المذكور الضاربه انا هو والضاربه زيد انا
وتوجيهه انك اخبرت اولا عن الفاعل وهو التاء الفوقانية فوصلته واخرته
واوقعت ال الاولى على المضروب كما اوقعت ال الثانية على الضارب ثم وصلت
صلته بضمير المفعول العائد على ال ثم ابرزت ضمير الفاعل لجريان الصفة على
من هي له ثم جئت بضمير المفعول خبرا عن الموصول الاول ثم جئت به الغائب مكان
تاء المتكلم ليعود على ال وذكرت فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئت
بالمخبر عنه وهو انا ثم يرد المصنف بموافقة المازني وشرح كلامه بما تقدم
عليك من اخذه من ثلاثة اوجه احدها انك سالت عن الاخبار عن الفاعل
واخبرت عن المفعول في الجملة الاولى وعن الفاعل في الجملة الثانية والوجه
الثاني انك اذا اخرت المخبر عنه من الجملة الاولى الذي كان بينها الى جملة اخرى

بعدها والوجه الثالث أن قولك هو في الجملة الأولى لا يعلم له مرجع إلا بتقديم
الجملة الثانية والغرض أنها متأخرة واختار الموضح في الحواشي أن يقال الضاربه أنا
والضارب زيد أنا فتأتي للوصف الأول بمفعول يعود على زيد وهو الهاء وتفصل
الفاعل وهو أنا وتجعله خبرا وتجعل مكان الذي التي وصلتها ضميرا مثلها في المعنى
والإعراب لكن تجعله غائبا يعود على الموصول وتجعله مستترا لأن الذي هو نفس الخبر
الذي هو أنا والضرب فعل المتكلم فجرت الصفة على غير من هي له وأتي للوصف الثاني
بالهاء مكان زيد المتكلم وهي المفعول العائد وزيد الفاعل وأنا الخبر والله أعلم

هذا باب العدد يعني تمييز وهو ما يساوي نصف مجموع حاشيتيه
القريبتين أو البعيدتين على السواء إلا الاثنين فإن حاشيته السفلى واحد
والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الأربعة اثنان وهو المطلوب ومن
ثم قيل الواحد ليس بعدد لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد
به هنا الألفاظ الدالة على المعدود كما يقال الجمع للفظ الدال على الجماعة اعلم
أن الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين أحدهما
أنهما يذكران مع المذكر فتقول واحد واثنان ويؤنثان مع المؤنث فتقول
واحدة واثنتان على لغة الحجازيين وثنتان على لغة بني تميم ويشاركهما في ذلك
ما وزن فاعلا مطلقا والعشرة إذا ركبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر
والمقالة الثالثة والثالثة عشر والثلاثة وأخواتها تجري على عكس ذلك
فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث فتقول ثلاثة رجال بالتاء وثلاث إماء
بتركها قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام قال ابن مالك

وانما

وإنما حذفت التاء من العدد المذكر في هذا القسم لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات
كزمرة وأمة وفرقة فالأصل أن يكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل
مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث لتأخر رتبته انتهى والحكم الثاني من
حكمي واحد واثنان أنهما لا يجمع بينهما وبين المعدود فلا تقول واحد رجل ولا اثنان
رجلين لأن قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد
الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة إلى الجمع بينهما فأما قوله ثنتا حنظل
فقليل وأما البواقي وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما فلها ثلاثة أحوال
يقصد بها العدد المطلق والثاني أن يقصد بها معدود ولا يذكر والثالث أن
يقصد بها معدود ويذكر فأما الأول فيقصد بها العدد المطلق فإنها كلها بالتاء
ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لأنها أعلام مؤنثة خلافا لبعضهم وأما إن أريد
بها معدود ولم يذكر في اللفظ فالفصيح أن يكون بالتاء للمذكر وتحذف للمؤنث
كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد أياما وسهرت خمسا تريد ليالي
ويجوز أن تحذف التاء في المذكر كالحديث ثم أتبعه بست من شوال وأما إن قصد
بها معدود وذكر فلا يستغنى عن العدد والجنس إلا من الجنس والمعدود
جميعا وذلك لأن قولك ثلاثة تفيد العدد دون الجنس وقولك رجال تفيد
الجنس دون العدد فإذا قصدت الإفادة بين وهما العدد والجنس جمعت بين
الكلمتين وهما العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث إماء بالتاء مع
المذكر وبعدمها مع المؤنث وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ثلاثة بالتاء قل
للعشرة في عد ما آحاده مذكرة في الضد جرد فصل الفاعل لا اعراب

بالنسبة إلى الاستعمال أربعة أنواع مفرد وهو عشرة إلى الألف واحد واثنان
وعشرون وتسعون وما بينهما ومضاف وهو بضع عشرة إلى الألف مائة وألف
وثلاثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو تسعة إلى الألف أحد عشر وتسعة عشر
وما بينهما ومعطوف وهو أحد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما فمميز
العشرين والتسعين وما بينهما والأحد عشر والتسعة عشر وما بينهما والأحد
والعشرين والتسعة والتسعين وما بينهما مفرد منصوب ومميز المائة والألف
مفرد ومجرور بالإضافة ومميز الثلاثة والعشرة وما بينهما إن كان اسم
جنس وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا كشجر وتمر أو اسم جمع
وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه غالبا كقوم ورهط خفض بمن
تقول ثلاثة من الشجر غرستها وخمسة من التمر أكلتها وعشرة من القوم
لقيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم قال الله تعالى أربعة من الطير وعلل
الأخفش امتناع الإضافة إلى اسم الجنس بأنه يقع على الواحد ولا يضاف هذا الجمع
إلى الواحد بكذا ما استشهد قال الموضح في الحواشي قلت وكذا اسم الجمع بالنسبة
إلى الصيغة فإن صيغته كصيغة الواحد وإن كان لا يطلق على الواحد والأولى التعليل
على أنه يعامل لفظا معاملة الواحد إنه قد يعود عليه ضمير الواحد ويعود
الخبر عنه نحو الركب سائر انتهى وقد يخفض مميز اسمي الجنس والجمع بإضافة
العدد إليه فاسم الجمع نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس
فيما دون خمس ذود صدقة وقال الشاعر ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد
جار الزمان على عيالي والذود من الإبل ما بين الثلاثة إلى العشرة وهي مؤنثة لا واحد

لها

لها من لفظها كذا في الصحاح وذاله الأولى معجمة والثانية مهملة
والأنفس جمع نفس وإنما أنث عددها لأن النفس كثيرا استعمالها مقصودا
بها إنسان قاله المرادي واسم الجنس كقول جندل ابن المثنى كأن خصييه
من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل اسم جنس مخفوض بالإضافة وعدد
تسعة رهط قاله الموضح واتفق الجميع على الخفض بمن وأما بالإضافة ففيه
مذاهب أحدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح هنا تبعا لابن عصفور
والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الأكثرين والثالث التفصيل
في اسم الجمع فإن كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز
وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز حكاه الفارسي عن أبي
عثمان المازني وعلله المبرد بأن العدد لا يضاف لواحد والمضاف إلى الكثرة
وأما ثلاثة قروء فمسموع انتهى وإن كان مميزها جمعا خفض بإضافة العدد
إليه نحو ثلاثة رجال وثلاثة إماء ويعتبر التذكير والتأنيث مع اسمي
الجمع والجنس بحسب حالهما باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا وتأنيثا
فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما فإن كان ضميرهما مذكرا أنث
العدد وإن كان مؤنثا ذكر فتقول في اسم الجنس ثلاثة من الغنم عندي بالتاء
في ثلاثة لأنك تقول غنم كثير بالتذكير للضمير المستتر في كثير وثلاث من
البط بترك التاء من ثلاث لأنك تقول بط كثيرة بالتأنيث للضمير
المستتر في كثيرة وتقول ثلاثة من البقر بالتاء أو ثلاث بتركها لأن ضمير
البقر يجوز فيه التذكير والتأنيث باعتبارين وذلك لأن في البقر لغتين

التذكير والتأنيث قال الله تعالى إن البقر تشابه علينا بتذكير الضمير وقرئ
تشابهت تأنيثه وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم الجنس ثلاثة أنواع ما فيه لغة
التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التأنيث فقط وهو البط وما فيه لغتان
التذكير والتأنيث وهو البقر ولم يمثل لاسم الجمع وفصل فيه ابن عصفور فقال إن كان
لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وإن كان لما لا يعقل فحكمه حكم
المؤنث كالجامل والباقر والتذكير والتأنيث يعتبران مع الجمع بحال مفرده
فإن كان مفرده مذكرا أنث عدده وإن كان مؤنثا ذكر فلذلك تقول ثلاثة
أصطبلات جمع إصطبل بقطع الهمزة المكسورة وثلاثة حمامات جمع حمام
بتشديد الميم بالتاء فيهما اعتبارا بالإصطبل والحمام كأنهما مذكران وأهل
ثلاث بتركها اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين والكسائي ونقل سيبويه
والفراء أن كلام العرب على خلاف ذلك وتقول ثلاث سحابات بترك التاء اعتبارا
بالسحابة بأنها مؤنثة ولا يعتبر من حال الواحد حال لفظه في التأنيث والتذكير
حتى يقال ثلاث طلحات بترك التاء نظرا إلى تأنيث لفظ واحده وهو طلحة ولا
يعتبر حال معناه تذكيرا وتأنيثا حتى يقال ثلاثة أشخص بتركها أيضا نظرا إلى
تأنيث معنى واحده وهو شخص يريد نسوة لأن الشخص يقع على المذكر والمؤنث
بل ينظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد فكما
تقول طلحة حضر وهند شخص جميل بالتذكير فيهما تقول ثلاثة طلحات
وثلاثة أشخص بالتاء فيهما فأما قوله وهو عمر بن أبي ربيعة فكان مجني دون
من كنت أتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر وكان القياس فيه

ثلاثة شخوص بالتاء ولكنه كنى بالشخوص عن النساء والذي سهل ذلك قوله
كاعبان ومعصر أي هو كاعبان ومعصر فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى المراد
وهو التأنيث ومع ذلك فليس بقياس خلافا للناظم بل قال إن اقترن باللفظ ما
يرجح جانب المعنى ترجح والكاعب الجارية يبتدئ ثديها للنهود والمعصر
بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية أول ما أدركت سميت بذلك لكونها دخلت
في عصر الشباب قاله الخليل وإذا كان المعدود صفة منويا موصوفها في التذكير
والتأنيث حال الموصوف المنوي لا حالها فإن كان الموصوف مذكرا أنث العدد
وإن كان مؤنثا ذكر قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها بترك التاء
لأن الموصوف مؤنث أي عشر حسنات أمثالها ولولا ذلك الاعتبار لقيل
عشرة بالتاء لأن المثل الذي هو واحد الأمثال مذكر وتقدم أنه يعتبر مع الجمع
حال مفرده وتقول عندي ثلاثة ربعات بالتاء في ثلاثة إن قدرت الموصوف
رجالا أو بتركها إن قدرت الموصوف نساء لأن ربعات بفتح الباء في الأصل اسم ثم
استعملت في الصفة وهي جمع ربعة بسكونها يوصف بها المذكر والمؤنث
يقال رجل ربعة وامرأة ربعة وهو المربوع لا طويل ولا قصير واعتبار توهم الموصوف
كاعتبار نيته ولهذا ترى العرب يقولون ثلاثة دواب بالتاء إن قصدوا
ذكورا لأن الدابة وهي لغة كل ما يدب على الأرض صفة في الأصل غلبت عليها
الاسمية وكأنهم قالوا ثلاثة أحمرة جمع حمار دواب وسمع من كلامهم ثلاث
دواب ذكور بترك التاء لأنهم اعتبروا تأنيث اللفظ وأجروا الدابة مجرى
الاسم الجامد نظرا إلى الحال فلا يجرونها على موصوف قاله ابن مالك أخذا من قول

ابن عصفور وأما ثلاث ذود فعلى جعل الذود اسما فصل الأعداد
التي تضاف للمعدود عشرة وهي نوعان أحدهما الثلاثة والعشرة وما بينهما
وذلك ثمانية ألفاظ وحق ما تضاف إليه أن يكون جمعا مكسرا ليطابق العدد
المعدود لفظا من أبنية القلة ليتطابقا معنى وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والمميز
اجرر جمعا بلفظ قلة في الأكثر نحو ثلاثة أفلس من الجوامد وأربعة أعبد من
المشتقات الجارية مجرى الجوامد وسبعة أبحر من المائعات وثمانية أجمال وتسعة
أصبية وعشرة أرغفة وقد يتخلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة وهي الجمع
والتكسير والقلة فيضاف للمفرد في مسألتين إحداهما أن يكون اسم جمع وذلك
قليل نحو تسعة رهط وخمس ذود والثانية في لفظ واحد وذلك أن كان مائة
نحو ثلاثمائة وتسعمائة لأن المائة وإن أفردت لفظا فهي جمع معنى لأنها
عشر عشرات وهي عدد قليل قاله الموضح في الحواشي وشذ في الضرورة قوله
وهو الفرزدق ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم
ووجه شذوذه أن المائة إذا جمعت كان أقل مفهومها ثلاثمائة وهو ما
يميز الكثرة فكان غير مناسب ويضاف لجمع التصحيح في مسألتين إحداهما
أن يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات فإن
سماء وصلاة وبقرة لم يسمع لها جمع تكسير أصلا فضلا عن أن يكون للقلة فلما
لم يسمع لها جمع تكسير أضيف إليها وهو جمع تصحيح لأنه يصلح للقلة عند
سيبويه وأتباعه والثانية أن يجاور بالراء المهملة ما أهمل تكسيره وإن كان هو
مسموع التكسير نحو سبع سنبلات فإنه كسر على سنابل ولكنه في التنزيل مجاور
لسبع

لسبع بقرات المهمل تكسيره فلذلك حسن تصحيحه وقد جاء في التنزيل مكسرا
نحو سبع سنابل وفي مسألتان إحداهما أن يكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو ثلاث
سعادات فإن جمع سعاد على سعائد خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبني على
أن فعائل إنما يطرد في المؤنث بالعلامة نحو رسالة ورسائل وأن نحو عجائز وعجائب
يحفظ ولا يقاس عليه والثانية أن يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو في تسع
آيات قال الموضح كذا ظهر لي وأن تكسيراته على آي جائز لكنه ليس بالفاشي وجعلها
ابن مالك مما أهمل تكسيره ولك فيه نظر ويضاف لبناء الكثرة في مسألتين إحداهما
أن يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم فإن جارية
ورجلا ودرهما لم يستعمل لها جمع قلة وأما أرجل فجمع رجل بكسر الراء وسكون
الجيم والثانية أن يكون له بناء قلة ولكنه شاذ قياسا أو سماعا فينزل
لذلك منزلة المعدوم ويعدل منه إلى جمع الكثرة فالأول وهو الشاذ قياسا
نحو ثلاثة قروء فإن جمع قرء بالفتح على أقراء شاذ كما بينا في باب جمع التكسير
نعم إن جعل قروء جمعا للقرء بالضم كان قياسا والقرء بالضم والفتح يطلق على الطهر
والحيض والثاني وهو الشاذ سماعا نحو ثلاثة أشسع بمعجمة فمهملة فإن
أشساعا وإن كان قياسا لأن مفرده شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سيور
النعل وأفعال قياس فيه كحمل وأحمال بالحاء المهملة ولكنه قليل الاستعمال
النوع الثاني من النوعين المائة والألف وحقهما أن يضافا إلى مفرد نحو فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة ونحو فلبث فيهم ألف سنة وإنما كان حقهما
ذلك لأن المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الإضافة والإفراد لأنها

مشتملة عليهما فاخرت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد و الا في عوض
عن عشر مائة وهي تمييز بمفرد مخفوض وعوملت الا في معاملة ما عوض منه
وقد تضاف المائة الى الجمع كقراءة الاخوين حمزة والكسائي ثلاث مائة سنين بحذف
التنوين للاضافة قيل ووجهه تشبيه المائة بالعشرة اذ كانت تعشير العشرات
والعشرة تعشير الآحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نون فقيل هو
عطف بيان او بدل من ثلاثمائة ورد بان البدل على نية تكرار العامل وعلى تقدير ذلك يكون
المعنى ولبثوا في كهفهم سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد ويجاب بان نية
الطرح غالبة لا لازمة ولا يكون سنين تمييزا لانه يقتضي انهم اقل ما لبثوا تسعمائة
وتسع سنين قاله المرادي في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ومائة و الالف للفرد
اضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف وقد تميز المائة بمفرد منصوب كقوله وهو الربيع ابن
ضبع الفزاري اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء وعاما تمييز
منصوب بعد مائتين قال ابن مالك وعلى ذلك يتقوى ما اجازه ابن كيسان من نحو الالف درهما
والمائة دينارا بالنصب ويؤيده قول خزيمة رضي الله عنه ونحو ما بين الست
مائة الى السبع مائة بالنصب واجرى ال في نصب التمييز مجرى التنوين والنون وروي
بخفض مائة على زيادة ال او تقدير مضاف مماثل للمنصوب اي الى ابعد المائة من المخفوض
على انابة المفرد عن الجمع مثل في جنات ونهر والحق ان البيت ضرورة والرواية
شاذة وصل فان تجاوزت العشرة حيث يكملها اولي النيف
بفتح النون وتشديد الياء المكسورة وقد تخفف كميت واصله النيو من ناف
ينوف اذا زاد وقال ابو زيد وهو التسعة فما دونها وقال ابو جعفر النحاس

في شرح

في شرح المعلقات النيف من العدد ما جاوز العقد الى الثلاثة هذا قول اهل
اللغة وفي الصحاح والقاموس كلما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد
الثاني انتهى والعقد ما كان من مرتبة العشرات او المئات او الالوف وحكمها
لها اي الكلمة الاولى وهو النيف في التذكير والتانيث بما ثبت لها قبل
ذلك التركيب من جريان الثلاثة والعشرة وما بينهما على خلاف القياس
واجريت ما دون ذلك وهو الواحد و الاثنان على القياس الا انك تاتي باحد
واحدى بابدال الواو همزة فيهما الا ان الاول شاذ لازم غالبا والثاني مطرد
على الاصح كاشاح واكاف ولهذا نبهوا على الاصل في واحد فقالوا واحد ولم
ينبهوا عليه في احدى واتوا باحد واحدى مع التركيب مكان واحد وواحدة
مع الافراد خوف الالتباس بالصفة وتبني الجميع من النيف والعقد بعد
التركيب على الفتح لبعاد خفته ثقل التركيب اما بناء الكلمة الاولى فلانها
نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها واما بناء الثانية فلتضمنها حرف العطف
وقيل لوقوعها موقع التنوين الا اثني واثنتي فتعرب بهما بالالف رفعا
وبالياء جرا ونصبا كالمثنى لوقوع ما بعدهما موقع النون وليسا مضافين
للعقد وقيل مضافان اليه وعليهما فالعقد مبني لتضمنه معنى حرف العطف
وذهب ابن كيسان وابن درستويه الى ان اثني واثنتي مبنيان مركبان مع
العقد كسائر اخواتها ورد بانهما لو كانا مبنيين لزما الياء لانها نظير
الفتحة في الواحد وهذا قاله الابدي وابن مالك و الاثنان وذلك فتح الياء لانها
مفتوحة في ثمانية قاله السهيلي في الروض ولك اسكانها كما في معدي كرب

ويقل حذفها مع بقاء كسر النون لانها يا زايدة فحذفت وبقيت الكسرة دليلا
عليها فاشبهت يا عباد في فاتقون ويقل حذفها مع فتح نونها اي النون لانها لما كانت
تثبت في الاخر اذا كان الاخر النون كقوله لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان
فجعلت فتحة بناء على التركيب في الكلمة الثانية من الكلمتين العشرة وترجع
بها الى القياس في التذكير مع المذكر والتانيث مع المونث فتجردها من التاء مع
المذكر وتونثها مع المونث رجوعا الى الاصل لئلا يجمع بين علامتي تانيث
وتبنيها على الفتح مطلقا سواء كانت مع اثنين واثنتين ام مع غيرهما
اما بناؤها مع اثنين واثنتين فلانها واقعة موقع النون المحذوفة للشبه بالاضافة
والاسم اذا وقع موقع الحرف بني واما بناؤها مع غيرهما فلانها وقعت موقع
التنوين وهو حرف مبني على السكون وخالفت في البناء حكم ما وقعت موقعه
تنبيها على الفرعية واختير الفتح طلبا للتخفيف واذا كانت العشرة مختومة
بالتاء سكنت شينها في لغة الحجازيين فانهم يسكنونها ساكنة
كراهة توالي اربع متحركات فيما كان كالكلمة الواحدة وكسرتها في لغة
اكثر بني تميم تشبيها بتاء كتف وبعضهم وهم الاقلون من بني تميم
يفتحها ابقاء لها على اصلها من الفتح وبذلك قرا يزيد بن القعقاع فانفجرت
منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول احدى عشر
احترازا من توالي المتحركات قاله في المفصل وقد تبين بما ذكرنا انك تقول
عندي احد عشر عبدا واثنا عشر رجلا بتذكيرهما اي النيف والعقد من
المثالين وثلاثة عشر عبدا بتانيث الاول وهو ثلاثة وتذكير الثاني وهو

عشر

عشر وتقول عندي احدى عشرة امة واثنتا عشرة جارية بتانيثهما اي النيف
والعقد من المثالين وانما جمعوا بين تانيثين في احدى عشرة لاختلاف لفظي العلامتين
وفي اثنتا عشرة اما لان التاء بدل من اليا وليست للتانيث او لانها زايدة للالحاق
باصبعان واما لان اثنا واثنتا مع باب عشرة مبنية والمبني غير المعرب فكانهما
اسمان مضاف ومضاف اليه واما لانهما منتظمان في حقيقة بدليل حذف النون في
الموضع كذلك قد قيل والسوال عندي من اصله ليس بالقوي لانهم قالوا في اسم
الفاعل خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المونث فانثوا الكلمتين جميعا
وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه وكذا في الباقي يدل على انهم اعتبروا حالة
الكلمتين قبل التركيب انتهى وتقول عندي ثلاث عشرة جارية بتذكير الجزء
الاول وتانيث الجزء الثاني والى هذا الفصل اشار الناظم بقوله واحد اذكر
وصلنه بعشر الابيات الستة واذا جاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع
عشرة في التانيث استوى لفظ المذكر والمونث تقول عندي عشرون عبدا
وعشرون امة وثلاثون عبدا وثمانون امة والمعتبر في التذكير والتانيث على التمييز
وتمييز ذلك كله مفرد منصوب نحو اني رايت احد عشر كوكبا ان عدة الشهور
عند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة واتممناها بعشر
فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام
ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له
تسع وتسعون نعجة واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما
فاسباطا ليس بتمييز لانه جمع وانما هو بدل من اثنتي عشرة بدل كل من كل والتمييز

محذوف اي اثنتي عشرة فرقة قاله الشلوبين وابن ابي الربيع وغيرهما ولو كان
اسباطا تمييزا لاثنتي عشرة لذكر بتشديد الكاف العددان ولقيل اثني
عشر بتذكيرهما وتجريدهما من علامة التانيث لان السبط واحد الاسباط وهو مذكر
فكان يجب ان يجرد التاء من عدده وزعم الناظم في شرح الكافية انه لا حذف وان
اسباطا تمييز وان ذكر امما رجح حكم التانيث اسباطا لكونه وصف بامما
جمع امة كما رجحه اي التانيث في شخوص ذكر كاعبان ومعصر في قوله وكان مجني
دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر وكان القياس ثلاثة شخوص لان
الشخص مذكر ولكنه لما فسره بكاعبان ومعصر وهما مونثان رجح تانيثه وما
ذكر الناظم في الاية مخالف لقوله في شرح التسهيل ان اسباطا بدل لا تمييز انتهى
والقول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان المبدل منه في نية الطرح
غالبا ولو قيل وقطعناهم اسباطا لفات فائدة كمية العدد وحمله على غير
الغالب لا يحسن تخريج القران عليه والقول بانه تمييز مشكل على قولهم ان تمييز
العدد المركب مفرد واسباطا جمع وقال الحوفي يجوز ان يكون اسباطا نعتا لفرقة
ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه وامما نعت لاسباطا وانث العدد
وهو واقع على الاسباط وهو مذكر لانه بمعنى فرقة وامة كقوله ثلاثة انفس
يعني رجالا انتهى فارتكب الوصف بالجامد والكثير خلافه وذهب الفراء الى جواز
جمع التمييز وظاهر الاية يشهد له ويشهد له ايضا ما روي من قول ابن مسعود
رضي الله عنه في دية الخطا عشرين بنت مخاض وعشرين ابن مخاض وتخريج ابي
حيان على ابني مخاض حال من عشرين او نعتا لها والتمييز محذوف خلافا للاصل

والى

والى تمييز المركب اشار الناظم بقوله وميزوا مركبا بمثل ما ميز عشرون فسوينهما
وصل ويجوز في العدد المركب غير اثني عشر واثنتي عشرة ان يضاف
الى مستحق المعدود فيستغني عن التمييز نحو هذه احد عشر زيد وهذا
مبتدا واحد عشر خبره وزيد مضاف اليه وانما لم يضف اثنا عشر واثنتا
عشرة لان ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون فكما ان الاضافة تمنع مع
النون فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها ولا كذلك الباقي ويجب حينئذ عند
البصريين بقاء البناء في الجزءين معا كما يبقى مع التمييز وحكى سيبويه الاعراب
في اخر الجزء الثاني بحسب العوامل وابقى الجزء الاول على بنائه على الفتح كما
في بعلبك فتقول هذه احد عشر زيد ورايت احد عشر زيد ومررت باحد عشر
زيد بفتح احد في الجميع ورفع عشر في الاول ونصبه في الثاني وجره في الثالث
والفتحة في النصب على هذه اللغة غير الفتحة في اللغة الاولى لان تلك فتحة
بناء وهذه فتحة اعراب وقال سيبويه في هذه اللغة هي لغة رديئة وقال
الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم انها الفصحى ووجه ذلك بان
الاضافة ترد الاسماء الى اصلها من الاعراب ورده ابن مالك في شرح التسهيل بان
المبني قد يضاف نحو كم رجل عندك انتهى وقد يفرق بين ما بناؤه اصلي فلا يرد
الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد اليه بادنى ملابسة والى
ذلك اشار الناظم بقوله وان اضيف عدد مركب يبقى البنا وعجز قد يعرب
وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو ان يضاف الجزء الاول الى الجزء الثاني
فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الجزء الثاني بالاضافة كما في عبد الله

نحو ما حكي عن الاخفش انه سمع ممن سمع من ابي فقعس الاسدي وابي الهيثم
العقيلي ما فعلت خمسة عشرك برفع خمس وجر عشرك واجازوا ايضا
هذا الوجه وهو اعراب المتضايفين دون اضافة الى مستحق المعرف نحو هذه
خمسة عشر ورايت خمسة عشر ومررت بخمسة عشر بجر عشر في الاحوال
الثلاثة واعراب خمسة بحسب العوامل استحسن الا بقوله وهو نفيع بن طارق
على ما قيل كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته فبنت مفعول
لكلف ومفعوله الاول مستتر فيه قائم مقام الفاعل وثماني مضاف اليه وعشرة
بالتنوين مجرورة باضافة ثماني اليها ولم يضف الى مستحق المعرف والعناء بفتح
العين المهملة التعب والمشقة والشقوة بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقال
ابن مالك في التسهيل ولا يجوز باجماع ثماني عشرة الا في الشعر مردود فان الكوفيين
اجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره كما قال الموضح فليس نقل الاجماع بصحيح
ص ويجوز ان تصوغ اي تشتق من لفظ اثنين وعشرة وما بينهما
اسم فاعل على وزن فاعل كما تصوغه من فعل المفتوح العين والى ذلك اشار الناظم
بقوله وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة كفاعل من فعلا فتقول ثان وثالث ورابع
الى العاشر كما تقول من فعل المتعدي ضارب ومن اللازم قاعد الا ان الاشتقاق
من اسماء العدد سماعي لانه من قبيل الاشتقاق من اسماء الاجناس كتربت يداك
من التراب واستحجر الطين على ما هو مبين في علم الاشتقاق ويستثنى من ذلك اذا
اريد به معنى فاعل فان له فعلا كما صرح به في التسهيل فيكون مصوغا من المصدر
قال في شرح التسهيل وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم وفي الحقيقة
انه

انه مصوغ من الثلاث الى العشر وهي مصادر ثلثت الا اثنين الى عشرت التسعة
انتهى وفي الصحاح عشرت القوم اعشرهم عشرا اذا صرت عاشرهم واسم الفاعل
من العدد يجب فيه ان يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث على القياس كما يجب
ذلك مع ضارب ونحوه من اسماء الفاعلين فاما ما دون الاثنين فانه وضع على ذلك
الحكم من اول الامر فقيل في المذكر واحد وفي المؤنث واحدة وهما من وحد يحد ولك في
اسم الواحد المذكر وهو ثان وعاشر وما بينهما ان تستعمله بحسب المعنى الذي
تريده على سبعة اوجه احدها ان تستعمله مفردا عن الاضافة ليفيد الاتصاف
بمعناه مجردا عن الانضمام للعشرة فتقول ثالث ورابع ومعناه حينئذ واحد موصوف
بهذه الصفة وهو كونه ثالثا ورابعا قال النابغة الذبياني توهمت ايات لها
فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع والمعنى وقع في وهمي ان هذه علامات
لمية فعرفت العلامات بعد ستة اعوام وهذا العام الذي انا فيه سابع الثاني ان
تستعمله مع اصله الذي صيغ هو منه ليفيد ان الموصوف به بعض تلك العدة
المعينة لا غير واليه اشار الناظم بقوله وان ترد بعض الذي منه بني اضف اليه
فتقول خامس خمسة اي بعض جماعة منحصرة في خمسة اي واحد من خمسة لا
زائد عليها ويجب حينئذ اضافته الى اصله كما مثل كما يجب اضافة البعض الى كله
كيد زيد قال الله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين فثاني حال من الهاء في
اخرجه واثنين مضاف اليها وقال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة
فثالث خبر ان وثلاثة مضاف اليها وزعم الاخفش وقطرب من البصريين والكسائي
وثعلب من الكوفيين انه يجوز اضافة الاول وهو البعض الى الثاني وهو الاصل ونصبه

ايا له وعلى هذا يجوز ثالث ثلاثة ونصبه كما يجوز في ضارب زيد جر زيد ونصبه
وزعم الناظم في التسهيل ان ذلك جائز في ان وفقه دون غيره وعلله في شرح
التسهيل بان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما بعني ولا تقول ثلثت
الرجال اذا كنت الثالث منهم ثم قال فمن قال ثاني اثنين بهذا المعنى عمل لانه فعلا
ومن قال ثالث ثلاثة لا يعمل لانه لا فعل له وتعقبه ابو حيان فقال ثنيت الرجلين
مخالف لقول النحاة ثم هو ليس هو نصا في تثنية الاثنين حتى يبنى عليه جواز
تثنيت لا ثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب
الافعال واذا جاز تثنية الرجلين جاز تثنية لا ثنين ولا يتوقف في ذلك الا ظاهري
جامد انتهى الوجه الثالث ان تستعمل مع ما دون اصله الذي صيغ منه بمرتبة
واحدة لتفيد معنى التصيير والتحويل واليه اشار الناظم بقوله وان ترد جعل الاقل
مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما فتقول هذا رابع ثلاثة بتنوين رابع ونصب ثلاثة
اي جاعل الثلاثة بنفسه اربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو
رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم اي لا هو مصيرهم اربعة ومصيرهم ستة
ويجوز حينئذ اي حين اذ كان بمعنى صير اضافته اي ما دونه واعماله بشرط كونه
بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على نفي او استفهام او ذي خبر او حال او
موصوف كما يجوز الوجهان وهما الاضافة والاعمال في جاعل ومصير ونحوهما من
افعال التحويل ولا تقل ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني واحد
ولا ثان واحدا نص على ذلك سيبويه واجازه بعضهم وهو الكسائي وحكاه عن
العرب بقولهم ثاني واحد وحكى الجوهري ثاني واحد وانما ساغ عمل فاعل من

العدد

العدد لان له فعلا كما ان جاعل كذلك يقال كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي
صيرتهم ثلاثين اثلثهم فانا ثالثهم وكذا ان كانوا تسعة وثمانين فتسعتهم
اي صيرتهم تسعين اتسعهم فانا تاسعهم لان المضارع من ربعتهم وسبعتهم
وتسعتهم مفتوح العين لا مكسورها فاذا تجاوزت ذلك قلت كانوا تسعة
وتسعين فانا مئيهم على فعلتهم وكذا كانوا تسعمائة وتسعة وتسعين فالفتهم
فانا ممئيهم ومؤلف ومن الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السراج لابي الحسن الاهوازي
ان القوم عشرة فحاد عشرتهم اي تسعشتهم وهم محاد عشرون وانا محاد عشر
ومتسعشر قال وهكذا العقود فقال معشرون ومثلثون ومن المائة ولا الف ممئي
ومؤلف لان فعلهما امأى والف انتهى الوجه الرابع ان تستعمله مع العشرة ليفيد
الاتصاف بمعناه حال كونه مقيدا بمصاحبة العشرة وهو انه واحد موصوف بهذه
الصفة فتقول حادي عشر بتذكيرهما على القياس وحادية عشرة بتانيثهما
على القياس ايضا وكذا تصنع في البواقي تذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما
مع المؤنث تقول الجزء الخامس عشر بتذكيرهما والمقالة السادسة عشرة
بتانيثهما وحيث استعملت الواحد او الواحدة مع العشرة او مع ما فوقها
كالعشرين فانك تقلب فاءهما وهو الواو الى موضع لامهما وهي الياء فتقول
حادي وحادية وتصيرها اي الواو ياء لان الواو اذا تطرفت اثر الكسر قلبت ياء
وياء التانيث في حكم الانفصال لانك تقول حاد باعلال قاض فتحذف الياء لالتقاء
الساكنين وهما الياء والتنوين ولا تقل حادية لتحرك الياء فتقول حادي بحذف الياء
ووزنه عالف وحادية باثبات الياء ووزنها عالفة لانها من الوحدة وحكى الكسائي

عن بعض العرب واحد عشر على الاصل فلم يستلزم القلب كل العرب الوجه الخامس
ان تستعمله معها اي مع العشرة ليفيد معنا ثاني اثنين وهما الحصار العشرة
فيها لم تذكر ذلك في هذه الحالة الثالثة اوجه احدها وهو الاصل ان تاتي باربعة الفاظ
اولها الوصف وهو اسم الفاعل والثاني العشرة حال كون الوصف مركبا ايضا مع العشرة
وتضيف جملة التركيب الاول وهو الوصف المركب مع العشرة الى جملة التركيب الثاني
وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة فتقول ثالث عشر ثلاثة عشر
فالوصف هو ثالث وما اشتق منه هو ثلاثة وكل منهما مركب مع العشرة وهذه
الالفاظ الاربعة مبنية على الفتح وجملة التركيب الاول مضافة وجملة التركيب
الثاني مضاف اليها الوجه الثاني من هذه الحالة ان تحذف عشر من التركيب الاول
استغنا به في التركيب الثاني وتعرب الجزء الاول من التركيبين لزوال التركيب
منه وتضيف الى جملة التركيب الثاني فتقول هذا ثالث ثلاثة عشر برفع ثالث
بالتنوين وبنا ثلاثة عشر قال ابو حيان وهذا الوجه اكثر استعمالا وجائز اتفاقا
واعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب وقياس من اجاز الاعمال في ثاني اثنين ان يجيزه
هنا انتهى الوجه الثالث من هذه الحالة ان تحذف بعد العقد وهو العشرة من
التركيب الاول وتحذف النيف وهو الثلاثة من مثالنا من التركيب الثاني وذلك في
هذا الوجه المشتمل على الحذفين المذكورين وجهان احدهما ان تعربهما لزوال
مقتضى البناء وهو التركيب فيهما فيجري الاول وهو الوصف بمقتضى حكم العوامل
في الرفع والنصب والجر ويجر الثاني وهو العقد بالاضافة دائما فتقول جاء في
ثالث عشر ورايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر بجر عشر في الاحوال الثلاثة واعراب
ثالث

ثالث بحسب العوامل جزم بذلك ابن عصفور وقال ابو حيان وينبغي ان لا يقدم على
هذا الا بسماع لما فيه من الاجحاف الوجه الثاني من هذين الوجهين ان يعرب الجزء
الاول وهو الوصف بحسب العوامل ويبنى الجزء الثاني وهو العقد على الفتح حكاه
الكسائي ويعقوب بن السكيت وابن كيسان ووجهه انه اعرب الاول لزوال التركيب
فربما حذف من الثاني فيبقى البناء على حاله لنية الصدر ونظيره لا حول ولا قوة
الا بالله فيمن فتح قوة فانه بني مع كلمة اخرى ثم حذفها وبقي البناء بحاله قاله
ابن مالك قال ابو حيان ولا نقيس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم وهو ابو
محمد بن السيد انه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه فتقول
جاء ثالث عشر ورايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر ببناء الجزءين على الفتح في
الصور الثلاثة وهذا مردود لانه لا دليل حينئذ اي حين اذ بنيا على ان هذين
الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا اعربت الجزء الاول فانه يدل على ان
هذين الاسمين منتزعان من تركيبين ولم يذكر الناظم في التسهيل وابنه في
شرح النظم هذا الاستعمال الثالث وهو ان يحذف العقد من الاول والنيف من
الثاني بل ذكرا مكانه في الكتابين المذكورين انك تقتصر على التركيب الاول باقيا
بناء صدره وذكر اي الناظم وابنه ان بعض العرب يعربه وزاد ابنه حكى ذلك
ابن السكيت وابن كيسان قال الموضح والتحقيق ما قدمته من الاستعمال الثالث
بوجهيه وان ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من اعراب الاول انما هو فيما اذا
حذف العقد من الاول والنيف من الثاني لا فيما اذا اقتصر على التركيب الاول خاصة
وما ذكره الناظم وابنه يجب حمله على تركيب واحد ولا افقه قال ابو حيان انه

باطل لانه يلبس بما ليس اصله تركيبين ورد الموضح في الحواشي بان الذي اجازه ابن
مالك في التسهيل لا يمنعه بشر وانه يقال حادي عشر وليس في كلامه ما يقتضي
انه ممتنع من تركيبين انتهى وعبارة النظم ناطقة بما قال ابو حيان فان قوله وشاع
الاستغنا بحادي عشر معناه استغني بحادي عشر عن بقية التركيب وتلخص في
هذه المسئلة خمسة اوجه الاول الاتيان باربعة الفاظ واليه يشير قول الناظم فجي
بتركيبين وهو قليل الاستعمال على ان بعضهم منعه الثاني ان يحذف عقد الاول واليه
يشير قول الناظم او فاعلا بحالتيه اضف الى مركب الثالث حذف عقدهما ونيف الثاني
وبنا ما بقي الرابع حذفهما واعراب ما بقي الخامس اعراب الوصف مع حذف عقده
وبنا عشر مع حذف نيف الوجه السادس من اوجه استعمال اسم الفاعل ان تستعمله
معها اي مع العشرة لافادة معنى رابع ثلاثة فيكون بمعنى جاعل وليس بمسموع
فيثنى ايضا باربعة الفاظ ولكن يكون اللفظ الثالث منها ما ربما اشتق منه
الوصف فتقول رابع عشر ثلاثة عشر اجاز ذلك سيبويه وجماعة من المتقدمين
قياسا ومنعه بعضهم وهم الكوفيون واكثر البصريين وقوفا مع السماع وعلى
الجواز فيتعين الاجماع ان يكون التركيب الثاني من التركيبين في موضع خفض باضافة
التركيب الاول اليه ويمتنع النصب وان كان الوصف فيه بمعنى جاعل لان عمل الوصف
انما يتاتى مع تنوينه واقترانه بال وهما منتفيان مع التركيب ومن ثم اجاز بعض
النحويين هذا ثالث احد عشر وثالث اثني عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم
تركب الوصف مع العشرة ولك اذا اتيت بتركيبين ان تحذف العشرة من التركيب
الاول فتقول رابع ثلاثة عشر وليس لك مع ذلك الحذف للعشرة من الاول ان

تحذف

تحذف النيف من التركيب الثاني فتقول رابع عشر بعتهما للالباس بما ليس اصله
تركيبين ومقتضى البنا في الجزئين الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من جهته
ويترك الالباس باعراب الاول كما ذكر في الوجه الخامس ولم اره مسطورا الوجه
السابع ان تستعمله مع العشرين واخواتها الى التسعين فتقدمه في اللفظ
وتعطف عليه العقد بالواو خاصة فتقول حادي وعشرون وحادية وعشرون
وكذا الباقي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل عشرين اذكرا وبابه الفاعل
من لفظ العدد بحالتيه قبل واو يعتمد وهذا لا يختص باسم الفاعل للعشرين
واخواتها مع النيف ثلاثة احكام وجوب تاخيرها عنه لان الاقل سابق للاكثر
طبعا ووجوب عطفها عليه لم تركبا ووجوب كون العاطف الواو لانه عرف
والواو للجمع هذا باب كنايات العدد وهي كم وكاي وكذا
ولكل منها كلام يخصها وشرح يكشف عن حقيقة امرها اما كم فتنقسم
الى استفهامية بمعنى اي عدد قليلا كان او كثيرا ويستعملها من يسال
عن كمية الشي والى خبرية بمعنى عدد كثير ويستعملها من يريد الافتخار
والتكثير ويشتركان في خمسة امور احدها كونهما كنايتين عن عدد مجهول
الجنس والحقيقة والمقدار والكمية والثاني كونهما مبنيين وسبب
بنائهما مشابهتهما الحرف في المعنى وهو في الاستفهامية وفي الخبرية رب التكثير
الذي كان يستحق الوضع او في الوضع على حرفين والثالث كون البنا فيهما على
السكون وهو الاصل في البنا والرابع لزوم التصدير وكل منهما له صدر الكلام
والخامس الاحتياج الى التمييز لان كلا منهما عدد مجهول ويفترقان في خمسة

أمور أيضا أحدها أن كم الاستفهامية تمييزها منصوب مفرد وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين نحو كم عبدا ملكت
وفتح تا المخاطب أما إفراده فلازم خلافا للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه نحو كم
شهودا لك والصحيح مذهب جمهور البصريين وما ورد من الجمع يحمل على الحال
ويجعل التمييز محذوفا وذهب الأخفش إلى جواز جمعه إن كان السؤال عن الجماعات
نحو كم غلمانا لك إذا أردت أصنافا من الغلمان وأما نصبه ففيه أيضا ثلاثة مذاهب
أحدها أنه لازم ولا يجوز جره مطلقا وهو مذهب بعض النحويين والثاني أنه ليس
بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية وإليه ذهب الفراء والزجاج والفارسي
والثالث يجوز جره بمن مضمرة جوازا إن جرت كم بحرف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
وأجاز أن يجره من مضمرا إن وليت كم حرف جر مظهرا نحو بكم درهم اشتريت ثوبك
هذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل على كم حرف جر ليكون حرف
الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن المضمرة وذهب الزجاج إلى أن جر التمييز إنما
هو بإضافة كم إليه ورد بأن كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر في مميزه
وكذلك ما كان بمنزلته قاله ابن خروف وتمييز الخبرية مجرور بإضافتها إليه حملا لكم
على ما هي مشابهة له من العدد وقال الفراء على إضمار من لكثرة دخولها على تمييز
كم الخبرية فجاز إضمارها لدلالة الحال عليه وهذا القول نقله ابن الخباز في شرح الجزولية
وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل مفرد ومجموع لأن كم بمنزلة عدد مفرد يضاف
إلى مميزه تارة إلى جمع كالعشرة بما دونها وتارة إلى مفرد كالمائة بما فوقها فاستعمل
بالوجهين إجراء لها مجرى الصحيح نحو كم رجال جاءوك كما يقال عشرة رجال جاءوك

وكم

وكم امرأة جاءتك كما تقول مائة امرأة جاءتك والإفراد أكثر في الاستعمال وأبلغ
في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم أن الجمع على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى
كم جماعة من الرجال ودخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صحبوك
وإلى ذلك أشار الناظم بقوله واستعملنها مخبرا كعشرة أو مائة والأمر الثاني
أن الخبرية تختص بالزمن الماضي كرب بجامع التكثير فيهما فلهذا لا يجوز كم
غلمان سأملكهم كما لا يجوز رب غلمان سأملكهم لأن التكثير والتقليل إنما
يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ويجوز في الاستفهامية كم عبدا
ستشتريه لأن الاستفهام لتعيين المجهول والأمر الثالث مما تختص به الخبرية
أن المتكلم بها لا يستدعي أي لا يطلب جوابا من مخاطبه لأنه مخبر بخلاف المتكلم
بالاستفهامية فإنه مستخبر والأمر الرابع أنه أي المتكلم بالخبرية يتوجه
إليه التصديق والتكذيب لأنه مخبر والأخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم
بالاستفهامية لأنه منشئ والإنشاء لا يحتمل ذلك والأمر الخامس مما يختص به
الخبرية أن المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام لأنه خبر والخبر لا يتضمن معنى
الاستفهام نحو كم رجال في الدار عشرون أم ثلاثون بخلاف المبدل من الاستفهامية
فإنه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام لتضمنها معنى الاستفهام ولهذا يقال كم
مالك أعشرون أم ثلاثون وكم في موضع رفع بالابتداء ومالك خبره عند سيبويه
وعند الأخفش بالعكس وأعشرون بدل من كم وأم عاطفة وفيها معنى الاستفهام
وتسمى معادلة الهمزة وثلاثون معطوف على عشرون تنبيه يروى قول الفرزدق
وهو همام بن غالب التميمي في هجو جرير كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت

على عشائر بجر عمة وخالة على ان كم خبرية وبنصبهما فقيل ان تميما تجيز نصب
مميز الخبرية مفردا اي كثيرا من عماتك وخالاتك من جملة خدمي وقيل على الاستفهام
التهكمي اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني وقد نسيته وعليهما
اي الجر والنصب فهي اي كم مبتدا وجملة قد حلبت خبر وافرد الضمير حملا على لفظ كم
او التانيث حلبت للجماعة لانها في المعنى عمات وخالات ويروى برفعهما على الابتدا
لتخصيص المعطوف عليه بوصفه بلك وبفدعا محذوفة مدلول عليها بالمذكور اذ ليس
المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذف لك مع خالة استغناء عليها بتلك
الاولى وقد حلبت خبر للعمة والخالة وخبر الاخرى محذوف ولا الفيا قد حلبنا
لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى نظيره زينب وهند قامت
والثانية حلبت على هذا للوحدة لانها عمة واحدة وخالة واحدة وكم على هذا الوجه
محلها نصب على المصدرية او على الظرفية الزمانية اي كم حلبة على المصدرية او كم
وقتا على الظرفية والفدعا بسكون الدال المهملة من الفدع بفتح الفا والدال وهو
اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف تحت المشرة وهو الجانب الايسر
على راي ابي زيد والايمن على راي الاصمعي والعشار بكسر العين جمع عشرا وهي الناقة
التي اتى عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر ومعنى علي على كره مني
لان على تستعمل في الضر كما ان اللام تستعمل في النفع نحو لها ما كسبت وعليها
ما اكتسبت واما كاين فهي بمنزلة كم الخبرية في خمسة امور في افادة التكثير
وفي الابهام وفي لزوم التصدير وفي البنا وفي افتقارها التمييز لا ان جره بمن كثيرا
لا بالاضافة خلاف كم قال الله تعالى وكاين من دابة لا تحمل رزقها وقد ينصب تمييز

كاين

كاين كقوله اطرد الياس بالرجا فكاين آلما حم يسره بعد عسر وقلما بعد الدهرة
على وزن فاعلا من الم بالامر اذا اوقع منصوب على التمييز بكاين واطرد امر من طرد يطرد
كقتل يقتل والياس بالياء المثناة تحت القنوط والرجا بالقصر للضرورة الامل وحم
بضم الحا المهملة بمعنى قدر بعد الاقنط ونرج حصول الفرج بعد الشدة فكم من عسر
قدر الله غناه بعد فقره وكاين تخالف كم في امور منها انها مركبة من كاف التشبيه
واي المنونة وكم بسيطة على الاصح وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت
الفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب ومنها انها لا
تقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ومنها
انها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فانهما اجازا بكاين تبيع هذا
الثوب ومنها ان خبرها لا يقع مفردا واما كذا فيكنى بها عن العدد القليل والكثير
وتوافق كاين في اربعة امور التركيب فانها مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارة
والبنا والابهام والافتقار الى التمييز بعدها وتخالفها في ثلاثة امور احدها انه
يجب في تمييزها النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة لان عجزها اسم لم
يكن له قبل التركيب نصيب في الاضافة فابقي على ما كان عليه خلافا للكوفيين اجازوا
في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب بالجر قياسا على العدد الصريح
وقال الزجاجي يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال الحوفي على البدل من ما او الثاني انها
ليس لها الصدر فلذلك تقول قبضت كذا وكذا درهما والثالث لا تستعمل غالبا الا
معطوفا عليها كقوله عد النفس نعمى بعد بوساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي
الجهد والى كاين اشار الناظم بقوله ككم كاين وكذا وينتصب تمييز ذين او به صل

من نصب هذا باب الحكاية وهو ايراد لفظ المتكلم على حسب ما اورده
وهي ثلاثة انواع حكاية الجمل وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم وحكاية حال
المفرد وتختص باي ومن الاستفهاميتين فحكاية الجمل مطردة بعد القول وفروعه من
الفعل والوصف بانواعهما نحو قولهم انا قتلنا المسيح قال اني عبد الله ام يقولون ان
ابرهيم لآية قد ان زيد يغزو بالحقو القائلين لاخوانهم هلم الينا فتحكى الجمل على
ترتيب اللفظ ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قائم قال عمرو قائم زيد
بعكس الترتيب فان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى في حكايتها على الاصح صونا عن
ارتكاب اللحن ولئلا يتوهم ان اللحن نشأ عن الحاكي وعلى هذا اذا قال شخص جاء زيد
واردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد بالرفع ولكنه خفض زيد لتنبه
بالاستدراك على لحنه ولئلا يتوهم انه نطق على الصواب وعلى القول الثاني تقول قال
فلان جاء زيد بالجر مراعاة للفظه وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة
كقول بعضهم ليس بقرشيا ردا على من قال ان في الدار قرشيا وكقول ذي الرمة سمعت
الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا فانه سمع قوما يقولون الناس
ينتجعون غيثا فحكى ذلك كما سمع فرفع الناس وصيدح اسم ناقته قاله الزجاجي
في جمله قال ابن مالك في شرح الكافية ويمكن ان يكون من هذا ما كتب بواو في خط الصحابة
رضي الله عنهم فلان ابن ابو فلان بالواو كانه قيل فلان ابن المقول فيه ابو فلان والمختار
فيه عندي ان يقرأ بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما تقرا الصلاة والزكوة بالالف
وان كانتا مكتوبتين بالواو تنبيها على ان المنطوق به منقلب عن واو انتهى وعندي
انه يقرأ بالواو لوجهين احدهما ان الغرض انه محكي ومن قرأه بالياء تفوت ذلك. الثاني

الصلاة

الصلاة والزكاة فانهما غير محكيين والثاني انه يحتمل ان يكون وضع بالواو فيكون من
استعمال الاسم في اول احواله ونحو ذلك لا يغير واما حكاية حال المفرد في الاستفهام
بان المسؤول عنه نكرة مذكورة والسؤال باي او بمن فيحكى في لفظ اي ولفظ من
ما ثبت لتلك النكرة المسؤول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتانيث وافراد
وتثنية حقيقة او صالحة لوصفها بها وجمع سالم موجود فيه او صالح لوصفه به
فتقول لمن قال رايت رجلا وامراة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات ايا في حكاية
رجل واية في حكاية امراة وايين بالتثنية في حكاية غلامين واتين في حكاية جاريتين
واييين بالجمع في حكاية بنين وايات في حكاية بنات وقولنا في التثنية صالحة لوصفها
بها ليشمل مثل رايت شاعرا وكاتبا فانك تقول في حكايتهما ايين مع انهما ليسا مثنيين
صناعة الا انهما يوصفان بالتثنية فتقول الكريمين وقولنا في الجمع السالم او صالح
لوصفه به ليشمل مثل رايت رجالا او نساء فانك تقول في حكاية الاول ايين وفي حكاية
الثاني ايات مع انهما ليسا جمعي سلامة الا انهما يوصفان بجمع السلامة فتقول رايت
رجالا صالحين ونساء صالحات وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور واختلف
في الحركات اللاحقة لاي فقيل حركات حكاية واي بمنزلة من في موضع رفع بالابتداء والخبر
محذوف وقيل هي حركات اعراب فانها وقعت سوالا عن مرفوع بالفاعلية نحو قام
رجل فقيل اي فاعل بالفعل وهو سابق عليها بالتقديم لان الاستفهامات تزيل الصدر
وكذلك اعرب ما قاله السهيلي وكانك انما ذكرت ايا فقط ويجوز ان يصرح بالفعل
مؤخرا توكيدا قاله الكوفيون ومقتضى قواعد البصريين انه يتعين كونها مبتدا
والخبر محذوف تقديره اي قام لان الفاعل لا يتقدم والاستفهام لا يتاخر والكوفيون

يجيز فيهما فان سالت بها عن منصوب او مجرور فقياس قول البصريين ان ذا مبتدا والخبر
محذوف والحركة للحكاية او معمولة لمحذوف متاخر ولكن لا يصرح به توكيدا مع التاخير
فتقول ايا رايت وباي مررت وعند الكوفيين منعهما وعلى القول بجواز تقديم الفاعل
فهو اولى للمطابقة وكذلك تقول في من اذا حكيت بها النكرة رفعا ونصبا وجرا وافرادا
وتثنية وجمعا على حدها تذكيرا وتانيثا كما تقدم من الامثلة الا ان بينهما فرقا من اربعة
اوجه احدها ان ايا عامة في السؤال بها عن العاقل كما مثلنا من قولنا رايت
رجلا الخ وعن غيره كقول القايل رايت حمارا او حمارين او اتانا او اتانين او حمرا او اتنا
ومن خاصة بالسؤال عن العاقل الفرق الثاني ان الحكاية في اي عامة في الوقف
والوصل فقال جاءني رجلان فتقول ايان بالوقف ولا اسكان او ايان يا هذا بالوصل
والحكاية في من خاصة بالوقف تقول لمن قال جاءني رجلان منان بالوقف ولا اسكان
في النون وان وصلت قلت من يا هذا بالسكون وبطلت الحكاية لما سياتي انك تقول في
حكاية المذكر منو ومنا ومني وهذه الاحرف كاحرف الاطلاق لا تكون الا في الوقف
واما قوله وهو شمر بن الحارث الضبي او تابط شرا اتوا ناري فقلت منون انتم
فقالوا الجن قلت عموا ظلاما والقياس من انتم فنادر في الشعر وحمله سيبويه على
لغة من قال ضرب منو منا قال انما يجوز منون على هذا فهو عنده معرب كاي مجموع
بالواو والنون وقال الكسائي ربما احتاج الشاعر فزاد هذه الزوايد في الوصل قال ابن
خروف وتوجيه سيبويه احسن وهو ان يكون معربا وجمعه كاي وحكى الكوفيون ان
منهم من يقول منون انت ومنان انتما ومنون انتم فيكون البيت على هذا ولا قياس عليه
خلافا ليونس وحجته انه سمع بعض العرب يقول ضرب من منا ومنو منا لمن قال
ضرب

ضرب رجلا حكاه عنه سيبويه ووجهه انه ازال الاستفهام عن صدريته واعرب
اخرهما فاعلا ولا ثم محذوفا في الاولين وحكاهما في الوصل في الباقيين واستبعده سيبويه
وفي هذا البيت شذوذات احدها انه حكى الضمير في اتوا وهو معرفة وليس وجه
شذوذه انه حكى مقدرا خلافا للشارح والثاني انه حرك النون وحقها السكون
بكسر العين المهملة اي انعموا وكلما جوز فيه ابن السيد كونه ظرفا اي انعموا في
ظلامكم وكونه تمييزا اي من جهة ظلامكم انتهى ولا ولى ويؤيده انه ينشد عموا
صباحا وهو انشاد صحيح وقع في قصيدة حائية منسوبة الى جذع بن سنان الغساني
ونص ابن الحاجب في الامالي على انه لا يحسن ان يكون ظرفا وليس المراد انهم نعموا في
ظلام او في صباح وانما المراد انهم نعم كلامهم او صباحهم انتهى الفرق الثالث
ان ايا يحكى فيها حركات الاعراب غير مشبعة فتقول في حكاية المعرف المرفوع
اي وفي حكاية المنصوب ايا وحكاية المجرور اي ويجب في من الاشباع في الحركات في
حكاية المعرف المذكر خاصة على اللغة الفصحى فتقول لمن قال جاءني رجل منو ولمن قال
رايت رجلا منا ولمن قال مررت برجل مني ومن العرب من يحكي اعراب المسؤول عنه فقط
ولم يرد علامة التانيث والتثنية والجمع فيقول لمن قال قام رجل او رجلان او امراة او
امراتان او نساء منو في الجميع وفي النصب منا وفي الجر مني وما ذكره من ان الواو
والالف نشات من حركات لا اشباع فيها للحركة في الوقف اذ لا يوقف على متحرك ورد
بان الحركات انما تبين بها السكت وبالالف في انا وحيثها خاصة وبان الوضع للوقف
والحركة فيه وقال المبرد والفارسي الحكاية مشبهة بالاعراب فالحروف اجتلبت اولا
للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصححه ابو حيان وقال بعضهم الحرف

عوض عن التنوين فإذا قيل منوا لحكاية بالضمة والواو بدل التنوين وكذا منا ومني.
وزعم أبو حيان أن ذلك لغة قليلة وهذه الحروف يتكلم بها جميع العرب وقال
بعضهم الحروف عوض عن تمام العهد لأن قياس النكرة إذا أعيدت أن تعاد بلفظ
المعرفة فبدلا ينوبهم إذ هاعبرها العرف الرابع أن ما قبل تاء التأنيث في أي واجب
الفتح تقول أية وأيتان كما تقول أية وأيتان ويجوز الفتح والإسكان في من إذا اتصل
بها تاء الحكاية تقول منه بفتح النون وقلب التاء هاء ومنت بسكون النون
وسلامة التاء من القلب هاء وإنما قلبت مع فتح ما قبلها ولم تقلب مع سكونه اعتبارا
بحالة الوقف ومنتان بفتح النون الأولى ومنتان بسكونها والأرجح الفتح في المفرد
والإسكان في التثنية وإنما عبر بتاء الحكاية دون تاء التأنيث لأن تاء التأنيث
لا يسكن ما قبلها قاله الموضح في الحواشي وهو الحق وظاهر كلامه هنا أنها للتأنيث
والقول بأنها في أية للتأنيث وفي منه للحكاية يخرج عنها وإنما كان الأرجح الفتح
في المفرد لأن التاء فيه متطرفة وهي ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان
ولا كذلك في التثنية وتقول في حكاية الجمع بالألف والتاء منات بإسكان التاء للوقف
هذا حكم غير العطف وأما العطف فإذا قال جاءني امرأة رجلا ورجل فإنك تقول من ومنو.
وإذا قال جاءني رجل وامرأة فإنك تقول من ومنه تلحق العلامة آخر الكلام لأنه محل
الوقف دون ما قبله لأنه في حكم الوصل وكذا إذا قال جاءني رجال ونساء قلت من ومنات
فإذا قال مررت بنسوة ورجل قلت من ومني وإذا أخلط ما لا يعقل بمن يعقل جعلت
السؤال عما لا يعقل بأي وعن من يعقل بمن فإذا قال رأيت رجلا وحمارا قلت منا وأيا
وإذا قال مررت بحمار ورجل قلت أي ومن وإذا قال رأيت ثوبا وغلاما قلت أيا ومنا

وكذلك

وكذلك ما أشبهه ذكره الزجاجي ثم انتقل إلى النوع الثالث وهو حكاية العلم
وجعله قسيما لقوله أولا فإن كان المسؤول عنه نكرة فقال وإن كان المسؤول عنه علما
لمن يعقل غير مقرون بتابع من التوابع الخمسة وأداة السؤال من غير مقرونة بعاطف
فالحجازيون يجيزون حكاية إعرابه فيقولون من زيدا لمن قال رأيت زيدا ومن زيد
بالخفض لمن قال مررت بزيد بالفتحة والكسرة للحكاية والرفع في موضعهما على
أن الواقع بعد من مبتدأ خبره من عند الجمهور وخبر مبتدأه من عند سيبويه
وإن كان المحكي مرفوعا كقوله من زيد لمن قال جاءني زيد فرفع من على اللغتين ويختلف
التقدير فعلى لغة الحكاية يكون الإعراب مقدرا لاشتغال آخر المحكي بحركة الحكاية
والرفع في الدلك غير الرفع في التقدير وعلى لغة الغير فالحكم ظاهر وتبطل الحكاية
في نحو أي زيد لأن أداة السؤال غير من وفي نحو ومن زيد لأجل العاطف الداخل على
من وفي نحو من غلام زيد لانتفاء العلمية خلافا ليونس في حكايته حكاية جميع
المعارف وفي نحو من شرقم لانتفاء العقل وفي نحو من زيد الفاضل لوجود التابع
وهو النعت ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابنا متصلا بعلم كرأيت
زيد ابن عمرو أو علما معطوفا بالواو خاصة كرأيت زيدا وعمرا فيجوز فيهما
الحكاية على خلاف في الثانية فتقول لمن قال رأيت زيد بن عمرو ومن زيد بن عمرو
ولمن قال مررت بزيد بن عمرو ومن زيد بن عمرو بنصب زيد في الأول وخفضه في
الثاني وتقول لمن قال رأيت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا بنصبهما ولمن قال مررت بزيد
وعمرو من زيد وعمرو بخفضهما وذهب يونس وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على
الآخر يبطل الحكاية وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقا ويوجبون رفع ما بعد من

ومن ذكر المجازيين ان الاعلام كثرت في كلامهم فجاز فيها الحكاية لما فيها
من رفع اللبس بخلاف غيرها خ وشرط ان تكون الحكاية بمن وزاي بو حيان احدها
كونه استعمالهم لها وزاي قاله سيبويه والثاني ان من مبنية لا يظهر معها
فتح الحكاية لسكونها على كل حال بخلاف اي فانه لو حكي بها اي زيد او اي زيد
برفع اي فيهما ونصب زيد في الاول وجره في الثاني لظهر العبث في اختلاف اعراب
المتبع او الجر قال ابن الضايع والاول اولى وعليه اعتمد سيبويه وزاد ابن خروف
وجها ثالثا وهو كون من على حذف وما شرط انتفا التابع فلانهم استعملوا
باطالته عن الحكاية واستثنى النعت بابن لانه صار مع المنعوت كشي واحد
واستثنى عطف النسق لانه ليس فيه بيان للمتبوع فلا يبين الا بالحكاية واما
اشتراط انتفا اقتران العاطف بمن فلان الغرض بالحكاية بيان ان المسؤول عنه هو
المتقدم في الذكر لا غير واذا عطفت جملة السؤال على كلام المسؤول صار في ذلك
بيان ان المسؤول عنه هو الاول فلم يحتج للحكاية والى ذلك اشار الناظم بقوله
والعلم احكينه من بعد من ان عريت من عاطف بها اقترن هذا باب التانيث
اعلم ان من المعاني المدلول عليها بالالفاظ اشخاص الجواهر وهي على قسمين حيوان
وجماد والحيوان ضربان مذكر وانثى ولما كان التانيث فرع التذكير لان الاصل في جميع
الاشيا التذكير كما قال سيبويه احتاج المونث لعلامة تميزه من المذكر وهي اما
تا متحركة بوجوه الاعراب وتختص بالاسما كقايمة وهاوية وتبدل في الوقف ها
فلذلك رسمت بالها او تا ساكنة وتختص بالافعال الماضية كقامت ونعمت
واما الف مفردة عن الف قبلها كحبلى وسكرى والف قبلها الف زايدة فتقلب

هي

هي اي الالف الثانية همزة كحمراء هذا مذهب الجمهور من البصريين وذهب بعضهم
الى ان الهمزة والالف قبلها معا علامة التانيث وذهب الكوفيون الى ان الهمزة
للتانيث وليست مبدلة من الف التانيث ولا الفان المقصورة والممدودة مختصان
بالاسما الظاهرة والى التا والالف اشار الناظم بقوله علامة التانيث تا او الف
ولا يجمع بينهما فلا يقال حبلاة واما علقاة والالف مع وجود التا للالحاق بجعفر
ومع عدمها للتانيث والعرب قد انثوا اسما كثيرة بتا مقدرة ويستدل على ذلك
التقدير بالضمير العايد عليها نحو النار وعدها الله الذين كفروا حتى تضع
الحرب اوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها فالنار والحرب والسلم مونثات بدليل
عود ضمير المونث عليها ولا يخفى ما في ترتيب الايات من المناسبة وما في مقابلة
الحرب بالمصالحة من الطباق وبالاشارة اليها نحو هذه جهنم فجهنم مونثة
بدليل الاشارة اليها باشارة المونث وهي هذه وبثبوتها اي التا في تصغير
نحو عيينة واذينة مصغري عين واذن من الاعضا المزدوجة فان التصغير يرد
الاشيا الى اصولها وغير المزدوج كالراس والقلب او ثبوتها في فعله نحو ولما
فصلت العير فالعير مونثة بدليل تانيث فعلها وسقوطها من عدده كقوله
وهو جميع لا انفك يمضي وساعر بينة ارمي عليها وهي فرع اجمع وهي ثلاث
اذرع واصبع فاذرع جمع ذراع وهي مونثة بدليل سقوط التا من عددها
وهو ثلاث والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي اسام قدروا التا كالكتف ويعرف
التقدير بالضمير ونحوه كالرد في التصغير فصل الغالب في التا ان تكون
لفصل صفة المونث من صفة المذكر كقايمة وقايم ومن غير الغالب في الاسما

غير الصفات نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وفي الصفات التي تنزل على قسمين
وهي الصفات المختصة بالمؤنث نحو حائض وطامث فإن قصد بها الحدوث في
أحد الأزمنة لحقتها التاء فقيل حائضة وطامثة وإن لم يقصد بها ذلك لم
يلحقها فيقال حائض وطامث بمعنى ذات أهلية للحيض والطمث ولا تدخل
هذه التاء الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر في خمسة أوزان أحدها فعول
بفتح الفاء بمعنى فاعل نحو رجل صبور بمعنى صابر وامرأة صبور بمعنى صابرة وإن
لم تدخله التاء لعدم جريانه على الفعل ودخول الفا على الصفة محمولا على فعلها
قاله الشاطبي ومنه أي من فعول بمعنى فاعل وما كانت أمك بغيا أصله
بغويا اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو
ياء ثم أدغم الياء في الياء ولا لو كان فعيلا بمعنى فاعل لحقته التاء وسأل المازني
جماعة من نحاة الكوفة عن هذه الآية بحضرة الواثق بالله فلم يأتوا بوجه
الصواب فسأله الواثق عنها فأجاب بما قال المؤلف وأما قولهم امرأة ملولة
من الملل بمعنى مالّة وقد لحقته التاء فالتاء فيه ليست للفعل وإنما هي للمبالغة
بدليل دخولها في المذكر نحو رجل ملولة وأما امرأة عدوة أصله عدووة بواوين ثم
أدغم فشاذة لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فإنه محمول على صديقة كما في عكسه
وهو حمل صديق على عدو في قوله لم انجد وانت صديق والقياس صديقة وقد
يحملون الصديق على ضده كما يحملون النظير على نظيره ولو كان فعول بمعنى مفعول
لحقته التاء الفاصلة جوازا نحو جمل ركوب وناقة ركوبة وإنما لحقته وإن لم تجر على
الفعل فرقا بين القسمين والوزن الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامرأة

جريح

جريح بمعنى مجروحة والعلة فيه ما تقدم وشذ ملحفة جديدة بالتاء فيهما بمعنى
مجدودة لحقتها التاء فإن كان فعيل بمعنى فاعل لحقته التاء الفاصلة نحو امرأة
رحيمة وظريفة وإنما لحقت فعيلا بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول فرقا بينهما
واختص فعيل بمعنى فاعل لأنه يجري على الفعل لأن الوصف من رحم وظرف يأتي على
فعيل اطرادا فصار كفاعل من فعل بخلافه بمعنى مفعول فإن قلت مررت بقتيلة
بني فلان لحقته التاء خشية الالتباس بالمذكر لأنك لم تذكر الموصوف المأمون
معه الالتباس والوزن الثالث مفعال بكسر الميم كمنحار يقال رجل منحار وامرأة
منحار كثيرة النحر بالحاء المهملة وشذ ميقانة بالقاف والنون من اليقين وهو
عدم التردد في يقال رجل ميقان لا يسمع شيئا إلا تيقنه وامرأة ميقانة وإنما لم تدخل
التاء الفاصلة هنا لأنه صفة لا تجري على فعل ولأنه يشبه المصادر الميمية بزيادة
الميم في أوله قاله ابن الأنباري والوزن الرابع مفعيل بكسر الميم كمعطير من العطر
وشذ امرأة مسكينة لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فإنه محمول على فقيرة وسمع
امرأة مسكين على القياس حكاه سيبويه والوزن الخامس مفعل بكسر الميم
وفتح العين كمغشم بالغين والشين المعجمتين وهو الذي لا ينتهي عما يهواه من شجاعته
ومعدس بالعين والدال المهملتين من العدس وهو الطعن بالرمح بعد سربه وعلة
عدم لحاق التاء في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث والرابع ولهذه الأوزان الخمسة
أشار الناظم بقوله ولا تلي فارقة فعولا الأبيات الثلاثة وتأتي التاء لفصل الواحد
من الجنس الجامد الذي لا يصنعه مخلوق كثيرا كتمرة وتمر بفتح المثناة فوق وسكون
الميم ولعكسه أي لفصل الجنس من واحده في جباة بفتح الجيم وسكون الموحدة

بعدها همزة ضرب من الكمأة احمر وكماة وكماة بفتح الكاف وسكون الميم وبفتح
الهمزة وهي التي تميل الى الغبرة والسواد وفوق الموضح خامة نحو بسارة وبيارة
فانهما جمعا بسار وبيار لان اسما الاجناس لغلبة التانيث عليها قال الله تعالى وجاءت
سيارة وعلى تقدير كونهما من اسما الاجناس فالتقدير مصروف الى الجماعة وهذان
مشتقان وتاتي التا لفصل الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق قليلا نحو لبن ولبنة
وقد تكون التا لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمونث كربعة وهو المعتدل والمعتدلة
من الرجال والنسا لا بالطويل ولا بالقصير وتاتي التا عوضا من فا كعدة واصلها
وعد بكسر الواو فكرهوا ابتدا الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسر الواو الى العين
ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التا في غير محل العوض منه لان تا التانيث لا تقع
صدرا وتاتي عوضا عن عين كاقامة او من لام كسنة واصلها سنو او سنه
بدليل قولهم في الجمع بالالف والتا سنوات او سنهات فكرهوا انتقال حركات
الاعراب على الواو لاعتلالها وعن الها لخفائها فحذفوا الواو والها وعوضوا عنه
التا في محل العوض عنه على القياس او عوضا من حرف زايد لمعنى وهو يا النسب
كاشعثي واشاعثة وازرقي وازارقة ومهلبي ومهالبة نسبة الى اشعث
وازرق ومهلب فالتا فيهن عوض من يا النسب الا ترى انهما لا يجتمعان وانما يقال
الاشعثيون لا اشاعثة وكذا الباقي او عوضا من حرف زايد لغير معنى وهو يا
مفاعيل كزنديق وزنادقة فالتا عوض من يا زناديق واذا جي باليا لم يجي بالتا
فيقال زناديق واليا والتا متعاقبان هنا قاله في شرح الكافية والزنديق هو الذي
لا ينتحل دينا وقيل هو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر وتاتي التا للتعريب بالعين

المهملة

المهملة اي تعريب لاسما الاعجمية كموازجة جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو
وفتح الزاي المعجمة بعدها جيم وهو الخف وقيل الجورب والقياس موازج فجي بخلف
التا في جمعه لتدل على اصله اعجمي فعرب والفرق بين المعرب وغيره ان العرب اذا
استعملت الاعجمي فان خالفت بين الفاظه فقد عربته والا فلا وتاتي التا للمبالغة
في الوصف كراوية لكثير الروايات وانما انثوا المذكر لانهم ارادوا انه غاية في ذلك
الوصف والغاية مونثة ولتاكيدها اي المبالغة الحاصلة بغير التا كنسابة
وذلك لان فعالا يفيد المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليه التا افادت تاكيد
المبالغة لان التا للمبالغة وتاتي التا لتاكيد التانيث كنعجة لان انفراد
المونث باسم غير المذكر يفيد التانيث كعجوز واتان وكان يكفي ان يقال نعج لانه يفيد
التانيث بنفسه فدخول التا فيه لتاكيد التانيث وفصل لكل واحد
من الفي التانيث المقصورة والممدودة اوزان نادرة ولا تعرض لها في هذا النظم
المختصر لكون الناظم لم يذكرها واوزان مشهورة في الاستعمال وتقدم في باب
ما لا ينصرف ان المقصورة اصل للممدودة فلذلك قدمها فمشهور اوزان المقصورة
اثنا عشر وزنا احدها فعلى بضم الاول وفتح الثاني كاربى بالرا المهملة والبا
الموحدة اسما للداهية بالدال المهملة وجمعها دواه واعظمها الموت
وادمى وشعبى بمعجمة فمهملة فموحدة اسمين لموضعين قال جرير اعبدا
حل في شعبى غريبا الوما لا ابا لك واغترابا وزعم ابن قتيبة انه لا رابع لها
في لسان العرب ويرد عليه ارنى بالنون اسما لحب من البقل يجبن به اللبن وجنفى
بالجيم والنون والفا اسما لموضع وجعبى بالجيم والعين المهملة والبا الموحدة اسما

لعظام النمل جمع عظيم لا اعظم والمراد به كبار النمل اللاتي بعضض ولهن افواه واسعة
قاله القالي ورجى بالراء والحاء المهملتين والباء الموحدة لموضع وحلحي بالحاء المهملة
لدويبة قال ابو علي الفارسي هي مقصورة حكاه عنه ابن جني في النقع وقد تبين
من عدم اشتهارها ما ذكرنا ان عد الناظم لفعلى في الاوزان المشهورة مشكل لانها من
الاوزان النادرة بل قال الخطاب المازري انها شاذة الوزن الثاني فعلى بضم الفاء وسكون
الثاء اسم كان كبهمى بالموحدة اسم لنبت قاله الجوهري يقال ابهمت الارض كثر
بهماها او صفة لا مذكر لها كحبلى وما لها مذكر نحو الطولى انثى الاطول او مصدر
كرجعى مصدر رجع الوزن الثالث فعلى بفتحتين اسما كان كبردى بالموحدة
لنهر بدمشق او مصدرا كمرطى بالطاء المهملة كمشية او صفة كحيدى بالحاء
والدال المهملتين بينهما ياء مثناة تحتانية يقال حمار حيدى اي يحيد عن ظله لما
تخيلا منه الوزن الرابع فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه بشرط ان يكون اما جمعا
كقتلى جمع قتيل وجرحى جمع جريح او مصدرا كدعوى مصدر ادعى او صفة
كسكرى وشبعى مونثي سكران وشبعان للكويل فان كان فعلى اسما
كارطى وعلقى ففي الفه وجهان مبنيان على الصرف وعدمه فمن صرفه جعل
الالف للالحاق ومن منع جعلها للتانيث والارطى شجر الرمل يدبغ به الاديم
يقال اديم مأروط اي مدبوغ وقد يكون ارطى افعل لانه يقال اديم مرطي حكاه
في الصحاح والعلقى نبت الوزن الخامس فعالى بضم اوله وتخفيف ثانيه
كحبارى بالحاء المهملة والباء المهملة والراء المهملة وسمانى بالسين المهملة
والنون لطايرين ذكرين او انثيين وفي الصحاح ان الف حبارى ليست للتانيث

وهو

وهو وهم بعتج الحاصر صاحب الصحاح بانه قد وافق على انه ممنوع الصرف ومنع
الصرف دليل على ان الف للتانيث الوزن السادس فعلى بضم اوله وتشديد
ثانيه مفتوحا كسمهى بالمهملة للباطل والكذب والهوى بين السماء والارض
الوزن السابع فعلى بكسر اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه كسبطرى بمهملات
وموحدة وذفرى بالذال والفاء والقاف لضرب من المشي ولا مشية فيها
بتبختر والثاني مشية فيها تقرقر واسراع الوزن الثامن فعلى بكسر اوله
وسكون ثانيه مصدرا كذكرى مصدر ذكر ذكرا وذكرى معا توافق فيه كلمتان
فيها عدا الف التانيث او جمعا وذلك شيئان حجلى بالحاء المهملة والجيم جمعا
لحجل بفتحتين اسما لطاير وظربى بالظاء المشالة والراء والباء الموحدة جمعا
لظربان بفتح اوله وكسر ثانيه اسما لدويبة ولا ثالث لهما في الجموع وذلك
معلوم من عدم الاتيان معهما بالكاف ولكن ذكره تاكيدا الوزن التاسع فعلى
بكسر اوله وثانيه مشددا نحو حثيثى بحاء مهملة وثاء مثلثتين بينهما
ياء مثناة تحتانية اسم مصدر حث على الشيء اذا حض عليه وخليفى بالخاء
المعجمة والفاء الخلافة وفي الاثر عن عمر رضي الله عنه لولا الخليفى لاذنت وحكى
الكسائي وهو من خصيصا فيه بالمد وهو شاذ وقياسه القصر كما مثل به في
التسهيل الوزن العاشر فعلى بضم اوله وثانيه وتشديد ثالثه ككفرى بالفاء
والراء وفي القاموس انه مثلث الكاف والفاء والكفرى والكافور لوعاء الطلع
اي طلع النخل سمي بذلك لانه يكفره اي يستره ويغطيه والتشبيه في جعله للطلع
نفسه والفرا بجعله للطلع حتى ينشق قال القالي والاول هو الصحيح لان الانشقاق

بدال على صحته وحزرج وبزرج بفتح الين معجمتين ورا بين مهملتين وجا مهملة
في الاول وبا موحدة في الثاني وهما من الحزر والتبزير وقال ابن اللباد البغدادي
بالزال المعجمة الباكل الوزن الحادي عشر فعيلى بضم اوله وفتح ثانيه
مسكن ثالثه كخبيلطى بالخا المعجمة والكاف اسما للاختلاط يقال وقعوا في خليطى
اذا اختلط عليهم امرهم للناكب الوزن الثاني عشر فعلى بضم اوله وتشديد
ثانيه نحو شقارى بالشين المعجمة والقاف والرا المهملة وخبازى بالخا المعجمة
والبا الموحدة والزاي اسمين لنبتين وخضارى بالخا والضاد المعجمتين والراء
المهملة اسما لطاير تنبيه نحو منقى مما كان على وزن فعلى بضم الفاء وفتح العين
ونحو خليقى مما كان على وزن فعيلى بكسر الفا وتشديد العين المكسورة ونحو
خليكى مما كان على وزن فعيلى بضم الفا وتشديد العين المفتوحة ليس من
الاوزان المختصة بالمقصورة بدليل وجودها في اوزان الممدودة فلا وان عروا
بضم العين المهملة وفتح الرا المهملتين فوة الحمى ومسهلا في اوان عرتها كما في
القاموس زيادة على الصحاح والثاني كما في بجيرا بكسر الفا وتشديد الخاء
المعجمة من البخر والبجير الرجل البخر والثالث كما في دخيلا بضم الدال المهملة
وتشديد الخا المعجمة ولم يضبط بالمد غيره يقال هو عالم بدخيلا امورك اي بباطنها
ومشهور اوزان الممدودة سبعة عشر وزنا احدها فعلا بفتح اوله وسكون
ثانيه اسما كان كصحراء او مصدرا كرغبى مصدر رغب بالرا المهملة والغين
المعجمة او صفة كحمرا وديمة هطلا والديمة بكسر الدال المهملة وسكون اليا
المثناة تحت قال ابو زيد هو المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق واقله ثلث النهار

اوثلث

اوثلث الليل والهطل تتابع المطر او جمعا في المعنى كطرفا بالطا والرا المهملتين وبالفا
ويضاف للغابة بالموحدة فيقول طرفا الغابة وهي شجر ومنها اتخذ منبره صلى الله
عليه وسلم تسليما وفي القاموس انها اربعة اصناف منها الاثل الواحدة طرفاة
وطرفة وفي الصحاح قال سيبويه واحد وجمع والوزن الثاني والثالث والرابع
افعلا بفتح العين وافعلا بكسرها وافعلا بضمها كقولهم يوم الاربعا بفتح
البا وضمها وكسرها سمع فيه الاوزان الثلاثة وهو اليوم المعروف وفي تحشية
التسهيل بخط مولفه اسم اليوم اربعا بفتح البا وكسرها وبفتح الهمزة وضم
البا عمود الخيمة وبضمها موضع والوزن فعللا بفتح اوله وسكون ثانيه وفتح
ثالثه كعقربا اسما لمكان والوزن السابع فعللا بضم الاول والثالث كقرفصا
بقاف وراء وصاد مهملة لنوع من القعود يقال قعد القرفصا اذا قعد على قدميه
وامس الارض بليتيه الوزن الثامن فاعولا بضم الثالث كعاشورا للعاشر
المحرم وحكى ابو عمرو الشيباني فيه القصر الوزن التاسع فاعلا بكسر الثالث
كقاصعا بالقاف والصاد والعين المهملتين اسما لاحد حجرة اليربوع وهو
حيوان فوق الفارة يداه اقصر من رجليه عكس الزرافة ومن اسماء حجرته ايضا
نافقا وقاصعا الوزن العاشر فعليا بكسر الاول وسكون الثاني نحو كبرياء
بمعنى التكبر الوزن الحادي عشر فعولا كشبوخا بالشين والخا المعجمتين
للشيوخ وضبطه ابن مالك بالحا المهملة قال ومعناه اختلاط الامر الوزن الثاني
عشر فعالا بفتح اوله وثانيه نحو براسا بالبا الموحدة والراء والسين
المهملتين بمعنى الناس يقال ما ادري اي البراسا هو اي الناس هو وبراكا

بالموحدة والرا المهملة بمعنى البروك وهو ان يبركوا بالملهم ويبدلون عن خيلهم
ويقاتلون رجالة وبراكا كل شيء معظمه وشدته يقال في براكا الامر وفي براكا
القتال اي في معظمه وشدته وقال بشر ابن ابي حازم ولا ينجي من الغمرات الا براكا
القتال او الفرار قاله القالي الوزن الثالث عشر فعيلا بفتح اوله وكسر ثانيه
نحو قريثا وكريثا مثلثين وراء بين مهملتين فيهما وبالقاف في الاول نوعان من البسر
بضم الموحدة وسكون المهملة قال الكسائي يقال قريثا ممدود وهو اطيب التمر بسرا
وقال ابو الجراح تمر قريثا غير ممدود الوزن الرابع عشر فعولا بفتح اوله وضم ثانيه
نحو دبوقا بالدال المهملة والبا الموحدة والقاف العذرة بفتح العين المهملة وكسر
الذال المعجمة الوزن الخامس عشر فعلا بفتحتين نحو خفقا بالخا المعجمة والفا والقاف
اسما قاله ابن الناظم في بعض نسخ الشرح وانما هو بالجيم والنون والبا كما هو الغالب
في نسخ ابن الناظم ونصه وفعلا نحو جنبا اسم مكان ولا نظير له الا داثا بفتح الدال
المهملة والهمزة والثا المثلثة اسما للامر وفي بابه الفا والراء اسما اسما لموضع
في الصحاح في مادة الفا ولم يذكره في مادة القاف قاله في القاموس في فصل الفا وقال
الجوهري جفرى موضع شعر وانما هو بالقاف ويرى لجمرى وجمرى موضع باليمامة
لبني امرئ القيس وموضع بين مكة والمدينة وعلى هذا التقدير وفعل الناظم
لذلك في المشهور من اوزان الممدودة مشكل لانه وزن نادر جدا وفي المحكم لابن
سيده ان جنبا بالجيم والنون والقاف والقصر موضع وانه بالمد ايضا موضع
فذكره فيما يختص بالمد مشكل الوزن السادس عشر فعلا بكسر اوله وفتح ثانيه
نحو سيرا بالسين المهملة واليا المثناة تحت ثوب مخلوط بحرير وقيل ما عمل من

القز

القز وقيل برد فيه خطوط صفر وايضا نبت وايضا الذهب الوزن السابع عشر
فعلا بضم اوله وفتح ثانيه نحو خيلا بالخا المعجمة واليا المثناة التحتانية الكبر
والعجب هذا باب المقصور والممدود المقصور هو الاسم المتمكن
~~الذي اخره همزة بعد الف زايدة ككسا ورداء بخلاف او ولا وشا فلا يسمى ممدودا~~
الذي حرف اعرابه الف لازمة كالفتى والعصا بخلاف ابا واخا ورايت اخاك فلا يسمى
مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن الذي اخره همزة بعد الف زايدة ككسا وردا
بخلاف او ولا وشا فلا يسمى ممدودا فصل الاسما ممدودها قسمان قياسي
وهو وظيفة النحوي وسماعي وهو وظيفة اللغوي وقد اعتنى اللغويون
بها حتى وضعوا في ذلك كتبا وضابط الباب عند النحويين يرجع الى ان
الاسم المعتل بالالف ثلاثة اقسام احدها ماله نظير من الصحيح قياسا
يجب فتح ما قبل اخره قياسا وهذا النوع مقصور بقياس والى ذلك اشار
الناظم بقوله اذا اسم استوجب من قبل الطرف وكان ذا نظير كالاسف فلنظيره
المعل الاخر ثبوت قصر بقياس ظاهر وله امثلة منها كونه مصدر فعل بكسر
العين اللازم نحو جوي جوى بالجيم وهوي هوى وعمي عمى فان نظيرها من
الصحيح الاخر فرح فرحا وبطر بطرا واشر اشرا وفتح ما قبل اخرها واجب
مطرد لان فعل اللازم قياس مصدره فعل بفتحتين قال ابن عصفور وغيره
تبعا لسيبويه والفرا وشذ الغراء بالغين المعجمة المفتوحة والمد مصدر
غري بكسر الراء فهو غر وفي الصحاح في فصل الغين المعجمة والراء غرا بالشيء اي
اولع به ولا اسم الغراء بالفتح والمد وانشدوا للكميت اذا قلت مهلا غارت

العين بالبكاء غري ومن تبعا معنى امح نهل هذا قول ابن عصفور وهو موافق لقوله وفيها
قاله نظم لان ابا عبيدة حكى عن خالد ابن كلثوم غاريت بين شيئين غراء اي واليت
بينهما ثم انشده اي بيت كثير المتقدم وعلى قول ابي عبيدة هذا فالمد قياسي
كما سياتي لان غاريت غراء بالكسر له نظير من الصحيح يجب ما قبل اخره الف كقاتل قتالا
ثم قال ابو عبيدة وغاريت فاعلت من غريت بالشيء اغرى به وانشد ابو عبيدة وكذا
الجوهري اسلوبه اذ مهلا وافقت به اذ غارت وجعل به اذ نهل بضم النون وتشديد
الهاء اي كثيرة تتابعه دل عليه رواية جعل بضم الحاء المهملة وتشديد الفاء اي
ممتلئة ولا يبعد عندي ان يقال الغراء بالفتح والمد اسم مصدر كالكلام والسلام
وقياس المصدر غرى بالقصر وما رواه ابو عبيدة من باب فاعل لا من باب فعل وكل
التشهد بحسب ما رواه وقد جزم الجوهري بان الغراء بالفتح والمد اسم مصدر
غري والغراء بالكسر والمد مصدر غاريت واختلف في الغراء في بيت كثير وابن
عصفور يرى انه بالفتح والمد وابو عبيدة يرى انه بالكسر والمد وتابعه على ذلك
الجوهري فلم يتواردا في محل واحد ومنها فعل بكسر اوله وفتح ثانيه جمعا
لفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو فرية وفرى بالفاء والراء الكذب ومرية
ومرا بالراء الجدال فان نظيره من الصحيح قربة وقرب بكسر القاف فيهما ومنها
فعل بضم اوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو دمية
ودمى بالدال المهملة الصور المنقوشة على الحائط وتطلق على الصور الجميلة
على سبيل التشبيه ومدية ومدى بالدال المهملة السكين وزبية وزبى بالزاي
المضمومة وسكون الموحدة الحفيرة تحفر للاسد وكسوة وكسى بالكاف

والسين

والسين المهملة فان نظيرها من الصحيح نجمة ونجم وقربة وقرب بضم الحاء
والقاف فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله كفعل وفعل في جمع ما كفعلة وفعلة
ومنها اسم مفعول ما زاد على ثلاثة نحو معطى من الرباعي ومقتفى من
الخماسي ومستدعى من السداسي فان نظيره من الصحيح مكرم ومحترم
ومستخرج بفتح ما قبل الاخر فيهن القسم الثاني من اقسام المعتل الاخر
ان يكون له نظير من الصحيح يجب قبل اخره الف وهذا النوع ممدود بقياس
والى ذلك اشار الناظم بقوله وما استحق قبل اخر الف فالمد في نظيره حتما عرف
وله امثلة منها ان يكون الاسم مصدرا لافعل بسكون الفاء وفتح العين او
لفعل بكسر الفاء وسكون العين اوله همزة وصل فالاول كاعطى اعطاء والثاني
نحو ارتأى ارتياء قال الجوهري ارتأى افتعل من الراي والتدبير انتهى والاصل ارتأى
ارتيايا فقلبت الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي المصدر قلبت
همزة لتطرفها اثر الف زائدة واستقصى الامر استقصاء تتبعه والى ذلك
اشار الناظم بقوله لمصدر الفعل الذي قد بديا بهمز وصل كارعوى وكارتأى
فان نظير ذلك اي نظير ما كان مصدرا لافعل من الصحيح اكرم اكراما ونظير ما كان
مصدرا لفعل اوله همزة وصل من الصحيح اكتسب اكتسابا فانه من افتعل
واستخرج استخراجا فانه من استفعل ومنها ان يكون مفردا لافعلة سواء
كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو او ياء فالاول نحو كساء واكسية والثاني
نحو رداء واردية والاصل كساو وردي اي فان نظيره من الصحيح حمار واحمرة
وسلاح واسلحة ومن ثم اي من اجل ان افعلة حقها ان تكون جمعا للممدود

وان تكون جمعا للمقصور قال الاخفش ارحية جمع رحا من اليا واقفية جمع قفى
من الواوي من كلام المولدين لا زرحي وقفا مقصوران والرحا الطاحونة مونثة
والقفا موخر العنق يذكر ويونث واما قوله وهو مرة بن محكان التميمي في ليلة
من جمادى ذات اندية لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا والمجرد ندى بالقصر
فضرورة وقيل ليس بضرورة ولكنه جمع بالبنا للمجهول ندى بالقصر على ندا
بالمد كجمل وجمال بالجيم ثم جمع ندا الممدود على اندية فاندية على هذا جمع الجمع
وهذا القول يبعده انه لم يسمع ندا جمعا ولو سمع لنقل واللازم منتف فالملزوم
كذلك ومنها ان يكون مصدرا لفعل بالتخفيف والفتح حال كونه في الاعم صوت
كالرغا والثغا بضم المهملة والمثلثة اولهما وفتح ثانيهما واعجامه والرغا
صوت ذوات الخف والثغا صوت الشاة من الضان والمعز فان نظيره من الصحيح
الصراخ او في الاعم وانحو المشا يقال مشى يمشي مشا فان نظيره من الصحيح
الدوار بضم الدال وفي اخره را مهملة زاد في القاموس وفتح الدال قال وهو
مشبه الدوران باخذ في الراس والزكام بضم الزاي القسم الثالث ان يكون لا
نظير له من الصحيح فهذا انما يدرك قصره ومده بالسماع فمن المقصور
سماعا الفتى واحد الفتيان والسنا الضوء والثرى بالمثلثة التراب
والحجى ومن الممدود سماعا الفتاء لحداثة السن والسنا للشرف بالشين
المعجمة والثرا بالمثلثة لكثرة المال والحذا بكسر الحا المهملة وبالذال
المعجمة للنعل بالنون والعين المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله والعادم
النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجا وكالحذا مسئلة اجمعوا على جواز

قصر

قصر الممدود للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله وقصر ذي المد اضطرارا
مجمع عليه كقوله لا بد من صنعا وان طال السفر وان تحنى كل عود ودبر فقصر
صنعا للضرورة وجواب الشرط محذوف اي لا بد منه وتحنى من حنى كظهره اذا
احدودب والعود بفتح العين المهملة وسكون الواو والمسن من الابل ودبر بفتح
الدال وسكون الموحدة من دبر البعير بالكسر يدبر دبرة ودبورا اذا اعقر ظهره
وقوله فهم مثل الناس الذي تعرفونه واهل الوفا من حادث وقديم فقصر الوفا
للضرورة وهو ممدود واراد ان هولاء القوم الذين مدحهم مثل الناس يعرفونهم
ويعرفون بهم مثلا في كل نوع من انواع الخير وانهم مع هذا من اهل الوفا بالعهود
من حادث متجدد وقديم ماض ومنع الفرا قصر الممدود للضرورة فيما له قياس
يوجب مده نحو فعلا افعل لان فعلا تانيث افعل لا يكون الا ممدودا فلا يجوز عنده
ان يقصر للضرورة ورد بقوله لا فيس فقلت لو ما كنت مشهولة حمرا، كلون
الفرس لا شعر فقصر حمرا للضرورة وهي فعلا انثى افعل فلهذا لم يعتد بخلافه
وحكى الاجماع على الجواز تبعا للناظم واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة
فاجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله سيغنيني الذي اغناك عني فلا فقر يدوم
ولا غناء فمد غنا للضرورة مع انه مقصور ورد في الاختيار كقرا كلمة ابن مصرف
بكاف سنا برقه بالمد ووافقهم ابن ولاد وابن خروف ومنعه البصريون وقالوا القراءة
شاذة وقدروا الغنا في هذا البيت مصدر الغنيت غنى كضيت رضى وهو
تعسف والى الخلاف في ذلك اشار الناظم بقوله والعكس بخلف يقع هذا
باب كيفية التثنية وهو جعل الاسم القابل لها دليل اثنين

زيادة في اخره والاسم القابل للتثنية على خمسة انواع احدها الصحيح
وهو ما ليس اخره حرف علة كرجل وامراة والثاني المنزل منزلة الصحيح
وهو ما كان اخره يا او واو قبلهما سكون كظبي ودلو والثالث المعتل المنقوص
وهو ما اخره يا ساكنة قبلها كسرة لازمة من المعرب كالقاضي والقاضية
وهذه الانواع الثلاثة يجب ان لا تغير عند الحاق التثنية تقول
رجلان وامراتان وظبيان ودلوان والقاضيان والقاضيتان وشذ في
تثنية الية بفتح الهمزة وخصية بضم الخا المعجمة اليان وخصيان بحذف
التا والقياس اليتان وخصيتان قال عنترة متى ما تلقني فردين ترجف روانف
اليتيك وتستطارا والروانف بالرا والنون والفا اطراف الالية وقيل ان
اليان وخصيان ليسا تثنية الية وخصية المونثين وانما هما تثنية الي وخصي
المذكرين النوع الرابع المعتل المقصور وهو ما اخره الف لازمة من المعرب وهو
نوعان ما يجب قلب الفه يا في التثنية وذلك في ثلاثة مسائل احداها
ان يتجاوز ثلاثة احرف بان تكون الفه رابعة كحبلى وحبليان وملهى
وملهيان بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلهى به او خامسة كمعطى
ومعطيان او سادسة كمستدعى ومستدعيان وشذ قولهم في تثنية
قهقرى وهو الرجوع الى خلف وخوزلى بفتح الخا المعجمة وسكون الواو وفتح
الزاي وهي مشية فيها تثاقل وقيل مشية يتبختر قهقران وخوزلان
بحذف الالف وما قبلها يا. المسألة الثانية ان تكون الالف ثالثة
مبدلة من يا كفتى قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان بقلب الالف يا

وشذ

وشذ في تثنية حمى بكسر الحا المهملة حموان بالواو حكاه الجرمي ان الفه
مبدلة من يا تقول حميت المكان حماية والقياس حميان المسألة الثالثة ان يكون
الالف غير مبدلة من شي وهي المجهولة الاصل وقد اميلت كمتى لو سميت
بها قلت في تثنيتها متيان اما قلب الالف في الجميع فلان علامة التثنية
لابد من فتح ما قبلها اما قلب الالف في الجميع فلان علامة التثنية لابد من فتح
ما قبلها وما اخره الف لا يمكن تحريكه لان الالف لا تقبل الحركة ولا يمكن حذف الالف
لالتباس المثنى بالمفرد عند الاضافة واما وجه قلبها في المسألة الاولى فبالحمل
على الفعل لان التصريف في الاسم محمول عليه في الفعل وانك لو ثنيت فعلا مما زاد
على الثلاثة لقلبت الالف الى اليا سواء كان اصلها الواو ام لا واما في المسألة
الثانية فهي من الرجوع الى الاصل واما في المسألة الثالثة فلان الامالة انما تحصل
بنحو الالف الى اليا فردت اليها في التثنية والى هذه المسائل الثلاث اشار الناظم
بقوله اخر مقصور تثني اجعله يا ان كان عن ثلاثة مرتقيا كذا الذي اليا اصله نحو
الفتى والجامد الذي اميل كمتى والنوع الثاني من نوعي المقصور ما يجب قلب الفه
واوا وذلك في مسألتين احداهما ان تكون مبدلة من واو ولم يتجاوز ثلاثة احرف
نحو كعصا وعصوان وقفا وقفوان ومنا بالتخفيف ومنوان وهو لغة في المن
بالتشديد الذي يوزن به قال الشاعر وقد اعددت للعذال عندي عصا في راسها
منوا حديد وشذ قولهم في تثنية رضى رضيان باليا مع انه من الرضوان
وقاس عليه الكسائي واجيب بانه نادر لا يقاس عليه المسألة الثانية من
المسألتين ان تكون الالف غير مبدلة من شي ولم تمل نحو لدى واذا تقول اذا

سميت بهما ثم ثنيتهما لقلت رزوان وازوان وانما قلبت الالف في هاتين المستثنيين
واوا لان التثنية ترد الاشياء الى اصولها وعدم الامالة على ما اختاره اليا والى هاتين
المستثنيين اشار الناظم بقوله في غير ذا تقلب واوا الالف واولها ما كان قبل قد الف
الف والنوع الخامس الممدود وهو ما كان اخره همزة قبلها الف زائدة وهو
اربعة انواع احدها ما يجب سلامة همزته وهو ما همزته اصلية كقراء بفتح القاف
وتشديد الراء المهملة ووضاء بضم الواو المهملة وتشديد الضاد المعجمة تقول
في تثنيتهما قراءان ووضاءان بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب واوا والى ذلك
اشار الناظم بقوله وغير ما ذكر صحح والقراء الناسك والوضاء الوضيء الوجه
ماخوذان من قرا ووضؤ وانما لم تقلب الهمزة فيهما لقوتها بالاصالة وعدم انقلابها
عن غيرها النوع الثاني ما يجب تغيير همزته بقلبها واوا وهو ما همزته بدل من
الف التانيث كحمراء عند الجمهور وحمراوان وانما قلبت هنا لانه لو بقيت على صورتها
يؤدي الى وقوع همزة بين الفين وذلك لتوالي ثلاث الفات واختير قلبها واوا لبعد
شبهها بالالف لان اليا يشبه الالف في وقوع كل منهما للتانيث قاله المرادي وهو
منقوض بمطاياو لا جود ان يقال انما قلبت واوا حملا على النسب لان التثنية
وجمع التصحيح والنسب تجري مجرى واحد قاله الشاطبي والى هذا اشار الناظم
بقوله وما كصحراء بواو ثنيا وزعم السيرافي انه اذا كان قبل الف الهمزة واو وجب
تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما الا الالف فتقول في عشواء بفتح
العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي الناقة لا تبصر ليلا وتبصر نهارا عشواءان
بالهمز وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين التصحيح والقلب واوا وشذ عند

العربيين

العربيين حمرايان بقلب الهمزة ياء وشذ قرفصان في تثنية قرفصاء بضم القاف
وسكون الراء وضم الفاء بعدها صاد مهملة ضرب من القعود وخنفسان تثنية
خنفساء بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال الجوهري وفتح الفاء ومقتضى الصحاح ضمها
ومقتضى القاموس جوازهما وسينها مهملة دويبة سوداء وعاشوران تثنية
عاشوراء للعاشر والتاسع من المحرم قاله في القاموس بحذف الهمزة والالف معا
واللزوم لذا اشار الناظم بقوله وما شذ على نقل قصر النوع الثالث ما يترجح فيه
التصحيح وهو اقرار الهمزة على حالها على الاعلال وهو قلب الهمزة واوا وهو
ما همزته بدل من اصل نحو كساء وحياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية اصلهما
كساو وحياي قلبت الواو والياء همزة لتطرفهما اثر الف زائدة وانما ترجح التصحيح
لان فيه اقرار للحرف على صورته الاصلية بخلاف الاعلال وشذ على الوجهين
كسايان بابدال الواو ياء النوع الرابع ما يترجح فيه الاعلال وهو قلب الهمزة
واوا على التصحيح وهو عدم القلب وهو ما همزته بدل من حرف الالحاق كعلباء
بكسر العين المهملة وسكون اللام وبالباء الموحدة عصبة صفراء في العنق قال ابو
النجم يغشي ويتسلخ بجالع بالريق اصلها علباي وقوباي بياء زائدة فيهما
لتلحقهما بقرطاس بكسر القاف وسكون الراء وهو ما يكتب فيه او يرمى اليه وقرناس
بضم القاف وسكون الراء بعدها نون فسين مهملة شبه الانف يتقدم من الجبل ثم
ابدلت الياء فيهما همزة لتطرفها اثر الف زائدة وعلباء ملحق بقرطاس وقوباء ملحق
بقرناس وانما ترجح الاعلال على التصحيح فيهما تشبيها لهمزتهما بهمزة حمراء
من جهة ان كلا منهما بدل من حرف زائد غير اصلي وزعم الاخفش وتبعه ابو موسى

الجزولي ان الارجح في هذا الباب ايضا التصحيح على الاعلال وسيبويه انما قال ان
القلب في علباء اكثر منه في كساء مع اشتراكهما في العلة ولذلك قال الناظم ونحو علباء
كساء وحياء بواو وهمز من غير ترجيح هذا باب كيفية جمع الاسم جمع
المذكر السالم ويسمى الجمع الذي على هجاءين وهما الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا
وجرا ويسمى ايضا الجمع الذي على حد المثنى اي على صيغة المثنى لانه اعرب بحرفين
الواو والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة كما ان المثنى اعرب
بحرفين الالف والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة واعلم
انه يحذف لهذا الجمع المذكر السالم ياء المنقوص وكسرتها التي قبلها فتقول في جمع
القاضي مما ياؤه اصلية والراعي مما ياؤه منقلبة عن واو القاضون والراعون والاصل
فيهما القاضيون والراعيون حذفت ضمة الياء للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء
الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الياء واوا لوقوعها
ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان شئت قلت
استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما
قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ويحذف لهذا الجمع الف المقصور دون
فتحتها التي قبلها فتقول في جمع موسى علما الموسون والاصل الموساون فحذفت
الالف لالتقاء الساكنين وابقيت الفتحة لتدل على الالف المحذوفة واليه اشار
الناظم بقوله واحذف من المقصور في جمع على حد المثنى ما به تكملا والفتح ابق
مشعرا بما حذف وذهب الكوفيون الى قلب الفتحة ضمة فيما الفه زائدة فاجازوا
في جمع موسى موسون وموسون بفتح السين وضمها فالفتح بناء على ان وزنه

مفعل

ومفعل والياء اصلية من اوسيت راسه اذا حلقته بالموسى والضم بناء على
ان وزنه فعلى والياء زائدة من ماس راسه موسى حلقته واتفق الجميع على
ابقاء الفتحة مع الالف منقلبة عن اصل ياء او واو فتقول الفتون والاعلون وفي
التنزيل وانتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين والاصل الاعليون والمصطفيين
تحركت ياء هما المبدلتان من واو في الاصل لانهما من العلو والصفوة وانفتح ما قبلهما
فقلبتا الفين ثم حذفتا لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة قبلهما لتدل عليهما وبعض
الممدود وهي في جمعه جمع المذكر السالم حكمه في التثنية من وجوب التصحيح فيما
همزته اصلية ومن وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من الف التانيث ومن جواز
الامرين فيما همزته بدل من الف الالحاق او بدل من اصل فتقول في جمع وضاء وقراء صفتين
لمذكر وضاؤون وقراؤون بالتصحيح بسلامة الهمزة لاصالتها وتقول في جمع حمراء علما
لمذكر عاقل حمراوون بالواو لان همزته بدل من الف التانيث واحترز بقوله علما لان
حمراء صفة لا تجمع جمع السلامة ويجوز الوجهان التصحيح والاعلال في نحو علباء
وكساء علمين لمذكرين عاقلين فتقول علباؤون وكساؤون بالتصحيح وعلباوون
وكساوون بابدال الهمزة واوا لانها في علباء للالحاق وفي كساء بدل من
اصل وفي الارجح من الوجهين الخلاف السابق في توجيهه والتصحيح بالعلمية اشبه
لهمة الجمع هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم من التغيير
فيسلم في هذا الجمع المؤنث السالم ما سلم في التثنية لان التثنية وجمع السلامة
اخوان فتقول في جمع هند علما لمؤنث هندات بزيادة الف وتاء كما تقول في
تثنيتهما هندان بزيادة الف ونون من غير حذف شيء منهما الا ما ختم بتاء

التأنيث بأن يأتي فتحذف في الجمع بالألف والتاء لئلا يجتمع على الاسم علامتا
تأنيث ويسلم في التثنية لفقد العلة المذكورة تقول في جمع مسلمة مسلمات
ولا تقول مسلمتات لما مر وتقول في تثنيتها مسلمتان بإثبات التاء ولا تقول
مسلمان لئلا يلتبس بتثنية المذكر وجمع المقصور والممدود يتغير فيه
ما يتغير في التثنية تقول في جمع المؤنث بالألف والتاء المقصورة حبليات بالياء
المثناة التحتانية وبالممدودة صحراوات بالواو كما تقول في تثنيتهما
حبليان بالياء وصحراوان بالواو وإنما قلبوا المقصورة ياء لأنهم لا يجمعون بين
الهمز والحرف متعذر لأن الكلمة تبنى عليها وتختص بالقلب إلى الياء لأن الياء
يؤنث بها كتقومين وإنما قلبوا الممدودة واوا لأن بقاءها يؤدي إلى اجتماع ثلاث
ألفات لأن الهمزة من مخرج الألف وتختص بالقلب واوا لأن الياء قريبة من الألف ولو
قلبت ياء لأدى إلى اجتماع ثلاث ألفات وإذا كان ما قبل التاء الدالة على التأنيث
في المفرد حرف علة أجريت عليه أي على حرف العلة بعد حذف التاء ما يستحقه
من تصحيح وإعلال لو كان آخرا في أصل الوضع قبل مجيء التأنيث فتقول في جمع
نحو ظبية وعروة ظبيات وعروات بسلامة حرف العلة الياء والواو من
القلب ألفا لسكون ما بعدها وتقول في جمع نحو مصطفاة وفتاة بالفاء والتاء
المثناة فوق مصطفيات وفتيات بقلب الألف ياء فيهما رجوعا إلى الأصل
في فتاة ولزيادتها على الثلاث في مصطفيات لأنها من الصفو قال الله تعالى ولا
تكرهوا فتياتكم على البغاء وتقول في جمع نحو قناة بالقاف والنون وهي الرمح
والحفيرة قنوات بالواو ردا إلى أصلها لأنها ثلاثية وتقول في جمع نحو نباة

بفتح

بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألف زائدة فهمزة بدل من واو قال الجوهري النبوة
والنباوة ما ارتفع على الأرض وضبطها الشيخ عبد القاهر المكي بفتح النون وسكون
الموحدة بعدها همزة فتاء تأنيث الصوت الخفي انتهى وفيه نظر نباءات بإقرار
الهمزة ونباوات بقلبها واوا لما مر من أن همزته بدل من أصل يجوز التصحيح
والإعلال وتقول في نحو بناءة وتفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث بناء بناءات
وبنايات لأن الهمزة فيه بدل من ياء لأنه من بنى يبني وتقول في جمع نحو قراءة
بضم القاف وتشديد الراء وهي الناسكة قراءات بالهمز لا غير لما مر من أن
الهمزة الأصلية تجب سلامتها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن جمعته بتاء
وألف فالألف اقلب قلبها في التثنية وتاء ذي التاء الزمن تنحية وصل
إن كان المجموع بالألف والتاء اسما ثلاثيا ساكن العين غير معتلها ولا
مدغمها فإن كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه اتباعا للفتح فائه
سواء في ذلك العاقل وغيره وصحيح الفاء واللام أو أحدهما مؤنثا بالتاء والمعنى
نحو سجدة ودعد علم امرأة تقول في جمعهما بالألف والتاء سجدات ودعدات
بفتح عينهما قال الله تعالى كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم
بفتح السين جمع حسرة بسكونها قال عبد الله بن عمرو المعوجي بالله يا ظبيات
القاع قلن لنا ليلاي منكن أم ليلى من البشر بفتح الباء الموحدة جمع ظبية
بسكونها والقاع المستوي من الأرض وليلاي بالإضافة إلى ياء المتكلم مبتدأ أسقط
منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها بأم ومنكن خبر المبتدأ وعدل من الإضمار
إلى التصريح باسمها ثانيا للاستلذاذ وأما قوله وهو لأعرابي من بني عذرة

وحملت زفرات الضحى وأطقتها ومالي بزفرات العشي يدان بتسكين الفاء من
زفرات في الموضعين لضرورة حسنة الا ان العين قد تسكن للضرورة مع الابدال
والتحريك كقوله يا عمرو ابن الاكرمين نسبا بسكون السين وانما فعلوا ذلك في
الاوزان ففي الجمع اولى والزفرات من زفر يزفر اذا اخرج نفسه بانين وانما اضاف
الزفرات الى وقت الضحى والعشي لان من عادة المتيم ان يقوى به الهيام في
هذين الوقتين وان كان الاسم المستوفي للشروط الخمسة مضموم الفاء نحو
خطوة وجمل بالجيم علم امراة او مكسورها نحو كسوة وهند جاز لك في
عينه الفتح والاسكان مطلقا عن التفصيل الآتي والاتباع لحركة الفاء ان لم
تكن الفاء مضمومة واللام ياء كدمية بالدال المهملة والياء المثناة تحتا
وهي الصورة من العاج وزبية بالزاي والباء الموحدة والياء المثناة تحت وهي
حفرة للاسد فيقال في جمعهما دميات وزبيات بفتح عينهما واسكانهما وانما
فتحت لم تقلب الياء الفا لئلا يلتقي ساكنان وامتناع الاتباع فيهما لثقل الياء
بعد الضمة والمكسورة اللام او كذروة بكسر الذال المعجمة وفتح وضم
وبسكون الراء اعلى السنام ورشوة بكسر الراء على الاحجى اللغات الثلاث وسكون
الشين المعجمة وهي الجعل فلا يقال في جمعهما ذروات ورشوات بكسر عينهما اتباعا
لفائهما لثقل الواو بعد الكسرة وشذ جروات بالكسر في الراء اتباعا للجيم
جمع جروة بكسر الجيم على احدى اللغات الثلاث وسكون الراء الانثى من ولد الكلب
والسبع والصغيرة من القثاء والى ذلك يشير الناظم بقوله والسالم العين والثلاثي
الابيات الاربعة ويمتنع التغيير في العين في خمسة انواع لم يستوف الشروط

الخمسة

الخمسة احدها فاقد الثلاث نحو زينبات وسعادات لانهما رباعيان
لا ثلاثيان النوع الثاني فاقد الاسمية المقابلة للوصفية نحو ضخمات
بالضاد والخاء المعجمتين جمع ضخمة وهي الغليظة وعبلات بفتح العين المهملة
وسكون الموحدة جمع عبلة وهي التامة الخلق لانهما وصفان لا اسمان وشذ
كهلات بالفتح في الهاء جمع كهلة وهي التي جاوزت الثلاثين سنة وكان حقه
الاسكان لانه صفة ولا ينقاس بتمه خلافا لقطرب النوع الثالث فاقد سكون
العين نحو شجرات بفتح الجيم وسمرات بضم الميم ونمرات بكسر الميم لانهن
محركات الاوسط مفردها شجرة وسمرة ونمرة بالنون انثى النمر نعم يجوز
الاسكان تخفيفا في نحو سمرات مما كانت عينه مضمومة ونمرات مما كانت
عينه مكسورة كما كان الاسكان جائزا تخفيفا في المفرد نحو سمرة ونمرة باسكان
الميم واستصحب مع الجمع لان ذلك الاسكان حكم تجرد له حالة الجمع حتى يقال
التغيير حاصل بسبب الجمع النوع الرابع فاقد صحة العين نحو جورات من
الواو وبيضات من الياء مما حرف العلة فيه ساكنة فلا يغير لاعتلال العين
كما قال الله تعالى في روضات الجنات بكسر الواو وهذيل تحرك ذلك بالفتح ولم
يستثقل فتحة عين المعتل لعروضها عندهم وعليه قراءة بعضهم ثلاث عورات
بفتح الواو وقول الشاعر في مدح جمله اخو بيضات رائح متأوب رفيق بمسح
المنكبين سبوح بفتح الياء من بيضات يصف الجمل في سرعة سيره كالظليم الذي له
بيضات يسير في الليل والنهار ليصل اليها والرائح من الرواح وهو الذهاب
والمتأوب من تأوب اذا جاء اول النهار والرفيق بمسح المنكبين هو العالم بتحريكهما

في السير والمسبوح لحسن الجري ويبقى من المعتل ضرب آخر وهو ما كان حرف العلة
فيه ساكنا وقبله حركة تجانسه نحو نار وعام اوه وحينئذ فهذا يبقى على حاله وهذيل
تفتحه في جميع الباب قاله في المصباح واتفق جميع العرب على الفتح في عيرات جمع عير
بكسر العين المهملة وسكون اليا المثناة تحت وبالراء وهي الابل التي تحمل الميرة
بكسر الميم وسكون اليا المثناة تحت جلب الطعام وهو شاذ في القياس لانه مؤنث
بالياء ولما بطلت العين بهو كبيضة وبيضات لخفة لا اسكان واختلف الناس في
عيرات المتنافي كثيرا وحاصله هل هي بكسرة فجمعه او بفتحتين على قولين الاول
قول الجمهور ثم اختلفوا في المفرد فقال الاكثر هو عير بكسر اطيقة اسم جمع للابل تحمل
الميرة لانها تعير اي تذهب وتجي وقيل عير بكسرة منقلبة عن ضمة جمع تكسير
لعير بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم جعل به ما فعل ببيض من قلب الضمة
كسرة قالوا واصل القافلة قافلة الحمير ثم توسعوا فاطلقوها على كل قافلة والقول
الثاني اختلف القائلون به ايضا على قولين احدهما للمبرد وهو انه جمع عير وهو
الحمار والثاني لتلميذه ابي اسحاق وهو انه جمع عير وهو الذي في الكتف او القدم
قيل له ان ذلك يؤنث فقال العرب قد يؤنث كل شيئين منفصلين في الانس يؤنثان
كالعينين والرجلين النوع الخامس وافق عدم الادغام نحو حجات جمع حجة
بفتح الحا المرة من الحج وحجات جمع حجة بكسر الحا للهيئة من الحج وحجات جمع
حجة بضم الحا الدليل فلا تغير العين عن سكونها لادغام عينه فان حرك انفك
الادغام فيه وكان ثقيلا قبعوب وابن الادغام هذا باب جمع التكسير
ويفارقه جمع السلامة في اربعة اشيا احدها ان جمع السلامة مختص بالعقل

او التكسير

او التكسير لا يختص والثاني انه يسلم فيه بنا المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث
انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان الفعل المسند الى جمع السلامة
لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قاله ابو البقا وجمع التكسير لفظا هو ما تغير فيه
صيغة بنا الواحد اما بزيادة ليست عوضا من شي من غير تغير بالشكل كصنو
للمفرد وصنوان لجمعه قال في الصحاح اذا خرج نخلتان او ثلاث من اصل واحد فكل
واحدة منهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان برفع النون بخلاف زيدون فان الواو
عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين او بنقص من غير تغير بالشكل كتخمة
بضم التا وفتح الخا المعجمة للمفرد وتخم لجمعه او بتغير بالشكل من غير زيادة
ولا نقص كاسد بفتح الهمزة والسين للمفرد واسد بضم الهمزة وسكون
السين لجمعه او بزيادة وتغير بالشكل كرجال ورجل او بنقص وتغير بالشكل
كرسل ورسول او بهما اي بالنقص والزيادة وتغير بالشكل كغلمان وغلام فان
غلمانا زيد في اخره الف ونون ونقص منه الالف الواقعة قبل الميم وبعد اللام
في غلام وتغير بالشكل بكسر فائه واسكان عينه هذا تقرير ابن مالك واعترض
بانه لا تغير فيه لان صنوان من باب زيادة وتغير بالشكل وتخم من باب نقص وتغير بال
شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي واجاب
عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ او انه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه
الاتي والمشهور تقسيم التغيير الى قسمين لفظي وتقديري فاللفظي ما تقدم والتقديري
نحو فلك ولا ضر وهجان ومذهب سيبويه ان فلكا واخوانه جمع تكسير فيقدر في
فلك زوال ضمة الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع ففلك اذا كان واحدا

كقفل واذا كان جمعا كبحر وكذا القول في اخوانه والباعث على ذلك انهم قالوا في
تثنيته بذلك فعلم انهم لم يقصدوا به ما قصد بجنب ونحوه مما يشترك الواحد
وغيره فيه قالوا هذه جنب فهي اذن جنب وهو لا جنب والدار فرعه بين
ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجواز التثنية وعدمها وقال ابن مالك في
باب امثلة الجمع من التسهيل ولا يمتنع كونه بغير باب فلك اسم جمع مستغنيا
عن تقدير التغيير والتغيير اللفظي له سبعة وعشرون بناء منها اربعة
موضوعة للعدد القليل وهو من الثلاثة الى العشرة بدخول العشرة على القول
بدخول الغاية في المغيا ولو قال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان اولى وهي
افعل بضم العين كاكلب جمع كلب وافعال كاجمال بالجيم جمع جمل وافعلة بكسر
العين كاحمرة جمع حمار وفعلة بكسر الفاء وسكون العين كصبية جمع صبي ونعت
هذه الاوزان الاربعة بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو اكيلب واجيمال واحيمرة
وصبية بخلاف غيرها من الجموع فانها ترد الى واحدها في التصغير وتصغير
الجمع يدل على التقليل واليها اشار الناظم بقوله افعلة افعل ثم فعلة ثمت
افعال جموع قلة وليس من جموع القلة فعل بضم الفاء وفتح العين كغرف ولا فعل
بكسر الفاء وفتح العين كنعم ولا فعلة بكسر الفاء وفتح العين كقردة خلافا للفراء
وثلاثة وعشرون موضوعة للعدد الكثير وهو ما تجاوز العشرة وسياتي
قريبا وقد يستغنى ببعض ابنية القلة عن بناء الكثرة وضعا او استعمالا لا
اتكالا على القرينة قاله في التسهيل قال الشاطبي وحقيقة الوضع ان تكون العرب
لم تضع احد البناءين استغناء عنه بالاخر ولا استعمالا ان تكون وضعتهما معا ولكنها

استغنت

استغنت في بعض المواضع عن احدهما بالاخر انتهى فالاول كارجل جمع رجل بسكون
الجيم واعناق جمع عنق وافئدة جمع فؤاد قال الله تعالى وارجلكم الى الكعبين
فاضربوا فوق الاعناق وافئدتهم هواء فاستغنى فيها ببناء القلة عن بناء الكثرة
لانها لم يستعمل لها بناء كثرة والثاني كاقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة اقلام
والمقام مقام المبالغة والتكثير قطعا وقد استعمل فيه وزن القلة مع انه سمع له
اوزان الكثرة وهو قلام وقد يعكس فيستغنى ببعض ابنية الكثرة عن بناء القلة
وضعا او استعمالا لا اتكالا على القرينة فالاول كرجال جمع رجل بضم الجيم وقلوب
جمع قلب وصردان بكسر الصاد جمع صرد بضمها وفتح الراء تقول خمسة رجال
وخمسة قلوب معهم خمسة صردان فيستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه
وليس منه اي من هذا القسم وهو ما لم تضع العرب له بناء قلة ما مثل به الناظم
وابنه من قولهم في جمع صفاة وهي الصخرة الملساء صفي بضم الصاد وكسر
الفاء وتشديد الياء لقولهم في جمع قلتها اصفاء حكاه الجوهري وغيره بل هو من
القسم الثاني وهو ما وضعت له العرب بناء قلة ولكنها استغنت ببناء
الكثرة عنه كقوله تعالى يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء فميز ثلاثة بجمع
الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله صلى الله عليه وسلم تسليما دعي الصلاة
ايام اقرائك وعلى ذلك يحمل قول الناظم وبعض ذي بكثرة وضعا يفي كارجل
والعكس جاء كالصفي البناء الاول من ابنية القلة افعل بضم العين وهو جمع
لنوعين كل منهما يجمعه شروط احدهما فعل بفتح الفاء وسكون العين حال كونه
اسما لا صفة صحيح العين لا معتلها سواء صح لامه ام اعتلت بالياء ام بالواو

THE UNIVERSITY OF MELBOURNE

Library Digitised Collections

Author/s:
Ab al-Najm al-Fadl ibn Qudmah al-Ijl, d. 747 or 8

Title:
Min al-tasrih

Date:
1127 [1716?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23345

File Description:
Part 5